

مركز دراسات الوحدة العربية

اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة

(دراسة ميدانية)

الدكتور سعد الدين ابراهيم

اتجاهات الرأي العام العربي
نحـــو مسـألة الوحـدة

(دراســة ميدانيــة)



مركز دراسات الوحدة العربية

اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة

(دراسة ميدانية)

الدكتور سعد الدين ابراهيم

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص . ب : ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون : ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً : مرعربي ـ تلكس : ٢٣١١٤ مارابي .

الطبعة الأولى : بيروت ـ حزيران / يونيو ١٩٨٠
الطبعة الثانية : بيروت ـ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨١

المحتويات

شكر

لم يكن لبحث **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة** أن يتـم لولا تعاون عدد كبير من أبناء الأمة العربية من الخليج الى المحيط. في مقدمة هؤلاء جميعاً الستة آلاف مواطن عربي الذين أستجابوا لدعوتنا في التعبير عن آرائهم نحو المسائل الكبرى التي سعينا الى التعرف عليها في هذا البحث. وهم جنود مجهولون لا نعرف أسماءهم، ولكنّا نتقدم إليهم جميعاً بأعمق الشكر.

هناك أخوة آخرون ساهموا في إتمام هذه الدراسة بجوانبها ومراحلها المتعدّدة، ولا يتّسع المجال لتسجيل أسمائهم وشكرهم منفردين. ونخص بالذكر هنا أعضاء الفرق القطرية في البلدان العربية العشرة التي سمح لنا فيها باجراء البحث الميداني، وكذلك الأخوة الذين ساهموا في ترميز وتثقيب ومراجعة استمارات الاستبيان الميداني، وللأخوة العاملين في مراكز الحسابات الآلية؛ وللزميل الصديق السيد يس الذي اسهم بكتابة الفصل السادس ومعظم الفصل السابع.

إن بحث **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة**، في رأينا وبلا أي تظاهر بالتواضع، هو عمل وحدوي علمي رائد. فقد اشترك فيه ما يزيد عن مئتي خبير وباحث من أقطار عربية مختلفة. ومهما كانت جوانب القصور فيه فهو يظل أقرب خريطة اجتماعية سياسية نفسية للواقع العربي المعاصر بكل همومه وتعقيداته وآماله المستقبلية.

لذلك لا بد ـ ونحن في معرض الشكر ـ أن ننسب الفضل الى ذويه. وصاحب الفضل الأول هو **مركز دراسات الوحدة العربية**. فمنه بدأت الفكرة، وبدعمه المادي والمعنوي تحوّلت الى مشروع علمي كبير. لقد وجدنا من مجلس أمناء المركز ومن لجنته التنفيذية كل التفهّم والصبر والتأييد طوال مراحل المشروع. لذلك أتوجه إليهم بأعمق الشكر. لقد كان الرجل الذي أوكلت إليه مهمة رعايتنا ـ نحن العاملين في المشروع ـ قمة في

العمل بلا هوادة، وقمة في العطاء بلا ضجيج، وقمة في الصبر بلا حدود. إنّ كلمات الشكر التقليدية تعجزُ عن التعبير عماّ نحس به تجاه هذا المواطن العربي خير الدين حسيب.

سعد الدين ابراهيم

مقدمة الطبعة الثانية

كان معظم من أتيحت لهم رؤية مخطوطة هذا الكتاب ـ حتى قبل طبعته الأولى ـ ينقلون الينا انطباعين متضادين . الأول هو التقدير البالغ للمجهود الذي بذل في الدراسة الميدانية لاتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة ، لأول مرة ، وبهذا الشمول والموضوعية . أما الانطباع الثاني ، فقد كان شعوراً بالاشفاق علينا ، وعلى مشروع الكتاب . كأن لسان حالهم يقول ان القارىء العربي في هذه الظروف الكئيبة التي تمر بالمنطقة لا يضع مسألة الوحدة في بؤرة اهتماماته اليومية . وحتى اذا وجد البعض ممن يشغلون انفسهم بهذه القضية ، فإنهم غير معتادين على تناولها بالاسلوب العلمي الرصين ، الذي يعتمد القياس والارقام والاحصائيات .

ولكن ، كما فاجأنا جمهرة المواطنين العرب في اثناء الدراسة الميدانية بدرجة عالية من الوعي و العقلانية في اتجاهاتهم نحو المسائل الكبرى التي تواجه الأمة العربية ؛ فقد فاجأنا القارىء العربي باقباله على الطبعة الأولى من الكتاب . واتضح لنا أن مشاعر الاشفاق ، التي عبر عنها بعض الزملاء ، كانت في غير مكانها . إن اقبال القارىء العربي ، على فكر جديد وعلى اعمال علمية جادة ـ مهما كانت درجة عمقها وتعقيدها ، ما دامت تمس همومه الكبرى ـ يعتبر ظاهرة متنامية ؛ وتؤكدها شواهد اخرى غير نفاد الطبعة الأولى من هذا الكتاب ، خلال شهور من صدوره . من ذلك ، مثلاً ، نفاد الطبعات الأولى من معظم الكتب التي صدرت عن مركز دراسات الوحدة العربية واعادة طبع معظمها . ومنها الارتفاع المتصاعد لتوزيع مجلة المستقبل العربي ، حتى بعدما تحولت من مجلة تصدر كل شهرين الى مجلة شهرية .

إننا ننتهز فرصة صدور الطبعة الثانية من كتاب اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة لنحيي القارىء العربي من المحيط الى الخليج ؛ ولنشكر جميع الزملاء في الدوائر الاكاديمية والاعلامية ، الذين احتفوا بالطبعة الأولى ، وتناولوها بالعرض او المراجعة او النقد .

ولعل من المناسب في هذه الطبعة ، أن نقوم بتوضيح بعض الأمور والتعليق على بعض الانتقادات القيّمة التي نشرت في الصحف والمجلات العربية ، أو التي تفضل اصحابها بالكتابة الى المؤلف مباشرة* . وسنكون في ذلك مقتضبين أشد الاقتضاب ، حتى لا نثقل على القارىء ؛ ولأن مقدمة أي كتاب لا تحتمل التفصيل عادة .

● المفاهيم الاحصائية

البعض طلبّ شرحاً ولو مبسّطاً للمفاهيم الاحصائية التي استخدمناها في الدراسة . ورغم أننا فعلنا ذلك في ثنايا الكتاب (انظر هامش ٢ و ٣ ص ٧٧ و ٧٨ الطبعة الأولى) . فلا ضرر من بعض الاضافات . هناك نوعان من المفاهيم الاحصائية : الاحصاء الوصفي ويقتصر على ذكر النسب المئوية ، والمتوسطات الحسابية ، والمعدلات ، والمنوال ، لمتغير أو عامل واحد يتصل بالظاهرة محل الدراسة . وهذا شائع في معظم الكتابات الصحفية والمؤسسية وشبه الاكاديمية . أما النوع الثاني فهو الاحصاء الاستدلالي التحليلي الذي يتناول العلاقات بين المتغيرات ـ هل هي موجودة أصلاً؟وإن وجدت فما مدى قوتها؟ وفي أي اتجاه ؟ . هذا النوع من الاحصاء حينما يستخدم في العلوم الاجتماعية يأخذ شكل معاملات الارتباط (Coefficient of correlations) وتحليل الانحدارات (Regression Analysis) وتحليل التباين (Analysis of Varaince) والتحليل العاملي (Factor Analysis) وتحليل المسارات (Path Analysis) . وقد استخدمنا في هذه الدراسة ابسط مستويات الاحصاء الاستدلالي وهو معاملات الارتباط . وكان مرجع ذلك سببين على الأقل . الأول هو أن هذا المستوى هو انتقال كيفي من الاحصاء الوصفي الذي يشيع استخدامه في الأدبيات الاجتماعية العربية الى درجة اعلى لا تقتصر على الوصف ، وإنما تنطلق الى تبين العلاقات بين المتغيرات ذات التأثير في الظاهر ، موضع الدراسة (وهي في حالتنا الوحدة العربية وما يتصل بها من مسائل) ؛ ولكنها في الوقت نفسه ليست بالاستغراق والغنى الذي يصعب على غير المتخصص في الاحصاء او العلم الاجتماعي الكمي ، فهمه او استيعابه. والسبب الثاني ، هو أن مستوى القياس الكمي الذي لجأنا اليه في الدراسة الميدانية ، كان

---

* معظم هذه الانتقادات وردت ايضاً في : ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة ، بيروت ٢٦ ـ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩ ، القومية العربية في الفكر والممارسة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠ . ويجد القارىء في هذا الكتاب تعليقات تفصيلية للمؤلف عن معظم هذه الانتقادات، ص ١٩٦ ـ ٢١٧ .

استطلاعياً في طبيعته ؛ ولسنا متأكدين من درجة دقته ، وثباته مائة في المائة ـ وهو شرط يلزم لدى استخدام مفاهيم وتقنيات إحصائية استدلالية ذات مستوى اعلى من معاملات الارتباط .

على أي الأحوال ، حين يطالع القارىء مصطلح « مربع كاي » (Chi Square) في اسفل أي جدول او في المتن ، فهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغيرين اللذين يصفهما الجدول . هذا معناه ، ان كلا من المتغيرين ، يتأثر بوجود المتغير الآخر سلباً او إيجاباً . ويعني مصطلح « مستوى الدلالة » (level of significance) أن هذه العلاقة ، لا يمكن أن توجد بالمصادفة الا في حدود معينة . فمستوى دلالة واحد في المائة (٠,٠١) او واحد في الألف (٠,٠٠١) يعني أن العلاقة التي يدل عليها مربع كاي في الجدول ؛ لا يمكن أن تكون قد وجدت مصادفة الا في حدود واحد ، في المائة او واحد في الألف . يبقى مصطلحان آخران وهما معامل « الارتباط الاسمي » أو « معامل الارتباط المشروط » (Contingency Coefficient) ومعامل ارتباط « جاما » (Gamma) ، وهما يعكسان قوة العلاقة بين المتغيرين اللذين يصفهما الجدول . فإذا اخذنا الجزء الأول من جدول ٢ ـ ٢ مثلاً ، الذي يصف العلاقة بين المتغير القطري للمبحوثين ، وتصوراتهم عن بعض ابعاد الوطن العربي ، فإننا نلاحظ فروقاً بين مبحوثي الأقطار العشرة في اعتقادهم من عدمه بوجود كيان حضاري بشري جغرافي متميز ، يسمى الوطن العربي . مربع كاي (حجمه في هذه الحالة ١٣٦,٦٥) يدل على أن هناك علاقة بين الخلفية القطرية للمبحوث وبين هذا المعتقد . ومستوى الدلالة (في هذه الحالة ٠,٠٠١) يعني أن الفروق ، حول هذا المعتقد ، بين ابناء الأقطار العربية العشرة ، الذين اجري عليهم البحث ، لا يمكن أن تكون وليدة المصادفة الا في حدود واحد في الألف . ومعامل الارتباط الاسمي (في هذه الحالة ٠,١٧) يعني أن ١٧ في المائة من حجم التباين بين المبحوثين في اعتقادهم بوجود عالم عربي من عدمه يمكن أن يعزى الى خلفياتهم القطرية ؛ بينما تعزى بقية التباين (٨٣ بالمائة) الى عوامل اخرى ينبغي للباحث أن يفتش عنها (مثل الخلفية الطبقية او الدين أو مستوى التعليم او المهنة . . . الخ) . معامل الارتباط « جاما » يعني الشيء نفسه مثل معامل الارتباط الاسمي ، ولكنه لا يظهر في كل الجداول . وحينما يظهر في جدول معين فلأن المتغيرين اللذين يصفهما الجدول ، يكونان في العادة من طبيعة تدرجية (ordinal level) مثل المستوى المهني او مستوى التعليم (عالي ، متوسط ، اقل من المتوسط) او قوة الاتجاه نحو مسألة معينة مثل الوحدة الفيدرالية (قوي ، متوسط ، ضعيف) .

بصفة عامة سيجد القارىء أننا حاولنا أن ننظر الى مسألة القومية العربية والوحدة ،

وما يتصل بها من قضايا في ضوء اربعة متغيرات أساسية ، وهي القطر الذي ينتمي اليه المبحوث، وعمره ، ومهنته ، ومستوى تعليمه . وكلما كان الحجم الكمي لمربع كاي ، ولمعامل الارتباط الاسمي ، او معامل ارتباط جاما كبيراً ؛ وكلما كان الحجم الكمي لمستوى الدلالة صغيراً ، كلما كان ذلك يعني وجود علاقة قوية وثابتة (أي ليست مجرد مصادفة) بين هذا المتغير الهيكلي (القطر ، أو العمر ، أو المهنة ، أو التعليم) وذلك المتغير او ذاك من المسائل المتصلة بموضوع القومية او الوحدة العربية .

• موضوع العينات والرأي العام العربي

بعض من راجعوا ، وعلقوا على الدراسة سواء في شكلها المخطوط ، أم بعدما نشرت في الطبعة الأولى ، لاحظوا أن العينات القطرية التي أجري البحث عليها إمبريقيا (أي ميدانياً) كانت متحيزة الى جانب اصحاب المستويات التعليمية ، والمهنية الأعلى في مجتمعاتها . وهذا صحيح . وقد علقنا عليه باسهاب في الفصل الأول من الكتاب . ومرجعه ان هذه ليست دراسة عن **اتجاهات العرب** ، ولكنها من **اتجاهات الرأي العام العربي** ، نحو الوحدة . والفرق بين الاثنين كبير. فلو كانت عن اتجاهات العرب ، لاستدعى الأمر ، تمثيلاً مستقاً ومتناسباً (١) لأبناء كل قطر عربي ؛ (٢) لكل الشرائح العمرية والمهنية والطبقية داخل كل قطر ؛ (٣) لكل من الجنسين (الذكور والاناث) .

قد يكون ذلك مطلوباً ومرغوباً فيه وملحاً . ولكن هدف دراستنا كان أكثر تواضعاً من ذلك ، وهو **الرأي العام العربي** . وجوهر المفاهيم الشائعة للرأي العام في العلوم الاجتماعية هو ، **اولئك الأفراد ، داخل كل مجتمع الذين يتعرضون للمسائل العامة ، ويشغلون بها ، ويهتمون بابداء وجهات نظرهم فيها** . وينطوي ذلك عادة ، على الاستماع لوسائل الاعلام الجماهيري او رؤ يتها ، أو قراءتها كحد ادنى للفرد ، الذي يدخل ضمن هذا التعريف للرأي العام . وهو قد يعني في بلادنا ، أولئك الذين لديهم حد أدنى من التعليم المتوسط . وقد قلنا ، إننا ، على الرغم من التزامنا ، بجوهر التعريف العلمي ، إلا أننا توسعنا في اطرافه وادخلنا ضمن من طبقنا عليهم الدراسة ، عينات من العمال والفلاحين . حقيقي لم يكن حجم هاتين الفئتين في العينات متناسباً مع وزنهم الكمي الحقيقي في الوطن العربي (أكثر من ٧٠ في المائة) . ولكن هذا املته علينا طبيعة الموضوع (وهو الرأي العام) والاعتبارات العملية البحتة ، التي كانت ستتطلب جهداً بشرياً ووقتاً وموارد مالية ، تصل الى عدة اضعاف ما كان متاحاً لنا ، لاجراء هذه الدراسة .

يرتبط بموضوع العينات نفسه عدم تمثيل الأقطار العربية الأخرى في الدراسة الميدانية . وقد أشرنا ايضاً في الفصل الأول من الكتاب ، الى أننا قد قصدنا تمثيل كل الأقطار وحاولناه . بل وقد تأخر اجراء الجانب الميداني ما يزيد عن سنة كاملة لحرصنا على ذلك . ولكن الاعتبارات السياسية ، في عدد من الاقطار ، حالت بيننا وبين ذلك . ولاعتبارات النشر ، لا نستطيع أن نخوض هنا في تفاصيل هذه المحاولات ، ولا في الاحباطات التي عانيناها ؛ والتي وصلت في واحد منها الى حد القبض على رئيس الفريق القطري ومصادرة المادة الميدانية التي كانت قد جمعت بالفعل ، على الرغم من اننا كنا قد حصلنا على إذن رسمي من جهة مسؤولة اخرى في ذلك القطر .

● اين البعد الطبقي في الدراسة ؟

عاب علينا بعض المعلقين ، إهمالنا للمتغير الطبقي ، في تفسير اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة ، وغيرها من موضوعات الدراسة . وهذا نقد مهم ونقبله من حيث المبدأ . ولكننا ندين للقارىء بكلمة تفسير . اولاً : لم يكن البعد الطبقي غائباً عن وعينا في اثناء تصميم الدراسة . وربما لاحظ القارىء من مطالعة الملحق الذي يضم استمارة البحث أن الاسئلة من ٧ الى ١٩ ، كلها تدور حول الوضع الطبقي للمبحوث ، الى أن تصل الى سؤال صريح (رقم ١٩) هو « ما تقييمك لوضع اسرتك الاجتماعي الطبقي ؟ » .

ثانياً : قررنا بعد جمع وتبويب البيانات الميدانية ، حول هذه النقاط أنها ليست صلبة في مجموعها بحيث تعطينا صورة دقيقة عن الوضع الطبقي في الأقطار العشرة ، وعلاقته بمسألة الوحدة . ولأن الموضوع الطبقي مهم وحساس ـ مثله في ذلك مثل موضوع الدين والأقليات ـ فإننا قررنا الا نغوص فيه ، ونحن لسنا متأكدين من طبيعة ما تم قياسه ميدانياً . فاللغط والتأملات المكتبية في الموضوعية كثيرة على الساحة العربية ؛ ومعظمها يؤدي الى البلبلة اكثر مما يؤدي الى التفسير والتوضيح . ولا نرى ، ما دمنا غير متأكدين ، فائدة عامة من الاضافة الى جو البلبلة والمبارزات الكلامية في هذه الساحة ما دامت ضمائرنا غير قانعة علمياً .

ثالثاً : مع التحفظ السابق حاولنا ، في حدود ما نحن متأكدون منه ، أن نقترب من العامل الطبقي بشكل غير مباشر . فكما نعلم ، هناك تعريفان للطبقة يسودان في ادبيات العلوم الاجتماعية . أولهما هو التعريف الماركسي الذي يعرف الطبقة على أساس مواقع

الأفراد من وسائل الانتاج (من يملكون ومن لا يملكون) . والتعريف **الوظيفي « الفيبري »** الذي يعرف الطبقة على عدة أسس منها النفوذ السياسي ، والدخل ، والهيبة الاجتماعية ، والوظيفة التي يؤديها الفرد لأداء واستمرارية النظام الاجتماعي القائم . وكلا الاتجاهين الماركسي والوظيفي ، يقر بأن موقع الفرد في البناء الطبقي ، يؤثر على معتقداته واتجاهاته وسلوكه واسلوب حياته . لذلك تعتبر هذه المقولة احد الاساسيات في العلم الاجتماعي . ولكن ، حتى لو لم نتعرف الى الوضع الطبقي صراحة ، وبدقة صارمة لأفراد العينات القطرية ، فإننا أوحينا ، بالاستدلال عليها من خلال مؤشرين هما التعليم والمهنة . فمن المعروف أن هذين المؤشرين يعكسان بطريقة متبادلة الوضع الطبقي للفرد . فالمنتمون للطبقات الأعلى ، في المجتمع ، يكون احتمال درجة تعليمهم ومستوياتهم المهنية عالية . والعكس صحيح الى حد كبير - أي أن أولئك ، الذين يحوزون درجة عالية من التعليم ويشغلون مستويات مهنية عالية ، يسهل عليهم الالتحاق بصفوف الطبقات الميسورة - حتى اذا لم يكونوا من اصول تنحدر من هذه الطبقات اصلاً . صحيح أن درجة التبادل بين هذين المؤشرين ، من ناحية ، والوضع الطبقي من ناحية اخرى ، ليست حتمية مائة بالمائة ، ولكن احتمال وجودها يصبح عالياً للغاية ! .

رابعاً : في الحالات التي لم يكن الوضع الطبقي لأفراد العينة موضع شك او اجتهاد ، فإننا لم نتردد عن ابراز ذلك ؛ مثلما فعلنا في حالتي **العمال و الفلاحين** . صحيح أننا لم نستخدم مصطلح « الطبقة » صراحة ، ولكنه استخدام ضمني ؛ حيث نظرنا - لاعتبارات المقارنة - الى هاتين الفئتين كشرائح مهنية تقارن بغيرها من الشرائح المهنية (مثل الاكاديميين ، والاطباء ، ورجال الاعلام . . . الخ) . ومن يطالع الدراسة بامعان ، يتضح له كيف اختلفت هاتان الفئتان (العمال والفلاحون) عن معظم الفئات الأخرى بشكل جوهري ، ذات دلالة احصائية كبيرة في معظم الاتجاهات التي تم استقصاؤها حول مسألة الوحدة .

وأخيراً ، وكما ذكرنا في اكثر من مكان في الكتاب ، فإن هذا المجهود هو عمل علمي رائد ، نقول ذلك بلا تظاهر بالتواضع الزائف . ونعني بذلك ، أنه لم يسبق أن تم مثله على هذا النطاق العربي الكبير، نحو مسألة حيوية ، شغلت ولا تزال تشغل العرب ، وبهذا المنهج العلمي المقنن . ولكننا في اللحظة نفسها التي نفخر فيها بريادته ، نقول وبتواضع حقيقي أنه عمل غير كامل . ما زال هناك الكثير لا نعرفه عن امتنا

العربية ، وعن تضاريسها النفسية والاجتماعية والسلوكية . الطريق في هذا الصدد طويل ،وربما بغير نهاية . ولكن كما يقول المثل الصيني « إن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة » .

القاهرة حزيران/ يونيو ١٩٨١
سعد الدين ابراهيم

تَقــديـم

الدراسة التي نضعها بين يدي القارىء هي حصاد مجهود علمي دامَ ثلاث سنوات، وتناولت أهم مسألة تشغل العرب في تاريخهم الحديث- ألا وهي قضية الوحدة العربية.

إن ما كتب في الموضوع طوال قرن من الزمان هو كمٌّ هائل يصل الى مئات الكتب وآلاف المقالات. وما بذل في سبيل الوحدة طوال الحقبة نفسها كيفٌ هائل من التضحيات بالأرواح والأموال والآلام. باسم الوحدة دبج الشعراء القصائد، ورفع العسكريون البنادق. ومن أجل الوحدة سارت المظاهرات، ووقعت الانقلابات، وتفجّرت الثورات.

ومع ذلك فإن الوحدة العربية لم تنجز بعد. فهل دبّ اليأس في نفوس العرب؟ أو خفتت الآمال في الوجدان العربي، أو صرفهم عنها ما هو أهم؟ هل يمرّ العرب بمرحلة انتكاس في مسيرتهم القومية الطويلة، سرعان ما يفيقون منها ليواصلوا هذه المسيرة؟

قد تختلف الإجابات حول هذه الأسئلة وغيرها، وقد تتحاور الآراء وتتصارع من أجل الكشف عن «الحقيقة».

ولكن أحد السبل الأكيدة في نشدان «الحقيقة» هو مواصلة الرصد والتحليل والتفسير للظواهر الانسانية. وليس هناك ما هو أهم من القضية القومية بالنسبة للعرب. وبالتالي فهي الأحرى بالرصد والتحليل والتفسير.

لقد تتابعت أجيال المثقفين العرب جاهدة بفكرها من أجل الوحدة. وما نقدمه هنا هو إسهام جيل جديد من الذين تفتح وعيهم السياسي في الخمسينات والستينات- أي في مرحلة المد القومي العربي الذي قادَه عبد الناصر، وحزب البعث، وحركة القوميين العرب، وأسهمت فيه تنظيمات سياسية عديدة.

ولكن هذا الجيل نفسه شهدَ انتكاسة الحركة القومية ـ بدءاً بانهيار الجمهورية العربية

المتحدة، ومرورا بانهيار الجيوش العربية وانهزامها على يد إسرائيل عام ١٩٦٧، ثم رحيل القائد عام ١٩٧٠. وليتَ مسلسل الانتكاس توقَّف عند تلك النقطة المنخفضة. إن ما تلاها من اقتتال الأَشقَّاء في الأردن ولبنان، وعلى حدود مصر وليبيا، وعلى حدود اليمنين، وفي الصحراء بين المغرب والجزائر، ثم الإنفصام المؤقت الذي حدث بعد زيارة الرئيس السادات للقدس المحتلة ـ قد جعل الانتكاسة نكبة عظمى تشيع الكآبة القومية في أعمق أعماق الوجدان العربي.

في أوقات النكبات يبحث الناس ـ كل الناس ـ عن طريق للخلاص. بعضنا ـ نحن العرب ـ انسحب حقيقة أو مجازاً من معترك الساحة القومية. بعضنا الثاني ذهب على عجل يفتش في إيديولوجيات الآخرين وتجاربهم بحثاً عن مخرج. بعض ثالث لجأ إلى السلفية أو التراث، يحتمي فيه بالماضي خوفاً من الحاضر والمستقبل. بعض رابع انكفأ على محيطه القطري الضيّق، أو أدهى من ذلك على محيطه العشائري أو الطائفي الأضيق ـ ظناً منه أن ذلك طريق النجاة. بعض خامس هروَلَ إلى عبودية الإعتماد على قوى خارجية كنَّا قد ناضلنا طويلاً لنتخلَّص من أسرها واستغلالها.

هناك مع ذلك من لم يفقدوا وزنهم أو يغيب وعيهم في مواجهة النكبة، فانبروا على قلّتهم يتلمسون الحقيقة بالعمل وبالأمل. ويحب مقدمو هذه الدراسة أن يضعوا أنفسهم ضمن هذا الفريق.

ولكن ما الذي يمكن أن نفعله نحن في مواجهة النكبة؟

ان بعض ما نستطيعه هو توظيف علمنا الاجتماعي الحديث لفهم أكثر دقة وعقلانية لواقعنا العربي.

لقد قمت ـ بمساعدة زملاء من عدة أقطار عربية ـ بدراسة ميدانية لاتجاهات الرأي العام العربي نحو قضية الوحدة العربية وما يتصل بها من مسائل. ورغم أنّنا حاولنا إجراء الدراسة في كل الأقطار العربية إلّا أنَّ عشرة فقط منها هي التي سمحت لنا بذلك. أما الذي استقصيناه بمقاييس علمية مقنّنة، فهو رأي عينات ممثلة من هذه البلدان العشرة عن مفهومها للأمة والقومية، ورغبتها في التوحيد السياسي، وشكله، وتوقيته، وإدراكها للعقبات التي تعوقه، وتقديرها لمردود هذا التوحيد سلباً وإيجاباً على اقطارها وذواتها وأبنائها من الجيل القادم. وكان من الضروري أيضاً استقصاء الآراء حول القضية المحورية الأخرى في حياة العرب المعاصرين ـ وهي المسألة الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي. وعلى حد علمنا، لم تتم أية دراسة ميدانية من هذا النوع، يوجه فيها السؤال إلى الناس

مباشرة لأخذ آرائهم في هذه القضايا المصيرية .

لقد سبق ورافق الدراسة الميدانية المنشورة في هذا الكتاب دراستان مكملتان. الأولى كانت تحليلاً تاريخياً للحركة القومية قام بها كل من الدكتور وليد قزيها والاستاذة نبية الاصفهاني، والثانية كانت تحليلاً لمضمون الفكر القومي العربي وقام بالاشراف عليها الاستاذ السيد يس . وقد كان لهاتين الدراستين دور حيوي في اجلاء كثير من القضايا التي دار البحث الميداني حولها . وقد تم نشر معظم الدراسة الأولى في شكل مقالات بمجلة المستقبل العربي ، كما تم نشر الثانية في كتاب مستقل في اواخر عام ١٩٨٠ .

إن الباحثين الذين أسهموا في هذا العمل يمثلون الجيل الرابع من المثقفين العرب الذين شغلوا أنفسهم بالقضية القومية. ومجرد وجود جيل رابع يعني أن الخط لم ينقطع . وكما ساهمت الأجيال الثلاثة السابقة بفكرها ووجدانها، فان هذا الجيل يقدم إسهامه المتواضع . وكما حاول كل جيل سابق أن يوظّف آخر ما وصلت إليه آفاق المعرفة الانسانية في وقته لخدمة القضية القومية، فاننا بالمناهج المستحدثة التي استخدمناها نحاول أن نكرّس التقليد العتيد نفسه.

إنَّ مجرد ظهور هذا العمل يعني أن المسيرة مستمرة- رغم كل الكآبة القومية التي تشيع سحابة قاتمة في سماء هذه الأمة. وأكثر من ذلك حين يطالع القارىء نتائج الدراسة الميدانية، فانه سيعي أنَّ القاعدة العريضة من العمال والفلاحين والطلاب لا تزال متشبثة بأمل الوحدة، وساعية وراءها بواقعية عقلانية جديدة، يحسدها عليها حكام العرب. ان ذلك- في رأينا- يعني أنَّ السحابة القاتمة لا بد أن تنقشع، ولا بدّ للشمس أن تشرق.

القاهرة، كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ — سعد الدين ابراهيم

المسهمون في الدراسة

اللجنة المشرفة

(١) سعد الدين ابراهيم: أستاذ علم الاجتماع بالجامعة الأميركية بالقاهرة، المنسق العام للمشروع والمشرف على الدراسة الميدانية.

(٢) السيد يسن: مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، المشرف على دراسة تحليل مضمون الفكر القومي.

(٣) وليد قزيها: أستاذ مشارك للعلوم السياسية بالجامعة الأميركية بالقاهرة، المشرف على الدراسة التاريخية للفكر القومي.

* * * * *

رؤساء الفرق القطرية الميدانية

المغرب: الدكتورة فاطمة المرنيسي والأستاذ الطرفاوي محمد سدينا (قسم الاجتماع، جامعة محمد الخامس بالرباط).

تونس: الدكتور الطاهر لبيب (قسم الاجتماع، الجامعة التونسية).

مصر: الدكتور سيد عبد العال (قسم علم النفس، جامعة عين شمس).

السودان: الأستاذ عمر مكي (عضو مجلس الشعب السوداني) والأستاذة فوزية فهمي (اتحاد الاذاعة والتليفزيون بالقاهرة).

الأردن: الدكتور محمد برهوم (قسم الاجتماع، الجامعة الأردنية، عمان).

لبنان: الدكتور فؤاد خوري (قسم الانثربولوجيا بالجامعة الأميركية في بيروت).

فلسطين: الدكتور أسعد عبد الرحمن والدكتور توفيق فرح (قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت).

الكويت: الدكتور محمد الرميحي (قسم الاجتماع بجامعة الكويت).

قطر: الدكتور عدنان العمد (خبير بوزارة الاعلام- قطر).

اليمن: الدكتور عزت حجازي (قسم الاجتماع- جامعة صنعاء).

* * * * *

فريق التوثيق والتحليل التاريخي

د. وليد قزيها (مشرفاً)، الأستاذة نبية الأصفهاني، الأستاذ أنور مصطفى، د. علي الدين هلال (مراجعاً).

فريق تحليل المضمون

الأستاذ السيد يس (مشرفاً)، الأستاذ عبد العاطي محمد، الأستاذة ألفت آغا، الأستاذة نجوى حسين، د. علي الدين هلال (مراجعاً).

فريق تصميم المقاييس والبحث الميداني

د. سعد الدين ابراهيم (مشرفاً)، د. سيد عبد العال، الأستاذ عبد الحميد صفوت، الأستاذ مصطفى السيد، الأستاذ حسن الكاشف، الأستاذة منى المانستيرلي، الأستاذة فوزية فهمي، الأستاذة سهير توفيق.

فريق البرمجة والحسابات الآلية

د. سعد الدين ابراهيم (مشرفاً)، د. شريف ابراهيم، الأستاذ محمد حسين (الحاسب الآلي بالجامعة الأميركية بالقاهرة)، الأستاذ علي غنيم والمهندس مصطفى الخولي (الحاسب الآلي بالأهرام)، والأستاذة جيهان عطية.

فريق الطباعة والرسوم البيانية والاخراج

السادة: عادل شلبي، عبد الحميد صفوت، عبد العاطي محمد، أحمد القرعي، والآنسة صباح قطب أحمد.

الفصل الأول

الإطار النظري والمنهج

أ ـ القومية والوحدة العربية

ان الدراسة العلمية لظاهرة القومية (Nationalism) تنطوي على مصاعب نظرية ومنهجية هائلة[1]. وهو الأمر الذي جعل العلماء الاجتماعيين يقربونها بحذر شديد، رغم أهميتها كقوة دفع وتشكيل للنظام الدولي المعاصر. وقد حاول عدد من علماء الاجتماع والسياسة في السنوات الأخيرة التصدي لدراسة ظاهرة القومية مستخدمين المناهج التحليلية التجريبية[2]ـ بعد أن كان الحديث عنها حكراً للمؤرخين والزعماء السياسيين.

---

(١) تعرض لدراسة هذه المصاعب كثير من علماء السياسة والاجتماع، أنظر على سبيل المثال بعض المحاولات المبكرة:

Edward Hallett Carr, **Nationalism and After** (New York: The Macmillan Co. , 1945).

Karl Polanyi, **The Great Transformation** (New York; Toronto: Farrar & Rinehart, Inc., [1944]).

Koppel Shub Pinson, **A Bibliographical Introduction to Nationalism** (New York: Columbia University Press, 1935).

S. Bron, **Modern Nationalism and Religion** (New York : Macmillan, 1974).

Karl Wolfgang Deutsch, **Nationalism and Social Communication; an Inquiry into the Foundations of Nationality** ([Cambridge, Mass.] : Technology Press of the Massachusetts Institute of Technology; Wiley, [1953]).

(٢) أمثلة لدراسة ظاهرة القومية في مناطق مختلفة من العالم المعاصر باستخدام مناهج العلوم الاجتماعية تشمل:

William Macmahon Ball, **Nationalism and Communism in East Asia** ([Carlton]: Melbourne University Press, [1952]).

James Smoot Coleman , **Nigeria: Background to Nationalism** (Berkeley: = University of California Press, 1958).

من المحاولات العلمية المبكرة لدراسة ظاهرة القومية ما قدمه لنا **لويس ورث** (L. Wirth) من اسهام نظري في تصنيف الحركات القومية[٣]. فقد اقترح - بناء على الاستقراء التاريخي والمنطق السوسيولوجي - تصنيفاً رباعياً للقوميات أو الحركات القومية. النوع الأول، هو **القومية التوحيدية** (Hegemony Nationalism). وهي عبارة عن حركة اجتماعية سياسية تنطلق من الاعتقاد بأن هناك جماعة بشرية تحس بانتماء موحد وتجمعها لغة وثقافة وخبرات تاريخية وآمال مستقبلية واحدة، ولكنها تعيش في وحدات سياسية متفرقة ومتجاورة. ويكون هدف هذا النوع من الحركات القومية هو تجميع هذه الأجزاء المتفرقة في كيان سياسي موحد، أعظم قوة وأكثر استقراراً وأمتن اقتصاداً وأغنى ثقافة. من أمثلة هذا النوع من القوميات التوحيدية القومية الالمانية والقومية الايطالية في القرن الماضي، والقومية الفيتنامية في هذا القرن. النوع الثاني من الحركات القومية هو **القومية الخصوصية** (Particularistic Nationalism) أو **القومية الانفصالية**. وهي تنطلق من اعتقاد جماعة بشرية بوحدة الانتماء واللغة والثقافة والتاريخ والهموم، ولكنها تعيش في كيان سياسي أكبر لا تحس حياله بنفس قوة الإنتماء. لذلك تهدف الى الانفصال عن هذا الكيان الأكبر لتكون وحدة سياسية خاصة مستقلة تحتوي جماعتها أو أمتها المتميزة ومن أمثلتها في هذا القرن بنجلاديش وبيافرا والباسك في اسبانيا والكاثوليك في ايرلندا والمسلمين في الفلبين. النوع الثالث يطلق عليه ورث اسم **القومية الهامشية** (Marginal Nationalism). وهي تسود بين سكان مناطق الحدود بين دولتين قوميتين. فمثل هذه الجماعات عادة ما تكون مزدوجة اللغة

= Akshayakumar Ramanlal Desai, **Social Background of Indian Nationalism,** rev. 2d ed. ([Bombay]: Popular Book Depot, [1954]).

Willard Hubbard Elsbree, **Japan's Role in Southeast Asian Nationalist Movements, 1940 to 1945** (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1953).

George McTurnan Kahin, **Nationalism and Revolution in Indonesia** (Ithaca: Cornell University Press, [1952]).

Thomas Lionel Hodgkin, **Nationalism in Colonial Africa** ([New York]: New York University Press, [1957]).

J. Gillespie, Algeria, **Rebellion and Revolution** (New York: Frederick Praeger, 1960).

(٣) Lewis Wirth, «Types of Nationalism,» **American Journal of Sociology,** V. 41, 1936, pp. 723-737.

والثقافة والتقاليد، ولكن شعورهم بالانتماء لاحدى القوميتين المتجاورتين يكون عارماً بصرف النظر عن أوضاعهم القانونية وجنسيتهم الرسمية. مثال ذلك ما يقال من أن الالمان الذين يعيشون على الحدود مع فرنسا (الالزاس واللورين) هم أكثر تعصباً للقومية الالمانية من سكان برلين نفسها. هذا النوع من القوميات يرنو الى الانفصال عن كيان سياسي والانضمام الى كيان سياسي آخر. النوع الرابع من القوميات في تصنيف لويس ورث هو قومية الأقليات (The Nationalism of Minorities). وهو قريب الشبه بالقومية الهامشية، ولكنه يختلف عنها في أن أفراد الأقلية (سواء كانت أقلية دينية أو لغوية أو عنصرية) قد لا يكونون مركزين في إقليم واحد داخل الدولة. وقومية الأقليات تشترك أيضاً في بعض خصائص القومية الخصوصية. أي أن النوع الرابع هو خليط من خصائص النوعين الثاني والثالث. لذلك تهدف الحركات القومية للأقليات إمّا إلى الانفصال أو الحكم الذاتي، أو الى نوع من المعاملة الخاصة التي تضمن لها فرص تنمية تراثها الحضاري والمحافظة على كيانها المتميز عمّن حولها من جماعات بشرية أخرى. ومن أمثلة هذا النوع المتحدثين بالفرنسية في كندا، والسود في الولايات المتحدة.

والمراقب لمنطقتنا من العالم يلاحظ وجود هذه الأنماط الأربعة من الحركات القومية. فالقومية العربية، التي انبعثت في صورتها المعاصرة خلال المائة سنة الأخيرة، تمثل النوع الأول- أي القومية التوحيدية. وكما سنفصل في فقرة تالية، فان هدف حركة القومية العربية هو توحيد أجزاء الأمة في دولة أو كيان سياسي واحد. وهذه هي أكبر القوميات حجمًا في المنطقة. فباسمها شهدت المنطقة انتفاضات شعبية، وثورات دامية، وانقلابات عسكرية متكرّرة، وحروب طاحنة في المائة سنة الأخيرة. والقومية العربية هي بؤرة اهتمامنا. وهدفها في توحيد الأمة العربية هو موضوع بحثنا الذي نكرّس له هذه الدراسة. ولكن قبل أن ندخل في موضوع البحث الأساسي، نشير بسرعة الى أمثلة للأنماط الثلاثة الأخرى للقوميات في منطقتنا. من أمثلة القومية الخصوصية- التي تهدف إلى الانفصال والإستقلال- «القومية الأريترية». ومن أمثلة القوميات الهامشية- التي تهدف إلى الإنفصال عن كيان سياسي والإنضمام الى كيان سياسي آخر- العرب في كل من إقليم (عربستان) الايراني واقليم الاسكندرون التركي، والصوماليين في أوجادين تحت السيطرة الاثيوبية الذين (يريدون الانفصال عن أثيوبيا والإنضمام إلى الصومال). ومن أمثلة النوع الرابع- قوميات الأقليات- القبائل الزنجية في السودان التي طالبت بالحكم الذاتي في الجنوب.

ان اهتمامنا ينصبُّ على موضوع القومية العربية. وهي كما رأينا تمثل النوع الأول في تصنيف ورث، أي القومية التوحيدية. إذن فإنّ التعبير الوجداني والعقيدي والسلوكي

للقومية العربية هو الرغبة في السعي إلى تحقيق الوحدة العربية. فالدراسة العلمية التقريرية للقومية العربية تعني دراسة الاتجاهات نحو مسألة الوحدة.

رغم انشغال الفكر والعمل السياسي العربي بالمسألة القومية طوال القرن الحالي، لم تتم دراسة علمية موضوعية لاتجاهات الرأي العام نحو هذه المسألة(٤). ولا نبالغ إذا قلنا أن أحد العوامل الرئيسية لتعثر العمل الوحدوي، وما أصابه من إحباطات في الربع قرن الماضي، يرجع الى غياب مثل هذه الدراسات العلمية للواقع الإجتماعي الانساني للمجتمع العربي.

لقد مر الفكر القومي بمراحل متعددة منذ نهاية القرن الماضي الى الوقت الحاضر. وكان هذا الفكر يعكس اعتبارات التاريخ والجغرافيا، والنزعات الرومانسية والمثالية، والمصالح النفعية والعملية. وتغيرت في هذا الفكر ـ خلال تلك المدة ـ مفاهيم القومية نفسها «والعروبة» «والعربي» «وأرض العرب» أو «الوطن العربي»(٥). كما تغيرت التصورات عن الاستراتيجية المثلى لتحقيق الوحدة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية وفي ظل التحديات الخارجية والداخلية، وكنتيجة للمحاولات والأخطاء التي وقع فيها العمل الوحدوي. وسيجد القارىء في الدراستين اللتين يدرس المركز نشرهما بعد هذا الكتاب رصداً تاريخياً وتحليلاً مضمونياً للعمل الوحدوي والفكر القومي، على التوالي خلال المائة سنة الأخيرة.

---

(٤) من المحاولات المبكرة للكتابة عن القومية العربية بأسلوب علمي أو شبه علمي، أنظر:

George Antonius, **The Arab Awakening; the Story of the Arab National Movement,** 3d ed. (Beirut: Khayat's College Bookshop, 1955).

Fransesco Gabrieli, **The Arab Revival,** trans. Lovett F. Edwards (New York: Random House, [1961]).

Hisham Bashir Sharabi, **Nationalism and Revolution in the Arab World (The Middle East and North Africa)** (Prinecton, N.J.: Van Nostrand, [1966]).

Daniel Lerner and Lucille W. Pevsner, **The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East** (Glencoe, Ill.: Free Press, [1958]).

ولكن هذه الدراسات وغيرها لم تستخدم مناهج البحث الميدانية في تناولها لظاهرة القومية، ربما باستثناء الدراسة الأخيرة المذكورة أعلاه لدانيال ليرنر، والتي وجه إليها انتقادات عديدة بسبب اعتمادها على كثير من المخبرين الميدانيين، وهو ما جعلها أقرب الى الدراسات الانطباعية.

Saad Eddin Ibrahim, «Political Attitudes of an Emerging Elite: A Case Study of the Arab Students in the United States,» (Ph.D. dissertation, University of Washington, 1968), pp. 107-136.

(٥) سعد الدين ابراهيم، «نحو دراسة سوسيولوجية للوحدة: الأقليات في العالم العربي،» **قضايا عربية**، السنة ٣ (نيسان (ابريل)- أيلول (سبتمبر) ١٩٧٦)، العدد ١- ٦، ص ٥- ٢٤.

ولكن برغم كل ما مرَّ بالفكر القومي والعمل الوحدوي من تغيرات، فقد ظل هناك ما يشبه الإجماع بين الكتّاب القوميين على عدة عناصر ثابتة تمثل الأعمدة الرئيسية أو النواة الصلبة لهذا الفكر(٦). من هذه العناصر ما يلي:

(١) إنَّ المتحدّثين بالعربية هم شعب واحد، أو شعوب متآخية، لأمة واحدة ذات تراث مشترك، وتجمعها وحدة المصير.

(٢) إن هذه الأمة، في الوقت الحاضر، مجزَّأة في وحدات سياسية متناثرة.

(٣) إنَّ واقع التجزئة يناقض المنطق السياسي والحضاري، ولا يتواءم مع التيار التاريخي لهذا العصر (عصر التكتلات الكبرى)، ويضعف من شأن العرب في مجابهة التحديات الخارجية (اسرائيل ومحاولات الهيمنة من الدول العظمى) والتحديات الداخلية (التنمية والتحديث).

(٤) إنَّ الوضع «الطبيعي» لهذه الأمة وشعوبها أن تتضامن وتتوحد، وبالتالي تصبح الوحدة العربية هي التجسيم السياسي لفكرة القومية في هذا الجزء من العالم.

الى جانب هذه الأعمدة الرئيسية في الفكر القومي، نجد اختلافاً في كثير من التفاصيل حول استراتيجية ووسائل تحقيق الوحدة. فمن الدعاة من يقول بوحدة كاملة، ومنهم من يقول بوحدة فيدرالية أو كونفدرالية، ومنهم من يكتفي بتقوية الاطار الحالي لجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصّصة. وطبعاً لم يختفِ أبداً التيار المناوىء للوحدة

---

(٦) لنماذج ممثلة للكتابات القومية العربية في هذا الصدد، انظر:

ساطع الحصري، آراء وأحاديث في الوطنية والقومية (القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٤٤).

ـــ ـــ، محاضرات في نشوء الفكرة القومية (القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٥١).

ـــ ـــ، العروبة بين دعاتها ومعارضيها (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٢).

ـــ ـــ، دفاع عن العروبة (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٦).

ـــ ـــ، الاقليمية جذورها وبذورها (بيروت: دار العلم للملايين، [١٩٦٣]).

ميشيل عفلق، في سبيل البعث، الطبعة ٢٠ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨). وكانت الطبعة الاولى قد صدرت عن نفس الدار في عام ١٩٥٩.

ـــ ـــ، معركة المصير الواحد، الطبعة ٧ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [١٩٧٥]).

ـــ ـــ، نقطة البداية- أحاديث بعد الخامس من حزيران (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧١).

جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة (القاهرة: دار المعارف، [١٩٥٤]).

ـــ ـــ، ميثاق العمل الوطني، ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ (القاهرة: ادارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي بالقيادة العامة للقوات المسلحة، ١٩٦٢)، الى جانب مجموعات احاديثه الصحفية وخطبه الجماهيرية.

رغم اختلاف الاشكال التي يأخذها من وقت لآخر، ومن قطر عربي إلى قطر آخر.

هناك أيضاً اختلاف حول الاجتهادات الخاصة بتوقيت الوحدة ومراحلها(٧). هناك من يرى البدء بتوحيد إقليمي لأقطار متجاورة وأكثر «تكاملاً» مثل المغرب العربي، وادي النيل، سوريا الكبرى، والجزيرة العربية، ثم تجميع هذه الوحدات الإقليمية في دولة عربية كبرى بعد ذلك. وهناك من يرى البدء باتحادات كونفدرالية تتطور- على مدى الزمن- الى اتحاد فيدرالي، ثم إلى وحدة كاملة. وهناك من يرى البدء بتوحيد قطاعي للبلاد العربية في الإقتصاد أو الدفاع أو التعليم مثلاً، ويكون هذا القطاع هو الرائد في الإنطلاق نحو الوحدة الكاملة.

ب- دراسة الاتجاهات نحو الوحدة

رغم ما يقال عن أن الوحدة هي مطلب شعبي عربي، فان الانشغال بموضوعي القومية والوحدة ظلاَّ حكراً على المثقفين والسياسيين في الوطن العربي. ولم تشارك القطاعات الكبرى لشعوب الأمة في صياغة الفكر القومي أو العمل الوحدوي بدرجة ملحوظة. ولا شكَّ أنَّ النخب التي تصدَّت لهذه المسألة كانت وما تزال ذات وزن كبير يفوق حجمها الكمي بكثير. كذلك لا نشك أن وزنها النسبي الكبير في صياغة مصائر أقطارها سيستمر الى وقت طويل في المستقبل. وليس هذا- في حد ذاته- شذوذاً عن القاعدة في عمليات التوحيد السياسي في أجزاء العالم الأخرى. ولكن الذي لم تنجح فيه الصفوات العربية الى الآن هو الإنتقال بالحركة القومية- فكراً وعملاً- من مستوى الطلائع إلى مستوى الجماهير. وربما كان هذا القصور راجعا الى عدم فهم النخب لواقع الجماهير ومشكلاتها وهمومها، أو عدم القدرة على إيجاد وسائل المخاطبة والإتصال والربط بين المسألة القومية والهموم الحياتية للجماهير. ولكن أياً كان سبب القصور، فانَّ النتيجة ظلَّت واحدة: فكر قومي موقوف على النخبة، ومشروعات وحدوية يحتكر السياسيون إقامتها أو فضّها بلا إشتراك أو مراقبة أو حماية حقيقية من الجماهير.

إنَّ حرص السياسيين والمثقفين على الكلام، وأحياناً العمل، من أجل التضامن أو الوحدة يأخذ اتجاهات الجماهير كقضية مسلم بها. ولكن هذه القضية، على مدى علمنا لم تخضع للفحص العلمي التجريبي. وإذا كان للفكر القومي والعمل الوحدوي أن يخرجا

---

(٧) أنظر مزيداً من التفصيل حول هذه النقطة في:
سعد الدين ابراهيم، اشراف، عروبة مصر- حوار السبعينات (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٨).

من دائرتيهما المفرغتين فلا بدَّ من المعرفة المقنّنة لاتجاهات القطاعات العربية الكبرى حيال هذه القضية، التي أخذت إلى الآن كأمر مسلَّم به.

إنَّ أي «اتجاه» (attitude)[٨] ينطوي على ثلاثة عناصر مترابطة: عقلاني، ووجداني، وسلوكي، أي فكر وشعور وعمل.

وأي اتجاه نحو قضية معينة لا يمكن النظر إليه في فراغ أو أحادية. فالنظرية الاجتماعية تؤكد لنا ما يلي:

(١) إنَّ أي اتجاه يكون عادة جزءاً من نسق أكبر يتضمن «اتجاهات» أخرى نحو مسائل أو قضايا أخرى متشابكة. وهذه كلها تكون فيما بينها ما يسمى «بالنظرة الكلية» (World View) للفرد. وأحياناً يطلق على هذه النظرة الكلية لفظ «الأيديولوجيا».

(٢) إنَّ أي اتجاه ـ سواء نظرنا إليه منفصلاً أو كجزء من هذه «النظرة» ـ لا يمكن فهمه علمياً إلاّ بتحليله وربطه «بمكانة» الفرد في الأبنية والهياكل الإجتماعية المتعددة التي يتشكل منها مجتمعه المحلي ومجتمعه الكبير، مثل الطبقة والأسرة والمهنة والديانة والجماعة الأثنولوجية...، وما إلى ذلك.

لذلك فإنَّ الدراسة الجادَّة للاتجاهات نحو الوحدة لا بدّ أن تستند على هذين المنطلقين النظريين.

ففيما يتعلق بالمنطلق أو الركيزة الأولى يعني هذا أنه، إلى جانب دراسة الاتجاه نحو الوحدة، ينبغي دراسة اتجاهات الأفراد نحو المسائل الأخرى القريبة والمتشابكة. من بين هذه الأخيرة مثلاً يمكن أن نذكر المسائل التالية: الديموقراطية، التنمية، فلسطين، القوى العظمى (أمريكا والاتحاد السوفياتي والصين)، الأقليات والدين. من الطبيعي أن دراسة

---

(٨) في تعريف ودراسة «الاتجاهات» بطريقة علمية، أنظر:

Fritz Heider, «Attitudes and Cognitive Organization,» **Journal of Psychology**, v. 21, 1946, pp. 107 - 112.

Idem, **The Psychology of Interpersonal Relations** (New York: Wiley, [1958]).

Theodore Mead Newcomb, **Personality and Social Change; Attitude Formation in a Student Community**(New York: Holt, Rinehart & Winston, [1943]).

Paul F. Secord and Carl W. Backman, **Social Psychology**, 2d ed. (New York: McGraw - Hill,[1974]), pp. 59 - 127.

هذه الاتجاهات لن يكون بنفس التفصيل الذي نخصصه لموضوعنا الاساسي (وهو الإتجاه نحو الوحدة)، ولكن سيكون بالقدر الذي يمكننا من وضع مسألة الوحدة في النسق الكلي الذي لا بدّ من الإلمام به لفهم الإتجاه موضوع الدراسة الأساسي.

وفيما يتعلّق بالركيزة الثانية ينبغي أن نستكشف في دراستنا وضع الفرد أو المكانة التي يشغلها في الأبنية التالية: البناء الطبقي، البناء الأسري، البناء المهني، البناء الديني، البناء الحزبي أو السياسي. فمجموعة «المكانات» التي يشغلها الفرد في هذه الأبنية هي التي تحدد في النهاية واقعه الكلى، بما ينطوي عليه من هموم ومشكلات واهتمامات، ودرجة وعيه- وبالتالي تفسر اتجاهاته حيال المسائل العامة، ومنها الإتجاه حيال الوحدة.

أمّا محتوى «الاتجاه» نحو الوحدة فينطوي على قياس الدرجات المتفاوتة للتفكير والشعور والسلوك نحو العناصر التالية:

(١) ماهية الوحدة

(٢) تصور أشكال الوحدة

(٣) مراحل الوحدة

(٤) الفوائد العامة للوحدة

(٥) الفوائد الخاصة للوحدة

(٦) العقبات والتحفظات على الوحدة

(٧) تقييم المحاولات الماضية للوحدة

(٨) التصورات النمطية (Stereo type) لشعوب الأمة

(٩) معلومات عامة عن الوطن العربي

(١٠) تصورات نحو المستقبل.

ج- افتراضات الدراسة

ان هدف هذا البحث هو استكشاف اتجاهات الرأي العام العربي نحو قضية الوحدة. وتحقيق هذا الهدف يستدعي فيما يستدعيه قياس هذه الاتجاهات بطريقة وصفية لعينات ممثلة لهذا الرأي العام. من ذلك، مثلاً، أن نحاول التعرف على نسبة المؤيدين لفكرة الوحدة العربية من حيث المبدأ، ونسبة المعارضين لها، ونسبة من هم لا مؤيدين ولا

معارضين، والتعرف على درجات التأييد أو المعارضة. ثم بين المؤيدين عموماً، نحاول التعرف على مزيد من التفاصيل حول وسائل تحقيق الوحدة، والشكل الأمثل الذي يفضلونه، وتوقيت هذه الوحدة. . . وما الى ذلك.

وصف اتجاهات الرأي العام العربي بهذا الشكل يعتبر في حد ذاته امراً مطلوباً وملحاً في الساحة العربية، حتى نتعرف على الخريطة النفسية السياسية تجاه مسألة الوحدة. ولكننا أردنا أن نحقق خطوة أخرى بالإضافة الى توصيف الاتجاهات، وهي رصد وتفسير التباين في هذه الإتجاهات. ومن أجل هذه الغاية الثانية كان لا بد أن نصوغ عدداً من الافتراضات، نذكر أهمها فيما يلي:

(١) افتراض التباين القطري نحو مسألة الوحدة: هناك بعض المسلمات التي يعتنقها الوحدويون القوميون العرب ومنها أن «العرب» جميعا يؤمنون بالانتماء الى أمة واحدة، على الرغم من تجزئتهم في أقطار متعددة مستقلة سياسيا عن بعضها البعض. ومن هذه المسلمات أيضاً أن العرب جميعا يريدون انهاء هذه التجزئة، وان الوحدة العربية بالتالي هي مطلب جماهيري من المحيط الى الخليج[٩]. ولكن هذه المسلمات لا بد أن تخضع للمراجعة الدورية.

وجانب من هذه المراجعة هو أن نفترض أنَّ الشعوب العربية في أقطارها المتعددة في الوقت الحاضر ليست على نفس الدرجة في تأييدها أو معارضتها لمسألة التوحيد السياسي. هذا الافتراض مرجعه الخبرات التاريخية المتنوعة التي مرت بها هذه الأقطار في القرنين

---

(٩) ترد هذه المسلمات في كتابات ابرز المفكرين والقادة القوميين العرب، أنظر:

الحصري، آراء وأحاديث في الوطنية والقومية.
ـــ ـــ، محاضرات في نشوء الفكرة القومية.
ـــ ـــ، العروبة بين دعاتها ومعارضيها.
ـــ ـــ، دفاع عن العروبة.
ـــ ـــ، الاقليمية جذورها وبذورها.
عفلق، في سبيل البعث.
ـــ ـــ، معركة المصير الواحد.
ـــ ـــ، نقطة البداية- أحاديث بعد الخامس من حزيران.
عبد الناصر، فلسفة الثورة.
ـــ ـــ، ميثاق العمل الوطني، ٢١ مايو سنة ١٩٦٢.
ابراهيم، اشراف، عروبة مصر- حوار السبعينات.

الأخيرين(١٠). فرغم تشابه الاطار البنيوي والتاريخي المرجعي العام لشعوب الأمة العربية، الاَّ أن هناك اختلافات مهمة في التفاصيل. فبعض هذه الأقطار يغلب على نسقها البيئي الطبيعة النهرية وما يرتبط بها من أنماط انتاجية معينة، وأخرى يغلب عليها الطبيعة الصحراوية الرعوية، وثالثة يغلب عليها النسق الساحلي الحضري التجاري(١١). ورغم وجود هذه الأنساق في كل الأقطار العربية الاَّ أنها ممثلة بدرجات مختلفة. وحيث أن النسق البيئي السائد يحدد البناء التحتي، وحيث يؤثر هذا الأخير بدوره على الهياكل الفوقية، ومنها القيم والاتجاهات، فاننا نتوقع أن ينعكس ذلك في موقف أبناء هذه الأقطار من مسألة الوحدة. اما العامل الثاني في التنوع بين الأقطار العربية فهو درجة الاحتكاك والتفاعل مع الغرب، وما أدى اليه ذلك من تشويه لهياكلها الاقتصادية- الاجتماعية(١٢). فهنا أيضاً نلاحظ تبايناً في درجة هذا التشويه والنتائج النفسية- السياسية التي نتجت عنه، والتي لا بد ان تعكس نفسها بشكل متباين في القيم والاتجاهات من قطر إلى آخر. العامل الثالث في التنوع هو خبرة النضال من أجل الاستقلال. فهناك أقطار لم يحدث لها احتلال عسكري مباشر. وتلك التي حدث فيها مثل هذا الاحتلال ناضلت من أجل استقلالها اما بطرق غلبت عليها الصبغة السلمية وان صاحبها عنف محدود، أو ناضلت بطرق عنيفة مسلحة لسنوات طويلة(١٣).

هذا التباين في حيز النضال من أجل الاستقلال لا بد وأنه انعكس على النفسية

---

(١٠) حول هذه النقطة، أنظر:

سعد الدين ابراهيم، «العرب والمسألة القومية،» دراسات عربية، السنة ٦ (تموز (يوليو) ١٩٧٠)، العدد ٩، ص ٣٠- ٤١.

ابراهيم، «نظرة ثانية للاطار الاجتماعي ومسألة الوحدة،» دراسات عربية، السنة ٨ (حزيران (يونيو) ١٩٧٢)، العدد ٨، ص ١٧- ٣٨.

جهاد عودة، تونس.. مسألة العروبة وقضاياها الاساسية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٩).

الحصري، الاقليمية جذورها وبذورها.

(١١) انظر في هذا الصدد:

Samir Amin, **La nation arabe : nationalisme et lutte de classes** (Paris: Editions de Minuit, 1976).

(١٢) جلال أحمد أمين، المشرق العربي والغرب بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية ([بيروت]: مركز دراسات الوحدة العربية، [١٩٧٩]).

(١٣) Saad Eddin Ibrahim and Nicholas S. Hopkins, eds., **Arab Society in Transition** ([Cairo]: American University in Cairo, 1977).

الجماعية لكل شعب عربي بطرق متباينة أيضاً، وبالتالي نتوقع أن يظهر أثره في الاتجاهات نحو كثير من القضايا ومنها مسألة الوحدة. العامل الرابع هو خبرة ما بعد الاستقلال. وهنا أيضاً نجد أنماطاً متباينة في المسيرة القطرية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. فبعض الأقطار كانت مسيرتها التنموية أو حظها من الثراء أكثر من غيرها بفعل أسباب متعددة.. وبعضها الآخر تراكمت وتفاقمت مشاكله أكثر من غيره. لكل هذه الاعتبارات تمت صياغة الافتراض الأول عن التباين في الاتجاهات نحو الوحدة بين الأقطار العربية. وكأي فرض علمي، نترك للبيانات الموضوعية فرصة حسمه بالاثبات أو النفي. ولكن المهم أن يدخل القطر كمتغير في وصف وتفسير اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة.

(٢) افتراض تأثير نسق الأدوار الاجتماعية التي يشغلها الفرد في الهياكل الاجتماعية على اتجاهاتهم نحو مسألة الوحدة: ان إحدى المسلمات في العلوم الاجتماعية هي أن الفرد في أفكاره وقيمه واتجاهاته وسلوكه هو نتاج للخبرة الحياتية والتنشئة الاجتماعية والأدوار المختلفة التي يمارسها في مجتمعه[١٤]. من هذه المسلمات النظرية نتوقع أن يكون التباين بين الأفراد حيال قضية الوحدة، في جزء مهم منه، هو نتاج للتباين في المكانات والأدوار الاجتماعية التي يشغلونها. فالوضع الطبقي هو أحد المتغيرات الهامة التي تحدد الاتجاهات. لذلك نفترض أن طبقات معينة في المجتمع العربي تكون أكثر تأييداً لفكرة توحيد الأمة العربية من غيرها. وبالتالي فان الانتماءات الطبقية المتباينة للأفراد لا بد أن تنعكس على اتجاهاتهم في هذه المسألة.

فبالقدر الذي تعتقد فيه طبقة معينة بأن الوحدة تتسق معها أو تكرّس مصالحها الطبقية، فانها تصبح أكثر تأييداً لها، والعكس صحيح. ولكن الوضع الطبقي- على أهميته الكبرى- ليس هو المتغير الهيكلي الوحيد الذي يؤثر في الاتجاهات. المتغيرات الهيكلية الأخرى ذات التأثير تشمل العمر والجنس والدين والتعليم والمهنة. فالشباب، على سبيل

(١٤) حول تأثير الهياكل الاجتماعية على اتجاهات الافراد عموماً، انظر:

Max Weber, **From Max Weber: Essays in Sociology,** trans. and ed. Hans Heinrich Gerth and C. Wright Mills (New York : Oxford University Press, 1958), pp. 58 - 60.

Eric Hoffer, **The True Believer; Thoughts on the Nature of Mass Movements** ([New York]: Harper, [1951]).

Alex Inkeles and David H. Smith, **Becoming Modern: Individual Change in Six Developing Countries** (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1974).

المثال وبصرف النظر عن وضعهم الطبقي، يكونون أكثر حماساً وتأييداً للقضايا المصيرية الكبرى مثل قضية الوحدة. والتعليم، كمتغير مستقل، يعني زيادة الوعي السياسي وادراك الامكانيات الهائلة للتوحيد السياسي وأيضاً عقباته ومثالبه. لذلك نتوقع أن ارتفاع مستوى التعليم يؤدي طردياً الى ارتفاع مستوى التأييد للوحدة، وأيضاً الى ارتفاع درجة الوعي بالمصاعب المتوقعة، وهكذا.

(٣) افتراض تأثير الاتجاهات الأخرى على الاتجاه نحو مسألة الوحدة: الى جانب مصادر التباين المشار اليها (القطر، الخلفية الاجتماعية ونسق الأدوار والمكانات التي يشغلها الفرد) هناك مصدر ثالث لتفسير التباين في الاتجاهات نحو مسألة توحيد الوطن العربي سياسياً. هذا المصدر هو الاتجاهات الأخرى التي يحملها الأفراد تجاه مسائل أخرى غير قضية الوحدة وان كانت ترتبط بها بطريق مباشر أو غير مباشر. فاتجاه الفرد نحو قضية معينة لا يوجد في فراغ نفسي داخل الفرد، وانما عادة ما يتشابك ويتداخل ويتفاعل ويؤثر ويتأثر باتجاهات أخرى[(١٥)]- كما سبق وأشرنا- وقد افترضنا أن اتجاهات الأفراد **نحو الصراع العربي الاسرائيلي، والقوى الدولية الكبرى، وقضية التنمية، ونحو بقية شعوب الأمة،** لا بد أن يكون لها تأثير على الاتجاه نحو مسألة الوحدة، والعكس صحيح[(١٦)].

فعلى سبيل المثال، نفترض أن درجة اهتمام الفرد بالصراع العربي- الاسرائيلي ذات علاقة طردية بالرغبة في انجاز التوحيد السياسي للبلاد العربية، كلما زاد هذا الاهتمام، كلما زاد التأييد لفكرة الوحدة. فالاحساس بالخطر الاسرائيلي (أو أي خطر خارجي) هو أحد محفزات الشعور القومي. والوحدة هي إحدى صور التعبئة لدرء هذا الخطر الخارجي. كذلك نفترض علاقة مماثلة في ربط الموقف حيال الوحدة بالموقف حيال الدول الكبرى (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي، بريطانيا، فرنسا، والصين). فالموقف من الوحدة يكون الموقف من هذه الدول. فكلما كان اتجاه الأفراد أكثر تأييداً للوحدة كلما كان موقفهم من هذه الدول متأثراً بموقف هذه الدول نفسها من قضايا الوطن العربي، وأهمها قضية الصراع العربي- الاسرائيلي، وقضية التنمية وقضية الوحدة العربية نفسها. كذلك نفترض

---

(١٥) حول هذه المقولة، انظر:

Milton J. Rosenberg and R. Abelson, «An Analysis of Cognitive Balancing,» in **Attitude Organization and Change; an Analysis of Consistency Among Attitude Components,** by Milton J. Rosenberg et al. (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1960), pp. 15 - 64.

(١٦) ثبتت صحة هذه الفرضية في دراسة عن الطلبة العرب في الخارج في منتصف الستينات، أنظر:
= Ibrahim, «Political Attitudes of an Emerging Elite: A Case Study of the Arab

أن اهتمام الفرد بقضية التنمية الاجتماعية- الاقتصادية يؤثر في ويتأثر بقضية الوحدة. فإدراك الفرد بأن قطره يستطيع مواجهة مشكلاته والتغلب عليها بمفرده قد يجعله محايداً أو أقل تأييداً للوحدة بين قطره وأقطار عربية أخرى. أما إذا كان يدرك العكس-أي عدم قدرة بلاده على مواجهة مشكلات التخلف وحدها- فإن ذلك قد يجعله أكثر حرصاً ورغبة في التوحيد السياسي. وأخيراً، هناك شواهد من دراسات أخرى على أن الرغبة في التعاون، والتي تصل أقصى درجاتها في التوحد، مع الآخرين ترتبط لا فقط بالحاجة المادية والمعنوية لأحد الأطراف وإنما أيضاً بالاحساس بالارتياح إلى أو التشابه في الصفات مع الأطراف الأخرى. ومن هنا كانت احدى افتراضات هذا البحث هي أنه كلما كان التصور النمطي لشعوب الأمة العربية الأخرى من جانب الفرد تصوراً ايجابياً كلما زادت الرغبة في التوحيد السياسي مع هذه الشعوب(١٧).

وأيضاً كلما تشابه «التصور النمطي للذات» (Auto-Stereotype) مع التصور النمطي للآخرين كلما كان الاستعداد أكبر للتوحد معهم.

هذه المجموعات الثلاث من الافتراضات تم اشتقاقها من:

(١) أدبيات العلوم الاجتماعية، وبالتحديد من علم الاجتماع والسياسة وعلم النفس الاجتماعي وعلم الانسان (الانثربولوجيا الحضارية).

(٢) الخلاصات التي انتهى إليها التحليل التاريخي للحركة القومية (الدراسة الأولى المكملة لهذه الدراسة) وتحليل مضمون الكتابات القومية خلال القرن الأخير (الدراسة الثانية المكملة لهذه الدراسة).

وهذه الافتراضات الى جانب توصيف الاتجاهات، تمثل الركيزة الثانية في تصميم البحث الميداني عن اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة. وقد عرضناها هنا

= Students in the United States,» pp. 133 - 136.

(١٧) عن علاقة التصورات النمطية بالاتجاهات، انظر:

W. Catton, «The Functions and Dysfunctions of Ethnocentrism,» in **The Human Group**, by George Caspar Homans (New York: Harcourt, Brace, [1950]).

Robin M. Williams Jr., **Reduction of Inter Group Tensions, a Survey of Research on Problems of Ethnic, Racial, and Religious Group Relations** (New York: Social Science Research Council, 1947).

Gordon Willard Allport, **The Nature of Prejudice** (Garden City, New York: Doubleday, 1958).

بايجاز شديد، حيث ستأتي مناسبات متعددة للتفصيل عن كل منها في ثنايا الدراسة ونحن بصدد عرض البيانات الميدانية. وكما قلنا في موضع سابق، هذه الافتراضات جميعاً قابلة للنفي أو الاثبات أو التعديل من واقع البيانات التقريرية. ولكن صياغتها في فترة مبكرة من مشروع البحث كان أمراً ضرورياً لتحديد نوع المعلومات المطلوبة لتفسير الاتجاهات والمواقف حيال المسائل المتعلقة بقضية الوحدة.

د ـ منهج الدراسة الميدانية

كان واضحاً لنا منذ بداية المشروع أن أسلوب « المسح الاجتماعي» (Social Survey) هو الأسلوب الأمثل في قياس اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة. فهو يمكّننا من تغطية أعداد كبيرة من قطاعات الأمة العربية التي تمثل «الرأي العام» العربي. وهو يتيح جمع قدر كبير من المعلومات في فترة زمنية قصيرة نسبياً. وأخيراً، فإن المعلومات التي يتم جمعها من خلال المسوح عادةً ما يسهل التعامل معها احصائياً، وبالتالي استخراج مؤشرات كمية يمكن التحقق من صحتها ومقارنتها في نفس المكان والزمان أو في أمكنة وأزمنة أخرى هذا فضلاً عن الاعتبارات المادية والبشرية التي تجعل المسوح وسيلة مثلى في ظل ميزانية محدودة وعدد قليل نسبياً من الباحثين.

ومع هذه الميزات لأسلوب المسح الاجتماعي، فإن له مثالبه. وأهمها عدم القدرة على سبر أغوار بعض جوانب الظاهرة موضع الدراسة بالعمق الكافي، وعدم القدرة على متابعة نفس المبحوثين على مدى زمني طويل بطريقة تساعد على رصد ما يحدث لهم من تغير في الأقطار والاتجاهات. هذا الى جانب أن الطريقة المقننة (Standardized format) أو شبه المقننة، التي تتم بها المسوح من خلال أداة جمع المعلومات، قد تترك جوانب مهمة أو لا تتطرق الى مسائل حيوية لم تخطر بذهن الباحث وهو في مرحلة تصميم هذه الأداة.

بموازنة الميزات والمثالب في ضوء أهداف الدراسة وامكانياتها المادية والبشرية اتخذنا القرار باعتماد أسلوب المسح الاجتماعي. ولكن هذا الأسلوب له مشاكل أخرى فنية تنبع من الأهداف المتنافسة للدراسة.

فهدف الاستكشاف والوصف والتقرير يتطلب ملامح معينة في المسح ـ أهمها ضخامة الأعداد التي يغطيها وشمول الأسئلة التي ينطوي عليها. أما هدف التفسير والتعليل فهو يتطلب ملامح تجعله قريباً جداً من المنهج المعملي التجريبي ـ أهمها ضبط كل المتغيرات ذات التأثير على استجابات المبحوثين، ودقة وتفصيل أدوات القياس. وهذه أمور فضلاً عن صعوبتها في واقع مثل الواقع العربي، فإنها حتى لو أمكن تحقيقها فهي تنطوي على تقليص

الأعداد التي يمكن أن يغطيها المسح(١٨). لذلك كان لا بد من التوفيق بين ما يتطلبه هدفي الوصف والتفسير بعدد من التنازلات المنهجية في تصميم أداة القياس من ناحية واختيار العينات التي يغطيها البحث من ناحية أخرى.ـ وبالصور التي سيرد ذكرها في فقرات تالية من هذا الفصل.

المشكلة الفنية الأخرى في المسوح هي ترجمة افتراضات الدراسة من صياغات اسمية الى صياغات اجرائية محددة. وأهمية هذه المشكلة تنبع من ضرورة التأكد أن ما نحاول جمعه من معلومات يتطابق مع منطوق افتراضات الدراسة، والا تسبب ذلك في أحد نوعين من الأخطاء: النوع الأول هو تأكيد صحة افتراضات كان ينبغي رفضها. والنوع الثاني هو رفض افتراضات كان ينبغي قبولها. فبتبسيط شديد، الافتراض هو مقولة تدعي وجود علاقة معينة بين متغيرين أو أكثر. فإذا لم يتم تعريف المتغير تعريفاً صارماً جامعاً مانعاً، واذا لم يتم قياسه بدقة، فإن الأمر قد ينتهي برفض المقولة ـ لا لأنها خاطئة ولكن لعطب في القياس. وهذا الأخير قد ينتج من قياسنا لشيء مختلف جزئياً أو كلياً عن المتغير المقصود في المقولة، أو قياسنا لشيء أكبر من المتغير المقصود وان كان يحتويه كله ولكنه يحتوي أشياء أخرى أيضاً، أو قياسنا لشيء أقل من المتغير المقصود وان كان يحتوي جزءاً منه فقط.

مثل هذه المشكلات ليست وقفاً على أسلوب المسح الاجتماعي ولكنها مشكلة منهجية عامة في كل البحوث الاجتماعية. ويجري التغلب عليها عادة بمراجعات منهجية مستفيضة لدراسات مشابهة، وبأخذ رأي أكبر عدد من الخبراء في موضوع الدراسة. وهو ما حاولنا تحقيقه طوال سنة كاملة من بدء هذا المشروع. وفي الجزء التالي لهذه الفقرة ـ حيث نتناول طرق ومراحل تصميم أداة جمع المعلومات ـ كان أحد همومنا الكبرى هو التأكد من التطابق بين المنطوق الأسمى لافتراضات الدراسة (والتي عرضناها في القسم السابق)

---

(١٨) لمناقشة منهجية حول هذه النقطة، انظر:

Herbert Hiram Hyman, **Survey Designs and Analysis: Principles, Cases, and Procedures** (Glencoe, Ill.: Free Press,[1955]),pp. 83 - 89.

Q. McNemar, «Opinion-Attitude Methodology,» **Psychology Bulletin,** v. 43, 1946, pp. 289 - 374.

(١٩) Claire Selltiz et al., **Research Methods in Social Relations,** rev. ed.([New York: Holt,Rinehart & Winston for the Society for the Psychological Study of Social Issues,[1959]),pp. 40 - 60.

Inkeles and Smith, **Becoming Modern: Individual Change in Six Developing Countries,** pp. 36 - 50, 84 - 99.

والصياغات الاجرائية لبنود الاستبيان.

هـ ـ تصميم أداة جمع البيانات: الاستبيان

أداة القياس الرئيسية في أي مسح اجتماعي هي «الاستبيان» (Questionnaire) ويطلق عليها البعض في أجزاء مختلفة من الوطن العربي اسماء أخرى مثل صحيفة «الاستقصاء»، أو «الاستبار»، أو «إستمارة» البحث[٢٠]. وقد جرت عادة العلماء الاجتماعيين في تصميم أدوات القياس وجمع المعلومات أن يحصروا العناصر الرئيسية التي يعتقدون بأنها تشكل محتوى موضوع الدراسة أو ذات علاقة مباشرة به، ثم يترجمون هذه العناصر الى اسئلة أو عبارات قابلة للاستجابة من طرف المبحوثين، ثم يجربونها مرة أو عدة مرات على عينات صغيرة مشابهة للقطاعات التي ينوون بحثها بالفعل. ومع كل تجربة أو اختبار لصحيفة الاستبيان المقترح، تجري تعديلات مضمونية أو شكلية لأسئلة أو بنود الإستبيان سواء بالإضافة أو الحذف أو التغيير.

وأداة جمع البيانات التي اعتمدت في هذه الدراسة موجودة في ملحق (أ) من هذا المجلد. وهي نتاج للمراحل المتسلسلة التي ذكرناها أعلاه. فقد تم حصر العناصر الرئيسية التي رؤى أن يحتوي عليها الاستبيان بواسطة مجموعة من المفكرين والعلماء الاجتماعيين العرب الذين اشتركوا في التخطيط لهذا المشروع البحثي. وتولى فريق متخصِّص بعد ذلك ترجمة هذه العناصر إلى أسئلة وعبارات قابلة للاستجابة، أصبحت تمثِّل الإستبيان في صورته الأولية. وقد تمَّ اختبار الاستبيان ثلاث مرات قبل أن نستقر على صورته النهائية. المرة الأولى تم اختبار الاستبيان على مجموعة من ثمانية عشر شخصاً من المصريين من الباحثين والباحثين المساعدين في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام (القاهرة) وطلبة دراسات عليا في جامعتي القاهرة وعين شمس في العلوم السياسية وعلم الاجتماع وعلم النفس، وكان الغرض من هذا الاختبار الأولي ليس فقط التعرف على مدى قابلية أسئلة الاستبيان للفهم والاستجابة، وإنَّما أيضاً جمع أكبر قدر من الملاحظات والاقتراحات من أشخاص على درجة عالية نسبياً من الوعي السياسي والعلمي والمنهجي. وفي ضوء هذا الاختبار الأول تمت صياغة معدَّلة لحوالي ثمانين سؤالاً من أصل مائة سؤال كنَّا قد بدأنا بها.

---

(٢٠) من الكتب العربية الجيدة التي تتناول مناهج وادوات البحث في العلوم الاجتماعية، انظر:
عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، الطبعة ٣ (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧١).

توفيق فرح وفيصل السالم، مقدمة في طرق البحث في العلوم الاجتماعية، الطبعة ٢ (بيروت: دار المثلث، ١٩٧٩).

الاختبار الثاني للاستبيان (بعد التعديل الأول) تم على مجموعة من ٦٥ شخصاً من العرب غير المصريين: منهم ٢٤ شخصاً كانوا يتلقون دورات تدريبية مع المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة (من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/ابريل ١٩٧٧) ضمن إطار الجامعة العربية، و٣٢ شخصاً من العاملين في الأجهزة المتخصِّصة لجامعة الدول العربية في القاهرة. وقد شملت مجموعة الاختبار الثاني للاستبيان مواطنين من العراق وسورية والاردن واليمن والسعودية والسودان وتونس والمغرب. وكانت هذه المجموعة من الكبر والتنوع بحيث سمحا لنا باجراء تحليلات إحصائية على الاستجابات لتقدير معدلات «الصدق» (Validity) و «الثبات» (Reliability) بأنواعها المختلفة[٢١].

وقد ساعد على ذلك تمكننا من إعادة تطبيق نفس الاستبيان مرة ثانية على ٤٣ شخصاً من نفس المجموعة (٢١ شخصاً من الدورات التدريبية و٢٢ شخصاً من موظفي أجهزة الجامعة العربية). وفي ضوء الدراسة الكلينيكية والتحليل الإحصائي والتعرف على معدلات الصدق والثبات، تمَّ تعديل وتنقيح الإستبيان بشكل رئيسي.

المرَّة الثالثة والأخيرة تمَّ فيها اختبار الاستبيان في صورته شبه النهائية على عينات من أقطار عربية مختلفة مشابهة للعينات التي ستجري عليها الدراسة النهائية. فقد أرسلنا العدد من العلماء الاجتماعيين في هذه الأقطار نسخاً من الاستبيان ليطبقوها على أفراد من أقطارهم، وليبدوا عليها ملاحظاتهم من واقع معرفتهم الوثقى بالواقع المحلي في هذه الأقطار. في هذه المرة تمَّ الاختبار على مجموعة من ١٠٥ شخص من أحد عشر قطراً عربياً: العراق (٧)، الكويت (١١)، سوريه (٥)، الفلسطينيين في الخليج ولبنان (١٢)، قطر (٣)، الاردن (١٤)، اليمن (٤)، السودان (١٦)، مصر (١٢)، تونس (٩)، المغرب (١٢)، كما وردت ملاحظات قيِّمة من بعض العلماء الاجتماعيين في هذه الأقطار عن العديد من المسائل الشكلية والمضمونية للاستبيان ولمشروع البحث بصفة عامة. وبتحليل استجابات أفراد هذه المجموعة ومعاملتها احصائياً، وجدنا أنَّ التعديلات المطلوبة في ضوء الإختبار الثالث محدودة للغاية. وبالتالي، قرَّرنا صياغة الاستبيان في صورته النهائية التي

---

(٢١) من أجل تفصيلات فنية عن معنى «الصدق» و«الثبات» في مناهج البحث، انظر:

Selltiz et al., **Research Methods in Social Relations.**

Allen Louis Edwards, **Techniques of Attitude Scale Construction** (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, 1957).

John P. Robinson, Jerrold G. Rusk and Kendra B. Head, **Measures of Political Attitudes** ([Ann Arbor,Mich.]:Survey Research Center, Institute for Social Research, 1968).

تظهر في الملحق (أ) من هذا الكتاب.

بعض التعديلات المضمونية التي نتجت عن سلسلة اختبارات الاستبيان تشمل الآتي: (١) حذف العديد من الأسئلة التي بدا أنها تمسّ الأوضاع الداخلية في بعض الأقطار العربية. فقد كان هناك أكثر من سؤال عن الممارسة الديموقراطية رغبة منّا في قياس معامل الارتباط بين الاتجاه نحو الوحدة والاتجاه نحو الديموقراطية. ولكن العديد ممن أجرى عليهم الاختبار تجنّبوا الإجابة على هذه الأسئلة. ونفس الشيء ينطبق على مجموعة اسئلة حول الأقليات والطائفية والاشتراكية والرأسمالية. واذا أبقينا على أسئلة تتعلّق بهذه المسائل، فقد تقلّص عددها بحيث لم تزد في الغالب عن سؤال واحد أو سؤالين. وحتى في هذه الحالة كانت صياغة السؤال عامة وغير مباشرة بحيث لا توحي بأنّنا نقصد قطراً أو نظاماً حاكماً بعينه، وحتى لا يتسبّب ذلك في حرج أو خوف من جانب بعض المبحوثين. (٢) تمت إضافة بعض الأسئلة عن جوانب كنّا قد غفلنا عنها، أو تجنّبناها منذ البداية، بعد أن تكرّر إقتراح المبحوثين وبعض العلماء الإجتماعيين الذين إختبروا الإستبيان في أقطارهم بضرورة إضافتها. وأهم هذه الأسئلة كانت متعلقة بالإسلام كأحد مصادر القومية العربية والدعوة الوحدوية. ولكن مثل هذه الإضافات لم تلق قبولاً من بعض العلماء الإجتماعيين في أقطار أخرى، لا لعدم أهميتها، ولكن لتخوّفهم من صعوبة الحصول على إذن رسمي من الجهات المسؤولة في أقطارهم على إجراء الدراسة بسببها. ومرّة أخرى لجأنا إلى التوفيق بإضافة سؤالين فقط من مجموع خمسة كانت مقترحة عن الدين الإسلامي.

بعض التعديلات الشكلية التي نتجت عن سلسلة الإختبارات كان أهمها: (١) ترجمة الاستبيان في الإختبار الثالث وفي صورته النهائية إلى اللغة الفرنسية. فقد تبينّ بعد الإختبار الثاني أنّ عديداً من المواطنين في المغرب والجزائر وتونس لا يتقنون اللغة العربية بالدرجة التي تسمح لهم بإستيعاب الأسئلة والاجابة عليها بالعربية. (٢) تمّ تعديل الصياغات اللغوية للكثير من الأسئلة بحيث لا يتعذر فهمها ، أو حتى لا تفهم بطرق مختلفة من قطر عربي الى قطر عربي آخر. (٣) ساعدت الإختبارات المتتالية على تقليص عدد الأسئلة المفتوحة ، والتي يصعب في العادة تبويبها وتحليلها فيما بعد. فحيثما توافرت لدينا الشواهد على أن الاستجابات لسؤال مفتوح تتراوح في نطاق احتمالات معينة ، استخدمنا هذه الاحتمالات كفئات استجابة ممكنة يختار المبحوث من بينها .وفي حالات كثيرة تعمّدنا ترك فئة إضافية بدون استجابة مسبقة ليملأها المبحوث اذا كانت فئات الاختيار التي عرضناها لا تمثّل رأيه او تتفق مع رغبته .

الاستبيان في صورته النهائية(انظر الملحق)يقع في ثماني عشرة صفحة من القطع المتوسط، ومغلف بغطاء من الورق المقوى.وعلى الغلاف الخارجي يظهر اسم **مركز الدراسات العربية** (مركز دراسات الوحدة العربية، فيما بعد) في الركن الأعلى الى اليمين بالخط الكوفي، وفي وسط الغلاف عنوان البحث وهو **استطلاع الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة**. إحتوى الإستبيان في الصفحة الأولى على التعريف بهدف البحث وتأكيد سرية البيانات واستخدامها للغرض العلمي فقط، وتعليمات عن كيفية ملء الاستمارة بأي لغة يجيدها المبحوث، ورجاء بالتعاون الصادق من أجل إثراء البحث العلمي حول القضايا المصيرية للوطن العربي. وفي الصفحات التالية إحتوى الإستبيان على ٨٢ سؤالاً: منها أربعة عشر سؤالاً مفتوحاً، والبقية (٦٨ سؤالاً) مغلقة. ومن هذه الأخيرة احتوى الاستبيان على خمسة عشر سؤالاً بسيطاً، لم تتطلب إجابتها سوى «نعم أو «لا». أمّا بقية الأسئلة المغلقة (٥٣ سؤالاً) فكانت تنطوي على فئات غير ثنائية (بعضها ثلاثية أو رباعية أو خماسية) يختار المبحوث واحدة من بينها.

كان ملء الاستبيان يستغرق حوالي أربعين دقيقة في المتوسط. وقد غطى الجوانب الرئيسية التالية:

أولاً: بيانات أساسية. (١٩ سؤالاً) تشمل السؤال عن قطر المبحوث، ومحل الإقامة، والعمر، والجنس، والحالة الزواجية، وعدد الأطفال إن وجدوا، والديانة، ومستوى التعليم، ونوعه، والتخصص، والمهنة أو الوظيفة، ولغة التخاطب الأساسية، واللغات الأجنبية الأخرى التي يجيدها، والدخل الشهري والسنوي، وحجم المسكن وملكيته، والمقتنيات المنزلية، ومستوى تعليم الوالدين، وتقييم المبحوث لوضعه الإجتماعي (الطبقي).

ثانيا: آراء حول بعض المشكلات العامة. (١٣سؤالاً) تشمل الاستفسار عن المشكلات الصعبة التي تواجه المبحوث شخصياً في الوقت الحاضر، ثم نتدرَّج إلى سؤاله عن المشكلات الكبرى التي تواجه وطنه القطري ومدى استطاعة القطر في التغلب على هذه المشكلات بمفرده، ومدى احتياجه لمساعدة من أقطار أخرى، وما هي هذه الأقطار سواء عربية أو أجنبية، ونوع المساعدة المطلوبة، وهل تقوم تلك الأقطار العربية أو الأجنبية بتقديم المساعدة لوطنه القطري بالفعل، ولماذا تقدمها أو تعزف عن تقديمها. ثم نسأل المبحوث عن قدرة وطنه القطري على تقديم المساعدة لدول أخرى، ثم قدرتها بالتحديد على مساعدة أقطار عربية أخرى، ونوع المساعدة التي يمكن لقطره أن يقدمها لغيره من البلاد العربية. وأخيراً نسأل المبحوث عن رأيه في علاقات بلاده بالأقطار العربية الأخرى، ومن

من هذه الأقطار يحس أن لبلاده مصلحة معينة في تعاون أوثق معها، ومن منها لا يرى توثيق علاقة بلاده بها.

هذه المجموعة من الأسئلة لا تدخل في موضوع الوحدة العربية بشكل مباشر. ولكنها تهدف إلى أمرين. الأول هو استشفاف المشاكل الخاصة للمبحوث ومدى ربطه العضوي لها بمشكلات قطره كما يرى هو هذه الأخيرة. الأمر الثاني هو استكشاف الإطار المرجعي للمبحوث في كيفية النظر إلى مشكلات بلاده، وتوجهاته الرئيسية في التغلب عليها (توجه إنعزالي منفرد، توجه عربي، أو توجه أجنبي).

ثالثا: آراء عامة حول المحيط العربي الكبير. (٢٦ سؤالاً) في هذه المجموعة من الأسئلة يقع صلب مشكلة الدراسة. وهي تبدأ بسؤال المبحوث عن اعتقاده بوجود وطن عربي واحد، وعن المشكلات الكبرى التي تواجه هذا الوطن العربي، وتصوره عن الشعوب التي يتكون منها هذا الوطن، ورأيه عن الأقليات اللغوية والدينية التي توجد بين شعوبه، ودور الدين الإسلامي في صياغة هذا الوطن العربي والربط بين شعوبه. ثم نقترب من موضوع الوحدة بسؤاله عما إذا كان يذكر مشاريع الوحدة أو الإتحاد بين الأقطار العربية في السنوات الأخيرة، ورأيه في هذه المشروعات، وأنسب أشكال التعاون بين الأقطار العربية. ثم ندخل في الموضوع بتوجيه عشرين عبارة محددة عن الصور المختلفة للوحدة، ومراحلها وتوقيتها، والصعاب المتوقعة من جرائها، والمزايا والخسائر القطرية التي يمكن أن تعود منها، والمزايا والخسائر الشخصية التي يمكن أن تلحقه أو تلحق أبناءه بسببها. وقد أعدت هذه العبارات بطريقة ليكرت Leikert في قياس الإتجاهات[٢٢]، بحيث يبين المبحوث درجة إتفاقه أو عدم إتفاقه مع كل عبارة. والقصد هنا أن نصل بطريقة شبه قاطعة إلى إتجاهات المبحوثين نحو مسألة الوحدة.

رابعا: التفاعل الاجتماعي العربي والتصورات النمطية لشعوب الأمة (١٠ أسئلة). في هذه المجموعة من الأسئلة نحاول استكشاف درجة تفاعل المبحوث مع مواطنين عرب من خارج قطره سواء خلال خبرة الدراسة، أو العمل، أو السياحة. ونقارن هذا التفاعل مع تفاعل المبحوث مع العالم الأجنبي غير العربي- أيضاً من خلال الدراسة أو

---

(٢٢) حول طريقة ليكرت في تصميم المقاييس، انظر:

Ibrahim, «Political Attitudes of an Emerging Elite: A Case Study of the Arab Students in the United States,» pp. 301 - 311.

Rensis Likert,«Public Opinion Polls,» **Scientific American**,no.179, December 1948, pp. 7 - 11.

العمل أو السياحة. ثم نطلب منه أن يذكر الشعوب التي تحظى بتقديره (سواء أجنبية أو عربية) والدول التي يود زيارتها أو العمل أو الإقامة فيها. وأخيراً نطلب منه أن يذكر أفضل وأسوأ الصفات التي تميز كل شعب من الشعوب العربية. ورغم ما ينطوي عليه السؤال الأخير من استفزاز، إلّا أنه كان استفزازاً مقصوداً بهدف مقارنة التصور النمطي للذات (قطر المبحوث) بالتصورات النمطية لبقية الشعوب العربية، وذلك لتقدير المسافة النفسية ـ الإجتماعية (Social-Psychological Distance) بين أبناء الأمة، والكشف عن ألوان التعصب والشوفينية إن وجدت، وربط كل ذلك بالإتجاهات نحو مسألة الوحدة (سواء بالتأييد أو الرفض).

خامسا: **الصراع العربي ـ الإسرائيلي** (٨ أسئلة) تدور أسئلة هذه المجموعة حول مدى إهتمام المبحوث نفسه بقضية هذا الصراع، وإدراكه لتأثير هذا الصراع على قطره، والأسلوب الأمثل لادارة الصراع، ودور التضامن العربي في التعامل مع هذا الصراع، ورأيه في التمييز بين «اليهودية» و«الصهيونية»، ومدى تقبله لعودة اليهود العرب الذين يعيشون في إسرائيل إلى أقطارهم العربية الأصلية.

سادسا: **الدول الكبرى وقضايا الوطن العربي** (٤ أسئلة). دارت هذه المجموعة حول رأي المبحوث في موقف الدول الكبرى حول قضيتين رئيسيتين من قضايا الوطن العربي وهما: الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والتنمية الإقتصادية ـ الإجتماعية. فقد سئل المبحوث عن أي من هذه الدول (الولايات المتحدة، الإتحاد السوفييتي، بريطانيا، فرنسا، الصين) سيساند العرب في الحرب والسلام مع إسرائيل، وفي محاولة العرب لتنمية بلادهم.

والمتفحِّص لهذه المجموعات الست من الأسئلة يدرك أننا حاولنا قدر الإمكان أن نحقِّق هدفي الدراسة ـ وهما الوصف والتقرير من ناحية والشرح والتفسير من ناحية أخرى. فمجموعة الست وعشرين سؤالاً الواردة في «ثالثا»، أعلاه، تصف وتقرر بطريقة قياسية مقننة **الاتجاهات نحو قضية الوحدة العربية**. أما المجموعات الخمس الأخرى فهي إلى جانب كشفها لنا عن معلومات حيوية للخريطة الإجتماعية السياسية في وطننا العربي فانها تقدم لنا بيانات تمكِّننا من شرح وتفسير التباين في هذه الاتجاهات. وبتعبير آخر تنطوي هذه المجموعات الخمس على المادة التي بها نستطيع إختبار فروض الدراسة الواردة في القسم ج أعلاه. فالمجموعة الأولى (بيانات أساسية) تمدنا بمعلومات لإختبار فرضية التباين القطري في الإتجاهات نحو مسألة الوحدة، وفرضية تأثير نسق الأدوار التي يشغلها الفرد في الهياكل الإجتماعية على هذه الإتجاهات. والمجموعة الثانية من الأسئلة (آراء حول بعض المشكلات العامة) تتيح لنا الكشف عن تأثير الهموم الفردية والقطرية على اتجاهات

المبحوثين حيال مسألة الوحدة. والمجموعة الرابعة (التفاعل الاجتماعي العربي والتصورات النمطية لشعوب الأمة) تكشف لنا حجم الاحتكاك المباشر بين المواطنين العرب من أقطار مختلفة، والتأثير السلبي أو الإيجابي لهذا الاحتكاك في تصوراتهم عن بعضهم البعض، ونتيجة ذلك كله على مواقفهم من مسألة الوحدة العربية.

والمجموعة الخامسة من الأسئلة (عن الصراع العربي-الإسرائيلي) تحاول الكشف عن طبيعة العلاقة بين المشكلة الفلسطينية وقضية الوحدة. وأخيراً، من خلال المجموعة السادسة من الأسئلة أن نختبر فرضية التفاعل الجدلي بين إتجاهات المواطنين العرب من الدول الكبرى، والموقف الذي يعتقد المواطنون العرب أن هذه الدول تأخذه من القضايا المصيرية للوطن العربي.

و-المعتقدات والاتجاهات والآراء

في هذه الدراسة، حاولنا أن نستقصي المواطنين العرب من عشرة أقطار عن معتقداتهم واتجاهاتهم وآرائهم حول عدد من المسائل التي تهمنا كعرب. ولكن ما حاولنا استقصاءه ليس على مستوى واحد من الأهمية أو الثبات. فعلماء الاجتماع وعلماء النفس الاجتماعي يميزون عادة بين ثلاثة مستويات لما يفكر ويشعر به الأفراد[٢٣].

المستوى الأول هو **المعتقدات** (Belief) أو **القيم** (Values). وهي محددات عقلية وشعورية عريضة ومتعمقة وشبه ثابتة لدى الأفراد أو الجماعات. وهي التي تحدد النظرة الكلية والأساسية للفرد نحو الحياة والعالم والمجتمع ونحو نفسه. ويدخل فيها، مثلاً، المعتقدات الدينية والقومية والاجتماعية والغايات والأهداف الكبرى التي يؤمن بها الفرد، ولها خاصية الثبات النسبي. وفي كثير من الأحيان يطلق العلماء الاجتماعيون على نمط المعتقدات هذه-اذا كانت مترابطة ومتسقة-لفظ الايديولوجية أو «النظرة الكلية»(Weltan Schang).

المستوى الثاني هو **الاتجاهات** (Attitudes). والاتجاه هو التهيؤ للادراك والتفكير

---

(٢٣) في التمييز بين المستويات الثلاثة، انظر:

Secord and Backman, **Social Psychology**, pp. 128 - 199.

Robert Edwards Lane and David O. Sears, **Public Opinion** (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, [1964]).

Lloyd A. Free and Hadley Cantril, **The Political Beliefs of Americans; a Study of Public Opinion** ([New York]:Simon and Schuster, [1968]).

والشعور والسلوك نحو شيء أو شخص أو مسألة بطريقة معينة. هذا التهيؤ أو الميل للتفكير والشعور والسلوك هو أقل ثباتاً أو أكثر قابلية للتغير من المعتقدات. والعلاقة بين المعتقدات والاتجاهات هي العلاقة بين العام والخاص، الأكثر ثباتاً والأقل ثباتاً. فالايمان بدين معين، يجعل اتجاه الفرد نحو المؤمنين بهذا الدين ايجابياً في معظم الأحيان. ولكن هذا الاتجاه قابل للتغير في ضوء ظروف معينة حتى لو لم يغير هذا الفرد من معتقده الديني. فهذا الأخير أكثر تعمقاً ورسوخاً. وبتعبير آخر، اذا تغير المعتقد فإن الاتجاهات النابعة منه تتغير، ولكن العكس ليس صحيحاً.

المستوى الثالث هو الآراء (Opinions). والرأي هو حالة تفكيرية موقفية مرنة تجاه شيء أو شخص أو مسألة معينة في لحظة زمنية محددة. والرأي ينبع عموماً من الاتجاه ويتلون به. ولكن الآراء أكثر قابلية للتغير من الاتجاهات. الرأي قد يتغير مع ثبات الاتجاه. ولكن لو تغير الاتجاه فإن الآراء النابعة منه لا بد أن تتغير.

ز- الرأي العام العربي واختيار عينات الدراسة

مفهوم الرأي العام (Public Opinion) من المفاهيم الشائعة الاستعمال في العلوم الاجتماعية وفي لغة السياسة اليومية على السواء. ولكنه مفهوم زئبقي يصعب تعريفه رغم كثرة استخدامه. واذا اتفقنا على تعريفه اسمياً، فإنه من الصعب تحديده وحصره وقياسه اجرائياً في عالم التجربة والواقع اليوميين. وفي السنوات الأخيرة جرى العرف في العلوم الاجتماعية على تعريف الرأي العام بأنه «الجمهور» أو «الجماهير» (Public) المهتمة بمسألة أو مسائل معينة تمس مصالحها أو معتقداتها بدرجة أو بأخرى، وبالتالي تعبر عن رأيها في هذه المسألة اذا ما أتيحت لها فرصة[٢٤]. وينطوي هذا التعريف على عناصر من أهمها

---

(٢٤) عن تعريف ومشكلات وأساليب قياس الرأي العام، انظر:

Likert, «Public Opinion Polls,»

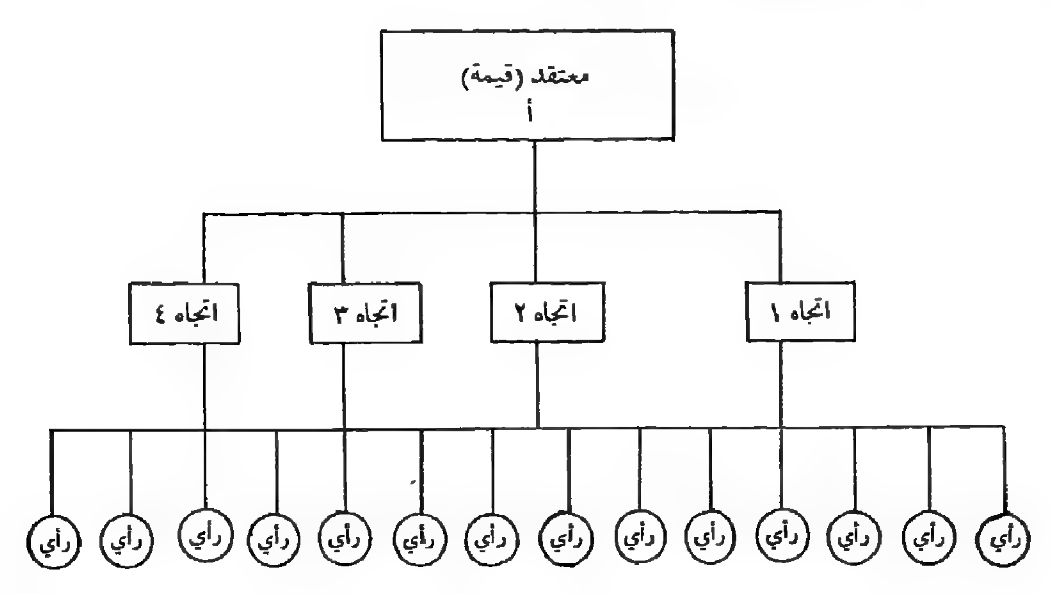
Hadley Cantril et al., **Gauging Public Opinion** (Princeton, N.J.: Princeton University Press; London: H. Milford; Oxford University Press, 1944).

H. Blumer, «Public Opinion and Public Opinion Polling,» **American Sociological Review,** v. 13, October 1948, pp. 542 - 549.

Daniel Katz et al., eds., **Public Opinion and Propaganda, a Book of Readings** (New York: Dryden Press, [1954]).

Vladimir Orlando Key, **Public Opinion and American Democracy** (New = York: Knopf, 1961).

(١) الوعي أو المتابعة لمسألة معينة من جانب قطاع من سكان المجتمع، (٢) احساس هذا القطاع من الناس بتأثير هذه المسألة أو بالأحرى طرق التعامل معها على حياتهم، (٣) استعدادهم للتعبير عن آرائهم في هذه المسألة بحيث يأخذها من يصنع القرار في الحسبان عند التعامل مع هذه المسألة(٢٥). ويعني تعريف الرأي العام بهذه الصورة أنه ليس شاملاً لكل من يعيش في المجتمع، كما انه ليس ثابتاً بل يتغير بتغير المسائل موضع الاهتمام. فالرأي العام بخصوص المسألة الزراعية مثلاً، يختلف حجمًا ونوعية، عن الرأي العام بخصوص مسألة الاسكان الحضري.



ولمزيد من التوضيح بمثال من دراستنا نفترض ان الايمان بوجود أمة عربية واحدة هو في عداد المعتقدات. هذا المعتقد ان وجد فإنه غير قابل للتغير بسهولة. ويندرج تحت هذا المعتقد (بوجود أمة عربية) عدد من الاتجاهات، مثل الاتجاه نحو الوحدة العربية لأقطار هذه الأمة. هذا الاتجاه ـ سواء كان مؤيداً أو رافضاً للوحدة ـ قد يتغير رغم استمرار الايمان بأمة عربية واحدة. ولكن إذا انتفى الاعتقاد بوجود أمة عربية واحدة فإنه من شبه المحتم أن ينتفي الاتجاه المؤيد لوحدة عربية. فإذا افترضنا أنَّ هناك اتجاهاً مؤيداً للوحدة بصفة عامة، فإن هناك عدداً من المسائل التي تندرج تحت هذا الاتجاه والتي يمكن أن تختلف حولها الآراء.

Bernard Berelson and Morris Janowitz, eds., **Reader in Public Opinion and Communication**, 2d ed. (New York : Free Press, [1966]).

(٢٥) Leonard Broom and Philip Selznick, **Sociology; a Text with Adapted Readings,** 5th ed. (New York: Harper and Row, [1973]), p. 243.

فبين الاتجاه المؤيد للوحدة قد تختلف الآراء حول توقيت أو وسائل أو مراحل هذه الوحدة. واختلاف الرأي حول هذه المسائل لا يعد فقط أمراً طبيعياً، ولكن الرأي هنا قابل للتغير بسرعة أكبر من تغير الاتجاه. وهذا الأخير قابل للتغير بسرعة أكبر من تغير الاعتقاد بوجود أمة عربية واحدة.

هذا معناه أن الرأي أكثر حساسية للظروف الموقفية الآنية. وبالتالي قد يتغير بين يوم وآخر. فالفرد المصري الذي يعتقد بوجود أمة عربية واحدة، من المحتمل جداً أن يكون ذو اتجاهات وحدوية لا تتغير بسهولة. ولكنه يمكن أن يغير رأيه بسرعة نسبية (طبقاً للظروف والتوجه الاعلامي) فيما اذا كان يرغب في وحدة فورية أو في وحدة تدريجية، كما قد يغير رأيه فيما إذا كان يفضل أن يكون هذا التوحيد مع السودان أو ليبيا، أو سوريا في البداية. أي أن الآراء التفضيلية يمكن أن تتغير مع ثبات الاتجاه الوحدوي. ولكن لنفترض أن ظروفاً هيكلية معينة مناوئة لاتجاهه الوحدوي ظلت تضغط عليه لمدة طويلة، هنا قد يتعرض الاتجاه الوحدوي نفسه للتغير تدريجياً حتى يصبح اتجاهاً غير وحدوي. ومع وجود هذا الاتجاه اللاوحدوي، فإن الفرد حامل هذا الاتجاه قد يظل مؤمناً بالقومية العربية، ويظل معتقداً أن هناك أمة عربية واحدة. ولكن في اللحظة التي يفقد ايمانه بوجود أمة عربية واحدة فمن المحتم أن يصبح اتجاهه نحو الوحدة العربية اتجاهاً رافضاً، وبالتالي تتلون آراؤه طبقاً لذلك في كل المسائل الفرعية الآنية المتصلة بموضوع الوحدة.

وقد راعينا في الدراسة الميدانية أن نستقصي المبحوثين حول المستويات الثلاثة، وهي المعتقدات، والاتجاهات، والآراء. ففي الفصل الثاني، مثلاً، وهو الذي نعرض فيه لمحددات الوطن العربي، كان استقصاؤنا لبعض المحددات ينطوي على قياس للمعتقدات و بعضها الآخر ينطوي على قياس للآراء. فالايمان بوجود كيان حضاري متميز يسمى **«الوطن العربي»** أو وجود أمة واحدة في هذا الوطن هي **«الأمة العربية»** هما من قبيل المعتقدات شبه الثابتة والتي لا تتغير من يوم لآخر او من سنة لأخرى. ولكن استقصاءنا لمحدد آخر وهو الهموم والمشكلات الكبرى للوطن العربي كان ينطوي في الواقع على قياس آراء. فهذه الهموم متغيرة بطبيعتها، وبالتالي تتغير الآراء بسرعة نسبية في ادراكها وفي تسجيل أولوياتها من وقت لآخر.. وهكذا.

ولكن تظل معظم استقصاءاتنا في هذه الدراسة حول الاتجاهات، وهي الحالة الوسطى من حيث درجة الثبات، بين المعتقدات من ناحية والآراء من ناحية أخرى. ويلاحظ القارئ في أعلى كل جدول اشارتنا الى ما اذا كان الجدول المعنى ينطوي على قياس للمعتقدات، أو الاتجاهات، أو الآراء.

ومع ذلك فهناك مسائل ذات طبيعة قومية شاملة قد تحس معها أغلبية السكان بتأثيرها على حياتهم، وبالتالي تتسع رقعة الجمهور أو الرأي العام المهتم بها حتى تكاد تشمل المجتمع كله، مثل مسائل الحرب والسلام. ولكن حتى في هذه الحالات الأخيرة يندر أن يكون الاهتمام مائة بالمائة. على أي حال، يتصف الرأي العام حول مسألة معينة بانقسامه في فهم هذه المسألة وفي طرق التعامل معها. ولا يعني هذا الانقسام في كل الحالات استقطابا ثنائياً أو ثلاثياً متساوي الأجزاء. في بعض الحالات يكون الانقسام بين أغلبية وأقلية. وتحاول الأقلية اما اقناع الأغلبية أو اقناع صانع القرار بصواب رأيها، وهكذا.

وما يهمنا في هذا التقديم المختصر لموضوع الرأي العام هو الاشكالية المنهجية لموضوع بحثنا حول مسألة الوحدة. فرغبتنا في قياس اتجاهات الرأي العام العربي نحو هذه المسألة تعني، اتساقا مع التعريف، أن نحدد الجمهور أو الجماهير المهتمة بمطلب التوحيد السياسي للوطن العربي، والتي تدرك تأثير هذا المطلب على حياتها بالايجاب أو السلب، وبالتالي تكون على استعداد لاتخاذ موقف أو التعبير عن رأي بصدد مسألة الوحدة.

وحيث لم تجر في الوطن العربي دراسات عن الرأي العام من قبل سواء حول مسألة الوحدة أو غيرها، فإننا اعتبرنا هذا المجهود منذ البداية مجهوداً استطلاعياً رائداً. وكان لا بد، بسبب ذلك، من اعتماد بعض الفرضيات عن حجم وطبيعة «الجمهور» المهتم بمسألة الوحدة. أهم هذه الفرضيات، هو أن المهتمين هم أساساً أولئك الذين أوتوا قدراً متوسطاً أو عالياً من التعليم، يمكنهم من استيعاب ما تنطوي عليه مسألة التوحيد السياسي، ويتابعون ما جرى وما يجري حولها من تطورات، ويحسون بتأثيرها أو امكانية تأثيرها على حياتهم أو على مصير أقطارهم بدرجة أو بأخرى، سلباً أو ايجاباً.

لهذا اتخذنا القرار بأن يكون الجمهور العربي الذي يجري رصد آرائه في هذا الموضوع هو الذي يتكون أساساً من أصحاب التعليم العالي والمتوسط. فهؤلاء هم الذين يشغلون المراكز الهامة في مؤسسات المجتمع وأجهزة الدولة، وهم الذين يستقبلون أكثر من غيرهم ما تحمله وسائل الاعلام المحلية والعربية والعالمية، وهم الذين يشتركون في صناعة القرارات مباشرة، أو يأخذهم صانعو القرارات في الحسبان. وأهم من ذلك فإنهم يؤثرون على غيرهم من فئات المجتمع الأخرى بحكم ثقافتهم واستراتيجية المواقع الوسيطة التي يحتلونها بين الحكام من ناحية والقطاعات الدنيا في المجتمع من ناحية أخرى.

ولكن رغم الأهمية القصوى لهذا «الجمهور» من أصحاب التعليم العالي والمتوسط فإن مجموعة أفراده، حتى على فرض اهتمامهم جميعاً بمسألة الوحدة، يمثلون نسبة ضئيلة من

سكان الوطن العربي ـ لا تتعدى في معظم الأقطار العربية ثلاثين في المائة من السكان. ان أغلبية سكان الوطن العربي هي من الفلاحين (والبدو)، ويليهم العمال (في الانتاج والخدمات). وهؤلاء جميعاً هم من الأميين أو دون المتوسط من حيث التعليم. قطاع الفلاحين ـ رغم ضخامته ـ ظل مع ذلك قليل التأثير في اتخاذ القرارات القطرية والقومية في وطننا العربي. ويعود ذلك ـ كما نعلم ـ الى عوامل كثيرة أهمها انخفاض التعليم والوعي والتنظيم السياسي، وتشتت الفلاحين في وحدات سكانية متناثرة وصغيرة الحجم (القرى)، وهي أمور جعلت الحكام لا يلقون عظيم بال للريف العربي بصفة عامة. العمال، بحكم تركزهم في المدن وانخراط بعضهم في نقابات مهنية، ربما أكثر حظاً بقليل من الفلاحين في التأثير على صانعي القرار في الوطن العربي. الذي نريد أن نخلص اليه هو أن جماهير الفلاحين والعمال في الأقطار العربية ـ رغم ضخامة أعدادها ودورها الانتاجي الهائل ـ ما زالت هامشية في تكوين «الرأي العام» بالمعنى الذي اصطلح عليه العلماء الاجتماعيون.

وربما كانت هامشيتها هذه هي أحدى أسباب تعثر العمل الوحدوي العربي إلى الآن ـ ولكن ليست هذه بؤرة الإهتمام في هذه الفقرة. هذه المفارقة ـ مركزية العمال والفلاحين في العملية الانتاجية وهامشيتهم في الرأي العام المؤثر على صناعة القرار في الوطن العربي ـ تثير مشكلة ايديولوجية ـ منهجية. فتعريف «الرأي العام» المشتق من العلوم الإجتماعية الغربية يميل إلى إستبعادهم (حيث لا تتوفر فيهم شروط التعريف)، ولكن الأهمية الموضوعية للعمال والفلاحين في العملية الإنتاجية تجعل في استبعادهم تحيزاً ايديولوجياً وأخلاقياً. لذلك اتخذنا القرار الثاني بتمثيل العمال والفلاحين في هذه الدراسة من أجل التعرف على مدى إهتمامهم بمسألة الوحدة وآرائهم حولها. وتركنا حسم كونهم هامشيين أو غير هامشيين في تكوين الرأي العام العربي حول موضوع الوحدة للدراسة الميدانية التقريرية.

بهذين القرارين أصبحت لدينا المحددات العامة للاطار البشري الذي نجري عليه الدراسة، والذي يشمل القطاعات المهنية التي أولى أصحابها تعليمًا عالياً أو متوسطاً، وكذلك قطاعي الفلاحين والعمال. وحيث تصل أعداد المندرجين في هذا الإطار إلى عدة ملايين، كان من الطبيعي أن نختار عينات محدودة الحجم، ولكنها ممثلة للاطار العام، لكي نستقصي آراءها حول مسألة الوحدة وما يتصل بها من موضوعات.

(١) قواعد اختيار العينة الرئيسية. يقصد بالعينة الرئيسية في هذه الدراسة، تلك التي تشمل من يعتبرون العناصر المكونة «للرأي العام» بالمعنى الفني لهذا المفهوم، والذي

أشرنا إليه في فقرة سابقة. وهي الفئات التي يتمتع أصحابها بمستويات تعليمية لا تقل عن المتوسط، وتشمل المعلمين والمحامين والصحفيين ورجال الإعلام والأطباء والصيادلة والمهندسين والتجاريين والزراعيين واساتذة وطلاب الجامعات والموظفين المدنيين في أجهزة الدولة ورجال المال والأعمال والمشتغلين في حقول الثقافة والفنون.

إنَّ الطريقة المثلى في إختيار عينة من هذه الفئات، تتيح لنا تمثيلهم وتعميم النتائج التي نتوصل إليها هو منهج «العينات الاحتمالية»(٢٦) (Probability samples) وهذا المنهج يتميَّز بأنه يعطي أفراد المجتمع الذي ينبغي دراسته فرصة متساوية للظهور في العينة المختارة. والعينات الإحتمالية نفسها ذات أنواع متعددة منها العينة «العشوائية» (Random) و«المتنظمة» (Systematic) و«الطبقية» (Stratified) و«العنقودية» (Cluster)أو خليط من هذه الأنواع جميعاً مثل العينة «الطبقية العشوائية»، أو «الطبقية المنتظمة» أو «العنقودية العشوائية». ولكن جميع صنوف العينات الاحتمالية تستلزم شرطاً مسبقاً، وهو وجود نوع من الحصر العام للمجموعة البشرية أو المجتمع أو المحيط (Universe) الذي نريد دراسته وإصدار التعميمات عليه. هذا الشرط إتضح أنه ليس متوفراً بالنسبة للفئات الداخلة في المحيط ككل، ولكنه متوفر بالنسبة لمعظم هذه الفئات كل على انفراد في معظم الأقطار العربية. فبينما لا توجد قائمة واحدة تضم أسماء كل المعلمين والمحامين والصحفيين والأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات ورجال التجارة والأعمال على مستوى الوطن العربي كله، اتضح أنه توجد قوائم منفصلة لبعض هذه الفئات في بعض الأقطار العربية.

ومن هنا إتخذنا القرار بأن يقسم المحيط الرئيسي الى محيطات قطرية. ويقسم المحيط القطري لكل قطر عربي الى محيطات قطاعية يشمل كل منها فئة مهنية واحدة. ومن هذا المحيط الفئوي تسحب عينة منتظمة.

---

(٢٦) لمزيد من التفاصيل حول موضوع العينات، أنواعها، وخصائص كل منها، وطرق اختيارها، انظر:

Hubert M. Blalock , **Social Statistics** (New York : Mc Graw - Hill , 1960).

David C . Leege and Wayne L . Francis , **Political Research : Design, Measurement and Analysis** (New York: Basic Books, [1974]),chap. 4.

Dennis James Palumbo , **Statistics in Political and Behavioral Science** (New York: Appleton - Century - Crofts,[1969]),chap. 5.

ومن الكتب العربية حول نفس الموضوع، انظر:

السيد محمد خيري، الاحصاء في البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية، الطبعة ٣ (القاهرة: مطبعة دار التأليف، ١٩٦٣).

فؤاد البهي السيد، علم النفس الاحصائي (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧١).

هذا معناه أن العينة الرئيسية لهذا البحث هي في واقع الأمر مجموعة من العينات المتسلسلة المراحل والمستويات (Multiple-Stage,Multiple-Level Sample) تم اختيارها في آخر مرحلة وفي أدنى مستوى بطريقة «منتظمة» (Systematic). فعلى سبيل المثال، إذا تقرر أن يكون حجم العينة القطرية للمغرب بألف شخص (بناء على الحجم النسبي لسكان المغرب إلى مجموع سكان الوطن العربي، وبمراعاة حد أقصى وحد أدنى لكل الأقطار العربية)، فان هذا العدد يتم إختياره طبقاً للأسس التالية: (١) معرفة عدد العاملين في كل قطاع من القطاعات المهنية الرئيسية (معلمون، أطباء، محامون.. الخ)، (٢) تحديد الحجم النسبي للعاملين في كل قطاع الى مجموع العاملين في كل القطاعات، (٣) تحديد حجم عينة كل قطاع الى مجموع العاملين في كل القطاعات في المغرب، وضرب الناتج في حجم العينة القطرية للمغرب وهي ألف حالة، (٤) إختيار مفردات عينة القطاع بطريقة منتظمة من مجموع العاملين في هذا القطاع.

فإذا اتضح أنَّ مجموع العاملين في كل القطاعات المهنية في المغرب هم عشرون ألفاً، فان كسر العينة لكل قطاع يصبح $\frac{١}{٢٠}$.

فاذا كان عدد المعلمين المغاربة هو خمسة آلاف معلم، فان مجموع عينة المعلمين يصبح ٢٥٠ شخص، يختارون من قائمة المعلمين على أساس واحد من كل عشرين (مثلا الأسماء رقم ١، ٢١، ٤١، ٦١، ٨١، .... ٤٩٨١).

هذه القواعد العامة، رغم اتفاقها مع الأصول المنهجية في العلوم الإجتماعية، يكتنفها بعض المثالب الناتجة من طبيعة النمو غير المتوازن للأقطار العربية. فبعض الأقطار العربية (مثل بلدان الخليج) من الصغر بحيث يصبح نصيبها النسبي في العينة ضئيلاً للغاية، ولا يسمح بتحليلات إحصائية مستفيضة، وبعضها من الضخامة (مثل مصر) بحيث يصبح نصيبها من العينة هائلاً. ومن ذلك أيضاً أن حجم القطاعات المهنية ذات التعليم المتوسط والعالي، والتي تشكل «الرأي العام» في بعض الأقطار العربية، لا تتساوى في حجمها النسبي مع حجم السكان في كل قطر. فنسبة هؤلاء في بلد مثل لبنان أو مصر يفوق مثيلاتها في بلد مثل السودان أو اليمن.

المثلب الأول كان علاجه في رأينا هو زيادة حجم العينة الكلية بحيث يضمن كسرها المئوي بتمثيل كل قطر عربي مهما كانت ضآلة حجم سكانه، بحيث لا يقل تمثيله عن ثلاثين حالة، وهو الحد الأدنى لأية معالجة إحصائية معقولة. لذلك اتخذنا القرار بأن يكون حجم العينة الكلية حوالي ١٣,٠٠٠ حالة، أي بنسبة ١ في العشرة آلاف تقريباً (٥٥٥/٠) من سكان الوطن العربي البالغين ١٤٨ مليوناً. وهي نسبة عالية بمقاييس دراسات الرأي العام.

فاستفتاءات الرأي العام التي يقوم بها معهـدا «غالوب» (Gallup) و«هاريس» (Harris) في الولايات المتحدة مثلا لا تزيد عيناتها عن ٢٥٠٠ حالة من مجموع السكان الذين يبلغ عددهم ٢٤٠ مليوناً (أي حوالي واحد في المائة ألف). وفي الحالات القليلة التي لا يوصلنا فيها كسر العينة هذا (واحد في العشرة آلاف) الى ثلاثين حالة فان هذا الكسر يتم زيادته، استثناء من القاعدة.

أما المثلب الثاني فقد كان علاجه في رأينا هو وضع حد أقصى لا تتجاوزه العينة في أي بلد عربي، بحيث لا تزيد عن ثلاثة آلاف شخص. وقد كان هذا الإجراء الإستثنائي للقاعدة العامة مقصوداً به مصر بالذات. فكسر العينة طبقاً للقاعدة كان سيجعل نصيبها النسبي في العينة الشاملة حوالي أربعة آلاف حالة. وبهذا لا تزيد عينة أي قطر عن مائة مثل أي قطر عربي آخر.

وفي فقرة تالية سيجد القارىء تفصيلاً لحجم العينات القطرية المختارة، ونسبة الإستجابة من القطاعات المهنية المختلفة التي تشكل «الرأي العام» في هذه الأقطار.

(٢) **قواعد اختيار عينات العمال والفلاحين.** نظراً لدرجة التجانس العالية بين كل من العمال والفلاحين (والبدو في بعض الأقطار) فقد اتخذنا القرار بأن يكون حجم العينات من هذه الفئات موحداً في كل الأقطار العربية، بصرف النظر عن الثقل السكاني لكل قطر. وارتأينا أن يكون حجم كل من العينتين ما بين خمسين ومائة حالة هذا معناه أنّ جملة حجم العينتين من الواحد والعشرين قطراً عربياً تصل إلى ما بين ٢١٠٠ و٤٢٠٠ حالة أو شخـص. ورغم افتراض درجة التجانس العالية في هذين القطاعين، إلاّ أنّنا حرصنا بأن يتم اختيار عينة كل منهما بشكل يضمن درجة عالية من التمثيل.

ففيما يتعلق بالعمال، كان هناك حرص على أن يختاروا من مصانع متنوعة (ثقيلة ومتوسطة وخفيفة)، ومن القطاع الحكومي العام (إن وجد) والقطاع الخاص، ومن مدن كبيرة ومتوسطة وصغيرة الحجم. وفيما يتعلق بالفلاحين، كانت قاعدة الاختيار هو أن يكونوا من مستويات اقتصادية مختلفة (كبار، ومتوسطي، وصغار الملاك، والاجراء الزراعيين). ومن أقاليم أو محافظات أو ولايات مختلفة داخل القطر. وفي الأقطار التي يوجد فيها بدو، كانت القاعدة أن يكون بعضهم من رعاة الإبل وبعضهم من رعاة الأغنام، وأن يكونوا من قبائل مختلفة. ومع كل هذه الإحتياطات، ينبغي التنويه إلى أنّه بعكس العينة الرئيسية، فانّ عينتي العمال والفلاحين ليست عينات احتمالية بالمعنى الدقيق لهذا المفهوم، وإنّما هي عينات «مناسبة مقصودة» (Convenient Target Samples).

(٣)أسلوب جمع المعلومات. متى تمَّ اختيار أفراد العينة الرئيسية فقد كانت القاعدة هي توزيع استمارات الاستبيان عليهم باليد شخصياً. وكان الباحثون ينتظرون أفراد العينة من المبحوثين حتى يملأوا الإستمارة ويجمعونها منهم، أو يمرون عليهم بعد يوم أو لمدة أيام لاستلام الإستمارة مملوءة. وقد كان قرار تسليم الإستمارة باليد بدلاً من إرسالها بالبريد بعد اختبار الأسلوب الأخير وثبات عدم جدواه وقلة مردوده (رغم أن المبحوث كان يتسلم مع الاستمارة مظروفاً عليه طوابع البريد والعنوان الذي ترسل إليه الإستمارة بعد ملئها).

أما عينات العمال والفلاحين فقد تمَّ جمع البيانات من أفرادهما بطريقة المقابلة المقنَّنة. وكانت استمارة المقابلة هي نفسها استمارة الإستبيان. الفارق الأول هو أن الباحث كان يلقي الأسئلة الواردة في الإستبيان على المبحوث (العامل أو الفلاح أو البدوي)، بلغة مبسطة وبلهجة محلية دارجة يفهمها المبحوث. ويقوم الباحث بتسجيل إجابة المبحوث كتابة في الإستمارة مقابل كل سؤال باللغة العربية الصحفية المفهومة في كل الأقطار العربية. أي أن الباحث كان يقوم بترجمة السؤال من العربية الفصحى إلى اللغة المحلية الدارجة التي يفهمها المبحوث، ثم يقوم بترجمة إجابة المبحوث من اللغة المحلية الدارجة الى لغة عربية مكتوبة يفهمها من يقوم بتفريغ الاستمارة في القاهرة أو بيروت.
الفارق الثاني في جمع المعلومات من الفلاحين والعمال عنه في العينة الرئيسية هو قيام الباحث بشرح وتفسير الأسئلة التي يستعصي على العامل أو الفلاح فهمها أو استيعابها من أول وهلة.

ولكن،كما سنرى في فقرة تالية، كان هذا التخطيط المكتبي شيئاً والتطبيق الميداني شيءمختلف إلى حد كبير. هذه الفجوة بين التخطيط والتطبيق يعرفها ويتوقعها كل باحث ميداني في العلوم الإجتماعية. فالظروف في معظم الحالات تضطر الباحث إلى اتخاذ قرارات آنية أثناء الممارسة العملية يكون من شأنها خلق هذه الفجوة. والشيء الذي يأمله ويحاوله الباحث عادة هو تضييق هذه الفجوة بقدر الإمكان.

حـ خطة ومراحل تنفيذ العمل الميداني

كانت خطة العمل الميداني في كل قطر عربي تبدأ بتكوين فريق قطري برئاسة أحد العلماء الإجتماعيين في هذا القطر يساعده عدد من الباحثين الميدانيين المدربين على هذا النوع من البحوث.

وكانت مسؤولية الفريق القطري تشمل:

(١) الإختبار قبل الأخير لأداة جمع البيانات (الاستبيان) على عينات صغيرة في أقطارهم، وإبداء ملاحظاتهم على أداة الاستبيان قبل إقرارها نهائيا، وكذلك على الصعوبات المنهجية والعملية التي قد تصادفهم أثناء إجراء العمل الميداني الرئيسي.

(٢) إختبار عينات المسح الاستبياني من الفئات المهنية المختلفة (مثل الأطباء والمعلمين والمحامين والصحفيين والمهندسين... الخ) وذلك بالطريقة الموضحة في دليل اختيار عينات المسح (ملحق ٤ والتي جرى تلخيصها في فقرة سابقة).

(٣) الحصول على الموافقات الحكومية الرسمية وموافقة الروابط والاتحادات المهنية (التي توجد بها سجلات عضوية الفئات المختلفة التي يغطيها المسح) على إجراء الدراسة الميدانية والتعاون في إنجازها.

(٤) توزيع الاستبيان على أفراد هذه العينات باليد واستلامه أو إسترداده منهم.

(٥) اختيار عينات صغيرة العدد من العمال والفلاحين (أو البدو) وإجراء مقابلات شبه مقننة معهم، بالطريقة المبينة في دليل مقابلات العمال والفلاحين (ملحق ٥).

(٦) تجميع كل الاستبيانات القطرية وإرسالها الى مقر ادارة المشروع بالقاهرة.

هذا وقد زود كل فريق قطري بوثائق الدراسة، وكتيبات للتعريف بمركز دراسات الوحدة العربية المتبني للمشروع، وقائمة بأسماء هيئة البحث ورؤساء الفرق القطرية، ودليل اختيار العينات، وميزانية للانفاق منها على العمل الميداني وتعويض العاملين في جمع المعلومات، وضعف نسخ الاستبيان اللازمة لحصة كل قطر من العينة القومية الإجمالية (تحوطاً للتالف وغير المرتجع والعينات البديلة).

ومرة أخرى، كانت هناك تجاوزات لخطة ومراحل العمل الميداني التي رسمناها مسبقاً، وذلك لأسباب عدة سيجري الحديث عنها في الفقرة التالية.

ط ـ صعوبات العمل الميداني

كمعظم المشروعات العربية، بدأ مشروع بحث إتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة بطموح شديد. فطبقاً للمخطط التصميمي، كان الجزء الميداني للمشروع يهدف إلى تغطية كل الأقطار العربية الواحدة والعشرين، وكل القطاعات الرئيسية التي يتكوّن منها الرأي العام في كل قطر، مع «عينات مقصودة» من العمال والفلاحين في كل دولة عربية.

ولكن كمعظم المشروعات العربية أيضاً، اصطدم مشروعنا البحثي بعقبات شتى، جعلت الحصاد النهائي دون الحصاد المستهدف. وفيما يلي تلخيصاً شديد الايجاز للصعوبات التي عرقلت سير الجانب الميداني للمشروع، وأثّرت في درجة شموله أفقياً ورأسياً.

(١) **العقبات السياسية**. أكثر ما واجه المشروع من عقبات، هو عدم سماح عدة دول عربية بإجراء الدراسة الميدانية. وكشفت التجربة عن بيئة عربية سياسية شديدة العداء للبحث العلمي الميداني، وعميقة التشكّك في نوايا أي عمل موضوعي جاد، ما دام لم يصدر هذا العمل عنها نفسها، أو من أحد أجهزتها الموثوق بها.

(٢) **عقبات في توفير الكوادر البشرية**. لقد اشترطنا منذ البداية أن يكون العمل الميداني بقيادة أحد العلماء الاجتماعيين الأكفاء، تساعده مجموعة من الباحثين المدربين من أبناء كل قطر عربي. وكان الدافع وراء هذا الشرط أولاً، أن يكون المشروع في حد ذاته تجربة حيَّة للعمل العربي المشترك في ميدان البحوث الميدانية. أي أننا كنا نبحث مسألة الوحدة العربية بمنهج علمي وضعي على مستوى القطاعات المختلفة لشعوب الأمة، كما كنا نخوض غمار بحث نفس المسألة بطريقة «وجودية» (Existinialist) كفريق قومي يتفاعل من خلال إنجاز عمل مشترك. وكان الدافع الثاني لهذا الشرط، هو الرغبة في ضمان أكبر قدر ممكن من الدقة في طرح الأسئلة وتسجيل الإجابات، وأكبر قدر من الصرامة في مراعاة روح القواعد المتفق عليها منهجياً، وأكبر قدر من المرونة في أشكال التطبيق كلما استدعت الظروف المحلية القطرية ذلك. ولكن واجهتنا في تنفيذ هذا الشرط بعض العقبات. فهناك أقطار عربية مثل موريتانيا والصومال وعمان والإمارات والبحرين لم نوفق في العثور على علماء اجتماعيين من أبنائها يقومون بقيادة الفرق القطرية المطلوبة. وهناك قطر عربي آخر ـ وهو السعودية ـ اعتذر جميع من اتصلنا بهم عن المساهمة في البحث. وقد أدّى ذلك إلى تخفيف شرط «المحلية» بأن نكلف فريقاً مجاوراً بالقيام بالعمل الميداني. فطلبنا من الفريق المغربي أن يقوم بالمهمة في موريتانيا، ومن الفريق السوداني أن يقوم بالمهمة في الصومال، ومن الفريق القطري بأن يقوم بالمهمة في الإمارات والبحرين وعمان. ولكن مشقة العمل الميداني في كل من المغرب والسودان وقطر، جعل فرق هذه الأقطار غير قادرة على القيام بالمهام الإضافية التي اوكلت إليهم ـ خاصة وأن التصريح الرسمي من حكومات بعض هذه الأقطار لم نستطع الحصول عليه حتى لحظة كتابة هذا التقرير، كما أوضحنا في الفقرة السابقة. والخلاصة أنه بين العقبات السياسية من ناحية وصعوبة توفير الكوادر البشرية القادرة على القيام بالعمل الميداني من ناحية أخرى، لم نستطع إجراء البحث في أحد عشر قطراً عربياً من مجموع الواحد والعشرين.

(٣) **صعوبات منهجية**. ربما كانت أهم صعوبة منهجية واجهت تنفيذ العمل الميداني في الأقطار العربية العشر هو **عدم الإتساق في الإلتزام بالقواعد العامة لإختيار العينات**. فبالنسبة للقطاعات المهنية التي يتكوَّن منها الرأي العام، لم تجد الفرق القطرية في بعض الأقطار العربية قوائم شاملة أو دقيقة لكي تسحب منها العينات الرئيسية اللازمة والمقررة طبقاً للقواعد العامة (الواردة في وـ ٧ أعلاه). وفي هذه الحالات اضطرت هذه الفرق القطرية إلى سحب عينات «مقصودة مناسبة» (Convenient Target Samples) من القطاعات المعنية. فحيثما لم يوجد دليل أو قائمة بأسماء الأطباء، مثلاً، كان إختيار عينتهم يتم من خلال المؤسسات (المستشفيات) أو المدن التي يتركزون فيها. ولكن كان يراعى في هذه الحالة أن تكون هذه المؤسسات موزعة حجمًا وجغرافياً وتخصصياً بحيث تبدو «ممثلة» من وجهة نظر الفريق القطري. ونفس الشيء كان يتبع مع المعلمين أو التجار أو الطلاب الجامعيين. وقد أستخدمت الفرق القطرية في اليمن والمغرب وقطر والاردن ولبنان والسودان هذا المنهج في سحب العينات.

الصعوبة المنهجية الثانية هي **عدم الإتساق في سحب عينات العمال والفلاحين**. ففي كل من قطر والكويت واليمن والسودان لم تستطع الفرق البحثية المكلفة بالعمل الميداني القيام بهذه المهمةـ اما لصغر حجم هاتين الفئتين (مثل قطر والكويت)، أو لصعوبة الإنتقال إلى مناطق تركزهما (اليمن والسودان). وفي قطر خامس وهو لبنان، تم سحب عينة الفلاحين من منطقة واحدة، هي منطقة الشمال، وذلك بسبب الظروف الأمنية الصعبة الناشئة عن الحرب الأهلية في لبنان.

الصعوبة المنهجية الثالثة هي **عدم الإتساق في نسب الاستجابة من الفئات المهنية المختلفة** التي حاولنا تغطيتها في هذه الدراسة. فمن قطر إلى المغرب، مروراً بلبنان وتونس، **كانت الفئات المهنية العليا أقل المجموعات تعاوناً واستجابة**، وخاصة الأطباء والصيادلة والمحامين. وقد أدّى ذلك إلى اختيار مفردات عينة بديلة من نفس الفئات في بعض الأقطار ـ وهو قرار إتخذه رؤساء الفرق القطرية حتى يستوفوا الحد الأدنى اللازم للتحليل الإحصائي. في مقابل ذلك **كانت الفئات المهنية الوسيطة والدنيا ـ أكثر استعداداً للتعاون**، مثل المعلمين والطلاب والعمال والفلاحين. ولكن المفارقة هنا هو أنَّه رغم ضعف الإستجابة من الفئات الأولى، فان معظم من إستجاب منهم قد ملأوا صحيفة الإستبيان كاملة وبطريقة صحيحة، جعلت نسبة التآلف في استمارتهم ضئيلة. أما الفئات التي إستجابت بنسبة كبيرة، وخاصة العمال والفلاحين، فان نسبة لا يستهان بها قد تركت أجزاء مهمة من الاستبيان بلا إجابات، وهو الأمر الذي جعل نسبة التآلف عالية من

استبيانات هذه الفئات.

الصعوبة المنهجية الرابعة كانت في المدى الزمني الذي إستغرقه كل فريق قطري في إنجاز العمل الميداني. فطبقاً للمخطط الأصلي كان من المفروض أن يبدأ التطبيق الميداني في وقت واحد، وينتهي في مدة أقصاها ثلاثة أشهر. ولكن الذي حدث هو أن موعد بدء التطبيق قد اختلف من قطر الى آخر، كما تباينت الفترة الزمنية التي إستغرقها كل فريق. ولم يلتزم بالجدول الأصلي إلاّ فريق قطري واحد (اليمن العربية). بينما تراوحت المدة الزمنية في بقية الأقطار التسعة ما بين أربعة شهور (لبنان)، وسنة كاملة (المغرب). ومن الناحية النظرية البحتة يمكن أن يكون لهذا التفاوت الزمني تأثير على طبيعة الإستجابات. غير أنه يصعب من الناحية العملية تقدير حجم هذا التأثير أو إتجاهه. وفي الفقرة التالية نتعرض لهذه النقطة بشيء من التفصيل.

(٤) **توقيت الدراسة الميدانية والتطورات السياسية في الوطن العربي.** حينما جرى التخطيط لهذا المشروع البحثي في أوائل عام ١٩٧٧، كان من الصعب التنبوء ببعض الأحداث السياسية الهامة التي وقعت في الشهور التالية. ففي خريف ذلك العام (نوفمبر تشرين الثاني/١٩٧٧) قام الرئيس المصري أنور السادات بزيارة إلى القدس المحتلة. وبدأ مسلسل من الأحداث أدى إلى توتر واستقطاب وانقسام الأنظمة العربية، وإلى بلبلة وإضطراب في المشاعر القومية والقطرية. وصاحب كل ذلك حملات مكثفة في وسائل الاعلام. وفي هذا الجو الإعلامي والسياسي الساخن راودت القائمين على هذا المشروع البحثي فكرة إلغاء أو تأجيل العمل الميداني. فقد تراءى لنا أن الوقت غير مناسب، وأن المواطنين في معظم الأقطار العربية لا بد وأن روحهم المعنوية متدهورة، وإحباطاتهم عالية، ودرجة شكهم في عمل من هذا النوع، بل وشكهم في جدوى العمل العربي المشترك والوحدة العربية ربما تكون قد تعمَّقت ـ وقتياً على الأقل ـ مما سيكون له تأثير على درجة ونوعية الإستجابة على أسئلة الاستبيان.

ولكن الحوار حول هذه المسألة (توقيت الدراسة والتطورات السياسية) بين المشتركين في المشروع انتهى بنا إلى المضي في الدراسة الميدانية. وكانت حيثيات هذا القرار هي ما يلي:

أولاً: إن الظروف العصيبة التي يجتازها الوطن العربي (بسبب سياسات السادات المتصالحة مع إسرائيل) ليست فريدة في طبيعتها، وان كانت فريدة في أسبابها. فالوطن العربي منذ أواخر الأربعينات قد مرٌّ بفترات متشابهة في دراميتها وحساسيتها عن الفترة

الحالية. فمن النكبة وخلق إسرائيل عام ١٩٤٨، إلى الثورات القطرية في الخمسيات، إلى محاولات التوحيد السياسي ثم الإنفصال، إلى هزيمة ١٩٦٧، إلى الحرب الأهلية في الأردن ورحيل عبد الناصر في ١٩٧٠، إلى حرب تشرين/اكتوبر ١٩٧٣، إلى الحرب الأهلية اللبنانية التي بدأت في ١٩٧٥، هي كلها من الأحداث التي ماجَ بها الوطن العربي، وانفعلت معها المشاعر القومية. أي أنها كانت ـ باختصار ـ فترات عصيبة وغير عادية. أي أنّ إنتظار فترة «عادية» أو «هادئة» لكي نجري فيها بحثاً علمياً على الرأي العام العربي، يمكن أن يطول إلى ما لا نهاية منظورة.

ثانياً: إنَّ الفترات الحرجة في تاريخ أي مجتمع مثلها مثل الفترات الطبيعية العادية، تتطلب البحث والدراسة. بل إن رصد إتجاهات الرأي العام في الفترات «الحرجة» يكتسب دلالة خاصة وأهمية بالغة قد تفوق الفترات العادية. وإذا كان لنا أن نستخدم القياس، فان مثل هذا الرصد يشبه رصد درجة حرارة الإنسان حينما تدرك صحته حالة غير طبيعية. إن رصد درجة الحرارة في هذه الحالة يصبح أكثر حيوية من رصدها عند الإنسان المعافى، أي وهو في حالته «العادية». ومن هنا تحوَّل شكنا إلى يقين في جدوى قياس إتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة، وما يرتبط بها من قضايا مصيرية مثل قضية الصراع العربي - الإسرائيلي، والتنمية، والانحياز الدولي. بل لقد ذهب بعضنا إلى القول بأن المحك الحقيقي لاتجاهات الرأي العام العربي نحو المسائل القومية يتجلى خلال المحن، والأزمات التي يمر بها الوطن العربي في لحظة تاريخية معينة.

ثالثاً: إنَّ قياسنا لاتجاهات الرأي العام نحو مسألة الوحدة خلال هذه الفترة الحرجة ليس معيباً من الناحية المنهجية أو الوضعية ـ ما دمنا ندرك طبيعة «الفترة» كفترة حرجة. فالمهم أن يعي القارىء أو المخطط أننا قد قمنا بقياس تلك الاتجاهات في ظل معطيات عربية وظروف إقليمية ودولية معينة. فإذا تمَّت دراسة مشابهة في ظروف مختلفة فان علينا أن نعي طبيعة هذا الاختلاف عند مقارنة نتيجة الدراستين.

لهذه الإعتبارات الثلاثة مضَيْنا في الدراسة رغم حرج الفترة الزمنية التي تمَّ فيها التطبيق الميداني. والفترة بالتحديد هي طوال شهور عام ١٩٧٨، والشهور الأولى من عام ١٩٧٩. وباستثناء المغرب، فقد تم التطبيق الميداني في تسع أقطار عربية بعد زيارة الرئيس السادات للقدس المحتلة (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧)، وقبل توقيع «معاهدة السلام» بين مصر وإسرائيل (آذار/ مارس ١٩٧٩).

أما المغرب فقد تمَّ جزء من التطبيق الميداني فيها بعد توقيع المعاهدة (خلال نيسان

وأيار/ابريل ومايو ١٩٧٩)*. وهذا معناه، أن الرأي العام العربي سواء بمؤيديه أو معارضيه لسياسة السادات، كان قد تلقى صدمة التحول الكيفي في سياسة حكومة أكبر قطر عربي وهو مصر، وكان قد بدأ يستوعب أبعادها ويفرز بعض نتائجها ـ على الأقل في الأمد القصير.

ي ـ مثالب الدراسة

لعلَّ سردنا المُسهب لصعوبات العمل الميداني تنطوي ضمناً على معظم مثالب هذه الدراسة التي نضعها بين يدي القارىء العربي. وزيادة في الاحتياط، وحتى لا نترك مجالاً لأي شكوك، فاننا نخصِّص هذا الجزء لرصد المثالب صراحة.

(١) مثالب إدارة القياس. رغم التجارب العديدة التي سبقت الإعداد النهائي لصحيفة الاستبيان، فقد اتضح أن الصيغة النهائية التي واجهنا بها المبحوثين كان لا يزال بها بعض العيوب. كان أبرز هذه العيوب، والتي أشار إليها المبحوثون أنفسهم (من واقع سؤ ال ٨٢ في الاستبيان الذي يطلب رأي المبحوث في أي من المسائل التي دار حولها الاستبيان) هو طول الاستبيان. كما انعكس ذلك في عدد كبير من الحالات التي تركت أجزاء لا يستهان بها من الاسئلة دون إجابة. وقد بلغت هذه الأخيرة حوالي ١١٠٠ إستبيان من مجموع ٦٤٠٠ إستبيان. وفي الحالات التي وصلت فيها عدم الإجابة الى خمسين في المائة أو أكثر من الأسئلة، فقد إستبعدنا هذه الحالات من التحليل الإحصائي، واعتبرت في عـداد «التالف». وقد بلغ عدد الحالات المستبعدة ٨٤٣ حالة، تمثّل ١,٣ في المائة من مجموع المبحوثين الذين إستجابوا بالفعل. وهناك لا شك عدد لا نستطيع تقديره بدقة قد رفض الإستجابة كلية بسبب طول الوقت الذي يستغرقه ملء صحيفة الاستبيان. ونحن هنا لا نتحدث عن أولئك الذين يكونون قد رفضوا الإستجابة لأسباب أخرى (غير طول الاستبيان) مثل الاعتبارات العقائدية أو الأمنية (الخوف) أو للتشكّك في الجهة التي تقوم بالدراسة.

المثالب الأخرى في أداة القياس، والتي ذكرها المبحوثون أو رؤساء الفرق، تضمنت عدم وضوح بعض الأسئلة، «واستفزازية» أسئلة أخرى ـ وخاصة تلك التي تسأل عن

---

* ربما بسبب هذه الحقيقة خرجت جريدة العلم المغربية (لسان حال حزب الإستقلال) بإفتتاحية تهاجم البحث وتوحي بأنَّ نتائجه قد تستغل بواسطة الجهات العربية والأجنبية الحريصة على تمرير تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي بالطريقة المصرية ـ الأمريكية ـ الإسرائيلية. ولكن الجريدة نشرت توضيحاً وافياً بعد ذلك بيومين أرسله إليها رئيس الفريق المغربي بين فيه الغرض الحقيقي من الدراسة والجهة التي تقوم به ـ وهي مركز دراسات الوحدة العربية.

جدول رقم (١ـ ١)

سكان أقطار الوطن العربي ونسبة العينات القطرية ومعدلات الاستجابة

الاقطار العربية	حجم السكان بالالاف في ١٩٧٧	النسبة المئوية من جملة سكان الوطن العربي	حجم العينة المقررة للقطر	النسبة المئوية الى اجمالي عينات الوطن العربي	عدد المستجيبين	نسبتهم الى العينة المقررة	نسبتهم المئوية الى جملة المستجيبين
الاردن	٢٩٢٤	٢,٠	٤٠٠*	٣,٢	٣٠٩	٧٧,٣	٥,٦
الامارات (١٩٧٥)	٥٥٨	٠,٤	١٢٠*	١,٠	-	-	-
البحرين	٣٠٦	٠,٢	٦٠*	٠,٥	-	-	-
تونس	٥٨٦٩	٤,٠	٦٠٠	٤,٨	٤٥٨	٧٦,٣	٨,٢
الجزائر	١٦٤٧٣	١١,٢	١٠٠٠*	٧,٩	-	-	-
السعودية	٧٦٤٠	٥,٢	٧٨٠	٦,٢	-	-	-
السودان	١٦٥٢٩	١١,٢	١٠٠٠**	٧,٩	٤٢٥	٤٢,٥	٧,٠
سوريا	٧٨٤٩	٥,٣	٧٩٥	٦,٣	-	-	-
الصومال	٣٣٣٧	٢,٣	٣٤٥	٢,٧	-	-	-
العراق	١١٨٨٥	٨,١	١٠٠٠**	٧,٩	-	-	-
عمان	٨١٤	٠,٦	١٨٠*	١,٤	-	-	-
فلسطين (المهجر)	١٧٧٢	١,٢	٣٦٠*	٢,٨	٣٣٦	٩٣,٣	٦,٠
قطر	٢٠٢	٠,١	٦٠*	٠,٥	٣٢	٥٣,٣	٠,٦
الكويت	١١٢٠	٠,٨	٢٤٠*	١,٩	١٦١	٦٧,١	٢,٩
لبنان	٢٦٥٣	١,٨	٥٤٠*	٤,٣	٤٧٧	٨٨,٣	٨,٦
ليبيا	٢٧١٢	١,٨	٢٧٠	٢,١	-	-	-
مصر	٣٨٧٤١	٢٦,٣	٣٠٠٠**	٢٣,٨	٢٢٧٠	٧٥,٧	٤٠,٨
المغرب	١٨٣٦١	١٢,٥	١٠٠٠*	٧,٩	٦٤٢	٦٤,٢	١١,٦
موريتانيا	١٣٨٥	٠,٩	١٣٥	١,١	-	-	-
اليمن العربية	٥٤٢٨	٣,٧	٥٥٥	٤,٤	٤٨٥	٨٧,٤	٨,٧
اليمن الديمقوقراطية	١٧٩٧	١,٢	١٨٠	١,٤	-	-	-
الجملة	١٤٨٠٦٨	١٠٠,٠	١٢٦٢٠	١٠٠,٠	٥٥٥٧	٤٤,٠	١٠٠,٠

المصدر :
بالنسبة لسكان الأقطار العربية : جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، ادارة الاحصاء، المجموعة الاحصائية لدول الوطن العربي ١٩٧٠ـ ١٩٧٥ ، العدد ١ ([القاهرة]: الجامعة، ١٩٧٨)، ص ٩ـ ١٢. (لا تشمل جيبوتي).

* العينة أكبر من الوزن النسبي الحقيقي لسكان القطر.
** العينة أصغر من الوزن النسبي الحقيقي لسكان القطر.

أحسن وأسوأ صفات كل شعب عربي (سؤالا ٦٧ و٦٩ من صحيفة الاستبيان)، وبعض الأسئلة الخاصة بإسرائيل (٧٠ـ ٧٧ من صحيفة الاستبيان). كما وردت ملاحظات نقدية أخرى حول تسلسل الأسئلة وتكرار بعضها، والتركيز على مسائل معينة دون غيرها. كل

هذه المثالب الخاصة بأداة القياس يكمن تأثيرها فيما تسبّبه من إحباطات للمبحوث قد تؤثر بدرجة أو بأخرى على «صدق» و«ثبات» إجاباته على بعض الأسئلة، فضلاً عن رفضه الكلي أو الجزئي للإستجابة على الاستبيان- كما أوضحنا أعلاه.

(٢) **مثالب تمثيل العينات للمحيط العربي الكبير.** هذه المجموعة من المثالب تفوق في نظرنا أي نوع آخر. فرغم محاولتنا أن تكون العينات الرئيسية كلها من النوع الاحتمالي (Probability Samples)، إلاَّ أنَّه في الممارسة العملية الميدانية جاءت معظم العينات من النوع المقصود المناسب (Convenient Target Samples). وهذا المثلب بالذات يضع قيداً على التمثيل الإحصائي لكلٍ من المحيطين العربي والقطري اللذين سحبت منهما العينات. وبالتالي فان هناك قيداً مماثلاً على قدرتنا في التعميم. فكل التعميمات التي يمكن أن يخلص إليها القارىء لا بدّ أن تكون محكومة بهذا التحذير.

وتحتوي الجداول ١-١إلى ١- ٦ على بعض المؤشرات الهامة عن من استجابوا من العينات الأصلية والبديلة. فالجدولان الأول والثاني، مثلاً، يوضحان أقطار الوطن العربي التي كان يهدف مشروع البحث تغطيتها- من حيث حجم ونسب سكانها والعينات المقررة من كل منها، والأقطار التي سمحت والتي لم تسمح بإجراء البحث. وتبين من هذين الجدولين أن العشرة أقطار التي سمحت بإجراء البحث كان مجموع عيناتها المقررة تمثل ٦٣,٦ في المائة من مجموع عينات الوطن العربي (٧٧٥٥ من ١٢٦٢٠). ولكن الذين استجابوا من مبحوثي الأقطار العشرة التي وافقت على إجراء البحث بلغ ٧١,٧ في المائة من العينات المقرّرة والبديلة لنفس هذه الأقطار العشرة (٥٥٥٧ من ٧٧٥٥)فكانت نسبة المبحوثين الذين إستجابوا بشكل كامل أو شبه كامل وصلت إلى ٤٤ في المائة من مجموع العينات المقرّرة للوطن العربي كله- أي أقل من النصف. إذن نحن بصدد مشكلة في التعميم على الوطن العربي من واقع النتائج المعروضة هنا. **فهناك احد عشر قطراً لم يتم فيها البحث يمثّل سكانها ٣٣,٤ من مجموع سكان الوطن العربي، وتشمل اقطاراً مركزية من الوجهة الجيوبوليتيكية ومن الوجهة القومية.**

أما العشرة أقطار التي تمّت فيها الدراسة الميدانية، فان نسبة الاستجابة بين عيناتها الأصلية تراوحت في البداية بين ٣٥ و٤٧ في المائة. ومع المتابعة تم اختيار عينات بديلة أو إضافية، فإنَّ نسبة الاستجابة قد ارتفعت، كما هو مبين في الجدول ١- ٢، حتى وصل المتوسط العام للاستجابة في الأقطار العشرة مجتمعة الى ٧١,٧ في المائة. وهو متوسط مرتفع بمقياس هذا النوع من الدراسات الميدانية. ولكن هذا المتوسط يخفي فروقاً ليست بسيطة في نسبة الاستجابة من قطر إلى قطر عربي آخر. فقد كانت نسب الاستجابة منخفضة، مثلاً،

جدول رقم (١- ٢)

بعض المؤشرات الاحصائية لعينات الأقطار التي سمحت بإجراء الدراسة

الأقطار العربية التي سمحت بإجراء الدراسة	حجم السكان بالآلاف	النسبة المئوية الى اجمالي سكان الوطن العربي	حجم العينة المقررة	النسبة المئوية الى اجمالي عينات الوطن العربي	حجم استجابة افراد العينة (المبحوثون)	نسبة استجابة افراد العينة (المبحوثون*)
الأردن	٢٩٢٤	٢,٠	٤٠٠	٣,٢	٣٠٩	٧٧,٣
تونس	٥٨٦٩	٤,٠	٦٠٠	٤,٨	٤٥٨	٧٦,٣
السودان	١٦٥٢٩	١١,٢	١٠٠٠	٧,٩	٤٢٥	٤٢,٥
فلسطين (المهجر)	١٧٧٢	١,٢	٣٦٠	١,٤	٣٣٦	٩٣,٣
قطر	٢٠٢	٠,١	٦٠	٠,٥	٣٢	٥٣,٣
الكويت	١١٢٠	٠,٨	٢٤٠	١,٩	١٦١	٦٧,١
لبنان	٢٦٥٣	١,٨	٥٤٠	٤,٣	٤٧٧	٨٨,٣
مصر	٣٨٧٤١	٢٦,٣	٣٠٠٠	٢٣,٨	٢٢٧٠	٧٥,٧
المغرب	١٨٣٦١	١٢,٥	١٠٠٠	٧,٩	٦٤٢	٦٤,٢
اليمن	٥٤٢٨	٣,٧	٥٥٥	٤,٤	٤٨٥	٨٧,٤
الجملة	٩٣٥٩٩	٦٣,٦	٧٧٥٥	٦٠,١	٥٥٥٧	٧١,٧

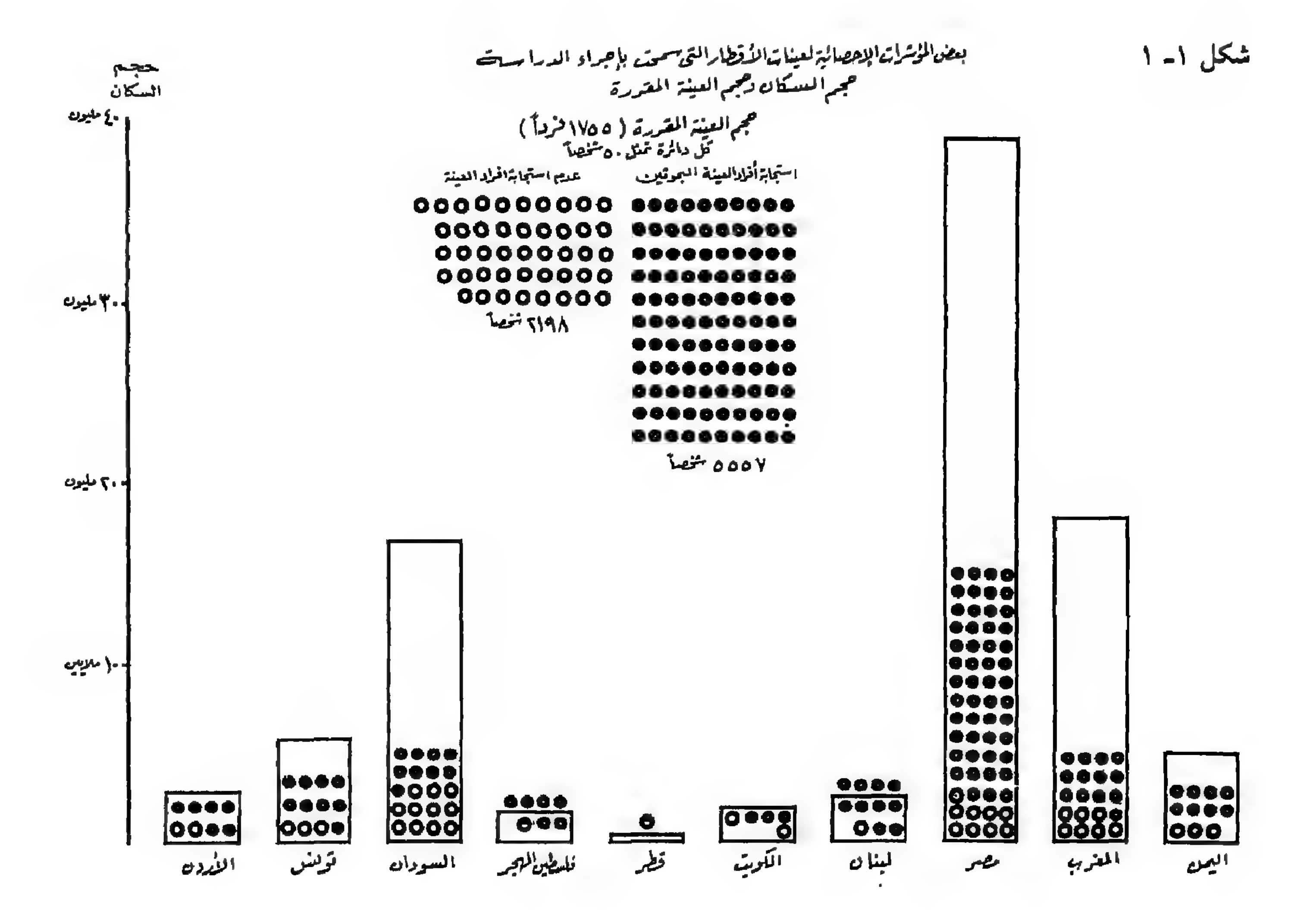
(*) بما في ذلك المفردات البديلة التي لم تكن في العينة الأصلية والتي أدخلت بعد عدم إستجابة مفردات العينة الأصلية.

في السودان (٤٢,٥٪) وقطر (٥٣,٣٪) والمغرب (٦٤,٢٪)، وكانت هذه النسب مرتفعة، مثلاً، في فلسطين (٩٣,٣٪) ولبنان (٨٨,٣٪) واليمن (٨٧,٤٪). وتأرجحت الأقطار الأخرى بين هذين النقيضين. والجدير بالملاحظة هنا هو أن التباين في نسبة الاستجابة لا يرجع فقط لأسباب قطرية بحتة بقدر ما يرجع أيضاً إلى التباين في كفاءة الفرق القطرية التي أنيطت بها مسؤولية البحث من ناحية، وإلى الطرق المختلفة لاختيار العينات من ناحية ثانية.

فمعظم الأقطار التي كانت نسب الاستجابة فيها مرتفعة، مثلاً، كانت هي التي لجأت فيها فرق البحث إلى منهج العينة «المقصودة المناسبة»ـ وهو منهج يركز فيه الباحثين على أماكن ومؤسسات محصورة ومركزة، وفي متناول المتابعة المستمرة من الباحثين، وهي أمور كلها تساعد على إرتفاع نسبة الإستجابة. فعينة الفلسطينيين مثلاً اختيرت جميعها من المقيمين في دول الخليج وخاصة الكويت. وعينات لبنان اختيرت من مناطق يسهل على

شكل ١ - ١

بعض المؤشرات الإحصائية لعينات الأقطار التي سمحت بإجراء الدراسة
حجم السكان وحجم العينة المقررة



الباحثين دخولها بسبب انتماءاتهم الطائفية ودواعي الأمن. فكان من اللازم إرسال باحثين مارونيين إلى بيروت الشرقية ومعظم جبل لبنان، وباحثين مسلمين لمناطق الشمال والجنوب . . . وهكذا. وربما كان لظروف الحرب العصبية تأثير مغاير لما كنا نتوقعه. لقد كان خوفنا هو عدم الاستجابة. ولكن يبدو أن طول الحرب ورغبة الكثيرين في التعبير عن إحباطاتهم وهمومهم قد جعلت هذه المخاوف في غير محلها. ولكن الحقيقة تظل قائمة، وهي أنَّ العينات لم تكن إحتمالية بالمعنى الإحصائي الدقيق لهذا المفهوم. ولا يعني كون العينة غير إحتمالية بالضرورة أنها غير ممثلة. كل ما يعنيه أنَّنا لا نستطيع أن ندَّعي بدرجة عالية من الثقة أنها ممثِّلة.

أحد الطرق غير المباشرة لتحديد درجة التمثيل هو فحص العينة طبقاً لبعض المتغيرات الرئيسية التي توضح في حالتنا مدى التباين بين عينات الأقطار العشرة التي تم فيها البحث. فجدول ١ ـ ٣، مثلاً، يوضح التوزيع النسبي لأفراد عينة كل قطر حسب مقر الإقامة (المجتمع المحلي). ونلاحظ أنه بينما يقطن في العاصمة حوالي ٨٠٪ أو أكثر من عينتي اليمن والكويت، فان هذه النسبة تنخفض إلى ٢٦٪ في عينة تونس، و٣٩٪ في عينة المغرب.

جدول رقم (١ ـ ٣)

التوزيع النسبي لأفراد عينة كل قطر حسب مقر الإقامة (المجتمع المحلي) (نسبة مئوية)

القطر	العاصمة	مدينة كبيرة	مدينة صغيرة	قرية	الجملة
الأردن	٥١,٦	٢٣,٤	١٥,٨	٩,٢	١٠٠,٠
تونس	٢٦,١	١٥,٢	٢٧,٥	٣١,٢	١٠٠,٠
السودان	٤٦,١	٣٥,٩	٧,٢	١٠,٧	١٠٠,٠
فلسطين	٥٢,٩	٣,٤	٢٨,٧	١٤,٩	١٠٠,٠
قطر	٦٨,٨	—	٢١,٩	٩,٤	١٠٠,٠
الكويت	٧٩,٧	٣,٦	١٠,١	٦,٥	١٠٠,٠
لبنان	٤٦,٧	٣٠,٨	٦,٢	١٦,٣	١٠٠,٠
مصر	٥٤,٤	٢٨,١	٦,٣	١١,٢	١٠٠,٠
المغرب	٣٨,٥	٣٤,٧	١٦.٨	١٠,٠	١٠٠,٠
اليمن	٨٥,٥	١٢,٤	٠,٢	١,٩	١٠٠,٠
الجملة	٥٢,٤	٢٥,٦	٩,٩	١٢,١	١٠٠,٠

مؤشرات احصائية :

مربع كاي = ٣١٦٥,٩٠ مستوى الدلالة الإحصائية = ٠,١ معامل الإرتباط الأسمي* = ٠,٣٨

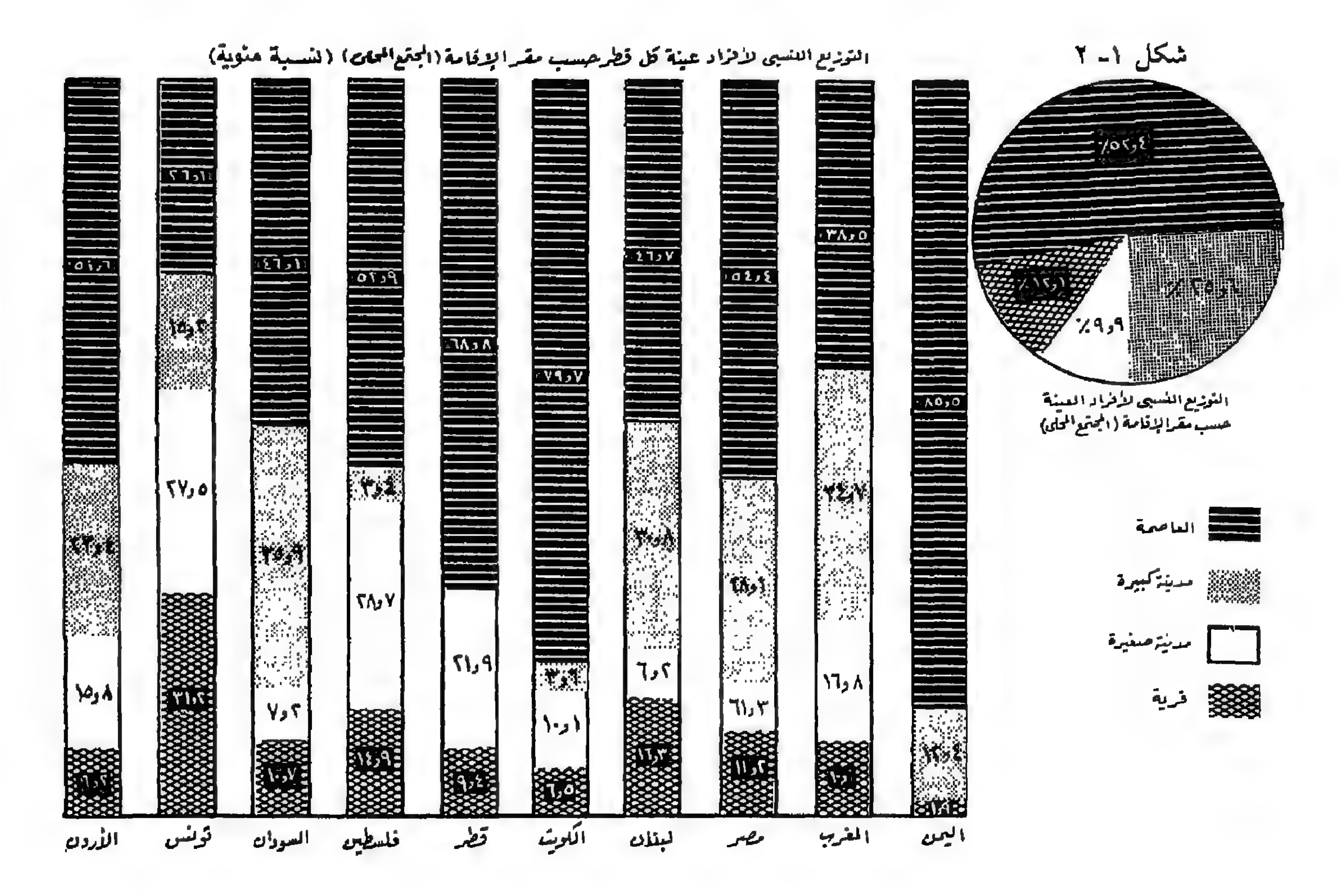
* معامل الارتباط الاسمي هو ترجمة للمقياس الذي يطلق عليه بالانجليزية (Mean-Square Contingency Coefficient)، ويعطى بالصيغة التالية:

$$\sqrt{\frac{\text{مربع كاي}}{\text{مربع كاي} + \text{ن}}}$$

حيث ان ن يساوي حجم العينة.

ويستخدم معامل الارتباط للدلالة على وجود علاقة بين متغيرين اسميين (Nominal Variables).

شكل ١ - ٢


التوزيع النسبي لأفراد العينة
حسب مقر الإقامة (المجتمع المحلي)
٥٢٫٤٪
٢٥٫٨٪
٩٫٩٪
التوزيع النسبي لأفراد عينة كل قطر حسب مقر الإقامة (المجتمع المحلي) (النسبة مئوية)
العاصمة
مدينة كبيرة
مدينة صغيرة
قرية
الأردن
تونس
السودان
فلسطين
قطر
الكويت
لبنان
مصر
المغرب
اليمن

جدول رقم (١- ٤)

التوزيع النسبي لأفراد عينة كل قطر حسب فئات الأعمار

(نسب مئوية)

القطر	أقل من ٢٥	٢٥ - ٣٠	٣٠ - ٣٥	٣٥ - ٤٠	٤٠ - ٤٥	٤٥ - ٥٠	٥٠ - ٥٥	٥٥ - ٦٠	٦٠ x فأعلى
الأردن	٢٤,٨	٢٤,٨	٢٠,٥	١٤,٠	٧,٢	٥,٢	١,٦	٠,٧	١,٣
تونس	٢٥,٨	٢٠,٠	١٣,٦	١٠,٠	١٢,٣	٧,٦	٥,٨	٢,٢	٢,٧
السودان	١٤,٨	٣٢,٣	١٧,٧	١٤,٠	١٠,٣	٥,٠	٣,٧	١,٣	٠,٨
فلسطين	٢٣,١	٢٥,٢	٢٠,٣	١٣,٨	١٠,٨	٥,٢	٠,٩	٠,٦	-
قطر	٦٥,٦	٢٥,٠	-	٣,١	-	-	٣,١	-	٣,١
الكويت	٣١,٠	٢٤,١	٢١,٥	١٢,٠	٧,٠	١,٩	٠,٦	١,٣	٠,٦
لبنان	٣٣,٦	١٣,٥	١١,٤	١١,٦	٩,٩	٧,١	٥,٤	٤,٧	٣,٠
مصر	٢١,٤	٣٠,٢	١٥,٣	١٢,٩	٧,٥	٥,١	٣,٤	٢,٣	١,٩
المغرب	١٦,٥	٣٧,٢	٢٣,٩	١١,٧	٨,٢	١,٧	٠,٧	٠,٢	-
اليمن	٣٩,١	٢٩,٧	١٧,٢	٧,٧	٢,٧	١,٧	٠,٦	١,٠	٠,٢
الجملة	٢٤,٢	٢٨,٠	١٦,٨	١٢,١	٨,٠	٤,٧	٢,٩	١,٩	١,٤

مؤشرات احصائية :

مربع كاي = ٥٥٣,٣٣ معامل الإرتباط الإسمي = ٠,٣٠ مستوى الدلالة الإحصائية = ٠,١

وبالمقابل نجد أن أكثر من ٣١٪ من العينة التونسية تأتي من الريف، يليها في ذلك لبنان (١٦٪) وفلسطين (١٥٪)، بينما تنخفض عينة الريفيين الى أقل من ٢٪ في اليمن وأقل من ٧٪ في الكويت. وباستثناء هذه الحالات المتطرفة فان التوزيع النسبي لعينات بقية الأقطار حسب محل الإقامة تكاد تكون متقاربة.

وفي توزيع فئات الأعمار (جدول رقم ١ - ٤)، نلاحظ أن من هم أقل من الثلاثين يصلون إلى ٥٢,٢٪ من مجموع عينات الأقطار العشرة. ولكن النسبة في قطر تصل إلى ٩٠,٦٪، وفي اليمن إلى ٦٨,٨٪. أما في الأقطار الثمانية الأخرى فان نسبة من هم أقل من ثلاثين تكاد تشابه المتوسط العام (٥٢,٢٪). وبين من تزيد أعمارهم عن الخمسين، نجد النسبة العامة لعينة الأقطار العشر مجتمعة ٦,٢٪ من إجمالي العينة. ولكن نسبة من هم في هذه الفئة العمرية لا يتجاوزون ١٪ في المغرب، و٢٪ في اليمن، و٢,٥٪ في الكويت. كذلك نلاحظ من جدول رقم ١ - ٤ أن بعض الفئات العمرية غير ممثلة بالمرة. ففي قطر،

شكل ١ ـ ٣

التوزيع النسبي لأفراد عينة كل قطر حسب فئات الأعمار (نسبة مئوية)

القطر	أقل من ٢٥ سنة	من ٢٥ إلى ٤٥ سنة	من ٤٥ إلى ٦٠ سنة وأكثر
الأردن	٢٤٫٨	٦٦٫٥	٨٫٨
تونس	٢٥٫٨	٦٥٫٩	١٨٫٣
السودان	١٤٫٨	٧٥٫٣	٩٫٨
فلسطين	٢٣٫١	٧٠٫١	٦٫٧
قطر	٦٥٫٦	٢٨٫١	٦٫٢
الكويت	٣١٫٠	٦٤٫٦	٤٫٤
لبنان	٣٣٫٦	٤٦٫٤	٢٠٫٢
مصر	٢١٫٤	٦٥٫٩	١٢٫٧
المغرب	١٦٫٥	٨١٫٠	٢٫٦
اليمن	٣٩٫١	٥٧٫٣	٣٫٥

التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب فئات الأعمار

٢٤٫٢٪

٦٤٫٩٪

١٠٫٩٪

أقل من ٢٥ سنة

من ٢٥ إلى ٤٥ سنة

من ٤٥ إلى ٦٠ سنة وأكثر

ربما لصغر حجم عينتها منذ البداية، لا يوجد في عينتها أي فرد في فئات العمر ٣٠ـ ٣٥، ٤٠ ـ ٥٠، ٥٥ ـ ٦٠. هذا التباين في التوزيع العمري يمكن أن يكون له تأثير على الاتجاهات القطرية. فاذا كان الشباب عموماً يميلون إلى إتخاذ مواقف معينة في المسائل التي يتعرض لها البحث، وإذا كانت نسبة الشباب أعلى من المتوسط العام في بعض العينات القطرية، فانه قد يبدو أن هذه الأقطار أكثر اتخاذاً لاتجاه معين، لا لأن ذلك هو الحقيقة في الواقع ولكن فعلية عنصر الشباب في عينته القطرية. ولكننا سنحاول التنبيه لمثل هذه الحالات عند عرض البيانات.

كذلك نجد بعض التباين في التوزيع النسبي لأفراد العينات القطرية حسب الحالة الزواجية فنحن نرى من جدول رقم (١ـ ٥)، مثلاً، أن النسبة العامة للمتزوجين في الأقطار العشرة مجتمعة تصل إلى ٥٣,٧ في المائة. ولكن هذه النسبة تنخفض في عينات قطر والسودان ولبنان الى ٤٠,٦ و٤٣,٦ و٤٤,٧ في المائة، على التوالي. ونجد نسبة المتزوجين ترتفع في عينات اليمن (٦٨,٥٪) وتونس (٥٨,٧٪). وفي المقابل نجد أنّه بينما بلغت نسبة العزّاب في العينة المشتركة للأقطار العشرة أقل من ٤٥٪، نجدها تنخفض جداً في اليمن لتصل إلى ٢٩,٣٪، وترتفع ارتفاعاً محسوساً في قطر لتصل الى ٥٩,٤٪. أما بقية الأقطار فقد قاربت المتوسطات العامة من حيث الحالة الزواجية.

من حيث مستويات التعليم ـ المبينة في جدول رقم (١ـ ٦) نلاحظ أن نسبة الأميين والذين حازوا تعليمًا دون المرحلة المتوسطة تصل إلى ١٠٪ لاجمالي عينة الأقطار العشرة. ولكن العينات القطرية اشتملت على نسب في هذه الفئة تتراوح بين ١,٣٪ في السودان و٢٣,١٪ في تونس. وبينما بلغت نسبة أصحاب التعليم المتوسط في إجمالي العينة ٢٢,٤٪، نجد أن نسبة هذه الفئة تنخفض إلى ١٣,٢٪ في مصر وترتفع إلى ٤٧,٢٪ في اليمن. وبالمثل نجد أن نسبة الجامعيين في إجمالي العينة تصل إلى ٥٢,٨٪، ولكنها تنخفض إلى ٣٨;٧٪ في اليمن وترتفع إلى ٦٧,٦٪ في عينة فلسطين.

هذه الفروق في متغيرات الخلفية الاجتماعية بين العينات القطرية ليست بالضرورة موجودة في الواقع. فنسبة الأميين أو من هم دون المستوى التعليمي المتوسط في لبنان، مثلاً، ليست أعلى منها في السودان، بل العكس هو الصحيح تماماً. ولكن ظهور الفرق في الإتجاه العكسي في عينتي القطرين هو بسبب منهج سحب العينة غير المتّسق في القطرين. ويصدق نفس الشيء على بقية المتغيرات التي تعرضنا لها أعلاه ولذلك قلنا في مكان سابق أنّنا إذا أصدرنا أية تعليمات فان ذلك لا بد أن يكون بحذر شديد.

* * * *

جدول رقم (١ـ ٥)

التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الحالة الزواجية
(نسبة مئوية)

القطر	متزوجون	عزّاب	أرامل	مطلّقون
الاردن	٥١,٥	٤٧,٦	٠,٦	٠,٣
تونس	٥٨,٧	٣٨,٤	١,٧	١,١
السودان	٤٣,٦	٥٤,٠	١,٣	١,٠
فلسطين	٥٧,٥	٤١,٩	—	٠,٦
قطر	٤٠,٦	٥٩,٤	—	—
الكويت	٥٥,٦	٤١,٩	٠,٦	١,٩
لبنان	٤٤,٧	٥٣,٩	٠,٦	٠,٨
مصر	٥٢,٠	٤٦,٧	٠,٧	٠,٥
المغرب	٥٧,٣	٤١,٩	—	٠,٨
اليمن	٦٨,٥	٢٩,٣	١,٠	١,٢
الجملة	٥٣,٧	٤٤,٨	٠,٧	٠,٨

مؤشرات احصائية :

مربع كاي = ٢٨٣,٨٦ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١ معامل الإرتباط الإسمي = ٠,٢٢

جدول رقم (١ـ ٦)

التوزيع النسبي لأفراد عينة كل قطر حسب مستويات التعليم

القطر	أمّي أو دون المتوسط	متوسط (دون الجامعي)	جامعي	فوق جامعي
الاردن	٥,٥	٢٢,٤	٥٦,٢	١٥,٩
تونس	٢٣,١	٢٨,٤	٣٩,٨	٨,٧
السودان	١,٣	٢١,٠	٥٤,١	٢٣,٦
فلسطين	١,٨	١٩,٣	٦٧,٦	١١,٣
قطر	٩,٧	٤٥,٢	٤٥,٢	—
الكويت	٠,٦	٣١,٣	٥٠,٠	١٨,١
لبنان	١٥,٣	٣٢,٣	٣٩,٦	١٢,٨
مصر	٩,٧	١٣,٢	٦٠,٣	١٦,٩
المغرب	١٥,٣	٢٤,٣	٤٥,٩	١٤,٥
اليمن	٦,٩	٤٧,٢	٣٨,٧	٧,٢
الجملة	١٠,١	٢٢,٤	٥٢,٨	١٤,٨

مؤشرات احصائية :

مربع كاي = ٨٣٢,٦٢ مستوى الدلالة = ٠,١ معامل الإرتباط الإسمي = ٠,٣٦

اذا كانت هذه كل المثالب موجودة، فما قيمة النتائج التي نعرضها في هذه الدراسة، وكيف نفسرها؟

القيمة الأولى والأساسية لنتائج هذه الدراسة هي أنها أول مجهود علمي ميداني يتوجه إلى مواطنين من كل الشرائح الإجتماعية الرئيسية في عشرة أقطار عربية، ليستقصي آراءهم وإتجاهاتهم عن مسألة مصيرية، وهي قضية الوحدة العربية، وما يتصل بها من قضايا حيوية أخرى. وانه ما دمنا نحدّد هذه الشرائح في كل قطر- حتى وإن كان تمثيلها النسبي غير متسق- فان ذلك لا يعيب الدراسة، ولا يقلّل من أهميتها العلمية.

ثانيا، انه رغم عدم تمثيل بعض الأقطار العربية المهمة، فان مجموع سكان الأقطار الممثلة يصل إلى ثلثي إجمالي سكان الوطن العربي. ليس هذا فحسب، بل إن هذه الأقطار العشرة تمتد من الخليج إلى المحيط، وتشمل قطراً أو قطرين على الأقل من الوحدات الإقليمية الرئيسية للوطن العربي. فالمشرق العربي الشمالي (الذي يشمل العراق وسوريا ولبنان والاردن وفلسطين) ممثل في الدراسة بثلاثة أقطار وهي لبنان والاردن وفلسطين. ومنطقة الخليج (التي تشمل الكويت والبحرين وقطر والامارات وعمان) ممثلة بقطرين وهما الكويت وقطر. والجزيرة العربية (التي تشمل السعودية واليمن العربية واليمن الديموقراطية) ممثلة بقطر واحد وهو اليمن العربية. ومنطقة وادي النيل أو شرق افريقيا العربية (التي تشمل مصر والسودان والصومال وجيبوتي) ممثلة بقطرين وهما مصر والسودان. والمغرب العربي الكبير أو شمال افريقيا (التي تشمل ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا) ممثلة بقطرين وهما تونس والمغرب. فاذا افترضنا درجة من التجانس النسبي بين سكان هذه المناطق الحضارية الفرعية (Sub- Cultural Areas) للوطن العربي، فان دراستنا- رغم المثالب التي ذكرناها- تغطيها جميعاً.

ثالثا، انه في أي مجهود علمي رائد يتم لأول مرة على هذا النطاق الواسع في وطننا العربي فان أحد مزاياه تكمن في أنه كسر الجليد، وبدأ عملية البحث العلمي الميداني في قضايا ظلّت ممتنعة على التناول الموضوعي.

وكما يقول المثل الصيني «ان رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة». ونعتقد أن هذه الدراسة هي خطوة أو خطوتان في رحلة الألف ميل. والمهم أن تتلوها خطوات أخرى تستفيد من كل الدروس التي تمخّضت عنها خبرتنا في هذا البحث، وبحيث تأتي أكثر كمالاً وأعظم شمولاً مما حاولناه نحن.

رابعا، ان انجاز هذه الدراسة في عشرة أقطار عربية في الفترة الحرجة التي يمر بها

الوطن العربي تعني الكثير في نظرنا، فهي تدل على أنّه مهما كانت عوامل الفرقة ومهما كانت أبعاد التخلف، ومهما كانت أسباب الشكوك، فان العمل العربي المشترك ما زال وسيظل ممكناً.لقد اشترك في إنجاز هذه الدراسة ما يزيد عن مائتي عربي من العلماء الإجتماعيين والباحثين والباحثين المساعدين والمرمزين والمثقبين والمبرمجين والفنيين في الحاسبات الالكترونية، وهم من أقطار عربية مختلفة تمتد من المحيط الى الخليج. وقد كان هذا في حد ذاته دليلاً حياً على التوحّد العربي الذي يجمعهم عقلاً ووجداناً وسلوكاً. نعم، كانت هناك صعاب ومشكلات، ولكن الحقيقة تبقى وهي أن هذا العدد الضخم من مختلف الأقطار العربية اتّسم بحد أدنى من الاستعداد والرغبة في إنجاز عمل قومي مشترك. ان مجرد قيامهم بهذا العمل في خضم محنة قومية، يقوم كدليل عملاق لوحدة أبناء وأقطار هذه الأمة.

وأخيراً، فان محتوى النتائج المعروضة في هذه الدراسة تمثّل أقرب خريطة ممكنة للواقع العربي سياسياً واجتماعياً ونفسياً في وضعه الراهن. لا توجد مثل هذه الخريطة في الماضي ولا يوجد غيرها في الحاضر. ولكن أملنا أن يوجد أفضل منها في المستقبل.

الفصل الثاني

بَعض المحَدّدات الرئيسيّة للوطن العربي

أ- مقدمة

للوطن العربي محددات موضوعية تمتد عبر المكان من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي، وتمتد بعمق الزمان من ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي ثم إنتشاره وتعريب المنطقة المحيطة بالجزيرة العربية، إلى الأحداث الصاخبة في هذا القرن العشرين. فمن التفاعل الجدلي المستمر بين خصائص المكان ومتغيرات الزمان طيلة الأربعة عشر قرناً الماضية تولد المجتمع العربي، وتطورت هياكله البشرية، ومؤسساته وقيمه، وأنماطه الانتاجية، وعلاقاته الاجتماعية، وكياناته القطرية، بالصورة التي يوجد عليها في الوقت الحاضر.

وليس هدفنا في هذا القسم من الكتاب أن نغوص في هذه المحددات الموضوعية للوطن العربي، رغم أهميتها القصوى في سبر أغوار هذا المجتمع المعقد والذي يطفح بالحركة الدائمة حتى وان بدا بطيء التحرك. ولكننا نهدف هنا إلى استعراض بعض محددات هذا الوطن العربي من خلال النظرة الذاتية لعينات من عشرة أقطار عربية تمتد من الكويت شرقاً إلى المغرب غرباً، ومن السودان جنوباً إلى لبنان شمالاً. وبتعبير آخر، نريد هنا أن نرى كيف تتساقط المحددات الموضوعية على ذوات مواطني هذه الأقطار العربية، باستقصاء آرائهم ومشاعرهم عن **ماهية الوطن العربي**. ورغم اننا نقصد إلى معرفة النظرة **الذاتية** لأبناء هذا الوطن العربي، فاننا نحاول أن نفعل ذلك بطريقة **موضوعية كمية**. بتعبير آخر نحن نحاول هذا بترجمة المشاعر والمدركات الذاتية الى مؤشرات كمية يمكن قياسها، واستخراج ما تنطوي عليه من أنساق نمطية. ونحن ندرك بالطبع أن عملية الترجمة من الكيف الذاتي الى الكم الموضوعي يترتب عليها فقط جزء ليس باليسير من ثراء وتنوع التجربة الانسانية. ولكن عزاءنا هو أن الوجدان والمشاعر العربية قد جرى التعبير عنها بصور شتى طوال قرن من الزمن. ونعتقد أن التعبير عنها بشكل كمي - رغم كل برودة الأرقام والإحصائيات - يكمل هذه الصور ويضفي عليها بعداً جديداً من العقلانية.

ب- الوطن العربي والأمة العربية

هناك ألفاظ ومصطلحات شاع استعمالها في العقود الأخيرة لوصف المنطقة التي نعيش فيها، منها «الشرق الأدنى»، و«الشرق الاوسط» و«العالم العربي» و«الوطن العربي»[1]. المصطلحان الاولان هما أساسا مصطلحان غربيان استخدما وما يزالان لأغراض عسكرية واستراتيجية تخدم الأهداف الغربية من ناحية، وتعمد الى طمس الهوية الحضارية لسكان المنطقة من ناحية أخرى- حيث تتقلص الاشارة اليها كمجرد بقعة جغرافية «شرق» «المركز» المهم وهو أوربا. في مقابل ذلك هناك مصطلح «الوطن العربي» الذي يفضله القوميون العرب لوصف بلادهم الممتدة من الخليج الى المحيط، وحيثما تغلب العربية لساناً والانتماء شعوراً. أما مصطلح «العالم العربي» فهو أكثر حياداً وشيوعاً، ولذلك كثيراً ما يستخدمه العرب وغير العرب دون أن يوحي بتحيّز واضح مع أو ضد ايديولوجية معينة. ومصطلح العالم العربي، مع ذلك، ينطوي على حد أدنى من الإقرار بنوع من التجانس الحضاري لسكان هذه المنطقة.

لذلك بدأنا بسؤال المبحوثين من مواطني الأقطار العشرة عن اعتقادهم من عدمه بوجود هذا الحد الأدنى من الأرضية الحضارية المشتركة- وهي ما يسمى بالعالم العربي ثم تدرجنا معهم بسؤال أكثر تحديداً عن تصوراتهم عن سكان هذا العالم العربي وطبيعة الروابط التي تجمعهم، وعما اذا كانت من القوة بحيث تجعل منهم أمة واحدة، أو من الضعف بحيث تخلق منهم أمماً متعددة. وأخيراً- ونحن ما زلنا بصدد استكشاف المحددات العامة للوطن العربي من وجهة نظر المبحوثين- وجّهنا اليهم سؤالاً عن المشكلات الكبرى التي تواجه هذا العالم العربي.

ويلخص الجدول رقم (٢- ١) استجابات المبحوثين لهذه الأسئلة الثلاثة. ومنه نلاحظ أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين (٧٨,٥٪) يعتقدون بوجود كيان حضاري بشري يسمى العالم العربي، بينما توجد أقلية ضئيلة لا تتجاوز التسعة في المائة لا تعتقد بوجود عالم عربي. وبين الأغلبية الضخمة والأقلية الضئيلة توجد نسبة صغيرة (١٣٪) ليست متأكدة من وجود أو عدم وجود ذلك الكيان. إن اعتقاد الأغلبية بوجود «عالمٌ عربي» كان أمراً

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول المعاني المختلفة التي تنطوي عليها هذه المصطلحات وظروف نشأتها التاريخية، أنظر:

علي الدين هلال، «التجزئة والتقسيم في الوطن العربي،» قضايا عربية، السنة ٣ (نيسان (ابريل)- أيلول (سبتمبر) ١٩٧٦)، العدد ١- ٦، ص ٤٣- ٥٢.

جدول رقم (٢ـ ١)

السؤال (المتغير)	العدد	النسبة المئوية
* هل تعتقد أنه يوجد ما يسمى بالعالم العربي؟		
نعم	٤٣٦٠	٧٨,٥
لست متأكداً	٧٣٣	١٣,١
لا	٤٦٤	٨,٤
المجموع	٥٥٥٧	١٠٠,٠
* أي من التصورات التالية هي الأقرب لرأيك فيما يتعلق بسكان هذا العالم العربي؟		
١ـ هم أمم وشعوب مختلفة لا يربطها سوى روابط ضعيفة	٤٧١	٨,٥
٢ـ هم أمة واحدة وان تميز كل شعب من شعوبها بسمات خاصة مختلفة	٢١١٩	٣٨,١
٣ـ هم أمة واحدة ذات سمات واحدة وان كانت تفصل بينهم حدود مصطنعة	٢٢١٠	٣٩,٨
٤ـ تصورات أخرى	٧٥٧	١٣,٦
المجموع	٥٥٥٧	١٠٠,٠
* ما هي المشكلات الكبرى التي تواجه هذا العالم العربي؟		
١ـ الخلافات والانقسامات العربية	٣٢١٧	٣٨,١
٢ـ الصراع العربي ـ الاسرائيلي	٢٦٣٢	٣١,٢
٣ـ مشكلات التخلف الاقتصادي ـ الاجتماعي	٧٨٠	٩,٢
٤ـ الهيمنة الاجنبية، سيطرة غير العرب على العرب	٦٨٧	٨,١
٥ـ التفاوت الطبقي والمعاناة الاقتصادية	٥١٢	٦,١
٦ـ عدم الممارسة الديموقراطية ومشكلات التعبير الفكري والسياسي	٤٥٧	٥,٤
٧ـ مشكلات أخرى	١٥٢	١,٨
المجموع	٨٤٣٧	١٠٠,٠

متوقعاً، وبالتالي فهو لا ينطوي على جديد. الجديد فعلاً هو وجود نسبة تزيد على عشرين في المائة تتراوح بين الشك والنفي لوجود «عالم عربي». وفي فقرة قادمة سنحاول أن نتعرف بشيء من التفصيل على سمات هذه الأقلية. الأمر المهم الذي نبغي لفت النظر إليه هو أنه حتى في مثل هذه «البديهية» التي يأخذها الفكر القومي العربي كإحدى المسلّمات ليس هناك اجتماع تام، إن كانت هناك بالطبع أغلبية ساحقة.

أما عن السؤال الثاني فهو يدور حول مفاهيم أو تصورات المبحوثين عن سكان «العالم العربي». هنا نلاحظ انقسام المبحوثين مرة أخرى إلى ثلاثة مجموعات متميزة. المجموعة الرئيسية تحتوي على ٧٨ في المائة من المبحوثين وتعتقد بأن سكان الوطن العربي يكونون أمة واحدة. وان كان نصفهم يعتقد بالتجانس الكامل لأبناء هذه الأمة ـ ونصفهم الآخر يرى أن هناك تنوعاً داخل إطار الأمة الواحدة. المجموعة الثانية من المبحوثين وتمثل ٨,٥ في المائة تعتقد بأن سكان الوطن العربي ـ ما هم إلاَّ أمم وشعوب مختلفة لا يربطها سوى روابط ضعيفة. ونلاحظ أن نسبة مشابهة (٨,٤) نفت حتى وجود كيان حضاري بشري يسمى العالم العربي في السؤال السابق. والمجموعة الثالثة هي التي لم تقبل مفهوم الأمة الواحدة ولا مفهوم الأمم المتعددة، وتظهر في الجدول في فئة «تصورات أخرى»، وهي تحتوي على ١٣,٦٪ من جملة المبحوثين. فكما كان في الاستجابة على سؤال وجود عالم عربي من عدمه ١٣,١٪ غير متأكدين، نجد هنا أيضاً نفس النسبة تقريباً تقف موقف الشك من وجود أمة عربية واحدة. نحن ـ إذن ـ بصدد أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين يعتقدون بوجود كيان جغرافي بشري حضاري واحد هو الوطن العربي وتعيش فيه أمة واحدة هي الأمة العربية وفي مقابلهم أقل من عشر المبحوثين لا يعتقدون بوجود هذا العالم ولا هذه الأمة، أي يقفون في هاتين المسألتين على طرف نقيض من الأغلبية الساحقة. وبين هذا وذاك توجد مجموعة صغيرة (١٣٪) لا هي مؤمنة باليقين ولا هي نافية بالقطع، ولكنها تقف موقف الشك وعدم التأكد.

ج ـ الهموم الكبرى للوطن العربي

أحد مقومات أي كيان بشري جماعي هو التوحد في المشاعر والهموم. فكما يوجد مقوم جغرافي مكاني، وكما توجد مؤسسات ونظم وقيم، توجد خريطة للمشاعر والهموم. لذلك وجهنا لمبحوثينا في الأقطار العربية العشرة عدة أسئلة عن مشكلاتهم الفردية، ومشكلات أقطارهم والمشكلات التي تواجه الوطن العربي. أي أننا تدرجنا من الخاص إلى العام إلى الأعم. وحيث أننا في هذه الفقرة نركز على المحددات العامة، فقد أوردنا في

الجدول رقم (٢ ـ ١) استجابات المبحوثين على النوع الأخير، أي مشكلات الوطن العربي فقط.

المشكلة الكبرى الأولى من وجهة نظر المبحوثين هي **الخلافات والإنقسامات العربية** فمن مجموع أكثر من ثمانية آلاف واربعمائة مشكلة ورد ذكرها، كان هناك أكثر من ٣٢٠٠ إستجابة تدور حول ضجر المواطنين العرب من الخلافات بين الحكام والحكومات العربية. لقد كان سؤالنا عن المشكلات سؤالاً مفتوحاً، يسمح للمبحوثين بذكر أي عدد من المشكلات وبالتعليق عليها. وقد تطوع العديد منهم بالتعليق. وتراوحت التعليقات بين تعبيرات عن الألم والحزن مما يفعله الحكام العرب، وبين اليأس من مستقبل الوطن العربي طالما ظلَّ حكامه على ما هم عليه، وبين مشاعر العداوة الصريحة. لقد كتب أحد المبحوثين من تونس «ان آفة العرب هي حكامهم وليس شعوبهم». وكتب مواطن من الاردن «اننا في عام ١٩٧٨ أسوأ مما كنا في عام ١٩٤٨، رغم إننا ازددنا ثراء وتعليمًا، ولا أجد سبباً لذلك غير الرؤساء والملوك الذين يتحكمون في مصائرنا. وأظن اننا في عام ١٩٨٨ سنكون أسوأ مما نحن عليه اليوم». وقال فلاح لبناني من منطقة طرابلس «ان الحل الوحيد لمشاكلنا هو وضع شحنة ناسفة تحت طاولة (مائدة) اجتماع أول مؤتمر قمة عربي يعقده الملوك والرؤساء»!!

المشكلة التالية مباشرة في الأهمية من وجهة نظر المبحوثين هي **الصراع العربي الإسرائيلي**. فقد ورد ذكرها في أكثر من ٣١٪ من الاستجابات. بل ان الفحص المكتبي لهذه الاستجابات يوضح أنها المشكلة الأولى في الضمير العربي. فقد وجدنا أن معظم من ذكروا الخلافات والانقسامات العربية (التي تحدثنا عنها أعلاه) كمشكلة أولى (٣٨٪)، كانوا يربطون بينها وبين التعثر والتخبط والفشل في ادارة الصراع العربي الاسرائيلي. لذلك نجد المشكلتين معاً تحظيان بحوالي ٧٠٪ من مجموع الاستجابات. ونحن لا نجد غرابة في ذلك. فواقع الأمر هو أن أعتى خلاف شهدته وتشهده المنطقة العربية في الوقت الحاضر يرتبط بالخلاف حول مبادرة الرئيس السادات فيما يتعلق بتسوية الصراع العربي الاسرائيلي من خلال المفاوضات المباشرة والاعتراف باسرائيل. وقد أجري البحث في الفترة التالية لهذه المبادرة. وسترى في فصل آخر كيف أن المشكلة الفلسطينية تحظى باهتمام أكثر من ٩٠٪ من المبحوثين.

إن مركزية المشكلة الفلسطينية والانقسامات بين الحكام العرب بشأنها، قد جعل المشكلات الأخرى التي يواجهها الوطن العربي تتضاءل كمياً في استجابات المبحوثين. فلم تحظ أية مشكلة أخرى بأكثر من ١٠٪ من هذه الاستجابات، رغم الأهمية الموضوعية البالغة لهذه المشكلات الأخرى، مثل مشكلة التخلف الاقتصادي الاجتماعي (٩,٢٪

فقط من مجموع الاستجابات)، والهيمنة الأجنبية (١,٨٪)، والتفاوت الطبقي والمعاناة الاقتصادية للكادحين (١,٦٪)، وغياب الممارسة الديموقراطية في معظم أنحاء الوطن العربي (٤,٥٪). ولا نعتقد أن حصول هذه المشكلات على نسب قليلة من استجابة المبحوثين يعني عدم أهميتها بقدر ما يعني أحد شيئين: الأول هو أنها مشكلات طويلة الأمد ولا أمل في التغلب عليها في الحال، وبالتالي سنحتاج فيها إلى عدة عقود زمنية. والشيء الثاني، وربما الأرجح، هو أن المشكلات الأخرى- من التخلف والتبعية الى التفاوت الطبقي وغياب الممارسة الديموقراطية- ترتبط كلها في نظر معظم المبحوثين بالمشكلة المركزية وهي الصراع العربي - الاسرائيلي. فحسم هذه المشكلة المركزية يتوقف على إنهاء الحكام العرب لخلافاتهم وانقساماتهم. وتحقيق ذلك خليق بأن يسهم في التغلب على كل المشكلات الأخرى التي تواجهها أمة العرب. لقد بنينا هذا الاستنتاج على واقع هيكل استجابات المبحوثين فقد وردت المشكلة الفلسطينية أو انقسام الحكام العرب حولها في كل استجابات المبحوثين (٢٦٣٢، ٣٢١٧، على التوالي). ومع إحدى المشكلتين أو كلاهما ورد ذكر مشكلة أخرى أو أكثر. وبعض المبحوثين ذكر صراحة هذه العلاقة بين المشكلة الفلسطينية ومشكلات العرب الأخرى. فقد ذكر مواطن مصري يعمل محامياً «ان الصراع مع إسرائيل هو المسؤول عن التخلف، والتخلف هو المسؤول عن الفشل في حسم الصراع، وكليهما مسؤولان عن غياب الديموقراطية- حيث استخدم شعار (لا صوت يعلو فوق صوت المعركة) بواسطة الحكام كعذر لوأد الديموقراطية».

د- هل توجد تباينات قطرية في إدراك المحددات العامة للوطن العربي؟

في الفقرات السابقة تعرضنا بنظرة عامة لآراء المبحوثين جملة في محددات الوطن العربي من حيث وجوده ككيان بشري- جغرافي- حضاري متميز، وكأمة، وكمجموعة من الهموم. وفي الفقرات التالية سنحاول فحص هذه الصورة العامة بمزيد من الاقتراب والتخصيص.

الاقتراب الأول هو تجزئة الصورة العامة إلى مجموعة صور قطرية، بالشكل المبين في جدول رقم (٢- ٢). هنا نعرض نفس البيانات التي عرضناها في جدول رقم (٢- ١) ولكنها موزعة حسب الأقطار العشرة التي ينتمي إليها المبحوثون الذين استجابوا لأسئلتنا. وقد تعمدنا أن نرتب الأقطار في شبه مجموعات إقليمية- حيث يبدأ هذا الجدول وغيره من الجداول القطرية ببلاد المشرق (الاردن، فلسطين، لبنان)، ثم الخليج (الكويت وقطر)، فالجزيرة العربية (اليمن)، ثم وادي النيل (مصر والسودان)، ثم بلاد المغرب العربي

(تونس والمغرب). والشيء الجدير بفهم بيانات هذا الجدول وغيره هو أنه كلما تقاربت النسب المئوية حول أي متغير أو مسألة، كلما كان معنى ذلك درجة أعلى من التوحد في النظرة الى هذا المتغير أو هذه المسألة، بصرف النظر عن الانتماء القطري، والعكس صحيح.

ففي السؤال الخاص باعتقاد المبحوث بوجود وطن عربي من عدمه، نجد أن مدى التباين في الاجابة «بنعم» يتراوح بين ٦٩,٧٪ في المغرب و٩٠,٩٪ في اليمن. هذا معناه أولاً أن نسبة الاقرار بوجود كيان جغرافي بشري حضاري واحد لم تقل في أي من الأقطار العربية منفردة عن ثلثي المبحوثين من أبناء كل قطر. وهو يعني، ثانياً، أنه فوق هذا الحد الأدنى المرتفع تتباين درجات الإقرار بوجود هذا الكيان لكي تصل قمة إرتفاعها في اليمن (الجزيرة العربية) تليها مصر (٨٥٪) والسودان (٨٤٪) وقطر (٨١,٥٪)، ثم الاردن والكويت(٧٩٪ و٧٨٪على التوالي). ثم تهبط النسبة تدريجياً إلى (٧٥٪) في لبنان وتونس، وتوالي انخفاضها إلى (٧٢٪) في فلسطين وأخيراً إلى حوالي (٧٠٪) في المغرب. وربما أنه ليس من قبيل الصدفة أن تكون أعلى نسبة تقرّ بوجود وطن عربي متميز هي بين أبناء أحد أقطار الجزيرة العربية، حيث الموطن التاريخي الأصلي الذي انبثق منه العرب والعروبة وتكون أدنى نسبة هي بين أبناء أقصى الأقطار العربية بعداً عن هذا الموطن الأصلي. إن الإقرار بوجود وطن عربي كبير متميز في هذا العالم هو واحد فقط من مؤشرات عديدة لعمق الشعور القومي. والتباين في درجات هذا المؤشر، رغم أنها محصورة في ثلثه الأعلى، هي ثابتة إحصائياً، بمعنى أنها ليست وليدة الصدفة. والتعبير الإحصائي عن هذا التباين أو غيره يشار إليه بإصطلاح «مستوى الدلالة» (Level of significance)، والذي هو في حالة مؤشر الإقرار بوجود وطن عربي متميز يساوي(٠,٠٠١) أي أن احتمال ظهور هذا التباين بطريق الصدفة لا يتعدى واحدا في الألف (٠,٠٠١٪). هذا معناه أننا لو أجرينا بحثاً مشابهاً على عينة مماثلة في ظل نفس الظروف ألف مرة فاننا سنحصل على نفس النتائج في٩٩٩مرة. وهذه نسبة مرتفعة للغاية في البحوث الإجتماعية. ولكن ثبات وجود مثل هذا التباين عن هذا المستوى المرتفع لا يعني بالضرورة أن حجم التباين كبير. الذي يعكس ذلك هو مقياس إحصائي آخر يطلق عليه «معاملات الارتباط» (Measures of Association) وهي أنواع مختلفة تتوقف على طبيعة المتغيرات التي نقيسها[٢]. وفي هذه الدراسة نستخدم ما يسمى

---

(٢) معظم المتغيرات الاجتماعية تنقسم الى ثلاث أنواع من حيث مستوى القياس الكمي احصائياً. النوع الأول هو مستوى «القياس الاسمي» (Nominal Measurement) وهو اكثر مستويات القياس بساطة، حيث لا يتعدى توصيف مفردات المتغير وتصنيفها في فئات دون أي أحكام تتعلق بالقيمة أو التفضيل، مثل متغير الدين والجنسية والجنس... الخ. النوع الثاني هو مستوى «القياس التدرجي» (Ordinal Measurement)، وهو =

بمربع كاي (Chi Square) ويعامل الإرتباط الاسمي (Contingency Co-efficient) في كل الحالات، ومعامل الإرتباط غاما (Gamma) في بعضها (حيث يكون المتغيران اللذان نربط بينهما من طبيعة تدرجية)[٣]. ويبين الجزء الأول من جدول رقم (٢ - ٢) أن معامل الارتباط الاسمي بين أقطار المبحوثين واعتقادهم بوجود كيان حضاري بشري يسمى بالوطن العربي يصل إلى ١٧ ,٠، وهي علاقة ضعيفة بمعنى أن التباين القطري حول هذه المسألة مع وجوده وثباته إحصائياً بدرجة عالية، إلا أن حجمه ليس كبيراً.

المؤشر الثاني والأقوى للشعور القومي هو تصورات المبحوثين عن طبيعة من يعيشون في هذا الوطن العربي: هل هم أمة واحدة أو أمم متعددة؟. هنا نجد تبايناً قطرياً أكبر مما أظهره المؤشر السابق. فرغم أن الذين يعتقدون بأن سكان الوطن العربي هم أمم وشعوب مختلفة لا يربطها سوى روابط ضعيفة لا يتجاوزون ٩٪ من جملة المبحوثين من الأقطار العشرة، إلاّ أن النسبة المقابلة في لبنان تصل إلى أكثر من ٢١٪، أي أكثر من ضعف المتوسط العام، والنسبة المقابلة من اليمن تنخفض إلى ٣,٣٪، أي فقط ثلث المتوسط

= أكثر تعقيداً من المستوى الاسمي لأنه يتطوي على درجات تفضيلية وان كانت المسافة بين كل درجة ودرجة غير متساوية بالضرورة. مثال ذلك أي متغير يمكن «وصف مفرداته» «بأعلى» و «متوسط» و«أدنى»، أو «أكبر» و«أصغر» كمستويات التعليم (أمي، متوسط، فوق المتوسط، جامعي، فوق الجامعي) والمستوى الطبقي (طبقة عليا، طبقة وسطى، طبقة دنيا)... وهكذا. المستوى الثالث هو القياس التدرجي «المتساوي المسافات» (Interval Measurement) وهو أكثر دقة وتعقيداً ولا ينطبق على كل المتغيرات الاجتماعية، وانما فقط على بعضها الذي يمكن توصيف مفرداته بطريقة تدريجية من أعلى الى أسفل، وبالعكس، باستخدام وحدات كمية متساوية. ومن أمثلة ذلك متغير السن أو متغير الدخل.

فالفرد الذي يبلغ من العمر ٦٠ سنة يكبر الفرد البالغ ٣٠ سنة، وهذا الأخير يكبر فرد ثالث يبلغ ١٥ سنة. وهنا يمكننا أن نقول لا فقط أن الأول أكبر والثاني متوسط والثالث أصغر (مستوى القياس التدرجي)، ولكن نستطيع أيضاً أن نقول أن الأول يكبر الثاني بثلاثين عاماً، والثاني يكبر الثالث بخمسة عشر عاماً. أي أن الفرق بين الأول والثاني يعادل مثل الفرق بين الثاني والثالث. وتساوي الوحدات الكمية للقياس، يعني بتعبير آخر، أن الفرق بين ١٠ و٢٠ هو مثل الفرق بين ٢٠ و٣٠. من أجل مزيد من التفصيل حول مستويات القياس في العلوم الاجتماعية، أنظر على سبيل المثال:

Blalock, **Social Statistics,** pp. 11 - 25.

(٣) يصلح كل من «مربع كاي» و«معامل الارتباط الاسمي» (Contingency Co-efficient) للتعامل مع المتغيرات ذات مستوى القياس الاسمي. مربع كاي في ضوء درجات الحرية (Degrees of Freedom)ـ وهي عدد الأعمدة ـ ١ × عدد الصفوف ـ ١ في أي جدول ـ تعطينا مؤشرات على مستوى الدلالة الاحصائية، أي وجود علاقة بين متغيرات الجدول من عدمه. أما معامل الارتباط الاسمي فهو مقياس لقوة هذه العلاقة على فرض وجودها. معامل الارتباط «جاما» (Gamma) يعطي نفس الشيء، قوة العلاقة على فرض وجودها، وذلك بالنسبة لمتغيرات ذات مستوى قياس تدرجي.

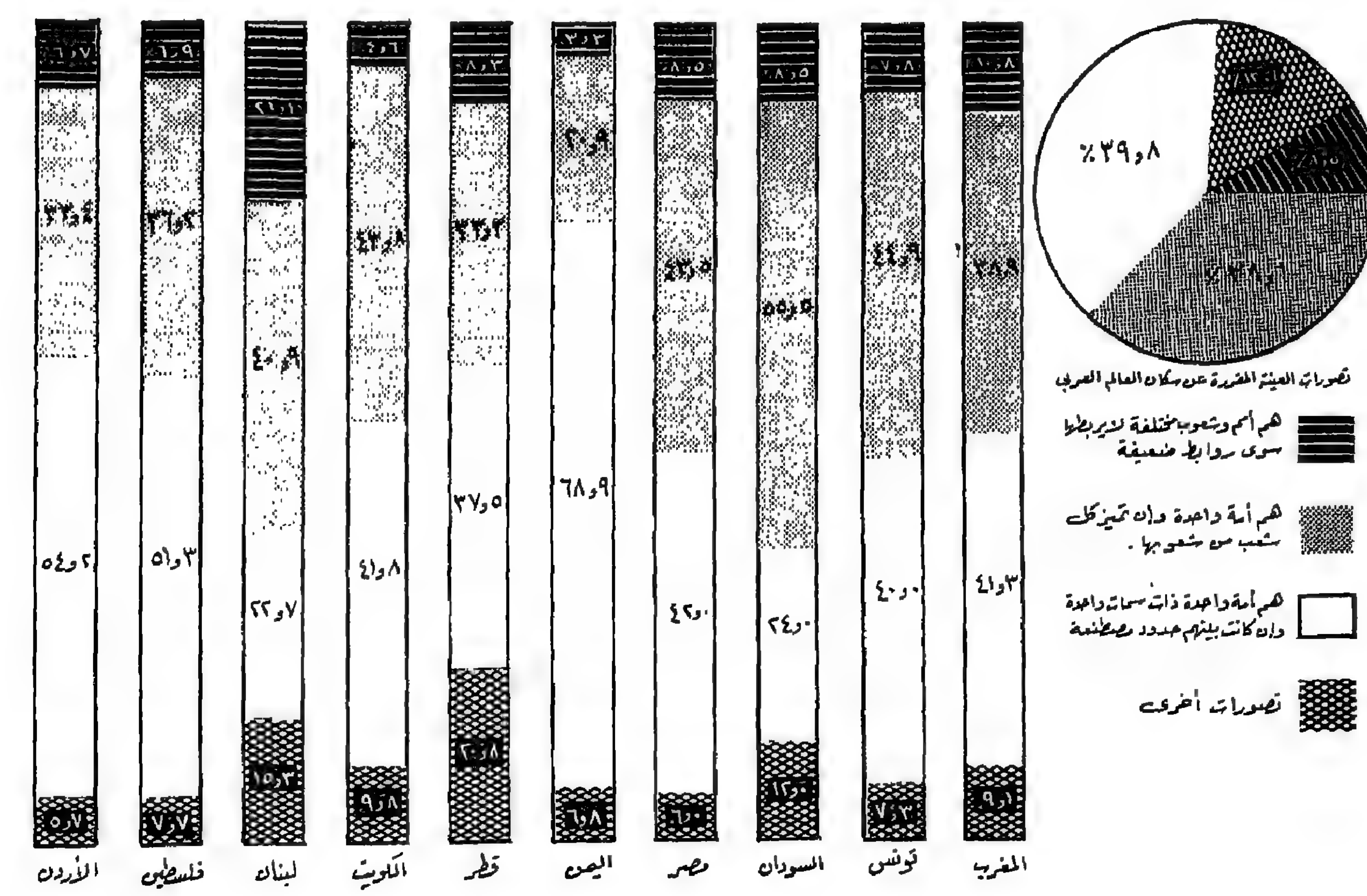
جدول رقم (٢- ٢)

رأي المبحوثين في بعض أبعاد العالم العربي موزعين حسب إنتماءاتهم القطرية (نسب مئوية)

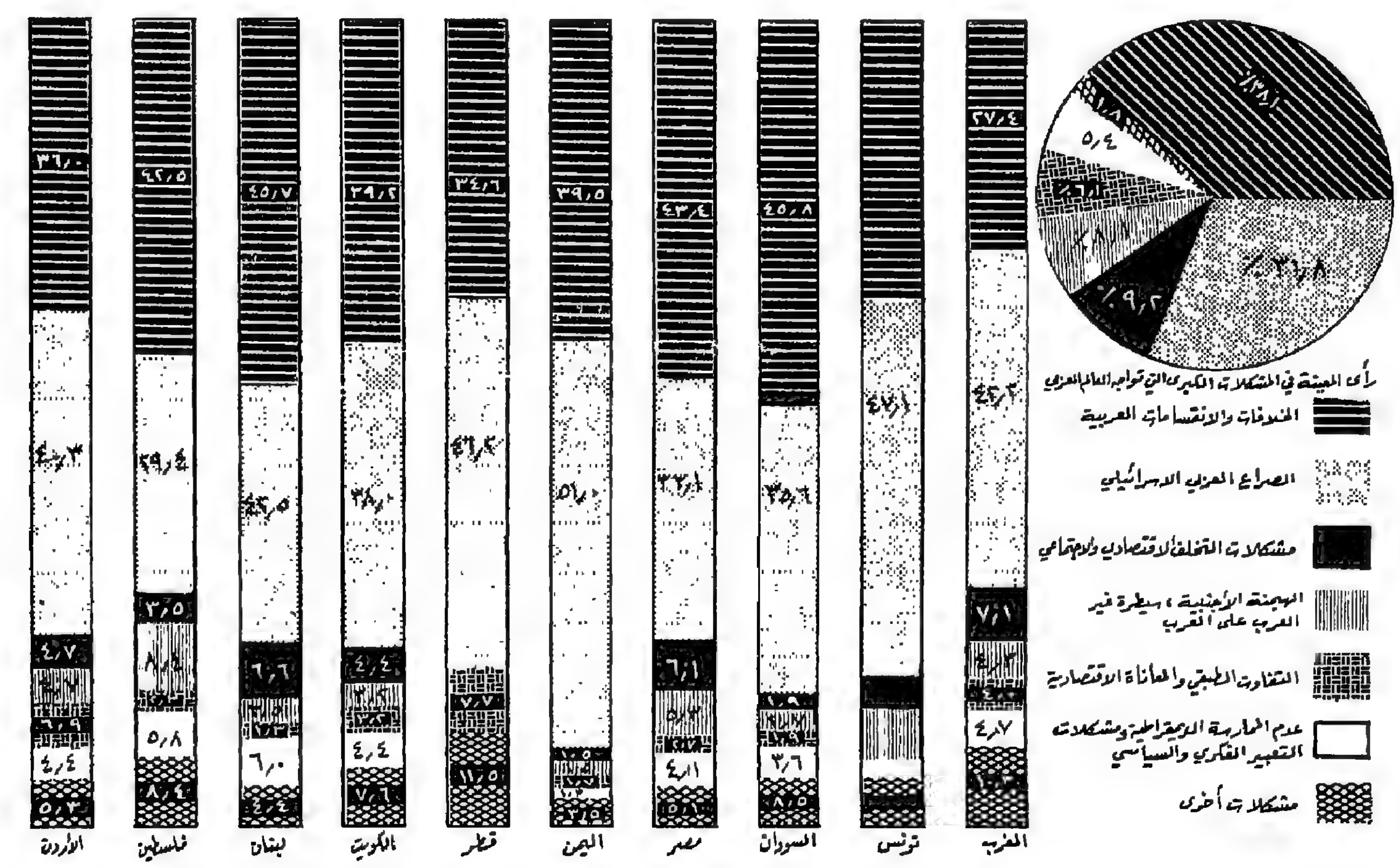
التغير / القطر	هل يوجد ما يسمى بالعالم العربي (٥٤٠٦)			تصورات المبحوثين عن سكان العالم العربي (٥٢١٣)				المشكلات الكبرى التي تواجه هذا العالم العربي (٥٢٥٨)						
	نعم	لست متأكدا	لا	أمم مختلفة ذات روابط ضعيفة	أمة واحدة يتميز كل من شعوبها بسمات خاصة	أمة واحدة ذات سمات واحدة ولكن توجد بين شعوبها حدود مصطنعة	تصورات اخرى	الخلافات العربية	الصراع العربي	التخلف الاقتصادي	الهيمنة الاجنبية	التفاوت الطبقي	انعدام الديموقراطية	مشكلات اخرى
الاردن	٧٨,٦	١٣,٢	٨,٢	٦,٧	٣٣,٤	٥٤,٢	٥,٧	٣٦,٠	٤٠,٣	٤,٧	٤,٧	٦,٠	٤,٤	٥,٣
فلسطين	٧٢,٤	١٥,٢	١٢,٤	٦,٩	٣٦,٢	٥١,٣	٥,٧	٤٢,٥	٢٩,٤	٣,٥	٨,٤	٢,٣	٥,٨	٨,٤
لبنان	٧٤,٩	١٤,٨	١٠,٣	٢١,١	٤٠,٩	٢٢,٧	١٥,٣	٤٥,٧	٣٢,٥	٦,٦	٣,٥	١,٣	٦,٠	٤,٤
الكويت	٧٨,٣	٨,٩	١٢,١	٤,٦	٤٣,٨	٤١,٨	٩,٨	٣٩,٢	٣٨,٠	٤,٤	٣,٢	٣,٢	٤,٤	٧,٦
قطر	٨١,٥	٧,٤	١١,١	٨,٣	٣٣,٣	٣٧,٥	٢٠,٨	٢٤,٦	٤٦,٢	—	—	٧,٧	—	١١,٥
اليمن	٩٠,٩	٣,٠	٦,٢	٣,٣	٢٠,٩	٦٨,٩	٦,٨	٣٩,٥	٥١,٠	١,٥	١,٥	١,٧	١,٣	٣,٥
مصر	٨٥,٠	٨,٥	٦,٦	٨,٥	٤٣,٥	٤٢,٠	٦,٠	٤٣,٤	٣٣,١	٦,١	٥,٣	٢,٧	٤,١	٥,١
السودان	٨٤,١	٧,٥	٨,٣	٨,٥	٥٥,٥	٢٤,٠	١٢,٠	٤٥,٨	٣٥,٦	١,٩	٢,٧	١,٩	٣,٦	٨,٥
تونس	٧٤,٩	١٤,١	١٠,٨	٧,٨	٤٤,٩	٤٠,٠	٧,٣	٣٤,٢	٤٧,١	٣,٧	٤,٩	١,٩	١,٦	٦,٥
المغرب	٦٩,٧	١٧,٢	١٢,٧	١٠,٨	٣٨,٩	٤١,٣	٩,١	٢٧,٤	٤٢,٢	٧,١	٤,٣	٤,٠	٤,٧	١٠,٣
المجموع	٧٨,٥	١٣,١	٨,٤	٩,٠	٤٠,٦	٤٢,٤	٧,٩	٤٠,٢	٣٧,٤	٥,١	٤,٥	٢,٧	٣,٩	٦,١
مؤشرات احصائية:	مربع كاي = ١٢٦,٣٥ معامل الارتباط الإسمي=١٧,٠ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١			مربع كاي = ٣٩٧ معامل الارتباط الإسمي = ٢٧,٠ مستوى الدلالة = ٠,٠١				مربع كاي = ٢٧٥,١١ معامل الارتباط الإسمي = ٢٢,٠ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١						

شكل ٢ - ١

تصورات المبحوثين عن سكان العالم العربي حسب الأقطار التي ينتمون اليها (النسبة مئوية)



شكل ٢ ـ ٢ رأي المبحوثين في المشكلات الكبرى التي تواجه العالم العربي حسب أقطار المبحوثين (نسب مئوية)



العام. بتعبير آخر تمثل كل من لبنان واليمن طرفي النقيض في هذا المتغير (في المتغير السابق كانت المغرب واليمن هما طرفي النقيض). فاذا أطلقنا جوازاً تعبير **اللاقوميين** على أولئك الذين لا يقرّون بوجود أمة عربية واحدة من المحيط إلى الخليج، فاننا نقول أن نسبة اللاقوميين في لبنان تصل إلى الخمس تقريباً، يليها في ذلك المغرب حيث تصل نسبة اللاقوميين إلى العشر (١٠,٨٪). لبنان والمغرب هما القطران العربيان الوحيدان اللذان تزيد فيهما نسبة اللاقوميين عن المتوسط العام وهو (٩٪). فيما عدا ذلك فان نسبة اللاقوميين تقل بالتدريج عن هذا المتوسط العام، فنجدها في مصر والسودان تنخفض قليلاً إلى ٨,٥٪، تليهما قطر (٨,٣)، فتونس (٧,٨) وفلسطين (٦,٩) والاردن (٦,٧). وأخيراً تهبط نسبة اللاقوميين في الكويت إلى (٤,٦) وفي اليمن إلى (٣,٣٪).

أما الذين يعتقدون بأن سكان الوطن العربي هم **أمة واحدة** فسنطلق عليهم تعبير **القوميين**. وهم إما قوميون يقرون بالتنوع داخل الأمة الواحدة، وسنطلق عليهم في هذا البحث تعبير «القوميين المعتدلين»، أو قوميون يعتقدون **بالتجانس الكامل** بين أقطار وشعوب وأبناء الأمة العربية، وسنطلق عليهم **«القوميين المتشدّدين»**. حين نعيد النظر إلى جدول رقم (٢-٢)، نلاحظ أن المتوسط العام لنسبة القوميين المعتدلين في الأقطار العشرة مجتمعة تصل إلى ٤٠,٦٪، ونسبة القوميين المتشددين تصل إلى ٤٢,٤٪، أي أن نسبة القوميين بنوعيها تصل إلى ٨٣٪. الأقطار التي تزيد فيها نسبة القوميين عن هذا المتوسط العام (أي ٨٣٪) هي على التوالي: اليمن (٨٩,٨)، الاردن (٨٧,٦) فلسطين (٨٧,٥)، الكويت (٨٥,٦)، مصر (٨٥,٥)، وتونس (٨٤,٩). أما الأقطار التي تنخفض فيها نسبة القوميين بنوعيها عن المتوسط العام فهي لبنان (٦٣,٦) وقطر (٧٠,٨) والسودان (٧٩,٥)، والمغرب (٨٠,٢). فطرفا النقيض هنا مرة أخرى هما اليمن ولبنان. فنسبة القوميين في اليمن تزيد عن المتوسط العام بحوالي ٧ نقاط مئوية، وتقل عن هذا المتوسط في لبنان بأكثر من ١٩ نقطة مئوية.

إذا نظرنا إلى نسبة القوميين المعتدلين على حدة نجد أيضاً تباينات ملموسة من قطر إلى آخر. فالمتوسط العام لهذه الفئة في الأقطار العشرة مجتمعة هو- كما ذكرنا- يصل إلى ٤١٪ تقريباً. ولكن النسبة المقابلة لكل من اليمن والاردن وفلسطين وقطر والمغرب تقل عن هذا المتوسط العام (ولكن نقصانها عن المتوسط العام في اليمن والاردن وفلسطين هو بسبب وجود نسبة عالية من مبحوثي هذه الأقطار في فئة القوميين المتشدّدين). من جهة أخرى نجد أن نسبة القوميين المعتدلين تزيد عن المتوسط العام في كل من السودان (٥٥,٥) وتونس (٤٤,٩) والكويت (٤٣,٨) ومصر (٤٣,٥).

واذا نظرنا إلى نسبة القوميين المتشدّدين فاننا نلاحظ أن المتوسط العام هو ٤٢,٤٪. ولكن نسبة هذه الفئة في اليمن تصل إلى حوالي ٦٩٪، أي بفارق زيادة ٢٧ نقطة مئوية عن المتوسط العام. ويلي اليمن في ذلك الصدد كل من الاردن وفلسطين. أما الأقطار التي تنخفض فيها نسبة القوميين المتشددين كثيراً عن المتوسط العام فتأتي في مقدمتها لبنان والسودان، حيث يصل الفارق نقصاً إلى حوالي ٢٠ نقطة مئوية للأولى و١٨ نقطة مئوية للثانية.

وأخيراً نأتي إلى الفئة التي لا تملك تصورات قاطعة، فهي لا تقرّ بأن سكان المنطقة أمة واحدة، ولا تقرّ بأنهم أمم متعددة. إن الأمر يختلط عليهم ولذلك فهم غير متأكدين من أي تصور. وهؤلاء يمثلون حوالي ٨٪ من مجموع المبحوثين في الأقطار العشرة. وأقرب وصف لهم - لغياب تعبير أفضل - هو أن نطلق عليهم «الحياديين». تزيد نسبة هذه الفئة عن المتوسط العام في قطر ولبنان والسودان والكويت والمغرب - حيث تصل إلى ٢١، ١٥، ١٢، ١٠، ٩ في المائة على التوالي. وتقل نسبة الحياديين عن المتوسط العام في الأقطار الخمسة الأخرى.

إن التباينات القطرية على هذا المؤشر الهام من مؤشرات القومية العربية هي تباينات ثابتة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠١ (أي أن نسبة الصدفة فيها لا تتجاوز ٠,١٪). أما العلاقة بين أقطار المبحوثين وتعبيرهم عن الشعور القومي الذي يعكسه هذا المؤشر فهي متوسطة القوة، حيث أن معامل الإرتباط يصل إلى ٠,٢٧.

وحيث أننا في بداية عرض البيانات الميدانية، فقد يكون من المبكر استنتاج أية خلاصات نهائية عن التباين القطري حول هذين المؤشرين من مؤشرات القومية العربية (الإقرار بوجود كيان حضاري بشري متميز يسمى الوطن العربي، تعيش فيه أمة عربية واحدة). ولكن لا بأس من تلخيص ما تنطوي عليه هذه البيانات كاستنتاج مرحلي قابل للتعديل والتحسين في ضوء مزيد من البيانات التي تعرض في الأجزاء التالية من البحث.

فيما يلي ترتيب تنازلي للأقطار العشرة حسب قوة الإنتماء القومي كما يعكسها المؤشران اللذان تحدثنا عنهما إلى الآن:

مؤشر الكيان الحضاري البشري العربي المتميز	(٪)	مؤشر الأمة العربية الواحدة	(٪)
(١) اليمن	(٩١)	(١) اليمن	(٩٠)
(٢) مصر	(٨٥)	(٢) الاردن	(٨٨)

(٣) السودان	(٨٤)	(٣) فلسطين	(٨٨)
(٤) قطر	(٨٢)	(٤) الكويت	(٨٦)
(٥) الاردن	(٧٩)	(٥) مصر	(٨٦)
(٦) الكويت	(٧٨)	(٦) تونس	(٨٥)
(٧) تونس	(٧٥)	(٧) المغرب	(٨٠)
(٨) لبنان	(٧٥)	(٨) السودان	(٨٠)
(٩) فلسطين	(٧٢)	(٩) قطر	(٧١)
(١٠) المغرب	(٧٠)	(١٠) لبنان	(٦٤)

ونلاحظ على هذا الترتيب الثبات النسبي للحالات المتطرفة على كلا المؤشرين فاليمن- مثلاً- تأتي في المقدمة على كليهما، وتأتي لبنان والمغرب في النصف الأدنى على كلا المؤشرين. فيما عدا ذلك فهناك تأرجح في الترتيب النسبي للأقطار العربية: فمصر تأتي في المرتبة الثانية على المؤشر الأول والمرتبة الخامسة على المؤشر الثاني، والسودان تأتي في المرتبة الثالثة على المؤشر الاول والمرتبة الثامنة على المؤشر الثاني، وفلسطين تأتي في المرتبة التاسعة على المؤشر الأول والمرتبة الثالثة على المؤشر الثاني، وقطر تأتي في المرتبة الرابعة على المؤشر الأول والمرتبة التاسعةعلى المؤشر الثاني. ويرجع هذا التأرجح لأحد الأسباب التالية. السبب الأول هو أن بعض المبحوثين قد يقرون بوجود كيان حضاري بشري متميز يسمى الوطن العربي ولكنهم لا يقرون بالضرورة ان سكان هذا الكيان من التجانس بالدرجة التي تجعل منهم أمة واحدة. فنسبة الذين يقرون بالحقيقة الأولى في قطر مثلا يصلون الى ٨٢٪ ولكن الذين يقرون بالحقيقة الثانية هم ٧١٪ فقط (أي بفارق ١١ نقطة مئوية) كذلك نجد فارقا مماثلا بين مبحوثي لبنان (٧٥٪ يقرون بالحقيقة الأولى وفقط ٦٤٪يقرون بالحقيقة الثانية) وفارقا من نفس النوع وان قل كميا يوجد بين مبحوثي السودان (٨٤ مقابل ٨٠٪). ثم نجد العكس بين مبحوثي الاردن والكويت وفلسطين وتونس حيث أن نسبة من يقرون بالحقيقة الثانية أعلى من الذين يقرون بالحقيقة الأولى- رغم مجافاة ذلك لمنطق الأمور- حيث أن مؤشر «الأمة الواحدة» أقوى من مؤشر «الكيان الحضاري». وتفسير ذلك هو ان بعض مبحوثي هذه الاقطار العربية الأربعة الذين لم يقروا بالحقيقة الاولى، لم يكلفوا خاطرهم الاجابة على السؤال الخاص بوجود أمة عربية واحدة من عدمه. وقد نتج عن ذلك تغير الوزن النسبي لفئة القوميين بالزيادة على المؤشر الثاني (يلاحظ من اعلى جدول ٢- ٢ ان عدد من أجابوا على سؤال المؤشر

الأول ٥٤٠٦ مبحوث؛ ومن أجابوا على سؤال المؤشر الثاني ٥٢١٣ مبحوث، آي بفارق ١٩٣ مبحوث، معظمهم من الأقطار الأربعة). هناك سبب آخر لتفسير التأرجح، وهو عدم موافقة بعض المبحوثين على تعبير «العالم العربي» فأجابوا بعدم الموافقة، لا لأنهم لا يقرون بوجود كيان حضاري بشري عربي متميز، ولكن لأنهم كانوا يريدون وصفا أقوى لهذا الكيان، وبالتحديد كان معظمهم يفضل مصطلح «الوطن العربي»، كما ورد في بعض التعليقات المكتوبة على الاستمارة وخاصة بين مبحوثي فلسطين.

على أي حال، يمكن تلخيص المؤشرين المذكورين في مؤشر واحد مركب باستخراج متوسط ترتيب كل قطر على المؤشرين مجتمعين. وفي ذلك علاج جزئي لعدم اجابة بعض المبحوثين في بعض الأقطار على سؤال المؤشر الثاني. وسنطلق على هذا المؤشر تعبير «مؤشر القومية العربية أ». وفيما يلي ترتيب الأقطار العشرة على هذا المؤشر المركب:

مؤشر القومية العربية أ

(١) اليمن

(٢) الاردن

(٣) مصر

(٤) الكويت

(٥) السودان

(٦) تونس

(٧) قطر

(٨) فلسطين

(٩) المغرب

(١٠) لبنان

ان التفسير الأولي لوجود لبنان والمغرب في أدنى مؤشر «القومية العربية أ»، هو التنوع العرقي (الأثنولوجي) للجماعات التي يتكون منها مجتمعا القطرين. فلبنان كما نعلم يضم مجموعات متعددة من الطوائف الدينية (مسلمين سنة وشيعة ودروز، ومسيحيين موارنة وكاثوليك وأرثوذكس) واللغوية (أرمن وأكراد الى جانب المتحدثين بالعربية). وكذلك

يوجد بالمغرب أقلية كبيرة من البربر تتراوح ما بين ٣٠ و ٤٠ في المائة من مجموع السكان. ولا شك أن هذا التنوع قد أنعكس على اتجاهات المبحوثين من القطرين.

وبما أن السودان يشاركهما من حيث درجة التنوع العرقي (الأثنولوجي)، فاننا أميل لأخذ مؤشر الأمة الواحدة، وليس مؤشر القومية العربية أ، كتمثيل أصدق لواقع الحال هناك. وموقع السودان على ذلك المؤشر كما نذكر هو المرتبة الثامنة. والجدير بالذكر في هذا المقام أن حوالي ١٢٪ من العينة المغربية و ١١٪ من العينة السودانية، و ٧٪ من العينة اللبنانية ذكروا أن لغتهم الأولى ليست العربية. وهذه النسب تعادل مابين ثلاثة وخمسة أمثال المتوسط العام (٤ر٢٪) لعينات الأقطار العشرة مجتمعة. ويصبح مفهوما لماذا قد يقر بعض أبناء هذه الأقطار بوجود «عالم عربي» كحقيقة موضوعية، بينما لا يقرون بأن من يسكن هذا الوطن العربي هم الأمة العربية فقط، بل يشاركهم «أمم» أخرى. فنحن نعلم من أدبيات وسلوك بعض الجماعات في هذه الأقطار أنهم يعتبرون أنفسهم أمما متميزة ـ بصرف النظر عن موافقة الأغلبية العربية على ذلك من عدمه[٤].

قبل أن نترك موضوع التباينات القطرية فيما يتعلق بالمحددات العامة للوطن العربي، نود أن نذكر القارىء بالجزء الأخير من الجدول ٢ ـ ٢، الذي يتعرض للمشكلات الكبرى التي يعتقد المبحوثون أنها تواجه الوطن العربي في الوقت الراهن. هنا نجد أيضا بعض الفروق القطرية ذات الدلالة الاحصائية (عند مستوى ٠٠١ر٠) ومعامل ارتباط متوسط القوة (٢٢ر٠). وهذه المؤشرات الاحصائية تعني أن مبحوثي الأقطار العشرة ليسوا متفقين تمام الاتفاق على أولوية هذه المشكلات. فبينما نجد المتوسط العام لمن ذكروا الخلافات والانقسامات العربية كمشكلة العرب الأولى يزيد قليلا عن ٤٠٪، نجد أن النسبة المقابلة في كل من لبنان والسودان تصل الى حوالي ٤٦٪، وفي كل من مصر وفلسطين حوالي ٤٣٪. أي أن المبحوثين من هذه الأقطار هم اكثر فئات العينة الاجمالية انزعاجا لما يدور على الساحة العربية من فرقة وانقسام.

وبالنسبة للصراع العربي ـ الاسرائيلي بينما يعتبره ٣٧٪ من اجمالي العينة مشكلة العرب الأولى، نجد أن النسبة المقابلة في اليمن تصل الى ٥١٪ (أي أعلى من المتوسط العام بـ ١٤ نقطة مئوية)، ويليها في ذلك تونس (٤٧٪). وقطر (٤٦٪). والمغرب (٤٢٪). والاردن (٤٠٪). أما الأقطار التي سجل مبحوثوها نسبا أقل من المتوسط العام في هذا

---

(٤) لمزيد من التفصيل حول هذه النقطة، انظر:
ابراهيم، «نحو دراسة سوسيولوجية للوحدة: الاقليات في العالم العربي،» ص ٥ ـ ٢٤.

الصدد فهي فلسطين (٢٩٪)، ومصر ولبنان (٣٣٪) والسودان (٣٦٪). ولا يعقل طبعا أن يكون اهتمام الفلسطينيين بالصراع مع اسرائيل أقل منه بين مبحوثي أي قطر عربي آخر. ولكن السبب هنا هو احصائي بحت. فكما قلنا في مكان سابق أن الاهتمام بالصراع العربي- الاسرائيلي لا ينبغي أن ينظر اليه بعيداً عن الاهتمام بالخلافات العربية التي يدور معظمها حول القضية الفلسطينية نفسها.

بالنسبة لمشكلة **التخلف الاقتصادي- الاجتماعي**، نلاحظ أن المغاربة والمصريين واللبنانيين هم أكثر المجموعات القطرية اهتماما بها، فقد سجلوا نسبا مئوية أعلى من المتوسط العام للأقطار العشرة. وهذه الدول الثلاث كما نعلم هي من الأقطار العربية غير النفطية ذات الاكتظاظ السكاني، والعمالة الزائدة، والأشد احتكاكا بالغرب، والأكثر تبلورا من حيث تكويناتها الاجتماعية الطبقية.

أما أكثر المجموعات القطرية حساسية **للهيمنة الأجنبية**، وبالتالي تحتبرها من مشكلات العرب الكبرى، فهم الفلسطينيون (٤ر٨ مقابل المتوسط العام ٥ر٤٪). ويليهم في ذلك المصريون(١ , ٦٪)والتونسيون (٥٪). ولا يجد الباحث أية مشقة في تفسير هذه الحساسية لدى الفلسطينيين بالذات- فتشريدهم وسلب وطنهم بواسطة الصهيونية ما كان له أن يحدث ويتكرس لولا هيمنة الدول الغربية المساندة لاسرائيل على هذه المنطقة من العالم. أما حساسية المصريين والتونسيين فليس من السهل تفسير زيادتها عن بقية المجموعات القطرية الأخرى. وربما كانت زيادة انفتاح النظامين الحاكمين فيهما على الغرب في السنوات الأخيرة هو مرجع هذا الشعور المتنامي بالخطر على الاستقلال الوطني والقومي.

المشكلة الخامسة وهي **التفاوت الطبقي والمعاناة الاقتصادية للكادحين** استأثرت فقط بانتباه أقل من ٣ في المائة من جملة اختيارات المبحوثين في الأقطار العشرة. ولكن النسبة كانت أعلى من هذا المتوسط العام في الاردن وقطر والكويت والمغرب. والملفت للنظر هنا وجود قطر والكويت في مقدمة المهمومين بهذه المشكلة. والتفسير الوحيد الذي يمكن تقديمه في هذا الصدد هو حساسية أبناء هذين القطرين النفطيين ازاء «الحرمان النسبي» الذي تعانيه الطبقات العاملة هناك، والذين هم في معظمهم من أبناء دول عربية وشرق أوسطية أخرى.

والمشكلة السادسة التي عبر حوالي ٤ في المائة من جملة المبحوثين عن الاهتمام بها هي مشكلة **انعدام الممارسات الديموقراطية** في شئون السياسة والثقافة والفكر. اكثر المجموعات القطرية حساسية لهذه المسألة هم اللبنانيون والفلسطينيون (٦٪)، يليهم المغاربة (٥٪)الأردنيون والكويتيون والمصريون (٤٪). ويلاحظ أن هذه المجموعات الست

تأتي من أقطار شهدت في وقت من الأوقات تجارب ليبرالية في الماضي القريب. ولكن هذه التجارب اما أجهضت أو جمدت تماما في السنوات الأخيرة.

والخلاصة التي يمكن استنتاجها من البيانات الميدانية هي ان الهموم الرئيسية للمبحوثين ما زالت تدور حول المسألة القومية في الأساس. فمصدر الإحباط الأكبر للمواطن العربي حين ينظر الى محيطه العربي يتمحور حول خلافات الحكام وتعثر الأنظمة في ادارة أو حسم الصراع العربي- الاسرائيلي. ورغم الاختلاف في الدرجة، الا أن هذه الخلاصة تنطبق على أبناء الأقطار العربية العشرة التي شملها البحث. ويبدو أن الجميع قد وضع المسائل الأخرى- رغم اهميتها- في المقام الثالث أو الرابع. فالمسألة الاجتماعية ومسألة الديموقراطية لم تحظيا في أي قطر عربي بأكثر من ١٠٪ من مجموع اختيارات المبحوثين.

هـ- هل توجد تباينات هيكلية في إدراك المحددات العامة للوطن العربي؟

المقصود بالتباينات الهيكلية أو البنائية في سياق هذا البحث هو متغيرات العمر والجنس والتعليم والمهنة والدخل. ففي كل مجتمع هناك هيكل أو هرم عمري يضم جيلين أو ثلاثة (الجيل حوالي ٢٥ سنة). وقد لاحظ علماء الاجتماع أن الأجيال تختلف في نظرتها وقيمها وسلوكها في داخل المجتمع الواحد. ويبلغ هذا الاختلاف أحياناً درجات جادة جعلت البعض يطلق عليها «صراع الأجيال» (Generation Conflict). وتوجد اختلافات مشابهة، وان اختلفت في الدرجة، من الجنسين (الذكور والإناث) وبين الفئات التعليمية والمهنية والدخلية المختلفة. واذا أخذنا الهياكل الثلاثة التعليمية والمهنية والدخلية معاً في تشابكها وتفاعلها معاً، فاننا نكون بصدد هيكل أو بناء آخر أكثر تعقيداً وهو البناء الطبقي. وهنا أيضاً لاحظ العلماء الاجتماعيون إختلاف النظرة والقيم والمصالح والسلوك بين الشرائح المتعددة لهذا البناء، وهو اختلاف يولد في كثير من الأحيان ما يسمى «بالصراع الطبقي» (Class Conflict).

وحتى يكتمل تحليلنا لموضوع المحددات العامة للوطن العربي، فاننا نعرض هنا لبعض هذه المتغيرات الهيكلية في علاقتها بالمسائل الثلاث التي يركز عليها هذا الفصل- وهي الكيان الحضاري- البشري المتميز لوطن عربي، وجود أمة عربية، والهموم الكبرى لهذه الأمة.

(١) هيكل الأعمار: يبين جدول رقم (٢-٣) رأي المبحوثين في المسائل الثلاث التي اصطلحنا على تسميتها بالمحددات العامة للوطن العربي، موزعين حسب فئات أعمارهم. ويلاحظ من أقسام الجدول الثلاثة أن هناك بعض الإختلافات في إدراك هذه المحددات من

فئة عمرية الى فئة عمرية أخرى- وهي إختلافات ثابتة احصائياً عند مستوى ٠,٠٠١ أو ٠,٠١ ولكنا نلاحظ أيضاً أن العلاقة بين متغير العمر ومحددات الوطن العربي ضعيفة (٠,١٠- ٠,١٢). فبالنسبة لاعتقاد المبحوثين بوجود كيان متميّز يسمى العالم العربي، مثلاً، نجد أن أعلى فئة عمرية أجابت بنعم هي فئة ٥٠- ٥٥ سنة، حيث بلغت النسبة ٨٨٪، أي بزيادة سبع نقاط مئوية عن المتوسط العام لجملة المبحوثين (٨١٪). ويليها في هذا الصدد فئة العمر ٣٥- ٤٠. أما أقل الفئات التي أقرّت بوجود كيان عربي متميز فهي فئة العمر ٦٠ سنة فأكثر (٧١٪)، حيث قلّت عن المتوسط العام بعشر درجات مئوية. ويليها في ذلك فئة العمر أقل من ٢٥ سنة (٧٨٪)، أي دون المتوسط العام بثلاث درجات مئوية. والشيء الوحيد الذي يمكن استنتاجه من هذه البيانات هو أن أصغر أجيال الأمة وأكبرها سناً يشتركان معاً في أنهّما أقل الفئات نسبياً في الإقرار بوجود كيان حضاري بشري متميز يسمّى العالم العربي. ونستطيع هنا فقط أن نجتهد في تفسير هذه الخلاصة. جيل من هم فوق الستين هم من عاشوا شبابهم ورجولتهم في مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال الوطني القطري، وما تبع ذلك من محاولات التوحيد القومي التي منيت بالفشل. وبالتالي فربما تكون قد أصابت هذا الجيل عوامل الشك في وجود هذا الكيان المتميز. ويعزز من هذا التفسير أن نسبة غير المتأكدين بينهم هي أعلى نسبة بين كل الفئات العمرية- حيث وصلت إلى حوالي ٢٤٪، أي أكثر من ضعف المتوسط العام لجملة المبحوثين (١٠,٥٪) غير المتأكدين. أما بالنسبة لجيل من هم دون الخامسة والعشرين، فأغلب الظن أنه جيل مشتت الفكر، ويعيش بلا رؤية قومية مجسّمة تشعل وجدانه، مثل تلك التي خبرتها الأجيال الوسيطة ممثلة في القيادة الناصرية. ومرة أخرى نلاحظ أن نسبة غير المتأكدين ونسبة المنكرين لوجود الكيان العربي المتميّز هي أعلى نسبياً بين أفراد هذا الجيل عن المتوسط العام لجملة المبحوثين. ويكفي للتعاطف مع ما يعانيه هذا الجيل من بلبلة وتشتّت استعراض مسلسل الأحداث التي مرّ بها الوطن العربي في السنوات الخمس الأخيرة، إبتداء من الأمل الكبير الذي أوحى به الأداء العربي في اكتوبر ١٩٧٣، إلى خيبة الأمل التي تبعت ذلك بسبب الحرب الأهلية اللبنانية، والقتال المصري- الليبي، والقتال السوري- الفلسطيني والصراع المغربي - الجزائري، ثم التمزّق الهائل الذي أصاب الوطن العربي في أعقاب مبادرة الرئيس السادات نحو الصلح مع إسرائيل. قد يقول قائل رداً على هذا التفسير أن نفس الظروف الموضوعية ونفس مسلسل الأحداث خبرته بقية الفئات العمرية المعاصرة، فلماذا لم تنعكس على إدراكها لهذا المؤشر بنفس الدرجة؟ والإجابة - ونحن هنا أيضاً نجتهد- هي ربما لأن جيل الشباب دون الخامسة والعشرين هو في العادة جيل انطباعي أكثر تأثراً بالمتناقضات التي تدور من حوله، وخاصة حينما يصدم بالفجوة الضخمة بين ما ينبغي

جدول رقم (٢- ٣)

رأي المبحوثين في بعض ابعاد العالم العربي
موزعين حسب فئات اعمارهم(نسب مئوية)

المتغير / فئات الأعمار	هل يوجد ما يسمى العالم العربي (٥٢٦٢): نعم	لست متأكدا	لا	تصورات المبحوثين عن سكان العالم العربي (٥٠٧٦): امم مختلفة ذات روابط ضعيفة	امة واحدة رغم تميز كل شعب من شعوبها بسمات خاصة	امة واحدة ذات سمات واحدة رغم كونها تفصل بين شعوبها حدود مصطنعة	تصورات اخرى	المشكلات الكبرى التي تواجه العالم العربي (٥١٢٢): الخلافات والانقسامات العربية	الصراع العربي الإسرائيلي	التخلف الاقتصادي الاجتماعي	الهيمنة الاجنبية	التفاوت الطبقي	انعدام الديموقراطية	مشكلات اخرى
أقل من ٢٥	٧٨,٦	١١,٠	١٠,٤	٧,٤	٣٥,٠	٤٧,٠	١٠,٧	٣٨,٧	٣٩,٤	٤,٢	٣,٩	٣,٥	٣,٠	٧,٣
٢٥- ٣٠	٨١,٣	١١,٧	٦,٩	٨,١	٤١,١	٤٣,٦	٧,١	٤٠,٩	٣٧,٢	٤,٧	٤,٥	٢,٤	٣,٩	٦,٤
٣٠- ٣٥	٨٢,٤	٩,٦	٨,١	٨,٥	٤١,٣	٤٢,٧	٧,٥	٣٩,٣	٣٧,٦	٤,٩	٥,٦	٢,٧	٤,٢	٥,٨
٣٥- ٤٠	٨٣,٨	٦,٢	٩,٩	٨,٣	٤٥,٧	٣٩,٠	٧,٠	٤٤,١	٣٣,٦	٦,٧	٦,٦	٣,٠	٣,١	٤,٩
٤٠- ٤٥	٨٠,٤	١١,٦	٨,٠	١٢,٤	٤٤,١	٣٧,١	٦,٤	٣٩,٥	٣٥,٥	٥,٥	٥,٥	٢,٠	٥,٥	٦,٧
٤٥- ٥٠	٨٠,٩	١٠,٦	٩,٢	١٣,١	٤١,١	٣٨,١	٧,٦	٤٧,١	٣٤,٦	٣,٣	٢,٥	٢,٥	٥,٨	٤,١
٥٠- ٥٥	٨٧,٧	٧,١	٥,٢	٨,٣	٤١,٧	٤١,٧	٨,٣	٣٦,٢	٣٩,٦	٤,٧	٦,٠	٣,٤	٦,٧	٣,٤
٥٥- ٦٠	٨٢,٧	٧,١	١٠,٢	١٣,٥	٤٢,٧	٣٨,٥	٥,٢	٣١,٩	٣٧,٢	٧,٤	٦,٤	٢,١	٥,٣	٩,٥
٦٠ فأكثر	٧١,١	٢٣,٧	٥,٣	١٥,٧	٤٤,٣	٣٠,٠	١٠,٠	٤٢,٩	٤١,٤	٢,٩	٢,٩	١,٤	٢,٩	٥,٧
الجملة	٨١,٠	١٠,٥	٨,٥	٨,٨	٤٠,٥	٤٢,٦	٨,٠	٤٠,٢	٣٧,٣	٥,٠	٤,٦	٢,٨	٣,٩	٦,١
مؤشرات احصائية:	مربع كاي = ٥٦,٠٣ معامل الارتباط الإسمي = ٠,١٠ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١			مربع كاي = ٦٦,٦٨ معامل الارتباط الإسمي = ٠,١١ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١				مربع كاي = ٧٨,٥٢ معامل الارتباط الإسمي = ٠,١٢ مستوى الدلالة = ٠,٠١						

أن يكون وما هو كائن بالفعل.

على أي حال، حينما ننتقل إلى المؤشر الثاني، وهو الاعتقاد بوجود أمة عربية واحدة من عدمه، فاننا نلاحظ أيضاً بعض الفروق بين الفئات العمرية المختلفة. أكثر الفئات العمرية التي لا تعتقدبوجود أمةعربية واحدة(هي اللاقومية) وهي نفسها التي لم تقر بوجود كيان حضاري- بشري عربي متميز، وهي فئة من هم فوق الستين. فقد بلغت نسبة اللاقوميين بينهم حوالي ١٦٪ وهي ضعف المتوسط العام تقريباً (٨,٨٪). لذلك نعتبر أداءها على المؤشرين متسقاً. ولكننا لا نجد نفس الإتساق بين فئة من هم دون الخامسة والعشرين- حيث لم تتجاوز نسبة اللاقوميين بينهم(٤,٧٪)وهي دون المتوسط العام ودون نسبة اللاقوميين في أية فئة عمرية أخرى. ويعكس هذا في رأينا مدى البلبلة التي تعاني منها هذه الفئة العمرية.

فاذا نظرنا إلى نسبة من يؤمنون بوجود أمة عربية واحدة، سواء مع التنوع(القوميين المعتدلين) أو مع التجانس (القوميين المتشدّدين)، فاننا نجد أن الفئة العمرية ٣٥- ٤٠ سنة تأتي في المقدمة، تليها فئتا ٢٥- ٣٠ و ٣٠- ٣٥، ثم فئة العمر ٥٠- ٥٥ (التي كانت في مقدمة المقرين بوجود كيان عربي متميّز). وهذه الفئات العمرية الأربع سجّلت نسباً أعلى من المتوسط العام لعدد القوميين بين جملة المبحوثين (وهو ٨٣٪). أما الفئات العمرية التي سجّلت نسباً دون المتوسط التام على هذا المؤشر فهي على التوالي: ٦٠ سنة فأكثر (٧٤٪)، ٤٥- ٥٠ (٧٩٪)، وفئتا العمر ٤٠- ٤٥، و٥٥- ٦٠ (٨١٪).

وأخيراً، يوضح الجزء الأخير من الجدول ٣- ٢ إدراك الفئات العمرية لمشكلات العرب الكبرى. هنا نلاحظ أولاً، أن مشكلتي الخلافات العربية والصراع العربي- الإسرائيلي يأتيان في مقدمة المشكلات لكل الفئات العمرية. بالنسبة للمشكلة الأولى نجد أن أكثر الفئات العمرية إدراكاً لها هي: ٤٥- ٥٠ (٤٧٪) و٣٥- ٤٠ (٤٤٪) و٦٠ سنة فأكثر (٤٣٪)، وهي جميعاً أعلى من المتوسط العام لجملة المبحوثين (٤٠٪) في إعطاء الأولوية لهذه المشكلة. وفي الصراع العربي الاسرائيلي، نجد أكثر الفئات العمرية تأثراً بهذه المشكلة هي: ٦٠ سنة فأكثر (٤١٪) و٥٠- ٥٥ (٤٠٪) ومن هم دون الخامسة والعشرين (٣٩٪) و٣٠- ٣٥ (٣٨٪). وقد سجّلت هذه الفئات العمرية الأربع نسباً أعلى من المتوسط العام (٣٧٪) في درجة الإهتمام بهذه المشكلة.

وبالنسبة لمشكلة التخلف الاقتصادي- الاجتماعي، نجد أكثر الفئات العمرية حساسية في إدراكها هي على التوالي: ٥٥- ٦٠، و٣٥- ٤٠، و٤٠- ٤٥. وبالنسبة لمشكلة الهيمنة الأجنبية على مقدرات الوطن العربي نجد نفس الفئات تقريباً هي الأكثر حساسية

لها: ٣٥ـ ٤٠، ٥٥ـ ٦٠، ٥٠ـ ٥٥، ٣٠ـ ٣٥، ٤٠ـ ٤٥. هذه الفئات العمرية الوسيطة، وبالتحديد من ٣٥ الى ٦٠ سنة، تبدو أكثر الفئات العمرية شعوراً بالانتماء القومي، وأكثرها انفعالاً بقضايا التحرر الوطني- فقد ظهرت في المقدمة في معظم المتغيرات المؤشرة لهذه المسائل، وتبادلت المراكز الأولى فيما بينها. ويبدو أيضاً أنها لا تعاني من عدم الإتّساق والبلبلة التي تعاني منها فئات العمر الصغرى ممن هم دون الثلاثين، ولا تعاني من يأس وشكوك جيل الكبار ممن هم فوق الستين.

ومع ذلك فلا ينبغي أن نمعن في تجسيم التباينات العمرية. فالمؤشرات الاحصائية البارزة تفيد بأن معاملات الارتباط مع المتغير القطري (الذي ناقشناه في القسم السابق) تفوق معاملات الارتباط مع متغير الأعمار. وبتعبير آخر، نقول أن حجم التباين بين قطر عربي وآخر من الأقطار العشرة فيما يتعلق بمحددات الوطن العربي تفوق حجم التباين بين الفئات العمرية عبر هذه الأقطار العشرة. أي أننا لو حاولنا تخمين نمط الإجابات المتوقعة من المبحوثين، فان التخمين يكون أقرب إلى الصحة لو عرفنا الأقطار التي ينتمون إليها مما لو عرفنا فئاتهم العمرية. فمعاملات الارتباط للمحددات الثلاثة للوطن العربي مع المتغير القطري كانت ١٧, ٠ و٢٧, ٠ و٢٢, ٠ (اي بمتوسط ٢٢, ٠). أما معاملات الإرتباط نفسها مع المتغير العمري فهي ١٠, ٠ و١١, ٠ و١٢, ٠ (أي بمتوسط ١١, ٠). وهذا معناه أن قوة التنبؤ باتجاهات المبحوثين طبقاً لأقطارهم تعادل ضعف قوة التنبؤ طبقاً لأعمارهم.

ملاحظة مضمونية أخيرة قبل أن نترك هيكل الأعمار وعلاقته بالإدراك الذاتي لمحددات الوطن العربي. ان المدقّق في جدول رقم (٢ـ ٣)، يلاحظ وجود شروخ متعدّدة في التسلسل المنطقي لإستجابات الفئات العمرية المتتالية. فالوضع الطبيعي أن تتدرج الإجابات سلباً أو إيجاباً من الفئات العمرية الصغرى إلى الفئات العمرية الأكبر سناً، أو العكس. ولكن واقع البيانات الميدانية يشير في معظم الحالات الى تذبذبات ملموسة بين فئة معينة والفئة التي تسبقها مباشرة أو الفئة التي تليها مباشرة. وهذا يعني، فيما يعنيه، أنّنا بصدد نوع من عدم الاستمرارية والفوضى في الأفكار والاتجاهات التي تعتنقها لا فقط أجيال متباعدة وان كانت معاصرة، ولكن أيضاً شرائح عمرية متقاربة سناً.

(٢) مستويات التعليم وإدراك محددات الوطن العربي: المتغيرّ الهيكلي الثاني الذي تفحص علاقته بمحددات الوطن العربي هو مستويات التعليم. الجدول رقم (٢ـ ٤) يعرض البيانات عن هذه العلاقة. بالنسبة للمحدد الأول- الإقرار بوجود وطن عربي- نلاحظ أن هناك ما يشبه العلاقة العكسية. فرغم أن الأغلبية العظمى في كل مستوى تعليمي أقرّت بالإيجاب، إلّا أن النسبة تزيد قليلاً عن المتوسط العام في المستويات التعليمية دون

الجامعية، وتنخفض عن المتوسط العام بين أصحاب المؤهلات الجامعية، ثم تكاد تتطابق مع المتوسط العام بين أصحاب المؤهلات الأعلى من الشهادة الجامعية الأولى (الحاصلين على الماجستير والدكتوراه). ولكن الفروق بين المستويات التعليمية هنا أقل دلالة من الناحية الاحصائية عما شهدناه في المتغير القطري والمتغير العمري- حيث أنها ٠,٠٥ كذلك نلاحظ أن قوة العلاقة رغم وجودها إلا انها أيضاً ضعيفة للغاية (معامل الإرتباط الاسمي ٠,٠٥).

بالنسبة للمحدد الثاني- الإقرار بوجود أمة عربية من عدمه- نلاحظ أن الفروق تبدأ في التبلور بصورة أوضح من المحدد الأول. فبين من أقروا بوجود أمة عربية واحدة وان كانت شعوبها تتسم بسمات خاصة، أي القوميون المعتدلون،نلاحظ أن أصحاب المؤهلات الأعلى من جامعية يزيدون عن المتوسط العام بحوالي ٨ نقاط مئوية (٤٥,٩ الى ٣٨,٣٪). ولكن أصحاب هذا المستوى التعليمي تنخفض نسبتهم بين فئة القوميين المتشدّدين (الذين يؤمنون بوجود أمة عربية متجانسة تماماً) الى حوالي ٣٣٪، أي بسبع نقاط مئوية دون المتوسط العام لجملة أفراد العينة. ونجد نمطاً معكوساً تماماً بين أصحاب المؤهلات المتوسطة (دون الجامعية). فبينما ذهب ٣٣٪ منهم إلى الإقرار بوجود أمة واحدة متنوعة (٥ نقاط تحت المتوسط العام)، نجد أكثر من ٤٣٪ منهم يقرون بوجود أمة واحدة متجانسة، أي أنهم قوميون متشددون. المستويان الأدنى والجامعي يتقاربان جداً من المتوسط العام. ومن هذا نخلص إلى انه على هذا المؤشر الحسّاس من مؤشرات القومية العربية لا يوجد تباين ملموس إحصائياً (عند مستوى دالة ٠,٠٠١) إلاّ بين متوسطي التعليم من ناحية وأصحاب المؤهلات فوق الجامعية من ناحية أخرى. متوسط التعليم هم أكثر ميلاً إلى أن يكونوا قوميين متشدّدين من أي مستوى تعليمي آخر، وفوق الجامعيين هم أكثر ميلاً إلى أن يكونوا قوميين معتدلين من أي مستوى تعليمي آخر. واذا كان لنا أن نعتبر أصحاب المؤهلات المتوسطة عماد الطبقة المتوسطة الصغيرة، فان هذه الخلاصة تصبح متسقة مع استخلاصات مشابهة في مجتمعات أخرى حول هذه الطبقة في اتجاهاتها القومية- حيث تميل عموماً إلى المواقف الحدية. بينما تميل الفئات الأكثر تعليمًا إلى المواقف المعتدلة التي لا تدرك الأشياء كأبيض وأسود، بل يسمح أفقها بإدراك «الوان الطيف» الأخرى بين طرفي أي متصل (Continum).

بالنسبة للمحدد الثالث- وهو هموم الوطن العربي- نلاحظ أيضاً بعض التباين ذي الدلالة الاحصائية (عند مستوى ٠,٠٠١). ففي المشكلتين الأولى والثانية يختلف أصحاب المستويات التعليمية الدنيا عن كل المستويات الأخرى بشكل واضح. فالأولوية المطلقة

جدول رقم (٢- ٤)

رأي المبحوثين في بعض أبعاد الوطن العربي موزعين حسب مستوياتهم التعليمية (نسب مئوية)

التغير / مستويات التعليم	هل يوجد ما يسمى بالعالم العربي (٥٣٣٣)			تصورات المبحوثين عن سكان العالم العربي (٥٤٧٣)				المشكلات الكبرى التي تواجه العالم العربي (٥٤٨١)						
	نعم	لست متأكدا	لا	امم مختلفة ذات روابط ضعيفة	امة واحدة وان تميز كل شعب من شعوبها بسمات خاصة	امة واحدة ذات سمات واحدة وان كانت تفصل بين شعوبها حدود مصطنعة	تصورات اخرى	الخلافات والانقسامات العربية	الصراع العربي الاسرائيلي	التخلف الاقتصادي الاجتماعي	الهيمنة الاجنبية	التفاوت الطبقي	انعدام الديموقراطية	مشكلات اخرى
أمي ودون المتوسط	٨٢,٥	١١,٥	٥,٩	٩,٢	٣٨,٠	٤٠,٩	١٢,٠	٢٨,٤	٥٢,٨	١,٦	٢,٩	٢,٦	٣,٧	١٠,٨
متوسط	٨١,٠	١٠,٠	٩,٠	٨,٧	٣٢,٧	٤٣,٢	١٥,٤	٣٧,٣	٣٩,٥	٢,٩	٤,٣	٢,٦	٣,٦	٩,٣
جامعي	٨٠,٤	١١,٠	٨,٦	٨,٣	٣٨,٧	٤٠,٢	١٢,٧	٣٩,٩	٣٣,١	٥,٣	٤,٥	٢,٦	٣,٧	١٠,٣
ما بعد الجامعي	٨٠,٩	٩,٧	٩,٣	٧,٩	٤٥,٩	٣٢,٩	١٣,٣	٣٩,٦	٢٥,١	٧,٨	٤,٧	٣,٠	٦,١	١٣,٦
الجملة	٨٠,٨	١٠,٦	٨,٥	٨,٥	٣٨,٣	٣٩,٩	١٣,٣	٣٨,١	٣٥,٣	٤,٨	٤,٣	٢,٦	٣,٧	١٠,٦
مؤشرات احصائية	مربع كاي = ١٢.٤٧ معامل الارتباط الاسمي = ٠.٠٥ مستوى الدلالة الاحصائية = ٠.٠٠٥			مربع كاي = ٨٨.٧٤ معامل الارتباط الاسمي = ٠.١٣ مستوى الدلالة الاحصائية = ٠.٠٠٠١				مربع كاي = ٢٦٩.٧٨ معامل الارتباط الاسمي = ٠.٢٢ مستوى الدلالة الاحصائية = ٠.٠٠٠١						

عندهم هي المشكلة الفلسطينية، حيث سجّل حوالي (٥٣٪) منهم هذه المشكلة كأكبر ما يواجه الوطن العربي في الوقت الحاضر. وهذه النسبة أعلى من المتوسط العام (٣٥٪) بحوالي ١٨ نقطة مئوية. وفي معظم ما عداها من مشكلات يسجل أصحاب هذا المستوى نسباً أقل من المتوسط العام لجملة العينة.

ويقترب أصحاب المؤهلات المتوسطة من نفس الترتيب، وان اختلفت الدرجة. فهم أيضاً يعطون المسألة الفلسطينية الأولوية على كل المشكلات الأخرى- بما فيها مشكلة الإنقسامات العربية (٣٩،٥ إلى ٣٧،٢٪). أما عند المستوى الأعلى للسلم التعليمي فنجد نمطاً مختلفاً- حيث يسجل أصحابه أولوية مطلقة لمشكلة انقسامات الحكام العرب، ثم المشكلة الفلسطينية، ثم التخلف الاقتصادي- الاجتماعي، فمشكلة انعدام الديموقراطية، فالهيمنة الأجنبية على شئون المنطقة العربية. ويقترب منهم في هذا الترتيب أصحاب المؤهلات الجامعية. إن الإختلاف بين المستويين الأدنى والمستويين الأعلى في إدراك هموم الوطن العربي يمكن تفسيره إلى حد كبير بالتسلل المنطقي الأكثر تعقيداً في النظر للأمور عند المثقفين، وخاصة بالنسبة للمشكلة الفلسطينية. فيبدو أن معظمهم يرجع التعثر في حل هذه المشكلة إلى خلافات وانقسام الحكام العرب، وبالتالي كان لهذه الأخيرة الأولوية المطلقة عندهم. كذلك ليس من الصعب فهم لماذا أعطت نسبة أكبر منهم إهتماماً أعلى من المتوسط لمشكلة التخلف والديموقراطية. فلا شك أن هاتين المشكلتين ينظر إليهما كنتاج لخلافات الحكام وعجزهم وتسلطهم من ناحية، وينظر إليهما كسبب للتعثر في حل المشكلة الفلسطينية من ناحية ثانية.

ان الفروق التي يكشف عنها هذا المحدد من محددات الوطن العربي بين أصحاب المستويات التعليمية هي فروق ثابتة إحصائية (عند مستوى دلالة ٠٠١، ٠) والعلاقة بين متغير التعليم وهذا المحدد متوسطه القوة- حيث يصل معامل الارتباط الاسمي إلى ٢٢، ٠٠ ولكن المتغير التعليمي بصفة عامة ما يزال أضعف من المتغير القطري في تأثيره على اتجاهات المبحوثين نحو محددات الوطن العربي. ولكن المتغير التعليمي مع ذلك أقوى إلى حد ما من المتغير العمري. أي أنّنا نستطيع أن نتنبأ باستجابات المبحوثين نحو مسألتين على الأقل (وهما الامة الواحدة والهموم العربية) بدرجة أدق من خلال مستوى التعليم عنه من خلال فئات الأعمار.

(٣) الهيكل المهني ومحددات الوطن العربي: المتغير البنائي الثالث الذي ننظر اليه في هذا الفصل عن محددات الوطن العربي هو المتغير المهني. ورغم أن هذا المتغير يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمتغير التعليم، حيث تتطلب مهنا معينة مستويات معينة من التعليم قبل مزاولتها، الا

أنه جدير بالفحص كعامل مستقل من الناحية التحليلية. فممارسة أية مهنة هي بمثابة «تنشئة اجتماعية ثانية» (Second Socialization) تفرز قيما واتجاهات وتخلق مصالح من نوع معين تختلف من مهنة الى أخرى حتى اذا تساوت درجات التعليم.

ويبين الجدول رقم (٢- ٥) توزيع أفراد العينة حسب فئاتهم المهنية وادراكاتهم للمحددات العامة للوطن العربي. وقد راعينا في ترتيب المهن أن نضع تلك التي تتمتع بمكانة اجتماعية «عالية» في البداية، تليها المهن ذات المكانة «المتوسطة»، فالمهن «الدنيا». والباحث يعترف أن هذا الترتيب ينطوي على بعض التعسف والأحكام الذاتية. ولكن في غياب دراسات موضوعية حول هذه النقطة نرجو القارىء أن يقبل الترتيب على علاته. ويجب أيضاً أن ننبه الى أن هذا الترتيب لا يعكس بالضرورة الأهمية النسبية للدور الاجتماعي لكل فئة مهنية في العملية الانتاجية.

نلاحظ، أولاً، أنه على محدد الاقرار بوجود كيان حضاري بشري متميز للوطن العربي، تتراوح نسب الاقرار بالايجاب بين ٧٦٪ للأكاديميين والعلميين (أساتذة الجامعات ومن في مستواهم) و ٨٩٪ للصحفيين والمشتغلين بالاعلام. الفئة الاولى هي دون الوسط العام بحوالي ٥ درجات مئوية، والفئة الاخيرة فوق المتوسط العام بحوالي ٨ درجات مئوية.

وبين من أقروا بنفي مقولة الوطن العربي المتميز، نجد المدى بين ٥٪ للفلاحين وعمال الزراعة، و١٣٪ لفئة المهن الأخرى المتخصصين (وهي مهن عليا أيضاً ولكن ليس لها نفس وضوح وتحديد المهن الأخرى الواردة في الجدول رقم ٢- ٥)(٥). ورغم أن الفروق بين المهن المختلفة على هذا المحدد ثابته احصائياً (عند مستوى ٠,٠٠١) إلاّ أنّ العلاقة بين المتغيرين ليست قوية (٠,١٣).

أما على المحدد الثاني- والذي نعتبره مؤشراً أقوى للقومية العربية- فإنّ درجة التباين أقوى كما يعكسها معامل الارتباط (٠,٢١) ومستوى الدلالة الإحصائية (٠,٠٠١). ومرة أخرى نجد أن المشتغلين بالصحافة والاعلام هم أقل الفئات انكاراً لوجود أمة عربية واحدة (٥٪، أي دون المتوسط العام بحوالي ٤ نقاط مئوية)، في مقابل فئة العمال التي وصلت نسبة هذا الإنكار بينهم حوالي ١٣٪ (أي أعلى من المتوسط العام بأربع نقاط مئوية). فإذا انتقلنا الى من يقرون بوجود أمة عربية واحدة (سواء كانوا معتدلين أو متشددين) فإننا نجد

---

(٥) تشمل المهن الأخرى المتخصصة من يقومون بأعمال استشارية والتخطيط وموظفي الهيئات الأقليمية والدولية، وما الى ذلك. ولأن الأعداد من هذه المهن صغيرة (تتراوح بين ٢ و١٧ لكل منها) فقد رأينا إدماجهم معاً.

أن نسبتهم بين الفلاحين تفوق أية فئة مهنية أخرى، حيث وصلت إلى أكثر من ٨٣٪ (أي أعلى من المتوسط العام بخمس نقاط مئوية). ويلي الفلاحين في هذا الصدد الصحفيون والإعلاميون، والمشتغلون بالمهن الزراعية العليا (جامعيون) والتربويون والاجتماعيون والأطباء والأكاديميون والمهندسون والمهن الوسيطة- وكلها أعلى من المتوسط العام بدرجات متفاوتة. أما أقل الفئات إقراراً بوجود الأمة العربية الواحدة فقد كانت العمال (٧٣٪، دون المتوسط العام بخمس نقاط مئوية). ويلي العمال في هذا الصدد المشتغلون بالوظائف الإدارية الحكومية وطلاب الجامعات. وفيما يلي ترتيب الفئات المهنية على مؤشر الأمة العربية الواحدة.

مؤشر الأمة العربية الواحدة
(نسبة القوميين)

(١) الفلاحون وعمال الزراعة.
(٢) الصحفيون والإعلاميون.
(٣) المهن الزراعية العليا.
(٤) المهن التربوية / المهن الطبية.
(٥) الأكاديميون والعلميون.
(٦) المهن الهندسية / المهن الوسيطة.
(٧) المهن القانونية.
(٨) طلاب الجامعات.
(٩) المهن المتخصصة الأخرى.
(١٠) وظائف إدارية حكومية.
(١١) العمال.

وليس لدينا تفسير يقيني عن هذا التباين بين الفئات المهنية، والذي يصل الى مستوى دلالة إحصائية عالية (٠,٠٠١) ومعامل ارتباط متوسط القوة (٠,٢١). وإذا اجتهدنا في هذا الصدد، فيمكن افتراض ارتفاع نسبة «القوميين» بين الفلاحين بسبب اطاراتهم المرجعية التي تساوي في معظم الأحوال بين مفهوم الأمة العربية ومفهوم الإسلام. فقد ذكر فلاح مصري في معرض الإجابة على السؤال الخاص بهذه النقطة بأن «العرب كلهم مسلمين زينا ومفيش فرق بينهم إلا بالتقوى». وهذا الخلط بين المفهومين لدى الفلاحين- والذي سترى شواهد مباشرة عليه في الفصل القادم- يفسر أيضاً ارتفاع نسبة الفلاحين بين

من أقروا بأمة واحدة متجانسة بلا أي تنوع ـ حيث وصلت النسبة الى ٤٤٪، وهي أعلى من المتوسط العام بأربع نقاط مئوية.

أما ارتفاع نسبة القوميين (بشقيها المعتدل والمتشدد) بين رجال الإعلام فمرجعه ـ في رأينا ـ إلى درجة الوعي السياسي المرتفع بين أصحاب هذه المهنة بحكم طبيعة عملهم. ولكن يلاحظ أن رغم ضخامة نسبة الإعلاميين الذين أقروا بوجود أمة عربية واحدة، فإن نسبة المعتدلين بينهم (٥١٪) تفوق أية فئة مهنية أخرى، وتزيد عن المتوسط العام للقوميين المعتدلين في جملة المبحوثين بأكثر من ١٢ نقطة مئوية، بينما تنخفض نسبة المتشددين بينهم عن المتوسط العام بحوالي سبع نقاط مئوية. أي أنّ فئة الإعلاميين ذات إدراك معقد وليس بسيطاً (كالفلاحين) في هذه المسألة. فأغلبيتهم الساحقة تقر بوجود الأمة الواحدة، ولكن أغلبية هذه الأغلبية تدرك أن لكل شعب من شعوب هذه الأمة الواحدة بعض السمات الخاصة به.

يبقى جديراً بالتفسير حالة انخفاض نسبة «القوميين» بين فئتين مهمتين من قطاعات المجتمع العربي وهما العمال وطلاب الجامعات أحد الأشياء المشتركة بين هاتين الفئتين هو ارتفاع نسبة من قدموا «تصورات أخرى» في هذه المسألة: ١٨٪ بين الطلاب و ١٤٪ بين العمال، وهي أعلى من المتوسط العام لجملة المبحوثين. هذه التصورات الأخرى لا تقر لا بتعدد الأمم ولا بوحدانيتها في الوطن العربي، ولكنها تصورات يختلط فيها هذا وذاك. وهذا الخلط بالنسبة للطلاب يعكس حالة البلبلة والتشتت التي تسود وطننا العربي في الوقت الراهن. وقد سبق التعليق على ديناميكية هذه الظاهرة عند الحديث عن المتغير العمري ـ حيث لمسناها في فئة من هم أقل من ٢٥ سنة، والتي تتكون في معظمها من الطلاب.

أما العمال فهم فئة تقطن في معظمها العواصم والمدن العربية الكبرى. ويبدو أن التساقط المكثف لوسائل الإعلام عليهم في هذه الأماكن بما انطوت عليه في الآونة الأخيرة من قذف وسباب واستعـداء بين الأنظمة الحاكمة، مضافاً اليه المستوى التعليمي والثقافي المتواضع لهذه الفئة بما لا يجعلها قادرة على النقد والتمحيص لما يتدافع الى حواسها، هو المسؤول عن حالة الشك والبلبلة التي تنعكس في اتجاهاتها كما عرضنا لها أعلاه. وتنطبق هذه الإجتهادات إلى حد كبير على الفئات المهنية الأخرى التي تتشابه استجاباتها في هذه المسألة مع استجابات العمال والطلاب.

وأخيراً ننتقل الى الجزء الثالث من جدول رقم (٢ـ ٥) الخاص بمشكلات الوطن العربي كما تدركها الفئات المهنية المختلفة. هنا نلاحظ مرة ثالثة أن فئة الصحفيين هي أكثر الفئات حساسية لمشكلة الخلافات والإنقسامات العربية. فهذه المشكلة لم تحظ فقط

جدول رقم (٢- ٥)
إدراك المبحوثين لبعض محددات العالم العربي
موزعين حسب فئاتهم المهنية (نسب مئوية)

محددات العالم العربي / المهن	وجود كيان متميز يسمى العالم العربي (٥٤٠٦)			إدراك المبحوثين لسكان العالم العربي (٤٩٩٥)				المشكلات الكبرى التي تواجه العالم العربي (٥٠٠٦)						
	نعم	لست متأكداً	لا	أمم وشعوب مختلفة (اللاقوميون)	أمة واحدة متنوعة (قوميون معتدلون)	أمة واحدة متجانسة (قوميون متشددون)	تصورات اخرى (محايدون)	العلاقات العربية	الصراع العربي الاسرائيلي	التخلف الاقتصادي الاجتماعي	الهيمنة الاجنبية	التفاوت الطبقي	انعدام الديموقراطية	مشكلات اخرى
مهن أكاديمية وعلمية	٧٦,٢	١٥,٣	٨,٥	١٠,٠	٤٤,٢	٣٥,٥	١٠,٣	٣٧,٧	٢٩,٤	٧,١	٤,٥	٣,٢	٤,٥	١٣,٢
مهن طبية عليا	٧٩,٨	٩,٢	١٠,٧	٩,٥	٤٥,٠	٣٥,٢	١٠,٢	٣٩,٩	٣١,٥	٥,١	٤,٦	٢,٧	٤,٤	١١,٤
مهن هندسية عليا	٨٦,٦	٥,٩	٧,٦	٩,٠	٤٧,١	٣١,١	١٢,٧	٣٩,٣	٢٩,٩	٥,٧	٤,٥	٣,٧	٤,١	١٢,١
مهن قانونية عليا	٧٧,٧	١٢,١	١٠,٢	٩,٥	٣٤,٢	٤٢,٨	١٣,٦	٣٦,٥	٣٢,٠	٥,٠	٥,٩	٣,٦	٣,٦	١٢,٧
الصحافة والإعلام	٨٨,٥	٥,٤	٦,١	٣,٥	٥٠,٧	٣٣,٣	١٢,٤	٤٧,٥	٣٠,٥	٥,٧	٢,٨	١,١	٤,٣	٨,٢
الثقافة والفنون	٨٥,١	٩,١	٥,٧	٥,١	٤٥,٥	٣١,٥	١٨,٠	٤٧,٥	٢٩,٦	٦,١	٢,٨	٢,٢	١,١	٩,٦
التجاريون والمهن التجارية	٨١,١	١١,٠	٧,٨	٩,٧	٣٩,١	٣٨,٢	١٣,٠	٣٧,٢	٣٣,٢	٦,٥	٤,٨	٣,٩	٣,٩	٩,٨
المهن الزراعية العليا	٨٥,٦	٩,١	٥,٣	٩,٩	٤١,٣	٣٩,٩	٨,٩	٣٦,٦	٣٥,٢	٦,٦	٥,٢	١,٩	٢,٨	١٢,٧
المهن التربوية والاجتماعية	٨١,٧	٩,٧	٧,٦	٧,٣	٣٦,٣	٤٣,٩	١٢,٦	٣٨,٢	٣١,٤	٥,٩	٥,١	٣,٣	٥,٩	٩,٩
وظائف ادارية وحكومية	٧٨,١	١٢,٤	٩,٤	٨,٤	٣٤,٧	٣٨,٢	٩,١	٣٨,٣	٣٥,٨	٣,٧	٤,٨	١,٤	٣,٤	١٢,٥
مهن اخرى متخصصة	٧٧,٤	٩,١	١٢,٦	٧,٩	٣٩,٠	٣٤,٨	١٨,٣	٣٣,٣	٤٣,٦	٢,٤	٤,٢	١,٢	٣,٠	١٢,١
طلاب الجامعات	٧٩,٢	١٠,١	١٠,٨	٦,٣	٢٧,٨	٤٨,٤	١٧,٥	٣٩,٨	٣٦,٩	٣,٩	٤,٢	٣,١	٢,٨	٨,٢
المهن الفنية الوسيطة	٨٦,٦	٥,٩	٧,٦	٩,٠	٤٧,١	٣١,١	١٢,٧	٣٩,٣	٢٩,٩	٥,٧	٤,٥	٣,٧	٤,١	١٢,١
عمال الانتاج والخدمات	٧٨,١	١٥,٢	٦,٧	١٢,٦	٣١,٣	٤٢,٠	١٤,١	٣٢,٥	٤٩,٣	١,٢	١,٩	٢,٢	١,٩	١٠,٤
الفلاحون وعمال الزراعة	٨٤,٩	٩,٥	٥,٢	٦,١	٤٣,٤	٤٤,٠	٦,٥	٢٨,٨	٥٠,٥	١,٠	٣,٦	٠,٩	١,٦	١٢,٤
المجموع	٨٠,٧	١٠,٧	٨,٦	٨,٥	٣٨,٢	٣٩,٨	١٣,٥	٣٨,٠	٣٥,٤	٤,٨	٤,٣	٢,٦	٣,٧	١١,٣
مؤشرات احصائية	مربع كاي = ٩٣,٦٣ معامل الارتباط الإسمي = ٠,١٣ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١			مربع كاي = ٢١٩,٢٨ معامل الارتباط الإسمي = ٠,٢١ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١				مربع كاي = ٤١٨,٨٤ معامل الارتباط الإسمي = ٠,٢٨ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١						

بالأولوية بين كل المشكلات لديهم، بل ترتفع نسبة من ذكرها منهم إلى حوالي ٤٨٪، أي حوالي عشر نقاط مئوية فوق المتوسط العام لجملة المبحوثين. وقد اشترك معهم في إدراك أهمية هذه المشكلة بنفس الحدة فئة المشتغلين بالفنون والثقافة. ويلي هاتين الفئتين في هذا الصدد الأطباء وطلّاب الجامعات والمهندسون وأصحاب المهن الفنية المتوسطة. أما أقل الفئات إدراكاً لخطورة هذه المشكلة فقد كانوا الفلاحين (٢٩٪) والعمال (٣٣٪). ولكن كما قلنا في تعليقاتنا السابقة عن مشكلات الوطن العربي لا ينبغي الفصل بين مشكلة خلافات الحكام والمسألة الفلسطينية. فمعظم من يذكرون المشكلة الأولى يكون في ذهنهم عادة المسألة الثانية، والعكس صحيح.

والأمر لا يتعدى هنا إختلاف مستويات التعقيد السببي في ذهن المبحوث. فبينما تميل الفئات المهنية الدنيا أو الأقل تعليمًا إلى رصد المسألة الفلسطينية مباشرة، تميل الفئات المهنية العليا أو الأكثر تعليمًا إلى رصد ما تعتبره سبب التعثر في حل المشكلة الفلسطينية- أي الإنقسامات العربية. من هنا نرى أن الفلاحين كانوا أكثر الفئات التي ذكرت المسألة الفلسطينية يليهم العمال مباشرة- ٥١٪ و ٤٩٪، على التوالي. وفي المقابل، كان المشتغلون بالثقافة والإعلام من أقل الفئات التي ذكرت المشكلة الفلسطينية (بينما كانوا أعلى فئتين ذكرتا مشكلة الإنقسامات العربية).

أما عن المشكلات الأخرى التي وردت في جدول رقم (٢-٥)، فإننا نلاحظ حساسية نسبية أكبر بين الأكاديميين والزراعيين والتجاريين والمشتغلين بالثقافة نحو مشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي. وكان القانونيون والزراعيون أكثر من غيرهم وعياً بمشكلة الهيمنة الأجنبية على مقدرات هذا الوطن. وبالنسبة لمشكلة التفاوت الطبقي ومعاناة الكادحين نجد مفارقة لا تفسير لها، وهي أن التجاريين كانوا أكثر الفئات حساسية نحوها، بينما كانت نسبة من ذكروها بين العمال (٢,٢٪) والفلاحين (٠,٩٪) دون المتوسط العام، وقد كنّا نفترض العكس. وربما كانت هذه المفارقة نموذجاً لمقولة الوعي الزائف، أي عدم الإدراك الحقيقي لطبيعة المصالح والأولويات الطبقية. ولكن النسبة العامة والنسب الفئوية لهذه المشكلة- رغم تباينها- هي من الضآلة بحيث لا ينبغي ان نعول عليها كثيرا. وبالنسبة لانعدام الممارسة الديمقراطية، نجد أكثر الفئات حساسية، هم التربويون والأكاديميون والأطباء والاعلاميون والقانونيون. ويبدو هذا متسقا عما نعلمه عن هذه الفئات في المجتمعات الاخرى. فباستثناء الاطباء، تعتبر كل الفئات المذكورة من أولئك الذين يشتغلون بالأفكار وبالتالي يقدسون حرية الكلمة وحرية التعبير السياسي والثقافي.

و ـ الخلاصة

في هذا الفصل عرضنا لبعض المحددات العامة للوطن العربي كما أدركها وعبر عنها حوالي ستة آلاف مواطن عربي من عشرة أقطار عربية هي الكويت وقطر واليمن ولبنان والأردن ومصر والسودان وتونس والمغرب.

حوالي ٧٩ في المائة من هؤلاء المبحوثين أقروا بوجود كيان حضاري بشري متميز وهو الوطن العربي. كما أقر ٧٨ في المائة منهم بإيمانهم بوجود أمة عربية واحدة. وكانت الإنقسامات العربية والمسألة الفلسطينية هي أعظم الهموم التي عبروا عنها كمشكلات كبرى تواجه وطنهم العربي الكبير. لقد أظهر المبحوثون ـ على تباعد الشقة بين أقطارهم ـ درجة عالية من التوحد في إدراكهم للمحدد الحضاري، والمحدد القومي، وفي التعبير عن محدد الهموم الكبرى. ولا يترك ذلك ـ في رأينا ـ أي مجال للشك في أين تقف الأغلبية الساحقة من حيث الفكر والإنتماء والوجدان القومي.

ولكن في إطار هذه الأغلبية، وجدنا بعض الإختلافات في درجة هذا التوحد الفكري والوجداني. وقد استخرجنا معاملات الإرتباط بين تلك الإختلافات وعدد من المتغيرات البنائية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

المتغير	معاملات الإرتباط مع مؤشرات			متوسط معاملات الإرتباط
	وجود وطن عربي	وجود أمة عربية	مشكلات الوطن العربي	
القطري	٠,١٧	٠,٢٧	٠,٢٢	٠,٢٢
العمري	٠,١٠	٠,١١	٠,١٢	٠,١١
التعليمي	٠,٠٥	٠,١٣	٠,٢٢	٠,١٣
المهني	٠,١٣	٠,٢١	٠,٢٨	٠,٢١

فالتباين الذي يوجد في إدراك المبحوثين لمحددات الوطن العربي ـ رغم انه محدود ـ يمكن تفسيره في المقام الأول على أساس المتغير القطري، وفي المقام الثاني على أساس المتغير المهني وفي المقام الثالث على أساس المتغير التعليمي، وأخيراً على أساس متغير الأعمار.

وهذا يعني أنه في المسائل التي تعرض لها هذا الفصل تبرز الأقطار كعامل أول في تحديد إتجاهات المبحوثين. فالمتغير القطري يكمن وراء ٢٢ في المائة من حجم الإختلاف في اتجاهات المبحوثين، يليه المتغير المهني الذي يفسر ٢١٪، ثم متغيرا مستويات التعليم

والأعمار اللذان يفسران ١٣ و ١١ في المائة من هذا الإختلاف، على التوالي.

ما الذي تنطوي عليه هذه المعلومة لحاضر ومستقبل القضية القومية؟ من الصعب تقديم إجابة قاطعة على هذا السؤال. ولكن الذي لا شك فيه هو أن تجزئة أبناء هذه الأمة في كيانات قطرية هو المسؤول الأول عما يوجد بينهم من اختلاف في مؤشرات الإنتماء القومي في الوقت الحاضر. ورغم أن هذا الإختلاف ـ كما قلنا ما يزال محدود الحجم ـ إلا أنّ استمرار التجزئة القطرية خليق بأن يكرس هذا الإختلاف، وربما يضاعف من حجمه في المستقبل.

الفصل الثالث

اتجاهات الرأي العام العربي نحو التوحيد السياسي

أ ـ مقدمة

في الفصل السابق حاولنا أن نتحسس المحددات العامة للوطن العربي كما يدركها المبحوثون ذاتياً. فاعتبرنا درجة ونوعية هذا الادراك مؤشراً للاحساس بالإنتماء وللشعور القومي. في هذا الفصل نعرض لآراء المبحوثين تجاه التوحيد السياسي لأجزاء هذا الوطن العربي، وبتعبير آخر نحاول هنا أن نستكشف إلى أي مدى يترجم المبحوثون احساسهم بالانتماء وشعورهم القومي الى آراء واتجاهات حيال مسألة الوحدة العربية. فاذا كانت القومية فكراً وشعوراً وإحساساً، فان التوحيد السياسي هو سلوك وفعل وممارسة. في معظم الحالات السوية يحاول البشر، سواء كانوا أفراداً أو جماعات، أن يحولوا الفكر والشعور الى سلوك وممارسة. وتلكم هي أحد المقولات الاساسية في العلوم الاجتماعية. ولكن الظروف التي مرّت بها الأمة العربية خلال العقود الثلاثة الماضية، والتي منيت فيها محاولات التوحيد السياسي بالإحباط، جعلتنا لا نأخذ هذه المقولة كأمر مسلم به. وبدلاً عن ذلك اعتبرناها فرضية قابلة للاختبار.

ومن المعروف أن أول محاولة جدية للوحدة بعد الحرب العالمية الثانية كانت تلك التي تمت بين مصر وسوريا تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة، عام ١٩٥٨ والتي استمرّت أكثر من ثلاث سنوات الى أن وقع الانفصال عام ١٩٦١. هذا هو المشروع الوحيد الذي تجسم بشكل واقعي جدي. في نفس العام، وفي غضون أسابيع من مولد الجمهورية العربية المتحدة أعلن عن مشروع للوحدة بين الأردن والعراق تحت اسم الاتحاد العربي- حيث كان فرعان من الاسرة الهاشمية يحكمان البلدين (الملك فيصل في العراق والملك حسين في الاردن). ولكن المشروع لم تكتب له الحياة لوقوع ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨ في العراق بعد شهور قليلة من اعلان الاتحاد العربي. جرت محاولة ثالثة بين مصر وسوريا والعراق في عام ١٩٦٣، وصيغ لها مشروع فيدرالي حاول الاستفادة من دروس الجمهورية العربية المتحدة، ولكن المشروع لم ير النور من حيث التطبيق الفعلي. وتوقفت المشاريع في السنوات

الست التالية، بسبب انغماس مصر في اليمن وبسبب هزيمة ١٩٦٧. ثم استؤنفت المحاولات التوحيدية في عام ١٩٦٩ بعد قيام ثورة الفاتح من ايلول/ سبتمبر ١٩٦٩ في ليبيا، فأعد مشروع للتوحيد بين مصر وليبيا والسودان، ثم مشروع آخر بين مصر وليبيا وسوريا، وأعلن هذا الأخير في عام ١٩٧١ تحت اسم اتحاد الجمهوريات العربية، وجرى الاستفتاء عليه في الدول الثلاث. وأنشئت بمقتضاه حكومة اتحادية وبرلمان اتحادي وبعض الأجهزة البيروقراطية المساندة. ولكن المشروع تعثر قبيل وفي أعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣، ولم يبق منه الا الاسم، بل ان التوتر بين قيادات الدول الثلاث الأعضاء فيه وصل الى حد قطع العلاقات الدبلوماسية ثم الاشتباك المسلح في البر والبحر والجو بين مصر وليبيا في صيف ١٩٧٦. جرت أيضاً محاولة اتحادية بين ليبيا وتونس عام ١٩٧٦ ولكنها اجهضت في ظرف أيام من الاعلان عنها، ويلاحظ ان كل هذه المحاولات قد جرت في الحزام الشمالي للوطن العربي. أما خارج هذا الحزام، فقد جرت عدة محاولات للاتحاد أو الوحدة بين شطري اليمن (اليمن العربية واليمن الديموقراطية) في منطقة الخليج العربي، وبين سوريا والاردن، ثم في الآونة الأخيرة بين سوريا والعراق. ولكن لم ينجح نسبياً من كل هذه المحاولات الى الآن سوى **اتحاد الامارات العربية** الذي جرى الاعداد له في أوائل السبعينات بعد جلاء بريطانيا عن تلك المنطقة. وهذا الاتحاد يتكون من عدة امارات قليلة السكان بامتداد الساحل الغربي الأوسط للخليج العربي (ويضم أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القوين ورأس الخيمة والفجيرة).

باختصار، من مجموع ما يزيد عن خمسة عشر محاولة للوحدة أو الاتحاد في الثلاثين سنة الأخيرة لم يخرج الى حيز الوجود ويستمر في الحياة الا اتحاد الامارات العربية الذي لا يتجاوز سكان وحداته المليون نسمة، في أمة عربية يصل عدد سكانها الى حوالي ١٥٠ مليون نسمة، وحينما يقارن المراقب بين الفرحة العارمة للجماهير العربية من الخليج الى المحيط التي صاحبت مولد أول مشروع جدي وهو الجمهورية العربية المتحدة (بين مصر وسوريا) منذ عشرين سنة وبين البرود وعدم التصديق الذي يصاحب الاعلان عن أي مشروع توحيدي في الوقت الحاضر، لا يسعه إلا استنتاج مدى الإحباط القاتل الذي أصاب الجماهير العربية في واحد من أهم مطالبها، ان لم يكن أهمها على الإطلاق، وهو مطلب الوحدة.

ب- معرفة المبحوثين بمشروعات التوحيد السياسي

لقد بدأنا محاولة استقصاء الآراء حول التوحيد السياسي لأقطار الأمة ببعض الأسئلة التمهيدية للتعرف على مدى المام المبحوثين من الأقطار العشرة بمشروعات الوحدة

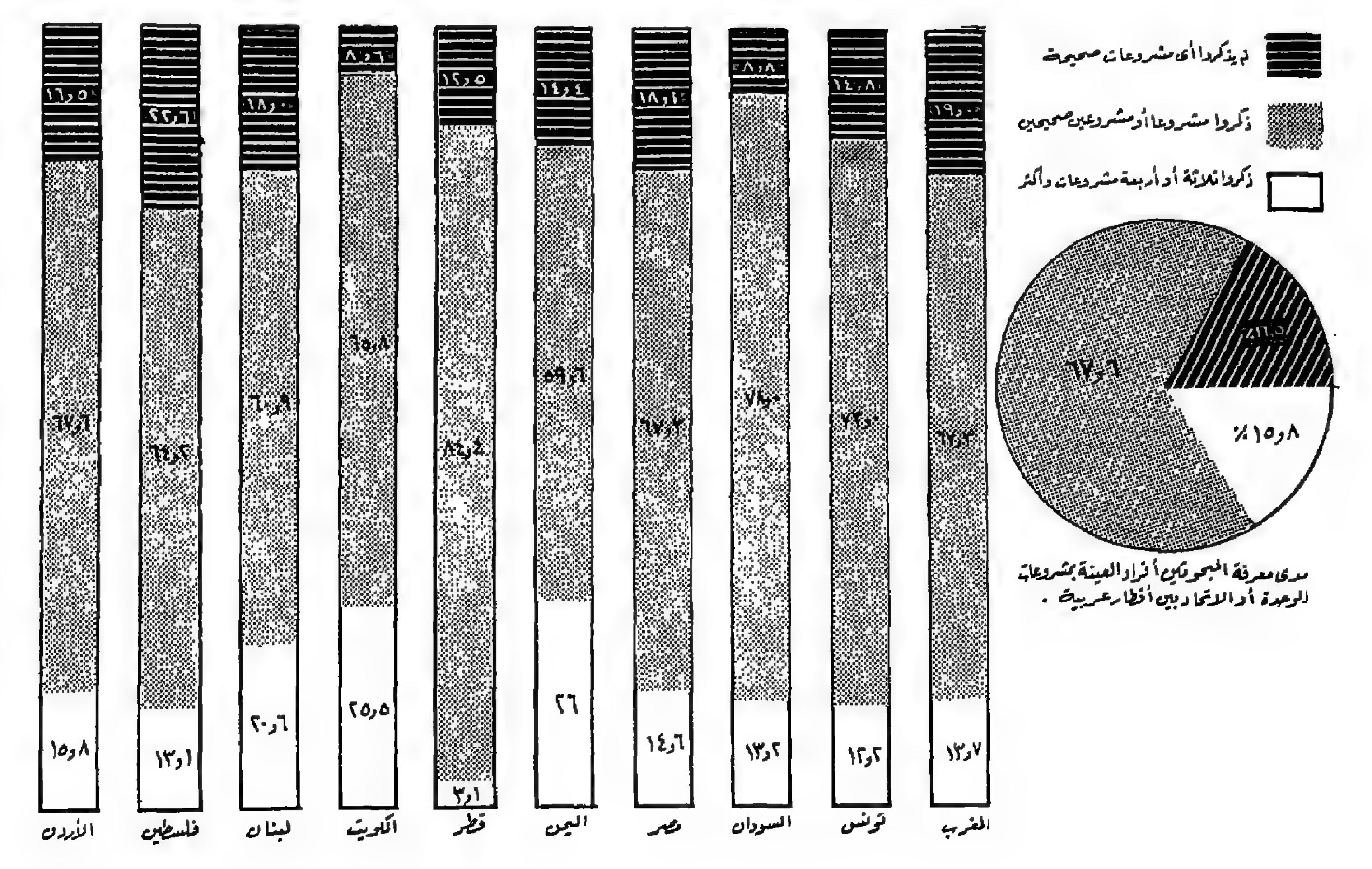
أو الاتحاد بين بلدين عربيين أو أكثر في الماضي والحاضر. وقد كشفت البيانات عن أن حوالي ١٨ في المائة من مجموع المبحوثين لم يعرفوا أياً من هذه المشروعات الوحدوية- سواء قالوا صراحة أنهم لا يعرفون، أو قالوا أنهم يعرفون ولكنهم لم يذكروا أي مشروع صحيح. أما البقية- أكثر من ٨٠٪- فقد ذكروا بعض هذه المشروعات، منهم ١٥٪ ذكروا مشروعاً واحداً صحيحاً، و٥٣٪ ذكروا مشروعين، و١٣٪ ذكروا ثلاث مشروعات، و٣٪ ذكروا أربعة مشروعات أو أكثر. القاسم المشترك الأعظم بين هذه المشروعات، والذي ذكره معظم الثمانين في المائة كان مشروع الجمهورية العربية المتحدة (ج. ع. م). أي أن من ذكر مشروعاً واحداً كان هو (ج. ع. م)، ومن ذكر مشروعين كان بينها هذا الأخير مع مشروع آخر، ومن ذكر ثلاثة كان بينها أيضاً (ج. ع. م) ومشروعين آخرين، وهكذا. المشروع التالي من حيث تكرار ذكره كان اتحاد الجمهوريات العربية (مصر وسوريا وليبيا)، وبعده مشروع اتحاد مصر والسودان وليبيا، ثم مشروع اتحاد الامارات، ثم مشروع اتحاد سوريا والاردن، ثم مشروع الوحدة العراقية- السورية ثم مشروع ليبيا وتونس، وأخيرا مشاريع الاتحاد بين شطري اليمن.

ان وضوح وتكرار مشروع الوحدة المصرية- السورية (ج. ع. م) كقاسم مشترك أعظم بين المبحوثين يدل على عمق الآمال التي ارتبطت بهذه التجربة الرائدة في تاريخ العرب الحديث، كما يدل في نفس الوقت على عمق الآلام التي خلقها انهيار تلك التجربة. وتكشف البيانات عموماً عن درجة أعلى من المعرفة بين المبحوثين بالمشروعات التي كانت مصر طرفاً فيها. بينما كانت المعرفة بالمشروعات التي لم تشترك فيها مصر أكثر وضوحاً بين المبحوثين من المناطق التي وقعت فيها هذه المشروعات. فنسبة من ذكروا مشروع الوحدة التونسية- الليبية مثلاً، تكاد تصل الى ٧٥٪ من المجموعة التونسية في العينة، بينما لم تتجاوز النسبة التي ذكرت هذا المشروع في اجمالي العينة عن ١٤٪. كذلك نجد مشروع الامارات، يتكرر بنسبة أكبر بين مبحوثي الكويت وقطر (٦٤، ٥٠٪ على التوالي في مقابل المتوسط العام لاجمالي العينة ٨٪).

ورغم وعي الأغلبية العظمى من المبحوثين ببعض المشروعات التوحيدية في الوطن العربي إلّا أننا نجد اختلافات في الدرجة بين عينات الأقطار العشرة. فكما يبين جدول رقم (٣- ١) نلاحظ أن نسبة من لم يذكروا أي مشروعات صحيحة تتراوح بين ٨,٦٪ في الكويت و٢٢,٦٪ في فلسطين أي أن الكويتيين هم أكثر المجموعات علماً بمشروعات التوحيد التي دارت على الساحة العربية في العقود الثلاثة الماضية، ويليهم في هذا الصدد السودانيون والقطريون واليمنيون. كذلك نلاحظ ارتفاع نسبة الكويتيين عن المتوسط العام

شكل ٣ـ ١

مدى معرفة المبحوثين بمشروعات الوحدة أو الاتحاد بين أقطار عربية حسب أقطار المبحوثين (نسبة مئوية)



جدول رقم (٣- ١)

مدى معرفة المبحوثين بمشروعات الوحدة أو الاتحاد السابقة
حسب أقطار المبحوثين (نسب مئوية)

المتغير / الأقطار	لم يذكروا اية مشروعات صحيحة	ذكروا مشروعاً واحداً صحيحاً على الأقل	ذكروا مشروعين صحيحين	ذكروا ثلاثة مشروعات	ذكروا أربعة مشروعات صحيحة أو أكثر
الاردن	١٦,٥	١٤,٧	٢,٩	١٣,٠	٢,٨
فلسطين	٢٢,٦	٧,٧	٥٦,٥	١١,٣	١,٨
لبنان	١٨,٠	١١,٠	٤٩,٩	١٦,٨	٣,٨
الكويت	٨,٦	١١,٨	٥٤,٠	٢٢,٤	٣,١
قطر	١٢,٥	٤٠,٦	٤٣,٨	٣,١	—
اليمن	١٤,٤	٩,٧	٤٩,٩	٢٠,٢	٥,٨
مصر	١٨,١	١٤,٨	٥٢,٥	١٢,٢	٢,٤
السودان	٨,٨	٢٣,٠	٥٥,٠	١١,٤	١,٨
تونس	١٤,٨	٦,٨	٦٦,٢	١٠,٧	١,٥
المغرب	١٩,٠	٢٢,١	٤٥,٢	١٠,٩	٢,٨
الجملة	١٦,٥	١٤,٧	٥٢,٩	١٣,٠	٢,٨

مؤشرات إحصائية :

مستوى الدلالة = ٠,٠٠١ مربع كاي = ١٩١,٢١ معامل الارتباط الاسمي = ٠,٢٠

في كل من فئة من ذكروا مشروعين او ثلاثة واربعة او اكثر. هذا التباين القطري ذو دلالة احصائية عالية (٠,٠٠١)، وذو معامل ارتباط متوسط القوة (٠,٢٠).

أقل دلالة من المتغير القطري بكثير هو متغير الأعمار الذي نرى توزيعه في جدول رقم (٣- ٢). ونلاحظ هنا أيضاً عدم وجود أي نمط مستقر بين الفئات العمرية في درجة الوعي أو عدمه بصدد مشروعات التوحيد السياسي. الفئات العمرية التي سجلت نسبة أعلى من المتوسط العام في الجهل بهذه المشروعات هي: من هم في عمر الستين أو أكبر (٢٢٪)، يليهم فئتا العمر ٤٥- ٥٠ و ٥٠- ٥٥ (١٩٪)، ثم فئة صغار العمر أو من هم أقل من ٢٥ سنة (١٨٪). ولكننا بالمقابل نجد أن الفئة العمرية ٢٥- ٣٠ هي أقل الفئات جهلاً

جدول رقم (٣- ٢)
مدى معرفة المبحوثين بمشروعات الوحدة السابقة
حسب فئات أعمارهم
(نسب مئوية)

المتغير / فئات الأعمار	لم يذكروا أية مشروعات صحيحة	ذكروا مشروعاً واحدا صحيحاً على الاقل	ذكروا مشروعين صحيحين	ذكروا ثلاثة مشروعات	ذكروا أربعة مشروعات صحيحة أو أكثر
أقل من ٢٥ سنة	١٨,٢	١٥,١	٥١,٤	١٢,٧	٢,٧
٢٥ ـ ٣٠	١٣,٥	١٥,٠	٥٤,٩	١٣,٨	٢,٨
٣٠ ـ ٣٥	١٥,٦	١١,١	٥٤,٤	١٥,٣	٣,٤
٣٥ ـ ٤٠	١٦,٧	١٤,١	٥٤,٠	١٢,٧	٢,٥
٤٠ ـ ٤٥	١٥,٦	١٦,٨	٥٢,٩	١١,٥	٣,٢
٤٥ ـ ٥٠	١٩,٣	١٤,٦	٥٢,٠	١٢,٦	١,٦
٥٠ ـ ٥٥	١٩,١	٢١,٠	٤٩,٠	٨,٩	١,٩
٥٥ ـ ٦٠	١٥,٨	١٩,٨	٤٨,٥	١٣,٩	٢,٠
٦٠ فأكثر	٢١,٨	١٢,٨	٥٦,٤	٧,٧	١,٣
الجملة	١٨,٤	١٤,٢	٥١,٩	١٢,٨	٢,٧

مؤشرات احصائية :
مربع كاي = ٣٠,١٩ مستوى الدلالة = ٠,٠٢ معامل الارتباط الإسمي = ٠,٠٨

وأكثرها معرفة بواحد أو أكثر من مشروعات التوحيد، وتليها في هذا الصدد الفئة العمرية ٣٠ـ ٣٥ ثم ٤٠ـ ٤٥ ولكن يلاحظ ان الفئات التي تسبق او تتلو هذه الأخيرة لا تسجل نمطاً متسقاً لا بدرجة الجهل ولا بدرجة الوعي بمشروعات التوحيد السياسي.

بالنسبة للمتغيرات الهيكلية الأخرى يوضح الجدولان رقم (٣ـ ٣) و(٣ـ ٤) درجة التباين في الجهل أو الوعي بالمشروعات الوحدوية حسب المهنة ومستوى التعليم ورغم ان التباين في كلا المتغيرين ذو دلالة احصائية عالية (٠,٠٠١) الا ان معاملي الارتباط بينهما وبين درجة الوعي بمشروعات التوحيد كانت أقل من متوسطة (٠,١٧ و٠,١٩ على التوالي). الفئات المهنية التي كانت أكثر جهلاً من المتوسط العام بمشروعات التوحيد كانت العمال (٣٠٪) والفلاحين (٢٤٪) وأصحاب المهن الفنية المتوسطة (٢٣٪). أما أكثر

جدول رقم (٣- ٣)
مدى معرفة المبحوثين بمشروعات الوحدة
موزعين حسب الفئات المهنية (نسب مئوية)

المتغير / فئات المهن	لم يذكروا أية مشروعات صحيحة ٩١٥	ذكروا مشروعا واحدا صحيحا ٨٢٣	ذكروا مشروعين صحيحين ٢٩٣٩	ذكروا ثلاثة مشاريع صحيحة ٧٢٧	ذكروا اربعة مشاريع صحيحة او اكثر ١٥٣
المهن الاكاديمية والعلمية	٨,٤	١٠,٢	٥٧,٢	٢٠,٠	٤,٢
المهن الطبية العليا	١٣,٢	١٢,٧	٥٧,٩	١٣,٤	٢,٧
المهن الهندسية العليا	١١,٩	٨,٢	٦١,٥	١٤,٨	٣,٧
التجاريون والمهن التجارية	١٣,٠	١٥,٢	٥٣,٢	١٦,٢	٢,٥
المهن الزراعية العليا	١٨,٣	١٢,٧	٥٧,٧	٩,٤	١,٩
المهن القانونية	١٤,٠	١٤,٠	٥٧,٢	١٢,٦	٢,٣
الصحافة والاعلام	٤,٦	١١,٣	٥٩,٩	٢١,٣	٢,٨
الثقافة والفنون	٧,٨	١٦,٨	٦٢,٦	١٠,٦	٢,٢
وظائف ادارية وحكومية	٥,١	١٥,٥	٥٨,٨	١٥,٧	٥,٠
المهن التربوية والاجتماعية	١٧,٢	١٤,٤	٥٠,٢	١٤,٩	٣,٤
مهن أخرى	٢٢,٢	١٦,٢	٤٩,٧	٩,٧	٢,٢
طلاب الجامعات	١٥,٥	١٣,٦	٥٢,٩	١٤,٨	٣,١
المهن الفنية المساعدة	٢٣,٢	١٤,٣	٥٣,٦	٥,٤	٣,٦
عمال الانتاج والخدمات	٣٠,١	١٦,٠	٤٧,٣	٥,٣	١,٢
الفلاحون وعمال الزراعة	٢٣,٩	٢٦,٢	٤٦,٠	٢,٩	١,٠
الجملة (٥٥٥٧)	١٦,٥	١٤,٨	٥٢,٩	١٣,١	٢,٨

مؤشرات احصائية :
مربع كاي = ١٦٠,٩١   مستوى الدلالة = ٠,٠٠١   معامل الارتباط الاسمي = ٠,١٧

الفئات علماً فقد كانوا الصحفيين ورجال الاعلام يليهم موظفو الحكومة الإداريون، فالمشتغلون بالثقافة والفنون، والاكاديميون لقد سجلت هذه الفئات نسباً أعلى من المتوسط العام في ذكرها لثلاثة مشاريع صحيحة. ونعتقد أن هذه النتائج- على الأقل بالنسبة للصحفيين - لا تحتاج الى عظيم عناء في تفسيرها. فهي الفئة التي بحكم عملها تغطي ما يدور على الساحة العربية والعالمية من أحداث. وبالتالي لا يعتبر وعيها العالي بما يدور حول مسألة التوحيد السياسي محل دهشة. أما موظفو الحكومة فربما بحكم تأثر مصالحهم البيروقراطية- سلباً أو إيجاباً- أية مشروعات توحيدية فانهم أكثر اهتماماً بمتابعة أنبائها. وينطبق نفس الشيء على التجاريين.

جدول رقم (٣- ٤)

مدى معرفة المبحوثين بمشروعات الوحدة موزعين حسب المستويات التعليمية (نسب مئوية)

المتغير / مستويات التعليم	لم يذكروا أية مشروعات صحيحة ٩٦٦	ذكروا مشروعا واحدا صحيحا على الاقل ٨٠٩	ذكروا مشروعين صحيحين ٢٩٠٩	ذكروا ثلاثة مشروعات صحيحة ٧٢٤	ذكروا اربعة مشروعات صحيحة أو اكثر ١٤٩
أمي أو دون المتوسط	٣٠,٠	٢١,٩	٤٥,٦	٣,٠	٠,٥
متوسط	١٨,٢	١٩,٨	٤٧,٨	١١,٧	٢,٦
جامعي	١٤,٤	١٢,٣	٥٦,٣	١٤,٢	٣,٠
ما بعد الجامعي	١١,٣	١٠,٩	٥٤,٨	١٩,٥	٣,٥
الجملة	١٧,٤	١٤,٦	٥٢,٣	١٣,٥	٢,٧

مؤشرات إحصائية: مربع كاي = ١٦٨,٣٩ — معامل الارتباط الاسمي = ٠,١٩
مستوى الدلالة = ٠,٠٠١ — معامل الارتباط غاما = ٠,٢٥

بالنسبة لمستويات التعليم نرى علاقة طردية واضحة في معرفة مشروعات التوحيد. فكلما انخفض مستوى التعليم كلما انخفض الوعي (او ارتفع الجهل) بهذه المشروعات والعكس صحيح، فبينما نجد أن نسبة من لم يذكروا أي مشروع وحدوي صحيح تصل الى ٣٠٪ بين الأميين ومن هم دون التعليم المتوسط، نجد هذه النسبة تنخفض الى ١١٪ بين أعلى مستوى تعليمي. ونلاحظ نفس النمط في نسب من ذكروا مشروعاً أو مشروعين أو ثلاثة أو أربعة. إنّ العلاقة بين متغير التعليم ومتغير الوعي بمشروعات الوحدة كما يعكسها معامل الإرتباطغاما (وهو أكثر حساسية من معامل الارتباط الاسمي) تصل الى ٠,٢٥ وعند مستوى دلالة إحصائية ٠,٠٠١.

والخلاصة هو أنّ أكثر من ٨٠٪ من مبحوثينا على وعي بمشروع أو أكثر مشروعات التوحيد السياسي التي تمت محاولتها في العقود الثلاثة الماضية. ورغم أنّ هناك تبايناً قطرياً وعمرياً ومهنياً في درجة الوعي، إلاّ أنّ متغير التعليم هو أقواها جميعاً. وبالتالي فهو يعطينا قوة تنبؤ أعلى من أي متغير هيكلي آخر في هذا الصدد، والمهم أن نذكّر القارىء مرةً أخرى أن ثبات وجود التباين لا يعني بالضرورة أنّ حجم هذا التباين كبير. ولكن إذا وجد فنحن نحاول تفسيره بأحد المتغيرات الهيكلية البنيوية. وفي حالة المسألة التي ناقشناها في هذا القسم، وهي درجة الوعي من عدمه بمشروعات التوحيد بين الأقطار العربية، فإن المتغير

الهيكلي الأكثر دلالة هو مستوى التعليم. وغني عن الذكر أن ارتفاع مستوى التعليم يعني أن الفرد يتابع ما يجري حوله وطنياً وقومياً وعالمياً بشكل أكثر إنتظاماً وكثافة، والعكس صحيح. ولكن الوعي بمشاريع الوحدة بين الأكثر تعليمًا لا يعني بالضرورة تأييد هذه المشاريع- كما سنرى في فقرات قادمة.

ج- تقييم المبحوثين لمشروعات الوحدة السابقة

في تقييم مشاريع الوحدة التي ذكرها المبحوثون قال ٢٥ في المائة منهم أنّ تلك المشاريع جلبت من المشكلات أكثر مما حققت من المزايا، بينما ذكر ٣٣٪ منهم أنّ المثالب والمزايا في تلك المشاريع كانت متساوية. ولكن النسبة الأكبر وهي ٤٢٪ سجلت أنّ مزايا الوحدة تفوق مشكلاتها. هذا معناه أنه رغم فشل معظم المشروعات الوحدوية السابقة، فإنّ حوالي ٧٥٪ من المبحوثين يعتقدون أنّ المزايا إن لم تكن أكثر من المثالب فهي على الأقل تتساوى معها.

ولكن كما في المسائل الأخرى التي تعرضنا لها من قبل، كان هناك اختلاف قطري وعمري ومهني وتعليمي في تقييم مشاريع الوحدة السابقة وفي الجدول رقم (٣- ٥) بيانات عن مدى التفاوت بين المبحوثين حسب أقطارهم وفئاتهم العمريه في تقييمهم لهذه المشاريع. فنلاحظ مثلاً أنّ المغاربة والسودانيين واللبنانيين كانوا أكثر المجموعات التي ذكرت أن المثالب تفوق المزايا. فبينما المتوسط العام في هذا الصدد هو ٢٥٪، نجد أن ٣٤٪ من المغاربة، و ٣٠٪ من السودانيين و ٢٨٪ من اللبنانيين كان تقييمهم سلبياً لمشروعات الوحدة. أما الرأي الذي يذهب الى أنّ المزايا تفوق المثالب فقد كان أكثر شيوعاً بين أبناء قطر (٧٧٪) واليمن (٦٣٪) والاردن (٥٠٪) وهي كلها نسب أعلى من المتوسط العام (٤٢٪). وكانت أقل المجموعات القطرية اختياراً لهذا التقييم هي السودانيون ثم اللبنانيون فالفلسطينون فالمغاربةفالمصريون- وكلها سجلت نسباً مئوية أقل من المتوسط العام. فإذا أردنا تلخيص التقييمات القطرية بترتيب المبحوثين حسب تقييمهم الايجابي لمشاريع الوحدة فإنّنا نجدها كالآتي: (١) قطر (٢) اليمن (٣) الأردن (٤) تونس (٥) الكويت (٦) مصر (٧) المغرب (٨) فلسطين (٩) لبنان (١٠) السودان.

المجموعات القطرية التي سجلت تقييمًا أدنى من المتوسط العام تضم المغرب ولبنان والسودان- وهي كما أشرنا في الفصل الثاني أقطار تضم أقليات كبيرة لغوية أو دينية أو عرقية. وقد سجلت هناك أيضاً نسب دون المتوسط العام على مؤشر القومية العربية. أما المصريون والفلسطييون فيبدو أن تقييمهم مرتبط بخبرات خاصة. فمصر كانت حجر

جدول رقم (٣- ٥)

تقييم مشاريع الوحدة السابقة حسب الأقطار

(نسب مئوية)

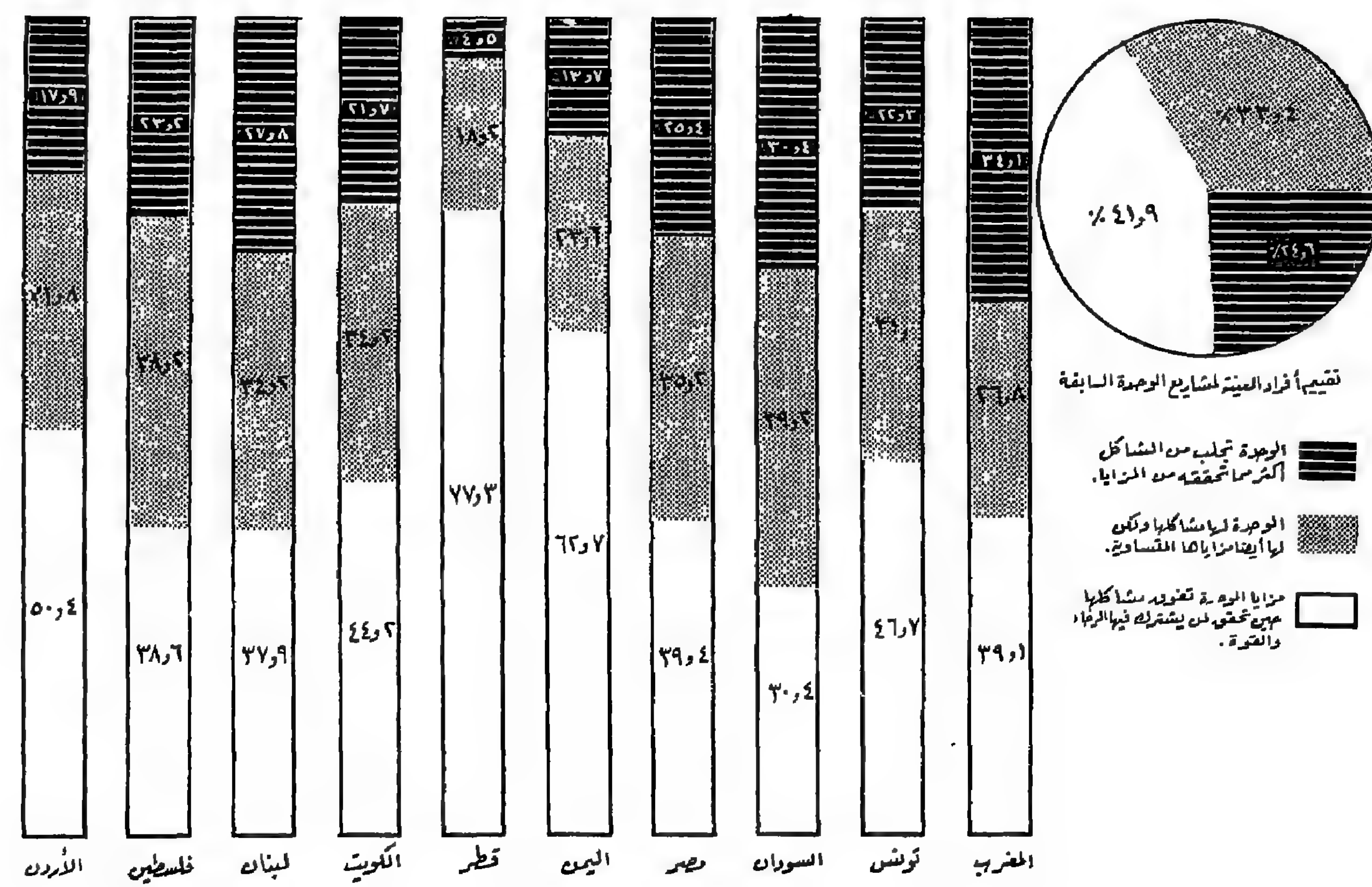
الأقطار / المتغير	الوحدة تجلب من المشاكل اكثر مما تحقق من المزايا المتغير	الوحدة لها مشاكلها ولكن لها أيضا مزاياها المتساوية	مزايا الوحدة تفوق مشاكلها حيث تحقق لمن يشترك فيها الرخاء والقوة
الاردن (٢٧٤)	١٧,٩	٣١,٨	٥٠,٤
فلسطين (٢٩٣)	٢٣,٢	٣٨,٢	٣٨,٦
لبنان (٤٠٦)	٢٧,٨	٣٤,٢	٣٧,٩
الكويت (١٢٠)	٢١,٧	٣٤,٢	٤٤,٢
قطر (٢٢)	٤,٥	١٨,٢	٧٧,٣
اليمن (٤٠٢)	١٣,٧	٢٣,٦	٦٢,٧
مصر (١٩٤٨)	٢٥,٤	٣٥,٢	٣٩,٤
السودان (٣١٦)	٣٠,٤	٣٩,٢	٣٠,٤
تونس (٣٩٠)	٢٢,٣	٣١,٠	٤٦,٧
المغرب (٣٩٩)	٣٤,١	٢٦,٨	٣٩,١
الجملة (٤٥٧٠)	٢٤,٦	٣٣,٤	٤١,٩

مؤشرات إحصائية:

مربع كاي = ١٥٣,٦٣   مستوى الدلالة = ٠,٠٠١   معامل الارتباط الإسمي = ٠,١٨

الأساس في عدد من المشروعات الوحدوية الرائدة، وخاصة الجمهورية العربية المتحدة، ويبدو أن فشل هذه المشاريع وما تلا انهيارها من حملات الإستعداء المتبادل بين حكومة بلادهم وحكومات الأقطار التي كانت شريكة في مشروعات الوحدة، قد جعل المصريين أكثر سلبيةً في تقييم هذه المحاولات. أمّا الفلسطينيون فنعتقد أنهم يعبِّرون بتقييمهم لمشاريع الوحدة السابقة عن حالة المرارة والإحباط والغضب العام من آثار فشل هذه المشاريع على قضيتهم المصيرية.

بالنسبة للمجموعات العمرية،فإن الجدول رقم (٣-٦) يبينّ أنّ فئتي العمر ٤٠- ٤٥ و ٤٥- ٥٠ كانت أكثر الفئات التي سجّلت تقييمًا سلبياً لمشاريع الوحدة الماضية والحاضرة


شكل ٣- ٢
تقييم مشاريع الوحدة السابقة حسب الأقطار (نسبة مئوية)
٣٣٫٢٪
٤١٫٩٪
٢٤٫٦٪
تقييم أفراد العينة لمشاريع الوحدة السابقة
الوحدة تجلب من المشاكل أكثر مما تحققه من المزايا.
الوحدة لها مشاكلها ولكن لها أيضا مزاياها المتساوية.
مزايا الوحدة تفوق مشاكلها حين تحقق لمن يشترك فيها الرخاء والقوة.
المغرب
٣٤٫١
٢٦٫٨
٣٩٫١
تونس
٢٢٫٣
٣١
٤٦٫٧
السودان
٣٠٫٤
٣٩٫٢
٣٠٫٤
مصر
٢٥٫٤
٣٥٫٢
٣٩٫٤
اليمن
١٣٫٧
٢٣٫٦
٦٢٫٧
قطر
٤٫٥
١٨٫٢
٧٧٫٣
الكويت
٢١٫٧
٣٤٫٢
٤٤٫٢
لبنان
٢٧٫٨
٣٤٫٢
٣٧٫٩
فلسطين
٢٣٫٢
٣٨٫٢
٣٨٫٦
الأردن
١٧٫٩
٣١٫٨
٥٠٫٤

جدول رقم (٣- ٦)

تقييم مشاريع الوحدة السابقة حسب التوزيع العمري للمبحوثين

(نسب مئوية)

فئات الأعمار / المتغير	الوحدة تجلب من المشاكل اكثر مما تحقق من المزايا	الوحدة لها مشاكلها ولكن لها ايضا مزاياها المتساوية	مزايا الوحدة تفوق مشاكلها حيث تحقق لمن يشترك فيها الرخاء والقوة
أقل من ٢٥ سنة	٢٢,٠	٣٠,٣	٤٧,٨
٢٥- ٣٠	٢٧,١	٣٦,٧	٣٦,٢
٣٠- ٣٥	٢١,٩	٣٦,٠	٤٢,١
٣٥- ٤٠	٢٤,٤	٣٧,٠	٣٨,٦
٤٠- ٤٥	٢٩,٤	٢٩,٧	٤٠,٩
٤٥- ٥٠	٢٩,٤	٢٩,٠	٤١,٦
٥٠- ٥٥	١٨,٤	٣١,٢	٥٠,٤
٥٥- ٦٠	٢٢,٦	١٧,٩	٥٩,٥
٦٠ فأكثر	٢٩,٩	١٦,٤	٥٣,٧
الجملة (٤٤٦٥)	٢٤,٧	٣٣,٥	٤١,٨

مؤشرات احصائية :

مربع كاي= ٧٧,٠٣ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١ معامل الارتباط الإسمي = ٠,١٣

(٢٩٪، أي أعلى من المتوسط العام بحوالي خمس نقاط مئوية). وكان أقل الفئات سلبيةً في التقييم هي فئتا العمر ٥٠- ٥٥ (١٨٪) و ٣٠- ٣٥ (٢٢٪). فإذا نظرنا الى العمود الأخير من الجدول فإننا نلاحظ أنّ التقييم الإيجابي كان أكثر شيوعاً بين فئات العمر ٥٥- ٦٠ (٦٠٪) و ٦٠ فأكثر (٥٤٪) و ٥٠- ٥٥ (٥٠٪)- وهي كلها أعلى من المتوسط العام لجملة العينة الذي لم يتجاوز ٤٢٪. ومن الملفت للنظر أنّ جيل الستين قد أظهر استقطاباً واضحاً. فنسبة التقييم السلبي (٣٠٪) ونسبة التقييم الإيجابي (٥٤٪) هي من أعلى نسب المجموعات العمرية في كلا التقييمين. لذلك فإن عدد المحايدين في هذه الفئة العمرية كان أصغر نسبة من أية فئة عمرية أخرى (١٦٪ أي دون المتوسط العام بثماني عشرة نقطة مئوية). في الفئات العمرية الأصغر نسبياً وبالتحديد من ٢٥ الى ٤٠، نلاحظ أنّ نسبة من يرون أنّ للوحدة مزايا ومثالب متساوية تزيد بشكل واضح عن المتوسط العام لجملة العينة.

وهذه الظاهرة توحي بأنّ هذه الفئات العمرية لم تستقطب تماماً بعد مع أو ضد الوحدة- بعكس جيل من هم فوق الخامسة والخمسين من أعمارهم.

على أي حال هذه الاختلافات في تقييم مشروعات الوحدة- أيّاً كانت أسبابها- هي إختلافات ذات دلالة إحصائية (٠,٠٠١)، ولكن معامل ارتباطها كان دون المتوسط (٠,١٨ مع المتغير القطري، و ٠,١٣ مع المتغير العمري).

فإذا انتقلنا الى متغير هيكلي آخر وهو التركيب المهني، فإنّنا نلاحظ أيضاً بعض التباين

جدول رقم (٣- ٧)

الاتجاهات نحو فكرة الوحدة حسب الفئات المهنية
(نسب مئوية)

المتغير / فئات المهن		الوحدة تجلب من المشاكل اكثر مما تحقق من المزايا	الوحدة لها مزاياها ومشاكلها المتساوية	مزايا الوحدة تفوق مشاكلها حيث انها تجلب القوة والرخاء
المهن الاكاديمية والعلمية	(٢٥٧)	٢٥,٣	٤٥,١	٢٩,٦
المهن الطبية العليا	(٣٥٧)	٢٨,٦	٣٧,٠	٣٤,٥
المهن الهندسية العليا	(٢٠٩)	٣١,١	٣٥,٤	٣٣,٥
التجاريون والمهن التجارية	(٦٤٥)	٢٦,٥	٣٦,٩	٣٦,٦
المهن الزراعية العليا	(١٦٧)	٢٤,٦	٤١,٣	٣٤,١
المهن القانونية	(١٩٣)	٢٥,٩	٢٩,١	٤٥,١
الصحافة والاعلام	(٢٤٩)	٢٣,٧	٣٦,٥	٣٩,٨
الثقافة والفنون	(١٤٩)	٢٥,٥	٤٠,٣	٣٤,٢
وظائف تنفيذية وادارية	(٤٣٩)	٢٩,٢	٢٧,١	٤٣,٧
المهن التربوية والاجتماعية	(٥١٦)	٢٣,١	٣٦,٤	٤٠,٥
مهن اخرى	(١٥٧)	٢٠,٤	٢٧,٧	٥١,٨
طلاب الجامعات	(٥٥٣)	٢٠,٨	٢٨,٨	٥٠,٥
المهن الفنية المساعدة	(٩٥)	٣٩,٠	٣٤,١	٢٦,٨
عمال الانتاج والخدمات	(٣٢٠)	٢٢,٢	٢٨,٨	٤٩,١
الفلاحون وعمال الزراعة	(٢٦٤)	١٢,٩	٢٢,٠	٦٥,٢
الجملة	(٤٥٧٠)	٢٤,٦	٣٣,٤	٤١,٩

مؤشرات احصائية:

مربع كاي = ١٦٤,٦٢ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١ معامل الارتباط الاسمي = ٠,١٩

جدول رقم (٣- ٨)

الاتجاهات نحو فكرة الوحدة حسب المستويات التعليمية

(نسب مئوية)

المتغير / مستويات التعليم	الوحدة تجلب من المشاكل اكثر مما تحقق من مزايا	مزايا الوحدة متساوية مع مشاكلها	مزايا الوحدة تفوق مشاكلها حيث انها تجلب القوة والرخاء
أمي أو دون المتوسط (٤٦٣)	١٦,٠	٢٤,٨	٥٩,٢
متوسط (٩٤٥)	٢٢,٩	٢٧,١	٥٠,١
جامعي (٢٤٢٧)	٢٦,١	٣٦,٠	٣٧,٩
ما بعد الجامعي (٦٩١)	٢٨,١	٣٩,٥	٣٢,١
الجملة (٤٥٢٦)	٢٤,٧	٣٣,٥	٤١,٨

مؤشرات احصائية :

مربع كاي = ١٢٧,١٢ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١ معامل الارتباط الإسمي = ٠,١٧

ذي الدلالة الإحصائية (٠,٠٠١) بمعامل ارتباط يصل الى ٠,١٩، أي أقوى قليلاً من المتغير القطري والمتغير العمري (جدول رقم ٣ـ ٥). أكثر الفئات المهنية التي سجلت تقييمًا سلبياً لتجارب ومشاريع الوحدة السابقة هم أصحاب المهن الفنية الوسيطة والمساعدة (٣٩٪)، يليهم المهندسون (٣١٪) فموظفو الحكومة الإداريون(٢٩٪) فالأطباء (٢٩٪). أما الفئات التي سجلت تقييمًا إيجابياً فقد كان في مقدمتها الفلاحون (٦٥٪)، وطلاب الجامعات (٥١٪)، والعمال (٤٩٪) فأصحاب المهن القانونية العليا (٤٥٪). أما الذين أخذوا موقفاً وسطاًـ أي ذكروا أن المزايا والمثالب متساوية فقد كانوا أكثر شيوعاً بين أساتذة الجامعات (٤٥٪)ـ حيث سجّلوا نسبة مئوية أعلى من المتوسط العام بحوالي ١٢ نقطة مئوية. وقد تلى الأساتذة في ارتفاع نسبة هذا التقييم الحيادي كل من الزراعيين (٤١٪) والأطباء (٣٧٪) والتجاريين (٣٧٪).

بالنسبة للمتغير التعليمي، نلاحظ من الجدول رقم(٣-٨)أنه كلّما ارتفع مستوى التعليم كلّما ارتفعت نسبة الذين أصدروا أحكاماً سلبية على تجارب ومشاريع الوحدة. فبينما

لم تتجاوز نسبة من أصدروا هذه الأحكام ١٦٪ بين المبحوثين في أدنى السلم التعليمي، نجدها تتجاوز ٢٨٪ بين أصحاب المؤهلات الفوق جامعية- أي بفارق ١٢ نقطة مئوية. وفي المقابل كلّما انخفض مستوى التعليم كلّما ارتفعت نسبة الذين أصدروا أحكاماً إيجابية على التجارب الوحدوية. فبين أصحاب المستوى الأدنى وصلت النسبة إلى أكثر من ٥٩٪ بينما لم تتجاوز ٣٢٪ بين أصحاب المستوى التعليمي الأعلى- أي بفارق ٢٧ نقطة مئوية. ويمكن ارجاع هذا التباين الكبير- بالطبع- إلى حقيقة أنّ أصحاب المستويات التعليمية العالية بطبيعة قدراتهم التحليلية النقدية أكثر تمحيصاً للتجارب الوحدوية التي جرت على الساحة العربية- دون أن يكون ذلك في حد ذاته دليلاً على موقف مسبق من قضية الوحدة. ولكن من الممكن أيضاً أن يكون هؤلاء أقل حماساً لمسألة التوحيد السياسي، وبالتالي فهم أكثر استعداداً لتبيان المثالب بشكل مبالغ فيه لتبرير هذا الموقف المسبق. وعموماً ستتكشّف الصورة بشكل أوضح بالنسبة لهذه النقطة في فقرات تالية.

الخلاصة أنّ ربع المبحوثين تقريباً كانوا أميل لإصدار أحكام سلبية على التجارب الوحدوية. وكان معظم هؤلاء من السودان ولبنان وفلسطين والمغرب، ومن الفئات العمرية المتقدمة في السن، ومن الفئات المهنية الوسيطة والمهندسين وموظفي الحكومة الإداريين، ومن المستويات التعليمية العليا. أمّا الذين كانوا أكثر ميلاً لإصدار أحكام إيجابية على تلك التجارب فقد كان معظمهم من قطر واليمن والأردن وتونس والكويت، ومن الفئات العمرية المتوسطة، ومن الفئات المهنية الفلاحية والعمالية والطلابية والقانونية، ومن أصحاب المستويات التعليمية الدنيا والمتوسطة. فإذا أضفنا إلى هذه الخلاصة بعض ما انتهينا إليه في القسم (ب) من هذا الفصل، يمكننا أن نستنتج أنّ الوعي بتجارب ومشاريع الوحدة السابقة ومتابعة تطوراتها يجعل الفرد أكثر ميلاً لتقييمها تقييماً سلبياً. فالمجموعات القطرية والعمرية والمهنية والتعليمية التي سجلت نسباً أعلى من المتوسط في معرفة المشاريع الوحدوية (باستثناء الكويتيين) كانت هي أيضاً التي سجّلت نسباً أعلى في تقييمها السلبي لهذه المشاريع.

د- الوحدة العربية هي مطلب الأغلبية

رغم كل حالات التعثر والفشل في التجارب الوحدوية السابقة، فإن أغلبية المبحوثين من الأقطار العشرة التي غطّيناها في هذه الدراسة لا تزال حريصة على مطلبها في شكل أو بآخر من أشكال التوحيد السياسي بين أجزاء الأمة. هناك احساس عبّر عنه هؤلاء المبحوثون بوضوح في أكثر من مناسبة بأن التحديات والمشكلات التي تواجه أقطارهم والتي

جدول رقم (٣- ٩)

الاتجاهات حول انسب اشكال التعاون بين الأقطارالعربية

حسب اقطار المبحوثين (نسب مئوية)

أنسب أشكال التعاون / الاقطار	وحدة اندماجية كاملة ذات حكومة مركزية واحدة	اتحاد فيدرالي ذو سياسة خارجية وعسكرية واحدة على ان يظل كل بلد عربي مسؤولا عن شؤونه الداخلية	مجرد التنسيق في اطار الجامعة العربية فقط	الا يكون هناك تعاون وان تتفرغ كل دولة عربية لشؤونها الخاصة
الاردن	٣٤,٢	٥٩,٧	٤,٤	١,٧
فلسطين	٤٥,٤	٤٩,٨	٣,٨	١,٠
لبنان	١٤,٥	٥٤,٩	٢١,١	٩,٤
الكويت	١٩,٣	٧٣,٣	٧,٣	–
قطر	٢٢,٧	٦٨,٢	٩,١	–
اليمن	٣٩,١	٥٢,٨	٥,٢	٢,٩
مصر	١٣,٠	٥٩,٦	٢٣,٤	٣,٩
السودان	٣,٢	٥٤,٦	٣٧,٩	٤,٣
تونس	٣٩,٣	٥١,٦	٧,٤	١,٧
المغرب	٢٠,٠	٥٧,٧	١٨,١	٤,٢
المجموع	٢١,٢	٥٧,٣	١٧,٨	٣,٧

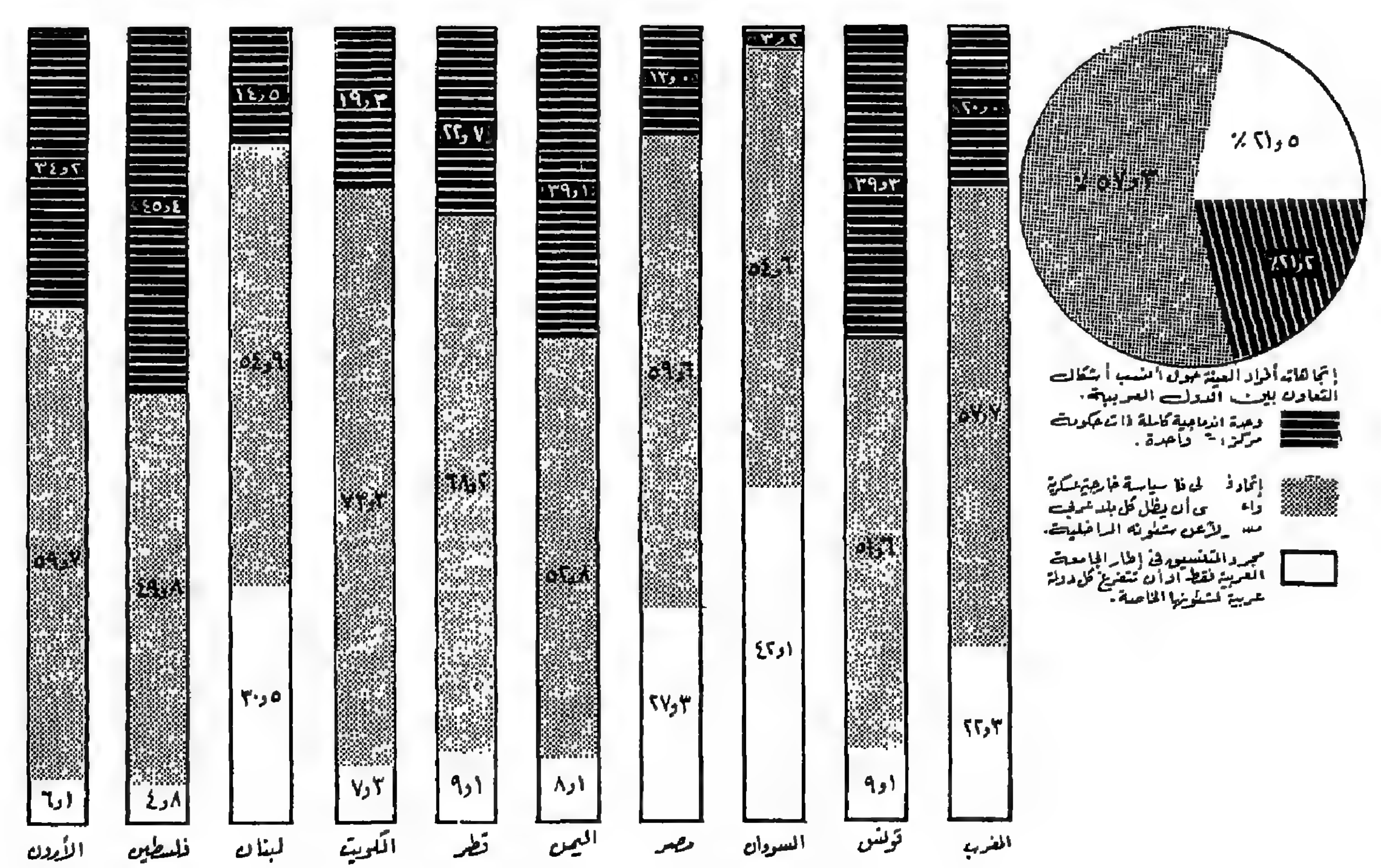
مؤشرات احصائية :

مربع كاي = ٧٠٣,٣١ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١ معامل الارتباط الإسمي = ٠,٣٥

تواجه الأمة العربية لا يمكن التغلب عليها باستجابات قطرية منفردة. لقد ذكر ٩٦ في المائة من المبحوثين مثلاً أن أقطارهم تواجه مشكلات كبيرة اقتصادية واجتماعية وسياسية. وذكر ثلاثة أرباع المبحوثين (٧٧٪) أنّ أقطارهم لا تستطيع مواجهة أو حل هذه المشكلات بمفردها، وأنّ أقطارهم في حاجة إلى مساعدة أقطار عربية أخرى في هذا الصدد (جاء في مقدمتها السعودية وسوريا ومصر والكويت). صحيح أن بعضهم قد ذكر دولاً غير عربية كمصدر للمساعدة في مواجهة المشكلات القطرية، ولكن نسبة هؤلاء لم تتجاوز ٥١ في المائة (مقابل ٧٧٪ ذكروا أقطاراً عربية كمصدر للمساعدة). ومن الملفت للنظر أنّ المبحوثين الذين قالوا أنّ بلادهم في حاجة الى مساعدة الأقطار العربية الأخرى ذكروا أيضاً أنّ بلادهم [رغم مشكلاتها القطرية الخاصة] تستطيع تقديم المساعدة إلى أقطار عربية أخرى.

شكل ٣-٣

الاتجاهات حول أنسب أشكال التعاون بين الدول العربية حسب أقطار المجوثين (نسبة مئوية)



وبالتحديد سجّل ٧١ في المائة هذا الرأي. فكأننا بصدد ادراك ثنائي متبادل لأهمية الأخذ والعطاء في مجابهة المشكلات القطرية- ٧٧٪ من المبحوثين يؤمنون بأهمية تلقي مساعدة اقتصادية أو فنية أو سياسية أو عسكرية او ثقافية من أقطار عربية أخرى، و ٧١٪ يؤمنون بقدرة أقطارهم على اعطاء مساعدة من هذا النوع أو ذاك لأقطار عربية أخرى. هذا الإدراك لجدلية تشابك المصالح يعتبر في حد ذاته مؤشرا آخر- يجب أن يضاف- الى المحددات العامة للوطن العربي التي ناقشناها في الفصل الثاني. المهم أنّ إدراك تشابك المصالح يمثّل ركيزةً هامة من ركائز التوحيد السياسي. إنّ دالة المنفعة المتبادلة هي أحد الأسس التي قامت عليها وحدات سياسية في مناطق أخرى من العالم. لقد ذكر ٨٣٪ من المبحوثين أنّ لقطر كل منهم مصلحة في التعاون الاوثق مع بعض الأقطار العربية الأخرى- ان لم يكن معها جميعاً. وذكرت نسبة مماثلة (٨٢,٥٪) أنّ مستوى التعاون الحالي يقصر بكثير عما هو مطلوب. وأنّ هناك مجالات متعددة لا بد أن يزداد فيها التعاون. وكان في مقدمة هذه المجالات كل من المجال الاقتصادي والتربوي والعسكري.

ولكي نستقصى المعنى الحقيقي لهذه التعبيرات عن ضرورة التعاون وأهميته وتشابكه وتعدد مجالاته، وجّهنا العديد من الأسئلة المقننة والمفتوحة للمبحوثين حول المستوى الأمثل لهذا التعاون. ويوضح الجدول رقم(٣- ٩) استجابات المبحوثين في هذا الصدد.

(١) الاتحاد الفيدرالي هو الشكل الأمثل للتعاون العربي. لقد طلب ٧٨,٥ في المائة أن يرتفع التعاون بين الأقطار العربية من مستواه الحالي، الذي تجسّمه الجامعة العربية، الى مستوى دستوري وعضوي أعلى. هذا بينما عبر ١٨٪ فقط عن رضائهم بالمستوى الحالي- أي التنسيق في نطاق الجامعة العربية- وأقل من ٤٪ فضلوا ألا يكون هناك أي تعاون، وأن يتفرغ كل قطرلشؤونه الخاصة.

الذين طالبوا بمستوى عضوي ودستوري أعلى للتعاون عبّروا عن ذلك باختيارهم إمّا لنوع من الوحدة الاندماجية الكاملة (٢١٪) أو لنوع من الاتحاد الفيدرالي (٥٧٪). أكثر المتحمسين للوحدة الاندماجية- ذات الحكومة المركزية الواحدة التي تسير الأمور مباشرة في كل أقاليم الدولة المتحدة- كانوا من فلسطين (٤٥٪) وتونس واليمن (٣٩٪). أمّا أقل المتحمسين لهذا الشكل المتقدّم من أشكال التوحيد السياسي فقد كانوا من السودان- حيث لم تتجاوز نسبتهم ٣,٢ في المائة، أي أقل من المتوسط العام للأقطار العشرة بثماني عشرة نقطة مئوية. وقد تلا السودانيين في هذا الصدد كل من المصريين (١٣٪) واللبنانيين (١٥٪) والكويتيين (١٩٪). أمّا الحماس لنوع من الاتحاد الفيدرالي- يحتفظ في ظلّه كل قطر بالحق في تسيير أموره الداخلية- فقد وصل أعلى درجاته بين الكويتيين (٧٣٪) والقطريين (٦٨٪)

والأردنيين والمصريين (٦٠٪) أمّا أقل المجموعات حماساً لهذا الشكل الاتحادي- كصيغة مثلى للتعاون بين الأقطار العربية- فنجدها بين الفلسطينيين (٥٠٪) والتونسيين (٥٢٪) واليمنيين (٥٣٪) واللبنانيين والسودانيين (٥٥٪). أي انّنا نلاحظ بصفة عامة أنّ المجموعات القطرية التي سجّلت نسباً أعلى من المتوسط في اختيار وحدة اندماجية قد سجّلت نسباً أدنى من المتوسط في اختيار صيغة الاتحاد الفيدرالي، والعكس صحيح. وتنطبق هذه الملاحظة على أبناء فلسطين وتونس واليمن والكويت ومصر. أمّا الذين سجّلوا نسباً أعلى من المتوسط في اختيار هذين الشكلين من أشكال التوحيد السياسي كصيغة للتعاون فقد كانوا أبناء الأردن وقطر. والذين سجّلوا نسباً أدنى من المتوسط العام في اختيار الوحدة الاندماجية والاتحاد الفيدرالي على السواء كانوا هم أبناء السودان ولبنان.

ولكي نكون أكثر وضوحاً في هذه النقطة يمكن أن نفترض أنّ الميول الوحدوية الحقيقية- في ضوء اخفاق التجارب السابقة وخاصة الوحدة المصرية- السورية (١٩٥٨- ١٩٦١) لا ينبغي أن تقاس فقط بمؤشّر اختيار الوحدة الاندماجية كشكل أمثل للتعاون العربي. فحتى بعض من يريدون وحدة اندماجية كهدف مطلق قد يتشككون في امكانية الوصول اليه في الأمد القريب. وبتعبير آخر نقول أن بعض من اختاروا الشكل الفيدرالي ربما فعلوا ذلك من منطلق الواقعية السياسية أكثر منه رفضاً للوحدة الاندماجية. كذلك يمكن القول أنّ كل من عبّر عن تفضيله للوحدة الاندماجية في المقام الأول ربما لا يرفض الاتحاد الفيدرالي اذا كان ذلك هو الممكن أو المتاح في المستقبل القريب. فإذا كانت هذه المقولة مقبولة، فإن الصورة القطرية ربمّا تكون أكثر وضوحاً من حيث الميول الوحدوية اذا دمجنا نسبتي من اختاروا كلا الشكلين التوحيديين (الوحدة الاندماجية والاتحاد الفيدرالي). وفيما يلي ترتيب الأقطار العربية طبقاً لهذا الدمج:

مؤشّر الميول الوحدوية

الأقطار	الترتيب	النسبة المئوية للوحدويين
فلسطين	١	٩٥,٢
الأردن	٢	٩٣,٩
الكويت	٣	٩٢,٦
اليمن	٤	٩١,٩
تونس	٥	٩٠,٩
قطر	٦	٩٠,٩

المغرب	٧	٧٧,٧
مصر	٨	٧٢,٦
لبنان	٩	٦٩,٤
السودان	١٠	٥٧,٨
المتوسط العام		٧٨,٥

ومن ترتيب الأقطار العشرة على مؤشّر الميول الوحدوية يتّضح، أولاً، أنّ أيّاً منها لم تقل فيه نسبة هذه الميول عن ٥٧ في المائة (أي أكثر من النصف). ثانياً، أنّ ستة من هذه الأقطار سجّل أبناؤها أكثر من تسعين في المائة على مؤشّر الميول الوحدوية. ثالثاً، أنّ أبناء فلسطين والأردن، والكويت واليمن وتونس كانوا في المقدمة. رابعاً، كانت الميول الوحدوية أضعف نسبياً بين أبناء المغرب ومصر. وأخيراً، نلاحظ أنّ الميول الوحدوية سجّلت أدنى درجاتها في السودان ولبنان.

احدى مفاجآت هذا المؤشّر ـ الذي أسّسناه على بيانات ميدانية ـ هو بروز تونس بين الأقطار ذات الميول الوحدوية القوية ـ وهي نتيجة لم نتوقعها في ضوء التوجه السياسي والإيديولوجي الذي ساد في هذا القطر العربي منذ منتصف الخمسينات. وكان هذا التوجه يركز على خصوصية تونس، ويحاول أن ينأى بها عن الاندماج في التيار العام لحركة القومية العربية[1]. أمّا بروز أبناء فلسطين إلى قمة المؤيدين للوحدة فلم يكن مستغرباً كثيراً في ضوء درجة التسييس العالية التي يتمتعون بها من ناحية، وإدراكهم للعلاقة الوطيدة بين التوحيد وتحرير وطنهم المغتصب، من ناحية ثانية. ويصدق نفس التفسير على أبناء الأردن الى حد كبير، خاصةً وأنّ بينهم كثيراً من الفلسطينيين المتجنسين بالجنسية الأردنية.

الأقطار الأربعة التي سجّل أبناؤها نسباً دون المتوسط العام (رغم أنّها أيضاً فوق الخمسين في المائة) تستحق وقفة تفسيرية. بالنسبة للسودان ولبنان والمغرب، نذكر من مناسبات سابقة، أنّ أبناءها سجّلوا أيضاً نسباً دون المتوسط العام على مؤشّري الانتماء

(١) انظر حول هذا الموضوع:

البشير بن سلامة، **الشخصية التونسية، خصائصها ومقوماتها** (تونس: مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، [د. ت.]).

أحمد خالد، «مقومات الشخصية التونسية،» **الفكر** (تونس)، السنة ٢٣ (نيسان (ابريل) ١٩٧٨)، العدد ٧، ص ٣٧ـ ٥٧.

عودة ، **تونس.. مسألة العروبة وقضاياها الاساسية**.

والقومية العربية. وقد ذكرنا في حينه أنّ الأقطار الثلاثة تضم مجموعات أثنولوجية وأقليات متنوعة لا تشارك الأغلبية العربية في كل المقومات القومية. فمنها من لا يتكلّم العربية كلغة أولى (مثل البربر في المغرب والقبائل الزنجية في جنوب السودان)، ومنها من لا يدين بالإسلام، ومنها من لا يتكلّم العربية ولا يدين بالإسلام. والإسلام في هذا السياق ليس مجرد دين ذي محتوى عبادي ثيولوجي ،ولكنه أيضاً وعاء حضاري أكثر عمومية وشمولية. ولا يعني هذا أنّ كل الأقليات الدينية أقل عروبة أو ميلاً للوحدة. فكما سبقت الإشارة، كان من بين أبناء بعض هذه الأقليات من لعبوا أدواراً هامةً في الدعوة للفكرة القومية مثل نجيب عازوري وجورج انطونيوس في أوائل هذا القرن، وميشيل عفلق وجورج حبش في منتصف هذا القرن.

أما تدني نسبة المصريين عن المتوسط العام لمؤشر الوحدة (٧٣٪) فيمكن تفسيره بعدة عوامل. الأول، هو أنّ مصر كانت حجر الزاوية في معظم المشروعات الوحدوية التي تمّ الإتفاق عليها في العقدين الأخيرين، والتي انتهت جميعاً بالفشل. ولا شك أنّ ذلك ترك شعوراً عميقاً بالاحباط لدى عدد ليس بالقليل من المصريين. وبالتالي فهم أكثر تردداً من غيرهم (الذين لم يخبروا مرارة الفشل) في خوض غمار تجارب وحدوية جديدة في الوقت الحاضر. العامل الثاني هو أنّ الشعب المصري تعرّض في السنوات الخمس التي أعقبت حرب اكتوبر ١٩٧٣ لحملة إعلامية مستمرة ومتصاعدة من داخل مصر وخارجها تهدف الى التشكيك في هوية مصر العربية وفي جدوى ارتباطها بالأمة العربية وقيادتها لمعارك تحرير الوطن العربي من الإحتلال والتبعية. وقد وصلت هذه الحملة ذروتها في العامين ١٩٧٧ و ١٩٧٨[٢]. أي في الفترة التي جمعت فيها البيانات الميدانية. في ضوء هذين العاملين لا يصبح من غير المتوقع أن يسجّل ٧٣٪ فقط من المصريين ميولاً وحدوية قوية. بل إنّ المفاجيء حقاً أن تسجّل تلك الأغلبية هذه النسبة (التي تصل الى حوالي الثلاثة أرباع).

الخلاصة أنّ معظم أبناء الأقطار العشرة التي شملها البحث غير راضين عن مستوى التعاون العربي بصورته الراهنة. وأنّ أغلبيتهم الساحقة تودّ أن يرتفع هذا المستوى الى صيغة توحيدية أرقى، مثل الوحدة الاندماجية أو الاتحاد الفيدرالي. وهذا الأخير يعتبر الشكل الأمثل من وجهة نظر الراغبين في صورة أرقى من التعاون العربي. والتفاوت

(٢) ترجمت هذه المحاولات نفسها في حوار صاخب بين المفكرين المصريين طوال عام ١٩٧٨. وكان الكاتب المعروف توفيق الحكيم هو الذي فجّر الحوار بمقاله في الاهرام، ٣ آذار (مارس) ١٩٧٨. وقد جمعت مواد هذا الحوار في:

ابراهيم، اشراف، عروبة مصر ـ حوار السبعينات.

القطري في هذا الصدد لا يعدو أن يكون اختلافاً في الدرجة- حيث أنّ الأغلبية في كل قطر تريد شيئاً أفضل مّما هو موجود. ولكن هذه الأغلبية تصل الى أقصى أحجامها بين أبناء فلسطين والأردن والكويت واليمن وتونس، وتصل الأغلبية الى أدنى أحجامها في السودان ولبنان ومصر والمغرب. فإذا كان للإعلام القومي والعمل الوحدوي من أولويات فينبغي أن يكون أحد هذه الأولويات توجيه رسائله شكلاً ومضموناً الى الأقطار الأربعة السودان ولبنان ومصر والمغرب.

إذا تركنا التفاوت القطري جانباً ونظرنا الى العوامل الهيكلية الأخرى، مثل فئات الأعمار والمهن ومستويات التعليم، فإنّنا نجد اختلافات ذات دلالة إحصائية ولكنها أقل حجماً من التفاوت القطري- مثلما هو موضح في الجداول ٣- ١٠، ٣- ١١، ٣- ١٢.

أكثر الفئات العمرية حماساً للتوحيد (بشكليها الإندماجي والفيدرالي) هي فئة العمر ٥٠- ٥٥ (٨٤٪)، تليها فئة العمر ٣٠- ٣٥ (٨١٪)، ثم أصغر الفئات العمرية جميعاً- أي من هم دون الخامسة والعشرين (٨٠٪)، أمّا أقل الفئات العمرية التي سجّلت ميولاً وحدوية فهي فئة العمر ٦٠ سنة فأكثر- حيث لم تتجاوز نسبتهم ٧٠ في المائة، أي ثماني درجات مئوية تحت المتوسط العام. ويليهم في هذا الصدد فئات العمر ٤٥- ٥٠ (٧٤٪) و ٤٠- ٤٥ (٧٧٪) و ٢٥- ٣٠ (٧٧٪) وقد سجّلت جميعها نسباً دون المتوسط العام وهو (٧٩٪). ومرة أخرى نلاحظ نفس الظاهرة التي تحدّثنا عنها من قبل وهي عدم اتساق التدرج بين الأجيال العربية المتعاقبة سواء بالزيادة أو النقصان فبينما أعلى فئة عمرية على هذا المؤشّر هي من جيل الكهولة (٥٠- ٥٥)، نجد الفئة التي تليها في قوة الميول الوحدوية مباشرة ليست فئة كهولة أخرى (مثل ٤٥- ٥٠ أو ٥٥- ٦٠) وإنّما فئة شبابية وهي فئة العمر ٣٠- ٣٥. هذا التذبذب في سلّم الأعمار يعكس نوعاً من عدم الاستمرارية وعدم التواصل بين الأجيال العربية.

أما التباين في الميول الوحدوية للفئات المهنية المختلفة فقد عكس طرفاه كل من الفلاحين والتربويين من ناحية (٨٣٪) والاكاديميين والعاميين من ناحية اخرى (٧٠٪) بفارق ١٣ نقطة مئوية. ان ارتفاع الميول الوحدوية بين الفلاحين يتسق مع درجة انتمائهم وميولهم القومية العالية التي رأيناها في الفصل الثاني (محددات الوطن العربي والقومية العربية). وقلنا في حينه ان الدين والقومية العربية يختلطان اختلاطاً شديداً في اطاراتهم المرجعية. ونعتقد أن نفس الشيء يحدث هنا- أي أن الوحدة عندهم هي وحدة يختلط فيها مفهوما العرب والمسلمين. اما ارتفاع درجة الميول الوحدوية لدى التربويين والاجتماعيين-

جدول رقم (٣- ١٠)

الاتجاهات نحو أنسب أشكال التعاون بين الاقطار العربية حسب فئات الاعمار (نسب مئوية)

أنسب أشكال التعاون / فئات الاعمار	وحدة اندماجية	اتحاد فيدرالي	التنسيق في اطار الجامعة العربية فقط	ان تتفرغ كل دولة عربية لشؤونها الخاصة فقط
أقل من٢٥	٢٧,٠	٥٣,٤	١٦,٦	٣,٠
٢٥- ٣٠	٢٠,٣	٥٦,٨	١٩,٢	٣,٧
٣٠- ٣٥	٢٠,٧	٦٠,٣	١٦,٤	٢.٧
٣٥- ٤٠	١٦,٣	٦١,١	١٩,٣	٣,٣
٤٠- ٤٥	٢٠,١	٥٦,٩	١٧,٥	٥,٥
٤٥- ٥٠	١٧,٦	٥٥,٩	٢١,١	٥,٣
٥٠- ٥٥	١٩,١	٦٤,٧	١٢,٥	٣,٧
٥٥- ٦٠	١٥,١	٦٣,٤	١٢,٩	٨,٦
٦٠ فأكثر	٢٠,٩	٤٩,٣	٢٢,٤	٧,٥
المجموع	٢١,٢	٥٧,٣	١٧,٨	٣.٧

مؤشرات احصائية :

مربع كاي = ٦٥,٧٧   معامل الارتباط الإسمي = ٠,١٢   مستوى الدلالة = ٠,٠٠١

وأغلبهم من معلمي المرحلتين الابتدائية والثانوية- فهو أمر يدعو إلى التأمل من عدة نواح. من ذلك ان هذه الفئة المهنية بتسجيلها نسبة عالية على مؤشر الميول الوحدوية تتسق منطقياً مع دورها التاريخي في حركة القومية العربية في هذا القرن. فمن صفوفها تزوّدت الحركة القومية- وخاصة في المشرق- بالعديد من كوادرها بل وقياداتها (مثل ساطع الحصري وميشيل عفلق وصلاح البيطار). وهي من ناحية ثانية شديدة التأثير على قطاع كبير من الاطفال والشباب (تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية)، وهذا شيء مطمئن لدعاة التوحيد السياسي العربي. ولكن المفارقة هي أن فئة الاكاديميين من أساتذة الجامعات هم ادنى الفئات تسجيلاً للميول الوحدوية. وقد يكون السبب في ذلك انهم أكثر معرفة بالواقع العربي، وبالتالي أكثر ادراكاً لصعوبات توحيد أقطار الأمة العربية. ولكن هذه الحقيقة أياً كانت أسبابها تضعنا أمام ظاهرة تعكس أحد أوجه التناقض العربي. فتلاميذ المرحلتين الابتدائية والثانوية قد يتلقون جرعات قومية كبيرة من معلميهم في هاتين المرحلتين، ثم يتوجه من يتوجه منهم الى الجامعات لكي يتلقوا جرعات قومية أضعف نسبياً من خلال أساتذتهم. فأي التأثيرين أقوى على طلاب الجامعات العربية؟ الشاهد الميداني الى الآن

جدول رقم (٣- ١١)

الاتجاهات نحو أنسب أشكال التعاون بين الاقطار العربية حسب الفئات المهنية *

(نسب مئوية)

أنسب أشكال التعاون / فئات المهن	وحدة اندماجية	اتحاد فيدرالي	مجرد التنسيق في اطار الجامعة العربية	ان تتفرغ كل دولة عربية لشؤونها الخاصة فقط
المهن الاكاديمية والعلمية (٢٨٦)	١٣,٣	٥٦,٣	٢٥,٥	٤,٩
المهن الطبية العليا (٣٨٢)	١٩,١	٥٧,٩	١٩,٩	٢,٩
المهن الهندسية العليا (٢٣٢)	١٨,١	٥٩,٩	٢٠,٣	١,٧
التجاريون والمهن التجارية (٧٠٠)	١٩,٦	٥٧,٣	١٩,٠	٤,٠
المهن الزراعية العليا (١٩٢)	٢٠,٨	٥٢,٦	٢١,٩	٤,٧
المهن القانونية العليا (٢٠١)	١٤,٤	٦١,٢	١٧,٤	٧,٠
الصحافة والاعلام (٢٦٢)	٩,٩	٦٤,٩	٢٣,٧	١,٥
الثقافة والفنون (١٦٤)	١١,٦	٦٧,١	١٥,٩	٥,٥
وظائف ادارية وتنفيذية (٤٨٥)	٢٤,٧	٥٥,١	١٥,٣	٤,٩
المهن التربوية والاجتماعية (٥٧٥)	٢٠,٩	٦١,٧	١٣,٤	٣,٨
مهن اخرى (٣١٠)	٢٥,٣	٥٠,٧	٢٠,٠	٤,٠
طلاب الجامعات (٦١٢)	٣١,٥	٥١,٠	١٤,٧	٢,٨
المهن الفنية الوسيطة (١٢٢)	١٢,٥	٦٠,٤	٢٢,٩	٤,٢
عمال الانتاج والخدمات (٣٥٧)	٢٨,٠	٥١,٥	١٦,٨	٣,٦
مهن اخرى (٣١٠)	٢٥,٣	٥٠,٧	٢٠,٠	٤,٠
الفلاحون وعمال الزراعة (٢٧٧)	٢٢,٧	٥٩,٩	١٤,٨	٢,٥
الجملة (٥٠٢١)	٢١,٢	٥٧,٣	١٧,٨	٣,٧

مؤشرات احصائية:

مربع كاي= ١٦٤,٦٢ معامل الارتباط = ٠,١٨ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١

يشير الى أن التأثير الاول (مرحلتا الابتدائي والثانوي) ما يزال أقوى- بدليل ان طلاب الجامعات جاوًا في المرتبة الثانية مباشرة من حيث قوة ميولهم الوحدوية (٨٣٪)- أي أعلى من أساتذتهم الجامعيين بحوالي ١٣ نقطة مئوية. وقد يكون ذلك مصدر ارتياح للمؤمنين بالقومية العربية والعاملين في الحركة الوحدوية العربية. ولكن التأثيرين المضادين (جرعة قومية قوية في مراحل التعليم الاولى، وجرعة أضعف بكثير في المرحلة الجامعية) قد تفسر بعض مظاهر التذبذب والضياع التي لاحظناها في جيل الشباب على مؤشرات اخرى (الفصل الثاني). فنحن نذكر أن بعض الفئات العمرية الشابة سجّلت نسباً متواضعة على

مؤشري الإقرار بالتميز الحضاري البشري للوطن العربي والإقرار بوجود أمة عربية واحدة. ولكنهم هنا يفضلون أن يروا صورة أرقى من التعاون العربي عما هو موجود في الوقت الحاضر. ولا يبدو ذلك متّسقاً وعدم الإتساق هذا هو بالتحديد ما نقصد تبيانه. وفي اعتقادنا ان احد اسباب عدم الاتساق هو ربما ان الشباب يتلقون رسائل او مقولات تربوية متفاوتة القوة- ان لم تكن متناقضة- في غضون أعوام قليلة تمتد عبر مرحلتي التعليم الثانوي والجامعي.

بعض الفئات المهنية الاخرى التي سجلت نسباً أعلى من المتوسط العام على مؤشر الميول الوحدوية (الى جانب الفلاحين والمعلمين والطلاب) هي أصحاب الوظائف الادارية والعمال والمشتغلين بالثقافة والفنون. أما باقي الفئات فقد سجّلت نسباً أدنى من المتوسط العام. وفي هذا الصدد لا بد أن نتوقف بصورة خاصة عند فئة المشتغلين **بالصحافة والاعلام**، لما لها من دور استراتيجي هام في التأثير على الرأي العام. فنحن نتذكر ان هذه الفئة كانت من أكثر الفئات وعياً بمحددات الوطن العربي، واكثرها اقراراً بوجود أمة عربية واحدة، وأكثرها معرفة بمشروعات التوحيد السياسي السابقة. ومع ذلك نجدها هنا تسجل نسبة أدنى من المتوسط العام على مؤشر الميول الوحدوية (٧٥٪) وتأتي في المرتبة الحادية عشرة بين خمس عشرة فئة مهنية. **هل السبب في الانخفاض النسبي لدرجة حماسها للتوحيد هو انها أكثر من غيرها رأت وترى عن قرب، بحكم طبيعة عملها في تغطية الأحداث؟** إنّنا نلاحظ أيضاً نمطاً مشابهاً للصحفيين بين أصحاب المهن القانونية- وهم بدورهم من أكثر الفئات وعياً وتسييساً ومن أنشطها اشتغالاً بالعمل العام.

لنكتف بهذا القدر من تحليل التباين بين الفئات المهنية على مؤشر الميول الوحدوية، وننتقل إلى متغير هيكلي آخر وهو مستويات التعليم (جدول رقم ٣- ١٢).هنا نلاحظ ان أصحاب التعليم المتوسط او ما دون المتوسط هم أكثر حماساً للوحدة الاندماجية. فبينما سجّل ٢٧٪ من أصحاب التعليم المتوسط تفضيلهم لهذا النوع من الوحدة نجد أن النسبة المقابلة بين فئة أصحاب الشهادات العليا لا تتجاوز بكثير ١٢٪- أي بفارق ١٥ نقطة مئوية- صحيح أن أصحاب الشهادات الاعلى من جامعية قد سجلوا نسبة ٦٢٪ للاتحاد الفيدرالي كصيغة مثلى لما يحبون أن يروا عليه الوطن العربي. ولكن حين ندمج استجابات من وافقوا على شكلي التوحيد الاندماجي والفيدرالي، يظل أصحاب التعليم المتوسط هم أعلى الفئات على هذا المؤشر المزدوج (٨٤٪؛ أي بفارق ١٠ نقاط مئوية عن أصحاب التعليم الأعلى).

والخلاصة أنه من بين المتغيرات الهيكلية الاربعة، يبرز المتغير القطري كأهمها جميعاً (معامل الارتباط الاسمي ٠,٣٥) في تفسير التباين في إتجاهات المبحوثين حول الصيغة

جدول رقم (٣- ١٢)

الاتجاهات نحو أنسب أشكال التعاون بين الاقطار العربية حسب مستويات التعليم (نسب مئوية)

أنسب أشكال التعاون / مستويات التعليم	وحدة اندماجية	اتحاد فيدرالي	التنسيق في اطار الجامعة العربية فقط	ان تتفرغ كل دولة لشؤونها الخاصة فقط
أمي أو دون المتوسط	٢٣,٤	٥٣,٦	١٨,٧	٤,٣
متوسط	٢٧,٤	٥٦,٨	١٢,٩	٣,٠
جامعي	٢٠,٦	٥٦,٩	١٨,٥	٤,٠
ما بعد الجامعي	١٢,٢	٦٢,٢	٢٢,٢	٣,٣
المجموع (٤٩٦٥)	٢١,١	٥٧,٣	١٧,٩	٣,٧

مؤشرات احصائية :

مربع كاي = ٨٢,٥٣ معامل الارتباط الإسمي = ٠,١٣

مستوى الدلالة = ٠,٠٠١ معامل الارتباط جاما = ٠,١٤

المثلى للتعاون العربي . ويلي المتغير القطري في هذا الصدد كل من المتغير المهني (٠,١٨)، فالمتغير التعليمي (٠,١٤)، وأخيرا المتغير العمري (٠,١٢). هذا معناه- احصائيا- ان قوة المتغير القطري في تفسير أو التنبؤ باتجاهات المواطنين العرب حول هذه المسألة (صيغة التعاون) تعادل ثلاثة أمثال قوة المتغير العمري.

والآن ننتقل من عمومية ان الاغلبية تريد شكلاً من التوحيد السياسي أرقى من المعمول به حالياً على مستوى الجامعة العربية، ومن عمومية أن تفضيل معظمها هو أن يكون هذا الشكل اتحاداً فيدرالياً في المقام الأول أو وحدة إندماجية في المقام الثاني، لنحاول في الفقرات التالية ان نكون أكثر تخصيصاً في توصيف إتجاهات المبحوثين.

٢- التدرج في الأشكال الدستورية للتوحيد السياسي: لقد عرضنا على مبحوثينا في الأقطار العشرة المقولة التالية: **«ان الوحدة ينبغي أن تبدأ بالتنسيق ثم الاتحاد الفيدرالي، ثم أخيراً الوحدة الاندماجية»** وطلبنا منهم أن يبينوا درجة موافقتهم على هذه المقولة من عدمها. ويبين الجزء (١) من جداول رقم (٣- ١٣)، (٣- ١٤)، (٣- ١٥) ردود فعلهم لهذه المقولة طبقاً لثلاثة متغيرات هيكلية هي القطر والمهنة ومستوى التعليم.

بداية، نلاحظ أن ٤٤٪ من جملة المبحوثين وافقوا بشدة (أي بدون تحفظ) على مقولة التوحيد السياسي التدريجي، ووافق ٣٨٪ عليها مع بعض التحفظ، بينما رفضها حوالي

جدول رقم (٣- ١٣)

الاتجاهات نحو الابعاد المختلفة التي يرى المبحوثون ان تتم الوحدة العربية على أسسها حسب الأقطار التي ينتمي اليها المبحوثون

(نسب مئوية)

أبعاد الوحدة / الاقطار العربية	ان الوحدة ينبغي أن تبدأ بالتنسيق ثم الاتحاد الفيدرالي ثم اخيرا بالوحدة الاندماجية (١)			ينبغي أن تتم الوحدة على مراحل اقليمية (المغرب الكبير، وادي النيل) كخطوة اولى لتحقيق الوحدة الشاملة (٢)			الوحدة يجب أن تتم على أساس تجانس الانظمة السياسية والاجتماعية كأن تتحد الدول ذات النظام الجمهوري أو الملكي مع تلك التي تشابهها (٣)			يجب أن تتم الوحدة على أساس اسلامي بين الأقطار العربية اولا ثم بين كافة الدول الاسلامية (٤)			يجب أن تتم الوحدة على اساس علماني تلعب فيه الثقافة واللغة العربية دوراً رائداً، على أن تكون علاقة الوطن العربي بالعالم الاسلامي علاقة اخوة وصداقة دون اندماج سياسي (٥)			أقوى الاتجاهات المذكورة (١- ٥)				
	اوافق بشدة	اوافق بعض الشيء	لا اوافق بالمرة	اوافق بشدة	اوافق بعض الشيء	لا اوافق بالمرة	اوافق بشدة	اوافق بعض الشيء	لا اوافق بالمرة	اوافق بشدة	اوافق بعض الشيء	لا اوافق بالمرة	اوافق بشدة	اوافق بعض الشيء	لا أوافق بالمرة	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
الأردن	٤١,٦	٤٥,٦	١٢,٨	١٩,٨	٤٩,٧	٣٠,٦	٩,١	٢٢,١	٦٨,٨	٣١,٤	٢٧,٢	٤١,٤	٢٩,٧	٣١,٤	٣٩,٠	٢٣,٨	٦,٧	٥,٠	٣١,٤	١٥,٥
فلسطين	٤٦,٦	٣٩,٦	١٣,٧	١٧,٣	٤٧,٥	٣٥,٢	٩,٦	٢٥,٦	٦٤,٨	٢٣,١	٣٤,٦	٤٢,١	٣٧,٣	٣٥,٢	٢٧,٥	٣١,٩	٠,٦	٦,١	١٩,٦	١٧,٨
لبنان	٣٦,٩	٤٢,٢	٢٠,٩	٢٢,٨	٣٨,١	٣٩,٠	١٤,٠	١٧,٩	٦٨,١	٢,٧	١٦,٢	٨١,١	٦٢,١	٢٨,٣	٩,٦	٢٤,٦	٧,٥	٧,٢	٢,٣	٣٣,٣
الكويت	٤٥,٧	٣٩,٧	١٤,٦	٢٣,٦	٤٨,٦	٢٧,٨	١١,٠	٢٣,٣	٦٥,٨	٣٥,٨	٢٧,٨	٣٦,٤	٢٣,٥	٣٤,٩	٤١,٦	٢٣,٣	٩,٣	٦,٢	٣٨,٠	٩,٣
قطر	٥٦,٥	٣٠,٤	١٣,٤	٤٧,٦	٤٢,٩	٩,٥	١٨,٢	٤٠,٩	٤٠,٩	٥٨,٣	٣٣,٣	٨,٣	٣٠,٠	٤٠,٠	٣٠,٠	٢٣,٥	١١,٨	٥,٩	٤٧,١	-
اليمن	٥٩,٤	٣٠,٥	١٠,١	٢٧,٩	٤٤,٣	٢٧,٩	٢١,٧	٢٣,٢	٥٥,٢	٤١,٩	٢٣,٧	٣٤,٤	٣٣,٨	٣٧,٠	٢٩,١	٢٨,٦	٦,٨	١٠,٨	٢٤,٤	٩,٣
مصر	٤٢,٨	٣٨,٤	١٨,٨	٢٩,٩	٤٣,٢	٢٦,٩	١٥,٧	٢٨,٥	٥٥,٨	٤٥,٦	٢٦,٠	٢٨,٤	٢٩,٥	٣٥,٦	٣٤,٩	٢٣,٣	٧,٧	٧,٠	٣٤,٢	١١,٠
السودان	٣٢,٦	٣٠,٨	٣٦,٦	٢٧,٤	٣٥,٥	٣٧,١	١١,٢	٢٢,٨	٦٦,٠	٤١,٤	٢٢,١	٣٦,٥	٣٠,٢	٣٣,١	٣٦,٧	١٨,٨	٧,٥	٢,٦	٣٢,٣	١٣,٩
تونس	٥٢,٠	٣٤,٣	١٣,٧	٣٢,٠	٤٥,٥	٢٢,٥	١٤,٥	٣٠,١	٥٥,٤	٢٨,٧	٣٠,٨	٤٠,٥	٢٤,١	٤٠,١	٣٥,٨	٢٩,٩	١٢,٠	٥,٦	١٢,٣	١٤,٤
المغرب	٤٢,٥	٤٤,٤	١٣,١	٤٨,٨	٣٥,٣	١٥,٩	١٣,٧	٢١,٧	٦٤,٧	٣١,٦	٣٦,١	٣٢,٣	٣٦,٢	٣١,٦	٣٢,٢	١٦,٧	١٧,٢	٦,٤	١٧,٤	١٦,١
بالجملة	٤٤,١	٣٨,٤	١٧,٥	٢٩,٨	٤٢,٤	٢٧,٧	١٤,٦	٢٥,٤	٦٠,٠	٣٦,١	٢٦,٨	٣٧,١	٣٣,٣	٣٤,٥	٣٢,٢	٢٣,٧	٨,٧	٦,٧	٢٦,٣	١٤,٣
مؤشرات احصائية	مربع كاي = ١٧٦,٦٩ معامل الارتباط الاسمي = ٠,١٨ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١			مربع كاي = ٢٠٢,٦٥ معامل الارتباط الاسمي = ٠,٢٥ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١			مربع كاي = ٨٤,٩٢ معامل الارتباط الاسمي = ٠,١٣ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١			مربع كاي = ٥٥٨,٣٠ معامل الارتباط الاسمي = ٠,٣٢ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١			مربع كاي = ٢٣٣,٢٩ معامل الارتباط الاسمي = ٠,٢١ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١			مربع كاي = ٤٧٤,٢٨ معامل الارتباط الاسمي = ٠,٣٣ مستوى الدلالة = ٠,٠١				

١٨٪. أكثر المجموعات القطرية التي وافقت على المقولة كانت اليمنيين والقطريين، والتونسيين. أما أكثرهم رفضاً لها فكانت بين السودانيين (٣٧٪) واللبنانيين (٢١٪) والمصريين (١٩٪) اما أبناء الأقطار الاربعة الاخرى- الاردن والمغرب والكويت وفلسطين- فقد سجلوا مواقف وسطية. فاذا دمجنا الذين وافقوا على المقولة بشدة والذين وافقوا مع بعض التحفظ فاننا نصبح بصدد حوالي ٨٣٪ من جملة المبحوثين يفضلون ان نتقدم نحو تحقيق التوحيد بصورة تدريجية من الناحية الدستورية. ومع هذا الدمج تظل اليمن وقطر في المقدمة، وتظل السودان ولبنان في المؤخرة، ولكن يتغير ترتيب الأقطار الستة الأخرى بعض الشيء بين هذين النقيضين.

اذا انتقلنا إلى المتغير الهيكلي الثاني وهو المهنة، نلاحظ أن أكثر الفئات موافقة على مقولة التوحيد التدريجي هي العمال (٥٠٪) والمهن التربوية والفلاحون (٤٧٪). أما أكثر الفئات رفضاً للمقولة فهي المهن الاكاديمية (٢٣٪) والمشتغلون بالثقافة (٢١٪). بقية الفئات المهنية سجّلت مواقف وسطية نحو مقولة التوحيد التدريجي دستورياً. الاستثناء البارز هنا هو أصحاب المهن الفنية المساعدة والوسيطة فقد كانوا مستقطبين الى حد كبير- فقد وافق منهم على المقولة بشدة ٤٧٪ ورفضها بشدة ٣١٪، وسجّل ٢٢٪ فقط موقفاً وسطياً (موافقة متحفظة).

على المتغير الهيكلي الثالث، وهو التعليم، نلاحظ أن من وافقوا بشدة على مقولة التوحيد التدريجي كانوا أكثر نسبة بين أصحاب التعليم المتوسط (٤٨٪) والأدنى (٤٧٪). وكان الأكثر رفضاً لها بين الجامعيين (١٩٪) وأصحاب الشهادات الأعلى من جامعية (١٨٪). وهكذا نجد مرة أخرى أن أكثر الفئات تعليمًا في الوقت الحاضر هي أقلها حماساً- بالمقارنة بالفئات الاخرى- لعملية التوحيد السياسي، حتى لو كان المقترح ان يتم هذا التوحيد دستورياً بخطوات تدريجية.

ان الفروق بين المبحوثين في ردود فعلهم نحو مقولة التوحيد الدستوري تدريجياً، هي فروق ثابتة إحصائياً (عند مستوى ٠٠١, ٠) سواء كانوا موزعين حسب الأقطار أو المهن أو مستويات التعليم. ولكن المتغير القطري كان أقوى المتغيرات الهيكلية تفسيراً لهذه الفروق (معامل الارتباط ١٨, ٠) وقد تلاه في ذلك المتغير المهني (١٥, ٠)، ثم المتغير التعليمي (١٠, ٠).

٣- التدرج الاقليمي في عملية التوحيد السياسي : لقد أصبحت آمال الوحدة العربية أكثر واقعية مما كانت عليه خلال خمسينات هذا القرن. فإلى جانب الاعتقاد بأن «الوحدة الإندماجية» مسألة صعبة التحقيق في الوقت الراهن، وبالتالي فان الشكل الفيدرالي أكثر

إتساقاً مع المرحلة الحاضرة وفي المستقبل القريب، هناك أيضاً مقولة تردّدت في السنوات الأخيرة حول صعوبة تحقيق توحيد شامل لكل الاقطار العربية دفعة واحدة، حتى لو كان هذا التوحيد فيدرالياً وليس اندماجياً. والجانب الآخر لهذه المقولة هو أنه لا بأس أن يتم توحيد اقطار الوطن العربي على مراحل اقليمية. من ذلك مثلاً، أن يتم توحيد بلدان المغرب العربي (المغرب والجزائر وتونس وليبيا)، ويتم توحيد قطري وادي النيل (مصر والسودان)، وأقطار المشرق الشمالي (العراق وسوريا ولبنان والاردن)، وأقطار الخليج (الكويت والبحرين وقطر والامارات وعمان)، وأقطار الجزيرة العربية (السعودية واليمن العربية واليمن الديمقراطية). والفكرة هنا هي أن كل اقليم من هذه الاقاليم الخمسة للوطن العربي يتّسم بقدر أكبر من التجانس الداخلي حضارياً واجتماعياً، الى جانب تلاصق وحداته القطرية جغرافياً. وبالتالي، فان توحيد أقطار كل إقليم لا يصبح فقط أكثر إمكانية عملياً، ولكن أيضاً سيكتب له نصيب أكبر من النجاح. ويمضي أصحاب هذا الرأي في الايحاء بأن تكريس هذه الاتحادات الاقليمية ووقوفها على قدميها، يمكن ان تتلوه مرحلة يتم فيها توحيد هذه الاقاليم الكبرى تدريجياً- فيتحد اقليما المغرب العربي ووادي النيل معاً، واقليما المشرق والخليج معاً، أو الخليج والجزيرة معاً. . . وهكذا.

وقد رأينا من المناسب أن نعرض هذه المقولة على المبحوثين من الاقطار العشرة، لكي نتبينّ درجة الموافقة أو المعارضة إزاءها. وقد وجدنا أن ٣٠٪ منهم يوافقون عليها بشدة، بينما عارضها بشدة حوالي ٢٨٪. وقد اتخذ موقفاً وسطاً من فكرة التدرج الاقليمي ٤٢٪. أي أن قطبي الموافقة الشديدة والمعارضة الشديدة يكادان يتساويان حول هذه الفكرة. ولكن النسبة الاكبر (٤٢٪) أبدت موافقة متحفظة. ويبدو أن السبب في ذلك هو الحداثة النسبية لمقولة التدرج الاقليمي على المسرح القومي العربي من ناحية، ولأن فكرة الاتحادات الاقليمية ارتبطت، في وقت من الاوقات، إما بمشاريع غربية او محاولات خلق محاور متطاحنة في الوطن العربي (مثل مشروع الهلال الخصيب الذي ارتبط باسم نوري السعيد تارة والأسرة الهاشمية وانكلترا تارة اخرى).

ويبين الجزء (٢) من جداول (٣-١٣)، (٣-١٤)، (٣-١٥) الفروق بين المبحوثين حول هذه المسألة طبقاً للمتغيرات الهيكلية الثلاثة، وهي القطر والمهنة والتعليم بالنسبة للمتغير القطري نلاحظ، مثلاً، أن المغاربة كانوا أكثر المجموعات حماساً لفكرة التدرج الاقليمي (٤٩٪- أي بفارق ١٩ نقطة مئوية فوق المتوسط العام لجملة العينة). وقد تلاها في ذلك كل من قطر (٤٨٪) وتونس (٣٢٪). اما أكبر نسب الرفض القاطع فنجدها لدى اللبنانيين والسودانيين (٣٩٪، ٣٧٪) على التوالي. أما أعلى المجموعات التي عبرت عن

جدول رقم (١ - ١٤)

الاتجاهات نحو الابعاد المختلفة التي يرى المبحوثون أن تتم الوحدة العربية على أساسها حسب الفئات المهنية للمبحوثين

(نسب مئوية)

أبعاد الوحدة / فئات المهن	(١) ان الوحدة ينبغي ان تبدأ بالتنسيق ثم الاتحاد الفيدرالي ثم أخيرا الوحدة الاندماجية: أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق بالمرة	(٢) ينبغي ان تتم الوحدة على مراحل اقليمية (مثل المغرب الكبير ، وادي النيل ، سوريا الكبرى الخ) كخطوة أولى نحو الوحدة الشاملة: أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق بالمرة	(٣) الوحدة يجب أن تتم على أساس تجانس الانظمة السياسية الاجتماعية كأن تتحد الدول ذات النظام الجمهوري او الملكي مع تلك التي تشابهها: أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق بالمرة	(٤) يجب ان تتم الوحدة على اساس اسلامي بين الدول العربية اولا ثم بين كافة الدول الاسلامية: أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق بالمرة	(٥) يجب ان تتم الوحدة على اساس علماني تلعب فيه الثقافة واللغة العربية دورا رائدا على ان تكون العلاقة بالعالم الاسلامي علاقة صداقة فقط: أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق بالمرة	أقوى الاتجاهات المذكورة (١ - ٥): (١) تدرج دستوري	(٢) تدرج اقليمي	(٣) تجانس انظمة	(٤) اساس اسلامي	(٥) اساس علماني
المهن الاكاديمية والعلمية	٣٧,٠	٤٠,٢	٢٢,٨	٣٠,١	٤٤,٩	٢٥,٠	١٦,٧	٢٣,٨	٥٩,٥	٢٧,١	٢٨,٣	٤٤,٦	٣٧,٩	٣٠,٧	٣١,٤	١٥,١	٧,٣	٨,٢	٢٤,٢	١٧,٨
المهن الطبية العليا	٤٢,٥	٣٧,٨	١٩,٧	٢٥,٧	٤٢,٠	٣٢,٤	٩,٩	٢١,٢	٦٨,٩	٢٨,٧	٢٩,٥	٤٢,٣	٣٢,٢	٣٤,٢	٣٣,٦	٢١,٢	٨,٠	٥,٩	٢٦,٧	١٦,٣
المهن الهندسية العليا	٣٨,٣	٤٣,٢	١٨,٥	٢٣,٩	٤٥,٥	٣٠,٥	١١,٥	٢٥,٠	٦٢,٥	٢٧,٩	٣٥,١	٣٧,٠	٣٤,٠	٣٤,٠	٣٢,٠	٢٦,٥	٧,٧	٧,٢	٢٥,٤	١٣,٨
التجاريون والمهن التجارية	٤٥,٥	٣٦,٨	١٧,٤	٢٨,٩	٤٣,٥	٢٧,٣	١٥,٥	٢٢,٧	٦١,٧	٣٢,٤	٢٥,٤	٤٢,٠	٣٣,٣	٣٦,٨	٢٩,٩	٢٤,٨	٨,٤	٨,٦	٢٤,٨	١٤,٤
المهن الزراعية العليا	٤٣,٨	٣٧,١	١٩,١	٢٩,٦	٣٦,٠	٣٤,٤	١٢,٤	٢٢,٠	٦٥,١	٣٣,٠	٢٤,٣	٤٢,٢	٢٤,٦	٣٨,٣	٣٧,٢	٢٤,١	١١,٧	٦,٢	٢٣,٤	١٣,٨
المهن القانونية العليا	٤٢,٠	٣٨,٠	٢٠,٠	٣٣,٧	٤٠,٣	٢٦,٠	١٥,١	٢٢,٩	٦٢,٠	٣٠,٦	٢٤,٠	٤٥,٤	٤١,٠	٢٨,٢	٣٠,٩	٢٣,٩	١١,٠	٤,٥	٢٤,٥	١٩,٤
الصحافة والاعلام	٥٣,٠	٣٢,٠	١٤,٨	٣٣,١	٣٧,٠	٣٠,٠	١٠,٧	٢٠,٦	٦٨,٨	١٨,٧	٢٢,٢	٥٩,١	٤٤,٦	٢٩,٩	٢٥,٥	٣٩,١	١٠,٠	٨,٧	٨,٧	١١,٣
الثقافة والفنون	٣٤,٠	٤٥,١	٢٠,٧	٢٨,٠	٤٦,٧	٢٤,٧	١٥,٧	٢٦,٨	٥٧,٥	٣٠,٨	٣٤,٠	٣٥,٢	٢٩,٧	٣٦,٨	٣٣,٥	٢٦,٨	٥,١	٦,٥	٢٣,٢	١٥,٢
وظائف ادارية وتنفيذية	٤٢,٥	٤٢,٣	١٥,٣	٣١,٢	٤١,٢	٢٧,٧	١٥,٨	٢٦,١	٥٨,١	٣٥,٤	٢٥,٨	٣٨,٨	٣٨,٠	٣٤,٣	٢٧,٦	٢٢,٧	٧,٨	٧,٥	٢٤,٣	١٧,٤
المهن التربوية والاجتماعية	٤٧,٠	٣٤,٣	١٦,٨	٣٠,٦	٤١,٥	٢٦,٠	١٥,٤	٣٠,٦	٥٢,١	٤٠,١	٢٥,٤	٣٤,٥	٢٧,٥	٣٥,٠	٣٧,٥	٢٠,٤	٩,١	٨,١	٢٦,٥	١٣,٨
مهن اخرى	٣٦,٦	٤١,٨	٢١,٦	٢٩,١	٤٣,٠	٢٧,٨	١٤,٦	٢٥,٨	٥٩,٦	٤٢,٣	٣٠,٢	٢٦,٨	٣٦,١	٣٤,٧	٢٩,٣	٢٨,٢	٩,٤	٥,١	٣٠,٨	١٣,٧
طلاب الجامعات	٤١,٧	٤١,٤	١٦,٦	٢٩,٦	٤٥,٥	٢٤,٦	١٤,٦	٢٣,٥	٦١,٥	٤٤,١	١٥,٠	٣٠,٩	٢٩,٥	٣٩,٩	٣٠,٦	٢١,٥	٩,٦	٦,٥	٢٩,٠	١٦,٨
المهن الفنية المساعدة	٤٦,٩	٢٢,٤	٣٠,٦	٢٤,٥	٤٩,٠	٢٦,٥	٨,٢	٢٠,٤	٧١,٤	٣٨,٠	٣٤,٠	٢٨,٠	٣٦,٧	٣٢,٧	٣٠,٦	١٦,٢	٨,١	٥,٤	٣٥,١	١٣,٥
عمال الانتاج والخدمات	٤٩,٩	٣٤,٧	١٥,٤	٣١,٤	٣٩,٣	٢٩,٣	١٨,٢	٢٩,١	٥٢,٧	٤٤,٧	٢٥,٠	٣٣,٩	٣١,٥	٣٢,٣	٣٦,٢	٢٦,١	٩,٢	٤,٦	٢٤,١	١٠,٠
الفلاحون وعمال الزراعة	٤٧,٣	٤٠,٥	١٢,٢	٢٩,٤	٤٤,٧	٢٥,٩	١٤,١	٣٣,٠	٥٢,٩	٥٤,٦	٢٥,٥	١٩,٩	٣٣,٢	٣٢,٩	٣٣,٩	٢٢,٣	٨,٢	٢,٧	٥٠,٨	٦,٣
المجموع (٥١٠٤)	٤٣,٩	٣٨,٣	١٧,٥	٢٩,٨	٤٢,٣	٢٧,٧	١٤,٥	٢٥,٣	٥٩,٨	٣٦,١	٢٦,٨	٣٧,١	٣٣,٣	٣٤,٥	٣٢,٢	٢٣,٧	٨,٧	٦,٧	٢٦,٣	١٤,٣
مؤشرات احصائية	مربع كاي = ١٢١,٥٠ مستوى الدلالة = ٠,٠١ معامل الارتباط = ٠,١٥			مربع كاي = ٨٨,٣٨ مستوى الدلالة = ٠,٠١ معامل الارتباط = ٠,١٣			مربع كاي = ١٢١,٧٢ مستوى الدلالة = ٠,٠١ معامل الارتباط = ٠,١٦			مربع كاي = ٢٣٠,٠٧ مستوى الدلالة = ٠,٠١ معامل الارتباط = ٠,٢١			مربع كاي = ٦٩,٣٢ مستوى الدلالة = ٠,١٢ معامل الارتباط = ٠,١٢			مربع كاي = ٢٧٣,٣٨ مستوى الدلالة = ٠,٠٢٥ معامل الارتباط = ٠,٢٣				

موافقة جزئية أو متحفظة فقد كانت بين الاردنيين (٥٠٪) والكويتيين (٤٩٪) والفلسطينيين (٤٨٪).

اذا انتقلنا إلى المتغير المهني، نلاحظ أن أكثر الفئات حماساً للتدرج الاقليمي هم القانونيون (٣٤٪) والصحفيون (٣٣٪). أما أشدهم معارضة للفكرة فقد تواجدوا بنسب أعلى من المتوسط العام بين أصحاب المهن الزراعية العليا (٣٤٪) والمهن الطبية (٣٢٪) والمهن الهندسية (٣١٪). وأخيراً كانت نسبة من اخذوا موقفاً وسطاً (موافقة متحفظة) أعلى من المتوسط العام بين أصحاب المهن الفنية الوسيطة (٤٩٪)، والمشتغلون بالثقافة والفنون (٤٧٪).

وأخيراً نلاحظ ان الفروق بين المستويات التعليمية حول فكرة التدرج الاقليمي للتوحيد السياسي طفيفة. فالذين وافقوا بشدة تواجدوا بنسبة ٣١٪ بين أصحاب المؤهلات الأعلى من جامعية، وبنسبة ٣٠٪ بين أدنى المستويات التعليمية. لذلك نجد معامل الارتباط بين متغير التعليم ومقولة التدرج الاقليمي ضعيف للغاية (٠,٠٧)، بالمقارنة مع معامل الارتباط مع المتغير القطري (٠,٢٠) أو المتغير المهني (٠,١٣).

ورغم أن الفروق بين المبحوثين في درجة الموافقة والرفض على مقولة التدرج الاقليمي، على كل من المتغيرات الهيكلية الثلاثة، هي فروق ذات دلالة احصائية (٠,٠٠١)، الا انه من الصعب تفسيرها مضمونياً. فنحن لا ندري من الاستجابات على هذا السؤال وحده ما اذا كان الرافضون للفكرة يرفضونها لأنهم يريدون إتحاداً شاملاً لكل الوطن العربي، أو لأنهم ضد فكرة اي إتحاد سواء كان إقليمياً او شاملاً. لذلك ينبغي أن يأخذ القارىء الفروق بين المبحوثين على هذا السؤال بشيء من الحذر عند تفسيره لها. وقد يكون من الأجدى أن نضع هذه الفروق في سياق أكبر بمقارنة نمط اجابات كل مجموعة (سواء كانت قطرية او مهنية او تعليمية) مع اجاباتها على أسئلة اخرى من التي ناقشناها من قبل او التي سنناقشها فيما بعد.

٤ـ التجانس بين الأنظمة كأساس للتوحيد السياسي: خلال الجولات المتتالية من «الحرب الباردة العربية» ترددت شعارات مختلفة منها «وحدة الصف» أو «التضامن العربي» مقابل «وحدة الهدف» [٣]. وفي فترة من الفترات (اوائل الستينات) ظهرت تقسيمات

(٣) حول موضوع الحرب الباردة العربية في الستينات، انظر:

= Malcolm H. Kerr, **The Arab Cold War: Gamal Abd al Nasir and his Rivals,**

جدول رقم (٣- ١٥)

لعلاقة بين الابعاد المختلفة التي يرى المبحوثون ان تقوم الوحدة على اساسها ومستوياتهم التعليمية

(نسب مئوية)

مستويات التعليم / الابعاد الخاصة بالوحدة	امي او دون المتوسط	تعليم متوسط	تعليم جامعي	تعليم فوق جامعي	المجموع	مؤشرات احصائية
١) التدرج في الاشكال الدستورية: (تنسيق، اتحاد فيدرالي، ثم وحدة)						
موافق بشدة	٤٦.٩	٤٧.٧	٤١.٧	٤٤.٩	٤٤.٠	مربع كاي = ٥٠,٧٧
موافق	٣٩.٠	٣٦.١	٣٩.٢	٣٧.١	٣٨.٢	معامل الارتباط الاسمي = ٠,١٠
غير موافق بالمرة	١٤.٧	١٥.١	١٩.١	١٨.٠	١٧.٨	مستوى الدلالة = ٠,٠٠١
(٥٠٤٢)						
٢) التدرج الاقليمي: (المغرب، وادي النيل، المشرق، الخليج)						
موافق بشدة	٣٠.٣	٣٠.٤	٢٨.٨	٣١.٠	٢٩.٦	مربع كاي = ٢٦,٩٤
موافق	٣٩.٦	٤٢.٦	٤٢.٥	٤٢.٦	٤٢.٣	معامل الارتباط = ٠,٠٧
غير موافق بالمرة	٣٠.١	٢٥.٩	٢٨.٥	٢٦.٤	٢٧.٨	مستوى الدلالة = ٠,٠١
(٤٨٩٢)						
٣) التجانس بين الانظمة السياسية الاجتماعية:						
موافق بشدة	١٦.٧	١٧.١	١٣.٦	١٢.٥	١٤.٥	مربع كاي = ٥٨.٤٨
موافق	٣٠.٠	٢٧.٢	٢٤.٢	٢٣.٠	٢٥.٣	معامل الارتباط = ٠,١١
غير موافق بالمرة	٥٣.٣	٥٤.٦	٦٢.٠	٦٤.٥	٥٩.٨	جاما = ٠,١٢ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١
(٤٨٤٤)						
٤) الوحدة على اساس عربي اسلامي:						
موافق بشدة	٥٠.٢	٤٤.٣	٣٢.٤	٢٥.٤	٣٥.٩	مربع كاي = ١٦٧.٨٢
موافق	٢٦.٣	٢٥.٦	٢٨.٢	٢٣.٦	٢٦.٧	معامل الارتباط = ٠,١٨
غير موافق بالمرة	٢٣.٦	٣٠.٠	٣٩.٣	٥٠.٨	٣٧.٣	جاما = ٠,٣٦
(٤٨٥٠)						مستوى الدلالة = ٠,٠٠١
٥) الوحدة على اساس علماني:						
موافق بشدة	٣١.٦	٣٢.٣	٣٢.٨	٣٨.٠	٣٣.٣	مربع كاي = ١٨.٥٨
موافق	٣٠.٨	٣٦.٥	٣٥.٨	٣٠.٥	٣٤.٦	معامل الارتباط = ٠,٠٦
غير موافق بالمرة	٣٧.٦	٣١.٣	٣١.٤	٣١.٥	٣٢.٠	مستوى الدلالة = ٠,٠١
(٤٧٥٩)						
اقوى الاتجاهات حيال الابعاد الخمسة:						
١	٢٤.٤	٢٤.٥	٢٣.٧	٢٢.٦	٢٣.٨	مربع كاي = ٩٥.٨٣
٢	٨.٩	٨.٠	٨.٩	٩.٣	٨.٨	معامل الارتباط = ٠,١٥
٣	٣.٧	٦.٦	٧.١	٧.٤	٦.٧	مستوى الدلالة = ٠,٠٠١
٤	٤٠.٩	٢٨.٧	٢٤.٢	٢٠.٣	٢٦.٣	
٥ (٣٩٢٠)	٨.١	١٢.٨	١٥.٧	١٥.٣	١٤.٣	

أيديولوجية للأنظمة الحاكمة العربية، فجرى تصنيف بعضها تحت اسم انظمة «تقدمية» أو «ثورية» أو «محافظة» أو «رجعية». ومنذ ذلك الحين ثارت مقولة أن أي شكل من أشكال التوحيد السياسي - لكي يعيش وينجح - ينبغي أن يتم بين أنظمة حاكمة متشابهة شكلاً، ومتسقة مضموناً في توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية. وأصحاب هذا الرأي يرون، بالتالي، صعوبة - ان لم يكن استحالة - توحيد قطرين أحدهما ذو نظام ملكي والآخر ذو نظام جمهوري، أو أحدهما يسير اقتصاده على أساس التخطيط المركزي وتدخل الدولة في الاقتصاد، والآخر يسوده الاقتصاد الحر والعلاقات الرأسمالية، أو احدهما يرتبط بعلاقات صداقة وتحالف مع الكتلة الشرقية الاشتراكية، والآخر مع المعسكر الغربي الرأسمالي.

وقد رأينا أن نستطلع الآراء في الأقطار العربية العشرة حول هذه المقولة، وبالتحديد طلبنا منهم أن يبدوا درجة موافقتهم أو معارضتهم مع العبارة التالية: «**هناك رأي يقول بأن الوحدة يجب أن تتم على أساس تجانس الأنظمة السياسية والإجتماعية كأن تتحد كل من الدول ذات النظام الجمهوري أو الاشتراكي أو الملكي مع الدول التي تشابهها في النظام**».

وافق على هذه المقولة بشدة حوالي ١٥٪ من المبحوثين، بينما عارضها بشدة ٦٠٪، واتخذ ٢٥٪ موقفاً وسطاً. لقد كانت المعارضة الشديدة بواسطة هذه الأغلبية الساحقة إحدى مفاجآت هذه الدراسة. ففي كل المقولات الاخرى حول أسس الوحدة، لم يوجد مثل هذا الفارق الكبير (٤٥ نقطة مئوية) بين نسبة الموافقين ونسبة المعارضين بشدة. لقد كانت مقولة التجانس السياسي والاقتصادي بين الأنظمة كأساس للتوحيد العربي ملء الأفواه والعقول في فترة من أخصب فترات الحيوية السياسية والعمل العربي الوحدوي (أواخر الخمسينات وأوائل الستينات). لذلك لا بدّ أن نتوقف عند هذه النتيجة الميدانية لآراء المواطنين العرب في أواخر السبعينات لكي نتأملها في محاولة لتفسيرها.

التفسير الأول للمعارضة الشديدة لمقولة التجانس السياسي والاجتماعي كأساس للتوحيد قد يكون مرجعه أن المواطن العربي في أواخر السبعينات لا يرى أية فروق جوهرية بين الأنظمة المختلفة التي تحكمه من المحيط الى الخليج، فهي في الممارسة الحقيقية والواقع اليومي تستوي عند المواطن العربي. بتعبير آخر، ربما يرى هذا المواطن بين هذه الأنظمة درجة من التجانس أعلى مما يعتقده المنظرون أو تعترف به أجهزتها الاعلامية.

1958 - 1970, 3d ed. (London: Oxford University Press for the Royal Institute of = International Affairs, 1971).

Sharabi, **Nationalism and Revolution in the Arab World (The Middle East and North Africa).**

التفسير الثاني لمعارضة مقولة التجانس، كشرط للتوحيد السياسي العربي، هو ما ارتبط بهذه المقولة من ذكريات الحرب الباردة العربية، وما أحدثته من انقسامات في الساحة القومية خاصة وأن هزيمة ١٩٦٧ قد دهمت الوطن العربي وهو في أوج تلك الحرب الباردة.

التفسير الثالث، هو أن المواطن العربي، حتى مع إقراره بوجود فروق بين الأنظمة العربية سياسياً واجتماعياً، الا أنه لا يعطي هذه الفروق أولوية حاسمة في المرحلة الراهنة. بتعبير آخر، ربما تكون هناك أولويات أخرى تفوق القضية الاجتماعية في ذهن هذا المواطن حينما يفكر في الوطن العربي ككل. وقد لمسنا تأييداً لهذا التفسير حينما تعرَّضنا للكيفية التي يدرك بها اغلبية المبحوثين هموم ومشكلات الوطن العربي في الفصل الثاني. نتذكَّر أن المشكلة الكبرى في نظره كانت هي الإنقسامات العربية والصراع العربي- الإسرائيلي. وما عدا ذلك كانت هموماً ثانوية لنسب صغيرة من المبحوثين.

على أي الأحوال، إننا نسوق هذه التفسيرات كافتراضات، وقد تكون هناك تفسيرات أخرى. ولكننا نكتفي بهذا القدر، وننتقل الى فحص الفروق القطرية حول مقولة التجانس بين الانظمة كشرط للتوحيد. نلاحظ من القسم (٣) جدول رقم (٣- ١٣) أن أكبر نسبة معارضة لهذه المقولة كانت بين أبناء الاردن ولبنان والسودان والكويت، حيث قال ثلثا المبحوثين أو أكثر من ثلثيهم أنهم لا يوافقون بالمرة على التجانس كشرط للتوحيد السياسي العربي. كما أن أغلبية أبناء الأقطار الستة الأخرى عارضوا نفس المقولة أيضاً، ولكن حجم هذه المعارضة في كل منها كان أكبر من خمسين في المائة بقليل (وذلك باستثناء قطر، ٤١٪).

على المتغيرات الهيكلية الأخرى- مثل المهنة والتعليم- نجد البيانات الخاصة بهما في القسم (٣) من جدولي (٣- ١٢) و(٣- ١٣). ومنها نلاحظ أن أكثر الفئات المهنية معارضة لمقولة التجانس بين الأنظمة كشرط للتوحيد هي أصحاب المهن الفنية المساعدة (٧١٪) والصحفيون والأطباء (٦٩٪). ويقل حجم الأغلبية المعارضة لهذه المقولة بين العمال والفلاحين (٥٣٪) والتربويين (٥٢٪). ولا نستطيع أن نجزم بتفسير لهذا التباين بين الفئات المهنية. ربما كانت مصالح بعض الفئات هي العامل الحاسم هنا، وربما كان تأثير أجهزة إعلام أوائل الستينات على بعضها ما زال قوياً- وخاصة بين العمال والفلاحين الذين ترتبط هذه المقولة في أذهانهم بذكرى الزعيم الراحل عبد الناصر.

بالنسبة لمتغير التعليم، نجد أن الفئات ذات التعليم الجامعي وفوق الجامعي هي الأكثر والأشد معارضة لمقولة التجانس كشرط للتوحيد السياسي (٦٢٪ و٦٤٪، على التوالي). ويقل حجم المعارضة لهذه المقولة بين الفئات الأقل تعليمًا بحوالي ١٠ نقاط مئوية.

وتفسيرنا لهذا التباين لا يزيد كثيراً عما ذكرناه في الفقرة السابقة. فالفئات الأقل تعليمًا تتكوَّن في غالبيتها من العمال والفلاحين. وقد رأينا أنه رغم أن أغلبيتهم تعارض هذه المقولة، الا أن حجم المعارضة لا يتجاوز الخمسين في المائةبكثير. وهاتان الفئتان كما يجمع المراقبون كانتا من أكثر شرائح المجتمع العربي تأثراً بالناصرية في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات. ولا شك أن الأجيال الوسيطة منها ما زال يحمل معظم افرادهاولاءاً ـلشعارات تلك الحقبة، ومنها مقولة وحدة الهدف قبل وحدة الصف، التي هي تعبير آخر لنفس مقولة التجانس السياسي والإجتماعي للأنظمة الحاكمة.

٥ـ **الاسلام والعلمانية وقضية الوحدة العربية:** لاحظ كثير من المراقبين المحليين والأجانب أن الوطن العربي بدأ يشهد من جديد انتشار حركات الاحياء الديني الإسلامي في السنوات العشر الأخيرة. ويوقِّت البعض بداية هذا الإنتشار بهزيمة العرب في ١٩٦٧. ويذهب المفسرون الى أن هذه الهزيمة قد كشفت عن مواقع الضعف والعجز في كل الأنظمة العربية الحاكمة بصرف النظر عن واجهاتها الإيديولوجية. وحيث أن الهزيمة كانت من أكبر صدمات الوجدان العربي ني التاريخ الحديث، فان اعداداً متزايدة منهم واجهتها نفسياً بنفس الطريقة التي واجهت بها أجيال عربية سابقة مثل هذا النوع من الكوارث الكبرى بالعودة الى الاعتصام بالإسلام.

وليس هنا مجال مناقشة صحة أو خطأ هذا التفسير. ولكن الواقع هو أن الحركات الاسلامية قد نشطت في الآونة الأخيرة. ولم يقتصر هذا النشاط على الوطن العربي بل تشهده كل أصقاع العالم الإسلامي. وقد عبَّر هذا المد الإسلامي عن نفسه بصورة درامية هزَّت العالم في ايـران حيث قاد علماء الدين ثورة شعبية هائلة خلال عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨، وأسقطت شاه ايران ونظامه الامبراطوري في أوائل عام ١٩٧٩[٤].

ورغم أن الحركة القومية العربيةـ فكراً وعملاًـ تتسق مع الإسلام ولا تناقضه، الا انها حرصت، منذ بعثها الحديث في أواخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن، على أن تركز على إبراز طبيعتها العلمانية. كان السبب الرئيسي لهذا التركيز على العلمانية هو التحرر من السيطرة العثمانية التي هيمنت على معظم الوطن العربي لعدة قرون باسم الدين والخلافة الإسلامية. لذلك كان ضرورياً للرعيل الأول من قادة الحركة القومية أن يرسموا خطاً فاصلاً للمعركة بينهم وبين السلطنة في استانبول، ثم بينهم وبين «تركيا الفتاة» التي

(٤) انظر تحليلاً لهذه النقطة في:
سعد الدين ابراهيم، «لكي نفهم ما يحدث في ايران،» اكتوبر (مصر)، العدد ١٢٣، ٤ آذار (مارس) ١٩٧٩، ص ١٦ـ ١٨.

رفعت شعار «الطورانية» في أوائل هذا القرن(٥). باختصار كان حرص الرعيل الأول هو أنه مع إسلامهم إلاَّ أنهم عرب ذوو لغة خاصة وحضارة متميزة وتراث فريد، وان من حقهم لهذا كله ان يستقلوا في دولة قومية خاصة بهم. هناك أسباب أخرى للتركيز على العلمانية في ذلك الوقت، منها التأثر بالدعوات القومية في أماكن أخرى من العالم وخاصة في الغرب، ومنها أن الخلافة العثمانية كانت متسلطة ومتخلفة ومتعصبة ضد العرب غير المسلمين، وخاصة في عقودها الأخيرة. ولكن أياً كان المبرر التاريخي للتركيز على علمانية القومية العربية في فجر بعثها الأول، فان قضية العلاقة بين الإسلام والقومية العربية قد اثيرت من جديد في السنوات الأخيرة.

وقد وجهنا لمبحوثينا في الأقطار العربية العشرة سؤالين صريحين حول هذه القضية. السؤال الأول كانت صياغته كالتالي:

«يرى البعض أن الدين الإسلامي من أهم عوامل الوحدة بين الشعوب العربية»، فالى أي مدى تتفق مع هذا الرأي؟

وافق على هذه المقولة بشدة أكثر من ٥٩٪ من المبحوثين، ووافق عليها باعتدال أكثر من ٢٩٪، وعارضها بشدة ١١٪ من المبحوثين. ولكن نسب الموافقة الشديدة والمعارضة الشديدة تباينت من قطر عربي الى قطر عربي آخر كما يتضح من جدول رقم (٣ـ ١٤). فقد وصلت نسبة من وافقوا بشدة على أن الاسلام هو أحد المقومات الرئيسية للوحدة بين الشعوب العربية الى ذروتها بين أبناء قطر (٨٥٪) ومصر (٧١٪) والكويت (٦٧٪). وتضاءلت نسبة الموافقة بشدة بين أبناء لبنان (٢٥٪) وتونس (٤٩٪) وفلسطين (٥٠٪). أما الذين عارضوا هذه المقولة معارضة جازمة فقد تواجدوا بنسبة أكبر من المتوسط العام في كل من لبنان (٣٨٪) والاردن (١٧٪) وفلسطين (١٤٪). انظر جدول رقم (٣ـ ١٦).

---

(٥) من أجل مزيد من التفصيل حول هذه الحقبة المبكرة من بعث حركة القومية العربية، أنظر:

Antonius, **The Arab Awakening; the Story of the Arab National Movement.**

Philip Khuri Hitti, **History of the Arabs, from the Earliest Times to the Present**, rev. 5th ed. (New York: Macmillan, 1951).

ومن أجل تنظير مستفيض حول علمانية القومية العربية، والخطوط الفاصلة والمتداخلة بين العالم الاسلامي والوطن العربي، انظر مؤلفات ساطع الحصري العديدة، وخاصة:

الحصري، آراء وأحاديث في الوطنية والقومية.

الحصري، ما هي القومية؟ أبحاث ودراسات على ضوء الأحداث والنظريات (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٩).

السؤال الثاني حول قضية الدين كانت صياغته بالشكل التالي:

«هناك رأي يقول بأن الوحدة يجب أن تتم على أساس إسلامي أولاً بين الأقطار العربية، ثم بين كافة الدول الإسلامية»، فإلى أي مدى تتفق مع هذا الرأي ؟

جدول رقم (٣- ١٦)

الاتجاهات نحو الدين الاسلامي كأحد المقومات الرئيسية لوحدة شعوب الأمة العربية حسب الأقطار

(نسب مئوية)

المتغير / الاقطار العربية	«يرى البعض ان الدين الاسلامي من اهم عوامل الوحدة بين الشعوب العربية		
	أوافق بشدة	أوافق بعض الشيء	لا أوافق بالمرة
الاردن	٥٣,٠	٣٠,٥	١٦,٦
فلسطين	٥٠,٠	٣٦,٤	١٣,٦
لبنان	٢٤,٥	٣٧,٦	٣٧,٨
الكويت	٦٧,٣	٢٥,٢	٧,٥
قطر	٨٥,٢	١١,١	٣,٧
اليمن	٦١,٣	٢٨,٢	١٠,٥
مصر	٧٠,٦	٢٣,٤	٦,٠
السودان	٦٥,٢	٢٥,٨	٩,٠
تونس	٤٩,٠	٣٨,٤	١٢,٦
المغرب	٥٠,٧	٣٩,٩	٩,٤
الجملة	٥٩,٣	٢٩,٣	١١,٤

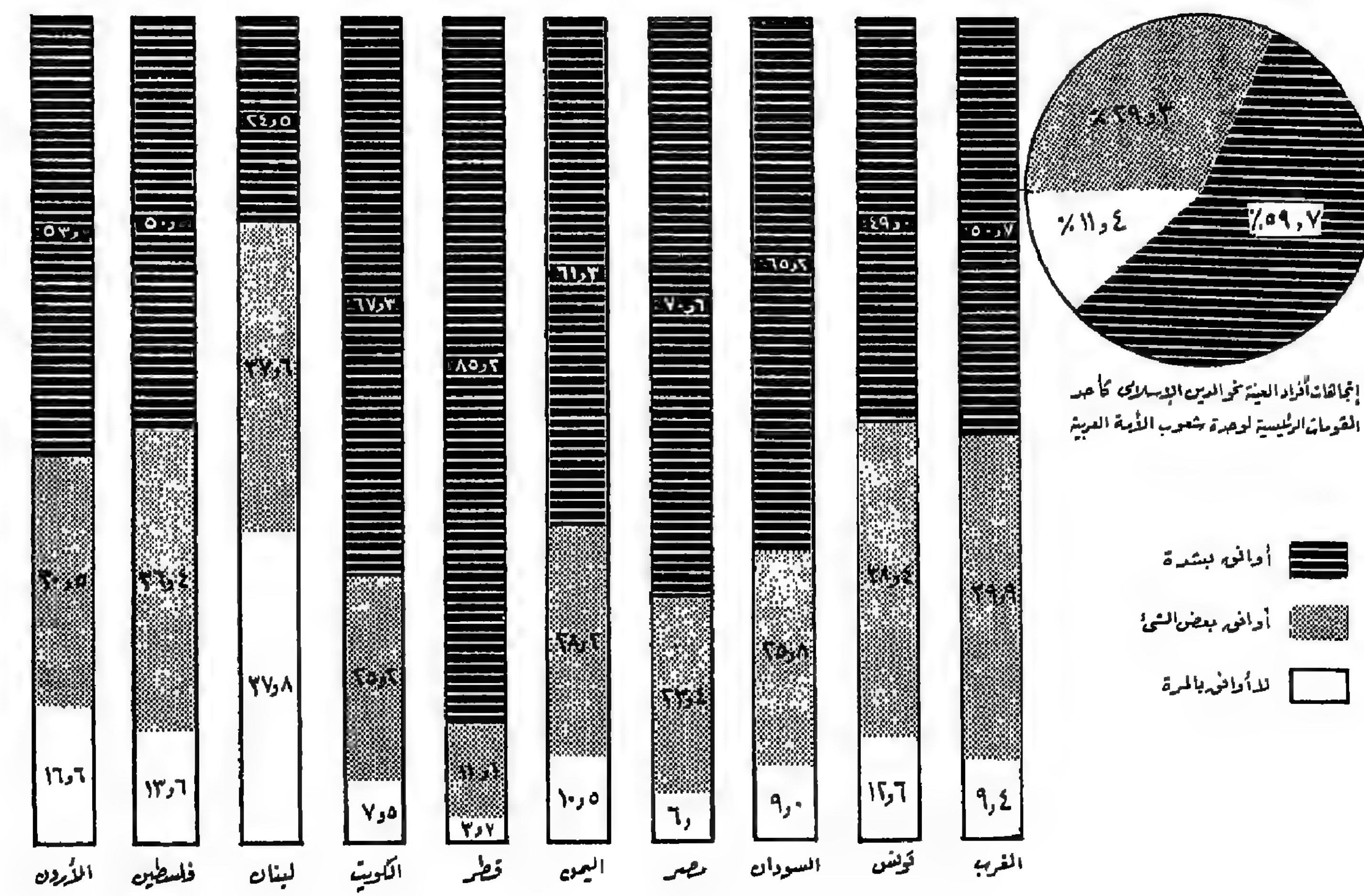
مؤشرات احصائية :

مربع كاي = ١٩١,٢١ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١ معامل الارتباط الإسمي = ٠,٢٠

هنا كان نمط الاجابات مختلفاً بشكل ملموس. فالذين وافقوا بشدة على الرأي القائل بأساس إسلامي للوحدة العربية، وبأن تكون هذه الوحدة خطوة أولى نحو وحدة إسلامية، لم تتجاوز نسبتهم ٣٦٪ من جملة المبحوثين، بينما الذين عارضوا بشدة وصلت نسبتهم الى ٣٧٪، واتخذ حوالي ٢٧٪ موقفا وسطا (موافقة متحفظة). هذا معناه أنه بينما تقر أغلبية المواطنين العرب بأن الإسلام هو أحد المقومات الرئيسية للتوحد بين الشعوب العربية، الا أن هذه الأغلبية لا تذهب الى حد أن يكون ذلك أساساً للتوحد

شكل ٣- ٤

الإتجاهات نحو الدين الإسلامى كأحد المقومات الرئيسية لوحدة الأمة العربية حسب الأقطار (نسبة مئوية)



السياسي بين الأقطار العربية، أو بين هذه الأخيرة وبقية العالم الإسلامي. ومع ذلك فان نسبة الموافقين بشدة ونسبة المعارضين بشدة تكادان تتقاربان (٣٦٪ مقابل ٣٧٪). وهذا يوحي بدرجة استقطاب عالية، وبأن المسألة ساخنة، وأن معركة يمكن أن تحتدم، ان لم تكن قد احتدمت بالفعل، بين طرفي الرأي في هذا الموضوع. وستكون المعركة أساساً من أجل كسب الكتلة الوسيطة (٢٧٪) التي لم تحسم الرأي في هذا الموضوع الى الآن. وربما كان **أحد التحديات المطروحة على قادة الفكر القومي في المرحلة الراهنة أن يعيدوا فتح ملف الدين الاسلامي بطريقة تتجاوز المبرر التاريخي الذي جعلهم يركزون على العلمانية في أوائل هذا القرن، والذي لم يعد موجوداً الآن. وبالتحديد، فان إحدى المهام الملقاة على عاتق هذا الفكر أن يواجه حقيقة أن ٦٠ في المائة يعتقدون بقوة أن الإسلام هو أحد الروابط الأساسية للشعوب العربية، وان أكثر من ثلث السكان (٣٦٪) يريدون وحدة عربية على أساس إسلامي.**

أكثر من ذلك نلاحظ من القسم (٤)، أنّ نسبة من يريدون وحدة عربية على أساس اسلامي ترتفع إلى النصف أو ما يقرب من النصف في بعض الأقطار العربية مثل قطر (٥٨٪) ومصر (٤٧٪)، وتزيد عن (٤٠٪)في اليمن والسودان. صحيح أنّ هذه النسبة تنخفض بشدّة في لبنان (٣٪) ويزيد الإتجاه المعارض إلى أكثر من (٨١٪) ولكن هذا القطر له أوضاعه الخاصة المعروفة. كذلك نلاحظ أنّ المعارضين بشدّة تزيد نسبتهم عن الموافقين بشدّة في كل من فلسطين والأردن وتونس. ولكن تظل استجابات المصريين هنا ذات دلالة، لا فقط بحكم وزنهم السكاني في المنطقة العربية، ولكن أيضاً لاحتمال أن يكون ما يحدث من تحول في الآراء هناك هو مؤشر للمستقبل في بقية أجزاء الوطن العربي. ففي لحظات تاريخية ماضية كانت التيارات الثقافية والفكرية الجديدة تبدأ هناك، ثم تنتشر الى بقية الوطن العربي.

اذا تركنا التباين القطري في قضية الاسلام والوحدة العربية، وانتقلنا إلى فحص التباين في نفس القضية بين الشرائح المهنية المختلفة عبر الأقطار، فماذا نجد؟ القسم (٤) من الجدول رقم (٣- ١٤)، يجيب على هذا السؤال. أكثر الفئات تعضيداً لفكرة الوحدة العربية على أساس اسلامي هم الفلاحون (٥٥٪) والعمال (٤٥٪) والطلاّب (٤٠٪) وكان أقلهم تأييداً لهذا الأساس التوحيدي هم الصحفيون (١٩٪) والأكاديميون (٢٧٪) والمهندسون (٢٨٪) والأطباء (٢٩٪) هذا معناه أنّ قادة الرأي العام (رجال الاعلام والجامعات) والشرائح المهنية العليا مستقطبون في جانب والفئات العريضة من العمال والفلاحين والطلاّب مستقطبين في جانب آخر. وهذه هي إحدى المعضلات الأخرى التي

يقع على عاتق الفكر القومي العربي أن يتعامل معها في الوقت الحاضر وفي المستقبل القريب.

ويعطينا القسم (٤) من الجدول رقم (٣ـ ١٥). تأكيداً آخر لهذا الاستقطاب، هذه المرة طبقاً لمستويات التعليم. فنسبة من يريدون وحدة عربية على أساس إسلامي ترتفع إلى أكثر من ٥٠٪ ونسبة من يعارضون هذا الأساس تنخفض إلى أقل من ٢٤٪ بين الفئات الدنيا في السلم التعليمي. مقابل ذلك نجد العكس تماماً بين أعلى فئة في هذا السلم، ٢٥٪ يوافقون بشدّة على وحدة عربية إسلامية، و ٥١٪ يعارضون بشدّة الوحدة على هذا الأساس الديني.

إنّ هذه الفروق الهيكلية حول قضية الإسلام والوحدة العربية هي فروق إحصائية ذات دلالة مرتفعة (عند مستوى ٠,٠٠١) ومعاملات الارتباط هنا أوضح من غيرها بين المتغيرات. فمعامل الارتباط بين مقولة الإسلام كاس للوحدة والمتغير القطري يصل الى ٠,٣٢، ومع المتغير المهني يصل الى ٠,٢١، ومع المتغير التعليمي تصل جاما إلى ٠,٢٦.

إلى جانب السؤالين الصريحين عن الإسلام وقضية الوحدة، واللذين بنينا عليهما تحليلنا أعلاه، وجّهنا للمبحوثين سؤالاً ثالثاً غير مباشر حول نفس الموضوع. وكانت صياغة السؤال كالتالي:

«هناك رأي يقول بأنّ الوحدة العربية يجب أن تتم على أساس علماني، تلعب فيه الثقافة واللغة دورا رائدا، على ان تكون علاقة العرب ببقية العالم الإسلامي علاقة أخوة وصداقة وتعاون فقط دون اندماج سياسي»، فإلى أي مدى تتفق مع هذا الرأي؟

كان نمط الإجابة هنا شبيهاً تماماً بنمط إجابة السؤال السابق. فالعلمانيون الذين وافقوا على هذه المقولة بشدّة كانوا ٣٣,٣٪، والدينيون الذين عارضوا المقولة بنفس الشدّة كانت نسبتهم ٣٢,٢٪ـ أي بفارق نقطة مئوية واحدة. بينما اتخذت موقفاً وسطاً من الموضوع نسبة ٣٥٪ من جملة المبحوثين. بتعبير آخر ما يزال العلمانيون أكثر قليلاً من الدينيين في مسألة التوحيد السياسي العربي. وهذا يكشف من ناحية عن بقايا تأثير الرعيل الأول والأوسط الذي نادى بالقومية العربية العلمانية. ولكنه يكشف من ناحية أخرى عن القوة الصاعدة للتيار الديني في المجتمع العربي في الوقت الحاضر.

وحينما ننظر الى علاقة المتغيرات الهيكلية بهذه المقولة يتضح لنا أنّ هناك تباينات قطرية ومهنية وتعليمية في الموافقة أو المعارضة على الأساس العلماني للوحدة العربية. فالقسم (٥) من الجدول رقم (٣ـ ١٣) يكشف عن أن أكثر المتحمسين للاساس العلماني

هم اللبنانيون (٦٢٪) والفلسطينيون (٣٧٪) بينما أكثرهم معارضة لهذه المقولة هم الكويتيون (٤٢٪) والأردنيون (٣٩٪) والسودانيون (٣٧٪).

وبالنسبة للمتغير المهني (القسم (٥) من الجدول رقم (٣ـ ١٤)، نجد الصحفيين (٤٥٪) ورجال القانون (٤١٪) والأكاديميين وموظفي الحكومة (٣٨٪) هم الأكثر حماساً لانجاز الوحدة على أساس علماني. بينما نجد أنّ أكثر الفئات معارضة لهذا الأساس التوحيدي هم أصحاب المهن الزراعية العليا والمهن التربوية والعمال والفلاحون.

بالنسبة للمتغير التعليمي نجد علاقة طردية خفيفة بين مستوى التعليم والموافقة على الأساس العلماني. فكلّما ارتفع هذا المستوى كلّما زادت نسبة الموافقة بشدّة، وكلّما انخفض هذا المستوى قلّت نسبة الموافقة. فبين أعلى مستوى تعليمي وصلت نسبة الموافقة على الأساس العلماني للوحدة ٣٨٪ـ أي أعلى من المتوسط العام بحوالي خمس نقاط مئوية. وبين أدنى مستوى تعليمي وصلت نسبة الموافقة على نفس الأساس العلماني ٣٢٪ـ أي أقل نقطة مئوية من المتوسط العام. ولكن الفارق بين أعلى وأدنى مستوى تعليمي كان ست نقاط مئوية.

إنّ هذا الاستقطاب في الآراء بين العلمانية والدين كأساس للتوحيد السياسي العربي لا يعني أنهّما بالضرورة متناقضان. ولكنه يحمل في طياته نشوء معركة حقيقية حول مفاضلات وهمية يمكن ان تضيع معها مجهودات التوحيد، سواء كانت توحيداً علمانياً أو توحيداً إسلامياً.

٦ ـ **مقارنة بين أسس التوحيد السياسي**: لقد حاولنا في الفقرات السابقة أن نقيس اتجاهات المبحوثين نحو خمسة أسس للتوحيد السياسي: التدرج الدستوري، التدرج الإقليمي، التجانس بين الأنظمة الحاكمة، الإسلام، والعلمانية. وكما رأينا استجاب المبحوثون لأهمية كل بعد من هذه الأبعاد الخمسة على حدة ـ سواء بالموافقة الشديدة أو المعارضة الشديدة أو بموقف وسط. ولكننا في النهاية طلبنا من مواطني الأقطار العشرة أن يحددوا الأهمية النسبية لكل من هذه الأبعاد الخمسة كأساس لعملية التوحيد السياسي العربي.

وفيما يلي نسبة من أعطوا كلاً من هذه الأسس أولوية على الأسس الأخرى:

أساس التوحيد	النسبة المئوية	الترتيب
* التوحيد العربي على أساس اسلامي	٢٦,٣	١
* التوحيد العربي على أساس التدرج الدستوري	٢٣,٧	٢
* التوحيد العربي على أساس علماني لا ديني	١٤,٣	٣

* التوحيد العربي على أساس التدرج الاقليمي	٨,٧	٤
* التوحيد العربي على أساس تجانس الأنظمة الحاكمة	٦,٧	٥
* أسس أخرى متناثرة اقترحها المبحوثون	٢١,٣	–

هذا بالنسبة لجملة المبحوثين من الأقطار العشرة مجتمعين. أمّا التباينات بينهم في ترتيب هذه الأسس طبقاً لمتغيرات القطر والمهنة والتعليم، فيجدها القارىء في القسم الأخير من جداول رقم (٣-١٣، ٣-١٤، ٣-١٥). فالأساس الديني كان له الأولوية بين أبناء ستة أقطار الأردن (٣١٪)، الكويت (٣٨٪)، قطر (٤٧٪)، مصر (٣٤٪)، السودان (٣٢٪)، والمغرب (١٧٪). أمّا مقولة التدرج الدستوري- أي أن يتم التوحيد أولاً بالتنسيق ثم الاتحاد الفيدرالي ثم الوحدة الاندماجية- فقد اعتبرها أبناء ثلاثة أقطار عربية القضية الأساسية في انجاز هذا التوحيد، وهي فلسطين (٣٢٪)، واليمن (٢٩٪)، وتونس (٣٠٪). وأخيراً أعطى اللبنانيون مقولة العلمانية الأولوية الكبرى كأساس للتوحيد السياسي العربي.

أما ترتيب الشرائح المهنية لأهمية كل أساس من الأسس الخمسة فبيانه كالآتي: التوحيد على أساس اسلامي حظي بأولوية أعلى نسبة من الفلاحين (٥١٪)، وأصحاب المهن الفنية الوسيطة (٣٥٪)، والمهن التربوية والطبية (٢٧٪)، والهندسية والقانونية (٢٥٪)، وموظفي الإدارة والتنفيذيين (٢٤٪). أما المشتغلون بالصحافة والمهن الزراعية العليا والعمال والمشتغلون بالثقافة والفنون فقد اعتبروا قضية التدرج الدستوري هي الأساس الأول في التوحيد السياسي .وتساوت نسبة التجاريين(٢٤,٨٪) في اعتبار كل من الإسلام والتدرج الدستوري الأساس الأول لهذا التوحيد.

أما الشرائح التعليمية المختلفة فقد أعطت الثلاث الأولى منها للإسلام الأولوية كأساس للتوحيد، بينما أعطت أكبر نسبة من أعلى مستوى تعليمي مقولة التدرج الدستوري أولوية في انجاز هذا التوحيد.

طبعاً لا بد أن نحذّر هنا من أخذ هذه المقارنات سواء على أساس قطري أو مهني أو تعليمي بشكل سطحي. فالمقصود من عرضها هنا هو التنويه بنقاط التركيز بالنسبة لهذه المجموعات في أي توجه فكري أو اعلامي جديد حول قضية الوحدة العربية.

هـ ـ خاتمة

في هذا الجزء حاولنا أن نعرض اتجاهات الرأي العام في عشرة أقطار عربية نحو مسألة التوحيد السياسي للوطن العربي. وقد كشفت المعلومات الميدانية عن مجموعة من الحقائق، بعضها كان متوقعاً، وبعضها الآخر كان مفاجأة لنا. ولن نعيد هنا تلخيص ما ورد ذكره في الفقرات السابقة. ولكننا فقط نود أن نبلور بعض القضايا الهامة من ثنايا العديد من الجداول والإحصاءات حتى لا تضيع تحت وطأة الأرقام والنسب المئوية ومعاملات الارتباط ومستويات الدلالة الاحصائية.

الأغلبية الساحقة من مبحوثينا في الأقطار العربية في كل الشرائح الا-جتماعية والمهنية والتعليمية والعمرية هم على دراية بمشروعات التوحيد السياسي وخاصة الرئيسية منها، ولكن أكثرهم وعياً وعلماً بهذه المشروعات ليسوا بالضرورة أكثرهم ايجابية في تقييمها.

الأغلبية الساحقة من المبحوثين غير راضية عن مستوى التعاون العربي بصورته الحالية المحبرسة في اطار التنسيق على مستوى الجامعة العربية، ويريدون مستوى أعلى لهذا التعاون إمّا في شكل وحدة اندماجية أو اتحاد فيدرالي بين الأقطار العربية. وهذا الشكل الأخير ـ الاتحاد الفيدرالي ـ هو الصورة المثلى في رأي أغلبية قطاعات الرأي العام في كل الأقطار وعبر كل الشرائح الإجتماعية.

معظم المبحوثين يتمتعون ـ ربما بسبب تجارب الفشل والإحباط الماضية في محاولات الوحدة ـ بنوع جديد من الواقعية السياسية. فهم لا يمانعون في تحقيق الوحدة بشكل متدرج دستورياً: يبدأ بتنسيق سياسي وعسكري واقتصادي أكثر جدية ممّا هو عليه الآن، ثم تتطور إلى شكل اتحاد أو اتحادات فيدرالية اقليمية، تتطور بدورها إلى شكل وحدوي اندماجي. وكجزء من هذه الواقعية الجديدة، لم يعط معظم المبحوثين قيمةً أو وزناً لادعاءات الاختلاف الايديولوجي بين الأنظمة، وبالتالي لم يعد شرط التجانس الاجتماعي والسياسي بين الأنظمة الحاكمة وارداً بالنسبة لهم في عملية التوحيد السياسي لأقطار الوطن العربي.

أمّا عن المفاجآت، فمنها بروز أبناء تونس بين أعلى المجموعات المتحمسة للوحدة رغم محاولات جرّها بعيداً عن المسار الرئيسي لتيار الحركة القومية، وبروز الفلاحين والعمال والطلاّب في مقدمة المتحمسين للتوحيد السياسي العربي، وقل مثل هذا الحماس بين الشرائح المهنية العليا، وخاصةً رجال الإعلام وأساتذة الجامعات.

كذلك يجب التنويه بضعف الاتجاهات الوحدوية بين أبناء لبنان والسودان والمغرب،

وبتأرجحها وما يحيط بها من مرارة بين أبناء كل من مصر وفلسطين.

أمّا أكبر مفاجآت البيانات الميدانية التي عرضناها في هذا الفصل فهي التيار الصاعد للدين الإسلامي وتلوينه للعديد من المواقف والاتجاهات نحو المسائل المتعلقة بالقومية والوحدة العربية. فحوالي ستين في المائة من المبحوثين يعتقدون بمركزية الإسلام، كأحد مقومات الوجود القومي العربي، وحوالي الثلث يريـد أن تتم الوحدة العربية على أساس إسلامي، وأن تكون هذه الوحدة خطوة أولى نحو وحدة إسلامية أكبر. إنّ التيار العلماني ما يزال له أغلبية بسيطة، ولكن يبدو انه اخذيتناقض ويتراجع أمامالتيار الديني. ومن الواضح أن هذا الأخير ليس معادياً للقومية العربية أو لتوحيد الوطن العربي سياسياً. هو فقط يريد مثل هذا التوحيد على أساس إسلامي. وقد ذكرنا في ثنايا الفصل أهمية وحساسية هذا التطور. وقلنا أنه يضع على عاتق الفكر القومي والعمل الوحدوي مهاماً جديدة وملحة ـ تبدأ بفتح ملف الدين وعلاقته بالقومية العربية، وتنتهي بطرح صيغة أو صيغ جديدة للمقولات الأساسية للقومية العربية وأسس التوحيد السياسي لأجزاء الوطن العربي، وعلاقة هذا التوحيد بالقوميات المجاورة في بلدان إسلامية مثل ايران وتركيا، وبالأقليات الإسلامية غير العربية في الوطن العربي، وبالأقليات العربية غير المسلمة في الوطن العربي. تلكم هي النقاط الهامة التي ينطوي عليها الفصل الثالث والتي أردنا ابرازها في هذه الخاتمة. في الفصل التالي، نتعرّض للاتجاهات والآراء حول بعض التفصيلات الهامة في مسألة الوحدة، توقيتها ووسائلها وعقباتها.

الفصل الرابع

اتجاهات الرأي العام نحو الوحدة

التوقيت. العقبات. المصالح. الوسائل

أ ـ مقدمة

في الفصلين السابقين تعرَّضنا، على التوالي، لاتجاهات الرأي العام في عشرة أقطار عربية حول القومية وأبعاد الإدراك الذاتي لمحدداتها، والوحدة العربية من حيث شكلها وأسسها. وفي هذا الفصل نعرض لآراء المبحوثين حول العديد من القضايا النوعية المحددة لمسألة الوحدة العربية: التوقيت، والعقبات، والنتائج.

وينبغي للقارىء أن يدرك هنا ـ كما في الفصلين السابقين والفصول التالية ـ أننا نعرض ونحلل بيانات ميدانية من عينات من عشرة أقطار عربية. وبالتالي لا بد أن يكون هناك شيء من التحفظ في التعميم. الأمر الثاني، هو أننا نعرض لاتجاهات وآراء مواطنين من قطاعات جماهيرية واسعة، وليس لرأي واتجاهات الصفوات الحاكمة. ولا بد أن نتذكَّر أن القرارات فيما يتعلَّق بالمسائل التي نعرض لها هنا ما تزال في أيدي هذه الصفوات. ورغم أن هناك ـ أو ينبغي أن يكون هناك ـ تأثيراً متبادلاً بين الصفوات الحاكمة من جانب والقطاعات الجماهيرية المحكومة من جانب آخر، إلاَّ أن الملاحظ في وطننا العربي، أن عملية التأثير هذه ليست متوازنة أو متكافئة. فالصفوات الحاكمة لا تملك في يدها احتكار سلطة اتخاذ القرار وحسب، وإنما أيضاً سلطة السيطرة على أجهزة ووسائل الإعلام والثقافة، بكل ما لها من تأثير على وعي وتصورات المحكومين، مع التسليم بصحة القول بأن أحداً لا يستطيع أن يخدع كل الناس كل الوقت في كل المسائل، انما يستطيع فقط خداع أو تشويه وعي بعض الناس بعض الوقت في بعض المسائل. والمدهش حقاً هو أنه رغم ضراوة القوى المعادية للقومية العربية وللوحدة داخلياً وخارجياً، فان الاغلبية ـ كما سنرى ـ ما زالت واعية لاهدافها، وأكثر واقعية في التوقيت لانجازها، وأكثر عقلانية في تفضيلها لوسائل هذا الانجاز. أي أنَّنا بصدد رأي عام عربي يتَّسم بالثبات على الأهداف ولكنه على درجة أكبر من الواقعية والعقلانية.

ب ـ التوقيت الأمثل للتوحيد السياسي

بصرف النظر عن الشكل الذي يريده المبحوثون للتوحيد السياسي للوطن العربي، فاننا توجهنا لهم بسؤال عن التوقيت الذي يفضلونه لهذا التوحيد. وقد كان السؤال من النوع المقنّن الذي يتيح للمبحوث أن يختار بين ثلاثة بدائل: أولها، المدى القريب (خمس سنوات، مثلاً)، وثانيها، المدى المتوسط (عشر سنوات، مثلاً)، وثالثها المدى البعيد (عشرون سنة، مثلاً).

النسبة الأكبر (٤١٪) عبروا عن تفضيلهم للمدى المتوسط، أي أن تتحقّق الوحدة على مراحل زمنية خلال العشر سنوات القادمة. وعلى جانبي هذا الفريق، نجد حوالي ٣٦٪ يرغبون في توحيد سياسي فوري أو في مدى قريب لا يتجاوز خمس سنوات، وعلى الطرف المقابل نجد ٢٣٪ يرغبون أن يتم هذا التوحيد على مراحل زمنية طويلة المدى، تصل إلى عشرين سنة.

العدد الأكبر من المبحوثين إذن يريد توحيد الوطن العربي في الأجل المتوسط، وليس فوراً أو في الأمد البعيد. فاذا أضفنا لهذه المعلومة الميدانية معلومة أخرى من الفصل السابق، وهي أن الأغلبية تفضل الشكل الفيدرالي كصيغة لهذا التوحيد، فاننا نصبح حيال بعدين من أبعاد **الواقعية الجديدة** للجماهير العربية: **توحيد فيدرالي يتم في مدى عشر سنوات**. وفي هذا الصدد ربما تكون الجماهير أكثر حصافة من بعض الحكام الذين يتوهمون في لحظات الحماس امكانية تحقيق الوحدة الاندماجية الفورية، ويهلّلون لذلك ما وسعتهم أجهزة الإعلام، ثم يصابون هم ومعهم بعض هذه الجماهير بالإحباط والمرارة حينما يصطدموا بالواقع ويتبدّد حلم الوحدة الفورية.

ومع ذلك فأمل التوحيد الفوري ـ وهو أمل مشروع ـ ما زال يساور أكثر من ثلث قطاعات الرأي العام في الأقطار العشرة التي استقصيناها. بل إن هذا الأمل في بعض الأقطار العربية يساور أكثر من نصف المبحوثين. فكما نلاحظ من جدول رقم (٤ ـ ١)، عبّر (٦١٪) من أبناء قطر وأكثر من (٥٠٪) من أبناء فلسطين عن هذا الأمل. وقد تلاهم في هذا الحماس للتوحيد الفوري كل من أبناء الاردن (٤٥٪) واليمن (٤٤٪) والكويت (٤٣٪) وتونس (٤٠٪). أما أقل المجموعات القطرية حماساً للوحدة الفورية فقد كانت بين السودانيين (١٨٪) واللبنانيين (٢٥٪) والمغاربة (٣١٪). وطبعاً كان تفضيل هذه المجموعات الثلاث للتوحيد طويل الأمد أعلى من المتوسط العام لجملة المبحوثين. فحوالي (٤٠٪) من اللبنانيين، و(٣٦٪) من السودانيين، و(٣٢٪) من المغاربة سجّلوا تفضيلهم لتوحيد يتم على مراحل زمنية تمتد إلى عشرين سنة قادمة. وهذه النسب أعلى من المتوسط العام

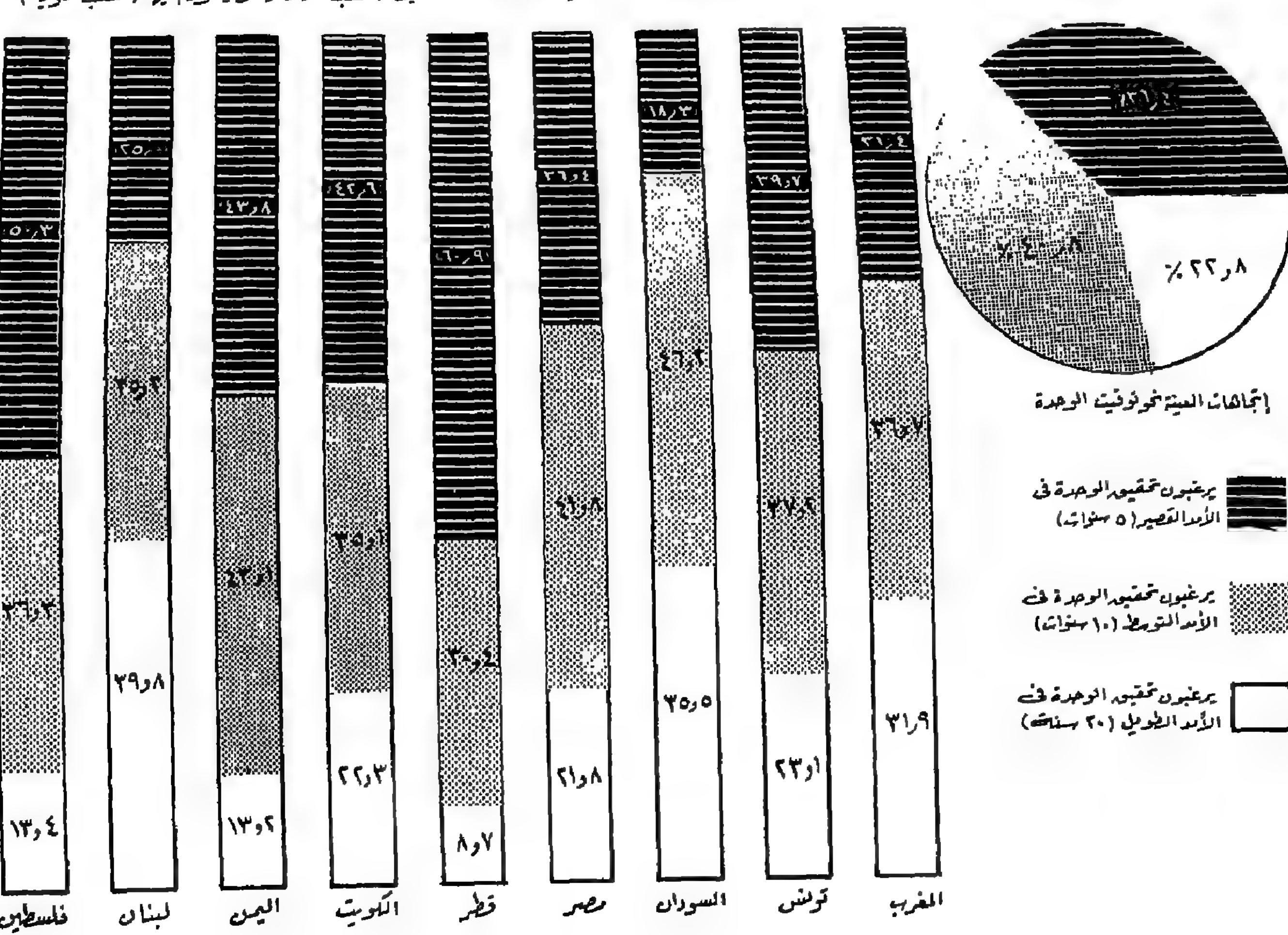
(٢٣٪) بعشر نقط مئوية أو أكثر.

ان ارتفاع نسبة من يفضِّلون توحيداً في الأمد الطويل، وليس في الأمدين القصير والمتوسط بين أبناء لبنان والسودان والمغرب، يدعو للتأمل مرَّة أخرى. فقد لاحظنا على أكثر من مؤشر في الفصلين السابقين الانخفاض النسبي للشعور القومي والاتجاه الوحدوي بين نفس المجموعات وقد قدَّمنا تفسيراً لذلك في حينه، (مفاده أن هذه الأقطار الثلاثة فضلاً عن وقوعها في أطراف الوطن العربي شمالاً وجنوباً وغرباً، فهي تضم أقليات غير عربية أو غير مسلمة أو غير عربية وغير مسلمة (وهي بالتالي لا تشارك الاغلبية العربية في كل خصائصها الوجدانية والحضارية والسياسية) ويبدو أنهم في الإجابة على سؤال توقيت الوحدة قد عبَّروا بشكل غير مباشر عن هذه النوازع اللاقومية أو اللاوحدوية. بتعبير آخر، يبدو أن العناصر اللاقومية في هذه الأقطار يقول لسان حالها، أنه إذا لم يكن هناك بد من توحيد سياسي عربي، فاننا نفضِّل أن يتأخر هذا التوحيد لأطول أجل ممكن. هذا تفسير. أما التفسير الآخر، فهو أن أبناء هذه الأقطار يدركون موضوعياً صعوبة تحقيق التوحيد الفوري أو المتوسط لأقطارهم مع أقطار عربية أخرى بسبب وجود مجموعات غير عربية الانتماء واللسان. ويدركون، بالتالي، ان صهر هذه المجموعات أو دمجها الكامل في الجسم العربي الرئيسي سيحتاج الى آماد زمنية طويلة.

اذا انتقلنا من التباين القطري حول مسألة توقيت الوحدة، فاننا نلاحظ تباينات أخرى على بقية المتغيرات الهيكلية. من ذلك، مثلاً، متغير الأعمار الذي يوضحه جدول رقم (٤ـ٢). هنا نلاحظ فوراً أن أصغر مجموعة عمرية ـ من هم أقل من ٢٥ سنة ـ قد عبَّرت أكثر من غيرها من فئات الأعمار الأخرى عن حماسها للوحدة الفورية. فبينما المتوسط العام الذي اختار هذا التوقيت هو ٣٦٪، نجد أن ٤٧٪ من صغار العمر قد فضَّلوه، أي بفارق ١١ نقطة مئوية. كذلك نلاحظ أن هذه الفئة العمرية كانت أقل تفضيلاً لانجاز التوحيد على المدى البعيد ـ حيث لم يسجِّل منها هذا الاختيار سوى ١٦٪، أي سبع نقاط مئوية دون المتوسط العام.

على الطرف الآخر من متصل الأعمار، نجد استقطاباً واضحاً في اختيار التوقيت الأمثل للتوحيد السياسي: فبين كبار السن (٦٠ فأكثر) اختار أكثر من ٣٩٪ بديل التوحيد الفوري واختار أكثر من ٣٣٪ بديل التوحيد في المدى البعيد ولم يسجِّل منهم تفضيله للمدى المتوسط سوى ٢٧٪. أي أن كبار السن سجَّلوا نسباً أعلى من المتوسط العام لجملة العينة في كل من الوحدة الفورية والوحدة بعيدة المدى. وقد رأينا استقطاباً مشابهاً في نفس هذه الفئة العمرية على مؤشرات أخرى. وقد تكون لذلك تفسيرات عديدة ـ منها أن هذه

شكل ٤ - ١



إتجاهات المجوثين نحو توقيت الوحدة موزعين حسب الأقطار التي ينتمون اليها (نسب مئوية)
إتجاهات العينة نحو توقيت الوحدة
٢٢٫٨٪
٤٠٫٨٪
يرغبون تحقيق الوحدة في الأمد القصير (٥ سنوات)
يرغبون تحقيق الوحدة في الأمد المتوسط (١٠ سنوات)
يرغبون تحقيق الوحدة في الأمد الطويل (٢٠ سنة)
المغرب ٣١٫٤ ٣٦٫٧ ٣١٫٩
تونس ٣٩٫٧ ٣٧٫٩ ٢٣٫١
السودان ١٨٫٣ ٤٦٫٢ ٣٥٫٥
مصر ٣٦٫٤ ٤١٫٨ ٢١٫٨
قطر ٦٠٫٩ ٣٠٫٤ ٨٫٧
الكويت ٤٢٫٦ ٣٥٫١ ٢٢٫٣
اليمن ٤٣٫٨ ٤٣٫١ ١٣٫٢
لبنان ٢٥٫٠ ٣٥٫٢ ٣٩٫٨
فلسطين ٥٠٫٣ ٣٦٫٣ ١٣٫٤
الأردن ٤٥٫٠ ٣٦٫٨ ١٨٫٢

جدول رقم (٤- ١)
اتجاهات المبحوثين نحو توقيت الوحدة
موزعين حسب الأقطار التي ينتمون إليها (نسب مئوية)

القطر	يرغبون تحقيق الوحدة في الامد القصير (٥ سنوات)	يرغبون تحقيق الوحدة في الأمد المتوسط (١٠ سنوات)	يرغبون تحقيق الوحدة في الأمد الطويل (٢٠ سنة)
الأردن	٤٥,٠	٣٦,٨	١٨,٢
فلسطين	٥٠,٣	٣٦,٣	١٣,٤
لبنان	٢٥,٠	٣٥,٢	٣٩,٨
اليمن	٤٣,٨	٤٣,١	١٣,٢
الكويت	٤٢,٦	٣٥,١	٢٢,٣
قطر	٦٠,٩	٣٠,٤	٨,٧
مصر	٣٦,٤	٤١,٨	٢١,٨
السودان	١٨,٣	٤٦,٢	٣٥,٥
تونس	٣٩,٧	٣٧,٢	٢٣,١
المغرب	٣١,٤	٣٦,٧	٣١,٩
الجملة	٣٦,٤	٤٠,٨	٢٢,٨

مؤشرات إحصائية:
مربع كاي = ٢١١,٩٣
مستوى الدلالة = ٠,٠٠١

معامل الارتباط الاسمي = ٠,٢٠
م = ٥١٥٧

الفئة حديثة الآراء بحكم ميلها للجمود الاتجاهي الذي يأتي مع كبر السن. فالمسائل لدى معظم أفرادها إما «أبيض» أو «أسود». ومنها أيضاً أن كبار السن إمًّا حريصون كلَّ الحرص على رؤية آمالهم تتحقَّق في السنوات القليلة الباقية لهم على قيد الحياة، أو انهم قد يئسوا من تحققها على الإطلاق. أمًّا بقية الفئات العمرية فلا يحكمها نمط متّسق في اتجاهاتها نحو مسألة التوقيت للوحدة. فنلاحظ مثلاً أن فئة العمر ٢٥ الى ٣٥ وفئة العمر ٥٥ الى ٦٠ تسجل نسباً أعلى من المتوسط في تفضيلها أن تتم الوحدة في المدى المتوسط (حوالي عشر سنوات). ولكن الفئات الوسيطة (من ٢٥ الى ٥٥ سنة) تسجل نسباً أقل من المتوسط العام في هذا الصدد، ويسجل بعضها نسباً أعلى من المتوسط في تفضيلها للوحدة الفورية، بينما يسجل بعضها الآخر نسباً أعلى من المتوسط في تفضيلها أن تتم هذه الوحدة على الأمد البعيد.

جدول رقم (٤- ٢)

العلاقة بين الاتجاه نحو توقيت الوحدة وأعمار المبحوثين

(نسب مئوية)

الاتجاهات نحو توقيت الوحدة / فئات الأعمار	يرغبونها في الأمد القصير (٥ سنوات)	يرغبونها في الأمد المتوسط (١٠ سنوات)	يرغبونها في الأمد الطويل (٢٠ سنة)
أقل من ٢٥	٤٧,٠	٣٧,١	١٥,٩
٢٥- ٣٠	٣٤,٣	٤٢,٨	٢٢,٩
٣٠- ٣٥	٣٢,٦	٤٢,٧	٢٤,٦
٣٥- ٤٠	٣١,٦	٣٩,٢	٢٩,٢
٤٠- ٤٥	٢٨,٦	٣٨,٨	٣٢,٦
٤٥- ٥٠	٣٤,١	٣٤,١	٣١,٨
٥٠- ٥٥	٣٨,٠	٣٨,٧	٢٣,٤
٥٥- ٦٠	٢٥,٥	٤٥,٥	٢٩,٥
٦٠ فأكثر	٣٩,٤	٢٧,٣	٣٣,٣
المجموع	٣٦,٤	٤٠,٨	٢٢,٧

مؤشرات احصائية:

مربع كاي = ١٢٦,١٤ معامل الارتباط الاسمي = ٠,١٦

جاما = ٠,١٥ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١

باختصار، يتكرّر هنا ما حدث على مؤشرات أخرى، وهو الانفصام، ليس فقط بين الأجيال العربية المتتابعة، ولكن أيضاً بين الفئات العمرية لكل جيل.

أما التباين في مسألة توقيت الوحدة بالنسبة لمتغير هيكلي آخر، وهو التوزيع المهني فيظهر في جدول رقم (٤- ٣). ومنه نلاحظ أن أكثر الفئات التي سجّل أفرادها تفضيلاً للوحدة الفورية هي العمال والفلاحون والطلاب، حيث تزيد نسبتهم هنا عن المتوسط العام لجملة العينة بعشر نقاط مئوية أو أكثر. أما أقل الفئات التي سجّل أعضاؤها اختيارهم لهذا التوحيد الفوري فقد كانت الفئات المشتغلة بالصحافة والاعلام والمهن الزراعية العليا والأطباء والمحامين والمهندسين. ومن بين هذه الفئات سجّلت نسبة أعلى من المتوسط العام تفضيلها لوحدة في الأمد المتوسط بين المهندسين والزراعيين والصحفيين. أما المحامون فقد كانوا اكثر الفئات المهنية على الاطلاق تفضيلاً لتحقيق الوحدة على الأمد

جدول رقم (٤- ٣)
العلاقة بين الاتجاه نحو توقيت الوحدة والفئات
المهنية للمبحوثين (نسب مئوية)

الاتجاه نحو توقيت الوحدة / فئات المهن	يرغبونها في الأمد القصير (٥ سنوات)	يرغبونها في الأمد المتوسط (١٠ سنوات)	يرغبونها في الأمد الطويل (٢٠ سنة)
المهن الاكاديمية والعلمية	٣٠,٠	٤١,١	٢٨,٩
المهن الطبية العليا	٢٧,٩	٤٣,٧	٢٨,٥
المهن الهندسية العليا	٢٩,٢	٤٥,٨	٢٥,٠
التجاريون والمهن التجارية	٣١,٧	٤٢,٣	٢٦,١
المهن الزراعية العليا	٢٤,٧	٤٧,٨	٢٧,٥
المهن القانونية العليا	٢٩,٦	٣٥,٧	٣٤,٧
الصحافة والاعلام	٢٤,٣	٤٥,٣	٣٠,٤
الثقافة والفنون	٣٦,٧	٣٦,١	٢٧,٢
المهن التربوية والاجتماعية	٣٦,١	٤١,١	٢٢,٧
وظائف ادارية وتنفيذية	٣٩,٧	٣٦,٧	٢٣,٧
مهن اخرى	٤٤,١	٣٣,٦	٢٢,٤
طلاب الجامعات	٤٦,٤	٣٩,٠	١٤,٧
المهن الفنية المساعدة	٣٦,٢	٤٠,٤	٢٣,٤
عمال الانتاج والخدمات	٤٨,٨	٣٠,٥	٢٠,٨
الفلاحون وعمال الزراعة	٤٦,٢	٣٨,٣	١٥,٥
الجملة (٤٨٥٧)	٣٦,٤	٤٠,٨	٢٢,٨

مؤشرات إحصائية:
مربع كاي = ١٦١,٤٢ معامل الارتباط الإسمي = ٠,١٨ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١

الطويل. فقد سجّل منهم ٣٥٪، أي بزيادة ١٢ نقطة مئوية عن المتوسط العام لجملة المبحوثين- اختيارهم لهذا البديل.

من الواضح أن نمط الاتجاهات الذي نلمسه في جدول رقم (٤- ٣)، هو تكريس لاتجاهات اخرى لمسناها في الفصلين السابقين. فالعمال والفلاحون والطلاب- وهم معاً يمثلون أغلبية عددية في المجتمع العربي الكبير- هم الأكثر تأييداً للتوحيد السياسي، وخاصة لشكله المتقدم وهو الوحدة الاندماجية، وهم هنا الأكثر حرصاً على إنجاز هذا التوحيد في أقصر وقت ممكن. ولكن تصاحبهم مفارقتين. الاولى هي أن هذه الفئات هي الأقل معرفة بمشروعات التوحيد السابقة في الوطن العربي. والمفارقة الثانية هي أن هذه الفئات (ربما

جدول رقم (٤- ٤)

العلاقة بين الاتجاه نحو توقيت الوحدة

والمستويات التعليمية للمبحوثين (نسب مئوية)

نحو توقيت الوحدة الاتجاه / مستويات التعليم	يرغبونها في الأمد القصير (٥ سنوات)	يرغبونها في الأمد المتوسط (١٠ سنوات)	يرغبونها في الأمد الطويل (٢٠ سنة)
أمي أو دون المتوسط (٤٩٩)	٤٧,٧	٣٤,١	١٨,٢
متوسط (١٠٧٧)	٤٤,٥	٣٥,٥	٢٠,١
جامعي (٢٥١٢)	٣٣,٩	٤١,٨	٢٤,٤
ما بعد الجامعي (٧١٢)	٢٤,٦	٤٣,٤	٣٢,٠
الجملة	٣٦,٣	٤٠,٨	٢٢,٩

مؤشرات احصائية:

مربع كاي = ١١٥,٨٥ — مستوى الدلالة = ٠,٠٠١

معامل الارتباط = ٠,١٥ — جاما = ٠,٢٠

باستثناء الطلاب) هي الأقل تنظيماً والأقل تأثيراً في اتخاذ القرارات السياسية الكبرى في معظم الأقطار العربية. في مقابل ذلك نجد أن الصحفيين ورجال الاعلام عموماً، والاكاديميين والمحامين والأطباء والمهندسين- أي الشرائح المهنية العليا- هي الأكثر معرفة بتجارب الوحدة السابقة، ولكنها أيضاً هي الأقل تحمساً للتوحيد السياسي، والأقل تفضيلاً لانجاز هذا التوحيد في الأمد القصير.

ويؤكد هذا النمط من الاتجاهات ، والذي نلمسه الآن في جداول متكررة، ما يظهره جدول رقم (٤- ٤) الذي يعطي بيانات عن توزيع المبحوثين طبقاً لرأيهم في مسألة التوقيت للوحدة حسب مستوياتهم التعليمية. ففي أدنى مستوى تعليمي، وهو الذي يضم غالبية الفلاحين والعمال، نجد ٤٨٪ يفضلون التوحيد في الأمد القصير. وهذه النسبة أعلى من المتوسط العام لجملة العينة بحوالي ١٢ نقطة مئوية. مقابل ذلك نجد أن ٢٥٪ فقط من المبحوثين في أعلى مستوى تعليمي يختارون هذا البديل، أي بحوالي ١١ نقطة مئوية دون المتوسط العام وحوالي ٢٣ نقطة مئوية دون نسبتهم هم في أدنى مستوى تعليمي. باختصار، يفضل معظم الجامعيين ومن فوقهم أن يروا هذا التوحيد ـ ان كان له أن يتم- اما في الأمد المتوسط أو الأمد البعيد.

والسؤال الذي توحي به بيانات الجدولين (٤- ٣ و ٤- ٤) هو ما اذا كانت الشرائح المهنية والتعليمية العليا تعبّر بذلك عن مزيد من الواقعية السياسية، أم تعبّر عن شك في إمكانية انجاز الوحدة، او انها تضم بين كوادرها نسبة أعلى من اللاوحدويين أساساً؟ اذا كانت الاجابة هي درجة أعلى من الواقعية السياسية- بحكم أن هذه الشرائح اكثر من غيرها قد تابعت تجارب الوحدة وما صحبها من فشل واحباط- فان المشكلة تهون ويمكن التغلب عليها بنموذج توحيدي ناجح بين قطرين عربيين أو أكثر. أما اذا كانت الإجابة هي الشك المبدئي او اتجاهات لاوحدوية متعمقة نتيجة عطب فكري او مصالح طبقية او فئوية، فان المشكلة تصبح اكثر تعقيداً. ويلقى هذا بمهام اضافية على دعاة القومية والعاملين من أجل التوحيد السياسي للوطن العربي. فهذه الفئات، بحكم مواقعها الهامة والحساسة، حتى وان كانت تمثل اقلية عددية، تمارس دوراً خطيراً في تشكيل اتجاهات الرأي العام في أقطارها. وهذه الفئات، الى جانب تأثيرها الفكري والايديولوجي، تقوم بأدوار اجتماعية اقتصادية هامة في تسيير اجهزة الدولة والمؤسسات القطرية، فحتى على افتراض وجود نخبات سياسية حاكمة اكثر قومية، وتقبل على الدخول في مشاريع وحدوية فان بعض هذه الفئات قادرة على تخريبها او تعويقها من خلال ممارساتها اليومية. ولنا في الوحدة المصرية- السورية خير مثال. فقد كانت القيادة السياسية بالقطع اكثر تقدماً في توجهاتها القومية الوحدوية من كثير من القائمين على أمر الأجهزة البيروقراطية الوسيطة (بما في ذلك البيروقراطية العسكرية والامنية).

جـ - عقبات الوحدة العربية

حقيقة ان الوحدة العربية لم تتحقق الى الآن- رغم أن الأغلبية في معظم الأقطار العربية تريدها، ورغم المحاولات العديدة التي بذلت خلال العقود الثلاثة الماضية- يعني أن هناك عقبات وعراقيل ومتناقضات داخلية وخارجية منعت أو تمنع من تحقيقها. ويمكن النظر إلى العوامل المضادة لتحقيق التوحيد السياسي العربي من عدة منظورات. أحد هذه المنظورات هو التخلف العام الذي يسود الوطن العربي، وما يترتب على ذلك من عجز في كل الأمور. فالتخلف له ألف وجه ووجه، وبالتالي هناك ألف عجز وعجز. فتعثر العرب في معاركهم العسكرية، ومعارك التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي القضاء على الأمية، وفي توسيع رقعة المشاركة السياسية، أو الإبقاء حتى على صورة محدودة من الديموقراطية الليبرالية، أو في بناء جهاز إداري حديث وكفؤ - هي بعض مظاهر هذا التخلف. وطبقاً لهذا المنظور يصبح التعثّر في تحقيق الوحدة هو أحد مظاهر العجز العربي المتعدّد الجوانب[1].

---

(١) تردّدت هذه المقولة كثيراً في عديد من الكتابات العربية والاجنبية، وخاصة بعد هزيمة العرب في ١٩٦٧. =

هناك منظور آخر يركز على المصالح الطبقية والفئوية للنخبات الحاكمة أو المؤثرة في اتخاذ القرارات الكبرى في الأقطار العربية. وطبقاً لهذا المنظور فان التوحيد السياسي العربي يهدّد مصالح هذه الفئات، وبالتالي يدفعها للابقاء على أوضاع التجزئة الحالية وتكريسها بمرور الزمن، حتى وان ادّعت أو تشدّقت بشعارات قومية وحدوية[٢].

هناك منظور ثالث يركّز على التناقضات الهيكلية للاقطار العربية[٣]. فمن هذه الأقطار ما هو كبير المساحة والسكان، ومنها ما هو صغير في احدهما أو كليهما. ومن هذه الأقطار ما يطفح بالثروة ومنها ما هو فقير معدم يعيش على الهبات والمساعدات الخارجية. ومن هذه الأقطار من قطع شوطاً أبعد نسبياً في تنمية قواه الإنتاجية والبشرية والمؤسسية، ومنها ما هو في بداية الطريق أو منتصفه. ومن هذه الأقطار من يتمتع بدرجة أعلى من التجانس والتماسك الاجتماعي (ثقافياً ودينياً ولغوياً) ومنها من هو أقل تجانساً وتماسكاً بسبب تعدّد واختلاف الجماعات الاثنولوجية التي يتكوّن منها. ويذهب أصحاب هذا المنظور الى أن

= أنظر على سبيل المثال:

صادق جلال العظم، النقد الذاتي بعد الهزيمة (بيروت: دار الطليعة، [١٩٦٩]).

أحمد بهاء الدين، ثلاث سنوات: يونيو (حزيران) ١٩٦٧- يونيو١٩٧٠، مقدمة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠).

صلاح الدين المنجد، اعمدة النكبة، بحث علمي في اسباب هزيمة ٥ حزيران ([بيروت]: دار الكتاب الجديد، [١٩٦٧]).

زكي نجيب محمود، «مواطن الدولة العصرية،» الفكر المعاصر (مصر)، تموز (يوليو) ١٩٦٨.

حامد مصطفى عمار، في بناء البشر، دراسات في التغير الحضاري والفكر التربوي (سرس الليان: مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، ١٩٦٤).

(٢) انظر حول مقولة التناقضات الطبقية والمسألة القومية، على سبيل المثال:

شبلي العيسمي، بعض القضايا القومية (بيروت: دار الطليعة، [١٩٧٥]).

محمود حسين، العرب في الحاضر، ترجمة ابراهيم الحلو (بيروت: دار الطليعة، [١٩٧٤]).

عصام نعمان، رؤيا جديدة للقضية العربية ([بيروت]: مؤسسة الابحاث العلمية العربية العليا، [١٩٧٣]).

رغيد الصلح، «التضامن العربي خطوة على طريق الوحدة، ام بديل عنها؟» دراسات عربية، السنة ١١ (نيسان (ابريل) ١٩٧٥)، العدد ٦، ص ٤٢- ٤٦.

ميشيل عفلق، في السياسة العربية: مقالات «البعث» ١٩٤٦- ١٩٤٩ (بيروت: دار الطليعة، [١٩٧٤]).

(٣) انظر عرضاً لهذا المنظور في:

ابراهيم، «نظرة ثانية للاطار الاجتماعي ومسألة الوحدة،»

سعدون حمادي، «الوحدة والدولة القطرية،» دراسات عربية، السنة ٧ (حزيران (يونيو) ١٩٧٤)، العدد ٨، ص ٥- ١٦.

هذه المتناقضات البنائية هي المعرقل الرئيسي لعملية التوحيد السياسي العربي. وفحوى مقولات هذا المنظور هو أن بعض الشعوب- وليس فقط الحكام- قد ترى في الوحدة تهديداً لمصالحها الإقتصادية، أو ترى بعض الجماعات في داخلها تهديداً لهويتها الثقافية والاثنولوجية.

منظور رابع يركز على الاستعمار وقوى الهيمنة الخارجية في عرقلة الوحدة العربية. فهذه القوى الخارجية هي التي خلقت وكرّست واقع التجزئة خلال القرنين الاخيرين. وهي المستفيدة في الوقت الحاضر من إبقاء هذه التجزئة. وهي التي ضربت كل محاولات التوحيد السياسي في الماضي، بدءاً من محمد علي وانتهاء بجمال عبد الناصر. باختصار، تحرص القوى الأجنبية الكبرى على منع قيام دولة قوية في هذه المنطقة من العالم [٤]. وهي من أجل ذلك تستخدم كل الأسلحة- من عسكرية واقتصادية الى ثقافية ونفسية- لخلق نوع من التبعية الدائمة الذي تقوم فيه بعض الشرائح الاجتماعية المحلية بدور السمسار أو الحليف أو الشريك.

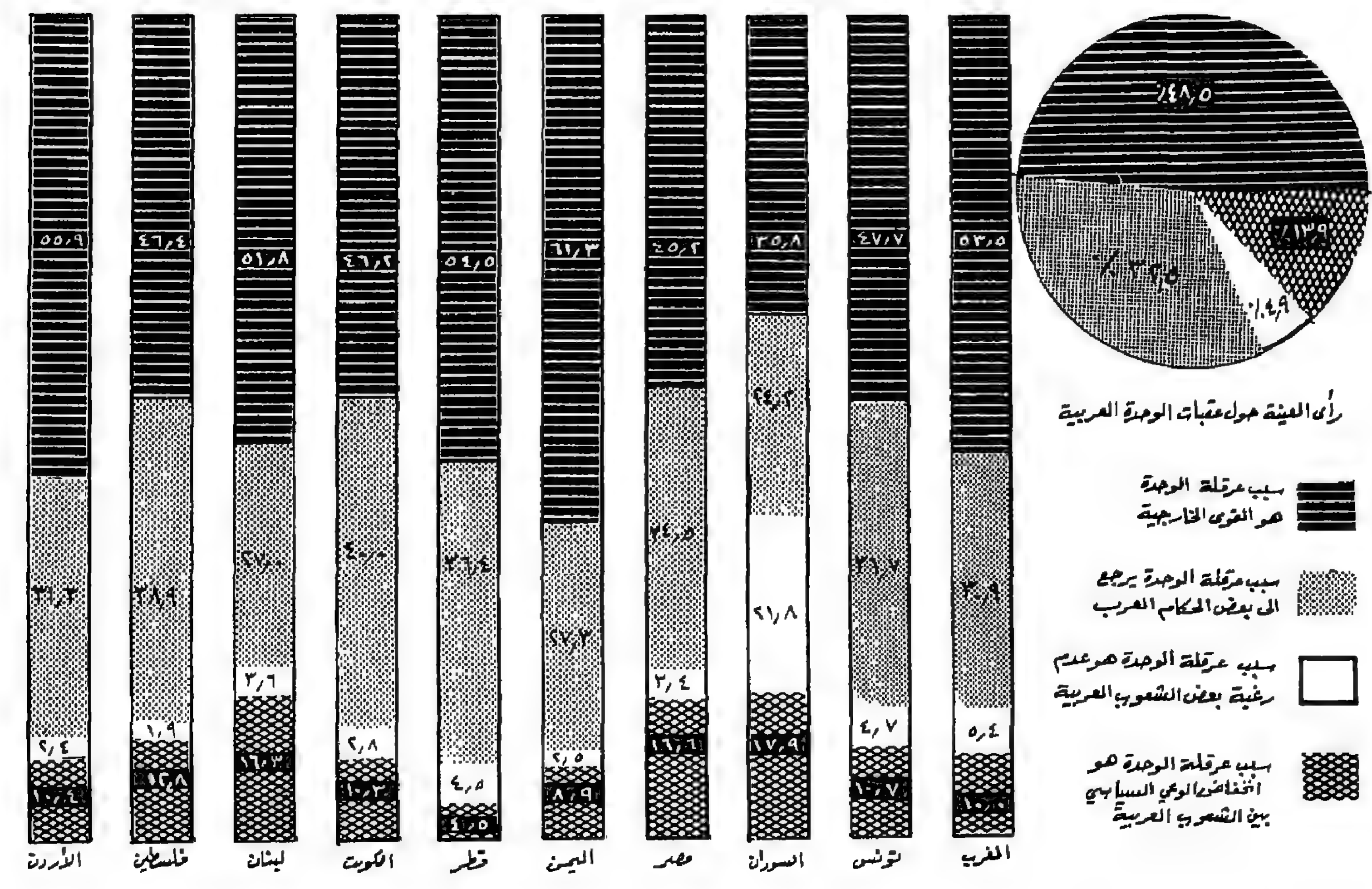
هذه المنظورات الأربعة، وغيرها، ليست متضادة بقدر ما هي متكاملة. فلا أحد منها يجب الثلاثة الآخرين بالضرورة. وكل ما في الأمر أن أصحاب كل واحد منها يبدأون بها كمقولة «سببية» أولى. والاستعمار كمعرقل للوحدة، مثلاً، تعزى إليه أسباب «التخلف» وخلق «المتناقضات الهيكلية» في الجسم العربي الكبير، وهكذا. ونفس الشيء يمكن أن يذكر بواسطة القائلين بمنظور «التخلف» كمعرقل للوحدة. فأحد الوجوه الكثيرة لهذا التخلف هو حالة الضعف العام الذي فتح الأبواب للاستعمار القديم والجديد لكي يمارس هيمنته واستغلاله للوطن العربي، وهكذا. ويمكن من الناحية المفهومية أن نأخذ المنظورات الأربعة معاً كعوامل متكاملة وليست متنافسة.

وقد حاولنا- بالفعل- أن نترجم المقولة الرئيسية لكل من هذه المنظورات الى أسئلة إجرائية نستقصي حولها آراء مبحوثينا من الأقطار العشرة، التي سمح لنا إجراء الدراسة الميدانية فيها.

---

(٤) انظر، على سبيل المثال، حول عرقلة القوى الخارجية لمطالب العرب القومية:
سعد جمعة، المؤامرة ومعركة المصير ([بيروت]: دار الكاتب العربي، [١٩٦٨]).
عبد الناصر، فلسفة الثورة.
امين، المشرق العربي والغرب بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية.
سعد الدين ابراهيم، كيسنجر وصراع الشرق الاوسط (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥).

شكل ٤ ـ ٢


آراء المبحوثين حول عقبات الوحدة العربية حسب الأقطار التي ينتمون اليها (نسب مئوية)
رأي العينة حول عقبات الوحدة العربية
٪٤٨,٥
٪١٣,٩
٪٣٢,٥
٪٤,٩
سبب عرقلة الوحدة هو القوى الخارجية
سبب عرقلة الوحدة يرجع الى بعض الحكام العرب
سبب عرقلة الوحدة هو عدم رغبة بعض الشعوب العربية
سبب عرقلة الوحدة هو انخفاض الوعي السياسي بين الشعوب العربية
المغرب
٥٣,٥
٣٠,٩
٥,٤
تونس
٤٧,٧
٣٦,٧
٤,٧
السودان
٣٥,٨
٢٤,٢
٢١,٨
١٧,٩
مصر
٤٥,٢
٣٤,٥
٣,٤
اليمن
٦١,٣
٢٧,٢
٢,٥
قطر
٥٤,٥
٣٦,٤
٤,٥
الكويت
٤٦,٢
٢,٨
لبنان
٥١,٨
٣,٦
فلسطين
٤٦,٤
٣٨,٩
١,٩
١٢,٨
الأردن
٥٥,٩
٣٦,٣
٢,٤

جدول رقم (٤- ٥)
آراء المبحوثين حول عقبات الوحدة العربية حسب الأقطار التي ينتمون إليها
(نسب مئوية)

آراء المبحوثين حول عقبات الوحدة / الاقطار العربية	(١) سبب عرقلة الوحدة هو القوى الخارجية			(٢) سبب عرقلة الوحدة يرجع الى بعض الحكام العرب			(٣) سبب عرقلة الوحدة هو عدم رغبة بعض الشعوب العربية			(٤) سبب عرقلة الوحدة هو انخفاض الوعي السياسي بين الشعوب العربية			ترتيب العقبات الاربع حسب الاهمية			
	اتفق بشدة	أتفق بعض الشيء	لا أتفق بالمرة	أتفق بشدة	أتفق بعض الشيء	لا أتفق بالمرة	أتفق بشدة	أتفق بعض الشيء	لا أتفق بالمرة	أتفق بشدة	أتفق بعض الشيء	لا أتفق بالمرة	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
الاردن	٦٤,١	٢٧,٨	٨,١	٤٩,٣	٣٧,٦	١٣,١	٢,٧	١٦,٠	٨١,٣	٣٠,٧	٤٣,١	٢٦,٢	٥٥,٩	٣١,٣	٢,٤	١٠,٤
فلسطين	٥٤,٨	٣٥,٩	٩,٣	٦٧,٦	٢٧,٩	٤,٥	٦,٣	١٩,٩	٧٣,٨	٣٥,٥	٤٤,٩	١٩,٦	٤٦,٤	٣٨,٩	١,٩	١٢,٨
لبنان	٦٣,٢	٢٣,٤	١٣,٤	٤٦,٦	٤٤,٦	٨,٨	١٢,٣	٣٠,٧	٥٧,١	٣٦,٥	٤٠,٢	٢٣,٣	٥١,٨	٢٧,٠	٣,٦	١٦,٣
الكويت	٥٣,٠	٣٢,٥	١٤,٦	٦٣,٩	٢٧,٨	٨,٣	٧,٣	٢٤,٨	٦٧,٩	٣٣,٣	٤٢,٢	٢٤,٥	٤٦,٢	٤٠,٠	٢,٨	١٠,٣
قطر	٤٧,٨	٤٧,٨	٤,٣	٥٧,١	٣٣,٣	٩,٥	-	٣١,٦	٦٨,٤	٣١,٦	٤٧,٤	٢١,١	٥٤,٥	٣٦,٤	٤,٥	٤,٥
اليمن	٦٤,٥	٢٤,٣	١١,٢	٥٨,٣	٢٩,٣	١٢,٤	٧,٧	١٣,٧	٧٨,٦	٢٨,٣	٤٤,٤	٢٧,٣	٦١,٣	٢٧,٣	٢,٥	٨,٩
مصر	٥٥,٨	٢٧,١	١٧,١	٥١,٩	٣٣,٩	١٤,٢	٩,١	٢١,٥	٦٩,٤	٣٥,٦	٣٩,٤	٢٥,٠	٤٥,٢	٣٤,٥	٣,٤	١٦,٦
السودان	٤٦,٢	٢٥,٧	٢٨,١	٤٠,٨	٣٧,٤	٢١,٨	٢٩,٤	٢٥,٠	٤٥,٦	٣٦,٢	٣٨,٤	٢٥,٤	٣٥,٨	٢٤,٢	٢١,٨	١٧,٩
تونس	٥٤,٦	٢٧,٣	١٨,١	٥٩,٣	٢٨,٣	١٢,٤	٨,٠	٢١,٤	٧٠,٦	٢٨,٢	٤٢,٩	٢٨,٩	٤٧,٧	٣٦,٧	٤,٧	١٠,٧
المغرب	٦٥,٦	٢٥,٨	٨,٧	٥٨,١	٢٦,٠	١٥,٩	١١,٦	١٦,٨	٧١,٧	٣٤,١	٤٥,٢	٢٠,٧	٥٣,٥	٣٠,٩	٥,٤	١٠,٠
المجموع	٥٨,٠	٢٧,١	١٤,٩	٥٣,٩	٣٢,٩	١٣,٢	١٠,٠	٢١,١	٦٨,٩	٣٣,٩	٤١,٥	٢٤,٦	٤٨,٥	٣٢,٥	٤,٩	١٣,٩
مؤشرات إحصائية	مربع كاي = ١٢٤,٣٦ معامل الارتباط = ٠,١٦ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١ (٥٠٤٠)			مربع كاي = ١٢٢,٠١ معامل الارتباط = ٠,١١ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١ (٤٨٨٣)			مربع كاي = ٢١٥,٢٣ معامل الارتباط = ٠,٢١ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١ (٤٥٥٨)			مربع كاي = ٢٩,٩٤ معامل الارتباط = ٠,٠٨ مستوى الدلالة = ٠,٠٤٠ (٤٦٩٨)			مربع كاي = ٣٣٣,٧٩ معامل الارتباط = ٠,٢٦ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١ (٤٧٤٨)			

(١) القوى الخارجية وعرقلة الوحدة

في سؤال للمبحوثين قلنا أن «الآراء تختلف حول العقبات التي تحول دون إتمام الوحدة. البعض يرى أن سبب العرقلة هو قوى خارجية مثل القوى الكبرى، فإلى أي مدى تتفق مع هذا الرأي؟».

من جملة المبحوثين الذين أجابوا على السؤال، أبدى ٥٨٪ موافقتهم الشديدة، و٢٧٪ موافقتهم الجزئية، و١٥٪ لم يتفقوا مع هذا الرأي بالمرة. . أي أن ٨٥٪ يعتقدون أن هناك قوى خارجية مسؤولة عن تعويق الوحدة، وان تفاوتت درجة هذه المسؤولية. بينما رفض ١٥ في المائة من المبحوثين اعتبار القوى الخارجية مشجباً نعلق عليه كل مشكلاتنا، ومن بينها مشكلة بقاء التجزئة السياسية للوطن العربي.

وطبعاً كان هناك تباين بين المبحوثين في إجاباتهم على هذا السؤال طبقاً لانتماءاتهم القطرية والعمرية والمهنية، وطبقاً لمستوياتهم التعليمية، وسنكتفي الآن بالتعليق على التباين في المتغير الهيكلي الأول، وهو الانتماء القطري. وسنؤجل الحديث عن باقي المتغيرات الى مكان آخر من الفصل.

يلاحظ من القسم (١) في جدول رقم(٤- ٥) أن نسبة من وافقوا بشدة على مقولة القوى الخارجية كمعرقل لتوحيد الوطن العربي، كانت أعلى ما تكون بين أبناء المغرب (٦٦٪) واليمن (٦٥٪)، والاردن (٦٤٪) ولبنان (٦٣٪). بينما كانت أعلى النسب الرافضة لهذه المقولة بين أبناء السودان (٢٨٪) وتونس (١٨٪) ومصر (١٧٪).

(٢) النخبات العربية الحاكمة وعرقلة الوحدة

أما عن الحكام العرب كسبب في عرقلة الوحدة، فقد أجمع عليه بشدَّة أكثر من نصف المبحوثين (٥٤٪)،ووافق عليه جزئياً حوالي ثلثهم (٣٣٪)،بينما رفضه بالمرة (١٣٪) من المبحوثين. أي أن(٨٧٪)من جملة المبحوثين اعتبروا الحكام العرب مسؤولين بشكل أو بآخر عن تعويق التوحيد السياسي للوطن العربي.

وهنا أيضاً، كما يبينً القسم (٢) في جدول رقم (٤- ٥)، نلاحظ تفاوتاً قطرياً في درجة وضع المسؤولية على أكتاف النخبات العربية الحاكمة. فبينما تصل نسبة الذين وافقوا بشدَّة على هذه المقولة الى ٦٨٪ من أبناء فلسطين، و٦٤٪ من أبناء الكويت، نجد أنها تنخفض الى ٤١٪ في السودان، ٤٧٪ في لبنان، والى ٤٩٪ بين أبناء الاردن. ولكننا نجد حتى في هذه الأخيرة أن من لم يلوموا الحكام بشدة، فانهم قد اعتبروهم على الأقل مسؤولين مسؤولية جزئية.

(٣) الشعوب العربية وعرقلة الوحدة

لقد وجدنا من المناسب أن نختبر صحة المقولة التي تذهب الى أن المتناقضات الهيكلية بين سكان كل قطر والأقطار العربية الأخرى قد جعلت بعض الشعوب العربية- وليس فقط الحكام - غير راغبة في تحقيق التوحيد السياسي للوطن العربي. وقد وجّهنا للمبحوثين عدّة أسئلة غير مباشرة حول هذه المقولة. ومن ذلك مثلاً رأيهم في أن بعض الشعوب العربية يمكن أن تستفيد أكثر من غيرها، والبعض يمكن أن تخسر أكثر من غيرها لو تحقّقت الوحدة. وفي مكان آخر نتعرّض للإجابة على هذه الأسئلة غير المباشرة. ولكننا وجّهنا الى المبحوثين أيضاً سؤالاً مباشراً حول نفس المقولة بالصياغة التالية:

«تختلف الآراء حول العقبات التي تحول دون إتمام الوحدة. . والبعض يرجع سبب عرقلة الوحدة الى عدم رغبة بعض الشعوب العربية في إتمامها، فالى أي مدى تتفق مع هذا الرأي؟».

من جملة المبحوثين الذين أجابوا على هذا السؤال، لم يتّفق بشدة مع المقولة التي يتضمنها السؤال سوى عشرة في المائة، واتفق معها جزئياً ٢١٪، بينما رفضها تماماً ٦٩٪ من المبحوثين. بتعبير آخر، لم يذهب الى إرجاع عرقلة الوحدة الى الشعوب العربية كلياً أو جزئياً سوى أقل من ثلث المبحوثين. بينما رفض أكثر من الثلثين وضع أية مسؤولية في هذا الصدد على عاتق الشعوب.

ولكن في إطار هذا التلخيص العام لآراء المبحوثين، كان هناك تفاوت في درجة القاء المسؤولية من عدمه بين أبناء كل من الأقطار العشرة. وهنا يسترعي الانتباه بصفة خاصة أن أكثر من ٢٩٪ من أبناء السودان يذهبون الى أن عدم تحقيق الوحدة هو بسبب عدم رغبة بعض الشعوب العربية. وهذه أعلى نسبة قطرية أخذت هذا المنحى. وهي تفوق النسبة العامة لجملة المبحوثين بحوالي ثلاثة أمثال- حيث لم يتفق مع هذا الرأي سوى ١٠٪ من العينة ككل. ويلي السودانيين في نفس الصدد كل من اللبنانيين والمغاربة (١٢٪). ونذكر أنّه في عدة مواضع سابقة، كانت هذه المجموعات القطرية الثلاثة أقل نسبياً من غيرها في ايجابية اتجاهاتها نحو القومية العربية بصفة عامة والوحدة العربية بصفة خاصة. وهناك بالتالي إيحاء قوي، في أن من قالوا بأن الوحدة لم تتحقق لأن بعض الشعوب لا ترغب في تحقيقها، لا يعرفون فقط عن تقديرهم لكيفية تفكير هذه الشعوب، ولكنهم أيضاً «يسقطون» اتجاهاتهم الخاصة «اللاوحدوية» في إدراكهم لاتجاهات الرأي في هذه الشعوب. ولا شك أن العكس صحيح الى حد كبير. فالمبحوثون من ذوي الاتجاهات الوحدوية القومية يميلون إلى عدم القاء التبعة على الشعوب. فأبناء اليمن والاردن وفلسطين كانوا من

أعلى المجموعات تأييداً للوحدة (راجع الفصل الثالث). ونجدهم هنا- كما هو مبين في القسم (٣) جدول رقم (٤- ٥) - من أقل المجموعات موافقة على مقولة أن الشعوب هي السبب في عرقلة الوحدة. فالذين وافقوا بشدة على المقولة لم يتجاوزوا ٣٪ في الاردن، بينما الذين رفضوها رفضاً باتاً كانوا أكثر من ٨١٪. وتجد نفس النمط بين أبناء اليمن (٨٪ مقابل ٧٩٪) وفلسطين (٦٪ مقابل ٧٤٪).

(٤) انخفاض الوعي السياسي للشعوب العربية وعرقلة الوحدة

هناك المقولة التي تذهب الى أن التخلف العام الذي يسود الوطن العربي هو المسؤول عن معظم مشكلات هذا الوطن، وأن أحد مظاهر هذا التخلف العام هو تفشي الأمية، وبالتالي انخفاض الوعي السياسي بصفة خاصة. ولما كانت عملية التوحيد تحتاج في الأساس الى مشاركة سياسية من الجماهير لبدئها وصيانتها وتعميقها، وهذا كله يحتاج الى درجة عالية من الوعي السياسي، فان غياب هذا الوعي أو انخفاض درجته يصبح عاملاً هاماً في عدم تحقق الوحدة.

وقد سألنا مبحوثينا في الأقطار العشرة عن مدى موافقتهم على هذه المقولة التي ترجع عدم تحقق الوحدة الى انخفاض الوعي السياسي للشعوب العربية. وكما يكشف القسم (٤) من جدول رقم (٤- ٥)، يتفق مع هذه المقولة بشدة حوالي ٣٤٪ من المبحوثين، ويتفق معها جزئياً حوالي ٤٢٪، بينما يرفضها تماماً حوالي ٢٥٪ من المبحوثين. أي أننا بصدد ثلاثة أرباع المبحوثين (٧٥,٤٪) الذين يوافقون كلياً أو جزئياً على أن انخفاض الوعي السياسي هو أحد معوقات الوحدة العربية. ولا يبدو أن هناك كثيراً من التباين بين أبناء الأقطار العشرة على هذا التوصيف. (كما يظهر من المؤشرات الإحصائية، فمعامل الإرتباط يكاد لا يوجد فهو أقل من ٠,٠٨، ومستوى الدلالة منخفض للغاية فهو يصل إلى ٠,٠٤٠).

(٥) مقارنة الأهمية النسبية لعقبات الوحدة

بعد سؤال المبحوثين عن رأيهم في كل من المقولات الاربع على حدة، طلبنا منهم أن يرتبوها حسب أهميتها النسبية كتفسيرات لعرقلة الوحدة العربية. وتظهر نتيجة هذا الترتيب في القسم الأخير من جدول رقم (٤- ٥).

السبب الأول في تعويق الوحدة العربية من وجهة نظر المبحوثين هو القوى الخارجية. فقد وضعها حوالي ٤٩٪ من جملة المبحوثين في المقام الأول. وقد حظي هذا العامل بنفس الترتيب بالنسبة لكل مجموعة قطرية على حدة. فقد سجّل أكثر من ٦١٪ من أبناء اليمن هذا الرأي، يليهم أبناء الاردن وقطر والمغرب ولبنان.

السبب الثاني في تعويق الوحدة بالنسبة لجملة المبحوثين ككل هو الحكام العرب. فقد حظي هذا العامل بالترتيب الأول من ٣٣٪ من المبحوثين. ومرة أخرى نجد إجماعاً بين المجموعات القطرية- وان تفاوتت النسب من قطر الى آخر- فنجد أبناء الكويت مثلاً يسجلون أكثر من غيرهم (٤٠٪) في وضع المسؤولية على أكتاف الحكام، يليهم في ذلك أبناء فلسطين (٣٩٪) وتونس (٣٧٪) وقطر (٣٦٪) ومصر (٣٥٪).

السبب الثالث في عرقلة التوحيد العربي هو انخفاض الوعي السياسي لدى الشعوب العربية فحوالي ١٤٪ من المبحوثين سجّلوا هذا العامل كأهم الأسباب ويأتي هذا العامل في المقام الثالث بالنسبة لكل المجموعات القطرية ما عدا السودان (الذي سجل نسبة أكبر من أبنائه عدم رغبة الشعوب كمعرقل للوحدة).

السبب الرابع في تعويق الوحدة هو عدم رغبة بعض الشعوب العربية. فلم يسجّل سوى أقل من ٥٪ من جملة المبحوثين هذا السبب كعامل أول. ولكن النسبة تتفاوت بعض الشيء من مجموعة قطرية الى مجموعة اخرى. فبينما لم يحظ هذا العامل كسبب أول الا باختيار ٩,١٪ من أبناء فلسطين، نجده يحظى باختيار ٢٣٪ من أبناء السودان. ولكن عموما لم يتجاوز نسبة من سجلوه كأهم العوامل في أي قطر عربي (باستثناء السودان) أكثر من ٦٪.

والخلاصة أن هناك ما يشبه الإجماع بين أبناء الأقطار العشرة في إدراكهم لمعوقات الوحدة العربية، وفي ترتيبهم لهذه المعوقات حسب أهميتها النسبية في عرقلة مسيرة التوحيد السياسي للوطن العربي.

ويوضح الجدولان رقم (٤-٦) الى (٤-٨) ترتيب نفس المعوقات طبقاً لثلاثة متغيرات هيكلية أخرى هي فئات الأعمار، والمهن، ومستويات التعليم.

فنلاحظ مثلاً من جدول رقم (٤-٦) أن كل الفئات العمرية تجمع على ترتيب المعوقات بنفس الطريقة: القوى الخارجية، فالحكام العرب، فانخفاض الوعي السياسي، وأخيراً عدم رغبة بعض الشعوب. ولكن نلاحظ أن النسب المئوية التي سجّلت كل هذه المعوقات كسبب رئيسي تتفاوت بعض الشيء من فئة عمرية إلى فئة عمرية أخرى. فأكبر فئة عمرية (٦٠ سنة فأكثر) وأصغر فئة (أقل من ٢٥ سنة) يأتون في مقدمة من وضعوا القوى الخارجية في المقام الأول كمعرقل للوحدة. فكبار السن سجّلوا هذا الرأي بنسبة ٥٦٪، أي أعلى من المتوسط العام بثمان درجات مئوية تقريباً. وصغار السن سجّلوا نفس الرأي بنسبة ٥٢٪، أي أعلى من المتوسط العام بأربع درجات مئوية. كذلك نلاحظ بعض التفاوت

بالنسبة للمعوق الثاني ـ الحكام العرب. فأصغر وأكبر فئتين عمريتين، ومعهم فئة العمر ٥٠ ـ ٥٥ سجّلوا نسباً مئوية دون المتوسط العام في وضع المسؤولية على الحكام. ونجد نمط إجابة مشابه لهذه الفئات العمرية الثلاث بالنسبة للمعوقين الثالث والرابع.

جدول رقم (٤ ـ ٦)

رأي المبحوثين في أهم عقبات الوحدة العربية

حسب فئات أعمارهم (نسب مئوية)

أهم عقبات الوحدة / فئات الأعمار	قوى خارجية (٢٢٣٩)	الحكام العرب (١٥٠٦)	معارضة بعض الشعوب العربية (٢٢٧)	انخفاض الوعي السياسي للشعوب العربية (٦٤١)
أقل من ٢٥	٥١,٧	٢٧,٣	٤,٣	١٦,٤
٢٥ ـ ٣٠	٤٦,١	٣٤,١	٥,٧	١٤,٠
٣٠ ـ ٣٥	٥٠,٣	٣٥,٤	٣,٤	١١,٠
٣٥ ـ ٤٠	٤٦,٧	٣٣,٠	٥,٩	١٣,٥
٤٠ ـ ٤٥	٤٣,٩	٣٧,٣	٦,٥	١١,٤
٤٥ ـ ٥٠	٤٧,٣	٣٥,٦	٣,٦	١٣,١
٥٠ ـ ٥٥	٥١,١	٢٥,٦	٤,٥	١٨,٨
٥٥ ـ ٦٠	٤٦,٢	٣٦,٣	٤,٤	١٣,٢
٦٠ فأكثر	٥٥,٧	٢٨,٦	٤,٣	١١,٤
المجموع (٤٦٢٦)	٤٨,٤	٣٢,٦	٤,٩	١٣,٩

مؤشرات إحصائية:

مربع كاي = ٦٦,٦٧ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١ معامل الارتباط الإسمي = ٠,١٢

بالنسبة للمتغير المهني جدول رقم (٤ـ٧) لم يتغير الترتيب النسبي للمعوقات الاربعة ولكن في إطار هذا الترتيب العام نلاحظ بعض التفاوت من فئة الى فئة مهنية أخرى. الطلاب والعمال والفلاحون ـ الذين تبيناهم ـ يتشابهون في عدد من الاتجاهات في مواضع سابقة يتشابهون هنا أيضاً. فهم يسجّلون بنسب أعلى من المتوسط العام اختيارهم للقوى الخارجية كأهم معرقل للوحدة (٥٦٪، ٥٦٪، ٥٤٪، على التوالي، أي أعلى من المتوسط العام بسبع إلى خمس نقاط مئوية). هذا بينما نجد الشرائح المهنية الأعلى تسجل نسباً دون

جدول رقم (٤- ٧)

رأي المبحوثين في أهم عقبات الوحدة العربية

حسب فئاتهم المهنية (نسب مئوية)

أهم عقبات الوحدة / فئات المهن	قوى خارجية (٢٣٠٢)	الحكام العرب (١٥٤١)	معارضة بعض الشعوب العربية (٢٣٢)	انخفاض الوعي السياسي للشعوب العربية (٦٧٣)
المهن الاكاديمية والعلمية	٤٤,٧	٣١,١	٥,٧	١٨,٦
المهن الطبية العليا	٥١,٨	٣١,٦	٤,٢	١٢,١
المهن الهندسية العليا	٤١,٠	٤٢,٩	٥,٥	١٠,٦
التجاريون والمهن التجارية	٤٤,٤	٣٥,٦	٥,٠	١٤,٦
المهن الزراعية العليا	٤٣,١	٣٠,٥	١١,٥	١٤,٩
المهن القانونية العليا	٤٤,٠	٤٣,٥	٣,٧	٨,٤
الصحافة والاعلام	٤٣,٤	٣٩,٨	٤,٤	٤,٧
الثقافة والفنون	٤٦,٤	٣٥,٩	٦,٥	١١,١
المهن التربوية والاجتماعية	٤٧,٣	٣٤,٣	٤,٠	١٣,٦
وظائف ادارية وحكومية	٤٩,٠	٣٣,٢	٥,١	١٢,٥
طلاب الجامعات	٥٥,٨	٢٦,٠	٢,٨	١٥,٤
المهن الفنية المساعدة	٤٤,٤	٢٢,٢	١١,١	٢٠,٠
عمال الانتاج والخدمات	٥٥,٨	٢٥,٢	٥,٠	١٣,٩
الفلاحون وعمال الزراعة	٥٤,١	٢٥,٠	٤,٥	١٦,١
المجموع (٤٧٤٨)	٤٨,٥	٣٢,٥	٤,٩	١٣,٩

مؤشرات إحصائية:

مربع كاي = ١٣٥,٣٢ معامل الارتباط الإسمي = ٠,١٧ مستوى الدلالة = ٠,٠١

المتوسط العام في اختيارها للقوى الخارجية كمعوق رئيسي للتوحيد السياسي في الوطن العربي. أما أكثر الفئات المهنية التي وضعت المسؤولية على الحكام العرب فقد كانت القانونيين (٤٤٪) والمهندسين (٤٣٪) والصحفيين (٤٠٪). وبالنسبة لانخفاض الوعي السياسي كمعوق رئيسي كان أصحاب المهن الفنية المساعدة والاكاديميون والفلاحون والطلاب- أكثر نسبياً من غيرهم- تسجيلاً له. وأخيراً، نلاحظ أن أصحاب المهن الزراعية العليا والمهن الفنية المساعدة كانوا أكثر من غيرهم تسجيلاً لمقولة عدم رغبة بعض الشعوب العربية كمعوق رئيسي للوحدة. فهاتان الفئتان هما الوحيدتان اللتان تجاوز تسجيل افرادهما لهذه المقولة كسبب أول نسبة ١٠٪. أما بقية الفئات فقد كانت دون ذلك بكثير- وخاصة طلاب الجامعات والمحامون (٢,٨٪، ٣,٧٪ على التوالي).

جدول رقم (٤ـ ٨)

رأي المبحوثين في أهم عقبات الوحدة العربية

حسب مستوياتهم التعليمية (نسب مئوية)

أهم عقبات الوحدة / المستوى التعليمي	قوى خارجية (١)	الحكام العرب (٢)	معارضة بعض الشعوب العربية (٣)	انخفاض الوعي السياسي للشعوب العربية (٤)	المجموع العددي
أمي أو دون المتوسط	٥٢,٥	٥٢,٨	٤,٩	١٦,٦	٥٠٧
متوسط	٥٥,٨	٢٦,٣	٤,٧	١٢,٩	٩٩٩
جامعي	٤٦,١	٣٥,٣	٤,٧	١٣,٥	٢٤٧٥
ما بعد الجامعي	٤٢,٠	٣٦,٧	٦,٠	١٥,٢	٧٠٥
الجملة	٤٨,٣	٣٢,٦	٤,٩	١٤,٠	٤٦٨٦

مؤشرات إحصائية:

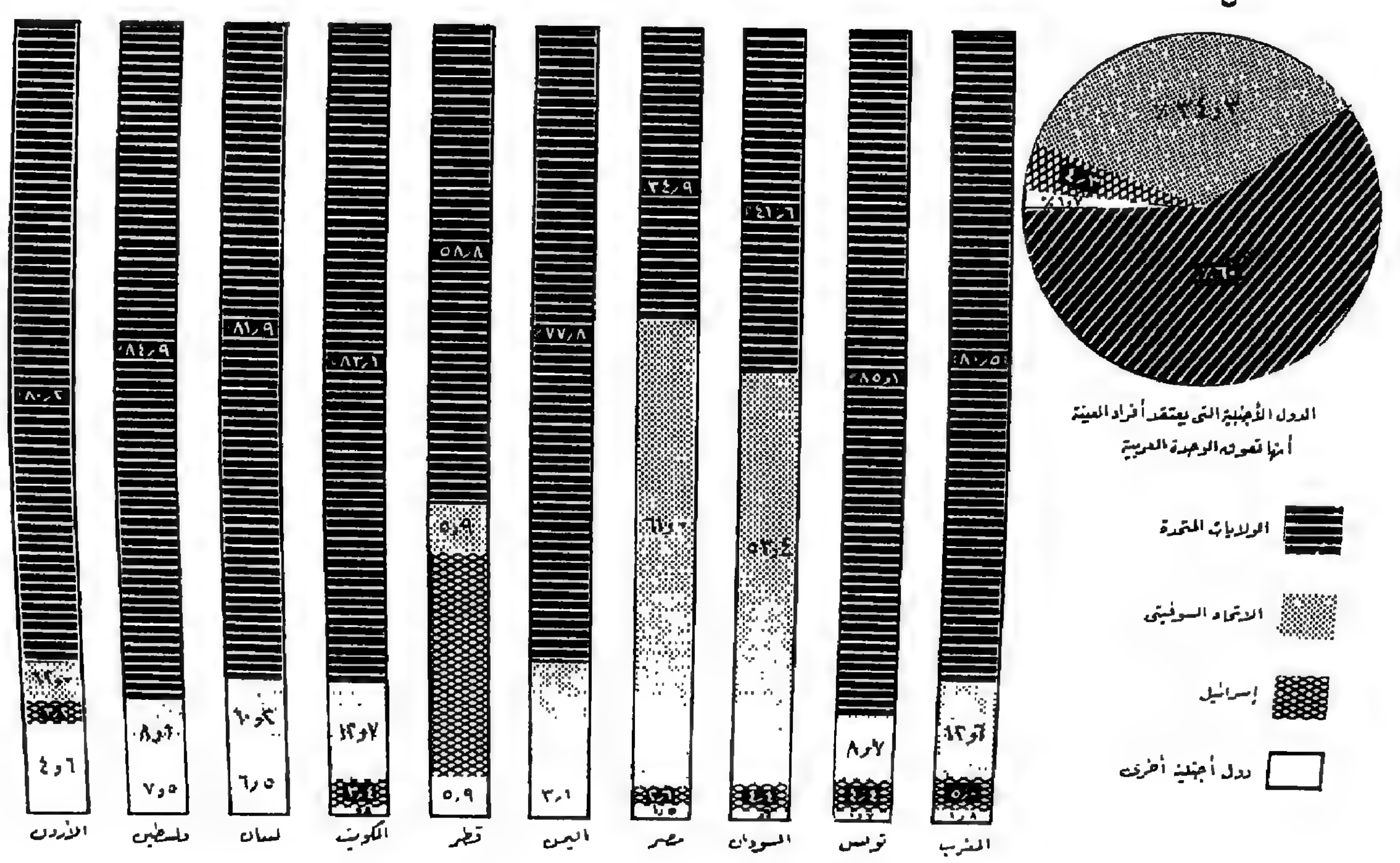
مربع كاي = ٥٧,٢١ — جاما = ٠,١١

معامل الارتباط الإسمي = ٠,١١ — مستوى الدلالة = ٠,٠٠١

أما رؤية المبحوثين لمعوقات الوحدة طبقاً لمستوياتهم التعليمية فتظهر في جدول رقم (٤ـ ٨) فمع الترتيب العام لهذه المعوقات الذي يتشابه في كل المستويات، نلاحظ فروقاً في الدرجة فالمستوى التعليمي المتوسط والمستوى الاولي، يسجل افرادهما نسباً أعلى من المتوسط العام في وضعهم المسؤولية على القوى الخارجية. والمستويات التعليمية العليا تميل الى تسجيل نسب أعلى من المتوسط العام لجملة المبحوثين في وضعها المسؤولية على الحكام العرب. ولكن تتقارب النسب التي سجّلت انخفاض الوعي السياسي كمعوق رئيسي للوحدة بين أدنى وأعلى فئتين تعليميتين.

والخلاصة، هو أنه سواء نظرنا الى إستجابات المبحوثين من الأقطار العشرة ككل، أو نظرنا إليها طبقاً للمتغيرات الهيكلية الرئيسية ـ وهي القطر والعمر والمهنة والتعليم ـ فاننا نجد إجماعاً بينها في ترتيب أعداء الوحدة: القوى الخارجية، الحكام العرب، وانخفاض الوعي السياسي، وأخيراً معارضة بعض الشعوب العربية. ومن المنظورات الأربعة التي عرضناها في صدر هذا القسم، يبدو أن ثلاثة منها تحظى بالتأييد الميداني من واقع البيانات الامبريقية فمنظور الاستعمار والتبعية هو أكثرها اتساقاً مع الإدراك الذاتي لابناء الأقطار العشرة التي درسنا الرأي العام فيها. ويلي ذلك المنظور الذي يذهب الى أن مصالح الفئات الحاكمة هي

شكل ٤ - ٣


الدول الأجنبية التى يعتقد المبحوثين انها تعوق الوحدة العربية (نسب مئوية)
الدول الأجنبية التى يعتقد أفراد العينة
أنها تعوق الوحدة العربية
الولايات المتحدة
الاتحاد السوفيتى
إسرائيل
دول أجنبية أخرى
المغرب
تونس
السودان
مصر
اليمن
قطر
الكويت
لبنان
فلسطين
الأردن

جدول رقم (٤ ـ ٩)

الدول الاجنبية التي يعتقد المبحوثين أنها تعوق الوحدة العربية

(نسب مئوية)

القطر	الولايات المتحدة (٢٠١٢)	الاتحاد السوفياتي (١١٥٠)	اسرائيل (١٤٤)	دول اجنبية اخرى (٤٦)
الاردن	٨٠,٢	١٢,٠	٣,٢	٤,٦
فلسطين	٨٤,٩	٨,١	٧,٥	١,٦
لبنـان	٨١,٩	١٠,٢	٦,٥	١,٣
الكويت	٨٣,١	١٢,٧	٣,٤	٠,٨
قطر	٥٨,٨	٥,٩	٢٩,٤	٥,٩
اليمن	٧٧,٨	١٦,٧	٣,١	٠,٣
مصر	٣٤,٩	٦١,٠	٢,٦	١,٥
السودان	٤١,٦	٥٣,٤	٤,٤	٠,٦
تونس	٨٥,١	٨,٧	٤,٤	١,٧
المغرب	٨٠,٥	١٢,٦	٥,٠	١,٨
الجملة (٣٣٥٢)	٦٠,٠	٣٤,٣	٤.٣	١,٧

مؤشرات احصائية:

مربع كاي = ٩٨٩,٢٥

معامل الارتباط الاسمي = ٠,٤٨

مستوى الدلالة = ٠,٠١

المعوق الرئيسي. ثم منظور التخلّف، ثم منظور المتناقضات الهيكلية للأقطار العربية الذي يجعل بعض شعوبها أقل رغبة في تحقيق الوحدة.

(٦) ما هي القوى الاجنبية التي تعرقل الوحدة؟

حيث أن أغلبية المبحوثين يعتقدون أن أكبر معرقل رئيسي لإتمام التوحيد السياسي للوطن العربي يتمثّل في الدول الاجنبية، فاننا نعرض هنا ببعض التفصيل للبيانات الميدانية حول هذه النقطة. لقد كنا قد طلبنا من أي مبحوث يختار هذا العامل من عوامل تعويق الوحدة أن يذكر بالتحديد اسم الدولة أو الدول التي يعتقد أنها تلعب دوراً في هذا الصدد. وقد استجاب لهذا الطلب أكثر من ٦٠٪ من جملة المبحوثين في الأقطار العشرة مجتمعة.

الولايات المتحدة كانت الدولة الاولى التي تكرر ذكرها من أكثر المبحوثين كمعرقل للوحدة العربية (٦٠٪)، ويليها في هذا الصدد الاتحاد السوفييتي (٣٤٪)، ثم اسرائيل (٤,٣٪)، ثم دول اخرى متفرقة (١,٧٪).

وتوضح الجداول رقم (٤ـ ٩) الى (٤ـ ١٢) تفصيلات العلاقة بين هذا الرأي وعدد من المتغيرات الهيكلية من القطر: العمر، المهنة، التعليم. لقد كان أهم هذه المتغيرات جميعا في تفسير التباين في الآراء حول هذا الموضوع هو المتغير القطري (حيث وصل معامل الارتباط الى ٤٨, ٠).

فنلاحظ من جدول رقم (٤ـ ٩) أن ٨٥٪ من أبناء فلسطين وتونس يضعون المسؤولية على الولايات المتحدة ويليهم في هذا الصدد أبناء الكويت (٨٣٪) ولبنان (٨٢٪) والمغرب (٨١٪) واليمن (٧٨٪). أما أقل المجموعات القطرية لوماً للولايات المتحدة كمعرقل للوحدة فقد كانت المصريين (٣٥٪) والسودانيين (٤٢٪) والقطريين (٥٩٪). أي أنه باستثناء المصريين والسودانيين، نجد أنه ما بين نصف وأربعة أخماس المبحوثين في كل قطر عربي يعتبرون الولايات المتحدة العدو رقم ١ في إحباط مطلبهم الشعبي وهو تحقيق الوحدة العربية. أما العدو رقم ١ بالنسبة لمعظم المصريين(٦١٪) والسودانيين (٥٣٪) في إحباط هذا المطلب فقد كان الاتحاد السوفياتي. لم تشارك المصريين والسودانيين في هذا التوصيف أية مجموعة قطرية أخرى- حيث لا تتجاوز النسبة التي ذكرت الاتحاد السوفياتي كمعرقل رئيسي للوحدة في أي من الأقطار الثمانية الأخرى ١٧٪. وأخيراً، يسترعي الإنتباه، انه باستثناء أبناء قطر، لم تتجاوز نسبة من ذكروا اسرائيل، كمعرقل رئيسي للوحدة ٨٪ من أي من أبناء الأقطار التسعة الأخرى، وربما كان السبب في ذلك هو إدراك معظم المبحوثين للعلاقة العضوية التي تربط اسرائيل بالولايات المتحدة. وبالتالي فإن ذكر هذه الأخيرة ينطوي ضمناً

ـ بالنسبة لبعض المبحوثين على الأقل ـ على الاشارة لاسرائيل.

ان اعتبار الولايات المتحدة العدو الاول للوحدة العربية بواسطة الاغلبية الساحقة من مواطني ثمانية أقطار عربية يستدعي وقفة تفسيرية. ان الولايات المتحدة كدولة أعظم لم تعلن في أية وثيقة رسمية ـ على مدى علمنا ـ أنها ضد الوحدة العربية. ولكن الواضح هو أن معظم المبحوثين الذين أدانوها كعدو أول للوحدة قد بنوا أحكامهم على الممارسات العملية لهذه القوة الأعظم في المنطقة. ولا شك أن الخطيئة الكبرى التي لا ينساها المبحوثون للولايات المتحدة هو دورها في خلق إسرائيل وتدعيمها بالمال والسلاح طوال العقود الثلاثة الماضية. ففضلاً عما انطوى عليه ذلك من اقتلاع وتشريد شعب عربي بأكمله، فان إسرائيل قد قسّمت مادياً وجغرافياً الوطن العربي، وبالتالي فصلت مشرقه برياً عن مغربه. بل إن إسرائيل ما فتئت تتوسّع بالقوة على حساب أقطار عربية أخرى، وبالتالي، تكرّس من هذا الفاصل المادي بين جناحي الوطن. فكأن إسرائيل تمثّل أكبر تجسيم حي لمحاولة تجزئة هذا الوطن الكبير. وبالتالي فكل من يدعمها بأسباب الحياة والقوة ويؤيدها في توسعها هو بالقطع عدو لمطلب الوحدة العربية ـ سواء أعلن ذلك رسمياً أو لم يعلن. ومن ناحية ثانية، يبدو أن نظرة معظم المبحوثين للولايات المتحدة كزعيم للمعسكر الغربي ترتبط بذكرياتهم التاريخية الحديثة عن دور الغرب في ضرب كل حركة توحيدية في المنطقة ـ ابتداءً من محمد علي ومروراً بالثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين وانتهاء بجمال عبد الناصر. وأخيراً، فان هذا الغرب كان وما يزال في نظر الاغلبية يجسم محاولات السيطرة على والاستغلال لشعوب وموارد الوطن العربي. وبالتالي، فان كل من يتزعّم معسكره يصبح، في بؤرة الإدراك العربي، عدواً لأمانيه في الاستقلال والتحرر والوحدة. ولم تحاول الولايات المتحدة حتى إخفاء هذا الدور في السنوات الأخيرة. فمحاولات جر المنطقة للدخول في أحلاف تدور في فلكها في الخمسينات وتدعيمها للقوى المناوئة للقومية العربية داخل وعلى أطراف الوطن العربي في الستينات ومساندتها المكشوفة لاسرائيل في حربها الأخيرة مع العرب، وتهديدها المستمر بالاستيلاء على منابع النفط في السبعينات ـ كلها شواهد لا تترك كثيراً من الشك في أذهان معظم العرب في أين تقف الولايات المتحدة بين أمانيهم القومية.

امّا عن الاتحاد السوفياتي فهو القوة الأعظم الأخرى في عالم اليوم. وشكّ بعض العرب في نواياه تجاه المنطقة، هو جزء من شكوكهم العامة في أية قوة كبرى لها مصالح قد لا تتفق مع مصالحهم الوطنية، ولكن لأن الاتحاد السوفياتي لم يتواجد في المنطقة كقوة استعمارية كلاسيكية تاريخيا، ولأنه قد وقف في العقدين الأخيرين موقف التأييد من معظم

القضايا العربية في المحافل الدولية، ولأنه يمد بعض الأقطار العربية بالسلاح، فإنّ نسبة الشك فيه هي بالطبع أقل بكثير من نظيرها تجاه الولايات المتحدة والغرب. ومع ذلك فالاتحاد السوفياتي كنظام يدين بالاشتراكية الماركسية، له موقف نظري ايديولوجي معاد للقومية- أية قومية. وفي سجال مشهور بين الزعيم الراحل جمال عبد الناصر والزعيم السوفياتي نيكيتا خروشوف في منتصف الستينات[٥] تجلّت نقاط الخلاف بين هذا الموقف والموقف القومي العربي الوحدوي .ولكنّ الاتحاد السوفياتي حرص منذ ذلك الحين على حصر هذا الخلاف وتكييفه نظرياً وعملياً مع مقتضيات الظروف الاقليمية والعالمية. من ذلك، مثلاً، أنّه أصبح يفرّق بين حركة قومية تحررية معادية للاستعمار الغربي وذات توجهات داخلية تقدمية، وبين حركة قومية شوفينية حليفة للغرب، وذات توجهات داخلية «محافظة» أو «رجعية» . والاتحاد السوفياتي من حيث المبدأ يؤيد الأولى ولا يؤيد الثانية. . كل هذا يفسر لماذا لم يعتبر معظم المبحوثين في ثمانية أقطار عربية الاتحاد السوفياتي معرقلاً رئيسياً للوحدة العربية. ولكن يظل مطلوباً تفسير موقف أغلبية المصريين والسودانيين الذين يعتقدون عكس ذلك- أي الذين يعتبرونه معوقاً رئيسياً في توحيد الوطن العربي. في رأينا أنّ المسألة هنا لا ترتبط بقضية الوحدة أساساً بقدر ما ترتبط بموقف النظامين الحاكمين في مصر والسودان من الاتحاد السوفياتي في قضايا أخرى أهمها قرينة أو شبهة تأييده لقوى مضادة للنظامين داخل أقطارهما، فالتأييد الآتي من الاتحاد السوفياتي لإحدى محاولات الانقلاب العسكري ضد النظام القائم في السودان عام ١٩٧١، والتي فشلت، كان بداية حملات استعداء اعلامية ودبلوماسية مكثّفة ما زالت مستمرة الى الآن. وقد حدث شيء مشابه بالنسبة للنظام المصري. فهذا الأخير قد أدان الاتحاد السوفياتي ضمناً أو صراحةً لتأييده للقوى المناوئة داخل مصر في المنطقة العربية- ابتداء من أحداث ١٥ ايار/ مايو ١٩٧١، ومروراً بأحداث كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧، وانتهاء بموقف الاتحاد السوفياتي من مبادرات النظام المصري لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي. وكما حدث في السودان، شنّت أجهزة

---

(٥) انظر:

جمال عبد الناصر، خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر من سنة ١٩٥٢ الى سنة ١٩٥٩ (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦١).

عبد الناصر، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر (القسم الاول:٢٣ يوليو ١٩٥٢- ١٩٥٨) (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ١٩٦٢).

عبد الناصر، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر (القسم الثاني: فبراير ١٩٥٨- يناير ١٩٦٠) (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ١٩٦٤).

عبد الناصر، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر (القسم الرابع: فبراير سنة ١٩٦٢- يونيو ١٩٦٤) (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ١٩٦٤).

الاعلام المصرية حملة مكثفة ضد الاتحاد السوفياتي طيلة هذه السنوات وما تزال مستمرة الى وقتنا هذا. ولسنا هنا بصدد تحليل هذا الخلاف ودوافعه ومضاعفاته بقدر ما نقصد تبيان أثر الاعلام المكثف على تشكيل الآراء والاتجاهات في هذين القطرين العربيين.

إنّ الآراء بين المجموعات القطرية العربية لم تختلف في أية مسألة تعرّضنا لها في هذه الدراسة الى الآن بقدر ما اختلفت في مسألة القوى الأجنبية المعرقلة للتوحيد العربي- ثماني مجموعات عربية في جانب ومجموعتان (المصرية والسودانية) في جانب آخر، وتفصل بينهما شقة واسعة وهذه نقطة على جانب هائل من الخطورة- ليس فقط على مستقبل قضية التوحيد السياسي وإنّما أهم من ذلك على وحدة الوجدان والعقل العربي. ففي كل المسائل السابقة كان نطاق الإختلاف لا يتجاوز عشرة أو عشرين في المائة. أمّا أن يتجاوز الإختلاف في مسألة حيوية مثل التي نحن بصددها إلى أكثر من خمسين نقطة مئوية بين مبحوثي مصر من جانب واخوة لهم في أقطار عربية أخرى من جانب، فإنّ ذلك يعتبر بداية شرخ في تركيب الفكر والمشاعر العربية. فالقضية ليست فقط هي «من هو العدو الحقيقي بين الدول الكبرى للوحدة العربية» وإنّما أهم من ذلك ألّا تكون هناك تلك الهوة الخلافية الواسعة في الآراء والمشاعر. بتعبير آخر، من الجائز أن تكون بوصلة الرأي العام العربي محقة أو مخطأة في مؤشرها. هذا لا يهم ما دام لها مؤشر واحد، أمّا أن يصبح لها مؤشران متناقضان، أو يصبح هناك بوصلتان مختلفتان، فهذا هو الأخطر على وحدة الجماهير العربية- على الأقل في الأمدين القصير والمتوسط. ويضاعف من وجود مؤشرين أو بوصلتين متناقضتين في هذه الحالة اعتبارات أخرى: أولها، ان هذا الاستقطاب تقف على أحد جانبيه مصر- بكل ثقلها السكاني والعسكري والسياسي والثقافي، وبدورها كمركز عصبي ضابط لحركة الجسم العربي الكبير من حولها. فكأننا بصدد بداية انفصام بين ذلك المركز وهذا الجسم. واستمرار الانفصام يمكن أن يشل كليهما- على الأقل لفترة قد تطول أو تقصر. وثانيها، الهوة الخلافية حول مسألة من هي الدولة الأجنبية المعرقلة للوحدة، لا ينبغي أن ينظر اليها بمعزل عن مسائل أخرى لا تقل حيوية أو مصيرية بالنسبة للمستقبل العربي. فموقف أية مجموعة قطرية- وخاصة في دولة رئيسية مثل مصر- من قضية الوحدة لا ينفصل عن موقفها من قضايا النزاع العربي- الاسرائيلي والتحرر والتنمية وتخليص الموارد العربية من السيطرة الأجنبية، وغيرها. حقيقة ما زال قطاع، ليس بالقليل من الرأي العام في مصر، يشاطر نظيره في بقية الأقطار العربية نفس الآراء والإتجاهات في مسائل كثيرة، وحقيقي أنّ الجزء الكبير الذي لا يتعلق بمسألة واحدة مثل دور القوى الأجنبية في تعويق الوحدة ممكن إرجاعه الى نوع الإعلام المكثف على مدى ثماني سنوات، وبالتالي يمكن لإعلام مكثف مضاد أن يعيد الى المنطقة كلها نفس مؤشر البوصلة الواحدة. ولكن الظاهرة مع كل ذلك تفرض تحدياً جديداً

آخر على قادة الفكر القومي والعمل الوحدوي العربي في المرحلة الراهنة.

لقد استطردنا بعض الشيء في التعليق على ظاهرة التفاوت القطري للآراء حول دور القوى الأجنبية في عرقلة الوحدة. ماذا عن بقية المتغيرات الهيكلية حول نفس الموضوع؟.

الجدول رقم (٤- ١٠) يعطي توزيع الآراء حسب فئات الأعمار. ونلاحظ منه أنّ الفئات العمرية الأصغر تميل عموماً الى تسجيل الولايات المتحدة كمعرقل أساسي بمعدل أعلى من الفئات العمرية الأكبر سنا. فبينما كانت نسبة أصحاب هذا الرأي ٦٥٪ بين من هم أصغر من ٢٥ سنة، نجدها لا تتجاوز ٤٩٪ من بين من هم في سن الستين أو أكبر. أي أن الفارق بين أصغر وأكبر مجموعتين عمريتين يصل الى ١٦ نقطة مئوية. كذلك نجد ميلا أعلى من المتوسط العام بين الكبار لتسجيل الاتحاد السوفياتي كمعرقل للوحدة (٤٣٪) منه بين صغار السن (٣٠٪)، الفارق ١٣ نقطة مئوية.

بالنسبة للمتغير المهني (جدول رقم ٤- ١١)، نلاحظ أنّ أكثر الفئات إدانة للولايات المتحدة كمعرقل للوحدة هي أصحاب المهن الفنية الوسيطة (٧١٪) والعمال (٧٠٪)

جدول رقم (٤- ١٠)

الدول الأجنبية التي تعيق الوحدة العربية من وجهة نظر المبحوثين حسب فئات أعمارهم (نسب مئوية)

الدول الأجنبية / فئات الأعمار	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفياتي	اسرائيل	دول أجنبية أخرى
أقل من ٢٥	٦٤,٩	٢٩,٩	٤,١	١,١
٢٥- ٣٠	٥٦,٥	٣٨,٢	٣,٨	١,٤
٣٠- ٣٥	٦٠,٧	٣٣,٠	٣,٢	٢,٠
٣٥- ٤٠	٦٠,٦	٣٥,٧	٢,٩	١,٢
٤٠- ٤٥	٥٧,٨	٣٣,٦	٤,٩	٣,٦
٤٥- ٥٠	٦٠,٤	٣٦,١	١,٤	٢,١
٥٠- ٥٥	٥٣,٣	٣٢,٢	٨,٩	٥,٥
٥٥- ٦٠	٥٠,٨	٤٢,٦	٤,٩	١,٦
٦٠ فأكثر	٤٨,٩	٤٢,٦	٨,٥	–
المجموع (٣٢٨٢)	٥٩,٩	٣٤,٤	٤,١	١,٧

مؤشرات احصائية:

مربع كاي = ٨١,٥٠ معامل الارتباط الاسمي = ٠,١٦ مستوى الدلالة = ٠,٠٠٢

جدول رقم (٤- ١١)
الدول الأجنبية التي يعتقد المبحوثون أنها
تعيق الوحدة العربية، حسب فئاتهم المهنية (نسب مئوية)

الدول الأجنبية / الفئات المهنية	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفياتي	اسرائيل	دول أجنبية أخرى
المهن الأكاديمية والعلمية	٥٢,٠	٤٥,١	٢,٩	–
المهن الطبية العليا	٦٥,٣	٣١,٨	١,٢	١,٦
المهن الهندسية العليا	٥٩,٢	٣٦,٧	٤,١	–
التجاريون والمهن التجارية	٥٤,٨	٤١,٥	٢,٢	١,٦
المهن الزراعية العليا	٥٢,١	٤٣,٧	٢,٥	١,٦
المهن القانونية العليا	٥١,١	٤٢,١	٢,٣	٤,٦
الصحافة والإعلام	٦٤,٠	٣٤,٣	١,٧	–
الثقافة والفنون	٤٥,٣	٥٠,٩	٢,٨	٠,٩
المهن التربوية والاجتماعية	٦٦,١	٢٩,٢	١,٩	٢,٩
وظائف ادارية وحكومية	٦٩,٤	٢٦,٨	٢,٢	١,٦
مهن أخرى	٧٢,٤	٢١,٤	٦,١	–
طلاّب الجامعات	٦٥,٧	٣٠,٣	٢,٣	١,٩
المهن الفنية الوسيطة	٧١,٤	٢٢,٤	٤,١	٢,٠
عمال الانتاج والخدمات	٦٩,٦	٢٧,٣	٣,٠	–
الفلاحون وعمال الزراعة	٥٠,٨	٤٥,٣	٢,٨	١,٢
المجموع (٣٢٨٩)	٦١,٢	٣٥,٠	٢,٢	١,٧

مؤشرات احصائية:

مربع كاي = ١٧٢,٥٦ معامل الارتباط الاسمي = ٠,٢٢ مستوى الدلالة = ٠,٠١

وموظفو الحكومة (٦٩٪) والمعلمون وطلاّب الجامعات (٦٦٪). وقد لاحظنا في عدة مناسبات سابقة أنّ ثالوث الطلاّب والعمال والفلاحين يعبّرون عن نفس الاتجاهات بنفس المعدل تقريباً. ولكن في هذه المسألة نلاحظ غياب الفلاحين. فرغم أنّ ٥١٪ منهم أدان الولايات المتحدة، وهي أغلبية، إلاّ أنّ هذه النسبة أقل من المتوسط العام بتسع نقاط مئوية، ودون نسبة العمال بحوالي ١٩ نقطة، ودون نسبة الطلاّب بحوالي ١٥ نقطة. ونجد العكس صحيحاً في إدانة الاتحاد السوفياتي كمعرقل رئيسي للوحدة. فبينما من قالوا بهذا الرأي بين الطلاّب والعمال كانوا ٣٠٪، نجد أنّ النسبة بين الفلاحين تزيد عن ٤٥٪، أي بفارق ١٥ نقطة مئوية. والتفسير الأول الذي يحضرنا هنا هو ما قلناه من قبل من أنّ معظم

جدول رقم (٤- ١٢)

الدول الأجنبية التي يعتقد المبحوثون أنها تعوق

الوحدة العربية حسب مستوياتهم التعليمية (نسب مئوية)

المستوى التعليمي / الدول الأجنبية	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفياتي	اسرائيل	دول أجنبية أخرى
أمي أو دون المتوسط	٥٩,٥	٣٥,٥	٢,٣	٢,٦
متوسط	٦٣,٨	٣١,١	٢,٨	٢,٣
جامعي	٦١,٠	٣٥,٦	٢,٢	١,٢
ما بعد الجامعي	٥٦,٢	٤٠,٣	٣,٠	٠,٢
المجموع (٣٢٤٩)	٦٠,٩	٣٥,٢	٢,٢	١,٧

مؤشرات احصائية :

جاما = ٢٩,٩٢ معامل الارتباط = ٠,١٠ مستوى الدلالة = ٠,٠١

الفلاحين يختلط لديهم مفهوما القومية بالدين، والعروبة بالإسلام. وبالتالي فجزء من شكهم في الاتحاد السوفياتي قد يرجع الى موقفه من الدين، خاصةً وأنّ الإعلام المضاد للاتحاد السوفياتي يركّز على هذه النقطة تركيزاً كبيراً. أمّا بالنسبة للفئات المهنية الأخرى فنلاحظ عموماً أنّ الشرائح العليا (باستثناء الأطباء والصحفيين) سجلوا نسباً أعلى من المتوسط العام لجملة المبحوثين في إدانة الولايات المتحدة، وسجلوا نسباً أعلى من هذا المتوسط في إدانتهم للاتحاد السوفياتي كمعرقل أساسي للوحدة العربية. والتفسير الأكثر سهولة لهذه الظاهرة هو أن المصالح الفئوية للشرائح العليا تجعل طبيعة توجهاتهم الخارجية أكثر «غربية» منها «شرقية» ومع ذلك تظل حتى أغلبية أفراد هذه الشرائح (أي أكثر من ٥٠٪ من أفرادها) تعتقد أن الولايات المتحدة هي العدو الخارجي الأول للتوحيد العربي. الاستثناء الوحيد هم المشتغلون بالثقافة والفنون، حيث أدانت الأغلبية (٥١٪) الاتحاد السوفياتي. وربما كان ذلك بسبب اعتقاد أفراد هذه الفئة بأنّ حرية التعبير، وهي حيوية بالنسبة لهم، غير متاحة هناك، وهو الأمر الذي يؤثر في ادراكهم العام تجاه الاتحاد السوفياتي، لا في موقفه من مسألة الوحدة العربية فقط وإنّما في العديد من المسائل الأخرى.

وأخيراً، يوضح جدول رقم (٤- ١٢)، توزيع الآراء حول القوى الأجنبية المعرقلة للوحدة حسب المستويات التعليمية لجملة المبحوثين من الأقطار العشرة. هنا نلاحظ أنّ أفراد الفئة التعليمية الوسيطة كانوا أكثر إدانة للولايات المتحدة من أية فئة أخرى (٦٤٪). وكان أصحاب المستويات العلمية الأعلى من جامعية هم الأكثر ادانة للاتحاد السوفياتي

(٤٠٪) وعموماً، نجد أن قوة العلاقة (معامل الارتباط) في هذا المتغير الهيكلي أضعف من غيرها. والسبب في ذلك، على ما يبدو من الفقرة السابقة، هو انقسام العمال والفلاحين حول موقفهم من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. حيث أن المستوى التعليمي الأول يضم في غالبيته هاتين الفئتين المهنيتين، فإن توزع الآراء بينهما قد ساهم في تمييع العلاقة الاحصائية.

(٧) من هي الشعوب العربية التي لا ترغب في اتمام الوحدة؟

رغم أن أقلية قليلة من مجموع المبحوثين قد وافقت على مقولة أن بعض الشعوب العربية ـ وليس فقط الحكام ـ لا ترغب في تحقيق الوحدة، فقد رأينا أن نستجلي هذه النقطة ببعض التفصيل. لقد طلبنا من الذين ذهبوا هذا المذهب أن يذكروا بالتحديد الشعوب العربية التي يعتقدون أنها نعارض اتمام الوحدة. وقد تطوّع ٦٠٦ شخص (حوالي ١١٪ من جملة المبحوثين) فذكروا أسماء هذه الشعوب، كما هو مبينّ في جدول رقم (٤ـ ١٣).

أكبر نسبة من هذه الأقلية من المبحوثين ذكرت ليبيا (٢١٪)، ثم السعودية (١٥٪)، ثم مصر (١٤٪) فلبنان (١٠٪) وسوريا (٩٪) أما أقل شعوب تعتقد هذه الأقلية انها تعارض الوحدة فقد كانت فلسطين (٣, ٠٪) واليمن (٧, ٠٪) والاردن (٧, ١٪).

والملفت للنظر في هذه الدول هو كيف تدرك كل مجموعة قطرية معارضة شعبها ذاته، وكيف تدرك معارضة الشعوب العربية الأخرى للوحدة. وسنمر على المجموعات العشر بتعليق مختصر:

* **الاردن**: ذكر ٢٣ مبحوثاً (أقل من ٨٪ من جملة العينة الاردنية) ثمانية شعوب عربية، يعتقدون أنها لا ترغب في الوحدة. كان على رأس هذه القائمة السعودية (٤٨٪) فلبنان (١٣٪)، فالعراق (٩٪) فالسودان (٩٪). وأخيراً مصر وليبيا والاردن (٣, ٤٪ لكل منها). هذا معناه أن الاردنيين الآخذين بمقولة أن بعض الشعوب العربية لا تريد الوحدة، يعتقدون أن شعبهم نفسه هو أقلها معارضة.

* **فلسطين**: ذكر ١٣ مبحوثاً (أقل من ٤٪ من جملة العينة الفلسطينية) أسماء سبعة شعوب يعتقدون أنها لا ترغب في الوحدة. كان على رأس القائمة مصر (٣٩٪)، فالكويت (٢٣٪) فالسعودية (١٥٪) فلبنان والمغرب والاردن (٨٪). ولم يذكر فلسطيني واحد معارضة الشعب الفلسطيني للوحدة.

* **لبنان**: ذكر ٥٨ مبحوثاً (أقل من ١٢٪ من جملة العينة اللبنانية) أسماء تسعة شعوب عربية يعتقدون معارضتها للوحدة. كان على رأس القائمة لبنان نفسه (٥٩٪)، تليها السعودية (١٩٪) فمصر (٩٪) فليبيا وتونس والجزائر والمغرب والسودان.

* **الكويت**: ذكر ٢١ مبحوثاً (حوالي ١٤٪ من العينة الكويتية) أسماء عشرة شعوب عربية من بينها الشعب الكويتي نفسه. على رأس القائمة التي تعتقد هذه الأقلية انها معارضة للوحدة يأتي لبنان والعراق (١٩٪ لكليهما)، ثم الكويت ومصر والجزائر (١٠٪ لكل منها)، وأخيراً الاردن وسوريا واليمن والسعودية والمغرب (٥٪ لكل منها).

* **اليمن**: ذكر ٢١ مبحوثاً (أقل من ٥٪ من العينة اليمنية) أسماء تسعة شعوب عربية يعتقدون أنها معارضة للوحدة. على رأس هذه القائمة تأتي السعودية (٤٦٪) ثم مصر (١٨٪)، فليبيا (٩٪) وسوريا وتونس (٦٪ لكل منها) فلبنان والعراق والكويت والجزائر. لم يذكر يمني واحد معارضة الشعب اليمني للوحدة.

* **مصر**: ذكر ٢٨١ مبحوثاً (حوالي ١٢٪ من العينة المصرية) أسماء اربعة عشر شعباً عربياً لا ترغب في الوحدة، على رأسها شعب ليبيا (٣٥٪) ثم سوريا (١٧٪)، فالسعودية (١١٪) والعراق (٨٪) ومصر نفسها (٨٪) والكويت (٥٪) ولبنان والاردن وتونس والجزائر والمغرب (٣٪ لكل منها) وأخيراً فلسطين (١٪).

* **السودان**: ذكر ٧٥ مبحوثاً (حوالي ٢٠٪ من جملة العينة السودانية) أسماء تسعة شعوب عربية تعارض الوحدة. كان على رأس القائمة الشعب السوداني نفسه (٤١٪)، يليه شعب ليبيا (٢٣٪) فالسعودية (١٢٪) ولبنان (٤٪) والمغرب (٤٪) وسوريا والعراق والكويت (٣٪ لكل منها) وأخيراً الجزائر (١٪).

* **تونس**: ذكر ٥٤ مبحوثاً (حوالي ١٠٪ من العينة التونسية) أسماء عشرة شعوب عربية يعتقدون أنها تعارض الوحدة، على رأسها مصر (٣٠٪) ثم الشعب التونسي نفسه (٢٦٪) فالجزائر (١١٪) والسعودية (٩٪) والمغرب (٧٪) وسوريا (٦٪) ولبنان (٤٪) ثم الكويت وليبيا واليمن (٢٪ لكل منها).

* **المغرب**: ذكر ٤٨ مبحوثاً (أقل من ٨٪ من العينة المغربية) أسماء ثمانية شعوب عربية يعتقدون أنها لا ترغب في الوحدة. على رأس هذه القائمة شعب مصر (٤٢٪) ثم الجزائر (٢٥٪) فالشعب المغربي نفسه (١٠٪) فالسعودية (٨٪) وليبيا (٦٪)، وتونس (٤٪) وأخيراً لبنان وسوريا.

ويلاحظ من هذا الوصف المختصر:

(١) أن هناك مجموعتين قطريتين وضعت شعبيها في قمة من يعارضون الوحدة وهما اللبنانيون (٥٩٪) والسودانيون (٤١٪)، وهنالك مجموعتان اخريتان وضعتا شعبيهما قرب القمة في معارضتيهما للوحدة وهما التونسيون (٢٦٪) والمغاربة (١٠٪) وهناك مجموعتان لم تضعا شعبيهما في عداد المعارضين للوحدة وهما الفلسطينيون واليمنيون.

(٢) ان الخلافات القطرية ذات تأثير محسوس على ادراك كل مجموعة قطرية لاتجاهات شعوب الأقطار المتنازع معها تجاه مساعي الوحدة. من ذلك مثلاً تسجيل نسبة أكبر من المصريين والسودانيين للشعب الليبي كمعارض للوحدة (٣٥٪، ٢٣٪ على التوالي) وتسجيل نسبة أكبر من المغاربة للشعب الجزائري كمعارض للوحدة (٢٥٪)، ونسبة أكبر من الكويتيين للعراق كمعارض للوحدة (١٩٪). هذا يعني أن الخلافات بين حكومات الأقطار، وما يصاحبها من حملات استعداء متبادل، تؤثر سلبياً في ادراك الشعوب بعضها بالبعض الآخر.

(٣) ان معظم المجموعات القطرية وضعت كل من السعودية ومصر في قائمة من يعتقدون انها شعوب معارضة للوحدة. فجاءت السعودية على رأس هذه القائمة بالنسبة لمجموعتين هما الاردنيون (٤٨٪) واليمنيون (٤٦٪)، وجاءت قرب القمة عند اللبنانين والفلسطينيين والسودانيين والمصريين. وجاءت مصر على رأس قائمة الشعوب المعارضة للوحدة في ادراك الفلسطينيين (٣٩٪) والمغاربة (٤٢٪) والتونسيين (٣٠٪)، وقرب رأس القائمة لدى اليمنيين والكويتيين.

وتلخيصاً نقول أنه رغم أن قلة قليلة من جملة المبحوثين قد وافقت على مقولة أن بعض الشعوب العربية تعارض الوحدة، فإنه يبدو أن هذا الادراك مبني على موقف مبدئي معارض للوحدة من المبحوث نفسه وبالتالي يسقط اتجاهه الخاص مع شعبه بأكمله (لبنان والسودان)، أو أنه نتيجة خلافات بين حكومات الأقطار وما يصاحبها من حملات استعداء توحي لأبناء كل قطر أن القطر الآخر غير راغب في الوحدة، أو أنه مبني على اعتقاد بعض المبحوثين أن ثراء أبناء قطر معين (مثل السعودية والكويت) يجعل شعبها أقل رغبة في الوحدة، أو أنه مبني على اعتراض المبحوث على موقف حكومة قطر معين تجاه قضية قومية (مثل الصراع العربي-الاسرائيلي) وبالتالي يعمم هذا الاعتراض على قضايا اخرى مثل اتجاه شعب هذا القطر نحو قضية الوحدة (كما فعلت بعض المجموعات القطرية في ادراكها لموقف

الشعب المصري).

الخلاصة فيما يتعلق بعقبات الوحدة العربية هي أن معظم المبحوثين من الاقطار العشرة يتفقون على انها تشمل قوى خارجية كبرى معادية للعرب، وتنافر وتناقض مصالح النخبات العربية الحاكمة، وانخفاض الوعي السياسي للشعوب العربية وحرمانها من المشاركة الحقيقية في صنع القرار. أمّا معارضة بعض الشعوب العربية للتوحيد فلم يوافق عليها كعقبة الا نسبة ضئيلة لا تتجاوز عشرة في المائة من جملة المبحوثين. كذلك اتفق معظم المبحوثين جملة، وفي داخل كل قطر على حدة، وداخل كل مجموعة عمرية، وداخل كل فئة مهنية وكل مستوى تعليمي، على ترتيب هذه العوامل حسب أهميتها. كانت القوى الخارجية هي المعرقل الأساسي الأول للوحدة العربية في نظر غالبية المبحوثين وفي مقدمة هذه القوى الخارجية سجلت غالبية المبحوثين الولايات المتحدة كعدو رقم ١ للوحدة. ولم يشذ عن هذا الاجماع سوى المصريين والسودانيين، الذين سجلوا الاتحاد السوفياتي في المقام الأول والولايات المتحدة في المقام الثاني. وقد حاولنا تفسير هذا الاستثناء في حينه.

وفي ضوء ادراك الغالبية لقوة الدور المعرقل الذي تلعبه القوى الخارجية في مسألة الوحدة. قد يكون من المهم أن يتم تقييم هذا الدور موضوعياً فهناك احتمال أن يكون العقل العربي ما زال أسيراً لمقولة أن المسؤول دائماً عن مشكلات العرب القومية هي العوامل الخارجية.

د ـ مردود التوحيد السياسي: موازنة الفوائد والأضرار

ان الفكر القومي طوال المائة سنة الأخيرة يأخذ كأحد مسلّماته أن الوحدة العربية تنطوي على خير عميم لكل العرب. فهي تعني العزة والقوة والاستقلال والرخاء لكل أقطار الوطن ولكل شرائح الأمة. ولكن في ضوء التعثر والاحباط اللذين أحاطا بجهود التوحيد السياسي العربي، رأينا ألاّ نأخذ هذه المقولة كمسلّمة غير قابلة للنقاش. وبدلاً من ذلك طرحناها كفرضية قابلة للاختيار اثباتاً أو نفياً.

وقد فعلنا ذلك بتوجيه عدة اسئلة لمبحوثينا في الأقطار العشرة التي شملتها الدراسة الميدانية .وقد توخينا أن ينطوي كل سؤال أو مجموعة من الاسئلة على إحدى المقولات الفرعية المحددة عن الآمال والهواجس التي يمكن أن تعتمل في عقول وصدور المواطنين العرب من نتائج أي توحيد سياسي مرتقب.

جدول رقم (٤- ١٣)
الشعوب العربية التي يعتقد المبحوثون أنها لا ترغب في اتمام الوحدة العربية حسب الأقطار التي ينتمي اليها المبحوثون (نسب مئوية)

الشعوب المعارضة للوحدة / أقطار المبحوثين	الاردن	فلسطين	لبنان	سوريا	العراق	الكويت	اليمن	السعودية	مصر	السودان	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب
الاردن (٢٣)	٤,٣	-	١٣,٠	-	٨,٧	-	٤,٣	٤٧,٨	٤,٣	٨,٧	٤,٣	-	-	-
فلسطين (١٣)	٧,٧	-	٧,٧	-	-	٢٣,١	-	١٥,٤	٣٨,٥	-	-	-	-	٧,٧
لبنان (٥٨)	-	-	٥٨,٦	-	١,٧	-	-	١٩,٠	٨,٦	١,٧	٣,٤	٣,٤	١,٧	١,٧
الكويت (٢١)	٤,٨	-	١٩,٠	٤,٨	١٩,٠	٩,٥	٤,٨	٤,٨	٩,٥	-	-	-	٩,٥	٤,٨
اليمن (٣٣)	-	-	٣,٠	٦,١	٣,٠	٣,٠	-	٤٥,٥	١٨,٢	-	٩,١	٦,١	٣,٠	-
مصر (١٨١)	٢,٥	٠,٧	٣,٢	١٦,٧	٨,٢	٤,٦	٠,٤	١١,٤	٨,٢	٠,٤	٣٤,٩	٢,٥	٢,٥	٢,٥
السودان (٧٥)	-	-	٤,٠	٢,٧	٢,٧	٢,٧	-	١٢,٠	-	٤١,٣	٢٢,٧	-	١,٣	٤,٠
تونس (٥٤)	-	-	٣,٧	٥,٦	-	١,٩	١,٩	٩,٣	٢٩,٦	-	١,٩	٢٥,٩	١١,١	٧,٤
المغرب (٤٨)	-	-	٢,١	٢,١	-	-	-	٨,٣	٤١,٧	-	٦,٣	٤,٢	٢٥,٠	١٠,٤
المجموع (٦٠٦)	١,٧	٠,٣	٩,٦	٩,٢	٥,٤	٣,٦	٠,٧	١٤,٩	١٣,٧	٥,٦	٢١,٠	٤,٥	٥,٠	٣,٦

مؤشرات احصائية:

مربع كاي = ٧٧٧,٧٦ — معامل الارتباط الاسمي = ٠,٧٥ — مستوى الدلالة = ٠,٠١

(١) هل ستستفيد بعض الأقطار العربية ويضار بعضها الآخر؟

بعض القوى الداخلية والخارجية المعادية للوحدة العربية تردّد ضمناً أو صراحةً أن مثل هذه الوحدة ستفيد بعض الأقطار على حساب أقطار أخرى. وقد طرحنا هذه المقولة على المبحوثين، وطلبنا منهم إبداء الرأي موافقة عليها أو معارضة لها. لم يوافق على هذه المقولة بشدّة سوى ١٠٪ من جملة المبحوثين، ووافق عليها جزئياً ٢٤٪، بينما عارضها بشدّة ٦٦٪.

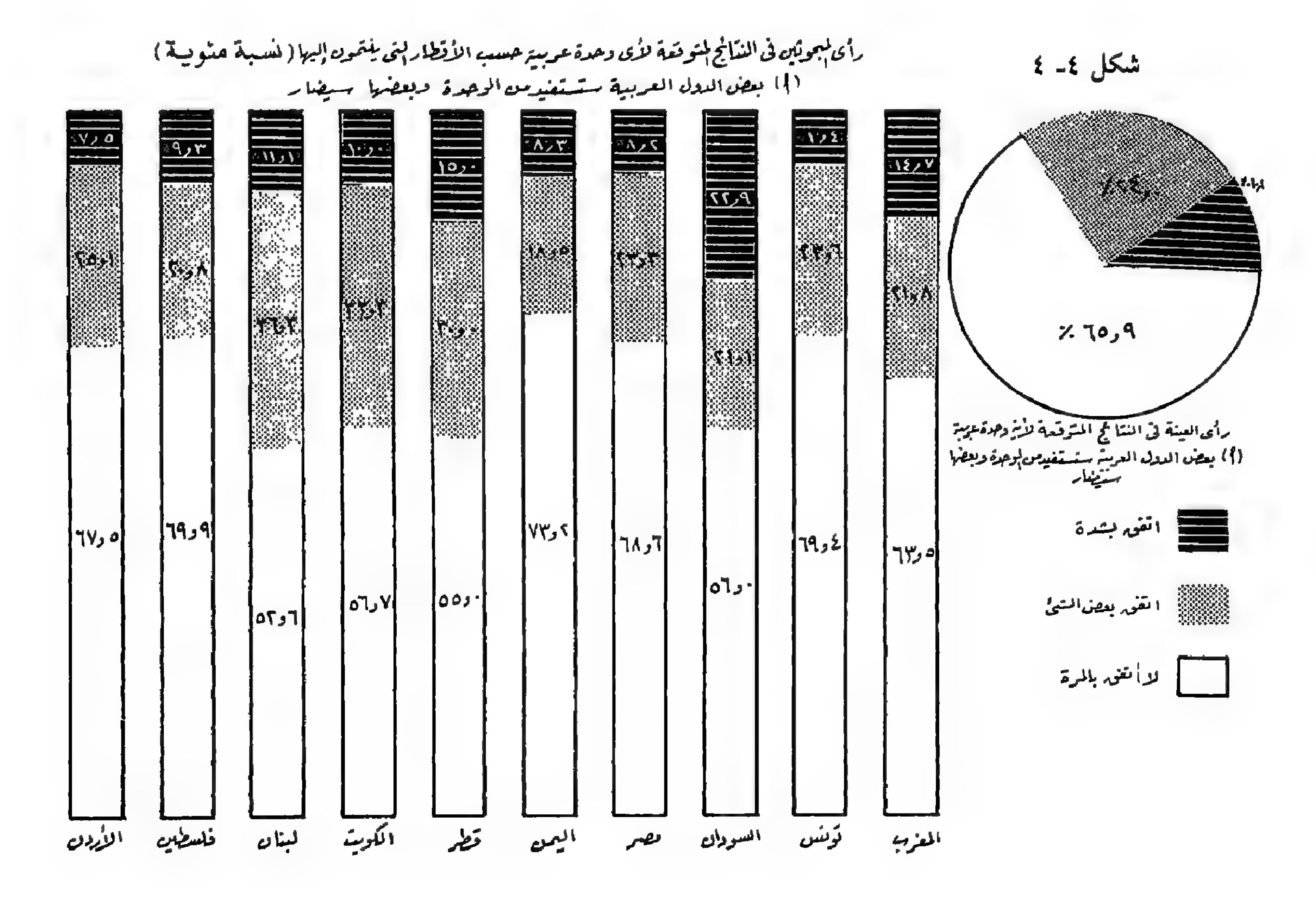
ويوضح الجزء (أ) من جدول رقم (٤-١٤) بعض التباين بين المجموعات القطرية في درجة الموافقة والمعارضة لهذه المقولة. فيلاحظ، مثلاً، أن أعلى نسبة موافقة كانت بين السودانيين (٢٣٪)، والقطريين والمغاربة (١٥٪) واللبنانيين (١١٪). وكانت أعلى نسبة موافقة جزئياً هي بين اللبنانيين (٣٦٪) والكويتيين (٣٣٪) والقطريين (٣٠٪). أمّا المعارضة الشديدة- لمقولة أن بعض الأقطار ستستفيد وبعضها سيضار من الوحدة- فقد تواجدت بأعلى نسبة بين أبناء اليمن (٧٣٪) وفلسطين (٧٠٪) وتونس ومصر (٦٩٪). ان وجود السودان والمغرب ولبنان في قائمة الأشد اتفاقاً مع المقولة يتسق الى حد كبير مع الضعف النسبي لمشاعر القومية والاتجاهات الوحدوية في هذه الأقطار الثلاثة، والذي لمسناه في الفصلين السابقين. ولكن الجديد في هذا الصدد هو وجود قطر والكويت في رأس قائمة الذين يتفقون كلياً أو جزئياً مع مقولة استفادة البعض على حساب البعض الآخر. وتفسيرنا الأولي لذلك هو أن قطر والكويت من البلاد النفطية الغنية (هما البلدان النفطيان الوحيدان بين الأقطار العشرة التي سمح فيها بالدراسة). ولا شك أن أبناء البلدين- كغيرهم من أبناء البلاد النفطية الأخرى- يتعرضون لحملات إعلامية مضادة، تستثير مخاوفهم من فقد بعض أو كل المزايا التي يتمتعون بها ان هم اتحدوا مع أقطار عربية أخرى غير نفطية. ويعمق هذه المخاوف لدى بعضهم أن أقطارهم صغيرة الحجم جغرافياً وسكانياً. على أي الأحوال، سواء كان لهذه المخاوف مبررات موضوعية من عدمه، فلا بد أن نتعامل معها كواقع في بعض أجزاء الوطن العربي.

فيما يتعلق بالمتغير المهني، نلاحظ من قسم (أ) من الجدول رقم (٤-١٥) أن أكثر الفئات معارضة لمقولة استفادة البعض على حساب البعض الآخر هي الصحفيون (٧٥٪)...، والفلاحون(٧٢٪) وطلّاب الجامعات والأكاديميون (٧٠٪). ولكن الأغلبية في كل الفئات المهنية رفضت المقولة بشدة- وان اختلفت نسبة الأغلبية الى حد ما- فمالت الى الهبوط بين أصحاب المهن الزراعية العليا (٥٩٪) والمهن الفنية المساعدة والوسيطة (٦٠٪).

جدول رقم (٤- ١٤)

رأي المبحوثين في النتائج المتوقعة لأية وحدة عربية حسب الأقطار التي ينتمون إليها (نسب مئوية)

نتائج الوحدة / الأقطار	أ (٥٠٩٧) بعض الدول العربية ستستفيد من الوحدة وبعضها سيضار			ب (٥١٣٥) الدول العربية الكبيرة تريد الوحدة للسيطرة على الدول العربية الصغيرة			جـ (٥١٧٤) الدول العربية الفقيرة تريد الوحدة لمجرد الاستفادة المادية			د (٤٩٦٥) تقدير المبحوثين لتأثير الوحدة عليهم شخصياً			هـ (٤٩٧٤) تقدير المبحوثين لتأثير الوحدة على مستقبل ابنائهم		
	أتفق بشدة	أتفق بعض الشيء	لا أتفق بالمرة	أتفق بشدة	أتفق بعض الشيء	لا أتفق بالمرة	أتفق بشدة	أتفق بعض الشيء	لا أتفق بالمرة	ستعود بالنفع	لا نفع ولا ضرر	ستعود بالضرر	ستعود عليهم بالنفع	لا نفع ولا ضرر	ستعود عليهم بالضرر
الأردن	٧,٥	٢٥,١	٦٧,٥	٥,١	٣٠,٣	٦٤,٦	٧,٧	٣٦,٨	٥٥,٥	٦٩,٢	٢٩,٠	١,٧	٨٤,٣	١٤,٦	١,٠
فلسطين	٩,٣	٢٠,٨	٦٩,٩	١٢,٣	٢٦,٩	٦٠,٣	٥,٨	٣١,١	٦٣,١	٦٩,٠	٢٥,٤	٥,٦	٨٠,٦	١٤,٢	٥,٢
لبنان	١١,١	٣٦,٣	٥٢,٦	١٥,٨	٤١,٨	٤٢,٥	١٠,٨	٤٤,٩	٤٤,٢	٤٥,١	٤٥,٥	٩,٤	٦٨,٥	٢٣,٣	٨,٢
الكويت	١٠,٠	٣٣,٣	٥٦,٧	١٠,٩	٣٧,٨	٥١,٣	١٢,٩	٤٣,٢	٤٣,٩	٥٩,٧	٣٥,٦	٤,٧	٨٦,٩	٩,٨	٣,٣
قطر	١٥,٠	٣٠,٠	٥٥,٠	٩,٥	٢٣,٨	٦٦,٧	٢٣,٨	٣٣,٣	٤٢,٩	٨٥,٠	١٥,٠	-	٩٠,٥	٩,٥	-
اليمن	٨,٣	١٨,٥	٧٣,٢	١٠,٤	١٧,٧	٧١,٩	٥,٠	٢١,٢	٧٣,٩	٨٢,٢	١٧,١	٠,٧	٩١,٦	٦,٣	٢,١
مصر	٨,٢	٢٣,٣	٦٨,٦	٥,٨	١٩,٢	٧٥,٠	١٢,٨	٣٧,٣	٤٩,٨	٧٤,٠	٢٣,١	٢,٩	٨٤,١	١٣,٢	٢,٨
السودان	٢٢,٩	٢١,١	٥٦,٠	١٥,٦	٢٤,٣	٦٠,١	١٦,٦	٣٣,٢	٥٠,١	٥٥,٩	٣٣,٠	١١,١	٧٠,٩	١٧,٥	١١,٧
تونس	٧,٠	٢٣,٦	٦٩,٤	٤,٤	٣٤,٥	٦١,١	١٠,٥	٣٩,٨	٤٩,٨	٧٢,٧	٢٥,١	٢,٢	٨٣,٨	١٣,٨	٢,٤
المغرب	١٤,٧	٢١,٨	٦٣,٥	١٣,٥	٢٢,٠	٦٤,٥	١٦,٤	٣١,٧	٥١,٩	٦٥,٨	٢٩,٨	٤,٤	٧٦,٨	٢٠,٠	٣,٢
المجموع	١٠,١	٢٤,٠	٦٥,٩	٩,٠	٢٤,٧	٦٦,٣	١١,٨	٣٥,٤	٥٢,٨	٦٩,١	٢٦,٨	٤,٠	٨١,٧	١٤,٥	٣,٨
مؤشرات إحصائية	مربع كاي = ١٥٤,٠٩ معامل الارتباط الاسمي = ٠,١٧ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١			مربع كاي = ٢٩٦,١٤ معامل الارتباط الاسمي = ٠,٣٣ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١			مربع كاي = ١٦٠,٦٦ معامل الارتباط الاسمي = ٠,١٧ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١			مربع كاي = ٢٥٩,٩٤ معامل الارتباط الاسمي = ٠,٢٢ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١			مربع كاي = ١٧٨,٥٤ معامل الارتباط الاسمي = ٠,١٩ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١		


رأى المبحوثين فى النتائج المتوقعة لأى وحدة عربية حسب الأقطار التى ينتمون إليها (نسبة مئوية)
(أ) بعض الدول العربية ستستفيد من الوحدة وبعضها سيضار
المغرب
١٤٫٧
٢١٫٨
٦٣٫٥
تونس
٧٫٤
٢٣٫٦
٦٩٫٤
السودان
٢٢٫٩
٢١٫١
٥٦٫٠
مصر
٨٫٢
٢٣٫٣
٦٨٫٦
اليمن
٨٫٣
١٨٫٥
٧٣٫٢
قطر
١٥٫٠
٣٠٫٠
٥٥٫٠
الكويت
١٠٫٠
٣٣٫٣
٥٦٫٧
لبنان
١١٫١
٣٦٫٣
٥٢٫٦
فلسطين
٩٫٣
٢٠٫٨
٦٩٫٩
الأردن
٧٫٥
٢٥٫١
٦٧٫٥
٦٥٫٩ ٪
رأى العينة فى النتائج المتوقعة لأى وحدة عربية
(أ) بعض الدول العربية ستستفيد من الوحدة وبعضها سيضار
اتفق بشدة
اتفق بعض الشئ
لا أتفق بالمرة

شكل ٤ـ ٤

جدول رقم (٤- ١٥)

رأي المبحوثين في النتائج المتوقعة لأية وحدة عربية حسب فئاتهم المهنية (نسب مئوية)

نتائج الوحدة / الفئات المهنية	أ (٥٠٩٧) بعض الدول العربية ستستفيد من الوحدة وبعضها سيضار			ب (٥١٣٥) الدول العربية الكبيرة تريد الوحدة للسيطرة على الدول العربية الصغيرة			جـ (٥١٧٤) الدول العربية الفقيرة تريد الوحدة لمجرد الاستفادة المادية			د (٤٩٦٥) تقدير المبحوثين لتأثير الوحدة عليهم شخصيا			هـ (٤٩٧٤) تقدير المبحوثين لتأثير الوحدة على مستقبل ابنائهم		
	أتفق بشدة	أتفق بعض الشيء	لا أتفق بالمرة	أتفق بشدة	أتفق بعض الشيء	لا أتفق بالمرة	أتفق بشدة	أتفق بعض الشيء	لا أتفق بالمرة	ستعود بالنفع	لا نفع ولا ضرر	ستعود بالضرر	ستعود عليهم بالنفع	لا نفع ولا ضرر	ستعود عليهم بالضرر
المهن الاكاديمية والعلمية	٧,٥	٢٢,٩	٦٩,٦	٦,٢	٢٠,١	٧٣,٧	٦,٩	٣٤,٠	٥٩,١	٦٢,٥	٣٣,٢	٤,٣	٧٧,٣	١٨,٧	٤,٠
المهن الطبية العليا	١٠,٨	٢٣,١	٦٦,١	٨,٦	٢٥,٤	٦٦,١	١٢,٩	٣٤,٠	٥٣,٠	٦٢,٤	٣٣,٦	٤,٠	٧٨,٩	١٧,٦	٣,٥
المهن الهندسية العليا	٨,٥	٢٦,٣	٦٥,٢	١٠,٦	١٨,٦	٧٠,٨	١١,٨	٣٢,٠	٥٦,١	١٥,٩	٢٥,١	٩,٠	٧٦,٠	١٧,٦	٦,٣
التجاريون والمهن التجارية	١٠,٥	٢٥,٠	٦٤,٥	٩,٣	٢٦,٦	٦٤,١	١٢,٥	٣٦,١	٥١,٤	٦٦,٤	٢٨,١	٥,٥	٨٠,٩	١٣,٧	٥,٤
المهن الزراعية العليا	١٤,٤	٢٦,٧	٥٨,٨	٩,٥	٢٨,٩	٦١,٦	١٩,٥	٣٩,٥	٤١,٠	٧٢,٥	٢٢,٥	٤,٩	٨٢,٥	١١,٩	٥,٧
المهن القانونية العليا	١١,٢	٢٥,٤	٦٣,٤	٨,٥	٢٣,٤	٦٨,٢	١٣,٢	٣٤,٦	٥٢,٢	٦٢,٨	٣٣,٧	٣,٥	٧٩,٤	١٦,٦	٤,٠
الصحافة والاعلام	٨,٧	١٥,٩	٧٥,٤	٤,٩	٢٤,٣	٧٠,٨	١٠,٠	٣٠,٩	٥٩,١	٦٦,٤	٣١,٣	٢,٣	٨١,٣	١٦,٨	١,٩
الثقافة والفنون	١١,٩	٢٣,٨	٦٤,٤	٧,٤	٢٤,٧	٦٧,٩	٧,٩	٣٧,٦	٥٤,٥	٧٠,١	٢٦,٩	٣,٠	٨١,٠	١٤,٩	٤,٢
المهن التربوية والإجتماعية	٨,٤	٢٨,٣	٦٣,٣	٧,٧	٢٦,٢	٦٦,١	٩,٣	٣٩,٩	٥٠,٨	٧٠,٤	٢٦,٨	٢,٨	٨٢,١	١٥,٥	٢,٤
وظائف ادارية وحكومية	١٢,٤	٢٣,٧	٦٣,٩	١٣,٣	٢٤,٩	٦١,٨	١٣,٧	٣٤,٩	٥١,٤	٧٠,٠	٢٥,٢	٤,٨	٧٨,٩	١٥,٩	٥,٢
مهن اخرى	١١,٩	٢٦,٥	٦١,٦	١٢,٨	٢٦,٣	٦٠,٩	١٧,٧	٣٤,٢	٤٨,١	٦٩,٥	٢٤,٥	٦,٠	٨٣,٩	١١,٤	٤,٧
طلاب الجامعات	٨,٧	٢١,٦	٦٩,٧	١٠,٦	٢٢,٩	٦٦,٦	٩,٠	٣٣,٣	٥٧,٧	٧٣,٦	٢٢,٨	٣,٦	٨٢,٦	١٣,٥	٣,٩
المهن الفنية المساعدة	٩,٦	٣٠,٨	٥٩,٦	٦,٠	٢٢,٠	٧٢,٠	٧,٥	٤٥,٣	٤٧,٢	٦٦,٠	٣٠,٠	٤,٠	٨٤,٣	١١,٨	٣,٩
عمال الانتاج والخدمات	١٢,٠	٢٣,٥	٦٤,٥	٧,٩	٢٩,٤	٦٢,٧	١٥,٠	٣٧,٣	٤٧,٨	٧٤,٢	٢٣,٢	٢,٦	٨٤,٨	١٢,٨	٢,٤
الفلاحون وعمال الزراعة	٨,٠	٢٠,٣	٧١,٧	٤,٧	٢٠,٩	٧٤,٤	١١,٠	٣٨,٢	٥٠,٨	٧٨,٧	٢٠,٦	٠,٧	٩٣,٤	٥,٩	٠,٧
المجموع	١٠,١	٢٤,٠	٦٥,٩	٩,٠	٢٤,٧	٦٦,٣	١١,٨	٣٥,٤	٥٢,٨	٦٩,١	٢٦,٨	٤,٠	٨١,٧	١٤,٥	٣,٨
مؤشرات إحصائية	مربع كاي = ٤٨,٠٧ معامل الارتباط = ٠,١٠ الدلالة = ٠,٠٠٢			مربع كاي = ٦٣,٦٤ معامل الارتباط = ٠,١١ الدلالة = ٠,٠٠١			مربع كاي = ٦٦,٤٢ معامل الارتباط = ٠,١١ الدلالة = ٠,٠٠١			مربع كاي = ٨١,٣١ معامل الارتباط = ٠,١٣ الدلالة = ٠,٠٠١			مربع كاي = ٦٤,٥٧ معامل الارتباط = ٠,١١ الدلالة = ٠,٠٠١		

جدول رقم (٤- ١٦)

رأي المبحوثين في النتائج المتوقعة لأية وحدة عربية حسب مستوياتهم التعليمية (نسب مئوية)

مستويات التعليم / نتائج الوحدة	أمي أو دون المتوسط	متوسط	جامعي	ما بعد الجامعي	المجموع	مؤشرات احصائية
(١) بعض الدول العربية ستستفيد من الوحدة وبعضها سيضار:						مربع كاي = ١٨,٧٢ معامل الارتباط = ٠,٠٦ مستوى الدلالة = ٠,٠١
اتفق بشدة	١٠,٥	١١,٢	٩,٩	٩,٤	١٠,٢	
اتفق بعض الشيء	٢١,٣	٢٨,٣	٢٣,٠	٢٣,٧	٢٤,١	
لا أتفق بالمرة	٦٨,٢	٦٠,٥	٦٧,١	٦٦,٨	٦٥,٨	
(٢) الدول العربية الكبيرة تريد الوحدة للسيطرة على الدول العربية الصغيرة:						مربع كاي = ١٤,١٧ معامل الارتباط = ٠,٠٥ مستوى الدلالة = ٠,٠٢
أتفق بشدة	٧,٢	١١,٠	٨,٨	٧,٨	٩,٠	
أتفق بعض الشيء	٢٣,٦	٢٦,٦	٢٤,٥	٢٤,٠	٢٤,٨	
لا أتفق بالمرة	٦٩,٢	٦٢,٤	٦٦,٧	٦٨,٢	٦٦,٢	
(٣) الدوّل العربية الفقيرة تريد الوحدة لمجرد الاستفادة المادية:						مربع كاي = ٤,٣١ معامل الارتباط = ٠,٠٣ مستوى الدلالة = ٠,٦٠
أتفق بشدة	١٢,٥	١٢,٧	١١,٧	١٠,٤	١١,٨	
أتفق بعض الشيء	٣٥,٩	٣٥,٧	٣٥,٩	٣٤,٣	٣٥,٤	
لا أتفق بالمرة	٥١,٦	٥١,٦	٥٢,٤	٥٥,٤	٥٢,٦	
(٤) تقدير المبحوثين لتأثير الوحدة عليهم شخصياً:						مربع كاي = ٣٦,٢٢ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١ جاما = ٠,١٤
ستعود بالنفع	٧٤,٤	٧٤,٢	٦٧,٣	٦٣,٢	٦٩,٠	
لا نفع ولا ضرر	٢٢,٦	٢٢,٥	٢٨,٣	٣٢,٢	٢٧,٠	
ستعود بالضرر	٣,٠	٣,٣	٤,٤	٤,٦	٤,٠	
(٥) تقدير المبحوثين لتأثير الوحدة على مستقبل ابنائهم:						مربع كاي = ٢٤,٢٣ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١ جاما = ٠,١٤
ستعود عليهم بالنفع	٨٦,٨	٨٤,٧	٨٠,٤	٧٨,٣	٨١,٧	
لا نفع ولا ضرر	١٠,٧	١٢,٢	١٥,٤	١٧,٥	١٤,٥	
ستعود عليهم بالضرر	٢,٦	٣,١	٤,٢	٤,٢	٣,٨	

مجموع المستجيبين في (١) = ٥٠٣٨ (٢) = ٥٠٧٥ (٣) = ٥١١١

(٤) = ٤٩٠٤ (٥) = ٤٩١٣

جدول رقم (٤- ١٧)
رأي المبحوثين في الأقطار التي ستستفيد من انجاز أية وحدة عربية وذلك حسب البلاد التي ينتمي إليها المبحوثون
(نسب مئوية)

الأقطار التي ستستفيد من الوحدة / أقطار المبحوثين	الاردن	فلسطين	لبنان	سوريا	العراق	الكويت	قطر	اليمن	اليمن الديموقراطية	السعودية	مصر	السودان	الصومال	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب	موريتانيا	م. عددي
الاردن (٥٩)	٤٤,٠	-	-	١١,٩	٣,٤	-	-	-	-	-	٤٠,٧	-	-	-	-	-	-	-	٥٩
فلسطين (١٩)	١٠,٥	٢١,١	-	-	-	-	-	-	٥.٣	-	٤٧.٤	-	-	-	-	-	-	-	١٩
لبنان (٨٧)	٣,٤	١,١	١٩,٥	٢٨,٧	١,١	-	-	٥.٧	-	١.١	٣٤,٥	٣,٤	-	١,١	-	-	-	-	٨٧
الكويت (٣٨)	٢,٦	٢,٦	-	٢,٦	-	-	-	٥.٣	٢.٦	-	٧٦.٣	٥.٣	-	١,١	-	-	-	-	٣٨
قطر (٥)	-	-	-	-	-	-	-	٢٠,٠	-	-	٨٠,٠	-	-	-	-	-	-	-	٥
اليمن (٤٤)	٢,٣	٢,٣	-	-	-	٤,٥	-	٤٥,٥	٦,٨	٩,١	٢٢.٧	٢.٣	٤,٥	-	-	-	-	-	٤٤
مصر (٣٠٠)	٤,٠	٣,٠	٢,٧	٧,٣	٠,٧	٠,٣	-	١٤,٠	١,٠	٧.٣	٤١.٧	٩,٠	٠,٧	٤.٣	١.٧	-	-	١,٠	٣٠٠
السودان (٧٥)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٦,٧	٧٣.٣	١٤.٧	٤,٠	١.٣	-	-	-	-	٧٥
تونس (٥٨)	-	٣,٤	٣,٤	-	-	-	-	١.٧	-	١,٧	١٢.١	-	-	١٧.٢	٥٥,٢	٣.٤	-	١,٧	٥٨
المغرب (٤٧)	٢,١	٨,٥	٢,١	٢,١	-	٢,١	-	٨.٥	-	٢١.٣	١٠.٦	٢.١	-	-	-	٤,٣	١٤.٩	٢١,٣	٤٧
المجموع (٧٣٢)	٦.٣	٣,٠	٤,٠	٧,٨	٠,٧	٠,٥	٠	١٠,٢	١.١	٦.٠	٤٠,٧	٦.٣	١,٠	٣,٤	٥,١	٠,٧	١,٠	١,٩	٧٣٢

مؤشرات احصائية:

مربع كاي = ١١٥٠,٢١ معامل الارتباط الاسمي = ٠,٧٨ جاما = ٠,٢٦ مستوى الدلالة = ٠,٠١

جدول رقم (٤- ١٨)

الأقطار العربية التي ستضار من أية وحدة عربية من وجهة نظر المبحوثين حسب أقطارهم

(نسب مئوية)

الأقطار التي ستضار من الوحدة / أقطار المبحوثين	الاردن	فلسطين	لبنان	الكويت	الامارات	السعودية	اليمن	مصر	السودان	ليبيا	تونس	المغرب	موريتانيا	م عددي
الاردن (٤٣)	٧.٥	-	٧.٠	١٦.٣	٤.٧	٦٠.٥	-	-	-	٢.٣	-	-	-	٤٣
فلسطين (١٣)	-	-	٧.٧	٣٨.٥	-	٣٠.٨	-	-	-	-	-	-	-	١٣
لبنان (٧٣)	١.٤	-	٢٠.٥	٩.٦	٢.٧	٥٧.٥	-	٢.٧	-	٢.٧	-	-	-	٧٣
الكويت (٣٣)	-	-	٣.٠	٦٠.٤	٦.١	٢٤.٢	-	-	-	٣.٠	-	-	-	٣٣
قطر (١٢)	-	-	-	-	-	١٠٠.٠	-	-	-	-	-	-	-	١٢
اليمن (٢٩)	-	-	-	١٣.٨	-	٥١.٧	١٣.٨	١٠.٣	-	٣.٤	-	-	-	٢٩
مصر (٢٦٩)	٠.٤	-	١.١	٦.٧	١.١	٣١.٢	-	٣٩.٠	١.٩	١٤.٩	٠.٤	١.١	-	٢٦٩
السودان (٦١)	-	-	-	-	-	٢٧.٩	١.٦	٣.٣	٠.٧	-	١.٦	-	-	٦١
تونس (٤٤)	-	-	-	١٣.٦	-	٢٧.٣	-	٩.١	٢.٣	٢٥.٠	١٣.٦	-	-	٤٤
المغرب (٣٨)	٥.٣	-	-	١٠.٥	-	١٨.٤	-	١٠.٥	-	٧.٩	٢.٦	٧.٩	٢٣.٧	٣٨
المجموع (٦١٥)	١.٣	٠.٥	٣.٧	١١.٧	١.٥	٣٥.٩	١.٠	١٩.٨	٧.١	١٠.١	١.٥	١.٠	١.٥	٦١٥

مؤشرات إحصائية:

مربع كاي = ٩٤٧,٤١ معامل الارتباط الاسمي = ٠,٧٨ جاما = ٠,٣١ مستوى الدلالة = ٠,٠١

أمـا المتغير التعليمي فقـد كانت الفـروق فيه محـدودة ومنخفضـة الدلالـة الإحصائية (٠,٦٠)، ومع ذلك نلاحظ من قسم (أ) من جدول رقم (٤- ١٦) أن أدنى وأعلى مستويين تعليميين كانا الأكثر ميلاً لرفض مقولة أن بعض الأقطار ستستفيد على حساب بعض الأقطار الأخرى في حالة تحقيق الوحدة العربية. ولكن مرة أخرى رفض أكثر من ٦٠٪ من أفراد كل المستويات التعليمية هذه المقولة بشدة.

إذن من بين المتغيرات الهيكلية الثلاثة، يعتبر المتغير القطري هو الأكثر دلالة والأقوى تنبؤاً. فقد وصل معامل ارتباطه مع مقولة الاستفادة والضرر من الوحدة العربية ٠,١٧، بينما لم يتعدَّى هذا المعامل ٠,١٠ مع المتغير المهني، ٠,٠٦ مع المتغير التعليمي. والخلاصة هو أنه رغم أن كل المجموعات القطرية قد رفضت أغلبيتها هذه المقولة، إلاَّ أن حجم هذه الأغلبية تفاوت الى درجة ملموسة إحصائياً من قطر الى قطر.

وختاماً، وحتى تتضح الصورة حول هذه المقولة، طلبنا من الأقلية التي وافقت على مقولة أن البعض سيستفيد والبعض سيضار من الوحدة، أن يذكروا الأقطار التي يعتقدون أنها ستستفيد والأقطار التي يعتقدون أنها ستضار. ويجد القارىء في جدولي رقم (٤-١٧)، (٤- ١٨) إجابات المبحوثين حول هذه النقطة.

من مجموع ٧٣٢ مبحوث (١٣٪ من جملة المبحوثين في الأقطار العشرة) ذكروا أن بعض الأقطار ستستفيد أكثر من غيرها من أية وحدة عربية، سجّلت أعلى نسبة منهم اسم مصر (٤١٪) ثم اليمن (١٠٪) وسوريا (٨٪) والسودان والاردن (٦٪) على التوالي. ومن مجموع ٦٠٥ مبحوث (أقل من ١٠ ٪) من جملة المبحوثين في الأقطار العشرة) ذكروا أن بعض الأقطار ستخسر أكثر من غيرها في أي مشروع وحدوي سجّلت أعلى نسبة منها إسم السعودية (٣٦٪) ثم مصر (٢٠٪) والكويت (١٢٪) وليبيا (١٠٪) والسودان (٧٪) على التوالي. وهكذا نرى أن معظم من أدركوا المستفيدين كان في أذهانهم على ما يبدو أقطار غير نفطية أساساً، ومعظم من أدركوا الخاسرين كان في أذهانهم على ما يبدو أقطار نفطية أساساً. وظهور مصر والسودان في كلا القائمتين (أكثر المستفيدين وأكثر الخاسرين من الوحدة) يرجع- كما نرى من بيانات الجدولين- إلى الطريقة التي أدرك بها مبحوثو القطرين تأثير الوحدة على قطريهما. وفيما يلي تلخيص للكيفية التي رأت بها كل مجموعة من الأقطار العشرة موازنة الاستفادة والضرر من الوحدة بالنسبة لقطرها وللاقطار الاخرى.

* الاردن: الأقطار المستفيدة من الوحدة أكثر من غيرها في نظر المبحوثين الاردنيين- هي بالترتيب: الاردن نفسها (٤٤٪) ثم مصر (٤١٪) ثم سوريا (١٢٪). أما الذين سيخسرون أكثر من غيرهم فهم أساساً السعودية (٦١٪) والكويت (١٦٪).

* **فلسطين**: بالنسبة للعينة الفلسطينية أكثر الأقطار المستفيدة من أية وحدة مرتقبة هي: مصر (٤٧٪) والفلسطينيون أنفسهم (٢١٪) والأردن (١١٪) واليمن الديمقراطية. أما الخاسرون في نظر الفلسطينيين فهم بالترتيب: الكويت (٣٩٪) والسعودية (٣١٪) ولبنان (٨٪).

* **لبنان**: الأقطار التي ستستفيد أكثر من غيرها من اي توحيد سياسي هي في نظر اللبنانيين كل من مصر (٣٥٪) وسوريا (٢٩٪) ولبنان نفسه (٢٠٪)، ثم اليمن والسودان. أما أكثر الأقطار التي ستضار فهي بالترتيب: السعودية (٥٨٪) ثم لبنان نفسه (٢١٪) والكويت (١٠٪).

* **الكويت**: سجّلت المجموعة الكويتية أكثر الأقطار المستفيدة بالترتيب التالي: مصر (٧٦٪) والسودان واليمن (٥٪ لكل منها). أما أكثر الأقطار التي ستضار فهي الكويت (٦٠٪) والسعودية (٢٤٪) والامارات (٦٪).

* **قطر**: سجّل خمسة من القطريين اسم دولتين فقط ستحققان أعظم استفادة من الوحدة وهما مصر (٨٠٪) واليمن (٢٠٪). أما الخاسر في نظر اثنين فقط من العينة القطرية فهي السعودية.

* **اليمن**: سجّل اليمنيون في رأس قائمة الأقطار المستفيدة من الوحدة اليمن نفسها (٤٦٪) ثم مصر (٢٣٪) والسعودية (٩٪) واليمن الديموقراطية (٧٪). أما الأقطار الخاسرة من الوحدة في نظرهم فهي السعودية (٥٢٪) والكويت (١٤٪) واليمن (١٤٪) ومصر (١٠٪).

* **مصر**: المصريون يرون أن الأقطار التي ستستفيد من الوحدة أكثر من غيرها هي بالترتيب مصر نفسها (٤٢٪) واليمن (١٤٪) والسودان (٩٪) والسعودية (٧٪). أما الأقطار التي ستخسر أكثر من غيرها فهي مصر (٣٩٪) والسعودية (٣١٪) وليبيا (١٥٪) والكويت (٧٪).

* **السودان**: ذكر السودانيون أن أكثر الأقطار المستفيدة من أية وحدة مرتقبة هي مصر (٧٣٪) والسودان نفسه (١٥٪) ثم السعودية (٧٪) والصومال (٤٪). أما الأقطار الخاسرة في نظر من ذكروا ذلك من السودانيين (ومجموعهم ٦١ مبحوثاً) فهي السودان (٦١٪) والسعودية (٢٨٪) ومصر (٣٪).

* **تونس**: سجّل التونسيون تونس نفسها في قمة المستفيدين أكثر من غيرهم من أية وحدة عربية (٥٥٪)، ثم مصر (١٢٪) ثم فلسطين ولبنان والجزائر (٣٪ لكل منها).

أما الأقطار التي ستخسر أكثر من غيرها فهي أساساً السعودية (٢٧٪) وليبيا (٢٥٪)، والكويت (١٤٪) وتونس نفسها (١٤٪).

* المغرب: من وجهة نظر المغاربة الذين أجابوا على السؤال، أكثر الأقطار المستفيدة من الوحدة العربية هي موريتانيا (٢١٪) والسعودية (٢١٪) والمغرب نفسه (١٥٪) ثم مصر (١١٪) واليمن (٩٪). أما الأقطار التي يمكن أن تخسر أكثر من غيرها نتيجة الوحدة فهي أساساً موريتانيا (٢٤٪) والسعودية (١٨٪) والكويت ومصر (١١٪ لكل منهما).

إننا لم نقصد بهذا الاستعراض المبالغة في أهمية هذه المؤشرات. فكما قلنا أن نسبة من وافقوا على مقولة أن بعض الأقطار سيكسب على حساب غيره من الأقطار لم تتعد ١١٪ من مجموع المبحوثين. ولكننا في الوقت نفسه لا نريد أن نقلل من أهمية هذه المؤشرات. ان بعض الدلالات لا تخفى عن المتفحص لجدولي رقم (٤ـ ١٧)، (٤ـ ١٨). من ذلك، مثلاً، ظاهرة الاستقطاب بين مبحوثي نفس القطر، كأن تذكر نسبة كبيرة منهم أن قطرهم سيستفيد، بينما تذكر نسبة مقاربة عكس ذلك تماماً، أي أن قطرهم سيخسر من الوحدة. نلاحظ هذا في لبنان (٢٠٪ ضد ٢١٪) ومصر (٤٢٪ ضد ٣٩٪). ظاهرة أخرى لا تخفى دلالتها هي أن معظم المجموعات القطرية التي أجابت على السؤال ذكرت مصر واليمن في قمة المستفيدين، بينما ذكرت السعودية والكويت في صدر الخاسرين من الوحدة العربية. ورغم أن هذه اقليات عددية داخل كل مجموعة، إلا أن التواتر في تسجيل هذه الخواطر يعني أن معيار المكسب والخسارة في نظر هذه الأقليات العددية هو أساساً الثراء والفقر. وهذا الاتجاه ـ رغم محدوديته الكمية في الوقت الحاضر ـ يمكن أن ينمو في المستقبل بفضل تغذيته المستمرة من الاعلام والثقافة المضادة لحركة القومية العربية. وقد قصدنا بعرض هذه البيانات دق ناقوس التحذير المبكر لقادة الفكر القومي حتى يتعاملوا مع هذه الظاهرة، قبل أن يتسع نطاقها.

(٢) هل تريد الأقطار العربية الكبيرة الوحدة لغرض السيطرة على الأقطار الأصغر؟

بما أن المتغير القطري في المقولة السابقة كان أقوى من غيره في تفسير التباين، فقد رأينا زيادة في توضيح الصورة أن نسأل المبحوثين عن مقولة أخرى متصلة، وهي مقولة سيطرة الكبير على الصغير من الأقطار العربية. وتمثل مقولة السيطرة هذه أحد الخطوط الرئيسية للاعلام المضاد للقومية العربية ومسألة الوحدة، خاصة وأن الأقطار العربية تتفاوت تفاوتاً ضخماً في أحجامها الجغرافية والسكانية. فبينها ما لا يزيد حجم سكانه عن نصف

شكل ٤ ـ ٥

رأى المبعوثين فى النتائج المتوقعة لأى وحدة عربية حسب الأقطار التى ينتمون إليها (نسب مئوية)
(ب) الدول العربية الكبيرة تريد الوحدة للسيطرة على الدول العربية الصغيرة

القطر	أتفق بشدة	أتفق بعض الشئ	لا أتفق بالمرة
المغرب	١٣٫٥	٢٢٫٠	٦٤٫٥
تونس	٤٫٤	٣٤٫٥	٦١٫١
السودان	١٥٫٦	٢٤٫٣	٦٠٫١
مصر	٥٫٨	١٩٫٣	٧٥٫٠
اليمن	١٠٫٤	١٧٫٧	٧١٫٩
قطر	٩٫٥	٢٣٫٨	٦٦٫٧
الكويت	١٠٫٩	٣٧٫٨	٥١٫٣
لبنان	١٥٫٨	٤١٫٨	٤٢٫٥
فلسطين	١٢٫٣	٢٦٫٩	٦٠٫٧
الأردن	٥٫١	٣٠٫٣	٦٤٫٦

٩٪
٢٤٫٧٪
٦٦٫٣٪

رأى العينة فى النتائج المتوقعة لأى وحدة عربية
(ب) الدول العربية الكبيرة تريد الوحدة للسيطرة على الدول العربية الصغيرة

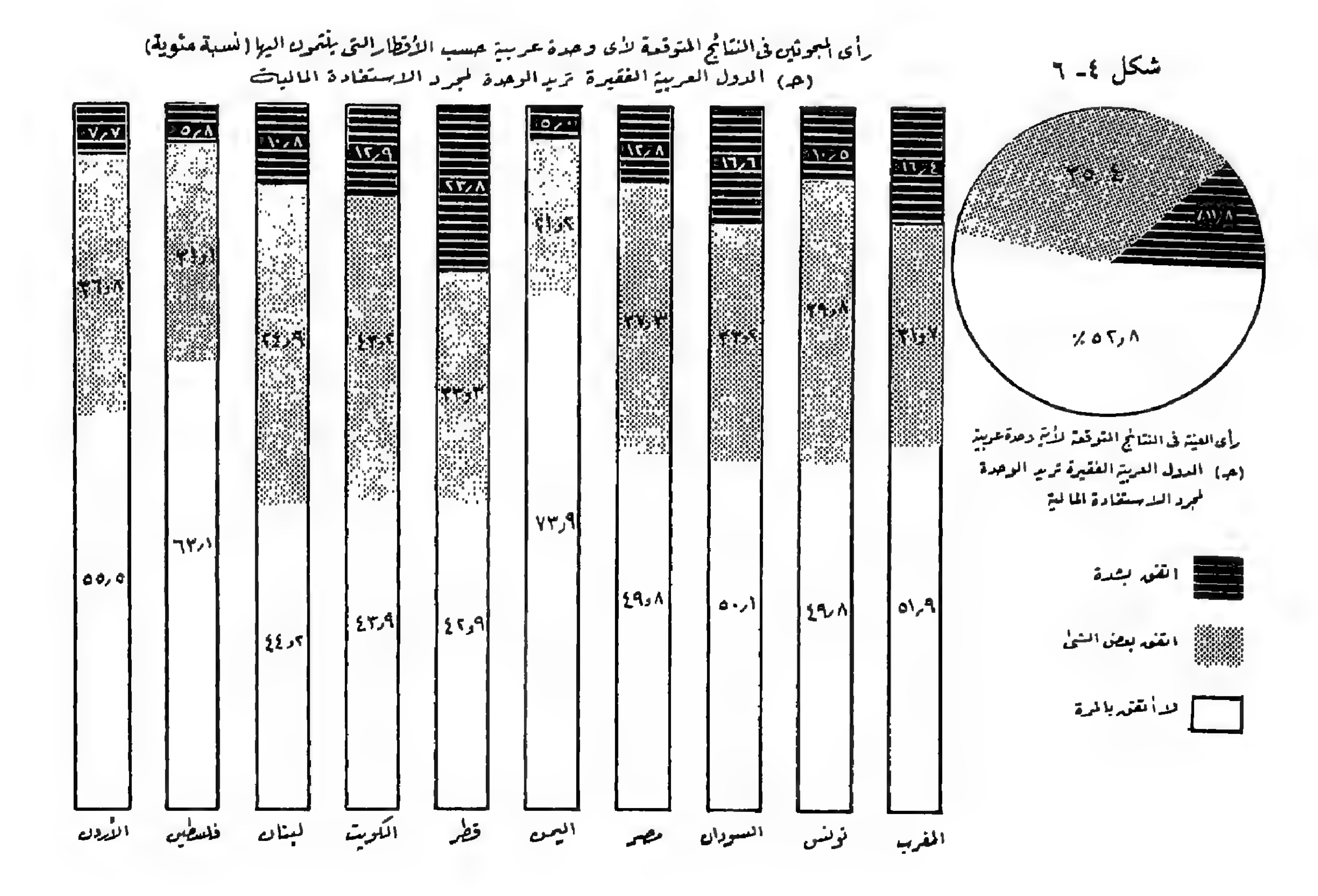
أتفق بشدة
أتفق بعض الشئ
لا أتفق بالمرة

مليون ومن يزيد سكانه عن اربعين مليوناً، وبينها من لا تتجاوز مساحته ٢٠,٠٠٠ كلم[٢] ومن تصل مساحته الى ٢,٠٠٠,٠٠٠ كلم[٢].

المعلومات الميدانية تفيد أن هذا الخط الاعلامي المضاد للوحدة لم ينجح كثيراً في التأثير على اتجاهات المبحوثين في الأقطار العشرة التي درسناها. فلم يتفق تماماً مع مقولة ان الأقطار الكبرى تريد الوحدة للسيطرة على الأقطار الصغرى سوى ٩٪ من جملة المبحوثين، ولم يتفق معها جزئياً سوى ٢٥٪. أي أن مجموع من اتفق معها كلياً أو جزئياً لم يتجاوز ٣٤٪، بينما رفضها رفضاً تاماً أكثر من ٦٦٪، أي ثلثا المبحوثين.

ولكن هل رفضها المبحوثون من كل قطر بنفس الدرجة؟. القسم (ب) من جدول رقم (٤-١٤) يحتوي على البيانات التي تجيب على هذا السؤال. لقد كانت أكثر المجموعات القطرية رفضاً لمقولة الوحدة بهدف سيطرة الكبير على الصغير بين أبناء مصر (٧٥٪) واليمن (٧٢٪) واستجابة اليمنيين هنا متسقة مع أدائهم على مؤشرات الوحدة والقومية التي تعرضنا لها من قبل، وبالتالي فهم أميل الى إدراك الوحدة العربية بنقاء قومي لا تدخل فيه المصالح أو المخاوف القطرية الضيقة. أما تسجيل هذه النسبة العالية من أبناء مصر رفضهم القاطع لمقولة سيطرة الكبير على الصغير- وهي أعلى من المتوسط العام لاجمالي العينة بتسع نقاط مئوية- فلا بد أن يفسر في ضوء حجم مصر. فهي أكبر الأقطار العربية سكاناً، وقد لعبت تاريخياً دوراً رائداً في توحيد الوطن العربي في العصر الحديث. وكانت حجر الزاوية في معظم مشروعات التوحيد في العقود الثلاثة الماضية. وبالتالي كانت مصر دائماً هدفاً للاعلام المضاد للقومية العربية وكان الخط البارز لهذا الاعلام هو العزف الدائم على وتر رغبة مصر في السيطرة على مقدرات الاقطار العربية الاخرى. ورددت هذه الاجهزة الاعلامية المعادية نغمة (الاستعمار المصري) في سوريا (أثناء الوحدة المصرية- السورية) وفي اليمن (خلال سنوات دعم مصر للثورة اليمنية) وفي السودان وفي ليبيا (أثناء فترات التقارب والتنسيق). وقد خلق هذا النوع من الاعلام حساسية مفرطة لدى المصريين. فاذا تقاربوا مع غيرهم في مشروعات وحدوية اتهموا بالرغبة في السيطرة، واذا اظهروا عزوفاً عن هذه المشروعات اتهموا بالعزلة، بل والتشكيك في عروبتهم وهويتهم القومية. وفي ضوء هذه الخلفية لا بد أن نفسر حرص ثلاثة أرباع المبحوثين المصريين على رفض مقولة السيطرة. فهم يحسون أنهم المقصودون بها. ورفضهم القاطع بهذه النسبة الكبيرة هو بلا شك محاولة منهم للرد على هذا الاتهام.

ومع أن الغالبية في كل الأقطار العشرة قد رفضت مقولة الوحدة بهدف السيطرة، فاننا نلاحظ ان الأقلية التي وافقت معها بشدة تفاوتت حجماً من مجموعة قطرية الى مجموعة


شكل ٤ - ٦
رأى المبحوثين فى النتائج المتوقعة لأى وحدة عربية حسب الأقطار التى ينتمون اليها (نسبة مئوية)
(هـ) الدول العربية الفقيرة تريد الوحدة لمجرد الاستفادة المالية
رأى العينة فى النتائج المتوقعة لأية وحدة عربية
(هـ) الدول العربية الفقيرة تريد الوحدة لمجرد الاستفادة المالية
٣٥,٤
١١,٨
٥٢,٨٪
اتفق بشدة
اتفق بعض الشئ
لا اتفق بالمرة
المغرب
١٦,٤
٣١,٧
٥١,٩
تونس
١٠,٥
٣٩,٨
٤٩,٨
السودان
١٦,٦
٣٣,٩
٥٠,١
مصر
١٢,٨
٣٧,٣
٤٩,٨
اليمن
٥,٠
٢١,٢
٧٣,٩
قطر
٢٣,٨
٣٣,٣
٤٢,٩
الكويت
١٢,٩
٤٣,٢
٤٣,٩
لبنان
١٠,٨
٤٤,٩
٤٤,٢
فلسطين
٥,٨
٣١,١
٦٣,١
الأردن
٧,٧
٣٦,٨
٥٥,٥

اخرى فقد وافق عليها نسبة أعلى من المتوسط العام (٩٪) بين كل من أبناء السودان ولبنان (١٦٪) والمغرب (١٤٪). وهي الأقطار الثلاثة التي اظهر عدد أكبر من مبحوثيها ـ نسبياً ـ ضعفاً في إتجاهاتهم القومية والوحدوية في عدة مناسبات سابقة.

أما بين الفئات المهنية (قسم ب)، جدول رقم (٤ـ ١٥) فنجد أن أكثر الرافضين لمقولة الوحدة بهدف سيطرة الكبار على الصغار كانوا بين الفلاحين والاكاديميين (٧٤٪)، وأصحاب المهن الفنية الوسيطة (٧٢٪)، والصحفيين والمهندسين (٧١٪). وقد رفضت كل المهن الاخرى نفس المقولة بأغلبيات متقاربة مع المتوسط العام لجملة المبحوثين (٦٦٪). الاستثناء البارز نسبياً كان فئة موظفي الحكومة الاداريين. فقد وافق منهم على مقولة السيطرة نسبة أعلى من أية فئة أخرى، ١٣٪، أي أعلى من المتوسط العام بأربع درجات مئوية. وقد يكون السبب في ذلك أن مصالح هذه الفئة تتأثر تأثراً مباشراً من جراء أي مشروع توحيدي يترتب عليه دمج الاجهزة الحكومية أو إعادة تنظيمها.

بالنسبة للمتغير التعليمي نجد نمطاً مشابهاً للاجابات على مقولة الاستفادة والضرر فبين طرفي النقيض التعليميين (أدنى مستوى وأعلى مستوى) نجد أن نسبة الرافضين لمقولة سيطرة الكبار على الصغار تزيد عن المتوسط العام. وتزيد نسبة الموافقين على المقولة بعض الشيء عن هذا المتوسط بين المستوى التعليمي الوسيط.

(٣) هل يريد فقراء العرب الوحدة من أجل الاستفادة المادية؟

يضم الوطن العربي فقراء وأغنياء. هناك أقطار عربية يزيد متوسط الدخل الفردي فيها عن ١٠ آلاف دولار سنوياً، ويضعها من هذه الناحية في عداد أغنى دول العالم. وهناك أقطار عربية ينخفض فيها متوسط الدخل الفردي عن مائتي دولار سنوياً، ويضعها من هذه الناحية في عداد أفقر دول العالم. ورغم أنه في داخل كل قطر عربي غني يوجد فقراء، وفي داخل كل قطر عربي فقير يوجد أغنياء، فان اهتمامنا في هذه الفقرة ينصب على الغنى القطري والفقر القطري. فالصدفة التاريخية البحتة وهي النفط حوَّلت بعض اجزاء الوطن العربي الى أقطار غنية. والصدفة التاريخية البحتة ـ عدم وجود نفط ـ هي التي أبقت أجزاء أخرى في نفس الوطن أقطاراً فقيرة. أي أن المجهود البشري لأبناء كل جزء لم يلعب أي دور محسوس في نصيبهم من الثراء أو الفقر. ومع ذلك فان مصادفات التاريخ والجغرافيا التي خلقت هذا التفاوت ـ وهو شاسع في معظمه ـ قد ترتَّبت عليها حقائق وتطورات إجتماعية ـ اقتصادية ـ سياسية ذات تأثير واضح على مسألة الوحدة. فالقوى الخارجية والداخلية المعادية للتوحيد ليست بمعزل عن هذا التفاوت، بل هي في قلبه تستفيد منه، وتحرص على الحفاظ

عليه، وتخاف الوحدة العربية توجساً من إحتمال الخسارة. لذلك كان أحد خطوط اعلامها وثقافتها المضادة للقومية العربية هو تجسيم طمع فقراء العرب في ثروة أغنياء العرب. وطبقاً لهذا الخط فان إحدى مقولاتها هي أن من يريد الوحدة هم الفقراء، وهم يريدونها لمجرد اقتسام ثروة الاغنياء، أي أن من يسعى للوحدة يهدف أساساً الى الاستفادة المادية.

ولما كنا حريصين على استكشاف كل جوانب الخريطة الاجتماعية النفسية للوطن العربي، فاننا أخضعنا كل مسلّمة وكل مقولة بارزة ذات اتصال بمسألة الوحدة للاختبار الميداني، لذلك وجّهنا لمبحوثينا في عشرة أقطار عربية سؤالاً ينطوي على فحوى مقولة أن الفقراء يريدون الوحدة لمجرد الاستفادة المادية. وطلبنا منهم ابداء الرأي في مدى اتفاقهم او اختلافهم مع تلك المقولة. فماذا كانت نتيجة هذا الاستقراء؟.

حوالي ١٢٪ من جملة المبحوثين وافقوا على المقولة بشدة، و٣٥٪ وافقوا عليها جزئياً أي حوالي ٤٧٪ بين موافق تماماً وموافق بتحفظ. في مقابل ذلك رفض ٥٣٪ من جملة المبحوثين المقولة رفضاً قاطعاً. إذن في المقولة بعض الصحة ـ على الأقل ـ على مستوى الآراء والاتجاهات. فكون ٤٧٪ من المبحوثين يوافقون كلياً أو جزئياً على أن الأقطار الفقيرة تريد الوحدة من أجل الاستفادة المادية يعني واحداً من ثلاثة إحتمالات: الأول، هو أن القوى المضادة للوحدة قد حقّقت درجة من النجاح باعلامها وثقافتها في الإيحاء بهذه المقولة والثاني، هو أن الفقر والغنى قد خلقا ثقافتيهما الخاصتين بهما، واللتين تعكس كل منهما الحقائق الموضوعية التي تجعل في الواقع كلاً من الأغنياء والفقراء يشتركون في النظرة الى أهداف الوحدة ـ وان كان أحدهما من أعلى وربما مضاد للوحدة، والآخر من أسفل وربما مؤيّد للوحدة. الإحتمال الثالث، هو أن يعتبر المبحوثون ـ سواء كانوا فقراء أو أغنياء ـ أن الاستفادة المادية من الوحدة هي هدف مشروع. فكأي مشروع سياسي، لا بد أن تكون له فوائد لمعظم المشاركين فيه، والا فما جدواه؟ أي ان الموافقين على صحة المقولة ربما لا يكونون بالضرورة معادين للوحدة.

على أي الأحوال، ربما يعطينا التوزيع القطري والمهني والتعليمي للآراء حول هذه النقطة مفتاحاً لترجيح واحد من الإحتمالات الثلاثة. نلاحظ من القسم (جـ) أن الموافقين تماماً أو جزئياً، على مقولة أن الأقطار الفقيرة تريد الوحدة للاستفادة المادية، يتواجدون بنسبة أعلى من المتوسط العام في قطر (٥٧٪) والكويت ولبنان (٥٦٪)، وتونس ومصر (٥٠٪). أما الأقطار الخمسة الأخرى فقد كانت نسبة الرافضين فيها للمقولة أعلى من المتوسط وعلى رأسها اليمن (٧٤٪) وفلسطين (٦٣٪) والاردن (٥٦٪). هذا معناه أن أعلى الموافقين على المقولة بينهم أبناء أقطار غنية وفقيرة، ولكن أشد المعارضين لها ليس بينهم

أقطار غنية وإنما هي فقيرة أو متوسطة. ولكن حقيقة أن القطرين العربيين النفطيين وهما قطر والكويت احتويا على أعلى نسب مئوية من الموافقين على مقولة الفقر كحافز للوحدة من أجل الإستفادة المادية، تنطوي على وجود علاقة بين الغنى وبين إدراك حوافز الآخرين في التوحيد السياسي. ولكن بما أن القطريين والكويتيين كانوا من أعلى المجموعات القطرية اظهاراً لإتجاهات قومية ووحدوية (الفصلين الثاني والثالث). فان الموافقة على هذه المقولة لا تعني بالضرورة إتجاهاً مضاداً للوحدة. الأمر يختلف بعض الشيء بالنسبة للبنان. فهنا يتأزر ضعف الإتجاهات الوحدوية مع الشكّ في أن الداعين للوحدة يبغون أساساً الإستفادة المادية.

بالنسبة للتباين المهني على نفس المقولة، نلاحظ، من القسم (جـ) جدول رقم (٤-١٥)، أن أكثر الفئات معارضة للمقولة كانت بين الصحفيين والاكاديميين (٥٩٪)، وطلاب الجامعات (٥٨٪)، والمهندسين (٥٦٪)، ورجال الثقافة والفنون (٥٥٪). وعموماً سجّلت الشرائح المهنية العليا نسباً أعلى من المتوسط في معارضتها لمقولة ان الأقطار الفقيرة تريد الوحدة من أجل الإستفادة المادية. بينما نجد الشرائح الدنيا أقل اعتراضاً وأكثر موافقة من المتوسط العام على نفس المقولة. فاذا دمجنا الموافقين تماماً والموافقين جزئياً، فان المتوسط العام كما قلنا يصل الى (٤٧٪). ولكننا نجد النسبة المقابلة بين المهن الفنية المساعدة ٥٣٪، وبين العمال ٥٢٪، وبين الفلاحين أكثر من ٤٩٪. هذا معناه أن الطبقات العاملة لا تجد غضاضة في التعبير عن مشروعية الاستفادة المادية من التوحيد السياسي لأقطار الوطن العربي.

ونجد تأكيداً جزئياً للخلاصة السابقة حينما نفحص توزيع الآراء طبقاً لمستويات التعليم القسم (جـ) جدول رقم (٤-١٦). فقد سجّل الأقل تعليماً نسباً أعلى من المتوسط في الموافقة على المقولة المذكورة، وسجّل الأكثر تعليماً نسباً أعلى من المتوسط العام لجملة المبحوثين في رفضهم لنفس المقولة. وكما نوّهنا من قبل تضم المستويات التعليمية الدنيا فئات الفلاحين والعمال أساساً.

والخلاصة هي أن مقولة رغبة الأقطار الفقيرة في الوحدة يحرّكها هدف الإستفادة المادية ـ رغم أنها رفضت من الأغلبية ـ الا أنها حازت موافقة كاملة أو جزئية من حوالي ٤٧٪ من المبحوثين وكان أغلب من وافقوا عليها من الأقطار النفطية الغنية، ومن الشرائح المهنية والمستويات التعليمية الدنيا. وهذه المجموعات ليست في أغلبيتها معادية للوحدة. فعلى مؤشرات أخرى للقومية وللوحدة، كان القطريون والكويتيون، والعمال والفلاحون، وذوو التعليم المحدود من أكثر الفئات حماساً للوحدة. هذا معناه أن بعض الوحدويين

يعتبرون الاستفادة المادية هدفاً مشروعاً من أهداف التوحيد السياسي العربي.

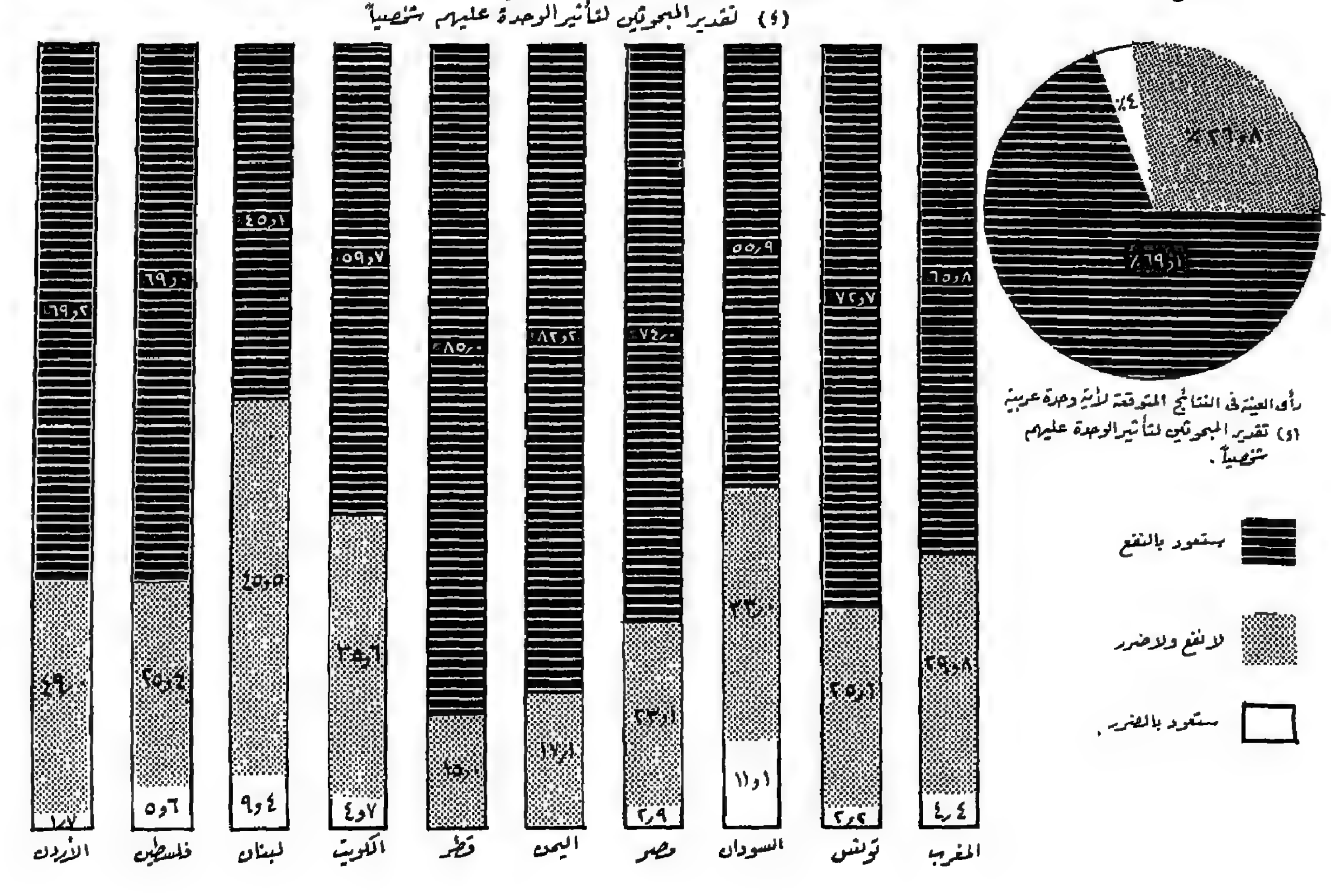
(٤) ماذا عن الاستفادة الشخصية للمبحوثين من الوحدة؟

في المقولات الثلاث السابقة، كان التركيز على الفائدة والضرر الذي يمكن أن يلحق بالأقطار من جرّاء التوحيد السياسي للوطن العربي. ورغم ان ذلك يؤثر بدوره على الافراد بشكل غير مباشر، فاننا رأينا أن نوجه سؤالين مباشرين حول مدى استفادة المبحوث أو أبنائه من أي مشروع وحدوي يشترك فيه قطره في المستقبل.

فيما يتعلّق بالمبحوثين أنفسهم، سجّل ٦٩٪ منهم أن الوحدة ستعود عليهم شخصياً بالنفع، وقال ٢٧٪ أنها لن تنفعهم أو تضرّهم، بينما قرّر ٤٪ فقط أن الوحدة ستعود عليهم بالضرر.

التباين القطري هنا ذو دلالة إحصائية ومضمونية. فكما يتّضح من الجزء (د)، كانت نسبة من يعتقدون أن الوحدة ستنفعهم أعلى من المتوسط العام (٦٩٪) في كل من قطر (٨٥٪) واليمن (٨٢٪) ومصر (٧٤٪) وتونس (٧٣٪). وثلاثة من هذه الأقطار- كما نذكر من الفقرة السابقة- وهي قطر ومصر وتونس- كانت في عداد من وافقوا بنسبة أعلى من المتوسط على أن العرب الفقراء يريدون الوحدة من أجل الاستفادة المادية. وهم هنا يؤكدون أنهم أيضاً سيستفيدون من الوحدة وليست أقطارهم فقط. في مقابل هذه المجموعة من أبناء الأقطار الأربعة، نجد مجموعتين يسجل أبناؤها نسباً أعلى من المتوسط العام تفيد أن الوحدة ستعود عليهم شخصياً بالضرر، وهما السودان (١١٪) ولبنان (٩٪). أما الذين قالوا أن الوحدة لن تفيدهم ولن تضرهم فإن نسبتهم أعلى من المتوسط العام في كل من لبنان (٤٦٪) والكويت (٣٧٪) والسودان (٣٣٪) والمغرب (٣٠٪). وثلاثة من هذه الأقطار أظهرت في السابق (الفصلين الثاني والثالث) ضعفاً نسبياً في إتجاهات مبحوثيها قومياً ووحدوياً، وهي لبنان والسودان والمغرب. وقد يفسر ذلك جزئياً إدراكهم لحيادية الوحدة بالنسبة لمصالحهم الشخصية. أما الكويتيون- الذين أظهروا اتجاهات وحدوية قوية على مؤشرات سابقة- فربما لا يتعدى الأمر بالنسبة لهم هنا تقديراً موضوعياً للواقع. فحيث انهم يتمتعون بالفعل بأعلى متوسط دخول فردية في الوطن العربي وفي العالم، فلا يحتمل أن تأتي لهم الوحدة بمزيد من الناحية الشخصية. ومع ذلك فهم يؤيدون الوحدة لأسباب أخرى أكثر عمومية من مجرد الاستفادة الفردية المباشرة. او هكذا يبدو.

أما على المتغير المهني، فنلاحظ من جدول رقم (٤-١٥)، أن أكثر الفئات اعتقاداً ان الوحدة ستعود عليهم بالنفع الشخصي هم الفلاحون والعمال والطلاب (٧٩٪، ٧٤٪،


شكل ٤ ـ ٧
رأى المبحوثين فى النتائج المتوقعة لأى وحدة عربية حسب الأقطار التى ينتمون إليها (نسبة مئوية)
(٤) تقدير المبحوثين لتأثير الوحدة عليهم شخصياً
رأى العينة فى النتائج المتوقعة لأية وحدة عربية
(٤) تقدير المبحوثين لتأثير الوحدة عليهم شخصياً.
٦٩٫١٪
٢٦٫٨٪
٤٪
مستفيد بالنفع
لا نفع ولا ضرر
مستفيد بالضرر.
المغرب ٦٥٫٨ ٢٩٫٨ ٤٫٤
تونس ٧٢٫٧ ٢٥٫١ ٢٫٢
السودان ٥٥٫٩ ٣٣٫٠ ١١٫١
مصر ٧٤٫٠ ٢٣٫١ ٢٫٩
اليمن ٨٢٫٢ ١٧٫١
قطر ٨٥٫٠ ١٥٫٠
الكويت ٥٩٫٧ ٣٥٫٦ ٤٫٧
لبنان ٤٥٫١ ٤٥٫٥ ٩٫٤
فلسطين ٦٩٫٠ ٢٥٫٤ ٥٫٦
الأردن ٦٩٫٢ ٢٩٫٠ ١٫٧

٧٤٪ على التوالي). وقد عهدنا توحداً في مواقف واتجاهات هذا الثلاثي على عدة مؤشرات قومية ووحدوية سابقة. وهنا نعثر على أحد المفاتيح التي تفسّر قوة الاتجاهات الوحدوية بين هذه الشرائح الثلاث. فمعظم أفرادها لهم مصلحة مباشرة في الوحدة العربية، أو هكذا يؤمنون. أما أكثر الفئات اعتقاداً بحيادية الوحدة نحو مصالحهم الشخصية فهم المحامون والأطباء والأكاديميون والصحفيون. وربما لأن هذه الفئات تمتلك خبرات ومهارات نادرة في أقطارها فان الطلب عليها، وبالتالي مستوى جنيها لفائدة شخصية، لا يتأثر سلباً أو إيجاباً. وقد عهدنا مواقفها تجاه الوحدة على مؤشرات سابقة إما متوسطة القوة أو دون المتوسط بقليل. وأخيراً نجد أن الذين قرّروا أن الوحدة ستعود عليهم بالضرر الشخصي يوجدون بنسب أعلى من المتوسط العام بين المهندسين (٩٪) وبعض أصحاب المهن الزراعية العليا (٥٪). ولكن عموماً لم تتعدَّ نسبة من قرّروا أن الوحدة ستضرهم شخصياً نسبة ١٠٪ من أية فئة مهنية.

وعلى متغير التعليم نلاحظ شيئاً مشابهاً. فالمستويات التعليمية الدنيا أكثر اعتقاداً بأن الوحدة ستعود عليهم شخصياً بالنفع، حيث سجّل المستويان الأدنى والمتوسط هذا الاعتقاد بنسبة ٧٤٪، بينما سجّله الجامعيون بنسبة ٦٧٪ وسجّل الأعلى من جامعيين بنسبة ٦٣٪. وكان العكس صحيحاً الى حد كبير بالنسبة لمن قالوا أن الوحدة ستعود عليهم بأضرار شخصية (٥٪ في المستوى التعليمي الأعلى مقابل ٣٪ في المستوى التعليمي الأولي). وهكذا مرّة أخرى تؤكّد الشرائح الدنيا اعتقادها بأنها الأكثر استفادة من أي مشروع وحدوي.

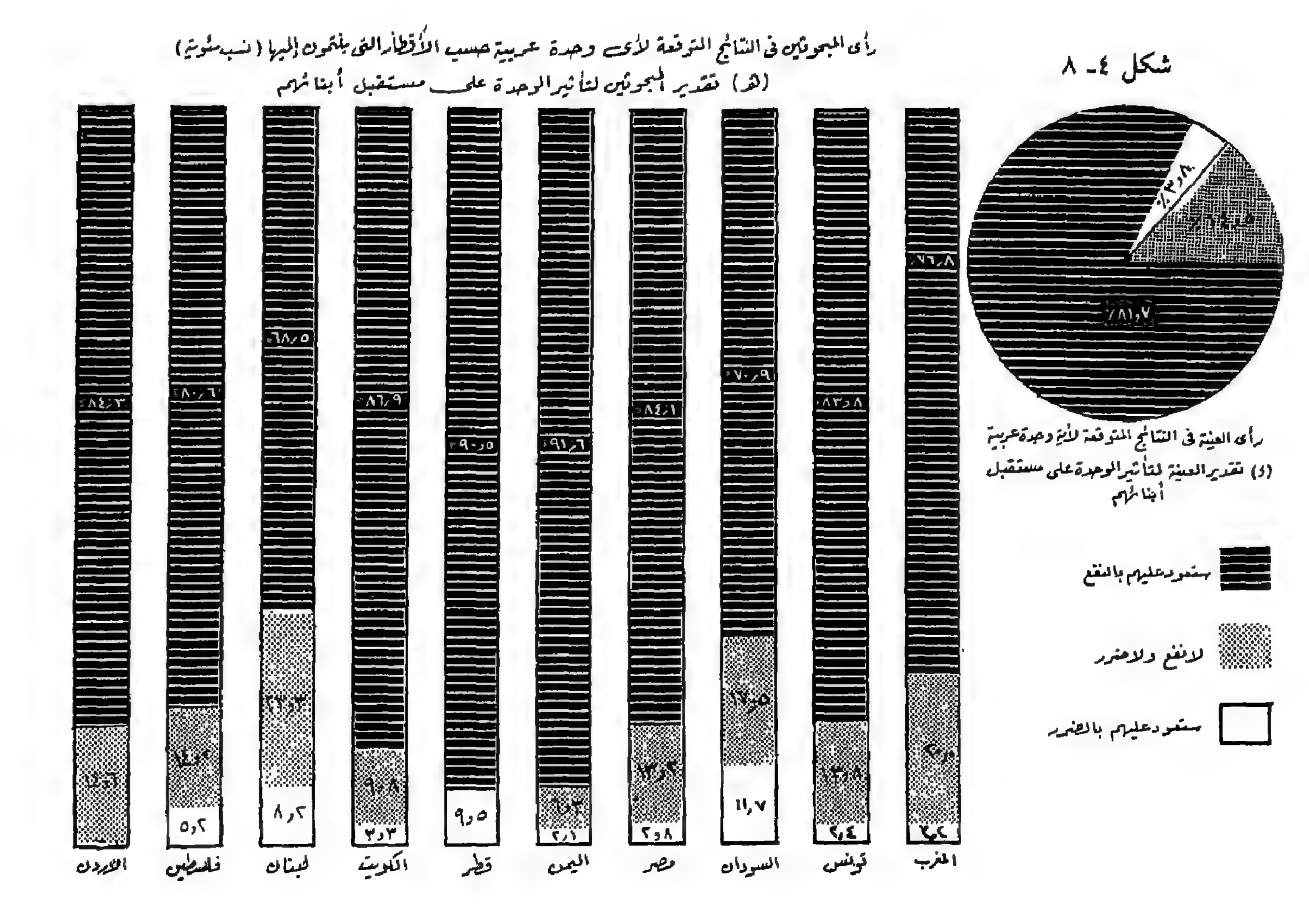
(٥) ماذا عن استفادة الأجيال المقبلة من الوحدة؟

بعد سؤال المبحوثين عن مدى استفادة أقطارهم ثم استفادتهم هم شخصياً من الوحدة وجّهنا لهم سؤالاً عن مدى النفع أو الضرر الذي يمكن أن يلحق بأبنائهم في المستقبل من جرّاء التوحيد السياسي للوطن العربي.

من كل الأسئلة التي وجهت حول الآثار المتوقعة للوحدة، لم يحظ سؤال بمثل ما حظِي به هذا السؤال من شبه إجماع على أن الآثار ستكون إيجابية. لقد قرّر ٨٢٪ من المبحوثين أن الوحدة العربية ستعود على أبنائهم بالنفع، وقال ١٥٪ منهم أن الوحدة لن تعود بنفع أو ضرر بينما لم تتجاوز نسبة من تنبأوا بأن الوحدة ستضرّ أبناءهم ٤٪ من جملة المبحوثين.

في بعض الأقطار تجاوزت نسبة من يعتقدون أن الوحدة ستنفع أبناءهم أكثر من تسعين في المائة، مثل اليمن (٩٢٪) وقطر (٩١٪). وكانت نسبة من سجّلوا نفس الاعتقاد ٨٧٪ في الكويت، و٨٤٪ في كل من الاردن ومصر وتونس.

شكل ٤ ـ ٨


رأى العينة فى النتائج المتوقعة لأى وحدة عربية
(د) تقدير العينة لتأثير الوحدة على مستقبل أبنائهم
٨١٫٧٪
٨ر٣٪
مستفيدون عليهم بالنفع
لا نفع ولا ضرر
مستفيدون عليهم بالضرر
رأى المبحوثين فى النتائج المتوقعة لأى وحدة عربية حسب الأقطار التى ينتمون إليها (نسب مئوية)
(هـ) تقدير المبحوثين لتأثير الوحدة على مستقبل أبنائهم
المغرب
٧٦٫٨
تونس
٨٣٫٨
٢٫٤
السودان
٧٠٫٩
١٧٫٥
١١٫٧
مصر
٨٤٫١
٢٫٨
اليمن
٩١٫٦
٢٫١
قطر
٩٠٫٥
٩٫٥
الكويت
٨٦٫٩
٩٫٨
٣٫٣
لبنان
٦٨٫٥
٢٣٫٣
٨٫٢
فلسطين
٨٠٫٦
٥٫٢
الأردن
٨٤٫٣
١٤٫٦

أما أقل المجموعات القطرية إعتقاداً بذلك فقد كانت اللبنانيين (٦٩٪) والسودانيين (٧١٪) والمغاربة (٧٧٪). ولكن كما نلاحظ حتى في هذه الأقطار الثلاثة، لم تقلّ نسبة من أقروا بفائدة الوحدة للأجيال المقبلة عن الثلثين. كذلك يجب التنويه إلى أن المبحوثين في كل الأقطار قد سجَّلوا نسباً أعلى لمدة استفادة ابنائهم عن النسب التي سجلوها عن مدى استفادتهم هم شخصياً. فبمقارنة العمود الأول في قسمي (د) و(هـ) جدول رقم (٤-١٤)، يتضح مثلاً أنه بينما قرَّر ٤٥٪ فقط من المبحوثين اللبنانيين أن الوحدة ستعود عليهم شخصياً بالنفع، قرَّر ٦٩٪ منهم أن الوحدة ستعود بالنفع على أبنائهم،أي بفارق ٢٤ نقطة مئوية. ونلاحظ نفس الشيء بالنسبة للسودانيين- ٥٦٪ يعتقدون أن الوحدة ستفيدهم ولكن ٧١٪ يعتقدون أنها ستفيد أولادهم في المستقبل، أي بفارق ١٥ نقطة مئوية. كذلك توجد إحدى عشرة نقطة مئوية فارقة بين تقدير المغاربة لنفع الوحدة للجيل الحاضر ونفعها للجيل المقبل. عموماً- اذن- هناك قدر أكبر من التفاؤل حيال أثر الوحدة على الجيل القادم (٦٩٪ للجيل الحالي، ٨٢٪ للجيل القادم).

أما الفئات المهنية فنجد أكثرها تفاؤلاً بالنسبة لأثر الوحدة على أبنائهم هم الفلاحون (٩٣٪) والعمال (٨٥٪) والمهن الفنية الوسيطة (٨٤٪) والطلاب (٨٣٪). وهذه الشرائح الأربع كانت هي أيضاً الأكثر تفاؤلاً بالنسبة لنفعها الشخصي من أية وحدة مرتقبة. ولكنها هنا تبدي درجة أعلى من التفاؤل بالنسبة لابنائها من الجيل القادم. وينطبق نفس الشيء على بقية الفئات المهنية بدرجات متفاوتة.

وبالنسبة للمتغير التعليمي نلاحظ أن المستويات الأولى سجَّلت نسباً أعلى من المتوسط في إعتقادها أن الوحدة العزبية ستعود على أبنائهم بالنفع (٨٧٪، ٨٥٪ على التوالي)، بينما كانت المستويات التعليمية العليا أقل تفاؤلاً في هذا الصدد.

والخلاصة هي أن الوحدة العربية ما زالت تحمل الآمال بالنسبة للأجيال القادمة من وجهة نظر الجيل الحالي (المبحوثين). واشترك في التعبير عن ذلك كل المجموعات القطرية والشرائح المهنية والتعليمية. أي أنه رغم ما أصيب به الجيل الحالي من إحباطات نتيجة تعثّر العمل الوحدوي في العقود الثلاثة الماضية، الا أن هذا الاحباط لم يصل الى حد القضاء على آمال هذا الجيل، وبالقطع لم يؤثر على توقعات هذا الجيل بالنسبة لابنائهم في الجيل المقبل.

هـ- وسائل تحقيق الوحدة

في هذا الجزء الأخير من الفصل الرابع نتعرَّض لجانب آخر من جوانب المسألة

الوحدوية، وهو اتجاهات المبحوثين نحو الوسيلة أو الوسائل المثلى لتحقيق الوحدة من وجهة نظرهم. باستعراض نماذج التوحيد السياسي القومي في مناطق اخرى من العالم، نلاحظ ان وسيلتين رئيسيتين قد استخدمتا في هذا الصدد: الاولى هي انجاز الوحدة القومية بوسائل العنف العسكري في مواجهة القوى الداخلية أو الخارجية المعادية للتوحيد. ومن أمثلة ذلك النموذج كل من الولايات المتحدة وألمانيا وإيطاليا ويوغوسلافيا وفيتنام. الوسيلة الثانية هي استخدام الطريق الديموقراطي بصوره المتعددة، والتي من خلالها يعبر سكان الاجزاء المراد توحيدها عن اختياراتهم، ثم تترجم هذه الاخيرة الى قرارات سياسية توحيدية، ومن أمثلة ذلك النموذج التجربة السويسرية والجمهورية العربية المتحدة، وتجربة الوحدة الأوروبية (التي بدأت بالسوق المشتركة).

وبالطبع هناك نماذج مختلطة يتبع فيها قدر من العنف مع قدر من الاختيار الديمقراطي. فرغم أن الولايات المتحدة قد بدأت تجربتها التوحيدية بحرب الاستقلال ضد بريطانيا، إلّا أن الولايات الثلاث عشرة التي دخلت الاتحاد الفيدرالي، ثم الولايات الاخرى التي انضمّت إليه فيما بعد تباعاً، قد فعلت ذلك بوسيلة أو أخرى من وسائل التعبير الديموقراطي.

وقد وجّهنا إلى مبحوثينا من الأقطار العربية العشرة، التي سمح لنا فيها بالدراسة الميدانية، عدداً من الأسئلة حول الوسيلة المثلى لانجاز التوحيد السياسي للوطن العربي. وقد حرصنا على صياغة هذه الاسئلة بحيث تعكس درجة الموافقة او المعارضة لأي من الوسيلتين المذكورتين أعلاه. ولكن بالاضافة الى ذلك أعطينا للمبحوثين خياراً ثالثاً ـ وهو ترك أمر الوسيلة برمته للأجيال القادمة تفعل ما تشاء.

(١) العنف العسكري وتحقيق الوحدة

رفض ٨٤٪ من المبحوثين توحيد الوطن العربي بواسطة العنف العسكري، بينما وافق على هذه الوسيلة كلياً أو جزئياً ١٦٪ من جملة المبحوثين في الأقطار العشرة، ويمكن تفسير الرفض للوسائل العسكرية في توحيد الأمة في كيان سياسي واحد، بأنه مظهر آخر من مظاهر «الواقعية السياسية» التي لمسناها في مبحوثينا في عدة مناسبات سابقة. ويبدو أن معظمهم يوقن، أولاً، أن عصر تحديد الوحدات القومية بالسلاح قد انتهى، فيما يدرك معظمهم من ناحية ثانية أن التوحيد بالقوة قد تكون له مضاعفات سلبية على الوحدة العربية نفسها في الأمد الطويل.

ومع ذلك فاننا نلاحظ من جدول رقم (٤ـ ١٩)، أن المجموعات القطرية من

جدول رقم (٤- ١٩)

الأساليب المثلى لتحقيق الوحدة العربية من وجهة نظر المبحوثين حسب انتماءاتهم القطرية (نسب مئوية)

أسلوب تحقيق الوحدة / الأقطار	(٥١٧٣) العنف العسكري (أ)			(٥٢١٠) الاختيار الديموقراطي (ب)			(٤٩٨٥) ترك الامر للاجيال القادمة تفعل ما تشاء (جـ)		
	أتفق بشدة	أتفق بعض الشيء	لا أتفق بالمرة	أتفق بشدة	أتفق بعض الشيء	لا أتفق بالمرة	أتفق بشدة	أتفق بعض الشيء	لا أتفق بالمرة
الاردن	١٣,٠	٢١,٧	٦٥,٢	٦١,١	٢٨,٠	١٠,٨	٥,٢	٢٠,٣	٧٤,٦
فلسطين	١٩,٦	٢٥,١	٥٥,٣	٦٥,٧	٢١,٨	١٢,٥	٥,٠	١٧,٩	٧٧,٢
لبنان	٦,٢	٩,٩	٨٤,٠	٧٣,٥	٢١,٩	٤,٦	٢٠,٠	٢٥,٣	٥٤,٧
الكويت	١١,٠	٩,١	٧٩,٩	٧٢,٩	١٨,٧	٨,٤	٢,٧	٢٦,٧	٧٠,٧
قطر	٤,٨	١٤,٣	٨١,٠	٨١,٠	١٩,٠	—	٥,٠	٢٠,٠	٧٥,٠
اليمن	٧,٢	٩,٠	٨٣,٨	٧٧,٣	١٦,٦	٦,٢	٨,٨	١٨,٤	٧٢,٨
مصر	٢,٧	٥,٧	٩١,٧	٨٠,٣	١٥,٣	٤,٤	١٣,٣	٣٠,٤	٥٦,٤
السودان	٠,٩	٤,٤	٩٤,٨	٩٠,٦	٧,٧	١,٧	١٥,٨	٣١,٦	٥٢,٥
تونس	٩,٣	١٦,٩	٧٣,٣	٧٨,١	١٧,٤	٤,٤	٧,٤	٣١,٣	٦١,٣
المغرب	٥,٥	١٠,٢	٨٤,٣	٨٣,٣	١٢,٥	٤,٢	٩,٢	٢٥,٣	٦٥,٥
المجموع	٦,٠	٩,٩	٨٤,١	٧٨,١	١٦,٥	٥,٣	١١,٤	٢٧,٨	٦٠,٨
مؤشرات إحصائية	مربع كاي = ٤٤٦,٣٤ معامل الارتباط = ٠,٢٨ جاما = ٠,٢٤ مستوى الدلالة = ٠,٠١			مربع كاي = ١٥٦,٦٠ معامل الارتباط = ٠,١٧ جاما = ٠,١١ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١			مربع كاي = ١٥١,١٥ معامل الارتباط = ٠,١٨ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١		

المبحوثين تتفاوت بشكل ملموس في موافقتها أو رفضها لوسيلة العنف. فنجد بين الفلسطينيين، مثلاً، حوالي ٤٥٪ يوافقون كلياً أو جزئياً على استخدام العنف العسكري لتحقيق الوحدة العربية إن لزمَ الأمر، وهذه النسبة تفوق المتوسط العام لجملة المبحوثين بحوالي ٣٠ نقطة مئوية. ويلي الفلسطينيين في هذا الصدد كل من الاردنيين (٣٥٪) والتونسيين (٢٧٪). أما أكثر المجموعات القطرية معارضة لمقولة التوحيد بقوة السلاح فقد كانت السودانيين (٩٥٪) والمصريين (٩٢٪) والمغاربة واللبنانيين (٨٤٪). تفسير ميل الفلسطينيين الى استخدام العنف لتحقيق مطلب قومي يبدو متّسقاً أشدَّ الاتساق مع خبرتهم الوطنية طوال العقود الثلاثة الماضية. فبدون السلاح والعنف الثوري كتب عليهم الاقتلاع من وطنهم، والتشرد في المخيمات كلاجئين، واهمل المجتمع الدولي قضيتهم

جدول رقم (٤- ٢٠)

العلاقة بين المهنة وتقييم المبحوثين للاسلوب الافضل للوحدة

(نسب مئوية)

أسلوب تحقيق الوحدة / فئات المهن	(أ) العنف العسكري (٥١٧٣)			(ب) الاختيار الديموقراطي (٥٢١٠)			(ج) ترك الامر للاجيال القادمة تفعل ما تشاء (٤٩٨٥)		
	أتفق بشدة	أتفق بعض الشيء	لا أتفق بالمرة	أتفق بشدة	أتفق بعض الشيء	لا أتفق بالمرة	أتفق بشدة	أتفق بعض الشيء	لا أتفق بالمرة
المهن الاكاديمية والعلمية	٦,١	١١,٢	٨٢,٧	٧٤,٥	١٨,٨	٦,٧	١٠,٥	٣١,٨	٥٧,٧
المهن الطبية العليا	٥,٩	١٠,٤	٨٣,٧	٧٦,٤	١٨,٨	٤,٨	١١,٢	٢٦,٦	٦٢,٢
المهن الهندسية العليا	٤,٠	١٣,٧	٨٢,٤	٧٩,٣	١٤,٢	٦,٥	١٠,٤	٣٠,٦	٥٩,٣
التجاريون والمهن التجارية	٦,٤	٧,٨	٨٥,٨	٨٠,٦	١٤,٠	٥,٧	١٢,٣	٢٧,٢	٦٠,٤
المهن الزراعية العليا	١,٦	٦,٧	٩١,٧	٨١,٤	١٢,١	٦,٥	١٦,١	٣٣,٣	٥٠,٥
المهن القانونية العليا	٥,٨	١٢,١	٨٢,١	٧٧,٥	١٧,٢	٥,٣	١٤,٩	٢٤,٤	٦٠,٧
الصحافة والاعلام	٤,٥	٣,٠	٩٢,٥	٨٨,٠	٧,١	٤,٩	١٣,٣	٢٢,٨	٥٣,٩
الثقافة والفنون	٥,٤	٦,٠	٨٨,٦	٨٤,١	١٤,١	١,٨	٩,٤	٢٩,٦	٦١,٠
المهن التربوية والاجتماعية	٦,١	٩,٦	٨٤,٢	٧٥,٠	١٨,٥	٦,٥	١٠,٠	٣٠,٦	٥٩,٣
وظائف ادارية وحكومية	٦,٩	١٢.٧	٨٠,٤	٧٦,١	١٧,٧	٦,٢	١١,٨	٢٥,٥	٦٢,٧
مهن اخرى	٣,٢	١٠,٢	٨٦,٦	٧٤,٢	٢٢,٦	٣,٢	١٣,٢	٣٠,٥	٥٦,٣
طلاب الجامعات	٨,١	١١,٠	٨١,٠	٧٦,٨	١٩,٤	٣,٨	٩,٥	١٨,٩	٧١,٦
المهن الفنية المساعدة	٥,٨	١٥,٤	٧٨,٨	٦٤,٧	٢٧,٥	٧,٨	٢٠.٨	٢٧,١	٥٢,١
عمال الانتاج والخدمات	٧,١	١١,٩	٨١,٠	٧٩,١	١٥,٩	٥,٠	١٠,٣	١٥,٣	٧٤,٤
الفلاحون وعمال الزراعة	٥,٠	١٠,٠	٨٥,٠	٧٧,٧	١٦,٩	٥,٣	٧,٤	١٦,٦	٧٦,٠
المجموع	٦,٠	٩,٩	٨٤,١	٧٨,١	١٦,٥	٥,٣	١١,٤	٢٧,٨	٦٠,٨
مؤشرات إحصائية	مربع كاي = ٦١,٠٥ مستوى الدلالة =٠,٠٠١			مربع كاي = ٦٢,٠١ مستوى الدلالة =٠,٠٠١			مربع كاي = ٥٣,٧١ مستوى الدلالة =٠,٠١		

العادلة. وفقط حينما حملوا السلاح وبدأوا مسيرتهم الثورية الدامية، أخذ العالم يصيخ السمع لمطالبهم، وينظر لقضيتهم من منطلق التحرير وليس من منطلق الاغاثة. ومشاركة الاردنيين لهم في هذا الميل يرجع بالقطع الى أسباب مشابهة. ففضلاً عن وقوع الاردن على خطوط النار الطويلة مع العدو الذي اغتصب فلسطين، فان نسبة كبيرة من المبحوثين الاردنيين إما هي فلسطينية مولداً وانتماء أو هم أبناء عمومة وأصهار. يبقى أن نفسّر

جدول رقم (٤- ٢١)

العلاقة بين مستويات التعليم وتقييم المبحوثين للاسلوب الافضل للوحدة (نسب مئوية)

اسلوب تحقيق الوحدة / مستويات التعليم	(أ) العنف العسكري (٥١١١)			(ب) الاختيار الديموقراطي (٥١٤٩)			(جـ) ترك الأمر للأجيال القادمة تفعل ما تشاء (٤٩٢٢)		
	أتفق بشدة	أتفق بعض الشيء	لا أتفق بالمرة	أتفق بشدة	أتفق بعض الشيء	لا أتفق بالمرة	أتفق بشدة	أتفق بعض الشيء	لا أتفق بالمرة
أمي أو دون المتوسط	٦,٣	١٢,٦	٨١,٠	٧٨,٨	١٥,٦	٥,٦	٩,٢	١٧,٦	٧٣,١
متوسط	٧,٢	٩,٤	٨٣,٤	٧٦,٠	١٩,٢	٤,٨	١١,٣	٢٧,٢	٦١,٥
جامعي	٥,٨	٩,٣	٨٤,٩	٧٨,٥	١٥,٧	٥,٧	١١,٥	٢٨,٠	٦٠,٥
ما بعد الجامعي	٤,٧	١٠,٩	٨٤,٤	٧٩,٥	١٦,٤	٤,٢	١٢,٣	٢٨,٢	٥٩,٥
الجملة	٦,٠	٩,٩	٨٤,١	٧٨,١	١٦,٦	٥,٣	١١,٤	٢٧,٨	٦٠,٨
مؤشرات احصائية	مربع كاي = ١٢,٠٢ معامل الارتباط = ٠,٠٥ مستوى الدلالة = ٠,٠٥			مربع كاي = ١٠,٨١ معامل الارتباط = ٠,٠٥ مستوى الدلالة = ٠,١٠			مربع كاي = ٣,٧٠ معامل الارتباط = ٠,٠٣ مستوى الدلالة = ٠,٧٠		

ارتفاع النسبة في الاتجاه المضاد ـ الذي يرفض تحقيق الوحدة بسلاح العنف ـ بين السودانيين والمصريين. ويعود العامل الأول في تفسير رفض السودانيين الى خبرة وطنية مريرة في محاولة الابقاء على وحدة ترابهم الوطني (أي السودان نفسه شمالاً وجنوباً) بقوة السلاح. فبعد حرب أهلية دامت أكثر من عشر سنوات لم تنجح هذه الوسيلة في حسم الصراع بين الشمال وبعض قبائل الجنوب. الذي حسمَ الأمر في النهاية هو التفاوض وتوقيع ميثاق أديس أبابا (عام ١٩٧٢) وليس الحرب. العامل الثاني في تفسير اتجاه السودانيين الرافض بشدة لوسيلة العنف هو ما لمسناه من معارضة نسبة كبيرة منهم (أعلى من المتوسط العام في بقية الأقطار العشرة) لفكرة الوحدة أساساً. وهؤلاء الرافضين للوحدة (رغم أنهم أقلية) لا يريدون أن تفرض عليهم الوحدة العربية بقوة سلاح الاغلبية ـ سواء كانت هذه الاغلبية محلية (من السودان نفسه) أو قومية (من خارج حدود السودان). أما رفض المصريين لوسيلة العنف بنسبة أعلى من المتوسط العام فيمكن تفسيرها بحساسية المصريين المفرطة حيال هذا الأمر. فمصر بثقلها السكاني وقوتها العسكرية هي القطر العربي المهيأ أكثر من غيره لممارسة العنف العسكري كوسيلة لانجاز الوحدة اذا كان لأحد على الإطلاق أن يستخدم هذه الوسيلة. ولكن كثرة ما وجه للمصريين من اتهامات، بمحاولة «السيطرة» أو «الهيمنة» على

غيرهم من الأقطار العربية الأخرى، يجعلهم أكثر حرصاً على دفع هذه الاتهامات بقوة. وقد رأيناهم يفعلون نفس الشيء مع مقولة أن الأقطار العربية الكبيرة تريد الوحدة للسيطرة على الأقطار الصغيرة. فكان المصريون أكثر وأشد الرافضين لتلك المقولة.

(٢) الديموقراطية كوسيلة للتوحيد

بعكس الوسيلة السابقة (العنف) نجد أن الأغلبية الساحقة من مبحوثينا في الأقطار العشرة توافق كلياً على الأسلوب الديموقراطي في تحقيق الوحدة. فقد وصلت نسبتهم إلى ٧٨٪. فاذا أضفنا اليهم الذين وافقوا جزئياً على هذا الأسلوب (وهم ١٧٪)، فاننا نكون حيال ٩٥٪ من جملة المبحوثين يفضلون الطريق الديموقراطي الى الوحدة العربية. والطريق الديموقراطي يعني في هذا السياق استفتاء الشعوب العربية حول الموضوع. ويبدو أن الأغلبية العظمى من المبحوثين تؤمن في قرارة نفسها أن هذا الأسلوب- ليس فقط الأكثر احتراماً لحريات المواطنين- ولكنه أيضاً كفيل بتحقيق التوحيد، حيث أن أغلبية العرب تريد الوحدة على أي حال.

ومع أن ٩٥٪ من مجموع المبحوثين أعطوا هذا الأسلوب تفضيلهم (اما بلا تحفظ أو ببعض التحفظ)، فاننا نجد أن النسبة المؤيدة للطريق الديموقراطي تتفاوت بعض الشيء من قطر الى آخر. فقد وصلت هذه النسبة أقصاها بين أبناء قطر (١٠٠٪)، يليهم أبناء السودان (٩٨٪) والمغرب (٩٦٪). من ناحية اخرى كانت النسبة المعضدة للطريق الديموقراطي الى الوحدة أقل من المتوسط العام (٩٥٪) بين أبناء فلسطين (٨٧٪) والاردن (٨٩٪). وتفسير ذلك لا يخرج عما قلناه بالنسبة للمجموعتين الاخيرتين في الفقرة السابقة ونحن نتحدث عن وسيلة العنف.

ولا تترك البيانات الميدانية هنا أية شبهة في الأسلوب الذي يريد به الرأي العام العربي تحقيق وحدته القومية. وضآلة الفروق بين المجموعات القطرية (رغم دلالاتها الاحصائية) تعني أن هناك ما يشبه الإجماع على مستوى الجماهير في تفضيل الاسلوب الديموقراطي لانجاز التوحيد السياسي للوطن العربي. وقد وجدنا أن هذا الإجماع متوفر أيضاً بين الشرائح المهنية المختلفة وبين المستويات التعليمية المتباينة (جدولا رقم (٤- ٢٠، ٤- ٢١). هذا الإجماع أو ما يشبه الإجماع ربما يعكس شيئاً آخر ورد ضمنياً في استجابات المبحوثين، ألا وهو تعطش الجماهير العربية للمشاركة السياسية الحقيقية في اتخاذ القرارات المصيرية، وفي مقدمتها القرار في قضية الوحدة. فالأمر هنا ليس مجرد نبذ لأسلوب العنف العسكري في تحقيق الوحدة، وإنما هو أيضاً شجب لما يمكن تسميته «**العنف الاوتوقراطي**» في

اتخاذ القرارات المصيرية. ونقصد بهذا التعبير وحدانية واحتكار النخبات او الصفوات الحاكمة في صنع القرارات الكبرى. فبرغم أن بعضها في بعض الاحيان يستند في قراراته الى تحسس نبض الجماهير العربية والتعاطف مع مطالبها الشعبية- مثل مطلب الوحدة- الا أن عدم اشراكها لهذه الجماهير مباشرة، وبصورة جادة، قد كانت له آثار سلبية بالغة. أهم هذه الآثار هو خضوع القرار المصيري لأمزجة ومصالح الحكام فهم يوقعون معاهدة للوحدة اليوم، وينقضونها غداً، ويتحاربون بعد غد،والجماهير مغيبة تماماً في الحالات الثلاث. من هذا المنطلق الأوسع لا بد أن تفهم بيانات جدول رقم (٤- ١٩). فالأغلبية الساحقة من قطاعات الرأي العام العربي في أقطار عشرة، من أقصى شرق الوطن العربي الكبير الى أقصى غربه، تريد توحيداً سياسياً من خلال المشاركة الديموقراطية. وهذه الأغلبية ليست فقط ضد أسلوب العنف العسكري في إنجاز هذا الهدف الكبير، ولكنها أيضاً ضد أسلوب التعسف والاحتكار الذي تمارسه الصفوات الحاكمة في مثل هذه القضايا المصيرية.

(٣) ترك أمر وسيلة تحقيق الوحدة للأجيال القادمة

وليس أدل على حرص الجيل العربي الحالي على هدف الوحدة وعلى وسيلة تحقيق الوحدة من رفض أغلبيته لترك هذين الامرين كلية للأجيال القادمة. لقد وجهنا لمبحوثينا من الأقطار العربية العشرة السؤال التالي:

«يرى البعض أن الأسلوب الأمثل (لتحقيق الوحدة) هو ترك الأمر للأجيال القادمة كي يفعلوا ما يشاؤون». فإلى أي مدى تتفق مع هذا الرأي؟

لم يوافق على هذا الرأي بشدة سوى ١١٪ من جملة المبحوثين، بينما رفضه رفضاً قاطعاً حوالي ٦١٪ من هؤلاء المبحوثين، واتخذ ٢٨٪ منهم موقفاً وسطاً. والمغزى العام لهذه النسب هو، أولاً، أن الاغلبية تعتقد أن الوحدة العربية، هدفاً ووسيلة، هي من الأهمية والخطورة بحيث لا ينبغي أن تترك للأجيال القادمة وحدها لتقرر ما تشاء بشأنها. وهذه النسب توحي، ثانياً، بأن الجيل العربي الحاضر ما زال يأمل ويرغب في أن تتحقق الوحدة في سنوات حياته الباقية.

وتأكيداً لهذا التفسير، نلاحظ أن المجموعات القطرية التي طالما رأيناها على مؤشرات سابقة أكثر تعبيراً عن مشاعرها القومية واتجاهاتها الوحدوية، هي هنا الأكثر رفضاً لمقولة ترك الأمر كله للأجيال القادمة. فكما يتبين من الجزء (جـ) في جدول رقم (٤- ١٩)، سجّل الفلسطينيون (٧٧٪) والقطريون (٧٥٪) والاردنيون (٧٥٪) واليمنيون (٧٣٪) والكويتيون (٧١٪) نسباً أعلى من المتوسط العام بما لا يقل عن عشر درجات مئوية في

معارضتهم الشديدة لتلك المقولة. بينما نجد ان السودانيين واللبنانيين كانوا أقل معارضة لنفس المقولة، رغم أن اغلبيتهم أيضا رفضت المقولة (٥٣٪ و٥٥٪ على التوالي).

كذلك نلاحظ أن الفئات المهنية- التي رأيناها في فصول سابقة أكثر حماساً للوحدة تسجل نسبة أعلى من المتوسط العام في رفضها لمقولة ترك أمر الوحدة للأجيال القادمة. فقد سجّل ثلاثي الفلاحين والعمال والطلبة نسباً أعلى من المتوسط بما لا يقل عن ١١ درجة مئوية (٧٦٪ و٧٤٪ و٧٢٪ على التوالي) في رفضها لنفس المقولة (قسم (جـ) جدول رقم (٤-٢٠).

ويظهر نفس نمط الاستجابة بين المستويات التعليمية جدول رقم (٤-٢١) فأدنى هذه المستويات عبر عن رفضه القاطع لمقولة ترك أمر الوحدة ووسيلتها للجيل القادم بنسبة ٧٣٪، أي أعلى من المتوسط العام لجملة المبحوثين بأكثر من ١٢ درجة مئوية. وهذا المستوى، كما نعلم، يضم معظم الفلاحين والعمال. في مقابل ذلك نلاحظ ان نسبة رفض نفس المقولة بين أعلى مستوى تعليمي- رغم انها غالبية- الا انها لم تتجاوز ٦٠ في المائة.

والخلاصة فيما يتعلّق بوسيلة الوحدة هي أن غالبية مبحوثينا من الأقطار العشرة يرفضون استخدام العنف كأسلوب لتحقيق التوحيد السياسي للوطن العربي، ويصرون على الأسلوب الديموقراطي الذي يتيح للجماهير أكبر قدر من المشاركة في صنع قرار هذا التوحيد. وهم بذلك يعبّرون ضمناً عن رفضهم لتسلط واحتكار الصفوات الحاكمة وتلاعبها بهذه المسألة المصيرية. وأخيراً فان الغالبية على مستوى جميع الأقطار والشرائح المهنية والمستويات التعليمية تعتقد أن هدف الوحدة ووسيلتها هما من الأهمية بمكان، بحيث ترفض ترك أمرهما كله للأجيال القادمة. فهي تريد ان تشارك خلال حياتها (حياة الجيل الحاضر) في تحقيق هذه الوحدة واختيار وسيلتها. وتتأكّد كل هذه الخلاصات، وتبدو أعظم تبلوراً، بين القطاعات التي كانت أكثر تعبيراً عن ميولها الوحدوية في الفصول السابقة، والتي ذكر أفرادها صراحة أنهم سيكونون الأكثر استفادة على كل المستويات (القطرية والفردية) من تحقيق الوحدة. وفي مقدمة هذه القطاعات الفلاحون والعمال والطلاب الذين يمثّلون معاً في مجتمعنا العربي المعاصر أوسع قاعدة جماهيرية.

و- خاتمة

ان ما عبّرنا عنه باصطلاح «الواقعية الجديدة» أو «العقلانية الجديدة» بين قطاعات الرأي العام العربي في الأقطار العشرة التي درسناها تجلّىٰ في تعبيراتها المختلفة عن رأيها في التوقيت الأمثل للوحدة، وفي عقبات هذه الوحدة، ومزاياها ومثالبها على المستويين القطري

والفردي، وفي وسائل تحقيقها. ولن نقوم بتلخيص ما عرضناه في ثنايا الفصل مرّة أخرى في هذه الخاتمة. ولكننا فقطنودّ -كما فعلنا في خاتمة فصول سابقة- أن نؤكد بعض المعاني التي ربما تكون قد تاهت في خضم الجداول والإحصائيات والمقارنات.

المظهر الأول للواقعية الجديدة هو أن أغلبية قطاعات الرأي العام العربي أصبحت تدرك أن التوحيد السياسي لهذا الوطن الكبير لا يمكن أن ينجز بين يوم وليلة. فبرغم أن جزءاً كبيراً من الجماهير ما تزال تأمل في وحدة فورية، إلاّ أن الأغلبية تأمل أن ترى هذا الانجاز في الأمد المتوسط.

المظهر الثاني لهذه الواقعية الحديدة هو الاتفاق على روًية العقبات التي تعترض طريق الوحدة. في مقدمة هذه العقبات كان هناك إجماع على القوى الخارجية المضادة، وعلى تناقضات الصفوة الحاكمة، وعلى انخفاض الوعي السياسي للشعوب العربية. ان الاتفاق في روًية العقبات وترتيبها بنفس الطريقة بين كل المجموعات القطرية هو تأكيد لوحدة الروًية بين الجماهير العربية. ولكن وحدة الروًية هذه مهددة في جوانبها، وخاصة بين المصريين والسودانيين من جانب وبقية المجموعات القطرية من جانب آخر.

المظهر الثالث للواقعية الجديدة في الرأي العام العربي هو تجاوز الرومانسية المفرطة في نظرته للمسائل القومية وقضية الوحدة. فهناك قطاع متزايد ينظر للوحدة كوسيلة للتنمية القطرية ولتلبية الطموحات الفردية في مستقبل مادي أفضل، الى جانب ما تحققه من مزايا معنوية واستراتيجية للأمة العربية ككل.

المظهر الرابع للعقلانية الجديدة في الرأي العام العربي هو إدراكه لعدم جدوى- وربما عدم إمكانية- توحيد أجزاء الوطن العربي الكبير بسلاح العنف. فالأغلبية تعي أن عصر التوحيد القومي بقوة السلاح قد مضى وربما لن يعود. وبالتالي فهي أكثر قوة ورغبة في تفضيلها للطريق الديموقراطي، الذي يسمح بأوسع وأعمق تعبير للجماهير العربية في المشاركة في إنجاز الوحدة. وهي تريد أن يتم ذلك في حياة هذا الجيل، ولا يترك الأمر برمّته لأجيال قادمة.

إذا أضفنا هذه المظاهر الأربعة- التي رأيناها بوضوح في هذا الفصل- الى مظاهر اخرى لا تقل واقعية او عقلانية، ظهرت في الفصل الثالث، فاننا نصبح بصدد رأي عام عربي أكثر اتزاناً وفهماً لقضاياه المصيرية من بعض النخب الحاكمة التي تسيطر على مقدراته. لقد كنا نسمع من البعض في الداخل والخارج أن العقل العربي مفرط في «الرومانسية» و«الكلامية» و«الانفعالية» و«المبالغة» في نظراته لكثير من الأمور. ورغم أن

هذه ليست دراسة عن العقل أو السلوك أو الشخصية العربية بوجه عام، الا أن ما بدا لنا من خلال ما عرضناه، في الفصول السابقة لا يؤكد معظم هذه الأحكام. ربما بنيت هذه الأحكام على ملاحظات وانطباعات ماضية، وربما أخذت الشعوب فيها بجريرة تصرفات بعض الحكام. ولكن الشواهد ـ في هذه الدراسة على الأقل ـ تعطينا خلاصة اخرى عن الرأي العام العربي، وهي أنه «أصبح» أكثر واقعية وعقلانية في نظرته للأمور التي عنينا بها هنا.

لقد سمَّينا مجمل هذه الشواهد «بالواقعية الجديْدة» لأنها جديدة علينا كباحثين وكمفكرين. فهل هي جديدة حقاً؟ وهل بزوغها في هذه اللحظة التاريخية هو محصلة تجارب الاحباط و«المحاولة والخطأ» خلال العقود القليلة الماضية؟. ربما. ولكن الثابت أيضاً هو أن أحداً من مسؤولينا أو باحثينا أو مفكرينا لم يحاول بأمانة وجدية ان يستقرىء الرأي العام العربي من قبل. فالاستفتاءات الشعبية المزعومة، التي يعرف الجميع مقدماً أنها ستكون بواقع ٩٩,٩ في المائة، لم يكن لها أن تكشف عن درجة عقلانية الرأي العام العربي. فهي ليست جادة ولا أمينة، ولا حتى محبوكة. نقول هذا لأن هناك إحتمالاً كبيراً في أن يكون ما أطلقنا عليه هنا «الواقعية الجديدة» أو «العقلانية الجديدة»، ليس بشيء جديد على الاطلاق ربما كان الرأي العام العربي «عقلانياً» و«واقعياً» في كل المراحل السابقة. فقط لم يكلف حاكم أو باحث في الماضي خاطره في تقصِّي درجة عقلانية هذا الرأي العام.

الفصل الخامس

مَن يتحد مع من بين الأقطار العربية؟

أ- مقدمة

في هذا الفصل نتعرض لقياس اتجاهات الرأي العام في كل قطر من الأقطار العشرة نحو جاذبية الاتحاد مع أقطار عربية معينة، وبالتحديد اذا كان التوحيد السياسي الشامل للوطن العربي غير قابل للتحقيق في الأمد القصير، فما هي امكانية انجاز وحدات او اتحادات أقل شمولا، أي بين قطرين عربيين أو أكثر. واذا كان هناك مثل هذه الإمكانية، فما هو القطر أو الاقطار التي يرغب المبحوثون في أن تتحد معه أو معها قطر كل منهم؟.

حول هذه الأسئلة تركز صفحات هذا الفصل. اما في الفصل الذي يتلوه (الفصل السادس) فنحاول إيجاد تفسير عام لمعاملات الجاذبية والتنافر الوحدوي بين الأقطار العربية. وسنفعل ذلك من خلال تحليل الصور والقوالب النمطية لدى كل شعب عربي عن الشعوب العربية الأخرى.

ب- إمكانية الوحدة مع قطر آخر في المدى القريب

نذكر من الفصل السابق (ب- الفصل الرابع) عند الحديث عن التوقيت الأمثل للوحدة العربية الشاملة، أن ٣٦٪ فقط من مبحوثينا قالوا أنهم يتوقّعونها في الأمد القريب (خلال خمس سنوات مثلاً)، بينما ذكر ٧٤٪ منهم أن أملهم أن تتحقّق اما في الأمد المتوسط أو البعيد. ولكننا هناك كنا نسألهم أساساً عن توحيد شامل للوطن العربي.

أما بسؤالهم عن إمكانية الوحدة مع قطر عربي آخر (وليسَ كل الاقطار) في المدى القريب (خلال خمس سنوات مثلاً) فان الصورة تتغيَّر بشكل ملموس. فالذين يجيبون «بنعم» على هذه الإمكانية ترتفع نسبتهم الى حوالي ٥٨٪، أي بزيادة ٢٢ نقطة مئوية عن الذين يأملون أو يتوقّعون توحيداً شاملاً في نفس المدى الزمني القصير. أما الذين قالوا أنهم لا يتوقعون حتى وحدة جزئية- بين قطرهم وقطر آخر خلال السنوات القليلة القادمة فان نسبتهم كانت ٤٣٪ أي بحوالي ٣١ درجة مئوية أقل من أولئك الذين لم يتوقعوا توحيداً

عربياً شاملاً خلال المدى القريب.

هذا معناه أن المبحوثين من الأقطار العشرة بشكل عام هم أكثر «واقعية» تجاه ما يمكن وما لا يمكن أن يتحقّق في مضمار الوحدة العربية، في الآماد القريبة والوسيطة والبعيدة. بتعبير آخر حدث نوع من «التحجيم» لتوقعات الرأي العام العربي الذي استقصيناه في هذه البلدان.

ومع ذلك يظل هناك تفاوت ملموس في درجة هذا «التحجيم» من قطر عربي الى قطر عربي آخر، ومن شريحة مهنية الى شريحة أخرى، ومن مستوى تعليمي الى مستوى تعليمي آخر.

(١) الفروق القطرية: يعطينا جدول رقم (٥- ١) توزيعاً لإجابات المبحوثين من الأقطار العشرة، كل على حدة، فيما يتعلّق بامكانية إتمام الوحدة بين قطر كل منهم وأقطار عربية أخرى في المستقبل القريب. ومنه نلاحظ على الفور أن أبناء أربعة أقطار عربية ما زال حجم الأمل لديهم كبيراً في إنجاز وحدة جزئية مع قطر أو آخر في السنوات القليلة القادمة. على رأس هذه المجموعة يوجد أبناء قطر بنسبة ٧٩٪، وأبناء اليمن بنسبة ٧٤٪، وأبناء مصر بنسبة ٦٦٪، وأبناء الكويت بنسبة ٦٣٪.

أما الأقطار التي تقاربت نسبة الموافقين فيهم على إمكانية الوحدة مع المتوسط العام لجملة العينة من البلدان العشرة (الذي هو ٥٨٪) فقد كانت هي تونس (٥٥٪) والسودان (٥٤٪) والاردن (٥٣٪).

المجموعة الثالثة هي الأقطار التي لم تتجاوز نسبة من يرون من أبنائها إمكانية وحدة سريعة مع قطر آخر نسبة ٥٠٪ أي أقل من نصف المبحوثين في كل منها. وهذه تشمل لبنان (٣٣٪) وفلسطين (٣٦٪) والمغرب (٤٨٪).

والملاحظة الاولى على هذا التفاوت بين الاقطار العشرة هي انٍ نسبة من قالوا في كل منها بامكانية وحدة قريبة مع قطر عربي آخر هي أكبر من نسبة من قالوا بهذه الامكانية على النطاق العربي الشامل. فبينما لم ير سوى ١٨٪ من السودانيين هذه الإمكانية على النطاق العربي، يراها هنا حوالي ٥٤٪ (امكانية الاتحاد مع قطر عربي بعينه)، اي بفارق ٣٢ نقطة مئوية. ويتكرّر نفس الشيء بالنسبة للبنانيين (٢٥٪ مقابل ٣٣٪)، والمغاربة (٣١٪ مقابل ٤٨٪)، والمصريين (٣٦٪ مقابل ٦٦٪). الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هو الفلسطينيون. فبينما قال أكثر من ٥٠٪ منهم انهم يأملون في وحدة عربية شاملة على المدى القريب، لم تتجاوز نسبة من يعتقدون في هذه الامكانية بين قطرهم (فلسطين) وأي قطر آخر في نفس

شكل ٥ـ ١

رأي المبحوثين في امكانية اتمام الوحدة بين أقطارهم وأقطار عربية أخرى في المستقبل القريب (نسب مئوية)

	المغرب	تونس	السودان	مصر	اليمن	قطر	الكويت	لبنان	فلسطين	الأردن
نعم ممكنة في الأمد القريب	٤٧,٦	٥٤,٦	٥٣,٧	٦٦,٠	٧٤,١	٧٨,٩	٦٢,٥	٣٣,٠	٣٥,٩	٥٣,٠
لا غير ممكنة في الأمد القريب	٥٢,٤	٤٥,٤	٤٦,٣	٣٤,٠	٢٥,٧	٢١,١	٣٧,٠	٦٧,٠	٦٢,٨	٤٧,٠

٥٧,٥٪

٤٢,٥٪

رأي العينة في امكانية اتمام الوحدة بين اقطارهم وأقطار عربية أخرى.

نعم ممكنة في الأمد القريب

لا غير ممكنة في الأمد القريب

جدول رقم (٥- ١)

رأي المبحوثين في إمكانية اتمام الوحدة بين أقطارهم وأقطار عربية أخرى في المستقبل القريب (نسب مئوية)

إمكانية الوحدة / الأقطار	نعم ممكنة في الأمد القريب	لا غير ممكنة في الأمد القريب
الاردن	٥٣,٠	٤٧,٠
فلسطين	٣٥,٩	٦٣,٨
لبنان	٣٣,٠	٦٧,٠
الكويت	٦٢,٥	٣٧,٠
قطر	٧٨,٩	٢١,١
اليمن	٧٤,١	٢٥,٧
مصر	٦٦,٠	٣٤,٠
السودان	٥٣,٧	٤٦,٣
تونس	٥٤,٦	٤٥,٤
المغرب	٤٧,٦	٥٢,٤
المجموع	٥٧,٥	٤٢,٥
(٥٠٩٨)	(٢٩٣١)	(٢١٦٧)

مؤشرات إحصائية:
مربع كاي = ٣٣٦,٨٥ معامل الارتباط الاسمي = ٠,٢٥
جاما = ٠,١٥ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١

المدى الزمني القريب أكثر من ٣٦٪. وليس من الصعب إيجاد تفسير لهذا الاستثناء. فالفلسطينيون لا يملكون مقدرات الامور في وطنهم بعد، ولا يستطيعون التنبوء بمتى سيتم لهم ذلك، وبالتالي فمن الصعب على معظمهم الحكم على إمكانية الاتحاد بين فلسطين وغيرها من الأقطار العربية، لذلك كان أمل الوحدة الشاملة لدى معظمهم أكثر ترجيحاً من أمل وحدة قطرهم السليب مع قطر عربي آخر.

الملاحظة الثانية هي أن المجموعة التي عبّرت بأعلى نسبة عن الأمل في وحدة قريبة

مع قطر آخر تضم أبناء قطرين خليجيين هما قطر والكويت. وإمكانية الوحدة بين أقطار الخليج كانت ولا تزال حديث العامة والخاصة منذ أوائل السبعينات ـ وبالتحديد ـ منذ أعلنت بريطانيا عن استراتيجيتها في شرق السويس في أواخر الستينات، والتي كان مؤداها تصفية قواعدها العسكرية في تلك المنطقة. ويكثر الحديث عن الوحدة في الخليج كلما ظهرت بوادر أخطار خارجية من المنطقة نفسها (ايران) أو من خارجها (الدول الاعظم)، وكثيراً ما تظهر هذه الأخطار، وخاصة منذ الطفرة في أسعار النفط في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣. أما وجود اليمن في هذه المجموعة فيرتبط ـ على ما نعتقد ـ بالأمل الذي لا يموت في توحيد شطريه الجنوبي والشمالي. كذلك يتشابه الأمر بالنسبة لمصر، التي ما فتئت وحدة وادي النيل (مصر والسودان) تداعب أفئدة أبنائها. وفي أجزاء تالية من هذا الفصل ستسنح لنا فرصة استجلاء هذه الميول.

الملاحظة الثالثة خاصة بالأقطار التي تقل نسبة مبحوثيها عن المتوسط العام لاجمالي العينة، في رؤيتهم لإمكانية وحدة جزئية مع قطر واحد آخر على الأقل، وهي لبنان وفلسطين والمغرب. وقد تحدَّثنا بالفعل عن فلسطين في فقرة سابقة. أما لبنان والمغرب فنعتقد أن تقلص النسبة فيهما يرتبط بالضعف النسبي في الاتجاهات الوحدوية والقومية في القطرين، وهو ما لمسناه في عدة مؤشرات في فصول سابقة.

والخلاصة ان أكثر من ٥٠٪ من أبناء سبعة أقطار عربية يرون إمكانية تحقيق الوحدة بين قطرهم وقطر عربي آخر في الأمد القريب. وان التفاوت في نسبة من يدركون هذه الإمكانية من قطر لآخر ترتبط إما بظروف اقليمية تاريخية خاصة (شطرا اليمن، وادي النيل، الخليج) أو بقوة وضعف الإتجاهات القومية (لبنان والمغرب).

(٢) الفروق المهنية: المتغير الهيكلي الثاني الذي تظهر من خلاله بعض الفروق بين المبحوثين في إدراكهم لإمكانية الوحدة بين قطرهم وأقطار أخرى في المدى القريب هو المتغير المهني. ويعطينا الجدول رقم (٥ـ ٢) جدولاً متقاطعاً حول البعدين محل الإهتمام.

هناك ثماني شرائح مهنية عبَّرت عن إعتقادها بوجود إمكانية لمثل هذا النوع من التوحيد في الأجل القصير بنسبة تفوق المتوسط العام لإجمالي العينة. على رأس هذه الشرائح جميعاً يأتي الفلاحون بنسبة (٦٥٪)، ويليهم في هذا الصدد على التوالي كل من رجال الثقافة والفنون (٦٣٪)، والصحفيون، واصحاب المهن الفنية الوسيطة (٦٠٪)، والعمال (٥٩٪) والطلاب والتجاريون والمحامون (٥٨٪). أما الشرائح المهنية السبع الاخرى فقد سجَّلت نسباً دون المتوسط العام في اعتقادها بوجود إمكانية توحيد سريع بين قطرين أو أكثر

من الأقطار العربية. أقل هذه الفئات تعبيراً عن ذلك هي أصحاب المهن الزراعية العليا (٥٠٪)، يليهم المهندسون (٥١٪) وموظفو الحكومة (٥٣٪) والأطباء والأكاديميون (٥٥٪).

لقد كانت هذه الفروق ذات دلالة احصائية (عند مستوى ٠,٠٠١)، ولكن هل لها من دلالة مضمونية؟ بداية لا تبدو هذه الفروق ضخمة، حيث لا تتجاوز ١٥ نقطة مئوية بين أعلى شريحة، وهي الفلاحون (٦٥٪) من ناحية وأصحاب المهن الزراعية العليا (٥٠٪)

جدول رقم (٥- ٢)

رأي المبحوثين في إمكانية اتمام الوحدة بين أقطارهم وأقطار عربية أخرى في الأمد القريب حسب فئاتهم المهنية (نسب مئوية)

امكانية الوحدة / الفئات المهنية	نعم ممكنة في الأمد القريب (٢٩٣٥)	لا غير ممكنة في الأمد القريب (٢١٦٧)
مهن أكاديمية وعلمية	٥٤,٥	٤٥,٥
مهن طبية عليا	٥٤,٥	٤٥,٥
مهن هندسية عليا	٥٠,٧	٤٩,٣
التجاريون والمهن التجارية	٥٨,١	٤١,٩
المهن الزراعية العليا	٤٩,٥	٥٠,٥
المهن الحقوقية	٥٧,٦	٤٢,٤
الصحافة والاعلام	٦٠,٤	٣٩,٦
الثقافة والفنون	٦٢,٧	٣٧,٣
المهن التربوية والاجتماعية	٦٠,٢	٣٩,٨
وظائف ادارية وحكومية	٥٢,٦	٤٧,٤
مهن أخرى	٦٠,٣	٣٩,٧
طلاب الجامعات	٥٧,٧	٤٢,٣
المهن الفنية المساعدة	٦٠,٤	٣٩,٦
عمال الانتاج والخدمات	٥٨,٩	٤١,١
الفلاحون وعمال الزراعة	٦٤,٦	٣٥,٤
المجموع (٥٠٩٨)	٥٧,٥	٤٢,٥

مؤشرات احصائية:

مربع كاي = ٥٤,١٨ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١ معامل الارتباط الاسمي = ٠,١٠

جدول رقم (٥- ٣)

رأي المبحوثين في إمكانية اتمام الوحدة بين أقطارهم
وأقطار عربية أخرى حسب المستويات التعليمية (نسب مئوية)

المستوى التعليمي / امكانية الوحدة	نعم ممكنة في الأمد القريب	لا غير ممكنة في الأمد القريب
أمي أو دون المتوسط (٥١٤)	٥٩,٠	٤١,١
متوسط (١١٠٩)	٦١,٧	٣٨,٣
جامعي (٢٦٦٢)	٥٦,٠	٤٤,٠
ما بعد الجامعي (٧٥٥)	٥٤,٤	٤٥,٦
المجموع (٥٠٤٠)	٥٧,٥ (٢٨٩٨)	٤٢,٥ (٢١٤٢)

مؤشرات احصائية:

مربع كاي = ١٨,٧٤   معامل الارتباط الاسمي = ٠,٠٦   مستوى الدلالة = ٠,٠٠١

من ناحية أخرى. ولكن الملاحظ أن معظم الشرائح ذات التوجه الوحدوي والقومي الواضح تميل عموماً الى ادراك امكانية الوحدة الجزئية في الأمد القريب، وان كانت لا تحتكر هذا الميل، والعكس صحيح. فثلاثي الفلاحين والعمال والطلاب يوجد بين الشرائح التي سجّلت نسباً أعلى من المتوسط العام لإجمالي العينة. كذلك نجد العكس يكاد يكون صحيحاً، وهو أن الموقف المبدئي غير المتحمس قومياً ووحدوياً لأفراد شرائح معينة يجعلها أقل إدراكاً لامكانية انجاز توحيد سياسي جزئي بين قطرين أو أكثر في الأمد القريب. والمثال البارز على ذلك هو أصحاب المهن الزراعية والأطباء والأكاديميين. فقد سجّلت هذه الفئات المهنية نسباً أدنى من غيرها على مؤشرات القومية والوحدة في الفصول السابقة.

(٣) التفاوت بين المستويات التعليمية

تأكيداً للنقطة السابقة، نلاحظ عموماً من جدول رقم (٥- ٣)، أن المستويين

التعليميين الأدنى سجّلا نسباً أعلى من المتوسط العام في اعتقاد أفرادهما بامكانية وحدة قريبة بين قطرين عربيين أو أكثر. وعكس ذلك نجد أن المستويين الأعلى قد سجّلا نسباً دون المتوسط العام للعينة حول نفس النقطة. وأكبر الفروق نلمسه بين أصحاب المستوى التعليمي المتوسط وأصحاب الشهادات الأعلى من جامعية. فقد سجل الفريق الأول نسبة ٦٢٪، أي أعلى من المتوسط العام بأربع درجات مئوية، وسجّل الفريق الثاني ٥٤٪، أي دون المتوسط العام بأربع درجات مئوية، أي أن الفرق بين أصحاب المؤهلات المتوسطة وأصحاب الشهادات العليا يصل الى ثمان درجات مئوية في إدراك امكانية وحدة جزئية قريبة.

وقد لمسنا في الفقرة السابقة ان شريحة المهن الفنية الوسيطة كانت من أعلى الشرائح التي تعتقد بامكانية مثل هذه الوحدة. ويغلب على أفراد هذه الشريحة الحصول على تعليم متوسط (صناعي- تجاري- حرفي) كذلك لمسنا في القسم السابق أن الاكاديميين كانوا من أقل الشرائح التي تعتقد بامكانية وحدة قريبة بين قطرين عربيين أو أكثر. وهؤلاء يغلب عليهم حيازة مؤهلات أعلى من جامعية (ماجستير ودكتوراه).

ورغم أن المتغيرات الهيكلية الثلاثة كانت ذات دلالة احصائية عالية (عند مستوى ٠,٠٠١) الا أن اقوى معاملات الارتباط كانت بين المتغير القطري (٠,٢٥) وادراك امكانية التوحيد الجزئي في المدى القريب. أما معامل الارتباط مع المتغيرين الآخرين، فقد كان ٠,١٠، و٠,٠٦ (مع المتغير المهني والمتغير التعليمي على التوالي). وهذا معناه أن قوة المتغير القطري هي أكثر من ضعفي المتغير المهني، ومن أربعة أمثال المتغير التعليمي، في تفسير التفاوت بين معتقدات المبحوثين في إمكانية وحدة جزئية قريبة بين قطرين عربيين أو أكثر.

جـ - المسافة السياسية بين الأقطار العربية

اذا كان معظم مبحوثينا من الأقطار العشرة يعتقدون- كما رأينا- امكانية اتمام الوحدة بين القطر الذي ينتمون اليه وقطر عربي آخر أو أكثر في المستقبل القريب فقد كان السؤال المنطقي الثاني هو أن نطلب من كل مبحوث أن يذكر اسم هذا القطر. معظم المبحوثين الذين أجابوا على السؤال ذكروا قطراً واحداً، وآخرون ذكروا قطرين وبعضهم ذكر ثلاثة أقطار.

وفي الفقرات التالية نعرض البيانات الميدانية لهذه الاختبارات، ونحلّلها لكي نرى ما إذا كانت تكشف عن أنماط عامة وعن اتجاهات نوعية محددة. لقد درج علماء النفس على استخدام مقاييس تعكس درجة التجاذب والتنافر بين الافراد، ويطلقون عليها مصطلح

مقاييس المسافة النفسية (Psychological Distance, Psychometery) [1]. ودرج علماء الاجتماع على استخدام مقاييس مشابهة لتقدير مدى التجاذب والتنافر بين الجماعات داخل نفس المجتمع المحلي أو المجتمع القومي، ويطلقون عليها بدورهم اصطلاح مقياس «المسافة الاجتماعية» (Social Distance, Sociometery) [2]. ومنطلق هذه المقاييس هو مدى الرغبة في التفاعل والتعامل والتعاون والتصادق بين الافراد وبعضهم البعض (المسافة النفسية)، أو بين الجماعات وبعضها البعض (المسافة الاجتماعية).

وقد وجهنا لمبحوثينا من الأقطار العشرة اسئلة مشابهة نستطيع من خلالها تقدير مدى الرغبة في التفاعل بين أبناء قطرهم وأقطار عربية أخرى، ومنها السؤال الخاص بما هو القطر الذي يرى المبحوث امكانية اتحاد بلده معه في المستقبل القريب ولم يقتصر اختيار القطر المرشح للاتحاد مع قطر المبحوث على الأقطار العشرة التي أجرينا فيها الدراسة. فقد كان هذا السؤال مفتوحاً، يسمح له باختيار أي واحد أو أكثر من الأقطار العربية العشرين. وقد اعتبرنا مجموع اختيارات أبناء كل قطر لقطر آخر مؤشراً لدرجة التجاذب بين القطرين، أو إن شئنا مؤشراً للمسافة السياسية (Political Distance) بين القطرين، حيث أن «التوحيد» هو فعل سياسي في التحليل الأخير، وان كان يستند بالطبع على أرضيات اقتصادية واجتماعية ونفسية.

وتعطي الجداول رقم (٥ـ ٤)، (٥ـ ٥)، (٥ـ ٦) البيانات المفصلة عن اختيارات أبناء كل قطر من الأقطار العشرة التي درسناها لأقطار عربية أخرى يعتقدون أن بامكان بلدهم الاتحاد معها في المستقبل القريب.

---

(١) انظر حول هذه المقاييس والدراسات التطبيقية التي استخدمتها:

Allport, **The Nature of Prejudice.**

Samuel Andrew Stouffer et al., **The American Soldier** (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1969).

(٢) انظر حول هذا الموضوع:

Williams Jr., **Reduction of Inter Group Tensions, a Survey of Research on Problems of Ethnic, Racial, and Religious Group Relations.**

E. Boguadus, «Reducing Vocal Distance Between Arabs and Jews,» **Sociology and Social Research,** v. 40, 1955, pp. 41 - 48.

S.C. Dodd, «A Social Distance Test in the Near East,» **American Journal of Sociology,** v. 41, 1935, pp. 194 - 204.

جدول رقم (٥- ٤)

اختيار المبحوثين الأول للأقطار العربية التي يمكن أن تتحد مع قطر كل منهم في الأمد القريب (نسب مئوية)

الأقطار المختارة / أقطار المبحوثين	الأردن	فلسطين	لبنان	الكويت	قطر	اليمن	مصر	السودان	تونس	المغرب	المجموع %	المجموع م
الأردن	-	٦٢,٥	٤,٣	٩,٧	–	–	٠,٥	–	–	٠,٥	٢,٦	٦٤
فلسطين	٠,٧	–	٠,٧	٣,٢	–	–	٠,٢	–	٠,٥	–	٠,٣	٨
لبنان	–	١,٦	–	–	–	–	–	–	–	–	٠,٢	٤
سوريا	٨٢,٨	٢٣,٤	٨٩,١	٨,١	–	–	٨,٥	–	–	١,٥	١٤,٦	٣٦٦
العراق	٠,٧	٦,٣	١,٤	٣,٢	–	٠,٤	٠,٥	–	٠,٥	–	٠,٧	١٧
الكويت	–	٣,١	–	–	–	١,٧	٠,٦	–	–	–	٠,٦	١٤
قطر	–	–	–	١,٦	–	٠,٤	–	–	–	–	٠,١	٢
الإمارات	٣,٠	–	–	٤,٨	٣٧,٥	١,٣	٠,٢	٠,٦	–	–	٠,٥	١٢
البحرين	–	–	–	١٦,١	١٢,٥	–	–	–	–	–	٠,٥	١٢
عمان	–	–	–	–	١,٣	–	–	–	–	–	٠,١	٢
السعودية	٥,٢	–	١,٤	٤٠,٣	٣٧,٥	٩,٤	١٢,١	٥,٠	٠,٥	٤,٦	٩,٥	٢٣٧
اليمن العربية	–	–	–	–	–	–	–	٠,٦	–	–	١,٠	٢٦
اليمن الديموقراطية	–	–	–	١,٦	–	٧٨,٢	–	–	–	–	٦,٤	١٥٩
مصر	٦,٧	٣,١	–	٣,٢	١٢,٥	٥,٦	–	٨٦,٩	١,٥	٢,٥	٨,٦	٢١٥
السودان	–	–	–	٨,١	–	١,٣	٦٦,٢	–	٠,٥	–	٣٤,٩	٨٧٢
الصومال	–	–	–	–	–	–	١,٢	–	–	–	٠,١	٢
ليبيا	٠,٧	–	–	–	–	٠,٤	٨,٩	٥,٠	٧٧,٢	٠,٥	٩,٦	٢٣٩
تونس	–	–	–	–	–	–	٠,٣	–	–	١٣,٤	١,٦	٣٩
الجزائر	–	–	–	–	–	–	٠,٥	٠,٦	١٤,٣	٤٢,١	٤,٥	١١٣
المغرب	–	–	–	–	–	–	١,٤	–	٥,١	–	١,٤	٣٦
موريتانيا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٣٤,٢	٢,٥	٦٣
المجموع %	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	
المجموع م	١٣٤	٦٤	١٣٨	٦٢	٨	٢٣٤	١٣٠٣	١٦٠	١٩٧	٢٠٢		٢٥٠٥

مؤشرات إحصائية: مربع كاي = ٩٣٦٠,٥٧ معامل الارتباط الاسمي = ٠,٨٩ مستوى الدلالة = ٠,٠١

جدول رقم (٥ـ ٤) يبين الاختيار الاول الذي ذكره مبحوثو كل قطر (الاختيار الوحيد اذا كان المبحوث قد ذكر قطراً واحداً). ومنه يتضح، مثلاً، أن أعلى نسبة من الاردنيين (٨٣٪) اختاروا سوريا كقطر عربي يمكن للاردن ان يتحد معه في مدى زمن قريب. للأسف لم تجرِ الدراسة في سوريا لنعرف مدى رغبة السوريين في الاتحاد مع الاردن في نفس المدى الزمني، وقد تلا سوريا بالنسبة للاردنيين، لكن بمسافة كبيرة، كل من مصر (٧٪) والسعودية (٥٪). بالنسبة للفلسطينيين، كان القطر الأكثر ترشيحاً في المقام الأول للتوحد معه هو الاردن (٦٣٪) يليه سوريا(٢٣٪)،ثم العراق (٦٪). بالنسبة للبنانيين كان هناك قطر واحد استأثر بأكثر من (٨٩٪)، من اختيارهم الأول وهو سوريا، ويليها بمسافة كبيرة الاردن (٤٪). أما الكويتيون فقد كانت اختياراتهم الاولى أقل تركيزاً وأكثر تشتتاً. المجموعة الأكبر اختارت السعودية (٤٠٪)، يليها البحرين (١٦٪)، فالاردن (١٠٪) فسوريا والسودان (٨٪). بالنسبة للقطريين توزع العدد الأكبر من اختيارهم الاول مناصفة بين كل من الامارات العربية المتحدة (٣٨٪) والسعودية (٣٨٪)، وتلاهما بمسافة كبيرة كل من البحرين (١٣٪) ومصر (١٣٪). أما أبناء العربية اليمنية فقد كان هناك تركيز هائل في اختيارهم الاول للقطر الذي يريدون اويرون امكانية الوحدة معه قريباً، وهو اليمن الديموقراطية (٧٨٪)، ويأتي بعد ذلك بمسافة كبيرة كل من السعودية (٩٪) ومصر (٦٪). بالنسبة للمصريين حظى السودان بثلثي اختياراتهم الاولى (٦٦٪) يريدون الاتحاد معه في المستقبل القريب. وتلا السودان بالنسبة للمصريين، وان يكن بمسافة طويلة، كل من السعودية (١٢٪) وليبيا (٩٪) وسوريا (٩٪). أما بالنسبة للسودانيين ، فمعظم من يرى منهم امكانية الوحدة قريباً، قد اختاروا بتركيز هائل (٨٧٪) القطر المصري كشريك في هذه الوحدة. الاختيار الاول لأكبر نسبة من التونسيين كان لجارتهم ليبيا (٧٧٪) ويليها بمسافة كبيرة الجزائر (١٤٪). أما المغاربة فقد كان الاختيار الاول لأكبر نسبة منهم هو للجزائر (٤٢٪)، ثم موريتانيا (٣٤٪) ثم تونس (١٣٪).

جدول رقم (٥ـ ٥) يعطي توزيعاً للاختيارات الثانية التي ذكرها بعض المبحوثين (ان كانوا قد ذكروا قطرين مرشحين للوحدة مع بلدهم في المستقبل القريب. ونلاحظ هنا أن الاردنيين قد اختاروا العراق بأكبر نسبة (٣٠٪)، واختار الفلسطينيون سوريا، واللبنانيون الاردن. أما الكويتيون فان اختيارهم الثاني لا يقل تشتتاً عن اختيارهم الاول. فهنا نجد نسباً متقاربة في ذكرهم للسعودية (٢٠٪) والامارات (١٨٪)والبحرين والعراق (١٦٪). بالنسبة للقطريين، ذهبت معظم اختياراتهم الثانية للكويت (٥٧٪). بالنسبة لليمنيين ذهبت أكبر نسبة من اختياراتهم الثانية لليمن الديموقراطية (٣٣٪) والسعودية (٢٣٪) بالنسبة للمصريين توزعت اختياراتهم الثانية بين ليبيا

(٢٥٪) والسودان (٢٠٪) والسعودية (١٩٪) وسوريا (١٥٪) أما السودانيون فقد اختارت أكبر نسبة منهم ليبيا (٤٣٪)، تليها السعودية (٣٥٪)، وكان الاختيار الثاني لمعظم التونسيين هو الجزائر (٦٧٪)، ولأكبر نسبة من المغاربة هو تونس (٣٨٪).

جدول رقم (٥- ٦) يعطي توزيعات الاختيار الثالث للأقطار التي يمكن لبلد المبحوث ان يتحد معها قريباً (ان كان هذا المبحوث قد ذكر ثلاثة أقطار). هنا نجد الاردنيين يختارون بنسب عالية كل من السعودية ومصر. ويختار الفلسطينيون لبنان ويختار اللبنانيون العراق ويتشتّت الكويتيون بين قطر والامارات والعراق، ويذكر القطريون كلا من الامارات والبحرين، ويذكر اليمنيون مصر، والمصريون سوريا والسودانيون ليبيا والسعودية، والتونسيون المغرب، والمغاربة تونس.

والسؤال هو هل هناك قواعد تحكم هذه الاختيارات؟ وأهم من ذلك ما هي دلالاتها؟ . للاجابة على ذلك قمنا بتأليف مقياس مركب تدمج فيه اختيارات كل مجموعة قطرية تجاه الأقطار الأخرى. وطريقة تأليف المقياس المركب هو أن نعطي الاختيار الأول ثلاث نقط (وبالتالي تضرب مجموع الاختيارات الاولى من أبناء قطر معين لقطر آخر يعتقدون بامكانية الاتحاد معه في المدى القريب في ثلاثة)، ونعطي الاختيار الثاني نقطتين (ويعامل بالطريقة نفسها)، ونعطي الاختيار الثالث نقطة واحدة (تضرب ايضاً في مجموع الاختيارات الثالثة لكل مجموعة قطرية)، ثم نجمعها معاً لكي تمثّل مجموع النقاط التي أعطاها ابناء كل قطر من الأقطار العشرة لأي قطر آخر من الأقطار العربية العشرين. ومنطق هذا المقياس المركب هو أن نعطي اوزاناً نسبية تتسق مع تركيب الاختيار الذي سجّله المبحوث نفسه. فاذا ذكر ٨٠٪ من مبحوثي الاردن، مثلاً، سوريا كاختيار أول كقطر يمكن ان يتحد معه الاردن في المدى القريب، وذكر ٨٠٪ لبنان كاختيار ثان، فلا يعقل ان يأخذ كل من سوريا ولبنان نفس الثقل او الجاذبية بالنسبة للاردنيين. ولكن طبقاً لطريقة المقياس المركب الذي نقترحه هنا تحصل سوريا على ٢٤٠ نقطة (٨٠×٣)، ويحصل لبنان على ١٦٠ نقطة (٨٠ × ٢) من الاردنيين. ولو افترضنا ان نفس النسبة من الاردنيين اختاروا قطراً ثالثاً ووضعوه في الترتيب بعد سوريا ولبنان، فان هذا القطر يحصل على ٨٠ نقطة فقط (٨٠×١) بهذه الطريقة المقننة يتم تحييد متغير حجم عينة المبحوثين من كل قطر، ويتم اعطاء اوزان واضحة الدلالة للارقام الخام.

بالقطع، كان هذا المقياس المركب يستوفي فائدته المنهجية الكاملة لو أن دراستنا شملت كل الأقطار العربية. وبالتالي كنا من خلاله نستطيع أن نحدِّد بدقة كبيرة درجة الجذب أو التنافر المتبادل بين كل قطرين عربيين. أما واننا طبّقنا الدراسة في عشرة أقطار

جدول رقم (٥- ٥)

اختيار المبحوثين الثاني للأقطار العربية التي يمكن أن تتحد مع قطر كل منهم في الأمد القريب (نسب مئوية)

الأقطار المختارة / أقطار المبحوثين	الاردن	فلسطين	لبنان	الكويت	قطر	اليمن	مصر	السودان	تونس	المغرب	المجموع م	المجموع ٪
الاردن	—	١٢,٣	٥٦,٨	٣,٦	—	—	١,٥	—	—	١,٩	٦٩	٤,٤
فلسطين	٣,٢	—	٦,٨	—	—	—	٠,٤	—	—	—	١٢	٠,٨
لبنان	٩,٥	١٢,٣	—	١,٨	—	—	٠,٤	—	١,٣	—	٢٥	١,٦
سوريا	١١,٦	٥٧,٩	٨,١	٨,٩	—	٣,١	١٥,١	٦,٣	—	٠,٦	١٨٣	١١,٧
العراق	٢٩,٥	٥,٣	١٨,٩	١٦,١	—	١,٠	٢,٣	—	٠,٧	٢,٦	٧٨	٥,٠
الكويت	٣,٢	—	٢,٧	—	٥٧,١	٥,٢	٥,٣	—	٠,٧	٣,٢	٦١	٣,٩
قطر	—	—	—	٨,٩	—	—	٠,١	—	—	—	٦	٠,٤
الإمارات	٣,٣	—	١,٤	١٧,٩	—	—	١,٣	١,٢	١,٢	—	٣٥	٢,٢
البحرين	—	—	—	١٦,١	—	١٢,٤	٠,١	—	—	—	١٠	٠,٦
عمان	—	—	—	—	—	٣,١	٠,١	—	—	—	٤	٠,٣
السعودية	٢٣,٢	—	١,٤	١٩,٦	٢٨,٦	٢٢,٧	١٩,١	٣٥,٠	١,٣	٤,٥	٢٤٥	١٥,٧
اليمن العربية	—	—	—	١,٨	—	—	٠,٦	١,٢	—	—	١٤	٠,٩
اليمن الديموقراطية	—	—	—	—	—	٣٣,٠	٠,٣	—	—	—	٢٧	١,٧
مصر	١٢,٦	٧,٠	١,٤	٣,٦	١٤,٣	٨,٢	—	٨,٧	٢,٦	٥,٢	٥٣	٣,٤
السودان	—	—	—	—	—	٤,١	١٩,٧	—	—	—	١٥٩	١٠,٢
الصومال	—	—	—	—	—	—	١,١	٢,٥	—	—	١١	٠,٧
ليبيا	٢,١	١,٨	١,٤	—	—	١,٠	٢٥,٢	٤٢,٥	١٩,١	٧,١	٢٧١	١٧,٤
تونس	—	—	—	—	—	—	١,٣	—	—	٣٨,١	٧١	٤,٦
الجزائر	—	٣,٥	١,٤	—	—	—	١,١	—	٦٧,١	٢١,٩	١٥٠	٩,٦
المغرب	٢,١	—	—	١,٨	—	١,٠	٥,٠	١,٢	٦,٦	—	٥٤	٣,٥
موريتانيا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٤,٢	٢٢	١,٤
المجموع م	٩٥	٥٧	٧٤	٥٦	٧	٩٧	٧٨٧	٨٠	١٥٢	١٥٥	١٥٦٠	
المجموع ٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠		١٠٠

مؤشرات احصائية: مربع كاي = ٣٦١٧,٦٩ معامل الارتباط الاسمي = ٠,٨٤ مستوى الدلالة = ٠,٠١

جدول رقم (٥- ٦)

اختيار المبحوثين الثالث للأقطار العربية التي يمكن أن تتّحد مع قطر كل منهم في الأمد القريب (نسب مئوية)

أقطار المبحوثين / الأقطار المختارة	الاردن	فلسطين	لبنان	الكويت	قطر	اليمن	مصر	السودان	تونس	المغرب	المجموع م	٪
الاردن	-	١٥,٠	٢٤,١	٨,٥	-	٤,٣	٤,٠	-	-	٥,٢	٥٤	٥,٦
فلسطين	١٤,٣	-	١٨,٥	-	-	-	٠,٤	٢,١	١,٢	٢,٦	٢٥	٢,٦
لبنان	١٦,١	٣٠,٠	-	٤,٣	-	-	١,٧	٢,١	-	-	٣٤	٣,٥
سوريا	١,٨	١٥,٠	١,٩	٦,٤	-	٤,٣	١٩,٢	٨,٥	-	١,٧	١١٠	١١,٤
العراق	١٠,٧	٢٠,٠	٣٧,٠	١٢,٨	-	١٠,٩	٤,٦	٦,٤	-	٦,١	٧٧	٨,٠
الكويت	١,٨	-	٣,٧	-	١٤,٣	٨,٧	٩,٧	٨,٥	-	٠,٩	٥٧	٥,٩
قطر	-	-	-	١٤,٩	-	٤,٣	٠,٤	-	-	٠,٩	١٢	١,٢
الإمارات	١,٨	٢,٥	-	١٢,٨	٢٨,٦	٦,٥	٥,٣	٤,٣	١,٢	٠,٩	٤١	٤,٢
البحرين	-	-	-	١٠,٦	٢٨,٦	٤,٣	٠,٢	-	-	-	١٠	١,٠
عمان	-	٢,٥	١,٩	-	-	٦,٥	-	-	-	٠,٩	٦	٠,٦
السعودية	٢٦,٨	-	-	٨,٥	١٤,٣	-١	١٢,٠	١٩,١	-	٢,٦	٨٩	٩,٢
اليمن العربية	-	-	-	-	-	-	٠,٨	٤,٣	-	-	٦	٠,٦
اليمن الديموقراطية	-	-	-	-	-	٨,١٧	٠,٢	-	-	-	٥	٠,٥
مصر	٢٥,٠	٥,٠	٥,٦	٤,٣	-	١٩,٦	-	٤,٣	١٠,٠	٣,٥	٤٦	٤,٨
السودان	-	-	-	٦,٤	-	٨,٧	١٢,٠	-	١,٢	٠,٩	٦٦	٦,٨
الصومال	-	-	-	-	-	٤,٣	٠,٨	١٠,٦	-	-	١١	١,١
ليبيا	-	٧,٥	١,٩	٨,٥	١٤,٣	٨,٧	١٣,٩	٢٣,٤	٦,٣	٢٠,٠	١١٦	١٢,٠
تونس	-	-	١,٩	-	-	-	٣,٤	٢,١	-	٢٧,٨	٥١	٥,٣
الجزائر	-	٢,٥	١,٩	-	-	-	٤,٠	٢,١	١٧,٤	٧,٠	٤٣	٤,٥
المغرب	١,٨	-	١,٩	٢,١	-	-	٦,٥	٢,١	٦٠,٠	-	٨٤	٨,٧
موريتانيا	-	-	-	-	-	-	-	-	٢,٥	١٩,٢	٢٣	٢,٤
المجموع م	٥٦	٤٠	٥٤	٤٧	٧	٤٦	٤٧٤	٤٧	٨٠	١١٥	٩٦٦	
٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠		١٠٠

مؤشرات احصائية: مربع كاي = ١٥٩٩,٢١ معامل الارتباط الاسمي = ٠,٧٩ مستوى الدلالة = ٠,٠١

فقط، فاننا لا نستطيع أن نفعل ذلك. ولكننا مع هذا يمكن ان نحدد درجة الجاذبية المتبادلة بين أي قطرين ممثلين في الدراسة، مثل الاردن ولبنان، أو مصر والسودان، أو تونس والمغرب، أو الكويت وفلسطين، أو فلسطين والاردن، أو الاردن والكويت، وهكذا. بتعبير آخر، هناك ٤٥ علاقة جذب أو تنافر متبادل بين الأقطار العشرة التي شملتها الدراسة وذلك بمقتضى المعادلة البسيطة التالية:

$$\text{عدد العلاقات المتبادلة الممكنة} = \frac{\text{عدد الاقطار } (١٠ - ١) \times \text{ عدد الأقطار } ١٠}{٢} = ٤٥$$

أما بالنسبة للأقطار غير الممثلة في الدراسة (مثل العراق وسوريا والسعودية والجزائر وليبيا) فاننا نحصل بالنسبة لها على علاقات من طرف واحد. أي أن مبحوثي الأقطار العشرة الممثلة في الدراسة يستطيعون، وقد فعلوا، اختيار أي من الأقطار غير الممثلة، ولكن العكس ليس صحيحاً.

ويبين الجدول رقم (٥ـ ٧) مصفوفة الاختيارات المتبادلة وغير المتبادلة على السواء. في الصف الأول (أعلى الجدول) وضعنا الأقطار العشرة التي درسناها، متسلسلة حسب انتمائها الاقليمي: المشرق (الاردن وفلسطين ولبنان)، الخليج (الكويت وقطر) الجزيرة العربية (اليمن) وادي النيل (مصر والسودان)، المغرب العربي الكبير (تونس والمغرب). وفي العمود الأول وضعنا الأقطار العربية الواحد والعشرين الأعضاء في الجامعة العربية، ومن بينها الأقطار العشرة التي تمّت فيها الدراسة (ولكنها لم تتضمّن جيبوتي التي انضمت الى الجامعة مؤخراً). وتقرأ مصفوفة جدول رقم(٥ ـ ٧)بالشكل التالي: تحت اسم كل قطر تمّت دراسته يوجد مجموع النقط « الموزونة » (Weighted Scores) التي أعطاها مبحوثو هذا القطر لكل قطر عربي آخر. والى جانب النقاط، يوجد بين قوسين ترتيب القطر في نظر المبحوثين من بلد معين. ويمثل عدد النقاط والترتيب معاً قوة الجذب بين قطر المبحوثين وكل قطر آخر. وطبعاً عدم وجود أية نقاط (وبالتالي عدم وجود ترتيب) أمام قطر معين معناه أنه لا يوجد جذب سياسي بين هذا القطر وقطر المبحوثين (وهذا طبعاً من وجهة نظر المبحوثين) أو بتعبير آخر، يعني ذلك بعد المسافة السياسية بين القطرين من وجهة نظر المبحوثين. والتأكيد على وجهة نظر المبحوثين هنا مهمة، لأن حكومتي القطرين المعنيين قد تكونا على علاقات وثيقة تصل إلى حد التحالف العسكري (مثل مصر وعمان)، ولكن من وجهة نظر المبحوثين المصريين قد لا يعني ذلك شيئاً على الإطلاق فيما يتعلّق بامكانية الوحدة بين البلدين في الأمد القريب.

جدول رقم (٥- ٧)
الترتيب المركب للاقطار العربية التي يرى المبحوثون امكانية اتحادها مع بلد كل منهم في المستقبل القريب

الأقطار المبحوثين / الأقطار العربية الأخرى	الأردن	فلسطين	لبنان	الكويت	قطر	اليمن	مصر	السودان	تونس	المغرب
ـ أ ـ										
الاردن	-	٢٢٨ ١	١٤٠ ٢	٤٧ ٦	-	٤ ١١	١٠ ٨	-	-	١١ ٧
فلسطين	٢٣ ٦	-	٣٦ ٤	٩ ١٠	-	٢ ١٢	٣ ١٣	٢ ١٠	٣ ٦	٣ ١٠
لبنان	٣٦ ٥	٦٠ ٣	-	٨ ١١	-	-	٣ ١٤	٢ ١٠	٣ ٦	٢ ١١
سوريا	٢٩٥ ١	٢٠٠ ٢	٢٨٥ ١	٤٨ ٥	-	١٠ ٨	٧٧ ٤	٢٢ ٤	-	٨ ٨
العراق	٧٤ ٢	٤٨ ٤	٧٨ ٣	٥٤ ٤	-	١٦ ٧	١٢ ٧	٦ ٨	٣ ٦	١١ ٧
م أ	٤٢٨ ٪٦٤	٥٦٣ ٪٩١	٥٤٩ ٪٩٥	١٦٦ ٪٢٧	-	٣٢ ٪٦	١٠٥ ٪١٧	٣٢ ٪٥	٩ ٪٢	٣٥ ٪٦
ـ ب ـ										
الكويت	٨ ٨	٩ ٧	١٠ ٥	-	١٢٨ ٣	٢٥ ٤	٢٣ ٥	٩ ٦	١ ٧	٣ ١٠
قطر	-	-	-	٣٩ ٧	-	٧ ١٠	٢ ١٥	-	-	-
الامارات	١٧ ٧	٣ ٩	٢ ٩	٦٤ ٣	١٤٣ ٢	١٠ ٨	٩ ٩	٨ ٧	٣ ٦	٤ ٩
البحرين	-	-	-	٩١ ٢	٦٨ ٤	٤ ١١	-	-	-	-
عمان	-	٣ ١٠	-	-	-	١٦ ٦	-	-	-	-
م ب	٩٣ ٪١٤	١٥ ٪٢	١٢ ٪٢	١٩٤ ٪٣٢	٣٣٩ ٪٥٦	٦٢ ٪١١	٣٤ ٪٦	١٧ ٪٣	٤ ٪١	٧ ٪١
ـ جـ ـ										
السعودية	٦٨ ٤	-	٢ ٩	١٦٩ ١	١٨٦ ١	٧٣ ٢	٨٦ ٣	١٠٤ ٣	٥ ٥	١٩ ٥
اليمن العربية	-	-	-	٤ ١٥	-	-	٢ ١٥	٨ ٧	-	-
اليمن الديمقراطية	-	-	-	٦ ١٣	-	٣٠٩ ١	١ ١٦	-	-	-
م جـ	٦٨ ٪١٠	-	٢ ٪٣	١٧٩ ٪٣٠	١٨٦ ٪٣١	٣٨٢ ٪٧٠	٨٩ ٪١٥	١١٢ ٪١٩	٥ ٪١	١٩
ـ د ـ										
مصر	٧٢ ٣	٢٨ ٥	٨ ٦	٢١ ٩	٦٧ ٥	٣٤ ٣	-	٢٨٩ ١	٢٠ ٤	١٨ ٦
السودان	-	-	-	٣٠ ٨	-	٢٣ ٥	٢٥٠ ١	-	٣ ٦	١ ١٢
الصومال	-	-	-	-	-	٤ ١١	٧ ١١	١٦ ٥	-	-
م د	٧٢ ٪١١	٢٨ ٪٥	٨ ٪١	٥١ ٪٨	٦٧ ٪١١	٦١ ٪١١	٢٥٧ ٪٤٢	٣٠٥ ٪٥١	٢٣ ٪٤	١٩ ٪٣
ـ هـ ـ										
ليبيا	٧ ٩	٨ ٨	٤ ٧	٨ ١٢	١٤ ٦	٩ ٩	٩١ ٢	١٢٣ ٢	٢٧٦ ١	٣٦ ٤
تونس	-	-	-	-	-	-	٦ ١٢	٢ ١٠	-	١٤٤ ٣
الجزائر	-	١١ ٦	٤ ٧	-	-	-	٨ ١٠	٤ ٩	١٩٤ ٢	١٧٧ ١
المغرب	٦ ١٠	-	-	٦ ١٤	-	-	٢١ ٦	٤ ٩	٨٨ ٣	-
موريتانيا	-	-	-	-	-	٢ ١٢	-	-	٣ ٦	١٤٩ ٢
م هـ	١٣ ٪٢	١١ ٪٢	٨ ٪١	٨ ٪٢	١٤ ٪٢	١١ ٪٢	١٢٦ ٪٢١	١٣٣ ٪٢٢	٥٦١ ٪٩٣	٥٠٦ ٪٨٦
المجموع العام	٦٧٤ ٪١٠٠	٦١٧ ٪١٠٠	٥٧٩ ٪١٠٠	٦٠٤ ٪١٠٠	٦٠٦ ٪١٠٠	٥٤٨ ٪١٠٠	٦١١ ٪١٠٠	٥٩٩ ٪١٠٠	٦٠٢ ٪١٠٠	٥٨٦ ٪١٠٠

وفيما يلي تلخيصاً للمسافات السياسية التي ينطوي عليها مقياسنا المركب بالنسبة لمبحوثي كل قطر من الأقطار العشرة:

(١) الاردن

كانت أشد الأقطار العربية جذباً لمبحوثي الاردن هي **سوريا** (٢٩٥ نقطة) حيث أتت في الترتيب الأول، يليها **العراق** بمسافة كبيرة (٧٤ نقطة)، ثم **مصر** (٧٢ نقطة) **والسعودية** (٦٨ نقطة) **ولبنان** (٣٦ نقطة). هذا يعني أن المبحوثين الاردنيين اختاروا ثلاثة أقطار من إقليم الإنتماء (المشرق) بين الخمسة الأول الذين يعتقدون بامكانية وحدة قريبة بين الاردن وبينها، واختاروا في هذا الصدد قطرين من خارج الاقليم المباشر (وهما مصر والسعودية). من هذه الأقطار الخمسة المختارة بواسطة الاردنيين لا يوجد مبحوثين من ثلاثة منها (وهي سوريا والعراق والسعودية) ولكن يوجد مبحوثين من مصر ولبنان. فكيف قدر هؤلاء امكانية الوحدة مع الاردن في المستقبل القريب؟ أو بتعبير آخر ما هي المسافة السياسية مع الاردن من وجهة نظر المصريين واللبنانيين؟ يلاحظ من عمود مصر أن الاردن يأتي في المرتبة الثامنة كقطر مرشح للوحدة مع مصر من وجهة نظر المبحوثين المصريين. أي أنه بينما يضع الاردنيون مصر في المركز الثالث، يضعهم المصريون في المركز الثامن. وتنعكس الآية الى حد ما مع لبنان. فمبحوثو لبنان يضعون الاردن في المركز الثاني، بينما وضعهم الاردنيون في المركز الخامس من حيث أولوية أو إمكانية الوحدة مع قطرهم. من وضع الاردن في المركز الأول؟

(٢) فلسطين

الفلسطينيون هم المجموعة القطرية الوحيدة التي وضعت **الاردن** في المركز الأول، (٢٢٨ نقطة) كأكثر الأقطار ترشيحاً للاتحاد مع وطنهم في المدى القريب. وتأتي **سوريا** في المركز الثاني وعلى مسافة قصيرة للغاية من الاردن بالنسبة للفلسطينيين (٢٠٠ نقطة). ويأتي **لبنان** في المركز الثالث، ولكن بعد مسافة كبيرة من سوريا (٦٠ نقطة) ويليه **العراق** في المركز الرابع (٤٨ نقطة). ويلاحظ على الاختيارات المقننة للفلسطينيين أن المراكز الأربعة الأولى تم شغلها بواسطة أقطار من نفس إقليم الإنتماء المباشر (المشرق). وفقط بعد اختيار كل أقطار الإقليم، وضع الفلسطينيون مصر في المركز الخامس (١٠ نقاط)، وهي من إقليم جغرافي مجاور (وادي النيل). فاذا انتقلنا الى كيف أدرك مبحوثو الأقطار الأخرى فلسطين كمرشح للوحدة مع قطرهم في الأمد القريب، فاننا نلاحظ أن الاردنيين قد وضعوها في المركز السادس، وأن اللبنانيين وضعوها في المركز الرابع، وأن المصريين وضعوها في المركز الثالث عشر. وفي الواقع، لم تضع أية مجموعة قطرية فلسطين في المركز الأول أو الثاني أو الثالث كقطر مرشح للوحدة مع بلدهم في المستقبل القريب. ولا يخفى سبب هذه الظاهرة. ففلسطين ما تزال وطناً محتلاً. وتسبق مهمة الاتحاد معه من قبل أي قطر عربي آخر، مهمة

أكبر وهي التحرير أولاً.

(٣) لبنان

جاءت سوريا على قمة اختيار اللبنانيين (٢٨٥ نقطة)، وبعدها بمسافة طويلة، يأتي **الاردن** (١٥٠ نقطة)، ثم **العراق** (٧٨ نقطة) في المركز الثالث **وفلسطين** (٣٦ نقطة) في المركز الرابع، **والكويت** في المركز الخامس (١٠ نقاط) فالمراكز الاربعة الاولى- إذن- هي لأقطار من نفس إقليم الإنتماء المباشر (المشرق)، ثم بعد ذلك وعلى مسافة طويلة يضع اللبنانيون قطراً من إقليم جغرافي مجاور في المركز الخامس. كيف أدرك الآخرون المسافة السياسية مع لبنان؟ أقرب مركز شغله لبنان بالنسبة لأية مجموعة قطرية أخرى كان المركز الثالث، وقد وضعها فيه الفلسطينيون (الذين وضعهم اللبنانيون في المركز الرابع). أما الاردنيون، فكما سبق وأشرنا، فقد وضعوا لبنان في المركز الخامس. وربما لو كان لدينا مبحوثون سوريون لوضعوا لبنان في المركز الأول كما وضعهم اللبنانيون- كقطر مرشح للوحدة.

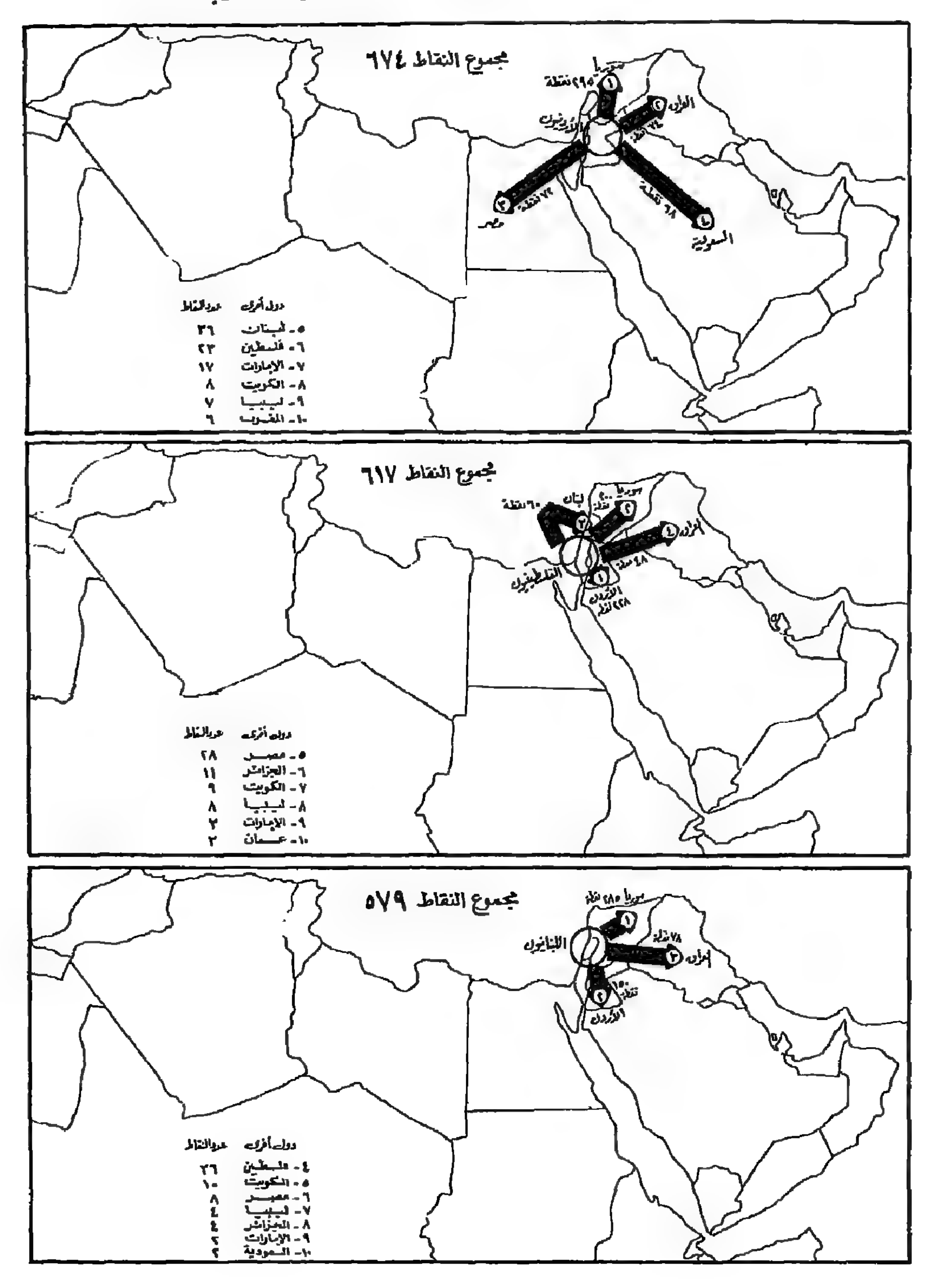
(٤) الكويت

مع الكويت ننتقل إلى إقليم جغرافي ثان من أقاليم الوطن العربي، وهو منطقة الخليج. الاختيار الأول للكويتيين على مقياسنا المركب للمسافة السياسية كان **السعودية** (١٦٩). وفي المركز الثاني جاءت **البحرين** (٩١ نقطة) ثم **الامارات** في المركز الثالث (٦٤ نقطة) **والعراق** في المركز الرابع (٥٤ نقطة) وسوريا في الخامس (٤٨ نقطة) وعلى قرب شديد منها **الاردن** في المركز السادس (٤٧ نقطة). والملاحظة الاولى عن إدراك الكويتيين لدرجات التقارب السياسي مع غيرهم، لدرجة تجعل امكانية الوحدة محتملة في الأجل القريب، هو أن الاختيارات الاربعة الاولى هي لأقطار مجاورة جغرافياً للكويت- حتى وان كانت تقع في أقاليم إنتماء أخرى (مثل العراق في المشرق، والسعودية في الجزيرة) ومع ذلك يظل هناك قطران خليجيان (وهما الامارات والبحرين) ضمن قائمة الاختيارات الخمسة الأولى للكويتيين. أما كيف أدرك الآخرون- قرب أو بعد المسافة السياسية نحو الكويتيين، فنلاحظ أن القطريين قد وضعوهم في المركز الثالث (١٢٨ نقطة) مع أن الكويتيين وضعوا قطر في المركز السابع. أما الاردنيون فقد وضعوا الكويت في المركز الثامن.

(٥) قطر

الاختيار الأول كقطر مرشح للوحدة مع قطر في المستقبل القريب من وجهة نظر القطريين هو **السعودية** (١٨٦ نقطة)، تليها **الامارات** (١٤٣ نقطة) في المركز الثاني،

شكل ٥ـ ٢
مؤشر المسافة السياسية لدول المشرق العربي



جدول رقم (٥- ٨)

مؤشر المسافة السياسية لدول المشرق

الاردنيون			الفلسطينيون			اللبنانيون		
الأقطار المختارة (الترتيب)	عدد النقاط	٪	الأقطار المختارة (الترتيب)	عدد النقاط	٪	الأقطار المختارة (الترتيب)	عدد النقاط	٪
١- سوريا	٢٩٥	٤٣,٧	١- الأردن	٢٢٨	٣٧,٠	١- سوريا	٢٨٥	٤٩,٢
٢- العراق	٧٤	١٠,٩	٢- سوريا	٢٠٠	٣٥,٤	٢- الأردن	١٥٠	٢٥,٩
٣- مصر	٧٢	١٠,٦	٣- لبنان	٦٠	٩,٩	٣- العراق	٧٨	١٣,٥
٤- السعودية	٦٨	١٠,١	٤- العراق	٤٨	٧,٨	٤- فلسطين	٣٦	٦,٢
٥- لبنان	٣٦	٥,٣	٥- مصر	٢٨	٤,٥	٥- الكويت	١٠	١,٧
٦- فلسطين	٢٣	٣,٤	٦- الجزائر	١١	١,٨	٦- مصر	٨	١,٤
٧- الإمارات	١٧	٢,٥	٧- الكويت	٢	١,٥	٧- ليبيا	٤	٠,٧
٨- الكويت	٨	١,٢	٨- ليبيا	٨	١,٣	٧- الجزائر	٤	٠,٧
٩- ليبيا	٧	١,٠	٩- الامارات	٣	٠,٥	٩- الامارات	٢	٠,٣
١٠- المغرب	٦	٠,٩	٩- عمان	٣	٠,٥	٩- السعودية	٢	٠,٣
المجموع العام (٦٧٤)			المجموع العام (٦١٧)			المجموع العام (٥٧٩)		

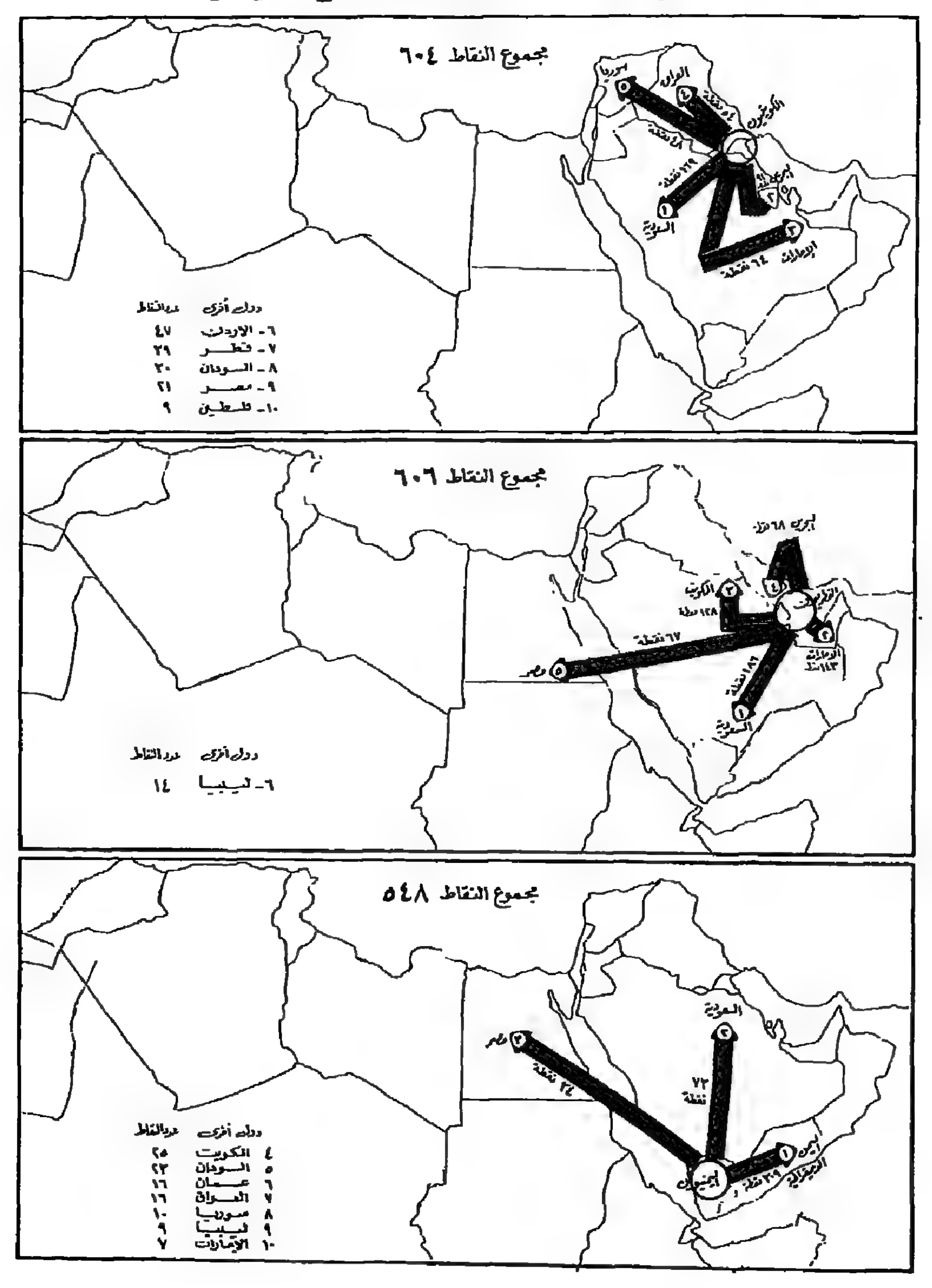
والكويت (١٢٨ نقطة) في المركز الثالث، والبحرين في المركز الرابع (٦٨ نقطة) ومصر في المركز الخامس (٦٧ نقطة) وباستثناء مصر، فان الأقطار الأربعة الأولى التي وقع عليها اختيار القطريين هي كلها في داخل اقليم الانتماء (الخليج)، أو تلاصق قطر في إقليم جغرافي مجاور (السعودية). أما إختيار المجموعات القطرية لقطر فقد كان أبرزها وضع الكويتيين لها في المرتبة السابعة، ووضع اليمنيين لها في المرتبة العاشرة، ووضع المصريين لها في المرتبة الخامسة عشرة. وهذه المجموعات القطرية الثلاث التي ذكرت قطر ضمن اختياراتها.

(٦) اليمن الشمالي

الأقطار التي يمكن التوحد معها في الأمد القصير من وجهة نظر مبحوثي اليمن الشمالي هي أولاً اليمن الجنوبي (٣٠٩ نقطة)، ويليها على مسافة بعيدة في المركز الثاني السعودية (٧٣ نقطة)، وعلى مسافة أبعد وضع اليمنيون مصر في المركز الثالث (٣٤ نقطة)، تليها الكويت (٢٥ نقطة) في المركز الرابع، والسودان في المركز الخامس (٢٣ نقطة). والملاحظ هنا أنه بين هذه الاختيارات الخمسة الأولى يوجد قطران (اليمن الديموقراطية والسعودية) من نفس إقليم الانتماء المباشر (الجزيرة العربية) وثلاثة من أقاليم جغرافية مجاورة. أما الذين ظهرت اليمن في قائمة اختياراتهم فقد كانت ثلاث مجموعات

شكل ٥- ٣

مؤشر المسافة السياسية لدول الخليج واليمن



جدول رقم (٥- ٩)

مؤشر المسافة السياسية لدول الخليج واليمن

الكويتيون			القطريون			اليمنيون		
الأقطار المختارة (الترتيب)	عدد النقاط	٪	الأقطار المختارة (الترتيب)	عدد النقاط	٪	الأقطار المختارة (الترتيب)	عدد النقاط	٪
١- السعودية	١٦٩	٢٨,٠	١- السعودية	١٨٦	٣٠,٧	١- اليمن الديموقراطي	٣٠٩	٥٦,٤
٢- البحرين	٩١	١٥,٠	٢- الامارات	١٤٣	٢٣,٦	٢- السعودية	٧٣	١٣,٣
٣- الامارات	٦٤	١٠,٦	٣- الكويت	١٢٨	٢١,١	٣- مصر	٣٤	٦,٢
٤- العراق	٥٤	٨,٩	٤- البحرين	٦٨	١١,٢	٤- الكويت	٢٥	٤,٦
٥- سوريا	٤٨	٧,٩	٥- مصر	٦٧	١١,١	٥- السودان	٢٣	٤,٢
٦- الاردن	٤٧	٧,٨	٦- ليبيا	١٤	٢,٣	٦- عمان	١٦	٢,٩
٧- قطر	٣٩	٦,٥				٦- العراق	١٦	٢,٩
٨- السودان	٣٠	٥				٨- سوريا	١٠	١,٨
٩- مصر	٢١	٣,٥				٩- ليبيا	٩	١,٦
١٠- فلسطين	٩	١,٥				١٠- الامارات	٧	١,٣
المجموع العام	(٦٠٤)		المجموع العام	(٦٠٦)		المجموع العام	(٥٤٨)	

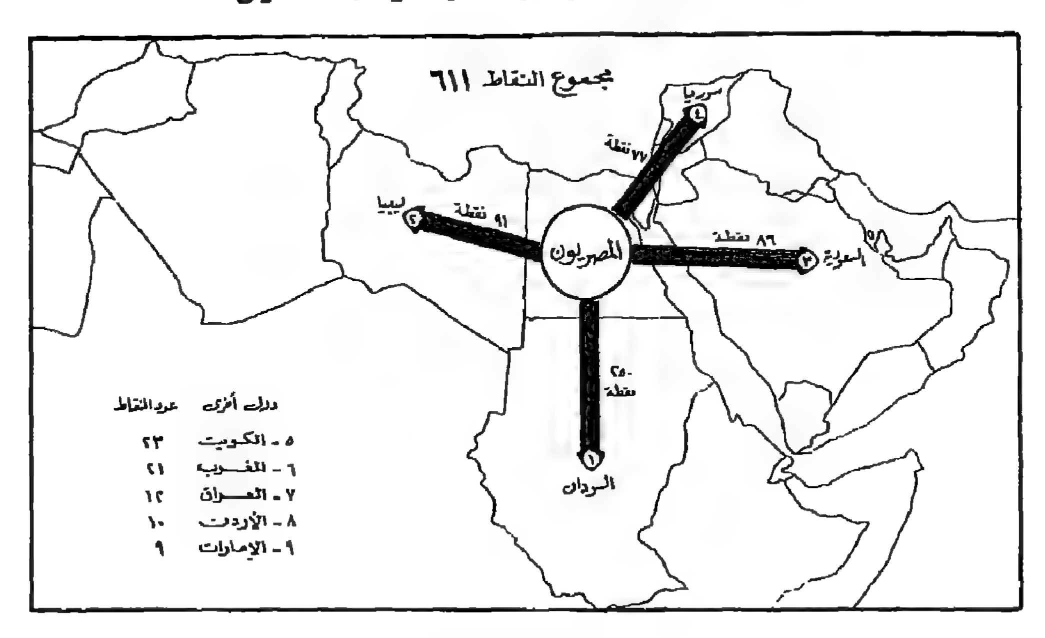
قطرية فقط - هي السودانيون، الذين وضعوا اليمن في المركز السابع (٨ نقاط)، والكويتيون الذين وضعوها في المركز الخامس عشر (٤ نقاط) والمصريون الذين وضعوها أيضاً في المركز الخامس عشر (نقطتان).

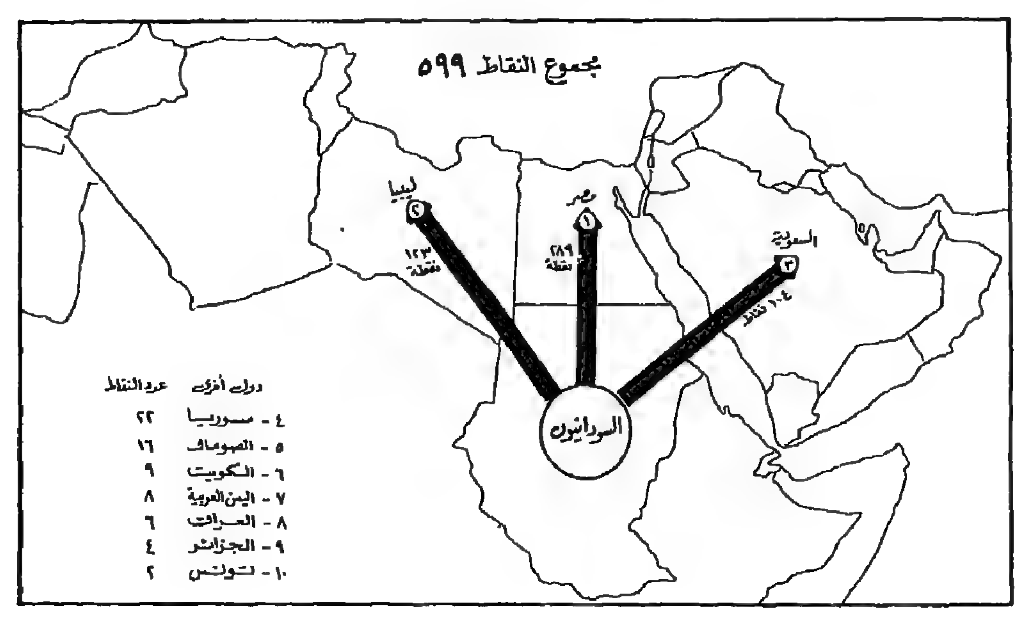
(٧) مصر

يأتي السودان في مقدمة الأقطار التي يرى المصريون امكانية الاتحاد معها في الأجل القريب (٢٥٠ نقطة) ويلي السودان في المركز الثاني، ولكن على مسافة طويلة، ليبيا (٩١ نقطة) ثم السعودية (٨٦ نقطة) في المركز الثالث فسوريا في المركز الرابع (٧٧ نقطة) والكويت في المركز الخامس (٢٣ نقطة). أما إدراك الآخرين للمسافة السياسية مع مصر فيبدو من وضعها في قوائم اختيار كل المجموعات القطرية التسع الأخرى ضمن الأقطار العشرة الأولى. فالسودان يضعها في المركز الاول (تطابق في إدراك تقارب المسافة) وكل من الاردن، واليمن يضعها في المركز الثالث، والتونسيون يضعونها في المركز الرابع، وكل من الفلسطينيين والقطريين يضعونها في المركز الخامس، والمغاربة يضعونها في المركز السادس، ويضعها الكويتيون في المركز التاسع. ولم يظهر قطر آخر في قوائم كل المجموعات القطرية بجانب مصر سوى ليبيا.

شكل ٥ـ ٤

مؤشر المسافة السياسية لدول وادى النيل





جدول رقم (٥- ١٠)

مؤشر المسافة السياسية لدول وادي النيل

المصريون: الاقطار المختارة (الترتيب)	النقاط	٪	السودانيون: الاقطار المختارة (الترتيب)	النقاط	٪
١- السودان	٢٥٠	٤٠,٩	١- مصر	٢٨٩	٤٨,٢
٢- ليبيا	٩١	١٤,٩	٢- ليبيا	١٢٣	٢٠,٥
٣- السعودية	٨٦	١٤,١	٣- السعودية	١٠٤	١٧,٤
٤- سوريا	٧٧	١٢,٦	٤- سوريا	٢٢	٣,٧
٥- الكويت	٢٣	٣,٨	٥- الصومال	١٦	٢,٧
٦- المغرب	٢١	٣,٤	٦- الكويت	٩	١,٥
٧- العراق	١٢	١,٩	٧- اليمن العربية	٨	١,٣
٨- الاردن	١٠	١,٦	٨- العراق	٦	١,٠
٩- الامارات	٩	١,٥	٩- الجزائر	٤	٠,٧
١٠- الجزائر	٨	١,٣	١٠- تونس	٢	٠,٣
المجموع العام	(٦١١)		المجموع العام	(٥٩٩)	

(٨) السودان

أقرب بلد عربي يمكن الاتحاد معه في الأمد القصير بالنسبة للسودانيين، هو مصر (تطابق في إدراك المسافة) حيث حصلت منهم على(٢٨٩نقطة) ويلي مصر في المركز الثاني بالنسبة للسودانيين، وان كان على مسافة بعيدة- ليبيا (١٢٣ نقطة)، ثم السعودية (١٠٤ نقطة) في المركز الثالث، وعلى مسافة أطول تجيء سوريا (٢٢ نقطة) في المركز الرابع ، والصومالفي المركز الخامس (١٦ نقطة). في هذه القائمة قطران من إقليم الانتماء المباشر (مصر والصومال) واثنان من إقليمين متجاورين (ليبيا من المغرب الكبير، والسعودية من الجزيرة) وقطر خامس (سوريا) من اقليم جغرافي بعيد نسبياً (المشرق) أما اختيارات الآخرين للسودان فأهمها على الإطلاق جاء من المصريين الذين وضعوا السودان - كما رأينا- في المركز الاول. وظهر السودان في قوائم أربع مجموعات قطرية أخرى هي اليمنيون الذين وضعوه في المركز الخامس، والتونسيون الذين وضعوه في المركز السادس والكويتيون الذين وضعوه في المركز الثامن.

(٩) تونس

مع تونس، ننتقل إلى الإقليم الجغرافي الخامس للوطن العربي، وهو المغرب الكبير.

وبالنسبة للتونسيين كانت قائمة الاختيار للاقطار الخمسة الاولى التي يمكن التوحد معها في الأجل القريب هي: ليبيا في المركز الأول (٢٧٦ نقطة)، والجزائر في المركز الثاني (١٩٤ نقطة)، والمغرب (٨٨ نقطة) في المركز الثالث وعلى مسافة طويلة مصر (٢٠ نقطة) في المركز الرابع، والسعودية (٥ نقاط) في المركز الخامس. أما تبادل إدراك قرب المسافة السياسية نحو التونسيين فنجد، أعلى ما يكون بين المغاربة الذين وضعوا تونس في المركز الثالث، والسودانيون الذين وضعوها في المركز العاشر، والمصريون الذين وضعوها في المركز الثاني عشر. فيما عدا هذه المجموعات الثلاث، لم تظهر تونس في قوائم المجموعات الست الأخرى.

(١٠) المغرب

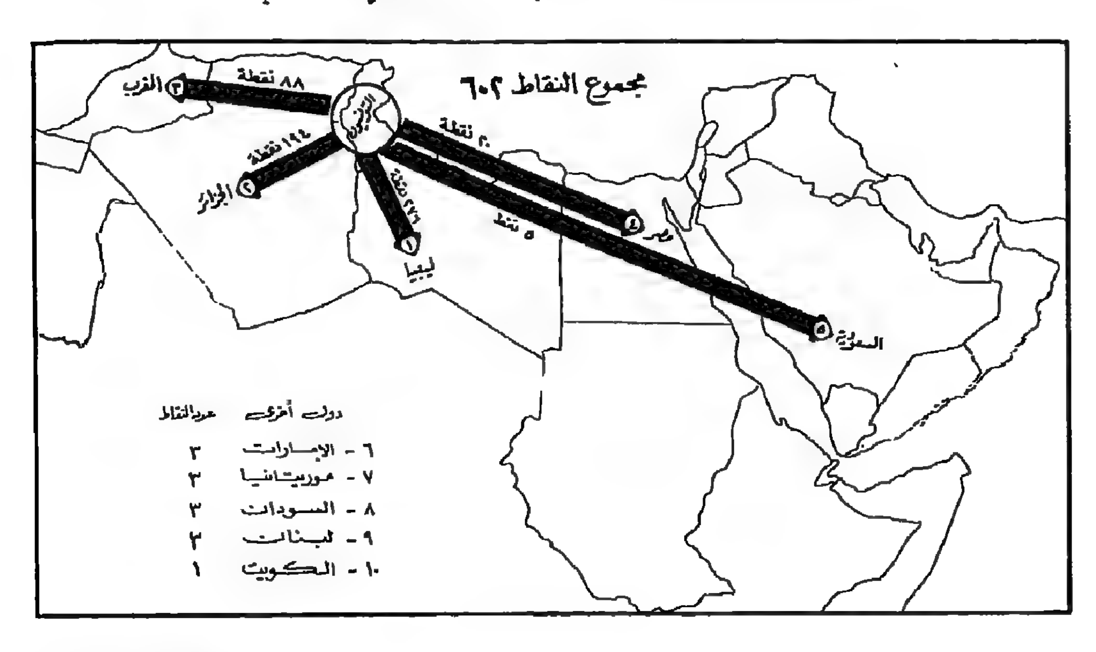
اختار المغاربة الجزائر (١٧٧ نقطة) كأول قطر يحتمل الاتحاد معه في الأجل القريب، ويليه في ذلك موريتانيا (١٤٩ نقطة)، ثم تونس (١٤٤ نقطة) في المركز الثالث، وليبيا في المركز الرابع ولكن على مسافة بعيدة (٤٤ نقطة)؛ وعلى مسافة أبعد السعودية في المركز الخامس (١٩ نقطة). ونلاحظ أن الاربعة أقطار الأولى تقع كلها في إقليم الانتماء المباشر للمغرب، وفقط نجد الخامس (السعودية) من إقليم جغرافي بعيد. أما إدراك العرب الآخرين الذين بحثناهم لمدى المسافة السياسية من المغرب فيتضح من ظهورها في قوائم اختيار خمس مجموعات قطرية هي التونسيون (وضعوها في المرتبة الثالثة) والمصريون (وضعوها في المرتبة السادسة) والسودانيون (المرتبة التاسعة)، والاردنيون (المرتبة العاشرة) والكويتيون (وضعوها في المرتبة الرابعة عشرة).

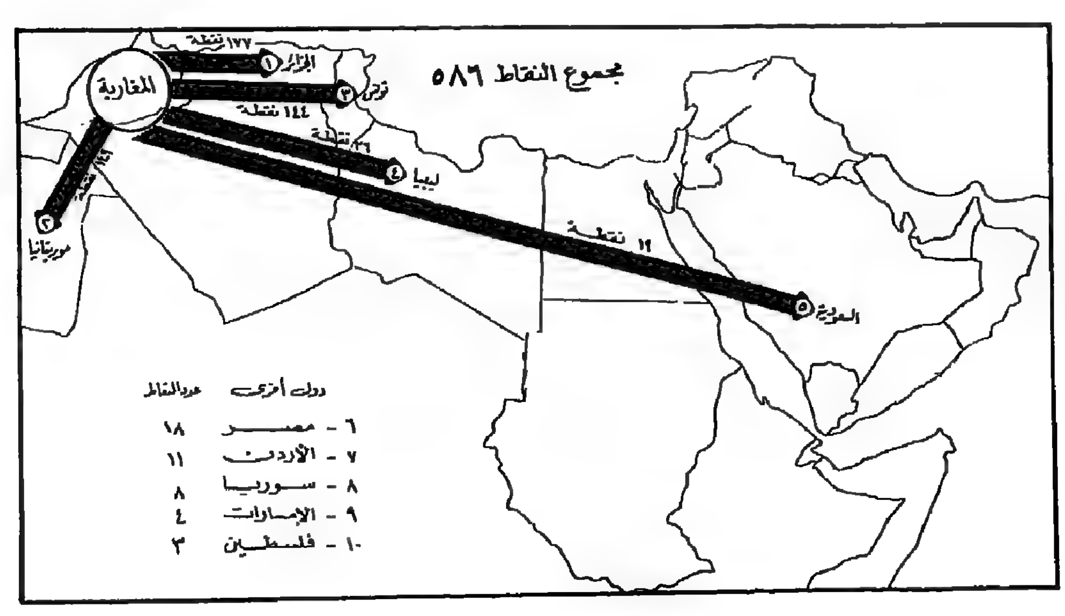
بعد هذا العرض، لا بدّ أن نبدي بعض الملاحظات:

الملاحظة الأولى عن العلاقة بين المسافة الجغرافية والمسافة السياسية. فمعظم المجموعات قد اختارت أقطاراً قريبة منها جغرافياً- ولو أن التطابق ليس كاملاً بين المسافتين.

الملاحظة الثانية هي أن الخلافات السياسية بين الحكومات والأنظمة، وان كان لها بعض الأثر، إلاّ أنها لم تثنِ مجموعات المبحوثين في الأقطار العشرة عن اختيار أقطار على عراك سياسي مع حكوماتِ بلادهم. والمثال البارز هنا اختيار المصريين لليبيا ووضعها في المركز الثاني كقطر يمكن الاتحاد معه في الأمد القصير. ونفس الشيء نلاحظه في اختيار المغاربة للجزائر ووضعها في المركز الاول، واختيار مبحوثي اليمن الشمالية لليمن الجنوبي ووضعه أيضاً في المركز الأول. ويدلّ ذلك- في نظرنا- على درجة عالية من النضج

شكل ٥ـ ٥
مؤشر المسافة السياسية لدول المغرب العربي





السياسي والعقلانية.

الملاحظة الثالثة هي مركزية بعض الأقطار وهامشية بعضها الآخر في الإطار المرجعي لعدد كبير من مبحوثينا في الأقطار العشرة. فأقطار مثل الصومال وموريتانيا وعمان وقطر والبحرين اذا جاز القول أن بعضها قد انضم للاسرة العربية الرسمية (ممثلة في الجامعة العربية حديثاً) فان ذلك لا يصدق على بعضها الآخر. هذه الهامشية لا بد ان نتنبه إليها في توجهاتنا الفكرية والاعلامية، بحيث يتم دمج أكبر لهذه الأقطار في المجرى الرئيسي للحياة العربية والوجدان العربي.

الملاحظة الرابعة هي أن دوافع اختيار مجموعات قطرية لبلدان معينة تبدو محكومة بثلاثة عوامل رئيسية: الجوار، الحجم، أو درجة الثراء. أي أنه حيث نتعامل مع إطار حضاري ثقافي واحد هو الوعاء العربي الكبير، فان مقولة التجاذب أو التنافر، طول أو بعد المسافة السياسية هو في النهاية محصلة لعوامل هيكلية. ان ظهور مصر في كل القوائم القطرية يرجع إلى حجمها، وظهور السعودية والكويت والامارات في معظم القوائم يرجع إلى ثرائها، وظهور بلدان اخرى لا هي ثرية ولا هي كبيرة الحجم في بعض القوائم (مثل اليمن الديموقراطية وموريتانيا) يرجع إلى عامل الجيرة.

جدول رقم (٥- ١١)
مؤشر المسافة السياسية لدول المغرب العربي

الأقطار المختارة (الترتيب)	التونسيون النقاط	٪	الأقطار المختارة (الترتيب)	المغاربة النقاط	٪
١- ليبيا	٢٧٦	٤٥,٨	١- الجزائر	١٧٧	٣٠,٢
٢- الجزائر	١٩٤	٣٢,٢	٢- موريتانيا	١٤٩	٤٥,٤
٣- المغرب	٨٨	١٤,٦	٣- تونس	١٤٤	٢٤,٦
٤- مصر	٢٠	٣,٣	٤- ليبيا	٣٦	٦,١
٥- السعودية	٥	٠,٨	٥- السعودية	١٩	٣,٩
٦- الامارات	٣	٠,٥	٦- مصر	١٨	٣,١
٦- موريتانيا	٣	٠,٥	٧- الاردن	١١	١,٩
٦- السودان	٣	٠,٥	٨- سوريا	٨	١,٤
٦- لبنان	٣	٠,٥	٩- الامارات	٤	٠,٧
١٠- الكويت	١	٠,٢	١٠- فلسطين	٣	٠,٥
المجموع العام	(٦٠٢)		المجموع العام	(٥٨٦)	

إذن فان مفهوم «المسافة السياسية» لا ينبغي أن نرتب عليه أي تخريجات ميتافيزيقية. والمقصود باستخدامه هنا هو فقط فائدته المنهجية في تلخيص وتفسير الاتجاهات الفردية الكثيرة. ولكن فائدة المفهوم العملية لا تقل عن ذلك اهمية. ونقصد بالفائدة العملية هنا أخذ ما يقوله وما يفكر فيه وما يشعر به المواطنون العرب مأخذ الجدّ عند الشروع في بناء أي لبْنة وحدوية.

د ـ التمركز الإقليمي

استطعنا التعرف على الأقطار الأشد جذباً بالنسبة لمبحوثي الأقطار العشرة، واتضحت العلاقة القوية بين المسافة الجغرافية والمسافة السياسية (قوة الجذب) وأهمية ذلك العامل الجغرافي الذي يجب ان يؤثر في معوقات تتعلق بالمشكلات السياسية الطارئة واليومية بين النظم والحكومات العربية. واذا كان مؤشر المسافة السياسية يساعدنا على التعرف على بعض العوامل السياسية التي يمكن أن تحكم مصير أية تجربة وحدوية، فهل يساعدنا الترتيب المركب للأقطار العربية التي يرى المبحوثون امكانية اتحادها مع بلد كل منهم في المستقبل القريب (جدول رقم (٥ـ ٧) في التعرف على القطر الأشد جذباً داخل منطقته الجغرافية، بمعنى آخر هل هناك قطر بعينه داخل منطقة جغرافية عربية يحظى بعدد من النقاط، أو بوزن أكبر من غيره في نظر المبحوثين ككل، ان هذا هو ما نعبّر عنه بالتمركز الإقليمي. وأهمية ذلك التساؤل ترجع الى أن الإجابة عليه تساعد في حسم تخطيط معين تجاه عملية وحدوية ما، ويسبر أغوار بعض الملاحظات التي استنتجناها من جزئية المسافة السياسية. فاذا توصلنا إلى تحديد التمركز الإقليمي في المناطق الأربع الأساسية، دول المشرق، دول الخليج واليمنين، وادي النيل، ودول المغرب العربي، فكيف نفسّر ذلك، وهل يتباين مع دلالات المسافة السياسية؟.

ان الجدول رقم (٥ـ ١٢) يشير الى مؤشر التمركز الاقليمي، فقد أعيد ترتيب الأقطار العربية الواحد والعشرون داخل كل مجموعة جغرافية وفقاً لما حصل عليه كل منهم من نقاط من مبحوثي الأقطار العشرة فكانت النتيجة كما يلي:

(١) **دول المشرق،** تأتي سوريا في مقدمة هذه الدول من حيث التمركز الاقليمي (٩٤٥ نقطة)، يليها الأردن، ولكن بفارق كبير (٤٩٥ نقطة) ثم العراق (٣٠٢ نقطة) ولبنان (١١٤ نقطة) وأخيراً فلسطين (٨١ نقطة).

(٢) **دول الخليج واليمنين:** جاءت السعودية فيها في المرتبة الأولى (٧١٢ نقطة) تليها اليمن الديموقراطية أيضاً على مسافة كبيرة (٣١٦ نقطة)، ثم الامارات (٢٦٣ نقطة)

جدول رقم (٥ـ ١٢)

مؤشر التمركز الاقليمي

	ترتيب الأقطار	النقاط	٪
أ- دول الشرق	سوريا	٩٤٥	١٦
	الأردن	٤٥٠	٨
	العراق	٣٠٢	٥,١
	لبنان	١١٤	٢
	فلسطين	٨١	١,٤
ب- دول الخليج واليمن	السعودية	٧١٢	١٢
	اليمن الديمقراطية	٣١٦	٥,٥
	الإمارات	٢٦٣	٤,٤
	الكويت	٢١٦	٤
	البحرين	١٦٣	٢,٧
	قطر	٤٨	٠,٨
	عمان	١٩	٠,٣
	اليمن العربية	١٤	٠,٢
جـ- وادي النيل	مصر	٥٥٧	٩,٥
	السودان	٣٠٧	٥
	الصومال	٢٧	٠,٤
د- دول المغرب العربي	ليبيا	٥٧٦	٩,٧
	الجزائر	٣٩٨	٧
	موريتانيا	١٥٤	٣
	تونس	١٥٢	٢,٥
	المغرب	١٢٥	٢
	المجموع	٥٩٣٩	٪١٠٠

والكويت (٢١٦ نقطة)، والمسافة بينهما قريبة، ثم البحرين (١٦٣ نقطة)، وبفارق كبير تأتي قطَر في المرتبة السادسة (٤٨ نقطة) وعمان في المرتبة السابعة (١٩ نقطة)، وأخيراً اليمن العربية (١٤ نقطة).

(٣) في وادي النيل جاءت مصر في المرتبة الأولى (٥٥٧ نقطة) تليها السودان على مسافة طويلة (٣٠٧ نقاط) وعلى مسافة أبعد بكثير جاءت الصومال في المرتبة الثالثة والأخيرة (٢٧ نقطة).

(٤) أما دول المغرب العربي فقد احتلَّت ليبيا المرتبة الأولى فيها (٥٧٦ نقطة) تليها الجزائر بمسافة قريبة نسبياً (٣٩٨ نقطة)، تليهما من المرتبة الثالثة الى الخامسة والأخيرة كل من موريتانيا وتونس والمغرب على الترتيب وبصورة متقاربة (١٥٤ نقطة، ١٥٢ نقطة، ١٢٥ نقطة).

لو نظرنا الى الارقام السابقة لاتضحت لنا بعض الملاحظات الأساسية. الملاحظة الأولى ان الفارق بين القطر الأول والثاني في التمركز الاقليمي دائمًا كبير وان كان يزداد لمجموعتي وادي النيل، وأقطار المغرب العربي. كما أن الفارق بين الأول والأخير كبير للغاية، وهذا يعني أن هناك استقطاباً حاداً حول أقطار بعينها داخل كل مجموعة فهناك قطر بعينه يحظى بتمركز كبير وتفوّق واضح عن غيره في هذا التمركز.

والملاحظة الثانية تتعلق بتفسير ذلك التمركز، وما اذا كانت أسباب بعينها تجعل قطراً يحظى بأهمية أكبر من غيره من وجهة نظر المبحوثين. فاما وقد تمّت الاشارة من قبل الى ان الاختيارات التي طرحها المبحوثون كانت محكومة بثلاثة عوامل رئيسية هي الجوار، الحجم، ودرجة الثراء، فاننا في هذا الموضع نعيد اختبار هذه العوامل التي تساعد كثيراً في تفسير التباين في التمركز الاقليمي.

فمن الواضح ان عامل الجوار يأتي في مقدمة العوامل المؤثرة فمبحوثو الاردن ولبنان وفلسطين أعطوا أكثر خياراتهم لأقطار في منطقتهم الجغرافية (انظر جدول رقم (٥-٧)، وتنطبق نفس الملاحظة على بقية المبحوثين في الأقطار الثمانية بالنسبة للمناطق التي يقع فيها (مثلاً الكويت ٦٢٪ في منطقة الخليج واليمن. . . انظر ايضاً جدول رقم (٥-٧)، هذا من ناحية، ثم كان للتلاصق الجغرافي بين سوريا ولبنان والاردن دور كبير في ارتفاع وزن سوريا في منطقة دول المشرق، أيضاً بالنسبة للسعودية في منطقة الخليج واليمن، ومصر بالنسبة لبلدان وادي النيل. وأما بالنسبة لموقع ليبيا في قائمة بلدان المغرب العربي فان سبب الدهشة يزول اذا أخذنا في الاعتبار ان الجزائر تنافسه في التمركز فالفارق بينهما قليل ١٧٨ نقطة اذا ما قورن بالفارق بين سوريا والاردن (٤٩٥ نقطة) وبين السعودية واليمن الديموقراطية (٣٩٦ نقطة) وبين مصر والسودان (٢٥٠ نقطة).

وعندما يتقارب مستوى الثراء، وحجم السكان بين الأقطار في منطقة ما فان عامل

الجوار هو الذي يحسم الموقف، سوريا في دول المشرق، وقد اثر ذلك بالفعل على الموقع الذي احتله العراق في قائمة التمركز. وعندما لا يتقارب الحجم السكاني فان عامل التلاصق الجغرافي الى جانب عامل الثراء يتداخلان ويجعلان قطراً يتفوّق على الآخر مثل الوضع بالنسبة للسعودية في دول الخليج واليمنين، ومصر بالنسبة لوادي النيل. وأمّا بالنسبة لبلدان المغرب العربي فان عامل الثراء والحجم السكاني هو الحاسم، وقد سبق وان أكّدنا ان الفارق بين ليبيا (قليلة السكان جداً، كبيرة الدخل والثروة) والجزائر (كبيرة السكان نسبياً وأقل ثراءً من ليبيا) قليل.

ويمكن ان نضيف عاملاً رابعاً، الى جانب الجوار والثراء والحجم، هو الميراث التاريخي لقطر ما في منطقة ينتمي اليها، فلا شك ان سوريا لها تاريخ طويل في دول المشرق يفوق تاريخ العراق، والسعودية لها ميراث في منطقة الخليج يرجع الى ما قبل قيام القطر السعودي في أوائل الثلاثينات من القرن العشرين، ومصر أيضاً بالنسبة لوادي النيل.

الملاحظة الثالثة وهي في الحقيقة مجرد تساؤل مطروح للنقاش ينطوي على مدى العلاقة بين درجة الاتجاه الوحدوي في قطر ما والنظرة اليه من بقية الأقطار كقطر موضع جذب وحدوي أكثر من غيره. فهل يمكن مثلاً ان يحظى قطر ما برغبة قوية ـ ولا نقول عارمة ـ للاتحاد معه من بقية الأقطار بغض النظر عن ضعف الإتجاه الوحدوي بين أبنائه؟ بيانات جدول رقم (٥ـ ١٢) لا تكفي للاجابة على هذا التساؤل، وان كان فيها بعض المؤشرات المفيدة. فقد جاءت الاردن في المرتبة الثانية بعد سوريا في التمركز الاقليمي، وكانت قد احتلت نفس المرتبة على مؤشر القومية العربية (انظر المؤشر في الفصل الثاني)، وحيث لم يطبق البحث في سوريا فاننا لا نستطيع ان نقيم علاقة بين احتلالها المرتبة الاولى وقوة الاتجاه الوحدوي فيها، الا لو تصورنا ان هذا الامر كان في ذهن مبحوثي بعض الأقطار الذين اعطوا سوريا نقاطاً أكثر وهكذا بالنسبة للأقطار الأخرى التي احتلّت المرتبة الأولى. هذا كله لو ثبتنا العوامل الأربعة السالف ذكرها، وأدخلنا هذا العنصر الجديد (قوة الاتجاه الوحدوي بين أبناء قطر ما) في التحليل. وللأسف ثلاث دول احتلّ كل منهم المرتبة الأولى هي سوريا والسعودية وليبيا لم يطبق فيها البحث.

نقول هذا لأن التساؤل له وجه آخر، بمعنى انه قد يكون الشعور القومي العربي جارفاً في قطر ما، ولكن امكانيات ذلك القطر لا تؤهله للحصول على نقاط جذب كثيرة وهنا تتدخل عوامل الثروة والحجم والجوار، نقول هذا بالنسبة لليمن الشمالي التي جاءت في ذيل قائمة دول الخليج واليمنين، رغم أنها جاءت في صدر قائمة مؤشر القومية العربية كما هو مبين في الفصل الثاني.

هـ ـ خاتمة

من الواضح ان الرأي العام العربي في الأقطار العشرة يعكس درجة كبيرة من الواقعية السياسية فهو يميل الى امكانية قيام وحدات جزئية في الأمد القريب، وان كان يتباين في درجة الأمل والتفاؤل. ويمكن القول ان أكثر الأقطار العشرة أملاً وتفاؤلاً هي التي يرتفع فيها الشعور القومي العربي فقد رأينا ان ٧٩٪ من مبحوثي قطر يتوقعون الوحدة الجزئية، وكذلك ٧٤٪ بالنسبة لمبحوثي اليمن الشمالي. وتنطبق نفس الملاحظة على أكثر الشرائح احساساً بالإتجاه الوحدوي، فقد رأينا أن الفلاحين والعمال والطلاب أكثر الفئات تفاؤلاً.

وبالنسبة لجاذبية قطر معين عند المبحوثين في مسألة التمركز الاقليمي فانه أمر يخضع لاعتبارات موضوعية وهيكلية، مثل الحجم والجوار والثروة، ويقتضي الأمر بالنسبة للقائمين على الإعلام العربي معالجة الوزن الحقيقي الذي يحظى به قطر ما بين صفوف الرأي العام في الأقطار الأخرى، فيتم تصحيح بعض الاعتقادات او التصورات او تأكيد البعض الآخر منها، فليس من المفيد ان تظل اقطار مثل موريتانيا، والصومال مثلاً هامشية في الإطار المرجعي لأبناء الأقطار الأخرى. كما أن أطراف الوطن العربي تحتاج الى عناية بالغة من أجهزة الاعلام العربية فعلى ما يبدو ان هناك تقديراً أقل من الحقيقة لهذه الأطراف في أذهان قطاع من الرأي العام العربي، هذا برغم الأهمية الاستراتيجية لهذه الأطراف، فضلاً عن ارتفاع حسّها القومي مثل اليمن الشمالي، أو إقدامها واستعدادها لتنمية احساسها القومي العربي مثل الصومال وموريتانيا.

الفصل السادس*

الشعب العربي
التفاعل الاجتماعي والصور القومية

* قام بتحليل البيانات الميدانية وكتابة مادة هذا الفصل الأستاذ السيد يس ، مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

أ- مقدمة

استطلاع الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة لا يثير قضايا سياسية واقتصادية فحسب، ولكنه يثير مشكلات اجتماعية ونفسية ايضاً. وقد لا نبالغ لو قلنا أن المشكلات الاجتماعية والنفسية التي تثيرها قضية الوحدة لا تقل أهميةً عن القضايا السياسية والاقتصادية، إن لم تفقها أهمية في بعض الأحيان.

وللتدليل على ما نقول، لنأخذ على سبيل المثال مشكلة التفاوت في التطور الاجتماعي والحضاري في الوطن العربي. فمن الحقائق المعروفة أن ما نطلق عليه- ببساطة- الوطن العربي يتكون من عديد من الاقاليم او البلاد العربية، التي تختلف اختلافات عديدة فيما يتعلق بالتاريخ الاجتماعي لكل بلد، بما يتضمنه ذلك من اختلافات في البناء الاجتماعي وفي الهيكل الاقتصادي، وكذلك في نوع الايديولوجيات السائدة.

ولو أردنا أن نلقي نظرة سريعة على المحيط الاجتماعي السياسي العربي، لاستطعنا أن نستخلص بُعدين أساسيين: تكوينات اجتماعية من ناحية، وحركات ايديولوجية من ناحية أخرى[١].

والتكوينات الاجتماعية يمكن تصنيفها في أربعة نماذج أساسية:

- دولة وطنية تمتلك تقاليد قديمة في بناء الدولة، وهي قد استخلصت سيادتها من الاستعمار الاوروبي عقب حركة وطنية خاصة في اطار اقليمي محدد (مثل مصر والمغرب وتونس).

---

(١) اعتمدنا في هذا التقسيم على:

Fredj Stambouli and A. Zgal, «Nation, nationalisme et état national dans le monde arabe,» **Colloque sur l'identité culturelle et conscience nationale en Tunisie, Tunisie, 1975** (Tunis: Centre d'Etudes et de Recherches Economiques et Sociales, 1975), pp. 65-71.

ـ دولة تكونت حديثا كمحصلة لعملية تقطيع مصطنعة، ولم تحصل على سيادتها من خلال حركة وطنية مستقلة (مثل الأردن).

ـ دولة وطنية مهددة من داخلها بالانفصال من خلال حركة قومية غير عربية تنادي بحقها في الاستقلال الذاتي (مثل السودان والعراق).

ـ دولة لم تخضع للاستعمار الأجنبي وتحاول الانتقال من الوضع القبلي الى وضع الدولة الوطنية من خلال عملية بناء للأمة (مثل السعودية).

أمّا الحركات الايديولوجية فيمكن أيضاً تصنيفها الى ثلاثة نماذج:

ـ حركة ايديولوجية هدفها الصريح هو العودة الى التقاليد الاسلامية في عصر الرسول والخلفاء الراشدين.

ـ حركة وطنية وليدة ، هي حركة المقاومة الفلسطينية التي تطالب بدولة وطنية في اطار اقليمي لم تمارس عليه من قبل السيادة الفلسطينية في شكل دولة قومية بالمعنى الحديث.

ـ حركة قومية هدفها اقامة دولة قومية تضم الوطن العربي في شموله.

ومّما لا شك فيه أن هذه الإختلافات في تاريخ التطوّر الاجتماعي والسياسي لكل قطر عربي لا بدّ لها أن تؤثّر على قضية الوحدة تأثيرات شتىّ. ومن ناحية أخرى فاختلاف الأصول الاجتماعية والخلفيات السياسية للنخبة العربية، لا بدّ له أن يؤثّر على انجاز الوحدة العربية. ذلك أنّه اذا اختلفت الأصول الاجتماعية وتنوعت الخلفيات السياسية، فمعنى ذلك بالضرورة إختلافات شتىّ تدور حول أهمية انجاز الوحدة العربية، وإمكانيات تحقيقها في المدى المتوسط أو الطويل وطرق تحقيقها. ومن ناحية أخرى، فلا شك أن وجود مصالح طبقية متنافرة، تعكس اهتمامات الطبقات الاجتماعية السائدة في كل قطر عربي، يمكن أن تكون معوقاً من معوقات انجاز الوحدة العربية(٢).

أردنا بهذه الإشارة الموجزة إلى بعض المشكلات الاجتماعية أن ندلّل على أن الإهتمام

---

(٢) راجع بهذا الصدد:

عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي (بيروت: دار الطليعة، [١٩٦٩]).

Amin, La nation arabe : nationalisme et lutte de classes.

وللكتاب ترجمة عربية:

سمير امين، الامة العربية القومية وصراع الطبقات، ترجمة كميل قيصر داغر ([بيروت]: دار ابن رشد، [١٩٧٨]).

ندوة ازمة التطور الحضاري في الوطن العربي، الكويت، ٧ـ ١٢/٤/١٩٧٤، ازمة التطور الحضاري في الوطن العربي (الكويت: جامعة الكويت؛ جمعية الخريجين الكويتية، ١٩٧٥).

بالتحليل الاجتماعي لمشكلات الوحدة العربية لا ينبغي أن يقل عن اهتمامنا بالتحليل الاقتصادي والسياسي. ليس ذلك فقط، بل ان التحليل النفسي لمشكلات الوحدة ينبغي أن يشغلنا. ولا نقصد هنا بالتحليل النفسي المصطلح الذائع عن احدى مدارس علم النفس الشهيرة (مدرسة فرويد)، ولكن نقصد تحليل الجوانب النفسية المتعلقة بالوحدة العربية، ولعلّ أهم هذه الجوانب على وجه الإطلاق هي الصور التي ترتسم لدى أهل كل قطر عربي ازاء المواطنين العرب في أقاليم أو بلاد أخرى.

وفي علم النفس الاجتماعي يطلق على الصور التي تكوّنها جماعة انسانية متميزة عن جماعات أخرى «بالصور القومية». وتشكل هذه الصور القومية والعوامل التي تؤثّر على تشكيلها، ومدى دقتها أو تشويهها من المباحث البالغة الأهمية التي تدور حولها الأبحاث في علم النفس الاجتماعي المعاصر. وقد لاقى هذا البحث إهتماماً مكثّفاً في السنوات الأخيرة، لإدراك علماء النفس الاجتماعي أهمية الصور القومية في عمليات التفاعل بين الأمم، في السلم وفي الحرب على السواء.

وأحياناً تأخذ «الصور القومية» شكل «القوالب القومية النمطية» National Stereo Types ونعني بها «السمات الشائعة الثابتة التي تسبغ على شعب ما من جانب شعب آخر، والتي تأخذ شكل العقيدة العامة الجماعية، والتي تصاغ على غير أساس علمي أو موضوعي، تأثّراً بأقطار متعصبة تتسم بالتبسيط في تصورها للآخر»[٣].

ومن الجدير بالإشارة في هذا الصدد أن بعض الباحثين يفرق بين مصطلحين بصدد الفكرة النمطية وهما: الفكرة النمطية عن الغير والفكرة النمطية عن الذات والمصطلح الأول واضح، أمّا المصطلح الثاني فنقصد به هذه الأوصاف والسمات التي تسبغها جماعة ما على نفسها، أو شعب محدد على نفسه.

والصور القومية تثير عديداً من التساؤلات. لعلّ أهمها: كيف تتشكّل هذه الصور القومية؟ وهل يؤثر الإتصال المباشر بين البشر على تكوين هذه الصور القومية أو لا وكيف؟. وما هو تأثير التنشئة الاجتماعية في مجتمع محدّد على صياغة هذه الصور القومية؟. وما هو تأثير الأحداث، وبصفة خاصة الأحداث القومية على صياغة الصور القومية؟. وأخيراً ما هو تأثير وسائل الإتصال الجمعي من صحافة وإذاعة وتليفزيون على تشكيل هذه الصور؟.

---

(٣) انظر بهذا الصدد:
السيد يسن، الشخصية العربية بين المفهوم الاسرائيلي والمفهوم العربي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، [١٩٧٤]).

كل هذه الأسئلة وعديد غيرها عني علم النفس الاجتماعي المعاصر بأن يقدّم اجاباته عليها ليس فقط من خلال التحليل النظري، ولكن في ضوء البحوث التجريبية والميدانية.

ب- الصور القومية في علم النفس الاجتماعي المعاصر

من الأهمية بمكان أن نلقي نظرة شاملة على النهج الذي تبناه علم النفس الاجتماعي المعاصر في دراسته للصور القومية. وذلك لأن هذا النهج يركّز على عملية تشكل هذه الصور، والعوامل التي تؤثّر عليها في نشأتها وتطوّرها وتغيّرها، مّما سيساعدنا على بلورة عديد من النتائج فيما يتعلق باتجاهات الرأي العام العربي ازاء قضية الوحدة.

(١) ومن أبرز الموضوعات التي يركّز عليها علم النفس الاجتماعي بهذا الصدد، تأثير التنشئة الاجتماعية ونوعية البناء الاجتماعي على تشكيل الصور القومية[٤]. وفي ضوء بعض الدراسات التي أجريت على مجتمعات غير صناعية، يمكن القول أن هناك ثلاث افتراضات أساسية يمكن التدليل عليها فيما يتعلق بالصور القومية:

- الافتراض الأول مبناه أنّ معظم الشعوب تتّسم بخاصية «التمركز حول السلالة» (من بين مظاهر الخاصية الإعجاب بالنفس، والعداء لبعض الجماعات أو الشعوب الأخرى، وتبنيّ صور سلبية عنها).

- السلوك المجتمعي لشعب ما يرتبط وظيفياً بنوعية النظام الاجتماعي السائد بحيث إذا تغيرّ النظام فاحتمال تغيير السلوك المجتمعي احتمال كبير.

- الأنماط العرقية للتفاعل الاجتماعي تنتقل من جيل إلى جيل، وكل فرد يكتسب الاتجاهات والصور عن الشعوب الأخرى من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، ونمو الشخصية.

وبدون أن نخوض في كثير من التفاصيل يمكن القول أن الافتراض الأول، الخاص بالنزوع العام لدى الشعوب المختلفة للتمركز حول السلالة، يثير تساؤلات شتىّ حول أسباب هذه الظاهرة، واختلاف مظاهرها من مجتمع لمجتمع. ولعلّ التفسير الأساسي لهذه الظاهرة، إذا استبعدنا وجود إيديولوجية عنصرية سائدة في مجتمع معينّ في لحظة تاريخية

---

(٤) انظر بهذا الصدد:
R.A. Le Vine, «Socialization? Social Structure and Intersocial Images,» in **International Behavior, a Social- Psychological Analysis,** ed. Herbert C. Kelman (New York: Holt, Rinehart & Winston,[1965]), pp. 43- 69.

محدّدة (كالنازية في المانيا التي مجّدت الجنس الآري وهوّنت من شأن باقي شعوب العالم) يمكن أن ترد إلى العزلة الثقافية وعدم الإتصال المنتظم بين الشعوب.

بعبارة أخرى، كلما زاد الإتصال على كافة المستويات بين الشعوب المختلفة فسرعان ما سيتبينّ تصور اتجاه التمركز حول الذات، بما يتضمنه من اعجاب بالنفس، وعداء للآخرين، أو التهوين من شأنهم. ذلك أنه من خلال عمليات الإتصال والتفاعل يستطيع الفرد أو الجماعة، أن يعرف حدود قدراته وحدود قدرات الآخرين في نفس الوقت. ويمكن له أن يدرك أنه إذا كانت لجماعته القومية ايجابيات بارزة، فهي ليست مقصورة عليها، لأن هناك جماعات قومية أخرى لديها نفس الايجابيات، إن لم تزد. كما أنه من خلال الإتصال، يمكن للجماعات القومية المختلفة أن تدرك أن العيوب لدى الآخرين التي قد تميل إلى التركيز عليها، موجودة لديها هي أيضاً. بعبارة مختصرة، يمكن القول أن الجماعات القومية يمكن أن تصوغ صوراً قومية أكثر دقة وموضوعية عن الجماعات التي تتفاعل معها أو تتصل بها، أكثر من الجماعات التي تنخفض نسبة الإتصال والتفاعل بينها.

أمّا الافتراض الثاني فهو يصدق تماماً في ضوء عديد من الملاحظات التجريبية. فليس هناك شك في الصلة الوثيقة بين بناء الشخصية في مجتمع ما وبين البناء الاجتماعي السائد. ويمكننا أن نراجع بهذا الصدد تراث العلم الإجتماعي الغزير حول «الشخصية الريفية» وسماتها المتميزة اللصيقة بنمط الإنتاج الزراعي، وحول «الشخصية الحضرية» وسماتها المتعلقة بنمط الإنتاج الصناعي. بل ونستطيع أن نجد في الوطن العربي أمثلة حيّة على هذا الافتراض. فلا شك أن بناء الشخصية العربية قد تغير في المجتمعات البدوية التي كانت تقوم على الرعي أو صيد اللؤلؤ بعد ظهور النفط. وما أحدثه من تغييرات جسيمة في البناء الاجتماعي وتأثير ذلك على بناء الشخصية.

ونأتي أخيراً للافتراض الثالث الخاص بانتقال الأنماط العرفية والاتجاهات والصور من جيل إلى جيل من خلال عملية التنشئة الإجتماعية. غير أن هذا الافتراض وإن كان صحيحا، إلّا أن عملية الإتصال الواسعة المدى بين الشعوب، وبتأثير ثورة المواصلات، أصبحت هناك حدود واضحة على هذه العملية. بعبارة أخرى أصبح في قدرة الأجيال الجديدة أن تكتسب المعرفة المباشرة عن الشعوب الأخرى بدون وساطة الأجيال القديمة. ومن خلال عملية الإتصال المباشر يمكن الآن لهذه الأجيال الجديدة أن تصحّح المفاهيم الخاطئة التي ورثتها من الأجيال القديمة وأن تغيرّ من الصور المشوهة عن الشعوب الأخرى التي قد تكون انتقلت اليها خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

(٢) والموضوع الثاني الأساسي الذي تركزت عليه بحوث علم النفس الاجتماعي في

الوقت الحاضر، هو تأثير الإتصال بين الجماعات والشعوب على تشكيل الصور القومية وبخاصة تأثير السفر الى خارج القطر والزيارة المباشرة لبلد معين[٥]. ويناقش علماء النفس الاجتماعي تأثير السفر على أنماط متعدّدة من الصور أهمها:

- صورة المسافر عن نفسه وعن وطنه وعن حضارته.

- صورة المضيف عن نفسه وعن وطنه وعن حضارته.

- صورة المسافر عن العالم الخارجي، وعلى وجه الخصوص عن البلد الذي يزوره: الشعب والحضارة.

- صورة المضيف عن القطر الذي قدم منه المسافر: الشعب والحضارة.

ومن الأهمية الإشارة إلى أن البحوث النفسية الاجتماعية قد أولت اهتمامها لأنواع السفريات المختلفة، وما إذا كانت للعمل أو للسياحة أو للتعليم أو لأسباب عائلية أو تمضية فترة خدمة حكومية وذلك على أساس أن كل نوع من هذه السفريات يمكن أن ينتج عنه خبرات متميزة، وبالتالي فهذه الخبرات يمكن أن تشكّل الصور تشكيلاً خاصاً.

وبالإضافة الى نوع السفرية، يثار عديد من الأسئلة:

- ما عدد مرّات السفر الى البلد؟ وما هي طبيعة السفرية في كل مرّة؟ وذلك على أساس أن عدد المرّات يمكن أن يؤثّر على تشكيل الصور.

- ما هي طبيعة علاقات المسافر بالشعب الذي توجه لزيارة بلده؟

- ما هي علاقة حضارة المسافر بحضارة الشعب الذي توجه لزيارته؟

- هل لاقى المسافر صعوبات في زيارته أم كانت الزيارة مريحة؟

وبالإضافة إلى هذه الأسئلة، يفرّق علماء النفس الاجتماعي بين ستة مواقف سفر رئيسية، يتراكم حول كل موقف عديد من البحوث التجريبية، وهي كما يلي:

- الطلبة الأجانب، والمدرّبون، وغيرهم ممن يسافرون للدراسة.

- الموظفون في برامج المعونة الفنية.

---

(٥) انظر بهذا الصدد:

I. De Sola Pool, «Effects of Cross - National Contact on National and International Images,» in **International Behavior, a Social - Psychological Analysis,** ed. Kelman, pp. 104 - 129.

- السياح.
- رجال الأعمال في الخارج.
- رجال القوات المسلحة ممن يخدمون خارج دولهم.
- المهاجرون.

وكل فئة من هذه الفئات من الطبيعي أن تختلف خبراتها اختلافات صغيرة أو كبيرة حسب الظروف، مما يؤثر تأثيراً بالغاً في تشكيل الصور القومية.

وهذه الصور قد تكون في النهاية ايجابية عن القطر الذي تمت زيارته أو سلبية، كما أنها قد تكون جزئية نتيجة خبرة منعزلة في موقف محدّد، وقد تكون شاملة بمعنى أنها قد تكون حصيلة تقييم كلي.

(٣) والموضوع الثالث الذي تركّزت عليه بحوث علم النفس الاجتماعي هو تأثير الأحداث على الصور القومية[٦]. ويفرّق بعض علماء النفس الاجتماعي بين ثلاث فئات للأحداث:
- الأحداث البارزة أو الدراية.
- الأحداث التراكمية (مثل صراع مسلح امتدّ سنين طويلة كالصراع العربي-الاسرائيلي).
- التغير في السياسات الحكومية أو في تركيز وسائل الإعلام.

والأحداث البارزة أو الدراية قد تتعلق بسقوط زعيم سياسي وتولي زعيم آخر القيادة بدلاً منه واحتمال تغيير الصورة القومية لهذا البلد نتيجة لهذا الحادث البارز (خذ على سبيل المثال وفاة ستالين، أو ماوتسي تونغ وبداية تغير الصورة القومية عن الصين في ظل القيادة الجديدة التي تنزع نحو التعاون مع الغرب عموماً والولايات المتحدة الأميركية خصوصاً). وقد تتعلق الأحداث البارزة بتغيير جوهري في استراتيجية الدولة (خذ مثلاً سياسة الوفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بعد نهاية الحرب الباردة). أمّا الأحداث التراكمية فهي تلك التي تحدث وتمتد عبر فترة زمنية طويلة ومثل هذه الأحداث من شأنها أن تؤثّر تأثيراً بالغاً على الصور القومية (خذ مثلاً استمرار الحرب الأهلية في لبنان وتأثيرها على

---

(٦) انظر بهذا الصدد:
Karl Wolfgang Deutsch and R.I. Merrit, «Effects of Events on National and International Images,» in **International Behavior, a Social - Psychological Analysis,** ed. Kelman, pp. 130 - 187.

صورة اللبنانيين في الخارج). ونجد أخيراً أن السياسات الحكومية في تركيزها على موضوع محدّد أو في تجاهلها لموضوع آخر يمكن أن تؤثّر على الصور القومية، وكذلك تركيز وسائل الإعلام على حدث ما، أو تجاهل حدث أو أحداث معينة وهذه الأحداث بأنواعها المختلفة تناقش من حيث تأثيرها على الصور القومية.

- تدعيم الصورة أو الصور القديمة.

- عدم تغيير الصورة القائمة، إمّا لأن الحدث لا علاقة له بالصورة أو لأنّ من يتبنى الصورة لم يتأثر بالحدث.

- إضافة معلومات واضحة من شأنها تدعيم الصورة.

- ايضاح الصورة بحيث تقل الشكوك ويزداد اليقين في منطق الصورة.

- اعادة تنظيم الصورة، وزيادة تناسقها الداخلي، أو جعلها أكثر قابلية للفهم، وذلك من خلال ربطها بسياق اعرض من الصور الأخرى.

- تغيير أهمية الصورة.

(٤) والموضوع الرابع الذي تركّزت عليه بحوث علم النفس الاجتماعي هو تأثير التعليم ووسائل الإتصال على الصور القومية(٧). ويقصد بالتعليم هنا الجهود التي تبذلها هيئات حكومية أو أهلية في قطر معين للتأثير على اتجاهات الجمهور في قطر آخر، أو الجهود التي تبذلها هيئات حكومية أو أهلية في قطر معين للتأثير في جماهير الشعب ذاتها، سواء لتعديل صورة الذات، أو لصياغة صورة قومية محدّدة عن الآخرين. ولن نخوض في تشعبات هذا الموضوع وسنقنع بالإشارة إلى عدد من الملاحظات الأساسية اللصيقة به في ختام دراستنا عن اتجاهات الرأي العربي ازاء قضية الوحدة.

جـ- استطلاع الرأي العام العربي

التفاعل الاجتماعي والصور القومية

كيف اقتربت إستمارة استطلاع الرأي العام العربي من موضوع الصور القومية؟

---

(٧) انظر بهذا الصدد:

I. L. Janis and M.B. Smith, «Effects of Education and Persuasion on National and International Images,» in **International Behavior, a Social - Psychological Analysis,** pp. 188 - 235.

ركّزت الإستمارة من خلال طرحها لتسعة أسئلة على المبحوثين من الأقطار العربية العشرة على موضوعين:

ـ زيارة المبحوث لبلاد عربية أو غير عربية وأغراض زياراته، والبلاد التي يودّ زيارتها مرّة ثانية من بين البلاد العربية أو الأجنبية، أو البلاد التي لم يزرها ويرغب في زيارتها.

ـ مجموعة أسئلة عن أفضل شعب في العالم، وأفضل الشعوب العربية، والصفات الحسنة والصفات السيئة التي عند الشعوب العربية التي لديه فكرة عنها.

وبهذه المجموعة الأخيرة من الأسئلة يكون الاستطلاع قد اقتحم مباشرة ميدان الصور القومية، بكل ما ينطوي عليه من مشكلات وتساؤلات سبق أن أشرنا إليها من قبل.

فلنحاول تحليل أبرز البيانات التي توفّرت من تطبيق إستمارة الاستطلاع، قبل ان نخلص الى عدد من النتائج الهامة.

د ـ إتجاهات المبحوثين إزاء التفاعل الاجتماعي مع مجتمعات عربية أخرى

وجهت إستمارة استطلاع الرأي العام العربي عدة أسئلة تتعلق باتصال المبحوثين بأقطار عربية أخرى (راجع الاسئلة رقم ٦٠ حتى رقم ٦٥ من استمارة الاستطلاع).

وكان السؤال الأول عن عدد الدول الأجنبية التي زارها المبحوث. ويتبين من الإجابات ان غالبية المبحوثين من كل الأقطار العشرة زاروا من ثلاث الى أربع دول. (راجع جدول رقم (٦ـ ١)).

كانت نسبة الاردنيين ممن زاروا من ثلاث الى أربع دول ٥٨,٧٪

والتونسيين	٤٥,٩٪
والسودانيين	٥٥,٦٪
والفلسطينيين	٤٩,٨٪
والقطريين	٨٢,٧٪
والكويتيين	٥٨,٨٪
واللبنانيين	٥١,٢٪
والمصريين	٥٧,٨٪
والمغاربة	٥٩,٨٪
واليمنيين	٥٧,٧٪

جدول رقم (٦- ١)
عدد البلدان التي زارها المبحوثون في الأقطار العشرة
(نسب مئوية)

عدد مرات الزيارة / أقطار المبحوثين	زار دولة أو دولتين	من ٣- ٤ دول	من ٥- ٦ دول	من ٧- ٨ دول	اكثر من ٨ دول
الاردن (٢٦٩)	٢٢,٧	٥٨,٧	٦,٧	٥,٢	٦,٧
تونس (٣١٦)	٣٨,٦	٤٥,٩	٧,٩	٤,١	٣,٥
السودان (٣٢٠)	٢٦,٦	٥٥,٦	٧,٥	١,٢	٩,١
فلسطين (٢٦٩)	٧,١	٤٩,٨	١٤,١	٧,١	٢١,٩
قطر (٢٢)	—	٧٢,٧	٤,٥	٩,١	١٣,٦
الكويت (١٢٩)	٦,٨	٥٨,٨	١٠,١	٣,٤	٢٠,٩
لبنان (٣٨٧)	٣٣,٦	٥١,٢	٦,٢	٣,١	٥,٩
مصر (١٢٨٤)	٢٩,٨	٥٧,٨	٥,٤	١,٩	٥,٢
المغرب (٤٢٣)	١٩,١	٥٩,٨	١٠,٤	٣,٥	٧,١
اليمن (٣٣٨)	١٨,٦	٥٧,١	١٠,٧	٤,٧	٨,٩
المجموع	٩٥٣	٢١٠٤	٢٩٤	١٢٤	٣٠١
النسبة المئوية	٢٥,٢	٥٥,٧	٧,٨	٣,٣	٨,٠

المؤشرات الاحصائية: مربع كاي = ٣١٧,٥٢٦٤ جاما = ٠,٠٠٢٦

معامل الارتباط الاسمي = ٠,٢٩٢٣

أي أن غالبية المبحوثين (نسبتهم ٥٥,٧٪ من مجموع المبحوثين) زاروا ثلاثة أو أربعة بلدان أجنبيةوهي نسبة عالية لا يمكن تفسيرها إلاّ في ضوء الخلفيات التعليمية والمهنية والطبقية للمبحوثين. ومعنى ذلك أن غالبية المبحوثين قد تعرَّضوا لخبرات متنوعة نتيجة لسفرهم الى هذه البلاد الأجنبية. مما من شأنه ان يؤثر على الصور القومية التي يتبنونها إزاء الشعوب الأخرى.

وكان السؤال الثاني عن عدد الأقطار العربية التي زارها المبحوثون. وهنا نجد اختلافاً بين المجموعات القطرية. (راجع جدول رقم (٦- ٢)).

٤٦,٧٪ من الاردنيين زاروا من ٣- ٤ دول.
٧٠,٢٪ من التونسيين زاروا من دولة الى دولتين.
٦٠,٩٪ من السودانيين زاروا من دولة الى دولتين.
٤٥,٩٪ من الفلسطينيين زاروا من ٥ الى ٦ دول.

جدول رقم (٦- ٢)

عدد الأقطار العربية التي زارها المبحوثون (نسب مئوية)

عدد مرات الزيارة / أقطار المبحوثين	زار دولة أو دولتين	من ٣- ٤ دول	من ٥- ٦ دول	من ٧- ٨ دول	اكثر من ٨ دول
الاردن (٢٧٠)	٣٠,٤	٤٦,٧	١٨,٩	٢,٢	١,٩
تونس (١٨١)	٧٠,٢	٢٢,١	٦,٦	٠,٦	٠,٦
السودان (٢٧٩)	٦٠,٩	٢٣,٣	١١,٨	١,٨	٢,٢
فلسطين (٢٨١)	١٣,٢	٣٥,٢	٤٥,٩	٣,٩	١,٨
قطر (٢٢٠)	٥,٠	٢٠,٠	٥٥,٠	٥,٠	١٥,٠
الكويت (١٥٥)	٩,٠	٢٣,٢	٤٧,٧	٩,٠	١١,٠
لبنان (٣٥٤)	٥٧,٦	٣٠,٢	٩,٩	٠,٨	١,٤
مصر (٥٣٤)	٦٤,٤	٢١,٣	٨,٦	٢,١	٣,٦
المغرب (١٢٠)	٦٥,٨	٢٠,٠	١١,٧	—	٢,٥
اليمن (٢٦١)	٤٣,٣	٣١,٤	٢٠,٣	١,٥	٣,٤
المجموع	١١٧١	٦٩٧	٤٥٨	٥٦	٧٣
النسبة المئوية	٤٧,٧	٢٨,٤	١٨,٧	٢,٣	٣,٠

المؤشرات الاحصائية: مربع كاي = ٦٣٩,٨٩٦٧ جاما = ٠,١٠٢٦

معامل الارتباط الاسمي = ٠,٤٥٤٧

٥٥,٠٪ من القطريين زاروا من ٥ الى ٦ دول.

٤٧,٧٪ من الكويتيين زاروا من ٥ الى ٦ دول.

٥٧,٦٪ من اللبنانيين زاروا من دولة الى دولتين.

٦٤,٤٪ من المصريين زاروا من دولة الى دولتين.

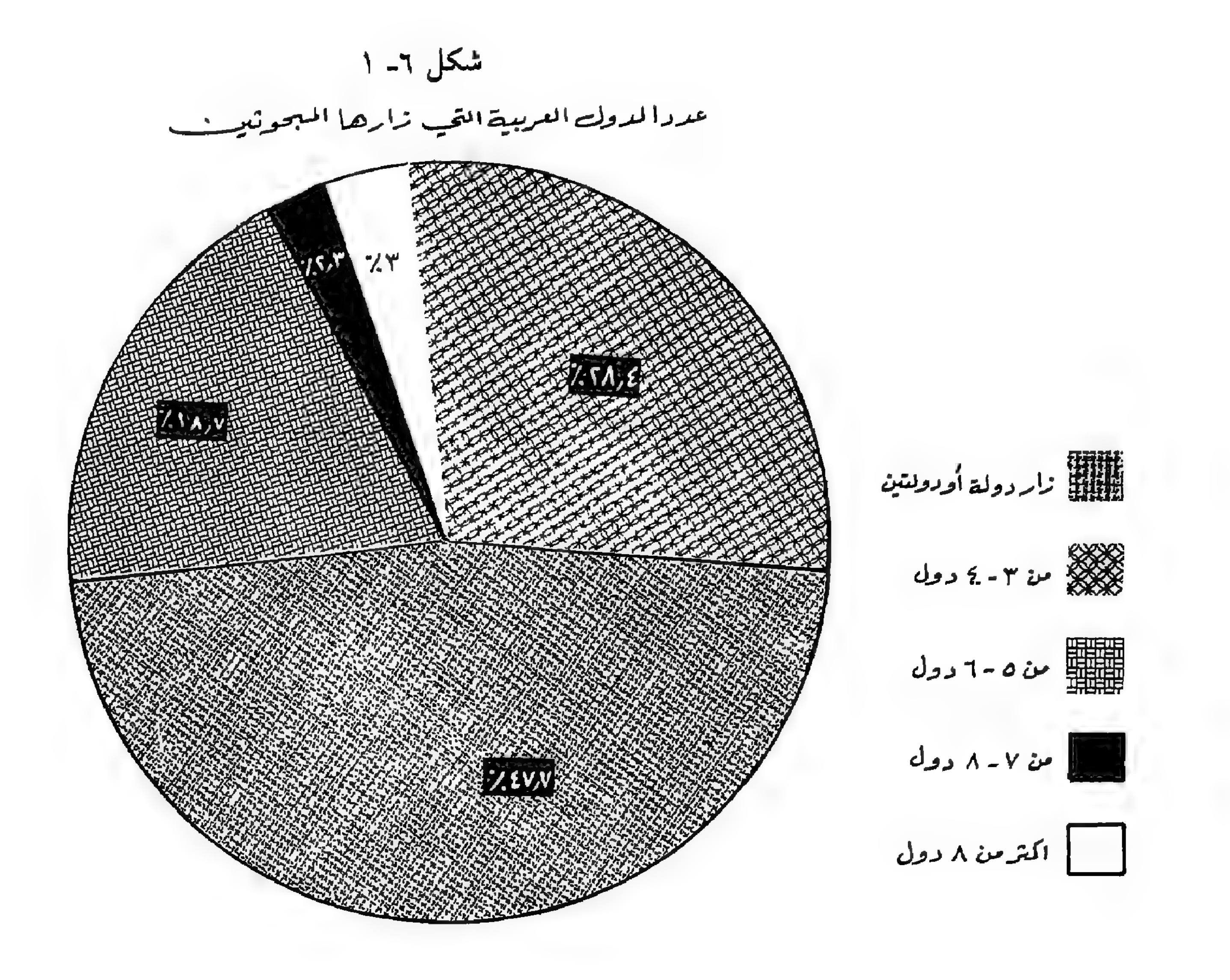
٦٥,٨٪ من المغاربة زاروا من دولة الى دولتين.

٤٣,٣٪ من اليمنيين زاروا من دولة الى دولتين.

واذا تأملنا هذه النتائج نجد أن التونسيين والسودانيين واللبنانيين والمصريين والمغاربة واليمنيين يقعون في فئة واحدة هي زيارة من دولة الى دولتين، ونجد أن الفلسطينيين والقطريين والكويتيين ينتمون الى فئة واحدة هي من زاروا من ٥ الى ٦ دول وينفرد الاردنيون بفئة من زاروا من ٣- ٤ دول.. والنتيجة العامة التي يمكن أن نخلص اليها من هذه البيانات ان غالبية اعضاء المجموعات القطرية- نسبة ٤٧,٧٪ من مجموع الاعضاء- قد زاروا على الأقل دولة او دولتين عربيتين بين باقي الفئات (من ٣- ٤ دول) بنسبة ٢٨,٤٪

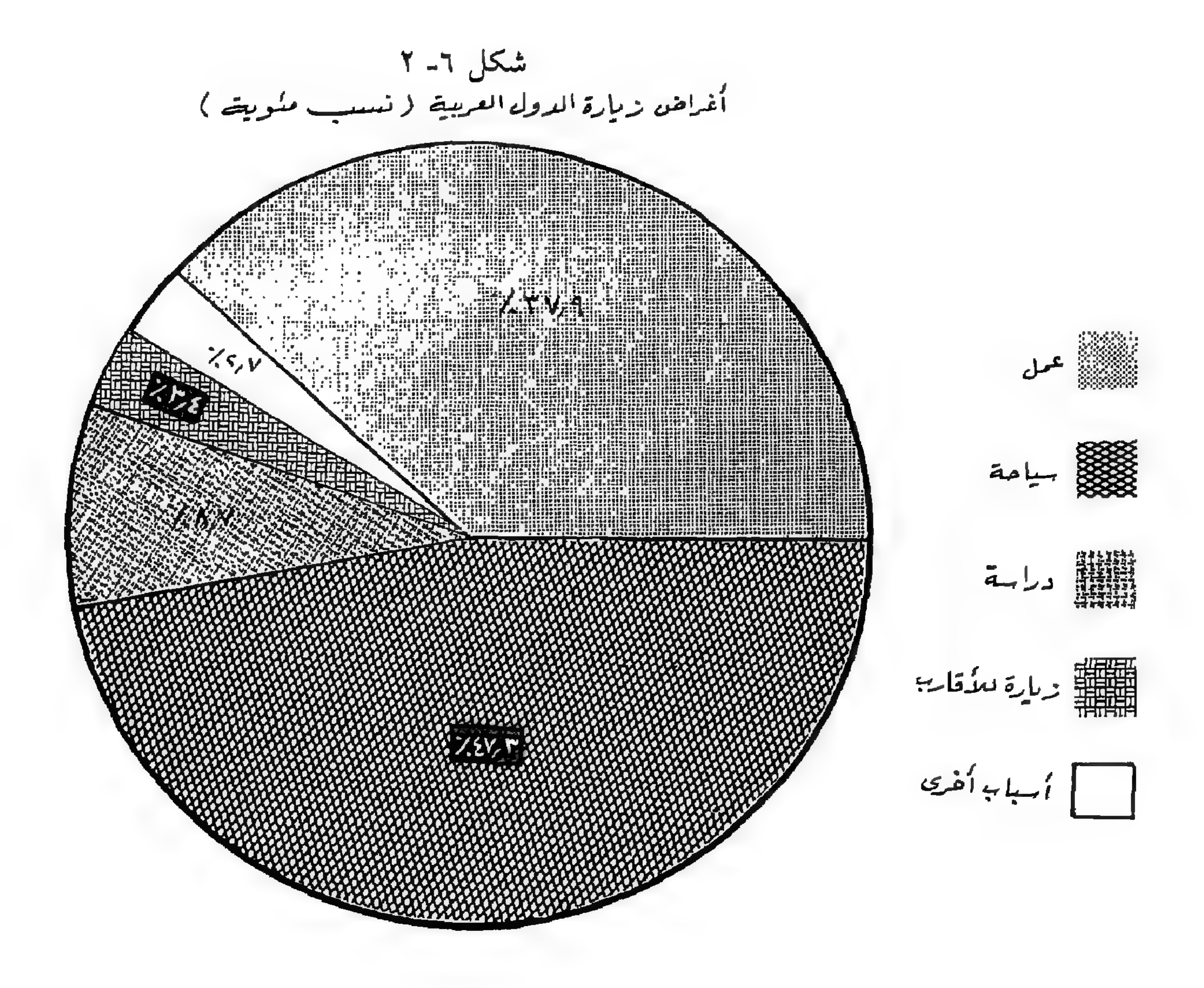
شكل ٦-١

عدد الدول العربية التي زارها المبحوثين



شكل ٦- ٢

أغراض زيارة الدول العربية (نسب مئوية)



جدول رقم (٦- ٣)

أغراض زيارة الأقطار العربية (نسب مئوية)

أغراض الزيارة / اقطار المبحوثين	عمل	سياحة	دراسة	زيارة للأقارب	اسباب اخرى
الاردن (٢٧٣)	٢٩,٧	٦١,٢	٦,٢	١,٥	١,٥
تونس (١٧٥)	٣٣,١	٥٨,٣	٦,٩	١,٧	—
السودان (٢٧٧)	٢٩,٦	٥١,٣	١٣,٧	٢,٩	٢,٥
فلسطين (٢٩٤)	٤٤,٦	٤٧,٦	٥,٨	١,٤	٠,٧
قطر (٢٠)	٢٥,٠	٦٥,٠	٥,٠	٥,٠	—
الكويت (١٥٦)	٢٨,٨	٦٢,٢	٥,٨	١,٩	١,٣
لبنان (٣٤٦)	٣١,٥	٦٢,٧	١,٤	٢,٣	٢,٠
مصر (٥٢٤)	٥٦,١	٢٥,٢	٤,٠	٨,٤	٦,٣
المغرب (١١٣)	٢٧,٤	٥٤,٩	١٢,٤	١,٨	٣,٥
اليمن (٢٤٠)	٣٣,٣	٢٩,٦	٣٢,١	٢,١	٢,٩
المجموع	٩١٦	١١٤٣	٢١١	٨٢	٦٦
النسبة المئوية	٣٧,٩	٤٧,٣	٨,٧	٣,٤	٢,٧

المؤشرات الاحصائية:

مربع كاي = ٤٧٧,٨١٦٧ جاما = ٠,٠٠٧٠ معامل الارتباط الاسمي = ٠,٤٠٦٢

من مجموع المبحوثين وفئة من ٥- ٦ دول بنسبة ١٨,٧٪، وفئة من ٧- ٨ دول بنسبة ٢,٣٪ وفئة أكثر من ٨ دول بنسبة ٣٪.

ومعنى ذلك كله تعرض اعضاء المجموعات القطرية- بنسب متفاوتة- لخبرات متعددة في تفاعلهم الاجتماعي- خلال سفرياتهم- مع بلدان عربية متعددة.

وقد سئل المبحوثون سؤالاً هاماً عن أغراض زيارتهم للبلاد العربية. وكما سبق أن أشرنا عادة ما يؤثر نوع الزيارة على اتجاهات الاشخاص الذين يزورون بلاداً اخرى غير بلادهم.

من تحليل البيانات يتبين أن أهم الأغراض قاطبة كان السياحة يليه مباشرة العمل (راجع جدول رقم (٦- ٣)).

- اذ نجد بالنسبة للاردنيين ٦١,٢٪ بغرض السياحة، ٢٩,٢٪ بغرض العمل.
- وبالنسبة للتونسيين ٥٨,٣٪ بغرض السياحة، ٣٣,١٪ بغرض العمل.

- وبالنسبة للسودانيين ٥١,٣٪ بغرض السياحة، ٢٩,٦٪ بغرض العمل.

- وبالنسبة للفلسطينيين ٤٧,٦٪ بغرض السياحة، ٤٤,٦٪ بغرض العمل.

- وبالنسبة للقطريين ٦٥٪ بغرض السياحة، ٢٥٪ بغرض العمل.

- وبالنسبة للكويتيين ٦٢,٢٪ بغرض السياحة، ٢٨,٨٪ بغرض العمل.

- وبالنسبة للبنانيين ٦٢,٧٪ بغرض السياحة، ٣١,٥٪ بغرض العمل.
- وبالنسبة للمصريين ٢٥,٢٪ بغرض السياحة، ٥٦,١٪ بغرض العمل.

- وبالنسبة للمغاربة ٥٤,٩٪ بغرض السياحة، ٢٧,٤٪ بغرض العمل.
- وبالنسبة لليمنيين ٢٩,٦٪ بغرض السياحة، ٣٣,٣٪ بغرض العمل.

ويلاحظ أن نسبة المصريين الذين زاروا بلاداً عربية أخرى بغرض السياحة لا تتجاوز ٢٥,٢٪ وان الغالبية زارت بغرض العمل، وكذلك بالنسبة لليمنيين اذ نجد ان ٢٩,٦٪ زارت بغرض السياحة، ٣٣,٣٪ بغرض العمل، بالاضافة الى أن اليمنيين ينفردون بأن ٣٢,١٪ منهم زاروا بغرض الدراسة.

وهذه الارقام تتفق مع ما هو معروف من أن مصر واليمن من البلاد العربية المصدرة للعمالة الى باقي البلاد العربية.

واذا نظرنا للأرقام الإجمالية نجد أن ٤٧,٣٪ من مجموع المبحوثين زاروا بغرض السياحة، وأن ٣٧,٩٪ زاروا بغرض العمل، وأن ٨,٧٪ زاروا بغرض الدراسة ، وأن ٣,٤٪ زاروا لرؤية الاقارب، وأن ٢,٧٪ زاروا لأسباب أخرى.

وسئل المبحوثون سؤالاً آخر:

ما هي البلاد العربية التي تود زيارتها مرة أخرى؟

إذا حلّلنا البيانات الخاصة بهذا السؤال يتبين لنا أن:

- ٣٤,٤٪ من **الاردنيين** يودون زيارة مصر وأن ٢٥,٦٪ منهم يودون زيارة لبنان.

- ٣٨,٣٪ من **التونسيين** يودون زيارة ليبيا وان ١٨,٣٪ بينهم يودون زيارة مصر.

- ٦٥,٣٪ من السودانيين يودون زيارة مصر، ١٥,٠٪ بينهم يودون زيارة السعودية.

- ٢٦,٢٪ من الفلسطينيين يودون زيارة لبنان، وأن ٢١,٢٪ يودون زيارة مصر.

- ٥٢,٦٪ من القطريين يودون زيارة مصر، ٢١,١٪ يودون زيارة لبنان.

- ٣٢,٢٪ من الكويتيين يودون زيارة لبنان، ٢٨,٨٪ بينهم يودون زيارة مصر.

- ٣٧,٤٪ من اللبنانيين يودون زيارة سوريا، ٣٢,٢٪ بينهم يودون زيارة مصر.

- ٣٥,٤٪ من المصريين يودون زيارة السعودية، ١٤,٦٪ بينهم يودون زيارة لبنان.

- ٢١,٧٪ من المغاربة يودون زيارة تونس، ٢٠,٠ يودون زيارة الجزائر.

- ٥٩,٨٪ من اليمنيين يودون زيارة مصر، ٧,١٪ يودون زيارة سوريا.

إذا تأملنا هذه البيانات نستطيع أن نستخلص عدداً من النتائج أهمها:

(١) بروز نمط للتفاعل بين الأقطار المجاورة حيث يرغب المواطنون العرب في كل قطر من هذه الأقطار زيارة القطر المجاور. ينطبق هذا على التونسيين (غالبيتهم تــود زيارة ليبيا مرة ثانية)، وعلى السودانيين (غالبيتهم تــود زيارة مصر مرة ثانية) وعلى اللبنانيين (أغلبهم يــود زيارة سوريا).

(٢) اذا أحصينا التكرارات التي حصلت عليها كل بلد يود المبحوثون زيارتها مرة ثانية نجد أن:

- مصر حصلت على ثمانية تكرارات.
- لبنان حصل على خمسة تكرارات.
- السعودية حصلت على تكرارين.
- سوريا حصلت على تكرارين.
- ليبيا حصلت على تكرار واحد.
- تونس حصلت على تكرار واحد.
- الجزائر حصلت على تكرار واحد.

ويمكن تفسير النتائج السابقة بأن مصر تمثّل بالنسبة لهؤلاء المبحوثين مركز جذب قومي وسياحي في نفس الوقت، وان لبنان كان يمثل مركز جذب سياحي في الدرجة الاولى،

وان السعودية تمثل مركز جذب ديني في المقام الأول.

وفي السؤال الأخير الخاص بالإتصال سئل المبحوثون:

هل أتيحت لك الفرصة لأن تتعرَّف على مواطنين من أقطار عربية أخرى؟

أجاب المبحوثون بنعم كما يلي (راجع جدول رقم (٦ـ ٤)):

جدول رقم (٦ـ ٤)

هل تعرَّف المبحوث على مواطنين عرب؟

(نسب مئوية)

أقطار المبحوثين	نعم	لا
الاردن (٢٩٨)	٩٠,٩	٩,١
تونس (٤٣٠)	٧٣,٧	٢٦,٣
السودان (٣٥٧)	٩١,٣	٨,٧
فلسطين (٣١٤)	٩٦,٢	٣,٨
قطر (٢٢٢)	١٠٠	ـ
الكويت (١٥٨)	٩٨,٧	١,٣
لبنان (٤٤١)	٨٩,٧	١,٣
مصر (٢١١١)	٦٢,٤	٣٧,٦
المغرب (٥٨٣)	٧٤,٤	٢٥,٦
اليمن (٤٣٣)	٨٤,١	١٥,٩

مؤشرات إحصائية:

مربع كاي = ٤٨٠,٨٦٦٢ جاما = ٠,٢٣٨٤ معامل الارتباط الاسمي = ٠,٢٩٢٣

- ٩٠,٩٪ من الاردنيين.
- ٧٣,٧٪ من التونسيين.
- ٩١,٣٪ من السودانيين.
- ٩٦,٢٪ من الفلسطينيين.
- ١٠٠ ٪ من القطريين.
- ٩٨,٧٪ من الكويتيين.
- ٨٩,٧٪ من اللبنانيين.

- ٦٢,٤٪ من المصريين.
- ٧٤,٤٪ من المغاربة.
- ٨١,٤٪ من اليمنيين.

وهذه البيانات تعكس معدلاً مرتفعاً - للغاية - للتفاعل الاجتماعي بين المبحوثين ومواطنين عرب آخرين.

وقد تكون هذه المعدلات المرتفعة مؤشرات موضوعية لزيادة درجة التفاعل الاجتماعي بين المواطنين العرب في السنوات الأخيرة. ويمكن ان يرد ذلك الى زيادة نسبة هجرة العمالة العربية داخل الوطن العربي من ناحية، وزيادة نسبة السياحة الداخلية في الوطن العربي.

هـ- الصور القومية لدى المبحوثين

موضوع الصور القومية- كما سبق أن أشرنا- يثير مشكلات وتساؤلات متعددة. وقد حاولت استمارة استطلاع الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة أن تقترب من استكشاف اتجاهات المبحوثين إزاء الصور القومية متنقلة من العام الى الخاص.

بدأت الإستمارة بسؤال المبحوثين هذا السؤال:

«من خلال إطلاعك وقراءاتك ومشاهدتك الشخصية وخبرتك، ترى من هو أفضل شعب في العالم؟».

والسؤال كما نرى سؤال مفتوح، لا يقتصر فقط على هؤلاء الذين «شاهدوا» نتيجة زيارة وخبرة شخصية، ولكنه يمتد أيضاً ليشمل هؤلاء الذين «اطلعوا» و«قرأوا».

وهذا السؤال- كما سنرى من الإجابات التي وردت عليه- يمس في الواقع علاقات الوطن العربي المتشابكة مع العالم الخارجي. وهي علاقات بعضها له جذور تاريخية وخصوصاً في حقبة ما قبل الاستقلال (خذ مثلاً علاقة الوطن العربي ببريطانيا وبالذات في منطقة الخليج، أو علاقة الوطن العربي بفرنسا وخصوصاً بالنسبة لسوريا ولبنان).

ومن الناحية الاخرى، فهذا السؤال يمكن أن يؤثر في الإجابة عليه وخصوصاً بالنسبة للدول العظمى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) ما يؤثر على الصور القومية بشكل عام من الأحداث- وقد سبق أن أشرنا أن هذه الأحداث يمكن أن تتدرج الى ثلاث فئات:

- أحداث بارزة أو ذات طابع درامي.

ويمكن في هذا الصدد أن نشير الى سلوك الدولتين العظمين تجاه الوطن العربي وما تضمنه هذا السلوك من أحداث بارزة غيَّرت من مجرى التاريخ العربي المعاصر.

لنأخذ على سبيل المثال سحب الولايات المتحدة الامريكية لعرض تمويل السد العالي في مصر، وما تبعه لتأميم مصر قناة السويس، وما ترتب على ذلك من عدوان ثلاثي شنّته بريطانيا وفرنسا واسرائيل. . هذا حدث بارز لا شك أنه يمكن أن يؤثر تأثيراً بالغاً وعميقاً في الصور القومية لأفراد الشعب العربي إزاء الولايات المتحدة الامريكية. ومن ناحية اخرى، يمكن القول ان امداد الاتحاد السوفياتي مصر بالسلاح عام ١٩٥٥ من خلال صفقة الاسلحة التشيكية وبداية العلاقات السوفياتية العربية الوثيقة يمكن ان يكون حدثاً بارزاً مؤثراً على الصور القومية.

ـ وهناك أحداث ذات طابع تراكمي، والمثل الواضح بالنسبة لها هو الصراع العربي- الاسرائيلي. سلوك الدول ازاء هذا الصراع ونصرتها للحق العربي أو تأييدها لاسرائيل يمكن أن يؤثر على صورتها القومية، ولعلّ مثل الصين يعدّ نموذجاً حيًّا لهذا. فقد دعمت الصين حركة المقاومة الفلسطينية منذ البداية، وساعدتها عسكرياً وسياسياً، ورفضت الاعتراف بدولة اسرائيل، وقد انعكس هذا كما سنرى على اتجاهات الفلسطينيين إزاء الصين.

ـ وهناك أخيراً احداث تتعلق بتغير السياسات الحكومية، أو تغير منهج وسائل الاعلام الجماهيرية في تناول المشكلات والقضايا- ولا شك ان هذا من شأنه ان يؤثر في المدى الطويل على الصور القومية. . ولنأخذ على سبيل المثال الموقف العربي الراهن، الذي يتسم برفض الأقطار العربية للمعاهدة المصرية- الاسرائيلية ينعكس هذا الرفض على وسائل الاعلام الجماهيرية العربية. فهناك هجوم متسق ضد السياسة المصرية وهناك من ناحية اخرى رد فعل مصري يتخذ نحو الهجوم على دول الرفض. ومن خلال هذه المعارك الوهمية، يمكن ان تمس قيَم عربية عزيزة مثل قِيَم القومية العربية والوحدة. وهذا في حد ذاته، يمكن أن ينعكس على اتجاهات المواطنين العرب، وعلى الصور القومية التي لديهم عن باقي الأقطار الاخرى.

لنأخذ مثلاً التشكيك في عروبة مصر، أو التركيز على الطابع الاقليمي البحت لدى اقطار عربية اخرى لا ترى إلا مصالحها الضيِّقة دون اعتبار للصالح العربي العام كل هذه الموضوعات حين تعالج جماهيرياً من خلال معركة اعلامية يمكن ان يكون لها آثار بعيدة المدى.

في ضوء هذا كله نستطيع أن ننتقل لعرض ومناقشة الإجابة على سؤال: من هو أفضل شعب في العالم؟.

أولاً ينبغي علينا ان ننحي جانباً الإجابات التي اختارت ان تتجه الى الشعب الذي ينتمي اليه المبحوث، فهي اجابات لا تعكس الا «تمركزاً حول السلالة». ولقد كان من المفروض ان تكون صياغة السؤال من الدقة بحيث ينبغي على المبحوثين ان يختاروا شعباً غير شعوبهم. . فحين يقرر- مثلاً- ٢٥,٨٪ من الفلسطينيين ان افضل شعب في العالم هو الشعب الفلسطيني، او حين يقرر ٢٦,٥٪ من المصريين ان أفضل شعب في العالم هو الشعب المصري، او حين يقرر ٣٣٪ من السودانيين ان أفضل شعب في العالم هو الشعب السوداني فمعنى هذا أن هذه المجموعات القطرية لم يجب أعضاؤها على السؤال كما ينبغي. . ذلك انه لو كان المقصود من السؤال قياس الاتجاهات ازاء «التمركز حول الذات» لتمّت صياغته بصورة أخرى.

وعلى هذا الأساس - اذا نظرنا للبيانات- واستبعدنا الاختيارات الاولى بالنسبة للفلسطينيين والمصريين والسودانيين، فانه ستظهر امامنا لوحة كاملة للصور القومية التي يمتلكها المبحوثون، والتي تعكس- كما سبق ان اشرنا- جماع العلاقات المتشابكة للوطن العربي مع العالم الخارجي.

- الاردنيون على سبيل المثال- نجد غالبيتهم (١٣٪ من المبحوثين) ترى أن الانجليز هم أفضل شعب في العالم.

- الفلسطينيون- على العكس- يرون ان الصينيين هم أفضل شعب. ويمكن تفسير هذا كما رأينا على أساس السلوك الصيني المؤيد لحركة المقاومة الفلسطينية.

- اللبنانيون وهذا يبدو غريباً الى حد ما- لم يختاروا فرنسا كما كان متوقعاً بحكم الصلات القديمة السياسية والثقافية، ولكن ١٣٪ من المبحوثين اختاروا الألمان كأفضل شعب في العالم.

وألمانيا- مثلها مثل اليابان والصين- يمكن أن تمثّل مركز جذب للاعجاب العربي بقِيَم الفاعلية والانجاز. فهذا الثالوث- بالرغم من التفاوت الضخم بين نماذج التنمية التي صاغها اعضاؤه- يمكن القول انه يمثّل مصدراً من مصادر الإنبهار العربي. والحاجة الى تقليد النموذج التنموي الناجح. الإعجاب بالنموذج الالماني اعجاب قديم في الوطن العربي وهو له ضرورة حتى قبل الحرب العالمية الثانية. وقد تدعم هنا الإعجاب من خلال قدرة المانيا الغربية على خلق «المعجزة الاقتصادية» وانطلاقها في مجال التصنيع والرخاء والتقدم.

ونفس الاتجاه بالنسبة لليابان، التي يدعم الاعجاب بها، تزايد علاقاتها التجارية مع الوطن العربي، واكتساح السلع اليابانية التي يقبل عليها العرب لعديد من السلع المنافسة. أما الصين، بالرغم من أنها تنتمي الى نموذج تنموي مختلف تماماً عن كل من ألمانيا واليابان، فلعلّها تقدم نموذجاً «للطهارة الثورية» والاعتماد على الذات، والاستناد الى الجماهير الشعبية العريضة في إطار من العدل الاجتماعي، قد تكون كل هذه الخلفيات وراء الصور القومية لبعض المجموعات القطرية ازاء هذه الدول الثلاث.

- واذا نظرنا الى الكويتيين- نجد أن ١٦,٧٪ منهم يعتبرون الصين افضل شعب في العالم.

- أما القطريون فيعتبر ١٣٪ منهم أن الألمان هم أفضل شعب في العالم.

- وغالبية اليمنيين ٥٢,١٪ منهم يرون أن الصينيين هم أفضل شعب في العالم.

- أما المصريون فنجد من بينهم ١٤,٨٪ منهم يرون أن الالمان افضل شعب في العالم.

- والسودانيون نجد ان ١٥,٣٪ يرون ان الصينيين هم أفضل شعب في العالم.

- وفي نفس الاتجاه نجد التونسيين ٢١,٨٪ منهم وكذلك المغاربة ١٤,٥٪ يرون ان الصينيين هم أفضل شعب في العالم.

وانتقلت استمارة استطلاع الرأي العام العربي الى سؤال آخر: من هو أفضل الشعوب العربية؟. وينطبق على هذا السؤال نفس الملاحظة المنهجية التي أبديناها على السؤال السابق. فقد كان ينبغي ان يوجه المبحوث الا يختار بلده، والا تحوّل السؤال ليصبح قياساً «لاتجاه التمركز حول الذات» وهذا ما حدث فعلاً، لو تأملنا الإجابات فالنسبة الكبرى من المبحوثين في كافة المجموعات القطرية اختارت شعبها باعتباره افضل شعب عربي ما عدا اليمنيين الذين اختاروا الشعب المصري (نسبة ٢٨,٤٪ منهم).

ولذلك قد يكون من الأنسب في عرض النتائج ان نعرض للاختيار الاول والاختيار الثاني، حتى نبعد قليلاً عن دائرة الاعجاب بالذات. . لنرى اتجاهات كل مجموعة قطرية إزاء باقي الشعوب العربية.

- الاردنيون: ٤٤,٢٪ الشعب الاردني، ٢٨,٨٪ الشعب الفلسطيني.

- الفلسطينيون: ٨٠,٢٪ الشعب الفلسطيني، ٤,٦٪ الشعب الجزائري.

ـ اللبنانيون: ٥٣,٣٪ الشعب اللبناني، ١٤,١٪ الشعب السوري.

ـ الكويتيون: ٥٣,٣٪ الشعب الكويتي، ١٦,٢٪ الشعب الفلسطيني.

ـ القطريون: ١٦,٧٪ الشعب السوري، وأيضاً ١٦,٧٪ الشعب السعودي، ثم يتساوى الشعب القطري مع الشعب الجزائري ٨,٣٪.

ـ اليمنيون: ٢٨,٤٪ الشعب المصري، ٢٣,٦٪ الشعب اليمني.

ـ المصريون: ٧٩,١٪ الشعب المصري، ٧,١٪ الشعب السعودي.

ـ السودانيون: ٦٠,٧٪ الشعب السوداني، ١٥٪ الشعب المصري.

ـ التونسيون: ١٩,٩٪ الشعب التونسي، ١٤,٥٪ الشعب الفلسطيني.

ـ المغاربة: ٢٢,٩٪ الشعب المغربي، ٢١,٥٪ الشعب الفلسطيني.

ولو رصدنا تكرارات الاختيار الثاني لوجدنا ان الشعب الفلسطيني قد حصل على ٤ تكرارات، وان الشعب الجزائري قد حصل على تكرارين، وكذلك الشعب السعودي، وان كلا من الشعب المصري والشعب السوري حصلا على تكرار واحد.

وقد تكون هذه النتائج تعبيراً عن تقدير المبحوثين العرب للكفاح السياسي والعسكري الذي يخوضه الشعب الفلسطيني، وللكفاح الذي سبق ان خاضه الشعب الجزائري للحصول على الإستقلال.

وانتقلت استمارة استطلاع الرأي العام العربي لتمس موضوعاً هاماً هو «الافكار القومية النمطية» التي يتبنّاها المبحوثون عن سِمات الطابع القومي في كل بلد عربي. فقد سئل المبحوثون:

«ما هي الشعوب العربية التي لديك فكرة عنها، اذكر ما هي أحسن صفة تميِّزها وأسوأ صفة تغلب عليها؟».

ومن الواضح أن هذا سؤال مفتوح، وقد تمَّ إعداد نظام تصنيفي ـ من واقع الإجابات ـ ينقسم إلى قائمتين: قائمة للصفات الحسنة، وقائمة للصفات السيئة.

وكانت قائمة احسن الصفات كما يلي:

(١) المرح ـ البساطة ـ المرونة.

(٢) الكرم ـ الود ـ الطيبة ـ العطاء ـ الشهامة ـ الشجاعة.

(٣) النظافة ـ الإيمان ـ الأمانة ـ التديّن.

(٤) التحضر ـ العراقة.

(٥) حب العمل ـ الصبر ـ الذكاء ـ العزيمة.

(٦) حب التجارة والسياحة.

(٧) الوعي السياسي ـ النضال ـ البسالة ـ المقاومة.

(٨) الانفتاح ـ الليبرالية.

(٩) سمات أخرى.

وكانت قائمة أسوأ الصفات كما يلي:

(١) الغدر ـ الضعف ـ الشراسة ـ الخشونة ـ الدموية ـ الصلف ـ التقلب.

(٢) البذخ ـ السفاهة.

(٣) التكاسل ـ التخلف ـ الإدمان ـ الاقطاعية.

(٤) الجهل ـ الغباء.

(٥) الفقر.

(٦) النفاق ـ التناقض ـ المادية.

(٧) السلوك التعصبي (كالقبلية ـ الطائفية ـ البداوة ـ التعصب الديني ـ التشايع ـ التحزب).

(٨) سمات أخرى.

وقد وردت على هذا السؤال مجموعة متشابكة من الإجابات تعكس الأفكار القومية النمطية التي لدى المبحوثين إزاء الشعوب العربية المختلفة، يقصر التقرير الحالي في حدود الحيز المقرر له أن يستوعبها، وستكون موضعاً لدراسة مستقلة مقبلة.

و ـ خاتمة

ما الذي يمكن أن نستخلصه من نتائج أساسية في ضوء البيانات التي عرضناها في هذا الفصل؟.

(١) من الواضح أولاً أن المبحوثين لهم خبرات متنوعة في السفر خارج أقطارهم، سواء لزيارة دول أجنبية أو لزيارة اقطار عربية.

وفي تقديرنا أن ارتفاع معدلات زيارة الاقطار العربية الاخرى سواء للسياحة أو للعمل، من شأنها أن تعطي الشخص فرصة أوسع لاكتساب الخبرات بطبائع الشعب العربي في أقطاره المختلفة. فالاتصال المباشر- كما يقرر علم النفس الاجتماعي- من شأنه أن يقضي على الصور القومية النمطية- التي أحياناً ما تكون نتيجة الجهل والتحيز ووراثة الاتجاهات من أجيالٌ مضت. غير أن الاتصال المباشر، كما أن له وجهه الايجابي، فقد يكون له أيضاً وجهه السلبي. وكما سبق أن ذكرنا في معرض اشارتنا لأنواع السفريات المختلفة (لسياحة أو لعمل او لغير ذلك من الاغراض)- الايجابي او السلبي عادة ما يتشكّل في ضوء الخبرات السارة او المؤلمة التي اكتسبها من الزيارة.

ومن الواضح ان هناك فروقاً جوهرية بين من يسافر للسياحة ومن يسافر للعمل. من يسافر للسياحة، زائر مؤقت، وهو ان لم تطل فترة اقامته، قد لا تكون لديه الفرصة لكي يكون اتجاهاً متبلوراً ازاء البلد الذي زاره، واذا كوَّن اتجاهاً فقد يكون مبنياً على حقائق جزئية، نتيجة للطابع العابر لاقامته. أما من يسافر للعمل، فان خبرته في العادة تكون حاسمة في بلورة اتجاهاته الايجابية او السلبية ازاء البلد المضيف. ولو أنه من الصعب ان نسوغ نموذجاً وحيد البعد يمكن له أن يستوعب كافة أنماط ردود فعل هؤلاء المسافرين للعمل. فقد تكون خبرة بعضهم مؤلمة نتيجة عدم توفيقه في العثور على سكن ملائم ولكن لا يعني ذلك أنه سيسقط- آلياً- خبرته المؤلمة على اتجاهاته ازاء البلد المضيف. فقد يكون موضوعياً بالقدر اللازم الذي يسمح له بتقدير الايجابيات لدى الشعب المضيف، بالرغم من عدم توفيقه الشخصي. . وعلى العكس من ذلك، قد يوفَّق في العمل، ولكنه قد يتبنّى اتجاهات سلبية ازاء البلد المضيف[٨].

(٢) هناك رغبة متزايدة لدى المواطنين العرب في زيارة الأقطار المجاورة لهم للتعرف على معالمها، وكذلك لزيارة بعض البلاد العربية التي تمثّل - لأسباب شتى- مركز جذب لهم، مثل مصر ولبنان والسعودية وسوريا.

(٣) نسبة التفاعل الاجتماعي بين المواطنين العرب- اذا أخذنا عينة البحث في الاعتبار- نسبة عالية. وهذا اتجاه ايجابي في حد ذاته، فليس هناك من سبيل مباشر لتقوية

---

(٨) يجري في الوقت الراهن اعداد بحث في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة عن «اتجاهات المصريين العاملين في البلاد العربية ازاء البلاد التي عاشوا فيها» وسيعد للنشر قريباً.

الاتجاه نحو الوحدة العربية غير تشجيع معدلات التفاعل الاجتماعي بين أعضاء الأمة الواحدة. من خلال عمليات التفاعل الاجتماعي الواسعة بايجابياتها وسلبياتها، يمكن للأفكار الخاطئة عن الآخرين أن تسقط وتزول ، ويمكن للمفاهيم الصحيحة أن تتحدد وتتبلور .

(٤) الصور القومية التي يمتلكها المبحوثون عن الدول الاخرى تحكمها اعتبارات متعددة أهمها: الإعجاب بنمط حضاري معين، يكمن في لاشعور المبحوثين والرغبة في احتذائه. ومن ناحية اخرى فالسلوك السياسي للدول الاجنبية ازاء الوطن العربي له أهمية كبرى في صياغة الصور القومية الايجابية والسلبية.

(٥) من الظواهر السلبية التي كشف عنها البحث سيادة اتجاه «التمركز حول الذات» بالنسبة لكل المجموعات القطرية تقريباً. بعبارة أخرى هناك اتجاه غلّاب نحو تمجيد الشعب الذي ينتمي إليه المبحوث واعتباره أفضل الشعوب على الإطلاق. وفي تقديرنا أن هذا الاتجاه بالغ الضرر، وانعكاساته على قضية الوحدة العربية مباشرة، فحين يصبح الشعب الذي ننتمي اليه هو البداية والنهاية، فمعنى ذلك قصور النظر عن رؤية الايجابيات في باقي اقسام الشعب العربي. وقد يؤدي هذا الاتجاه- اذا ما استمر على ما هو عليه- الى ترسيخ الاتجاهات الاقليمية في وجدان المواطنين العرب.

(٦) وهذا الاتجاه «نحو التمركز حول الذات» لو تعمَّقنا البحث لأدركنا أنه في الواقع محصلة سياسات تعليمية واعلامية وثقافية تتبعها الاقطار العربية في الوقت الراهن.

وقد كشف بعض البحوث التي أجريت على الإذاعات العربية على سبيل المثال، ان هذه الاذاعات تكاد ان تكرس الانفصال القائم ولا تعمل من أجل قضية الوحدة.

وردت هذه النتيجة الهامة في البحث الذي نشرته الكاتبة المصرية ماجدة موريس ونشر بعنوان «الاذاعات العربية وقضية الوحدة العربية» في مجلة المستقبل العربي[٩] وقامت الدراسة التطبيقية على أساس متابعة ما تقدمه نشرات الاخبار في بعض الاذاعات التي تيسر للباحثة الاستماع اليها على مدى شهر كامل هو نيسان/ابريل ١٩٧٨ .

وخلصت الباحثة الى النتائج الرئيسية التالية:

(١) لم تعد القضية القومية العربية تعتمد على أساس واحد في النظر اليها، وإنما

---

(٩) ماجدة موريس، «الاذاعات العربية وقضية الوحدة العربية،» المستقبل العربي، السنة ٢ (تموز (يوليو) ١٩٧٩)، العدد ٨، ص ١١٠- ١٢٤.

أصبحت اجتهادات وتفسيرات مرتبطة بفلسفة الحكومات القائمة.

(٢) الانعزال والانغلاق الى الداخل ومحاولة من كل قطر للسيطرة الاعلامية على عقل المستمع.

(٣) الانقسام الصريح الذي انتهت اليه الاذاعات العربية. يتجه بعض الاقطار الى العالم الغربي، ويتجه بعضها الى المعسكر الشرقي، مع وجود أقطار أخرى تحاول بقدر الإمكان أن تتبع الطريق الوسط.

(٤) العداء الصريح بين هذه الاذاعات، والذي وصل الى حرب اعلامية مبنية بوضوح شديد على الاتجاه السياسي الذي يسود كل قطر، والذي يتحوَّل الى نقمة على المستمع العربي بسبب انتفاء الموضوعية أمام الرغبة في التشهير السياسي بالمخالفين.

(٥) تحاول بعض الاذاعات العربية تغييب القضايا القومية عن ذهن المستمع وبالتحديد قضية الثورة الفلسطينية، ونقل القضايا العربية عامة الى الدرجة الثالثة من الاهتمام، والعمل على تقريب اهتمام المستمع الى قضايا خارجية تتعلَّق بالعالم الغربي الذي تأخذ اخباره المحل الأول من الإهتمام.

(٦) هناك اذاعات تعطي القضايا العربية المكانة الثانية من أخبارها.. نوع آخر من تغييب وعي المستمع عن القضايا العربية القومية لأنه يبرز المحليات وتضخيم الذات السياسية للحكم القائم.

هذه النتائج الهامة التي خلص اليها هذا البحث، يمكن أن تتكرَّر لو درسنا بشكل نقدي السياسات الثقافية التي تتبعها الاقطار العربية وكذلك السياسات التعليمية.. والخلاصة انه ما زالت أمامنا أشواط طويلة علينا أن نقطعها بالبحث العلمي، وبالتخطيط السياسي والثقافي والتعليمي حتى تتحقَّق الوحدة العربية الشاملة[١٠].

---

(١٠) انظر بصدد التخطيط التعليمي والتربوي وتأثيره الحاسم في قضية الوحدة العربية:
سعدون حمادي، «الوحدة والثقافة والتعليم ملاحظات اولية،» المستقبل العربي، السنة ٢ (تموز (يوليو) ١٩٧٩)، العدد ٨، ص ٤٦- ٥٣.
عزيز حنا، «مطالب الوحدة العربية على التعليم،» المصدر السابق، ص ٥٤- ٧٠.
مسارع الراوي، «العمل التربوي العربي المشترك ودور المنظمات العربية،» المصدر السابق، ص ٧١- ٩٤.
محمود محمود، «الخطوط الرئيسية لاستراتيجية تطوير التربية العربية،» المصدر السابق، ص ٩٥- ١٠٩.

الفصل السابع *

الاتجاهات ازاء القضية الفلسطينية وحل الصراع العربي - الاسرائيلي

* قام بكتابة معظم هذا الفصل وتحليل البيانات الميدانية الخاصة به الاستاذ السيد يس .

أ ـ مقدمة

في الفصل الثاني رأينا كيف ان اغلبية مبحوثينا في الأقطار العربية العشرة قد وضعوا القضية الفلسطينية في صدر الهموم والمشكلات الكبرى للوطن العربي. لذلك كان لا بد أن نستجلي آراءهم حول هذا الموضوع في فصل مستقل. ونحن نفعل ذلك لا لأهمية المشكلة الفلسطينية فحسب ولكن أيضاً لارتباطها العميق بحركة القومية العربية ومسألة الوحدة. ولكي يكون عرضنا للآراء حول هذه المشكلة متسقاً مع الحيِّز الهائل الذي شغلته في الوجدان العربي والسياسة العربية، فلا بد من تقديم عام للسياق المتعدد المستويات الذي يمكن أن تحلّل المشكلة من خلاله.

في خضم التيار الهادر للصراع العربي الاسرائيلي، وفي غمرة موجاته المتتابعة المتدفقة مرحلة اثر مرحلة، لم نلتفت كثيراً الى أهمية تحليل الرؤية العربية للصراع، هذه الرؤية التي أسهمت في تشكيلها عوامل تاريخية وسياسية واجتماعية ونفسية شتى.

غير أنه من الأهمية بمكان، ان نقرر منذ البداية ان هذه الرؤية ليست كلا متجانساً، يعتمد على نظرة مفردة وانما هي محصلة رؤى متعددة، تتباين بحسب المستويات والأبعاد السياسية والثقافية والاجتماعية، بل وتتنوَّع الاتجاهات فيها بالنسبة لكل بعد أو مستوى. ونستطيع بهذا الصدد، أن نميِّز بين ثلاثة مستويات وان كان يربط بين كل مستوى والآخر رباط وثيق من التأثير والتأثر:

- المستوى الأول، رؤية الصراع لدى الصفوة السياسية العربية.
- المستوى الثاني، رؤية الصراع لدى الباحثين العرب.
- المستوى الثالث، والأخير رؤية الصراع لدى الجماهير العربية أو الرأي العام العربي[1].

---

(١) سبق لنا بصدد دراسة الرؤية الاسرائيلية للصراع ان بلورنا منهجية دراسة الرؤى السياسية للصراعات

والمستوى الأول من الرؤية، ونعني رؤية الصفوة السياسية العربية للصراع يكاد أن يكون أهم هذه المستويات قاطبة. فهذه الصفوة هي التي أمسكت مقاليد الأمور في الوطن العربي عبر مراحل الصراع المتتابعة، وهي التي بسلبياتها وايجابياتها، بمبادراتها وقراراتها، أثّرت ـ وما زالت تؤثّر ـ تأثيراً بالغاً على المرحلة التي وصل اليها الصراع في الوقت الراهن، وعلى مستقبله أيضاً.

ان ادارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي ظلّت حكراً على أعضاء هذه الصفوة، بحيث يمكننا القول بدون مبالغة ان الباحثين العرب والجماهير العربية، ظلّت مقصية عن الإسهام والمشاركة في صنع القرارات الحاسمة أمداً طويلاً من الزمان. وقد يكون مثيراً للدهشة البالغة في الوقت الراهن، الحقيقة التي مؤداها أن الباحثين العرب كانوا ممنوعين حتى حزيران/يونيو ١٩٦٧ ـ في عديد من البلاد العربية ـ من دراسة وتحليل المجتمع الاسرائيلي، وذلك لأن الكتب الاسرائيلية، أو المراجع الغربية عموماً التي كتبت عن إسرائيل كانت تصادر بهمة بالغة من قبل السلطات العربية، قبل أن تصل الى أيدي القلة من الباحثين العرب، الذين كان لديهم الوعي العلمي والقومي بأهمية الدراسة العلمية للعدو الاسرائيلي، ناهيك بقلة القلة من القراء العاديين ذوي الإهتمامات الثقافية.

أما الجماهير العربية، فقد سيقت تحت مظلة «التجهيل الاعلامي» عن اسرائيل، نحو التأييد الانفعالي لسياسات عربية مرتجلة لم تشارك في إعدادها، بل لم تعد للاسهام فيها أو تنفيذها من خلال عملية تنشئة اجتماعية منظمة، ولا عبر تعبئة سياسية مدروسة.

واذا كانت الصفوة السياسية العربية هي المسؤولة الأولى تاريخياً عن إدارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فمن الواضح أهمية تحليل رؤيتها للصراع، لأن هذه الرؤية استطاعت ـ بحكم حجم السلطة المتضخم لأصحابها في مجتمعاتهم، ونتيجة لإحتكارها أيضاً ـ أن تؤثر في تشكيل اتجاهات بعض الباحثين العرب، والغالبية العظمى من الجماهير العربية.

غير أنه يمكن القول أن رؤية الصفوة السياسية العربية للصراع، قد لقيت إهتمام عدد من الباحثين والمعلقين السياسيين في السنوات الماضية. ومن ناحية ثانية، تعدّدت كتابات المفكرين والعلماء السياسيين والاجتماعيين العرب عن الصراع ايضاً. بقي ذلك المجهول الأكبر على الساحة العربية، ونعني بذلك اتجاهات الرأي العام العربي.

= بوجه عام، ونحن هنا نطبق نفس المنهجية. لمزيد من التفصيل انظر:
السيد يس، الشخصية العربية بين المفهوم الاسرائيلي والمفهوم العربي، ص ١١٧ ـ ١٧٥.

ومن هنا كان منطلق البحث كله الذي نحن بصدد تحليل نتائجه البالغة الثراء، انه قد آن الأوان لكي نولي أبصارنا ناحية الجماهير العربية لتعرف كيف تدرك هذه الجماهير ـ من بين متغيرات متعددة متعلقة بقضية الوحدة العربية ـ المشكلة الفلسطينية، والصراع العربي ـ الاسرائيلي.

ودراسة اتجاهات الرأي العام العربي ازاء هذه المشكلة يثير عدداً من النقاط النظرية والمنهجية يحسن ان نلقي الضوء عليها قبل أن نقوم بعملية تحليل لأبرز نتائج البحث بهذا الصدد.

ب ـ دراسة الرؤى السياسية وما تثيره من مشكلات

أشرنا من قبل الى أهمية التمييز بين ثلاثة مستويات لتحليل الرؤى السياسية. مستوى الصفوة السياسية، ومستوى الباحثين، وأخيراً، مستوى الرأي العام. ويمكن القول إن هناك علاقة تفاعلية بين هذه المستويات جميعاً. ذلك أن رؤية الصفوة قد تؤثر على رؤية الباحثين والرأي العام، كما أن رؤية الباحثين قد تؤثر على رؤية الصفوة والرأي العام، وأخيراً فاتجاهات الرأي العام وضغوطه قد تؤثر على رؤية الصفوة وقد يكون تأثيرها بدرجة أقل على رؤية الباحثين.

ويثير كل مستوى من مستويات التحليل مشكلات خاصة به. ولنلق نظرة سريعة على كل مستوى من هذه المستويات.

(١) فيما يتعلق بتصور الصفوة السياسية، هناك أهمية لدراسة التباين في رؤية الصراع بين صفوفها. فالصفوة السياسية العربية ـ على سبيل المثال ـ تنقسم انقسامات شتى بالنظر الى عديد من المحاور. هناك أولاً محور التقدمية ـ المحافظة. وهذا المحور يعني في المقام الأول أن اتجاهات وسلوك أفراد الصفوة السياسية العربية، ازاء موضوعات مثل الصراع الاجتماعي وصيغة التنمية التي ينبغي تطبيقها في المجتمع، ستختلف بحسب ما اذا كانوا ينطلقون من رؤية تقدمية أو رؤية محافظة. ولا ينطبق هذا فقط على الأمور الخاصة بتطور المجتمع العربي، ولكنه ينطبق أيضاً فيما يتعلق برؤية الصراع العربي ـ الاسرائيلي. والجناح التقدمي في صفوف الصفوة السياسية العربية انطلق من نهج علمي في تحليل طبيعة التحدي الاسرائيلي ومداه. واستطاع ان يضع يده على التكييف الصحيح لطبيعة الغزوة الصهيونية لفلسطين. اسرائيل ـ وفقاً لرؤية هذا الجناح ـ صورة بارزة للاستعمار الاستيطاني، ليس ذلك فقط، بل ان دولة اسرائيل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالامبريالية والاستعمار الجديد.

أما الجناح المحافظ فقد انطلق من نهج غير علمي يركز على ربط الاسرائيليين

المعاصرين باليهود منذ أقدم العصور في إطار تفسير «تآمري» للتاريخ اليهودي. وهذا الجناح في تركيزه على الصراع باعتباره صراعاً دينياً بين اليهود من ناحية والمسلمين من ناحية أخرى، عجز- بوجه عام- عن متابعة تشابك المصالح الاستعمارية في العالم المعاصر من خلال نظرة شمولية تربط ما بين الاقتصاد والسياسة والاجتماع ربطاً وثيقاً، يؤدي الى الفهم الدقيق للظاهرة الاستعمارية، وخصوصاً في أشكالها الخفية والجديدة[٢].

غير ان السؤال الهام بصدد رؤية الصفوة السياسية العربية، وبخاصة جناحها التقدمي، لم تكن تتعلّق «بفهم» الظاهرة، أو بمدى صحة «النظرية» التي صاغتها، بقدر ما تتعلّق «بالتطبيق». فقد أثبتت هذه الصفوة السياسية العربية بما لا يدع مجالاً للشك، انها في فترات متعددة وحاسمة من مراحل الصراع العربي- الاسرائيلي، عجزت عجزاً واضحاً عن حشد وتعبئة الجماهير العربية للارتفاع لمستوى الصراع بكل جوانبه العسكرية والسياسية والاقتصادية والحضارية.

لم تكن مشكلة هذا الجناح التقدمي في الحقيقة مشكلة «الفهم» ولكنها كانت مشكلة «الفعل»، الفعل الرشيد الذي يتم في ضوء استراتيجية عليا، بصيرة بأهدافها، عالمة بوسائلها.

والسؤال الثاني بصدد رؤية الصفوة السياسية العربية يتضمن فرضاً يستحق ان نتحقق منه تجريبياً. ويؤدي الفرض ان الصفوة السياسية الحاكمة في أي مجتمع تمتلك من الحقائق الموضوعية عن الأطراف الدولية الأخرى- خصوماً وأعداء أو أصدقاء- أكثر مما تمتلكه الجماعات الأخرى في المجتمع، ويقوم هذا الفرض على أساس انه في عالمنا الحديث المعقد، حيث تتشابك المصالح، وتتصاعد احتمالات الصراع السياسي والصدام العسكري، لا بدّ من أن تنهض قرارات الدولة ممثلة في الصفوة السياسية الحاكمة على قاعدة صلبة من الحقائق الموضوعية عن الآخرين.

ولكن تثار هنا مشكلات متعددة حول الإدراك الصحيح والادراك المشوّه[٣] (Distorted Preception) وهناك حالات معاصرة لسياسات دول كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، تشوّه ادراك صفوتها السياسية الحاكمة، مما أدّى بها الى أن تلقى الهزيمة

---

(٢) انظر بهذا الصدد:

Robert Jervis, **Perception and Misperception in International Politics** (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1976).

(٣) انظر للتفصيل حول هاتين الرؤيتين:

سعد الدين ابراهيم، **في سوسيولوجية الصراع العربي الاسرائيلي** (بيروت: دار الطليعة، [١٩٧٣]).

المرة، ولعلَّ حالة التورط الامريكي في فيتنام، يعد مثالاً بارزاً على ذلك.

ومن هنا يصح التساؤل حول مدى موضوعية الحقائق عن الطرف الاسرائيلي: عسكرياً واقتصادياً ، واجتماعياً وسياسياً، التي كانت تمتلكها الصفوة السياسية العربية في مراحل الصراع العربي الاسرائيلي المختلفة؟

هل كان هناك إدراك حقيقي وصحيح بالخطر: حجمه ومداه، وبطبيعة النظام الدولي، ونوعية الدعم الغربي لاسرائيل، أم كان إدراكاً مشوّهاً؟

وهل كان إدراك الصفوة السياسية إدراكاً حقيقياً، ولكن أعضاءها- نتيجة عوامل سياسية شتى- آثرت أن تهون من الخطر في نظر الجماهير العربية، مما أدّى في النهاية الى تسطح وعي الجماهير، وجهلها بحجم الخطر الصهيوني الاسرائيلي ومداه، وثقتها المفرطة - التي لا أساس لها - في القوة العربية وقدرتها على التصدي لاسرائيل؟

في ضوء ذلك كله، تستطيع أن تحدد طبيعة العلاقة التفاعلية بين رؤية الصفوة ورؤية الجماهير. ولدينا هنا مسألتان على جانب كبير من الخطورة. الأولى مسألة المعلومات المتوفرة عن العدو الاسرائيلي ومدى علم الصفوة بها، وحجبها عن الجماهير.

والثانية مسألة التهوين من الخطر الصهيوني الاسرائيلي والمبالغة في تقدير القوة العربية، حين تحرم الجماهير من العلم بالحقائق الموضوعية عن العدو الاسرائيلي، فلنا أن نتخيَّل ماذا يكون محصلة هذا، على مدى وعي الجماهير بأبعاد الصراع المتشابكة، وعلى طريقة حله، ومدى ثقتها بالإمكانيات الذاتية العربية.

(٢) واذا انتقلنا الى المستوى الثاني من مستويات التحليل وهو مستوى رؤية الباحثين والعلماء فانه تجابهنا عدة مشكلات.

أولى هذه المشكلات ان الباحثين والعلماء كثيراً ما يسخرون في سبيل القيام بحملات دعائية لصالح النظام السياسي الذي يعيشون بين ظهرانيه. بعبارة أخرى في حالات الصراع بين الأمم عادة ما نجد بعض أنماط البحوث والدراسات العلمية- ليس لها من العلم الا الشكل الخارجي- والغرض منها تشويه صورة «العدو» وتمجيد صورة الذات. أي أننا نجد صراعاً بين نوعين من الكتابات: كتابات دعائية وكتابات علمية. ولعلَّ

---

(٤) انظر بهذا الصدد:
Edward Robins, «Attitudes, Stereotypes and Prejudices Among Arabs and Jews in Israel,» **New Outlook,** v.15, November - December 1972, no. 9 (136), pp. 36 - 48.

الكتابات العنصرية للعلماء الألمان الذين سخروا أنفسهم لخدمة النظام النازي تعبّر عما نقول خير تعبير. فقد ضاعت- عند هذا النفر من العلماء- الحقيقة العلمية في إطار الترويج لقِيَم النظام النازي. ولعلَّ كتابات العالم الاجتماعي الاسرائيلي يهو شفاط هاركاي- الذي شغل من قبل منصب مدير المخابرات العسكرية الاسرائيلية- عن الشخصية العربية بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، تعد مثالاً بارزاً لهذا النمط من الكتابات «العلمية» الدعائية.

والمشكلة الثانية مشكلة معقَّدة لأنها مثارة في كل جنبات العلم الاجتماعي المعاصر، وهي مشكلة الذاتية والموضوعية. ومن هنا يمكن القول ان ذاتية الباحث يمكن ان تعوقه عن الرؤية الصحيحة للصراعات الدولية بأبعادها المعقدة والمتشابكة. غير أن المشكلة هنا لا تتعلّق بباحث فرد يمكن أن يكون ذاتياً كما يهوى، أو موضوعياً كما يريد، ذلك لأن الخطير هنا هو الآثار الاجتماعية للانتاج العلمي والفكري بوجه عام على تشكيل اتجاهات الصفوة السياسية والرأي العام على السواء. ومن هنا يصدق القول، أنه اذا تغلّبت النظرات الذاتية في تحليل صراع سياسي ما بين دولة وأخرى، فأغلب الظن هو الخسارة المحققة لهذا الطرف الذي لم يستطع الانفلات من أسر التحليلات الذاتية، وصولاً الى التناول الموضوعي لأبعاد الصراع.

وهذا التحليل الذاتي قد يرد الى أسباب بالغة التنوع. منها ما يتعلّق بالباحث نفسه: ايديولوجيته، ومنهجه، وتدريبه العلمي، ومنها ما يتعلّق بطبيعة النظام السياسي الذي يحيا في ظله، وقدر حرية الرأي والتعبير المتاحة امام الباحثين لكي يدرسوا ويحلّلوا بلا قيود ولا سدود. ويتخذ هذا التحليل الذاتي صوراً متعددة. فقد يكون تمجيداً مبالغاً فيه للذات القومية (لنتذكر اسرافنا في الوطن العربي في الحديث عن اصالة الحضارة العربية وماضيها الذهبي، ولنتذكر بعض النزعات الاقليمية التي تحاول من خلال التركيز على التاريخ الاجتماعي الفريد التهوين من قدر الآخرين. خذ مثلاً تكرار الحديث في مصر عن أن المصريين هم ورثة حضارة سبعة آلاف عام). وفي مثل هذه الأحوال عادة ما يتجاهل الباحث بعد الشقة بين الماضي الذهبي المجيد والحاضر الواقع الأسيف. وقد يكون هذا التحليل الذاتي تهويناً من قدر الآخرين. ويتم ذلك من خلال تجاهل السمات الايجابية في شخصيته القومية لمجموعات قومية أخرى، أو غضّ النظر عن الانجازات الحقيقية التي حقّقتها. وقد يكون هذا التحليل الذاتي اختزالاً لظاهرة معقدة وردها الى سبب مفرد ووحيد. ولعلَّ اختزال الصراع العربي- الاسرائيلي وجعله محض صراع ديني يهودي- إسلامي يعد مثالاً بارزاً على ذاتية التحليل الذي يقدمه بعض الباحثين العرب.

ومن ناحية أخرى فترديد الحديث عن دور الاستعمار في خلق اسرائيل وحتى دعمها

وتشجيعها لتحدي الوطن العربي، بغير ايفاء التحليل حقه، بالتطرق الى جسامة المسؤولية العربية فيما حدث وفيما يحدث، وفيما سيحدث في المستقبل، هو أيضاً مثال بارز على ذاتية التحليلات لبعض الباحثين العرب وقد يكون نقد الذات القومية دليلاً على موضوعية التحليلات التي يقدمها الباحثون والعلماء. غير أننا لو جرّدنا الفكر العربي المعاصر، فاننا لن نعثر الا على محاولات قليلة لنقد الذات. ولعلّ أهم هذه المحاولات على الإطلاق ، ما مارسه عدد من المثقفين والباحثين العرب من نقد جسور للشخصية العربية ولسلبيات السلوك الاجتماعي العربي بعد هزيمة حزيران / يونيو ١٩٦٧.

وخلاصة ما نود ان نشير اليه في هذه النقطة، هو أن الانتاج العلمي والفكري للمثقفين والعلماء في المجتمع له تأثير بالغ على تشكيل اتجاهات الصفوة السياسية والرأي العام على السواء.

(٣) وننتقل أخيراً الى المستوى الثالث من التحليل- وهو صلب بحثنا في هذا الفصل- وهو رؤية الجماهير أو الرأي العام. وفي هذا الصدد هناك إجماع بين العلماء السياسيين والاجتماعيين على أن الظاهرة الجديرة بالالتفات هنا، هي ظاهرة تبني الجماهير «للأفكار النمطية الثابتة» (Stereotypes). ومفهوم الفكرة النمطية الثابتة يستخدم بكثرة في تحليل العلاقات بين الجماعات السلالية المختلفة. وينظر عادة لتشكل الأفكار النمطية باعتبارها عملية إدراكية (Perceptual Process) . وهذا هو الذي يجعلنا عادة نثير السؤال الهام الذي يتعلّق بمدى قرب أو بعد الفكرة النمطية من الواقع. فعلى سبيل المثال يمكن التساؤل عن مدى قرب الأفكار النمطية التي تبنتها الجماهير العربية عن إسرائيل والاسرائيليين من الواقع عبر مراحل الصراع المختلفة.

بهذا السؤال ندخل في صميم تحليلنا. ذلك ان هذه الافكار النمطية عادة ما تؤثر عليها في نشأتها وتطورها وتغيرها عوامل جدّ مختلفة: سياسية واجتماعية وأحياناً عسكرية. وهي لذلك لا بدّ أن نبحث- حين نبحث- بتبني منظور تاريخي يحاول التفرقة بين مراحل زمنية مختلفة.

وفيما يتعلّق بموضوعنا- وهو الصراع العربي- الاسرائيلي- فانه مما لا شك فيه أنه يمكن تقسيم الافكار النمطية العربية الى مراحل أربع عريضة ما قبل عام ١٩٤٨، حيث ظهر الخطر الصهيوني ممثلاً في موجات المستوطنين اليهود. ومن عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٧، حيث انشئت دولة اسرائيل وحاولت تدعيم وجودها وكيانها من خلال استعمال سياسة الردع ازاء الاقطار العربية. ثم المرحلة من ١٩٦٧ حتى حرب اكتوبر ١٩٧٣ حيث اثرت الهزيمة العربية تأثيراً جسيمًا في نوعية الأفكار النمطية عن اسرائيل والاسرائيليين، ثم مرحلة

ما بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ التي أدّت الى ان يعتدل ميزان المقارنة بين الاسرائيليين والعرب والذي رجحت كفته كثيراً بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ تحت وطأة جسامتها الشديدة.

ولا يعتينا هنا توصيف الأفكار النمطية العربية في كل مرحلة من هذه المراحل، ولكن الذي يعنينا في الواقع هو الإشارة العاجلة الى العوامل الأساسية التي تؤثر تأثيراً بالغاً في تشكيل الأفكار النمطية بشكل عام.

ـ أوّل هذه العوامل هو توزيع القوة بين الجماعتين المتصارعتين. وبالرغم من أن هناك عوامل أخرى تؤثر في تشكيل الأفكار النمطية، الا أن هذا العامل يبدو أنه الحاسم. وهناك امكانية لقياس تأثير هذا العامل، وذلك بدراسة حالة جماعتين ـ حدث تاريخياً ـ كما هو الحال بالنسبة للفلسطينيين واليهود ـ ان تبادلتا مراكز القوة، فأصبح من كانوا أغلبية أقلية، ومن كانوا أقلية أغلبية. فاذا كان عامل توزيع القوة هو حقّاً العامل الحاسم، فلنا أن نتوقّع أن صورة كل فريق عن الآخر، لا بد لها أن تتبدّل بحسب الأدوار الجديدة التي أصبح يشغلها كل منهم. ومن ناحية أخرى نستطيع أن نبسط من إطار هذا التحليل، فنعمّم الحديث على العرب ككل في مقابل الاسرائيليين. ومن خلال جدل الهزيمة والنصر يمكننا أن نفهم نشوء وزوال عديد من الأفكار النمطية العربية عن إسرائيل والاسرائيليين. ولعلّ حرب اكتوبر بالذات كانت حاسمة في هذا الصدد. فبغض النظر عن اعتبارها نصراً كاملاً أو تعادلاً بين الهزيمة والنصر على الطرف الاسرائيلي، فقد أدّت الى سقوط عديد من الأفكار النمطية عن دولة اسرائيل وعن الاسرائيليين. هذه الأفكار التي ترسّخت على وجه الخصوص في مناخ الهزيمة بعد حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

ـ والعامل الثاني الذي يؤثر على ظهور وبلورة الأفكار النمطية هو مدى الإتصال الاجتماعي بين الجماعات السلالية. ذلك ان قلة الاتصال او الغرابة يساعد على صياغة وبلورة الافكار النمطية، وعلى العكس كثرة الاتصال يهم في تصحيح كثير من الانطباعات المشوّهة الكامنة في الأفكار النمطية.

ـ والعامل الثالث هو المدى الذي تتصادم فيه المصالح الرئيسية لكلتا الجماعتين السلاليتين المتصارعتين. بعبارة أخرى مجال دائرة التصادم بين اليهود الاسرائيليين والفلسطينيين في اسرائيل وخارجها، ومع العرب بوجه عام. هذا المدى يؤثر تأثيراً بالغاً على الأفكار النمطية التي يصوغها كل طرف عن الطرف الآخر.

في ضوء ذلك كله، نستطيع أن نتقدم خطوة أبعد في تحليلنا، وذلك بأن نثير السؤال الرئيسي حول العوامل التي أسهمت في تشكيل اتجاهات الرأي العام العربي إزاء القضية

الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي.

في تقديرنا هناك عديد من العوامل أبرزها ما يلي:

ـ نقص المعلومات الاساسية التي كانت متاحة أمام الرأي العام العربي في مرحلة ما قبل ١٩٦٧ عن دولة اسرائيل: من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية. ومن ناحية أخرى توفر هذه المعلومات الأساسية بعد حرب ١٩٦٧ نتيجة لجهود مراكز الابحاث الفلسطينية والعربية التي عنيت بمسح اسرائيل وتحليلها من كل الجوانب، بالاضافة الى الجهود العلمية المتعددة للعلماء في هذا المجال.

ـ ظهور عقلانية جديدة بعد عام ١٩٦٧ ظهرت معالمها في سلوك أعضاء الصفوة السياسية العربية الحاكمة، وخاصة في تركيزهم على تعقد ابعاد الصراع، وعلى جسامة الخطر الاسرائيلي، وعلى قوة العدو العسكرية، وفي نفس الوقت عدم المبالغة في تقدير القوة العربية. ومن ناحية تأثير محاولة تغيير الموقف من خلال الفعل، وليس من خلال القول. ولعلَّ اعادة بناء الجيوش العربية بعد الهزيمة مباشرة، ثم دخول مصر كبرى أقطار المواجهة حرب الاستنزاف ضد اسرائيل، شاهد على ما نقول. وهذه العقلانية الجديدة توِّجت بشَنّ حرب اكتوبر ١٩٧٣ التي عكست عقلانية في السلوك السياسي العربي، عبَّرت عنها جهود التنسيق العسكرية والسياسية بين دول المواجهة ودول الدعم. ويمكن القول هنا أن استخدام سلاح النفط لم يكن بأقل فاعلية من استخدام القوات المسلحة.

في ضوء ما سبق، يمكن القول أن الفرض الذي نحاول اختباره ـ في ضوء بحثنا الميداني ـ هو إلى أي مدى تعكس اتجاهات الرأي العام العربي عملية التعلم التي تلقتها الجماهير العربية من خلال ما نشر وتم تداوله من معلومات أساسية عن دولة اسرائيل والاسرائيليين والصراع العربي ـ الاسرائيلي؟.

ومن ناحية اخرى كيف أثَّرت وقائع الصراع ذاته، من ناحية، وسلوك الصفوة السياسية العربية من ناحية ثانية على صياغة وتشكيل هذه الاتجاهات؟.

ولعلَّنا نستطيع أيضاً أن نعرف مدى تطابق رؤية الجماهير العربية مع رؤية الصفوة السياسية العربية. ذلك أن الفجوة بين رؤية الصفوة ورؤية الجماهير تظل دائمًا من المسائل البالغة الأهمية، في فهم وتحليل أسباب التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

جـ ـ الأسئلة الخاصة بالاتجاهات ازاء القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

كيف حاولت استمارة استطلاع الرأي العام نحو مسألة الوحدة الاقتراب من

اتجاهات المبحوثين ازاء القضية الفلسطينية والصراع العربي- الاسرائيلي؟

من خلال الاعتماد على طريقة تدريجية تبدأ بمستوى الوعي الشخصي بالمشكلة الفلسطينية مروراً بتقدير أهميتها على المستوى الاقليمي والقومي، وعلى الانتقال من العام الى الخاص حاولت الاستمارة من خلال احد عشر سؤالاً (من السؤال رقم ٧٠ الى السؤال رقم ٨٠) أن ترصد عدة اتجاهات اساسية تدور حول الموضوعات التالية:

- تقدير المبحوث لأهمية المشكلة الفلسطينية شخصياً واقليمياً وقومياً ودولياً.

- الحلول المختلفة للمشكلة الفلسطينية كما يراها المبحوث، أولاً من خلال سؤال مفتوح (سؤال رقم ٧٢) يتيح له أن ينطلق حراً على سجيته، ثم مرة أخرى من خلال سؤال مغلق (سؤال رقم ٧٥) يطرح عليه بدائل محددة للاختيار فيما بينها.

- رأي المبحوث في التفرقة بين الصهيونية واليهودية بوجه عام (سؤال رقم ٧٦) ثم سؤال محدد يسمح بقياس مدى اتساق المبحوث في إجاباته (سؤال رقم ٧٧) عن موافقته أو معارضته للسماح لليهود العرب في اسرائيل بالعودة الى البلاد العربية التي كانوا يعيشون فيها من قبل.

وهكذ يتركز تحليلنا للاجابات التي توفَّرت حول هذه الموضوعات الثلاثة.

د- حول أهمية المشكلة الفلسطينية

تبدأ الاسئلة بسؤال مؤداه: فيما يتعلق بمشكلة فلسطين والاحتلال الاسرائيلي هل تهمّك هذه المشكلة شخصياً؟

إذا تأملنا الاجابات على هذا السؤال نستطيع ان نستخلص عدداً من النتائج البالغة الاهمية حول المحورية للمشكلة الفلسطينية في الوعي العربي المعاصر (راجع الجدول رقم (٧- ١).

(١) البعد الشخصي للمشكلة الفلسطينية

من المنطقي أولاً أن يكون الفلسطينيون يمثِّلون قمة الإهتمام على المستوى الشخصي، ذلك أن ٩٩,١٪ من بين المبحوثين الفلسطينيين أجابوا بنعم. ويليهم الاردنيون الذين بلغت نسبة من قالوا نعم بينهم ٩٥,٤٪. غير أنه من اللافت للنظر أن نرى المجيبين من بلدين عربيين كل منهما يحتل طرفاً من اطراف الوطن العربي يتقاربان في المعدل العالي للاجابة بنعم. اليمن من ناحية التي بلغت نسبة من قالوا نعم ٩٥,٠٪،

جدول رقم (٧- ١)
مدى اهتمام المبحوثين بمشكلة فلسطين حسب انتماءاتهم القطرية (نسب مئوية)

أقطار المبحوثين / الاهتمام بفلسطين	(أ) هل تهمك مشكلة فلسطين شخصياً		(ب) هل تعتقد أن هذه المشكلة تمس وطنك بشكل مباشر	
	نعم	لا	نعم	لا
الاردن (٣٠٤)	٩٥,٤	٤,٦	٩٩,٣	٠,٧
فلسطين (٣٢٣)	٩٩,١	٠,٩	٩٩,٧	٠,٣
لبنان (٤٦١)	٨٣,٥	١٦,٥	٩٧,٤	٢,٤
الكويت (١٥٧)	٩١,٧	٨,٣	٩٠,٥	٩,٥
قطر (٢٢)	٩٠,٩	٩,١	٩٥,٢	٤,٨
اليمن (٤٦٤)	٩٥,٠	٥,٠	٩٠,٦	٩,٢
مصر (٢١٩٥)	٨٤,٨	١٥,٢	٩٠,٨	٩,٢
السودان (٣٥٦)	٨٢,٠	١٨,٠	٧٣,٤	٢٦,٦
تونس (٤٤٤)	٩٠,١	٩,٩	٨٠,١	١٩,٩
المغرب (٦٠٤)	٩٤,٢	٥,٨	٨٦,٣	١٣,٧
المجموع (٥٣٣٠)	٨٨,٦ (٤٧٢٣)	١١,٤ (٦٠٥)	٨٩,٨ (٤٧٨٠)	١٠,٣ (٥٤٢)
مؤشرات احصائية	مربع كاي = ١٦٢,٩٥ معامل الارتباط = ٠,١٧ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١		مربع كاي = ٢٦٦,٥٦ معامل الارتباط = ٠,٢٢ مستوى الدلالة = ٠,٠١	

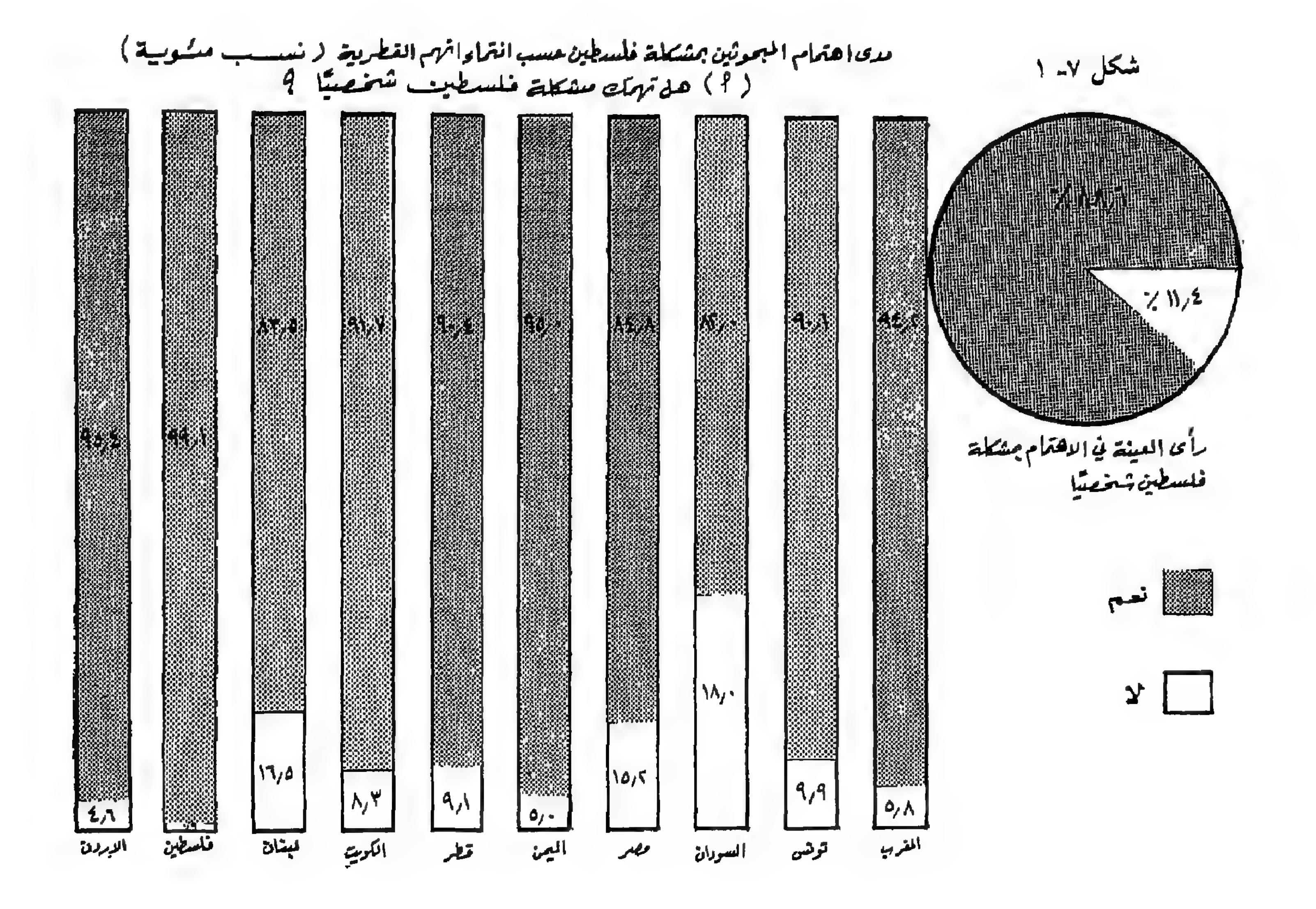
والمغرب من الناحية الثانية والتي بلغت نسبة من قالوا بنعم ٩٤,٢٪.

وتأتي بعد ذلك دولتان من دول الخليج العربي، الكويت حيث بلغت نسبة من قالوا نعم ٩١,٧٪، وقطر ٩٠,٩٪ ومعهم في نفس الفئة دولة عربية من المغرب الكبير وهي تونس ٩٠,١٪. ونأتي بعد ذلك الى مصر حيث بلغت نسبة من قالوا نعم ٨٤,٨٪ ولبنان ٨٣,٥٪ وأخيراً السودان ٨٢,٠٪.

والآن ما هي الدلالات التي تشير إليها هذه النتائج؟

ـ لا شك أن هذه النتائج تشير إلى محورية المشكلة الفلسطينية في الوعي العربي المعاصر من الخليج إلى المحيط. وإذا كان من المنطقي ـ كما أشرنا ـ أن يشغل الفلسطينيون والاردنيون (بحكم ارتفاع نسبة الفلسطينيين بينهم) قمة سلم الإهتمام الشخصي بالمشكلة الفلسطينية، إلّا أن اليمنيين من ناحية والمغاربة من ناحية أخرى يأتون مباشرة بعد

شكل ٧ ـ ١



مدى اهتمام المبحوثين بمشكلة فلسطين حسب انتماءاتهم القطرية (نسب مئوية)
(أ) هل تهمك مشكلة فلسطين شخصيًا ؟
٨٨,٦ ٪
١١,٤ ٪
رأى العينة في الاهتمام بمشكلة فلسطين شخصيًا
نعم
لا
٩٤,٢
٥,٨
المغرب
٩٠,١
٩,٩
تونس
٨٢,٠
١٨,٠
السودان
٨٤,٨
١٥,٢
مصر
٩٥,٠
٥,٠
اليمن
٩٠,٩
٩,١
قطر
٩١,٧
٨,٣
الكويت
٨٣,٥
١٦,٥
لبنان
٩٩,١
فلسطين
٩٥,٤
٤,٦
الاردن

الفلسطينيين والاردنيين.

وأهمية هذه النتيجة واضحة، فبالرغم من أن اليمن يقع على أطراف الوطن العربي، وبالرغم من أنه لم ينغمس في الصراع العربي- الاسرائيلي بقوة بحكم البعد الجغرافي من ناحية عن المواجهة المباشرة مع اسرائيل، ونتيجة لظروفه السياسية التي لم تسمح له بالتفاعل مع الوطن العربي على نطاق واسع، فإن ارتفاع نسبة إهتمام اليمنيين يدل على أن المشكلة الفلسطينية أصبحت في الوعي العربي مشكلة عربية عامة، إن لم تكن هي المشكلة العربية الأساسية. من ناحية ثانية، يتسق هذا الإهتمام البالغ من جانب اليمنيين مع قوة اتجاهاتهم القومية التي لمسناها على عدة مؤشرات في الفصول السابقة. اما ارتفاع معدل اهتمام المغاربة إلى ٩٤,٢٪، فهذه النتيجة في ذاتها (خصوصاً لو أضفنا اليها تونس (٩٠,١٪) تكشف عن عمق الرابطة بين المشرق والمغرب.

وقد حاول عديد من الباحثين الغربيين والاسرائيليين أن يشكّكوا في اهتمام المغرب العربي بقضايا الوطن العربي عموماً وبالمشكلة الفلسطينية خصوصاً. وحاولوا في ذلك أن يستندوا إلى بعض تصريحات الساسة المغاربة، أو إلى السلوك السياسي نفسه إزاء المشكلة الفلسطينية الذي مارسه بعض أعضاء الصفوة السياسية في المغرب العربي. ان اهتمام المغاربة بهذه الأغلبية الساحقة بالمشكلة الفلسطينية قد يبدو غير متسق إلى حد ما مع الانخفاض النسبي لاتجاهاتهم نحو الوحدة- الأمر الذي لمسناه في نصول سابقة. وهنا لا بد أن نفترض واحداً من تفسيرين محتملين. الأول هو أن القضية الفلسطينية تستأثر باهتمام كل المغاربة كقضية عربية، وكقضية اسلامية، وكقضية تحرير عالم ثالث. وهي بهذا المعنى تستقطب إهتمام كل المغاربة سواء كانوا ذوي اتجاهات وحدوية أو لم يكونوا. التفسير الثاني، هو أن القضية الفلسطينية نفسها قد تكون هي التي مثّلت المدخل الحديث لإعادة دمج المغرب في التيار العام لأحداث وتطورات الوطن العربي الكبير. أي إن اهتمام المغاربة بالوحدة جاء تالياً لإهتمامهم بالقضية الفلسطينية.

ونأتي بعد ذلك إلى مصر التي دار جدل عنيف حول مدى قوة انتمائها العربي، فنجد أن ٨٤,٨٪ من المجيبين (الذين بلغ عددهم ٢١٩٥ شخص) أجابوا بأن المشكلة الفلسطينية تهمهم شخصياً. وإذا وضعنا في الاعتبار أن العينة المصرية المبحوثة هي أكبر العينات قاطبة بين عينات البلاد العربية العشرة، وإذا التفتنا إلى تنوع تركيب هذه العينة بالنسبة إلى متغير العمر والمهنة والمستوى الاقتصادي والاجتماعي، لكانت هذه النتيجة مؤشراً على عمق الانتماء العربي لمصر عموماً، وعلى ترسّخ المشكلة الفلسطينية في الوعي المصري خصوصاً.

وهنا قد تثار تساؤلات شتى عن الانفصال بين رؤية عدد من الساسة المصريين وقادة الرأي الممثلين في رجال الصحافة ازاء المشكلة الفلسطينية واتجاهات الرأي العام المصري. وهـذه مشكلة سبق أن لفتنا النظر إلى أهميتها من وجهة النظر المنهجية، غير أن تناول كل أبعادها المعقدة من وجهة النظر التطبيقية يخرج عن حدود هذا التحليل الوجيز.

(٢) البعد القطري للمشكلة الفلسطينية

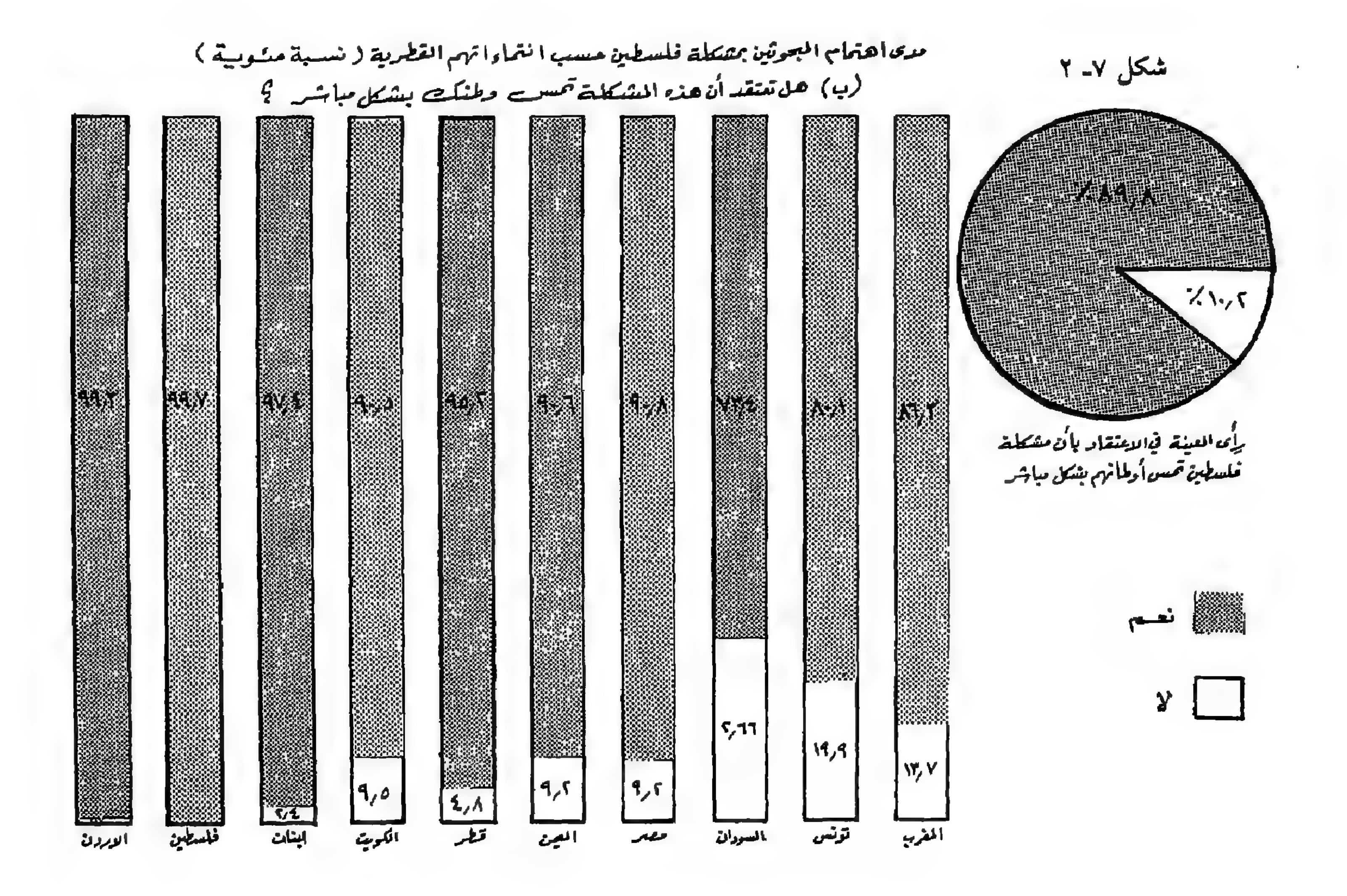
وإذا انتقلنا من مجال تقدير الإهتمام الشخصي بالمشكلة الفلسطينية إلى تقدير وعي المبحوثين بمساس المشكلة الفلسطينية بأقطارهم بشكل مباشر، فإننا سوف نلاحظ على الفور، تدعيمًا للخط الأساسي البارز الذي ظهر من تحليل السؤال السابق. (راجع جدول رقم ٧ـ ١). احتل الفلسطينيون والاردنيون تماماً كما كان الحال بالنسبة للسؤال السابق القمة. ذلك أن (٧, ٩٩٪) من الفلسطينيين أجابوا بنعم على السؤال رقم (٧١) الذي مؤدّاه: هل تعتقد أن هذه المشكلة تمس وطنك بشكل مباشر. وكانت نسبة المجيبين من الاردنيين (٣, ٩٩٪). ويليهم مباشرة اللبنانيون (٤, ٩٧٪)، ولعلّ هذه النتيجة تشير إلى ارتفاع وعي اللبنانيين بأن مصير لبنان ـ وخصوصاً بعد التطورات العميقة التي لحقت به في السنوات الأخيرة ـ مرتبط بحل المشكلة الفلسطينية. ويلي هؤلاء كل من القطريين (٢, ٩٥٪)، والمصريين (٨, ٩٠٪)، واليمنيين (٦, ٩٠٪)، والكويتيين (٥, ٩٠٪). وبعد ذلك يأتي المغرب (٤, ٨٦٪) وتونس (١, ٨٠٪) ثم السودان (٤, ٧٣٪).

ما الذي نستخلصه من هذه النتائج؟

لعلّ أول ما تشير اليه هذه النتائج هو ارتفاع الوعي العربي إلى مستوى إدراك تشابك العلاقات بين المستوى القطري والمستوى القومي. كل المبحوثين من البلاد العربية العشرة، وبنسب عالية، أدركوا أن المشكلة الفلسطينية تمس أقطارهم مسًّا مباشراً. ومعنى ذلك ـ أنه في هذا الصدد على الأقل ـ خفّت بشدة النزاعات الاقليمية لحساب التوجه القومي الشامل. وإذا كان هناك تفاوت في نسب الاستجابة من قطر إلى آخر، فإنّ ذلك يعكس موضوعياً مدى المشاركة المباشرة (وخاصة العسكرية) في إدارة الصراع من جانب هذه الأقطار. ولكن تظل الحقيقة وهي أن أكثر من ٨٠٪ على الأقل من مبحوثي كل قطر على حدة عبّروا عن اهتمامهم الشخصي الفردي بالمشكلة، وأن أكثر من ٧٣٪ على الأقل من مبحوثي كل قطر على حدة عبّروا عن اعتقادهم بأن المشكلة الفلسطينية تمس قطرهم بشكل مباشر.

(٣) البعد العربي للمشكلة الفلسطينية

نتقل بعد ذلك إلى مستوى آخر من مستويات التحليل. فبعد أن استكشفنا الإهتمام


شكل ٧ـ ٢
٪٨٩,٨
٪١٠,٢
رأي العينة في الاعتقاد بأن مشكلة فلسطين تمس أوطانهم بشكل مباشر
نعم
لا
مدى اهتمام المبحوثين بمشكلة فلسطين حسب انتماءاتهم القطرية (نسبة مئوية)
(ب) هل تعتقد أن هذه المشكلة تمس وطنك بشكل مباشر ؟
المغرب ٨٦,٣ ١٣,٧
تونس ٨٠,١ ١٩,٩
السودان ٧٣,٤ ٢٦,٦
مصر ٩٠,٨ ٩,٢
اليمن ٩٠,٦ ٩,٢
قطر ٩٥,٢ ٤,٨
الكويت ٩٠,٥ ٩,٥
لبنان ٩٧,٦ ٢,٤
فلسطين ٩٩,٧
الأردن ٩٩,٢

الشخصي للمبحوثين بالمشكلة الفلسطينية، ومدى وعيهم بمساسها بأقطارهم بشكل مباشر، ننتقل لنرى هل يرون أن توحيد الصف العربي يلعب دوره في حل هذه المشكلة، واذا كانوا يرون ذلك فما هي أنسب أشكال التوحيد العربي في مواجهة اسرائيل؟ (راجع جدول رقم ٧ـ ٢).

بالنسبة للسؤال الأول (رقم ٧٣) والذي مؤدّاه: هل يلعب توحيد الصف العربي دوراً حاسمًا في حل هذه المشكلة (الفلسطينية)؟، كانت إجابات المبحوثين من كل الأقطار العربية العشرة تكاد أن تكون إجماعاً على أن تنسيق الصف العربي وتوحيده هو السبيل الأوحد لحل المشكلة الفلسطينية.

جاء الاردنيون الذين أجابوا بنعم في المقدمة (٩٨,٤٪)، يليهم اليمنيون (٩٧٪)، وبعدهم الكويتيون (٩٦,٢٪)، ثم التونسيون واللبنانيون (٩٥,٩٪ بالنسبة لكل مجموعة) ثم القطريون (٩٥,٧٪) ويليهم الفلسطينيون (٩٥,٢٪) ثم المصريون (٩٣,٤٪)، والسودانيون (٩٢,٤٪) وأخيراً المغاربة (٩٠,٣٪).

والنتائج واضحة الدلالة على أن الاتجاه العام لدى كل المجموعات العربية في المشرق والمغرب، ألا سبيل لحل المشكلة الفلسطينية بغير تبني منهج قومي عربي، يقوم على أساس الوحدة العربية المتماسكة.

ونأتي بعد ذلك لسؤال بالغ الأهمية:

إذا أجبت على السؤال السابق بنعم، فما هو أنسب أشكال هذا التوحيد في مواجهة اسرائيل؟.

وأهمية هذا السؤال أنه يمكن أن يكون مقياساً لدرجة الواقعية في النظر إلى ظروف الوطن العربي في الوقت الراهن، بالإضافة إلى أنه مقياس أيضاً لفهم المشكلات المختلفة التي تزخر بها البلاد العربية والتي قد تسمح بصورة من صور الوحدة ولا تسمح بصورة أخرى.

لقد كانت الخيارات المطروحة أمام كل مجيب هي أشبه ما تكون بمتصل (Continuem) في أقصى طرفه الوحدة الاندماجية، التي هي أقوى أشكال الوحدة قاطبة، يليها الاتحاد الفيدرالي ثم التنسيق العسكري والاقتصادي والسياسي، وفي أقصى الطرف الآخر تعامل كل دولة منفردة مع المشكلة.

وإذا تأمّلنا النتائج بعمق (راجع جدول رقم (٧ـ٢)) فإنّه يمكن أن نخلص أولاً إلى

جدول رقم (٧- ٢)

رأي المبحوثين في توحيد الصف العربي لمواجهة اسرائيل حسب انتماءاتهم القطرية (نسب مئوية)

توحيد الصف العربي / أقطار المبحوثين	(أ) هل يلعب توحيد الصف العربي دوراً حاليًا في حل مشكلة فلسطين		(ب) ما هي أنسب أشكال توحيد الصف العربي في مواجهة اسرائيل			
	نعم	لا	وحدة اندماجية	اتحاد فيدرالي	تنسيق عسكري وسياسي واقتصادي	التعامل المنفرد مع المشكلة
الاردن	٩٨،٤	١،٦	٢٧،١	٢٣،٣	٤٩،٣	٠،٣
فلسطين	٩٥،٢	٤،٧	٤٠،٧	١٤،٧	٤١،٠	٣،٦
لبنان	٩٥،٩	٤،١	١٢،٤	١٤،٠	٦٧،٥	٦،٢
الكويت	٩٦،٢	٣،٨	١٧،٠	٢٦،٥	٥٥،١	١،٤
قطر	٩٥،٧	٤،٣	٣٦،٤	٢٢،٧	٤٠،٩	٠،٠
اليمن	٩٧،٠	٣،٠	٢٧،١	١٢،٥	٥٩،٢	١،٢
مصر	٩٣،٤	٦،٦	١٣،٠	١٢،٦	٧١،٤	٣،٠
السودان	٩٢،٤	٧،٦	٧،٠	١٢،٢	٧٨،٩	١،٨
تونس	٩٥،٩	٤،١	٢٨،٣	١٥،٦	٥٢،٧	٢،٥
المغرب	٩٠،٣	٩،٦	١٧،٠	١٦،٩	٤٣،٨	٢٢،٣
المجموع (٥٣٠٨)	٩٤،٢ (٥٠٠٢)	٥،٨ (٢٩٩)	١٨،٣ (٨٨٧)	١٤،٧ (٧١٣)	٦٢،٠ (٢٩٩٧)	٤،٩ (٢٣٩)
مؤشرات احصائية	مربع كاي = ٤٦،٤٧ معامل الارتباط =٠٩،٠ الدلالة = ٠،٠٠١		مربع كاي = ٧٣٧،٦٠ معامل الارتباط = ٠،٣٦ الدلالة = ٠،٠١			

عدد من الملاحظات العامة الأساسية:

- يلفت النظر أولاً القلة الواضحة للمجيبين من كافة الأقطار العربية العشرة، الذين رأوا أن طريق مواجهة إسرائيل هو التعامل المنفرد مع المشكلة- حيث لم تتجاوز نسبتهم ٥٪ من إجمالي المبحوثين. ومعنى ذلك أن هناك إدانة واضحة للاقليمية التي قد تؤدي بدولة عربية أو بأخرى إلى أن تنكفىء على مصالحها الضيقة الخاصة، متبنية اتجاهاً انعزالياً في حل المشكلة الفلسطينية. وفي هذا الصدد ربما يجد القارىء دلالة خاصة لنسبة المصريين الذين وافقوا على التعامل المنفرد مع المشكلة، فهي لم تتجاوز ٣٪ بل ان ادانتهم للحل المنفرد تفوق ثلاث مجموعات قطرية أخرى (من بينها الفلسطينية) فإذا تذكّرنا أن بيانات هذا المسح قد جمعت في الفترة التي تلت زيارة الرئيس السادات للقدس (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧) والتي سبقت توقيع «معاهدة السلام» المصرية- الإسرائيلية، فإنّ هذه الدلالة تكتسب معنى أقوى.

- توزّعت إجابات المجيبين بعد ذلك بين فئات ثلاث: الوحدة الاندماجية والاتحاد الفيدرالي والتنسيق العسكري والاقتصادي والسياسي. ومن الوهلة الأولى تظهر الغالبية (٦٢٪ من مجموع العينة) اختارت فئة التنسيق العسكري والاقتصادي والسياسي لمواجهة إسرائيل.

ولا بد بهذا الصدد أن تثار أسئلة متعددة. لماذا اختارت الغالبية هذا الخيار؟ هل يعد هذا نظرة بالغة الواقعية لظروف الإقليمية السائدة في الوطن العربي، والتي تمنع قيام الاتحاد الفيدرالي أو الوحدة الاندماجية في الأمد القصير؟. هل هذا الاتجاه في جزء منه رد فعل لتجارب الوحدة العربية الفاشلة في الماضي؟ أم هو يعكس مفهوماً تدريجياً للوحدة بحيث أن البداية ينبغي أن تتمثل في الحد الأدنى الذي هو التنسيق العسكري والاقتصادي والسياسي؟. كل هذه الاحتمالات واردة، غير أننا لو ألقينا نظرة على باقي الإجابات، فإنّ ذلك قد يلقي الضوء على بعض التساؤلات.

- ظهر أن عدد المجيبين الذين اختاروا الوحدة الاندماجية طريقاً لمجابهة اسرائيل نسبتهم ١٨,٣٪ من مجموع العينة. ويليهم هؤلاء الذين رأوا أن الاتحاد الفيدرالي هو السبيل. وقد بلغت نسبتهم ١٤,٧٪ من مجموع العينة.

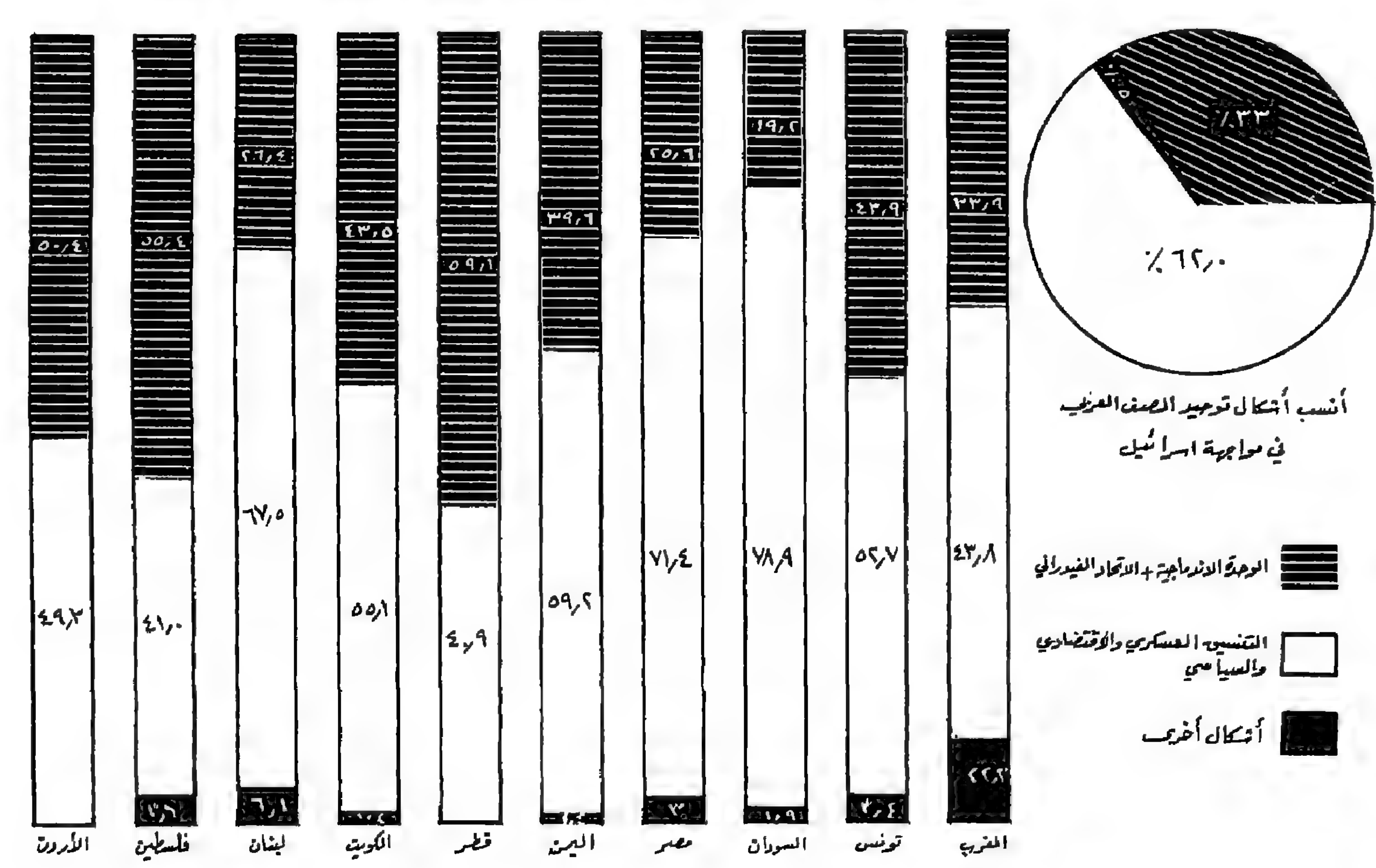
- وحتى لو افترضنا أن الإجابات الخاصة بالوحدة الاندماجية يصح جمعها على الإجابات الخاصة بالاتحاد الفيدرالي باعتبارهما خياراً وحدوياً مؤكداً في مقابل خيار التنسيق العسكري والاقتصادي والسياسي فإنّ النتيجة لن تتغير كثيراً، فسيظل حاصل جمع الفئتين بالنسبة لغالبية المجيبين من الأقطار العربية العشرة أقل من الفئة الثالثة (فئة التنسيق) ما عدا بالنسبة للاردن وفلسطين وقطر (راجع جدول رقم (٧- ٣)).

ان غالبية المجيبين من الأقطار العربية العشرة قد اختارت التنسيق العسكري والاقتصادي والسياسي كأنسب شكل من أشكال توحيد الصف العربي في مواجهة إسرائيل.

ويمكن أن نحلّل نتائج الجدول رقم (٧-٣)، لو حاولنا أن نرتّب كل مجموعة قطرية لكي نرى نسبة من اختاروا التنسيق العسكري والاقتصادي والسياسي ونسبة من اختاروا الوحدة الاندماجية ونسبة من اختاروا الاتحاد الفيدرالي. غير أن ذلك يمكن أن نحصل عليه ببساطة لو ألقينا نظرة سريعة على الجدول رقم (٧- ٢).

على أن ما يحتاج إلى تأمّل هو مسألة أخرى. لو افترضنا أن هناك بين كل المجيبين في الأقطار العربية العشرة ثلاث مجموعات رئيسية، فئة من اختاروا الوحدة الإندماجية، وفئة

شكل ٧ـ ٣



أنسب أشكال توحيد الصف العربي في مواجهة اسرائيل (نسب مئوية)
أنسب أشكال توحيد الصف العربي في مواجهة اسرائيل
٪٣٣
٪٦٢٫٠
الوحدة الاندماجية + الاتحاد الفيدرالي
التنسيق العسكري والاقتصادي والسياسي
أشكال أخرى
المغرب
تونس
السودان
مصر
اليمن
قطر
الكويت
لبنان
فلسطين
الأردن
٣٣٫٩
٤٣٫٨
٤٣٫٩
٥٢٫٧
١٩٫٢
٧٨٫٩
٢٥٫٦
٧١٫٤
٣٩٫٦
٥٩٫٢
٥٩٫١
٤٠٫٩
٤٣٫٥
٥٥٫١
٢٦٫٤
٦٧٫٥
٥٥٫٤
٤١٫٠
٥٠٫٤
٤٩٫٢

جدول رقم (٧- ٣)
أنسب أشكال توحيد الصف العربي
في مواجهة اسرائيل (نسب مئوية)

أقطار المبحوثين	الوحدة الاندماجية + الاتحاد الفيدرالي	التنسيق العسكري والاقتصادي والسياسي
الاردن	٥٠,٤	٤٩,٣
فلسطين	٥٥,٤	٤١,٠
لبنان	٢٦,٤	٦٧,٥
الكويت	٤٣,٥	٥٥,١
قطر	٥٩,١	٤٠,٩
اليمن	٣٩,٦	٥٩,٢
مصر	٢٥,٦	٧١,٤
السودان	١٩,٢	٧٨,٩
تونس	٤٣,٩	٥٢,٧
المغرب	٣٣,٩	٤٣,٨
المجموع	٣٣,٠	٦٢,٠

من اختاروا الاتحاد الفيدرالي، وأخيراً فئة من اختاروا التنسيق السياسي والعسكري. فهل يمكن- إذا حلّلنا كل مجموعة في ذاتها في ضوء المتغيرات الأساسية: العمر والمستوى التعليمي والهيكل المهني، والمستوى الاقتصادي الاجتماعي- أن نجد قاسما مشتركاً أعظم في كل مجموعة، يمكن مقارنته بباقي المجموعات؟ بعبارة أخرى هل من اختاروا الوحدة الاند ماجية أو الاتحاد الفيدرالي أو التنسيق العسكري والاقتصادي والسياسي لهم سمات متميزة بحيث يمكن التفرقة في ضوء المتغيرات السابق الإشارة اليها بين كل مجموعة وأخرى؟

سؤال يحتاج للإجابة عليه إلى الغوص في تحليل الارتباطات العرضية المتعددة التي ليس هنا مجال الخوض فيها. ذلك أننا سنقنع برسم مكونات الملامح العامة لخريطة الاتجاهات، على أن نستكمل الدراسة التحليلية الشاملة في دراسات متعمقة مقبلة.

(٤) البعد الدولي للمشكلة الفلسطينية

وبعد أن تناولنا مستوى الوعي الشخصي والقطري والعربي للمشكلة الفلسطينية

يبقى أن نتناول قضية إدراك البعد الدولي للمشكلة.

حاولت استمارة استطلاع الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة أن تستكشف أبعاد البعد الدولي في الاتجاهات العربية ازاء القوى الكبرى من خلال أسئلة ثلاثة (أرقام ٧٨، ٧٩، ٨٠ في استمارة هذا البحث، انظر ملحق هذا الكتاب).

- الأول مؤدّاه: «في الصراع العربي- الاسرائيلي، من في رأيك سوف يساند العرب مرة أخرى (إذا ما انفجر هذا الصراع في شكل حرب خامسة) من بين الدول الكبرى التالية: امريكا- روسيا- بريطانيا- فرنسا- الصين».

- والثاني مؤدّاه: «في السعي نحو السلام، من سيساند العرب في الوصول إلى تسوية عادلة للمشكلة من بين الدول الكبرى (التي سبق الإشارة اليها)».

- والثالث مؤدّاه: «وفي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من سيساند العرب في ذلك بين الدول الكبرى (التي سبق الإشارة اليها)».

وتحتاج هذه الإجابات- لفهم منطقها الكافي- نظرة مقارنة على إجابات الأسئلة الثلاثة (راجع الجداول رقم ٧- ٤، ٧- ٥، ٧- ٦).

- مّما يلفت النظر أولاً أن المجيبين من كافة الأقطار العربية العشرة ظهر لديهم اتجاه عام مؤدّاه أن دولة على الأقل من بين الدول الكبرى ستساعدنا في الحرب أو في تحقيق تسوية سلمية. لذلك جاءت فئة (لن يساعدنا أحد) أقل الفئات قاطبة. وذلك بالنسبة للأسئلة الثلاثة (٩, ٢٪ من المجيبين على السؤال الأول، ٩, ١٪ من المجيبين على السؤال الثاني، ٤, ١٪ من المجيبين على السؤال الثالث).

- الملاحظة الثانية أن بريطانيا تأتي في ذيل القائمة دائمًا، وذلك بالنسبة للأسئلة الثلاثة. في حين تشتد المنافسة بين فرنسا والصين والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي.

- الملاحظة الثالثة هي استقرار مكانة فرنسا في حالة الحرب والسلم والتنمية. فقد اتجه ١, ٢٤٪ من المجيبين في كافة الأقطار العربية العشرة أن فرنسا ستساعدنا في الحرب، واتجه ٦, ٢٥٪ منهم أنها ستساعدنا على تحقيق تسوية سلمية، واتجه ٦, ٢٦٪ منهم أنها ستساعدنا في التنمية.

- في حين عانى الاتحاد السوفياتي من تذبذب في صورته. فإذا كان ٩, ٢١٪ رأوا أنه سيساعدنا في الحرب. فإنّ ١, ١٢٪ فقط رأوا أنه سيساعدنا في تحقيق التسوية السلمية،

٩ ,١١٪ فقط رأوا أنه سيساعدنا في التنمية.

ـ وفي المقابل نجد صورة الولايات المتحدة الامريكية مستقرة نوعاً ما، اذ رأى ٥ ,٢٨٪ أنها ستساعدنا في تحقيق تسوية سلمية، ورأى ١ ,٢٩٪ انها ستساعدنا في التنمية، وان كان ١ ,١٢٪ فقط رأوا أنها ستساعدنا في الحرب.

ـ أما صورة الصين فقد جاءت ايضاً مستقرة. اذ بينما رأى ٥ ,٣٠٪ انها ستساعدنا في الحرب، رأى ٤ ,١٧٪ فقط من المجيبين انها ستساعدنا في تحقيق تسوية سلمية، و٧ ,١٧٪ انها ستساعدنا في التنمية.

ولكي نتيح للقارىء أن ينظر لاتجاهات الرأي العام العربي نظرة مقارنة ازاء الموضوعات الأساسية الثلاثة: الحرب والتسوية السلمية والتنمية. قد يكون مناسباً أن نضع تحت بصره الجدول التالي قبل أن نتعرض لنتائجه بالتحليل.

جدول رقم (٧ـ ٤)

رأي المبحوثين في الدول الكبرى التي ستساند العرب في أية حرب قادمة مع اسرائيل موزعين حسب الأقطار (نسب مئوية)

الدول الكبرى / الأقطار العربية	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفياتي	بريطانيا	فرنسا	الصين	لن يساندنا احد	مجموع الاختيارات
الاردن (٢٦٠)	١٢,٧	٢٩,١	٦,٧	١٦,١	٣٢,٦	٣,٠	٦٢٦
فلسطين (٢٧٠)	١,٩	٣٩,٦	١,٩	٧,٠	٣٨,٧	١١,٠	٤٢٩
لبنان (٣٨٥)	٤,٠	٤٢,١	٣,١	٢٣,٨	٢١,٨	٥,١	٦٠٥
قطر (١٦)	٣,٨	٣٤,٦	٣,٨	٣٠,٨	٢٣,١	٣,٨	٢٦
الكويت (١٢٤)	٣,٤	٣٢,٧	٣,٤	٢١,٠	٣٨,٥	١,٠	٢٠٥
اليمن (٣٧٥)	٥,٠	٣٢,٨	٣,١	١٨,٩	٣٦,٧	٣,٥	٧٧٤
مصر (١٩٩٣)	١٨,٦	٦,٩	١٢,٩	٣١,٠	٢٨,٥	٢,١	٣٩٨٣
السودان (٣١٢)	٩,٩	١٧,٨	٤,٨	٢٤,٩	٤٠,٢	٢,٥	٥٢٣
تونس (٣٨١)	٩,٧	٣٤,٠	٧,٤	١٩,٢	٢٧,٩	١,٩	٦٢١
المغرب (٥٠٧)	٩,١	٣٥,٧	١٢,٣	١٦,٢	٢٩,٣	١,٣	٩٦٨
المجموع (٤٦٢٣)	١٢,١ ١٠٦٠	٢١,٩ ١٨٦٠	٩,٢ ٨٠٥	٢٤,١ ٢١١٢	٣٠,٥ ٢٦٧٤	٢,٩ ٢٥٠	٨٧٦٠

مؤشرات احصائية*:

مربع كاي = ٨٧ ,٢٧٨٥   معامل الارتباط الاسمي = ٦١ ,٠   مستوى الدلالة = ٠١ ,٠

* على توزيع أكثر تفصيلاً.

ـ في ضوء هذا الجدول يمكن القول أن النتيجة اللافتة للنظر حقاً هي أن الصين تأتي في المرتبة الأولى التي رأى المجيبون من كافة البلاد العربية العشر أنها ستساعدنا في حالة حدوث حرب بيننا وبين اسرائيل. في حين أن صورتها تهتز بشدة فيما يتعلق بمساعدتها للعرب على تحقيق تسوية سلمية أو على مساعدة الأقطار العربية في مجالات التنمية.

ـ وقد يبدو غريباً أن تأتي فرنسا تالية للصين في قائمة الدول التي ستساعدنا في حالة نشوب حرب، وغرابة هذه النتيجة ترد الى موقف فرنسا المناصر لاسرائيل وخصوصاً قبيل حرب ١٩٦٧ وبعدها. واذا كان صحيحاً ان فرنسا قد حاولت أن توازن علاقاتها بالوطن العربي وخصوصاً بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣، الا أنه تظل صورتها هذه في الوعي العربي المعاصر مدعاة للتساؤل. وقد يكون أحد التفسيرات هنا مرتبط بما سمَّيناه في أماكن سابقة من هذه الدراسة «بالواقعية الجديدة» أو «العقلانية الجديدة» للرأي العام العربي. ومظهر هذه العقلانية هنا مؤداه أنه «لا يوجد أصدقاء دائمون أو أعداء دائمون، وانما مصالح دائمة». فاذا كانت فرنسا في الماضي قد وقفت موقف العداوة من العرب، فقد قابلها العرب بعداء مماثل. اما حيث أن مواقفها قد تغيَّرت بالتدريج بعد استقلال الجزائر، ثم بشكل ملموس بعد حرب ١٩٦٧، فان الرأي العام العربي قد تحسس هذا التغير، وقابله بتغير متبادل في مواقفه من فرنسا.

ـ وحين يأتي الاتحاد السوفياتي في المرتبة الثالثة في قائمة الدول التي يمكن ان تساعدنا اذا ما نشبت حرب جديدة خامسة فمدعاة للتساؤل أكثر وأكثر! فللاتحاد السوفياتي علاقات وثيقة باقطار شتى في المنطقة من أبرزها سوريا والعراق، وكانت له علاقات بالغة مع مصر من قبل. وسبق أن قدم فعلاً عوناً عسكرياً للجيوش العربية، وبخاصة الجيش المصري والجيش السوري سواء قبل حرب ١٩٦٧ أو بعدها، حيث أسهم إسهاماً فعالاً في إعادة بناء القوات المسلحة المصرية. فلماذا اهتزت صورته في امكانية قيامه بمساعدة الاقطار العربية في أية حرب مقبلة مع اسرائيل؟

ـ اما الولايات المتحدة الامريكية، وحصولها فقط على ١٢,١٪ من المجيبين في كل الاقطار العربية، والذين رأوا أنها يمكن أن تساعدنا في حرب ضد اسرائيل، فان صورتها في الذهن العربي تتطابق في الحقيقة مع الواقع! فالحد الأدنى من الوعي السياسي لا يجعل المواطن العربي- تقديراً منه للعلاقة الخاصة المستمرة والمعروفة بين الولايات المتحدة الاميريكية واسرائيل- يتوقع ان تنحاز الولايات المتحدة للعرب في أية مواجهة مقبلة مع اسرائيل. بل على العكس، فالمدهش ان ١٢,١٪ من المجيبين تصوروا ان ذلك يمكن ان يحدث. ولكن الحقيقة تنجلي أكثر حينما ننظر الى المجموعات القطرية كل على حدة. لقد

جدول رقم (٧- ٥)

رأي المبحوثين في الدول الكبرى التي ستساند العرب في الوصول الى تسوية عادلة للصراع العربي- الاسرائيلي موزعين حسب اقطارهم(نسب مئوية)

الأقطار العربية / الدول الكبرى	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفياتي	بريطانيا	فرنسا	الصين	لن يساندنا أحد	مجموع الاختيارات	٪
الاردن (٢٦٦)	٢٦,٥	٢٧,٥	١٢,٥	٢٢,٥	١١,٠	—	٤٦٤	١٠٠
فلسطين (٢٤٠)	١٠,٥	٣١,٣	٧,١	١٥,٣	٢٢,١	١٣,٧	٣٨٠	١٠٠
لبنان (٣٨١)	٢٦,٠	٢٤,٢	٨,٣	٢٨,٣	٩,٨	٣,٤	٧٢٧	١٠٠
الكويت (١١٩)	١٨,١	١٩,٠	٨,٨	٣٠,١	٢٢,٧	١,٤	٢١٦	١٠٠
قطر (١٧)	٣٧,٩	١٣,٨	٦,٩	٢٠,٧	١٧,٢	٣,٤	٢٩	١٠٠
اليمن (٣٦٤)	١٤,٢	٢١,٤	١٢,٣	٢٣,٦	٢٧,٢	١,٣	٧٥١	١٠٠
مصر (٢٠٨٤)	٣٥,٧	٢,٦	١٨,٣	٢٧,٢	١٥,١	١,٢	٤٧٨٢	١٠٠
السودان (٣٠٧)	٣٧,٠	٦,١	١٥,٠	٢٢,٥	١٧,٥	٢,٠	٥٩٥	١٠٠
تونس (٣٦٦)	٢١,٢	١٨,٤	٩,٩	٢٦,٩	٢١,٩	١,٧	٦٨٩	١٠٠
المغرب (٤٨٧)	١٥,٩	٢٦,٨	٩,٩	٢٢,٥	٢٣,٦	١,٢	٩٧٨	١٠٠
المجموع	٢٨,٥	١٢,١	١٤,٥	٢٥,٦	١٧,٤	١,٩	٩٥٦١	١٠٠
(٤٦٢٣)	٢٧٢٨	١١٦١	١٣٨٢	٢٤٤٨	١٦٦١	١٨١		

مؤشرات احصائية :

مربع كاي = ٣١٨٠,٨٢ معامل الارتباط الاسمي = ٠,٦٤ مستوى الدلالة = ٠,٠١

جدول رقم (٧- ٦)

رأي المبحوثين في الدول الكبرى التي يعتقدون أنها ستساند العرب في تحقيق التنمية الشاملة موزعين حسب الأقطار العربية (نسب مئوية)

الأقطار العربية / الدول الكبرى	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفياتي	بريطانيا	فرنسا	الصين	لن يساندنا أحد	مجموع الاختيارات	٪
الاردن (٢٥٧)	٢٨,٩	٢١,٥	١٣,٢	٢٥,١	١٠,١	١,٢	٤٩٤	١٠٠
فلسطين (٢٢٩)	١٠,٤	٢٨,٩	٥,٠	١٧.٤	٢٦,١	١٢,٣	٣٥٧	١٠٠
لبنان (٣٩١)	٢٩,٣	٢١,٩	٨,٩	٣٠,٦	٦,٦	٢,٧	٧٥٤	١٠٠
الكويت (١١٥)	١٩,٤	٢٠,٦	١٢,٦	٢٨,٢	١٧,٢	٣,٠	٢٣,٨	١٠٠
قطر (١٦)	٢١,٩	١٨,٨	١٥,٦	٢٨,١	١٥,٦	—	٣٢	١٠٠
اليمن (٣٧٠)	١٤,٤	١٨,٧	١١,٥	٢٥,٧	٢٨,٦	٢,٠	٨٠٧	١٠٠
مصر (٢٠٨١)	٣٦,٦	٣,١	١٦,٤	٢٧,٥	١٦,٠	٠,٥	٤٨١٩	١٠٠
السودان (٣١١)	٢٩,٨	٥,٧	١٥,٤	٢٥,٥	٢٢,٣	١,٣	٧٠١	١٠٠
تونس (٣٥٤)	٢٣,٣	١٨,١	٩,٨	٢٥,٣	٢١,٥	٢,١	٦٧٥	١٠٠
المغرب (٤٤٦)	١٥.٤	٣١,٣	٥,٩	٢٤,٩	٢١,٨	٠,٧	٨٦٨	١٠٠
المجموع	٢٩,١	١١,٩	١٣,٢	٢٦,٦	١٧,٧	١,٤		١٠٠٠
(٤٥٧٠)	٢٨٣٣	١١٦٢	١٢٩١	٢٥٩٣	١٧٢٩	١٣٧	٩٧٤٥	

مؤشرات احصائية :

مربع كاي = ٣٣٩٣,٥٣ معامل الارتباط الاسمي = ٠,٢٩ مستوى الدلالة = ٠,٠١

جدول رقم (٧- ٧)

اتجاهات الرأي العام العربي ازاء الدول الكبرى

(نسب مئوية)

الموضوعات / الدول الكبرى	الحرب	التسوية السلمية	التنمية
الصين	٣٠,٥	١٧,٤	١٧,٧
فرنسا	٢٤,١	٢٥,٦	٢٦,٦
الاتحاد السوفياتي	٢١,٩	١٢,١	١١,٩
الولايات المتحدة	١٢,١	٢٨,٥	٢٩,١
بريطانيا	٩,٢	١٤,٥	١٣,٢

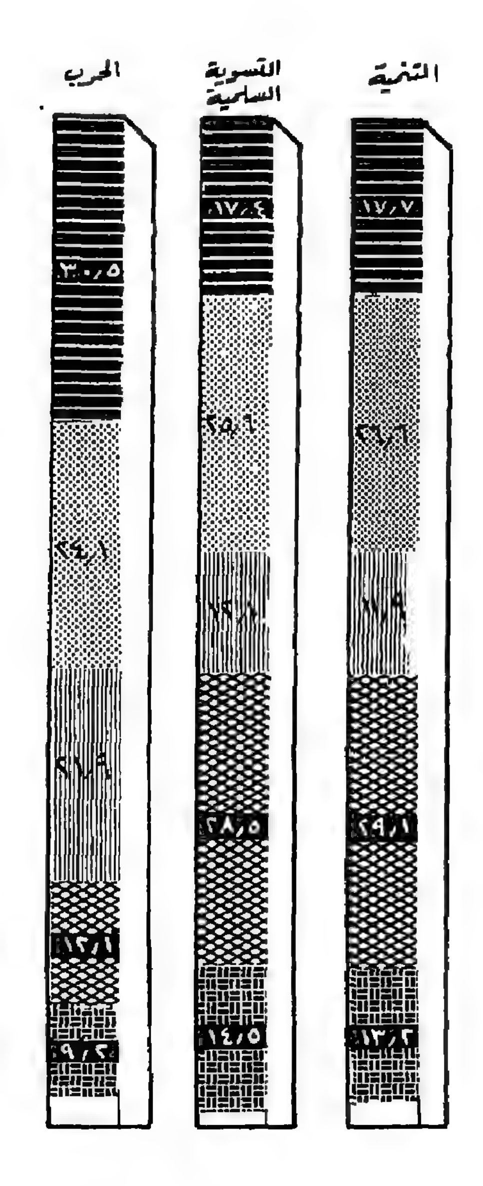
كان المصريون في هذه المسألة في جانب ، وبقية المجموعات التسع في جانب آخر. فنحن نلاحظ أن حوالي ١٩٪ من المصريين قد عبروا عن اعتقادهم بوقوف امريكا مع العرب في أية حرب قادمة مع اسرائيل ولكن النسبة المقابلة لم تتعد ٥٪ في خمس مجموعات قطرية (وهي فلسطين وقطر والكويت ولبنان واليمن)، ولم تتعد ١٠٪ في ثلاث مجموعات اخرى (وهي المغرب وتونس والسودان). لأن حجم العينة المصرية كبير بين إجمالي المبعوثين (أكثر من ٤٠ ٪) فان وزنهم النسبي يلون الاتجاه الاحصائي للعينة الاجمالية. والمصريون هم المجموعة الوحيدة التي وضعت الولايات المتحدة قبل الاتحاد السوفياتي (١٩٪ مقابل ٩٪) في مساندتها للعرب في أية حرب قادمة. ولا يمكن فهم هذا الموقف للمصريين بمعزل عن حملات الاستعداء المكثفة ضد الاتحاد السوفياتي في السنوات الاخيرة وحملات الدعاية التي لا تقل كثافة لتحسين صورة امريكا في مصر بواسطة النظام الحاكم. وقد حاولنا في الفصل الرابع الاشارة لأسباب هذا الانقلاب في الدعاية والثقافة المصرية. وقلنا أن هذا التميز، مع أو ضد يرتبط أساساً بادراك النظام لمصالحه اكثر من ارتباطه بقضية الوحدة او في حالتنا هذه بالقضية الفلسطينية. ان أحد خطوط الدعاية المضادة للاتحاد السوفياتي في المنطقة عامة وفي مصر بوجه خاص، هو انه مسؤول رئيسي عن هزيمة العرب في عام ١٩٦٧، ومسؤول رئيسي عن عدم امدادهم بسلاح متطور لاستكمال النصر في عام ١٩٧٣ . ولا شك ان هذا التوجه الاعلامي- بصرف النظر عن مدى صدقه أو زيفه موضوعياً- قد ترك بصماته على تفكير وآراء عدد كبير من المصريين.

- أما حين نتحوّل الى التسوية السلمية فنجد أن الولايات المتحدة الامريكية تأتي في

شكل ٧ـ ٤

اتجاهات الرأي العام العربي

ازاء الدول الكبرى (نسب مئوية)



الصين

فرنسا

الاتحاد السوفياتي

الولايات المتحدة

بريطانيا

المرتبة الاولى. اذ اتجه ٢٨,٥٪ من المبحوثين الى أنها ستساعدنا في جهود التسوية السلمية للصراع، يليها فرنسا (بنسبة ٢٥,٦٪ من المجيبين) ثم الصين (بنسبة ١٧,٤٪ من المجيبين) ثم بريطانيا (بنسبة ١٤,٥٪ من المجيبين) واخيراً الاتحاد السوفياتي (بنسبة ١٢,١٪ من المجيبين).

وهنا يحق لنا التساؤل لماذا احتل الاتحاد السوفياتي ذيل القائمة في هذا الصدد؟ والاجابة مرّة أخرى لا تخرج عن فحوى ما قلناه في الفقرة السابقة. فموقف المصريين هنا حاسم احصائياً فحيث يكون أكثر من ٤٠٪ من إجمالي العينة، وحيث لم يذكر منهم سوى ٣٪ فقط ان الاتحاد السوفياتي يمكن أن يساند العرب في الوصول الى تسوية سلمية عادلة، فلا بد أن ينعكس ذلك على المتوسط العام لاجمالي العينة. وبمقارنة المجموعات القطرية الاخرى، يتضح:

(١) ان المصريين كانوا أقل من عبَّر عن هذا الاعتقاد (٣٪ مقابل المتوسط العام ١٢٪).

(٢) أن نسبة من عبَّروا عن قدرة الاتحاد السوفياتي في مساعدة العرب لحل المشكلة سلمياً لم تقل عن ١٨٪ في ثمانية أقطار عربية.

(٣) ان نسبة من أعطوا الاتحاد السوفياتي أصواتهم في هذه المسألة يفوق نسبة من أعطوا الولايات المتحدة في خمسة أقطار (فلسطين والاردن والكويت واليمن والمغرب) ويتقارب في قطرين (لبنان وتونس) ويقل عنها بشكل محسوس في ثلاثة أقطار (هي مصر والسودان وقطر). ومرة اخرى لا يخرج التفسير عما قلناه أعلاه، الاعلام والثقافة المضادة للاتحاد السوفياتي خاصة وللشيوعية عامة في المنطقة، وبالتحديد في مصر والسودان. هذا بالاضافة الى خط اعلامي جديد في هذا الاعلام برز في السنوات الثلاث الماضية وهو ان الاتحاد السوفياتي ضد أية تسوية سلمية، لأن ذلك ينطوي على تقليص نفوذه ووجوده في المنطقة. ومنطق هذا الخط الاعلامي هو أن الوجـود السوفياتي مرتبط بالصراع وليس بالسلام.

- وحين نلقي بصرنا أخيراً الى موضوع التنمية، نجد أن الولايات المتحدة الامريكية تأتي أيضاً في المرتبة الاولى. اذ اتجه ٢٩,١٪ من المجيبين الى أنها ستساعدنا في التنمية، وتأتي فرنسا بعدها (٢٦,٦٪ من المجيبين) ثم الصين (بنسبة ١٧,٧٪ من المجيبين) ثم بريطانيا (بنسبة ١٣,٢٪ من المجيبين) واخيراً يأتي الاتحاد السوفياتي في ذيل القائمة (بنسبة ١١,٩٪ من المجيبين).

والحقيقة أن هذه الاجابات تستحق تأملاً طويلاً. فهل تعني هذه النتائج أنه ليست

هناك علاقة بالممارسة الفعلية من جانب دولة كبرى حين تقف في صف العرب بالمساعدات العسكرية وبالدعم السياسي كالاتحاد السوفياتي وبين الاتجاهات ازاءها؟

وعلى العكس من ذلك، ما الذي يجعل الاتجاهات العربية تنظر نظرة ايجابية للولايات المتحدة الامريكية وتثق في مساعدتها للعرب في حلول التسوية السلمية والتنمية بالرغم من ماضيها الحافل بالتحيز السافر للصهيونية ولدولة اسرائيل وبالرغم من عدائها المكشوف للأقطار العربية في مواجهتها لاسرائيل عبر مراحل الصراع المختلفة؟. وما الذي يجعل صورة فرنسا متوازنة هذا التوازن كله في الوعي العربي في حالات الحرب والتسوية السلمية والتنمية على السواء؟

هذه الأسئلة تستحق أن يقف عندها علماء الاجتماع والنفس والسياسة العرب طويلاً متأملين.

- هل يكمن السر مثلاً في أنه لم يحدث ان عبئت الجماهير العربية بشكل سياسي فعّال ضد الولايات المتحدة الامريكية، وضد كل ما تمثّله الامبريالية من مخاطر على مسيرة الوحدة العربية؟

- هل السبب في التناقض الظاهر بين ارتباط عجلة بعض الانظمة العربية بالولايات المتحدة الامريكية اقتصاداً أو مصلحة أو دعمًا أو عوناً، وبين عداء هذه الأنظمة لإسرائيل المدعومة بالولايات المتحدة الامريكية؟

- هل السبب يكمن في أن المثال الامريكي في أسلوب الحياة الذي روّجت له بنجاح فعّال وسائل الاعلام الامريكية هو النموذج المثالي الذي تسعى الجماهير العربية الى تحقيقه؟

- وما هي أسباب اهتزاز صورة الاتحاد السوفياتي في الوعي العربي؟

هل يكمن السبب في أن النظم العربية قد تعاملت مع الاتحاد السوفياتي من منظور براغماتي بحت، يركز على المنفعة الحالية المباشرة المرتجاة منه، مع رفض صريح أو خفي لأسلوبه في الحياة، وقبل ذلك لايديولوجيته الماركسية؟

واذا كان هذا صحيحاً على مستوى النظم السياسية العربية، فهل أثّرت هذه المواقف بدورها على اتجاهات الجماهير؟

كل هذه اسئلة لا نريد أن نغامر بأن نقدم اجابات تفصيلية عنها في الوقت الراهن. ونقنع بهذا المستوى العام من مستويات تحليل هذه الأسئلة، وان كان يمكن لو أردنا التنقل

أن ندرس اتجاهات كل مجموعة اقليمية على حدة، بالنسبة لكل موضوع. غير أن هذا المستوى من التحليل لن يثير سوى نفس النقاط الأساسية التي أثرناها من قبل.

هـ- الحلول المختلفة للمشكلة الفلسطينية

حاولت استمارة استطلاع الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة ان تستكشف كيف يرى المجيبون الحلول المختلفة لحل المشكلة الفلسطينية من خلال السؤالين ٧٢، ٧٣ من استمارة البحث.

السؤال الأول سؤال مفتوح، يسأل فيه المجيب ما أسلم الحلول في نظرك لهذه المشكلة. والسؤال الثاني سؤال مغلق يتضمن خيارات أساسية ستة يختار من بينها المبحوث ما يراه، باعتبار أن كل خيار يمثّل شكلاً أمثل للاستراتيجية العربية(٥).

من المعروف منهجياً أن صيغة الاسئلة المفتوحة لها مزايا متعددة أهمها أن الباحث لا يفرض إطاراً مرجعياً خاصاً على المبحوث قد يؤثر في توجيه استجاباته وجهة معينة. وهي بهذه الصورة تعد أداة ممتازة للكشف عن مكنونات المشاعر والأحاسيس والاتجاهات غير أن من بين سلبيات هذا النوع من أنواع الاسئلة هو الصعوبة الكبرى في عمليات تفريغ الاجابات الواردة عليها، وخصوصاً اذا كانت العينة كبيرة- كما هو الحال في عينتنا. ذلك أن تفريغ هذه الاجابات تقتضي دراسة واعية لكل الاجابات الفردية، ثم إنشاء نظام تصنيفي بعد ذلك، يتم فيه ادراج كل اجابة جزئية تحت الفئة المناسبة. غير أنه قد يحدث كثيراً أن يصعب تصنيف بعض الاجابات، أو تكون حالة التشتت في الاجابات أكبر من سعة الإطار التصنيفي نفسه، الذي هو بحسب التعريف لا يمكن أن تتعدّد فئاته الى ما لا نهاية ولذلك أحياناً ما تتسع فئة «اجابات اخرى» غير الواردة في التصنيف. ومع كل هذه الصعوبات فان فوائد الاسئلة المفتوحة غير منكورة.

وتصدق هذه الملاحظات المنهجية جميعاً على إجابات السؤال الاول الذي نتعرض له بالتحليل. ففي الوقت الذي نجد فيه حلولاً اقترحها المجيبون ربما لم تكن هيئة البحث قادرة على تخيل ورودها في أذهان المجيبين، وهذا في حد ذاته ميزة بالغة الايجابية لهذا السؤال، فاننا على العكس نجد أن فئة «الحلول الاخرى المقترحة» بعيدة اذ بلغت حالاتها ١٠٠٧ استجابة من مجموع ٤٧١٧ استجابة.

وأياً ما كان الأمر، فان نتائج السؤال الاول تحتاج الى تحليل متعمّق.

(٥) للتفرقة بين الاسئلة المفتوحة والاسئلة المغلقة من الناحية المنهجية، انظر:
جمال زكي والسيد يس، أسس البحث الاجتماعي (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٢).

والفئات التي وضعتها هيئة البحث ـ في ضوء الحلول التي اقترحها المجيبيون فعلاً ـ تتدرج من أقصى درجات الايجابية في مواجهة المشكلة، الى أقصى درجات السلبية وقد وردت اجابات هذه الفئات كما يلي:

- الثورة العربية الشاملة والوحدة العربية وحرب تحرير شعبية ضد اسرائيل.
- استخدام القوة العسكرية المنظمة ضد اسرائيل.
- اللجوء الى الأمم المتحدة والرأي العام العالمي.
- السعي السلمي مع الدول الكبرى.
- الاقناع والتفاهم والتفاوض مع اسرائيل.
- ترك الفلسطينيين وحدهم يفعلون ما يرونه.

ومما يلفت النظر بشدة في الإجابات التي توفَّرت على هذا السؤال اتجاه يصدر عن ايجابية رفيعة المستوى لدى المجيبين في كافة الأقطار العربية العشرة (راجع جدول رقم (٧ـ٨)). فمن ناحية كان الحل الأول هو الحل الذي حظيَ بأعلى نسبة من بين المجيبين اذ اتجه إليه ٢٥,٥٪ من مجموعهم. وفي نفس الوقت لم يحظ الحل السلبي الخنوع الخاص بترك الفلسطينيين وحدهم يفعلون ما يرونه سوى باستجابة ٣,٣٪ فقط من المجيبين. غير أنه يلفت النظر أيضاً أن الحل الذي يدعو للاقناع والتفاهم والتفاوض مع اسرائيل حظيَ بنسبة ١٥,٤٪ من المجيبين، وهو يأتي في المرتبة الثالثة بعد الحل الذي ينزع نحو السعي السلمي مع الدول الكبرى. ومعنى ذلك أن هناك بالاضافة الى الحل الثوري الأول، قطاعاً هاماً من الرأي العام العربي (والتعميم هنا في حدود عينة البحث) يدعو للتفاهم والتفاوض مع إسرائيل.

ويأتي بعد ذلك استخدام القوة العسكرية المنظمة مع اسرائيل (١٢,٦٪).

وأخيراً يأتي اللجوء الى الأمم المتحدة والرأي العام العالمي (٢,٤٪). ولعلَّ هذه النسبة الضئيلة تعكس وعياً صادقاً بعدم فعالية الأمم المتحدة والرأي العام العالمي في حل المشكلة الفلسطينية.

ولن يتّسع المقام للتحليل التفصيلي لموقف كل جماعة اقليمية من كل حل على حدة ولكن نقنع بالتعليق السريع على موقف الفلسطينيين والمصريين.

نجد أن الفلسطينيين في غالبيتهم اختاروا الحل الأول الذي يجنّد الثورة العربية

الشاملة والوحدة العربية وحرب التحرير الشعبية (نسبة ٥٢,١٪ من المجيبين) ويلي ذلك استخدام القوة العسكرية المنظمة ضد اسرائيل (نسبة ٢٩,٤٪ من المجيبين).

أما المصريون فنجد أن أكبر فئة هي فئة السعي السلمي مع الدول الكبرى (٣٠,٢٪)، في حين لم يحظ الحل الخاص بالإقناع والتفاهم والتفاوض مع اسرائيل الا بنسبة ١٩,٧٪ من المجيبين. وفي نفس الوقت اتجه ١٣,٣٪ من المجيبين الى تبني الحل الثوري الأول، واتجهت من بين المصريين نسبة ١٠,٤٪ من بين المجيبين الى تبني الحل الخاص باستخدام القوة العسكرية المنظمة ضد اسرائيل.

اذا دمجنا العمودين (١)، (٢) في جدول رقم (٧ـ ٨)، فانهما معاً يمثّلان الأسلوب التصادمي في حل الصراع. واذا دمجنا العمودين (٥)، (٦) فانهما معاً يمثّلان الأسلوب الانسحابي الانهزامي، بينما يمثّل العمودان (٣)،(٤) معاً اتجاهاً وسطاً بين الأسلوبين. نسبة الذين اختاروا الأسلوب التصادمي في إجمالي العينة يصل الى ٣٨٪، والذين اختاروا

جدول رقم (٧ـ ٨)
رأي المبحوثين في أسلم الحلول لمشكلة فلسطين حسب انتماءاتهم القطرية (نسب مئوية)

أسلم الحلول / اقطار المبحوثين	الثورة العربية الشاملة والوحدة العربية وحرب تحرير شعبية ضد اسرائيل (١)	استخدام القوة العسكرية المنظمة ضد اسرائيل (٢)	اللجوء الى الامم المتحدة والرأي العام العالمي (٣)	السعي السلمي مع الدول الكبرى (٤)	الاقناع والتفاهم والتفاوض مع اسرائيل (٥)	ترك الفلسطينيين وحدهم يفعلون ما يرونه (٦)	حلول اخرى (٧)
الاردن (٢٩٠)	٣٠,٣	٣٠,٧	٠,٣	٣,٨	٩,٠	٠,٠	٢٥,٩
فلسطين (٣٠٣)	٥٢,١	٢٩,٤	٠,٣	١,٣	٢,٦	١,٧	١٢,٥
لبنان (٣٦٢)	١٤,٦	٢١,٣	٣,٣	٨,٨	٨,٨	٣,٩	٣٩,٢
الكويت (١٤٦)	٣٤,٩	٣٧,٠	٠,٠	٣,٤	٨,٩	٤,١	١١,٦
قطر (٢١)	٧١,٤	٩,٥	٠,٠	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨
اليمن (٤٢٣)	٤٧,٥	١٥,٤	١,٢	٤,٠	١١,١	١,٢	١٩,٦
مصر (١٩٥٠)	١٣,٣	١٠,٤	٣,٨	٣٠,٢	١٩,٧	٤,٣	١٨,٤
السودان (٣٣٠)	٢٤,٨	١١,٨	١,٥	١١,٢	٢٠,٩	٠,٦	٢٩,١
تونس (٣٩٨)	٣٥,٢	١٩,٣	٢,٣	١١,٦	١٥,٦	٣,٣	١٢,٨
المغرب (٤٩٤)	٣١,٨	١٣,٨	٠,٨	٢,٠	١٧,٠	٥,١	٢٩,٦
المجموع (٤٧١٧)	٢٥,٥ (١٢٠٥)	١٢,٦ (٧٦٢)	٢,٤ (١١١)	١٥,٩ (٧٥١)	١٥,٤ (٧٢٦)	٣,٣ (١٥٥)	٢١,٣ (١٠٠٧)

مؤشرات احصائية:

مربع كاي = ١٢٤٩ معامل الارتباط الاسمى = ٠,٤٦ مستوى الدلالة = ٠,٠١

اساليب وسطية تصل الى ١٨٪، والذين اختاروا اساليب انسحابية تصل الى ١٩٪ وهناك أكثر من ٢١٪ اقترحوا اساليب مختلطة يدخل فيها الصدام المسّلح مع السعي الدبلوماسي في المعتركات الدولية مع التفاوض. ولكن في النهاية تظل نسبة من اختاروا نوعاً أو آخر من الكفاح المسلح ضد اسرائيل تصل الى مثلي من اختاروا الاسلوب الانسحابي (٣٨٪ مقابل ١٩٪) . وتتضح الصورة أكثر في الفقرة التالية، حيث وجهنا للمبحوثين سؤالاً مقننا حول نفس الموضوع.

و- الاستراتيجية العربية المثلى لمواجهة اسرائيل

في مقابل السؤال المفتوح الذي سمح لنا باستكشاف مكنونات الوعي العربي المعاصر ازاء أسلم الحلول لحل المشكلة الفلسطينية، صيغَ سؤال مغلق يطرح على كل مجيب عدداً محدداً من الخيارات المتعددة، وطلبنا منه أن يختار واحداً منها، باعتباره يمثّل الاستراتيجية المثلى لمواجهة اسرائيل.

وقد جاءت الخيارات على شكل سلم متدرج في أدناه «أن تسعى الاقطار العربية الى تسوية سلمية بأية شروط» وفي أعلاه «أن تواصل الاقطار العربية الاستعداد لهزيمة اسرائيل وتصفية الوجود الصهيوني تماماً». وبين الدرجة الدنيا والدرجة القصوى ثلاثة خيارات أخرى:

- أن تسعى الاقطار العربية الى تسوية سلمية على أساس من قرار ٢٤٢ الذي يقضي باسترجاع الاراضي العربية المحتلة بعد ١٩٦٧ مقابل الاعتراف باسرائيل.

- أن تواصل الاقطار العربية الاستعداد لهزيمة اسرائيل وخلق دولة ديموقراطية علمانية يعيش فيها العرب واليهود على أرض فلسطين.

- كل ذلك بالاضافة الى حرية المجيب في رفض أي من الخيارات السابقة وتسجيل ما يراه هو نفسه استراتيجية مثلى.

ان تأمل نتائج هذا السؤال الهام يتيح لنا أن نخلص الى عدد من الدلالات الهامة. راجع جدول رقم (٧- ٩).

ذهبت أكبر مجموعة من المجيبين (نسبة ٢٨٪) منهم الى أن الاستراتيجية المثلى هي الاستراتيجية الثالثة المقترحة. التي ترى استرجاع الاراضي المحتلة وانشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة. والواقع ان هذا الاتجاه يتطابق مع الاستراتيجية العربية المعلنة

جدول رقم (٧- ٩)

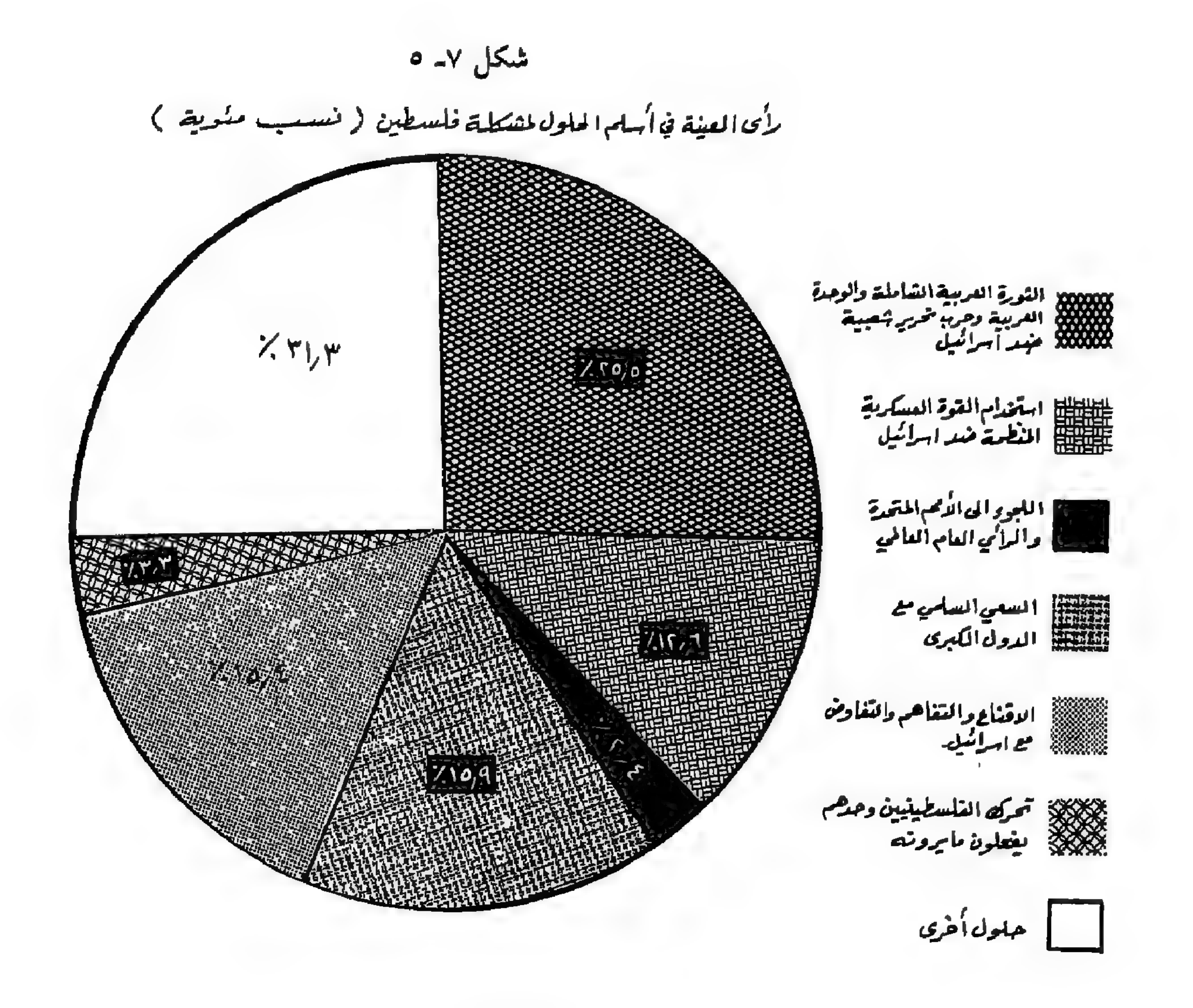
رأي المبحوثين في الاستراتيجية المثلى لمواجهة اسرائيل حسب الأقطار التي ينتمون إليها (نسب مئوية)

الاستراتيجية المثلى / اقطار المبحوثين	١ أن تسعى الاقطار العربية الى تسوية سلمية مع اسرائيل بأية شروط.	٢ أن تسعى الاقطار العربية الى تسوية سلمية على أساس القرار ٢٤٢ الذي يقضي باسترجاع الاراضي العربية المحتلة بعد ١٩٦٧ مقابل الاعتراف باسرائيل.	٣ أن تسعى الاقطار العربية الى تسوية سلمية لاسترجاع الاراضي المحتلة بعد ١٩٦٧ وانشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.	٤ أن تواصل الاقطار العربية استعدادها لهزيمة اسرائيل وخلق دولة علمانية ديموقراطية يعيش فيها العرب واليهود على أرض فلسطين.	٥ أن تواصل الاقطار العربية الاستعداد لهزيمة اسرائيل وتصفية الوجود الصهيوني تماماً.	٦ استراتيجيات اخرى
الاردن (٢٩٣)	٢,٠	١٤,٠	١٤,٠	٢٤,٩	١٤,٣	٣,٨
فلسطين (٣١٨)	٠,٣	٢,٥	٥,٣	٤٠,٩	٤٦,٥	٤,٤
لبنان (٤٢٨)	٦,٨	٨,٦	٣١,٨	٣١,٨	١٧,٨	٣,٣
الكويت (١٥١)	٠,٧	٧,٣	٢٢,٥	٢٧,٢	٣٥,١	٧,٣
قطر (٢٢)	٤,٥	٠,٠	٤,٥	٢٧,٣	٥٤,٥	٩,١
اليمن (٤٤٧)	٠,٧	٧,٦	١٨,٨	٣٧,٦	٣٢,٩	٢,٥
مصر (٢٠٨٦)	٤,٠	٣٩,٣	٣٧,٦	٨,٢	٨,٢	٢,٨
السودان (٣٥٠)	٢,٥	١٩,٢	٣٤,٥	٢١,٧	١٥,٩	٦,١
تونس (٤٢٧)	٧,٥	٩,٨	٢١,١	٣٤,٤	٢٤,٨	٢,٣
المغرب (٥٨٦)	٤,٨	١٦,٤	٢٠,٥	٣٣,٨	٢٠,٠	٤,٦
الجملة (٥٠٩٩)	٣,٨ (١٩٣)	٢٢,٦ (١١٥٠)	٢٧.٥ (١٤٢٥)	٢٢.٥ (١١٤٦)	١٩.٧ (١٠٠٤)	٣.٥ (١٨١)

مؤشرات احصائية: مربع كاي = ١٥٠٩,١٩ معامل الارتباط الاسمي = ٠,٤٨ جاما = ٠,١٢ مستوى الدلالة = ٠,٠١

شكل ٧ـ ٥

رأى العينة في أسلم الحلول لمشكلة فلسطين (نسب مئوية)



شكل ٧ـ ٦

رأى العينة في الاستراتيجية المثلى لمواجهة اسرائيل (نسب مئوية)

٪١٩٫٧

٪٣٫٥

٣٫٨

٢٢٫٦

٪٢٧٫٩

٪٢٢٫٥

السعي الى أي تسوية سلمية مع اسرائيل بأي شروط

السعي الى تسوية سلمية على اساس القرار ٢٤٢

السعي الى تسوية سلمية لاسترجاع الأراضي المحتلة بعد ٦٧ وانشاء دولة فلسطينية في الضفة وغزة

مواصلة الاستعداد لهزيمة اسرائيل وخلق دولة علمانية ديمقراطية على أرض فلسطين

مواصلة الاستعداد لهزيمة اسرائيل وتصفية الوجود الصهيوني تماماً

استراتيجيات أخرى

التي تتبنّاها تقريباً كافة الأطراف العربية، رغم الاختلاف حول وسائل تنفيذها.

ويلي ذلك الاستراتيجية الثانية (بنسبة ٢٣٪ من المجيبين) التي ترى التوجه للتسوية السلمية على أساس قرار ٢٤٢ مقابل الاعتراف باسرائيل.

وتأتي بعد ذلك الاستراتيجية الخامسة (بنسبة ٢٠٪) التي ترى الطريق الواجب اتباعه يتمثّل في الاستعداد لهزيمة اسرائيل وتصفية الوجود الصهيوني تماماً.

وتأتي في النهاية الاستراتيجية التي تريد السعي الى تسوية سلمية مع اسرائيل بأية شروط (نسبة ٣,٨٪ من المجيبين).

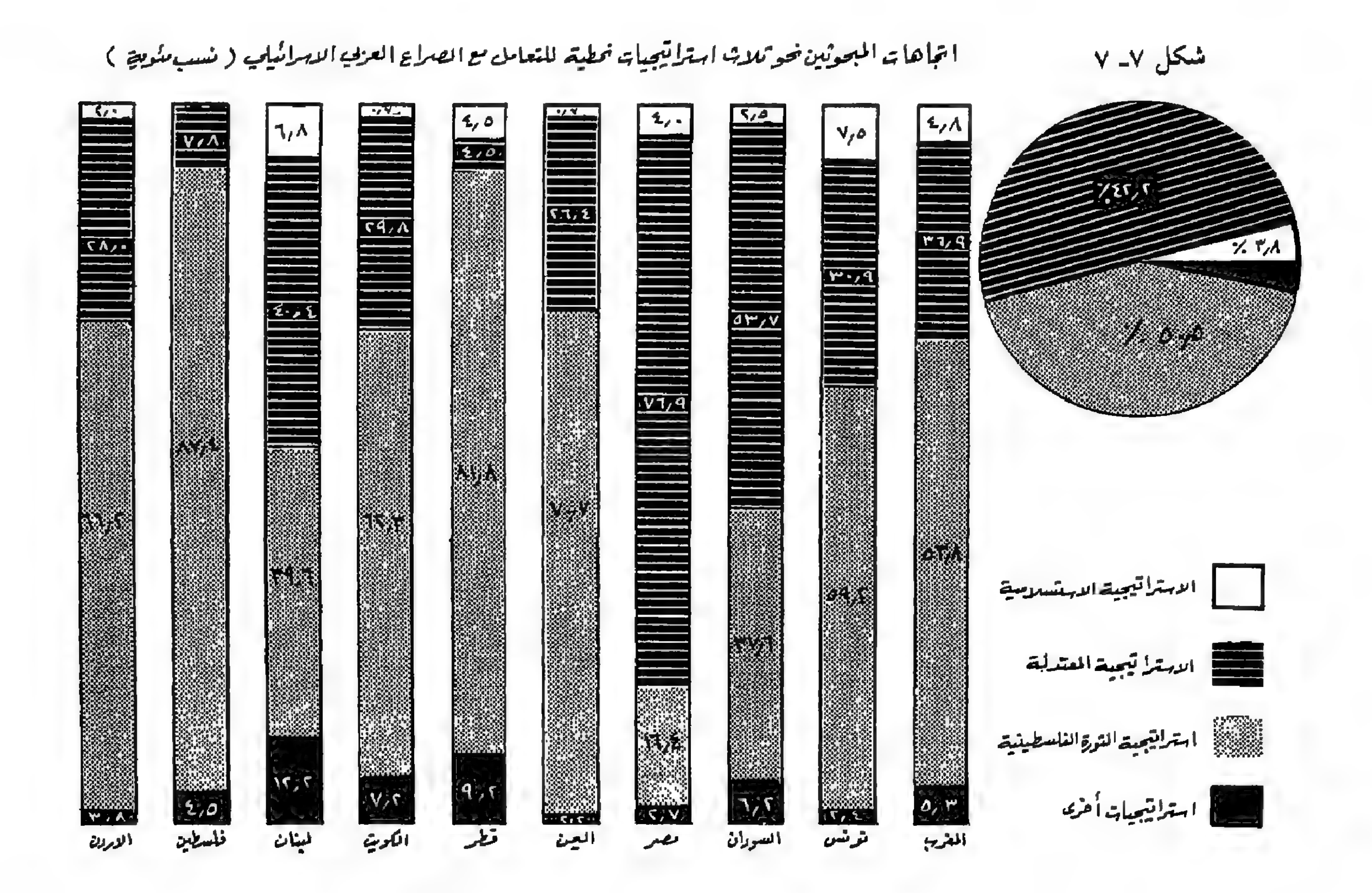
والبيانات تسمح بتحليلات تفصيلية شتى ولكننا سنقتصر هنا علي تلمس الملامح الاساسية لدلالات هذه البيانات. البديل الأول في جدول رقم (٧ـ ٩) يمثل جوهر الهدف المعلن لاسرائيل والضمني للغرب منذ عام ١٩٦٧. وهو الهدف الذي اجمعت الاقطار العربية على رفضه بـ «لاءات» مؤتمر قمة الخرطوم (لا تفاوض، ولا صلح، ولا اعتراف) البديلان (٣)، (٤) يمثلان معاً استراتيجية معظم الاقطار العربية المعتدلة منذ مؤتمر قمة الرباط عام ١٩٧٤. وليس على هذا البديل اجماع رسمي معلن، ولكن يبدو أن عليه شبه إجماع غير رسمي وغير معلن. البديلان (٤)، (٥) في جدول رقم (٧ـ ٩) يمثلان معاً استراتيجية الثورة الفلسطينية بفصائلها المختلفة وأكثر القوى المعادية للصهيونية في المنطقة فكأننا بصدد ثلاث استراتيجيات عريضة، الاولى هي الاستراتيجية الاسرائيلية ـ الغربية والثانية هي استراتيجية الاقطار العربية المعتدلة، والثالثة هي استراتيجية الثورة الفلسطينية.

فاذا أعدنا النظر الى جدول رقم (٧ـ ٩)، نلاحظ أن الاستراتيجية الاسرائيلية ـ الغربية (طبقاً لما نسميها بهذا الاسم في الاستبيان)، وهي استراتيجية استسلامية من وجهة النظر العربية، لم تحظ بأكثر من ٤٪ من جملة المبحوثين. اما استراتيجية الاقطار العربية المعتدلة، فانها حظيت بموافقة حوالي ٥١٪، وحازت الاستراتيجية الفلسطينية على موافقة ٤٢٪ من المبحوثين (جدول رقم (٧ـ ١٠)).

اذا انتقلنا الى تحليل الفروق القطرية حول هذه الاستراتيجيات الثلاث نجد أن معظمها محصور بين استراتيجيتي الأقطار العربية المعتدلة والثورة الفلسطينية. البديل الاستسلامي (الاستراتيجية الاسرائيلية ـ الغربية) لم تحصل على أكثر من ٨٪ من خيارات أية مجموعة قطرية (أعلاها في تونس ولبنان)، بل الواقع أنها لم تحظَ على اختيار أكثر من ١٪ في ثلاثة أقطار عربية (هي فلسطين واليمن والكويت)، ولم تحظ على خيارات أكثر من ٣٪

شكل ٧ ـ ٧

اتجاهات المبحوثين نحو ثلاث استراتيجيات نمطية للتعامل مع الصراع العربي الاسرائيلي (نسب مئوية)



جدول رقم (٧- ١٠)

إتجاهات المبحوثين نحو ثلاث استراتيجيات نمطية للتعامل مع الصراع العربي- الاسرائيلي (نسب مئوية)

الاستراتيجيات / الأقطار	الاستراتيجية الاستسلامية	الاستراتيجية المعتدلة	استراتيجية الثورة الفلسطينية
الاردن	٢,٠	٢٨,٠	٦٦,٢
فلسطين	٠,٣	٧,٨	٨٧,٤
لبنان	٦,٨	٤٠,٤	٣٩,٦
الكويت	٠,٧	٢٩,٨	٦٢,٣
قطر	٤,٥	٤,٥	٨١,٨
اليمن	٠,٧	٢٦,٤	٧٠,٧
مصر	٤,٠	٧٦,٩	١٦,٤
السودان	٢,٥	٥٣,٧	٣٧,٦
تونس	٧,٥	٣٠,٩	٥٩,٢
المغرب	٤,٨	٣٦,٩	٥٣,٨
المجموع	٣,٨	٥٠,٥	٤٢,٢

في قطرين (هما الاردن والسودان)، ولم تزد عن ٥٪ في قطرين (هما المغرب ومصر).

أما استراتيجية الاقطار العربية المعتدلة فنجد التفاوت حولها شاسعاً. فبينما يقبلها ٧٧٪ من المبحوثين المصريين، و٥٥٪ من السودانيين، و٤٠٪ من اللبنانيين لا نجد لها قبولاً الا من أقل من ٥٪ من بين القطريين و٨٪ من الفلسطينيين، و٢٦٪ بين اليمنيين، ٢٨٪ من الاردنيين. ونجد العكس صحيحاً تماماً بالنسبة لاستراتيجية الثورة الفلسطينية. فبينما يؤيدها أكثر من ٨٧٪ من الفلسطينيين، و٨٢٪ من القطريين و٧١٪ من اليمنيين، و٦٦٪ من الاردنيين، نجد أن نسبة التأييد لها بين المصريين تنخفض الى ١٦٪ وبين السودانيين الى ٣٨٪ ، وبين اللبنانيين الى ٤٠٪.

ونلاحظ ، بالطبع، درجة استقطاب عالية بين اللبنانيين، فالنسبة التي تؤيد الاستراتيجية المعتدلة تتعادل تقريباً مع النسبة التي تؤيد الاستراتيجية الثورية. ولعلّ هذا

الاستقطاب يعكس الوضع القائم على الساحة اللبنانية منذ بداية حربها الأهلية الدامية عام ١٩٧٥.

ولكن الاستقطاب الأكبر والأخطر هو بين المصريين والسودانيين من جانب، والمجموعات القطرية السبع من جانب آخر. فاذا كان للبنان وضعه الخاص الذي يعرفه الجميع، فلا بد هنا من وقفة تفسيرية مستقلة مع المجموعتين المصرية والسودانية. ان نسبة المؤيدين للاستراتيجية الفلسطينية الثورية يمثل أغلبية مطلقة في سبعة أقطار عربية (وان تراوحت هذه الأغلبية بين ٥٤٪ في المغرب، ٨٧٪ في فلسطين). وهذه الأقطار السبعة موزعة على رقعة الوطن العربي من أقصى الشرق الى أدنى الغرب، وتحكمها أنظمة سياسية متباينة (من ملكية الى جمهورية)، وتتفاوت في درجات الثراء والفقر تفاوتاً شاسعاً ولكن يجمعها وجدان قومي متقارب في درجة تأييدها لاستراتيجية المواجهة الثورية مع اسرائيل. فما الذي يفسّر شذوذ المجموعتين المصرية والسودانية عن هذا الإجماع؟

مرة أخرى لا بد أن نلتفت الى طبيعة التوجه الإعلامي والثقافي للنظامين المصري والسوداني في السنوات الثماني الاخيرة- والذي تحدثنا عنه في مناسبتين من قبل في هذا الكتاب- هذا التوجه الإعلامي يعكس بالطبع توجهاً سياسياً محدداً وواضح المعالم وهو المصالحة مع الغرب. وتستتبع هذه المصالحة العامة مع الأصول، مصالحة خاصة مع الفروع. والفروع في المنطقة هي أساساً اسرائيل والأنظمة الحليفة للغرب على حواف الوطن العربي أو بالقرب منه.

ويخطىء من يعتقد أن تيار المصالحة أو التبعية للغرب، جديد في المنطقة. فهو موجود فيها منذ بدأت هجمة الغرب على المنطقة في القرن التاسع عشر. لقد وجدت دائمًا قوى عربية على استعداد للمهادنة او الإستسلام أو التبعية الضمنية أو الصريحة للغرب، وفي مقابله، وجد على الدوام تيار آخر مضاد، وعلى استعداد لمقاومة هذه الغزوة وتحديها والعراك معها. واذا كانت اسرائيل قاعدة أو رأس جسر لهذه الغزوة في النصف الثاني من القرن العشرين، فان تيار المقاومة العربية هذا كان وما يزال على استعداد للتصدي لها.

ولكن الجديد، - والذي تكشف عنه البيانات الميدانية التي عرضناها هنا- هو التحول الطارىء في ميزان القوة بين التيارين العربيين. فرغم أن تيار المقاومة يظل هو الأقوى، ويستقطب غالبية المبحوثين في معظم الأقطار العربية التي درسناها، إلاّ أن التيار المهادن قد اكتسب بعض المواقع الجديدة. وخطورة ذلك أن أحد هذه المواقع هو مصر، أكبر وأقوى الدول العربية. وقد استغلّ التيار المهادن ظروف المصريين القاسية نتيجة طول الحروب، وبدأ يمارس نشر أفكاره وثقافته بانتظام، وبقوة متزايدة، في السنوات العشر الأخيرة. ولا

شك أن بيانات الجدول رقم (٧ـ ١٠) تعكس تأثير هذه الحملة الهائلة. وقد ساعد على تأثير هذا التيار في مصر ما ارتكبه أصحاب تيار المقاومة من أخطاء تكتيكية خلال نفس المرحلة التاريخية.

ولكي ندلل على صحة تفسير هذا التحول في آراء المصريين، يعرض جدول رقم (٧-١١) مقارنة بين آراء عينة من المصريين في أمريكا في مطلع عام ١٩٧٤[٦]، ورأي عينة المصريين في مصر خلال عام ١٩٧٨. المقارنة ليست سليمة مائة في المائة حيث أن عينة المصريين في أمريكا أصغر عدديا (٢٠٠) وكلها من أصحاب المستويات التعليمية العليا (البكالوريوس والماجستير والدكتوراه). ولكن يقلل نسبياً من أهمية هذا التباين، أن أصحاب المستويات العليا عموماً، وكما شهدناهم على مؤشرات أخرى في فصول سابقة، ليسوا أكثر المتحمسين للقضايا القومية. هذا يعني أن اتجاهات عينة المصريين في الولايات المتحدة عام ١٩٧٤ لم تكن بالضرورة أكثر قومية من اتجاهات اخوانهم في مصر خلال نفس الفترة- بل الأرجح أنها كانت أقل قوة. من ناحية أخرى، كان المصريون في أمريكا في ذلك الوقت أكثر تعرضاً للاعلام الغربي المضاد للقومية العربية ولقضايا العرب الاخرى من اخوانهم في مصر. ومع هذه التحفظات، يلاحظ أن المصريين الذين اختاروا الاستراتيجية المعتدلة كانوا ٤٣٪ مقابل ٥٥٪ اختاروا الاستراتيجية الثورية وتتقارب هاتان النسبتان كثيراً مع نسب المبحوثين في عدد من الأقطار العربية الاخرى عام ١٩٧٨ (مثل المغرب وتونس)، ولكنها لا تتقارب مع نسبة اخوانهم المصريين الذي استقصيناهم عام ١٩٧٨. فبمرور أربع سنوات كانت نسبة المصريين الذي يقبلون الاستراتيجية المعتدلة قد ارتفع الى ٧٧٪، أي بزيادة ٣٤ نقطة مئوية، وكانت نسبة المؤيدين للاستراتيجية الثورية قد انخفضت الى ١٨٪ ـ اي بنقصان ٣٧ نقطة مئوية. فما الذي جدّ بين هذين التاريخين بالنسبة لمصر؟ لم تحدث حرب ساخنة بين مصر واسرائيل، ولم تحدث هزيمة عسكرية خارجية يمكن أن نعزو لهاهذا التغير. ولكن حدث بين التاريخين ربما ما هو أخطر من أية نكسة خارجية. حدث تحول واضح وصريح في توجه السياسة المصرية، وهو التقارب مع الولايات المتحدة الامريكية والقوى الصديقة لها في المنطقة، والتباعد والاستعداء نحو الاتحاد السوفياتي. وصاحب هذا التحول في السياسة المصرية الرسمية التحول المكثف في أجهزة الاعلام والثقافة المصرية، والذي أشرنا إليه من قبل.

---

(٦) حول هذه الدراسة بالتفصيل، أنظر:

سعد الدين ابراهيم، «استقصاء لآراء الشباب المصري في أمريكا حول حرب تشرين،» دراسات عربية، السنة ١٠ (أيار (مايو) ١٩٧٤)، العدد ٧، ص ١٠ـ ٢٥.

والسؤال الذي قد يخطر بالاذهان هو: أبهذه السهولة يتأثر الرأي العام المصري خلال خمس سنوات؟ والاجابة هي أن الرأي العام في أي مجتمع- بما في ذلك الدول المتقدمة- يمكن أن يتحول، خاصة اذا كان يعيش في ظل ظروف نفسية واقتصادية بالغة الضراوة، مثل تلك التي خبرها المصريون خلال تلك السنوات.

جدول رقم (٧- ١١)

اتجاهات المصريين في الولايات المتحدة عام ١٩٧٤ واتجاهات المصريين في مصر عام ١٩٧٨ نحو الاستراتيجية المثلى للعرب في مواجهة اسرائيل

(نسب مئوية)

الاستراتيجية العربية المطلوبةفي مواجهة اسرائيل	الاستراتيجية الاستسلامية	الاستراتيجية المعتدلة	استراتيجية الثورة الفلسطينية
مصر ١٩٧٤* (المصريون في امريكا)	٢,٠	٤٣,٠	٥٥,٠
مصر ١٩٧٨ (بعد زيارة الرئيس السادات للقدس المحتلة وكامب ديفيد).	٤,٠	٧٧,٠	١٨,٠
الفرق بين «مصرين» بالنقاط المئوية	٢,٠	٣٤,٠	٣٧,٠

* المصدر: المصدر السابق.

ز- الاتجاهات ازاء الصهيونية واليهودية

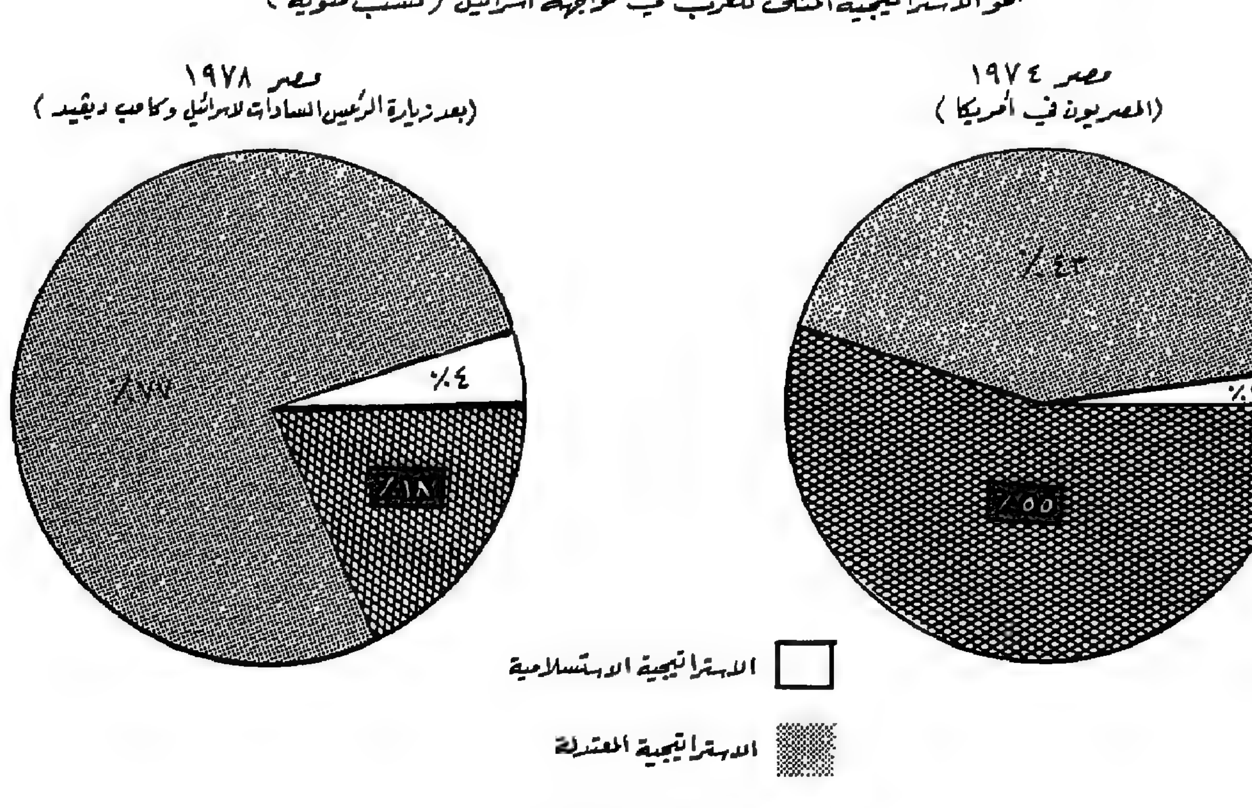
حاولت استمارة الاستطلاع أن تقيس اتجاهات الرأي العام العربي ازاء الصهيونية واليهودية من خلال طرح سؤالين أحدهما حول التفرقة بينهما، والثاني عن موقف محدد ازاء اقتراح عودة اليهود العرب في اسرائيل الى البلاد العربية التي كانوا يعيشون فيها من قبل (سؤالا ٧٦، ٧٧) من استمارة البحث).

من تحليل هذين السؤالين يمكن أن نخلص الى عدد من النتائج الهامة (راجع جدول رقم (٧- ١٢)).

النتيجة الاولى أن الاتجاه الغالب في الرأي العام العربي (نسبة ٦٠٪ من مجموع المجيبين) وافقت على التمييز بين اليهود واليهودية من جانب واسرائيل والصهيونية من

شكل ٧ـ ٨

اتجاهات المصريين في الولايات المتحدة عام ١٩٧٤ واتجاهات المصريين في مصر عام ١٩٧٨
نحو الاستراتيجية المثلى للعرب في مواجهة اسرائيل (نسب مئوية)



جانب آخر. وينطبق ذلك على كافة المجموعات ما عدا المجموعة القطرية فقد كانت نسبة الموافقين على ذلك بين القطريين ٣٨,٩٪ فقط في مقابل ٦١,١٪ رفضوا هذا التمييز. ثم تختلف بعد ذلك المجموعات الاقليمية من مجموعة الى مجموعة اختلافات ليست جوهرية في نسبة الموافقين وفي نسبة المعترضين (وان كانت ذات دلالة احصائية).

أما السؤال الثاني الذي يتعلّق بعودة يهود اسرائيل العرب الى البلاد العربية التي سبق أن نزحوا عنها، فقد كان على كل مجيب أن يختار بين فئات ثلاث:

- أتفق مع هذا الرأي بشدة.
- أتفق بعض الشيء.
- لا أتفق بالمرة.

وقد حظيت الفئة الثانية بأعلى النسب (نسبة ٤٠,٦٪ من مجموع المجيبين). وقد يكون دلالة هذا ان الفكرة لم تطرح في وسائل الاعلام العربية طرحاً كافياً، ومن هنا جاء هذا الموقف الوسطي. ويلي هذه المجموعة التي وافقت بشدة (نسبة ٣١,٥٪) ثم أخيراً المجموعة التي رفضت تماماً (نسبة ٢٨,٥٪). واذا نظرنا الى الفلسطينيين نجد أن مجموعة الموافقين بشدة بلغت نسبتها ٤٢,٧٪ وفئة اتفق بعض الشيء بلغت نسبتها ٤٠,١٪، وفئة لا أتفق بالمرة بلغت نسبتها ١٧,٢٪. أما بالنسبة للمصريين فنجد أن فئة أتفق بعض الشيء بلغت نسبتها ٤٣,١٪، وفئة المعارضين ٣٣,٨٪، وفئة الموافقين بشدة ٢٣,١٪.

وفي تقديرنا أن نتائج هذين السؤالين تشير بوضوح الى نجاح جهود العلماء والمثقفين العرب، والإعلام العربي والساسة العرب، وخصوصاً بعد عام ١٩٦٧، في تبني منظور تقدمي للصراع العربي- الاسرائيلي، يفرق بوضوح شديد بين اليهودية كديانة لها احترامها، وبين الصهيونية كايديولوجية استيطانية استعمارية. وبالتالي خفتت أصوات من كانوا ينادون بأن الصراع العربي- الاسرائيلي هو صراع ديني في جوهره[7]. ومن ناحية اخرى، يمكن القول أن تبني عدد ليس قليلاً من النظم العربية- بما فيها حركة الثورة الفلسطينية- سياسة القول بعودة اليهود العرب في اسرائيل الى الوطن العربي، انما يكشف عن اتجاه تسامحي وحضاري ازاء اليهود كيهود، وهو في نفس الوقت يكشف عن ذكاء سياسي في مجابهة

---

(٧) انظر لمزيد من التفصيل حول المنظور التقدمي والمنظور المحافظ للصراع العربي الاسرائيلي، كل من:
ابراهيم، في سوسيولوجية الصراع العربي الاسرائيلي.
العظم، النقد الذاتي بعد الهزيمة.

شكل ٧-٩

رأى المبحوثين في التمييز بين اليهودية والصهيونية وفكرة عودة اليهود العرب الى الأقطار العربية (نسب مئوية)

(أ) هل توافق على التمييز بين اليهود واليهودية من جانب واسرائيل والصهيونية من جانب آخر؟

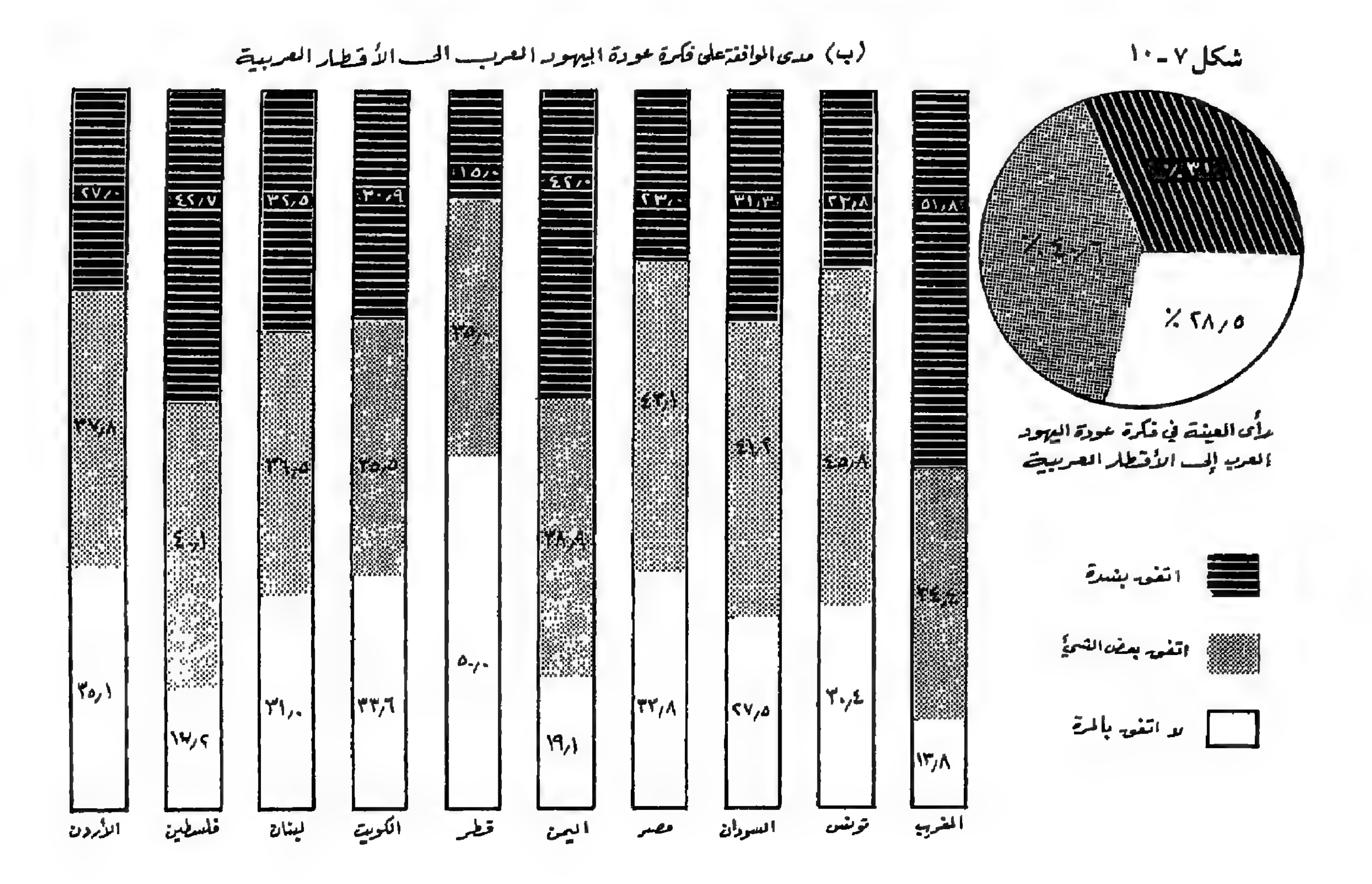
	نعم	لا
المغرب	٧٨/٣	٢١/٨
تونس	٦٢/٥	٣٧/٥
السودان	٥٣/٥	٤٦/٥
مصر	٥٤/٠	٤٥/٨
اليمن	٧٢/٢	٢٧/٥
قطر	٣٨/٩	٦١/١
الكويت	٦٠/٣	٣٩/٧
لبنان	٦٢/٠	٣٨/٠
فلسطين	٦٠/٣	٣٩/٧
الأردن	٥٠/٥	٤٩/٥

رأى العينة في التمييز بين اليهود واليهودية من جانب واسرائيل والصهيونية من جانب آخر

٪٦٠
٪٤٠

نعم
لا

شكل ٧ ـ ١٠



(ب) مدى الموافقة على فكرة عودة اليهود العرب إلى الأقطار العربية
٢٨,٥ ٪
رأي العينة في فكرة عودة اليهود العرب إلى الأقطار العربية
اتفق بشدة
اتفق بعض الشيء
لا اتفق بالمرة
الأردن ٢٧,٠ ٣٧,٨ ٣٥,١
فلسطين ٤٢,٧ ٤٠,١ ١٧,٢
لبنان ٣٢,٥ ٣٦,٥ ٣١,٠
الكويت ٣٠,٩ ٣٥,٥ ٣٣,٦
قطر ١٥,٠ ٣٥,٠ ٥٠,٠
اليمن ٤٢,٠ ٣٨,٩ ١٩,١
مصر ٢٣,٠ ٤٣,١ ٣٢,٨
السودان ٣١,٣ ٤١,٢ ٢٧,٥
تونس ٢٣,٨ ٤٥,٨ ٣٠,٤
المغرب ٥١,٨ ٣٤,٤ ١٣,٨

مخططات الصهيونية ومحاولتها تشويه التاريخ العربي من خلال مسخ صورة التعايش العربي اليهودي، الذي لم يفسده في الواقع الا انشاء دولة اسرائيل على أنقاض التراب الفلسطيني.

جدول رقم (٧- ١٢)

رأي المبحوثين في التمييز بين اليهودية والصهيونية وفكرة عودة اليهود العرب الى الأقطار العربية (نسب مئوية)

المتغير / أقطار المبحوثين	ـ أ ـ هل توافق على التمييز بين اليهود واليهودية من جانب واسرائيل والصهيونية من جانب آخر؟		ـ ب ـ ترددت أخيراً دعوة بالسماح لليهود العرب في اسرائيل بالعودة الى البلاد العربية التي كانوا يعيشون فيها من قبل. فالى أي حد تتفق مع هذا الرأي؟		
	نعم	لا	أتفق بشدة	أتفق بعض الشيء	لا أتفق بالمرة
الاردن(٢٩٥ / ٢٩٦)	٥٠,٥	٤٩,٥	٢٧,٠	٣٧,٨	٣٥,١
فلسطين(٣٠٦/٣١٤)	٦٠,٣	٣٩,٧	٤٢,٧	٤٠,١	١٧,٢
لبنان (٤١١/ ٤٢٢)	٦٢,٠	٣٨,٠	٣٢,٥	٣٦,٥	٣١,٠
الكويت(١٥١/١٥٢)	٦٠,٣	٣٩,٧	٣٠,٩	٣٥,٥	٣٣,٦
قطر (١٨ / ٢٠)	٣٨,٩	٦١,١	١٥,٠	٣٥,٠	٥٠,٠
اليمن (٤١٨ / ٤٤٠)	٧٢,٢	٢٧,٥	٤٢,٠	٣٨,٩	١٩,١
مصر(٢٠٢٧/٢١٢٩)	٥٤,٠	٤٥,٨	٢٣,١	٤٣,١	٣٣,٨
السودان(٣١٨/٣٤٢)	٥٣,٥	٤٦,٥	٣١,٣	٤١,٢	٢٧,٥
تونس (٣٧٤ / ٤٢٤)	٦٢,٥	٣٧,٥	٢٣,٨	٤٥,٨	٣٠,٤
المغرب(٥٤٨ / ٥٧٣)	٧٨,٣	٢١,٨	٥١,٨	٣٤,٤	١٣,٨
المجموع (٤٨٦٦ / ٥١١٢)	٦٠,٠ (٢٩٢٢)	٤٠,٠ (١٩٤٦)	٣١,٠ (١٥٨٣)	٤٠,٦ (٢٠٧٣)	٢٨,٥ (١٤٥٦)
مؤشرات احصائية	مربع كاي = ١٦١,٦١ معامل الارتباط الاسمي = ٠,١٨ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١		مربع كاي = ٢٨٣,٣٢ معامل الارتباط الاسمي = ٠,٣٣ مستوى الدلالة = ٠,٠١		

ح- خاتمة

في هذا الفصل الختامي من دراستنا عن اتجاهات الرأي العام العربي، حاولنا أن نستكشف الآراء حول موضوع الصراع العربي- الاسرائيلي- لا فقط لأهمية الموضوع في حد ذاته، وانما أيضاً لأنه يرتبط أشد الارتباط بمسألة الوحدة العربية التي هي موضوع هذا الكتاب.

لقد اتضح لنا بما لا يقبل اي شك- من خلال البيانات الميدانية- إجماعاً عربياً على أن المشكلة الفلسطينية تهم الأغلبية الساحقة من مبحوثينا في الأقطار العشرة على المستوى الشخصي الفردي. وتزيد هذه النسبة الى ما يقرب مائة في المائة في تقدير المبحوثين ان نفس المشكلة تمس أقطارهم بشكل مباشر. هنا لم يختلف المصري عن اليمني، ولم يختلف صاحب المشكلة الأول وهو الفلسطيني عن الكويتي أو القطري أو المغربي.

المشكلة الفلسطينية- اذن- تظل محورية بالنسبة للأفراد وللأقطار العربية على السواء. وبؤرة هذا الاهتمام المكثف هو في حد ذاته معيار من معايير الوحدة العربية. ولكن بعد هذا الاجماع الكامل على الإهتمام بالقضية فردياً وقطرياً، نبدأ في ملاحظة الخلاف على أسلم الحلول وأنسب الاستراتيجيات. هنا نجد استقطاباً بين المصريين والسودانيين واللبنانيين من ناحية وبقية المبحوثين العرب من سبعة أقطار عربية من ناحية اخرى.

وضح هذا الاستقطاب في جانبين: الأول هو النظرة الادراكية لدور القوى الدولية الكبرى في الصراع حرباً وسلماً. فبينما تدرك الأغلبية في كل المجموعات القطرية أن الولايات المتحدة لن تقف الى جانب العرب في أية مواجهة عسكرية مع اسرائيل في المستقبل، وان الاتحاد السوفياتي هو الذي سيساند العرب، رأى المصريون (وبدرجة أقل السودانيون) عكس ذلك تماماً.

الجانب الثاني هو الاستراتيجية العربية المثلى في إدارة الصراع. هنا نجد الأغلبية في سبع مجموعات قطرية تؤيد استراتيجية الثورة الفلسطينية في استمرار المواجهة العسكرية مع اسرائيل حتى تهزم الصهيونية، ولكن المصريين، ومعهم السودانيون واللبنانيون بدرجات أقل، يفضلون الاستراتيجية المعتدلة التي طرحت بعد مؤتمر الرباط (١٩٧٤)، والتي تقبل المهادنة والمصالحة مع العدو في مقابل استرجاع الاراضي المحتلة منذ ١٩٦٧.

في المسائل الاخرى التي تعرض لها الفصل السابع كان هناك اتفاق في الاتجاهات العامة وخاصة نحو الصين وفرنسا، ونحو التمييز بين اليهودية والصهيونية ونحو قبول عودة اليهود العرب الى الاراضي التي نزحوا عنها.

لقد فسَّرنا التباين القطري- حيث تواجد- بعدة مقولات متصلة. الاولى هي استرجاع تيار المهادنة مع الغرب لقوته التي كانت قد خفتت في الأربعينات والخمسينات والستينات- فترة المد القومي العربي. والمقولة الثانية، هي أن استرجاع هذا التيار - الذي لم يخفت تماماً في أية فترة طوال القرنين الماضيين- لقوته يرتبط اساساً بالمصالح المباشرة لبعض الأنظمة الحاكمة والقوى الاجتماعية التي تمثّلها. وان تحالف هذه القوى مع الغرب حفاظاً على مصالحها استتبع منطقياً أن تتصالح هذه القوى مع حلفاء الغرب الآخرين في المنطقة وعلى رأسهم اسرائيل. المقولة الثالثة، هي أن التيار المهادن المتصالح مع الأصول الغربية- وخاصة الولايات المتحدة وبالتالي القابل للتصالح مع الفروع- وخاصة اسرائيل- ما كان له أن يمثّل هذه الدرجة من الخطورة على حاضر ومستقبل حركة الوحدة العربية وعلى القضية الفلسطينية ما لم يكن هدفه الأساسي هو التمكن من مصر، الدولة القاعدة في التاريخ العربي المعاصر. المقولة الرابعة هو أن تمكن هذا التيار من مصر، على الأقل في الأمد القصير، لم ينجح تماماً بعد- فحوالي ثلث المصريين ما زالوا يعارضونه، ولكن نجاحه النسبي في تشويش اتجاهات المصريين تجاه القضايا لا بد أن يفهم في ضوء استغلال الظروف النفسية والاقتصادية القاسية التي أحاطت بهم منذ عام ١٩٦٧، وفي ضوء العديد من الأخطاء التكتيكية التي ارتكبتها قيادات التيار العربي الرافض للمهادنة والمصرّ على المقاومة، وفي ضوء حملات اعلام وثقافة مكثفة أُديرت بذكاء شديد من داخل وخارج مصر.

إنَّ الحقائق الرقمية المجردة وتفسيراتنا الكيفية لها ربما لا تكون كافية لسبر كل أغوار الصورة القومية وتشعباتها القطرية. ولكنها- في نظرنا- تكفي على الأقل لبلورة إحدى المهام الكبرى الملقاة على عاتق قادة الفكر القومي والعمل الوحدوي العربي في المرحلة الراهنة. والمهمة التي نقصدها هي إحباط محاولة اخراج مصر من الساحة القومية.

الفصل الثامن

خاتمة

الهموم والتحدّيات

في ختام هذه الدراسة قد يكون مفيداً أن نجمع الخيوط المتناثرة التي صادفناها في الفصول السابقة. لقد حاولنا أن نقدّم خريطة للواقع النفسي والسياسي العربي كما رصدته الدراسة الميدانية. وقد انطوى كل فصل على تكبير جزء من هذه الخريطة ـ بمرتفعاته وانخفاضاته، وبظلاله وأضوائه، وبمستقيماته وتعرجاته. لقد قدّمنا التفاصيل عن كل جزء من هذه الخريطة كما أدركه وعبّر عنه مبحوثونا من عشرة أقطار عربية، وكما ترجمناه نحن إلى أرقام وجداول ومعاملات ارتباط وأشكال بيانية. ولكن ربما كانت هذه التفاصيل من الكثرة بحيث حجبت الرؤية الكلية لخريطة الواقع العربي، كما تحجب شجرة كبيرة أمام نظرنا رؤيتنا للغابة كاملة.

إلى جانب تجميع الخيوط والخطوط التي تشكّل الخريطة العامة للواقع العربي في الوقت الراهن، هناك ربّما ما هو أهم. ونعني بذلك تحسّس الاتجاهات الأصلية والاتجاهات الفرعية، إذا كان لهذه الخريطة أن تكون هادياً لنا نحو رؤية مستقبلية. إنّ العالم الاجتماعي الملتزم بالموضوعية التقريرية يمكن أن يكتفي بالأرقام والمقاييس ويتركها تتحدث عن نفسها، ولا يقحم عليها تخريجاته الذاتية وتفضيلاته الشخصية. وقد حاولنا الإلتزام بهذا التقليد العلمي بقدر الإمكان ونحن نعرض البيانات الميدانية. وإذا كانت قد أفلتت منّا بعض التخريجات والتفسيرات، فقد كان ذلك في الغالب في خاتمة كل فصل، وفي أضيق الحدود. ولكن العالم الاجتماعي الذي يعيش مع بحثه ثلاث سنوات ـ كما فعلنا نحن ـ والذي يجمع في خلالها قدراً هائلاً من البيانات، ويتحدث في أثنائها إلى مبحوثيه ويعايشهم، ويعايش ما صدر عنهم من آراء، ثم يتعامل مع هذه البيانات مرة تلو أخرى أثناء جمعها، وتفريغها، وتثقيبها، ومعاملتها احصائياً، وتحليلها، ثم عرضها، والتعليق عليها بطريقة علمية، لا بدّ وأن تتراكم لديه في النهاية رؤية كلية للموضوع الذي دار حوله البحث. هذه الرؤية الكلية تتجاوز كل معلومة جزئية وان كانت تعتمد عليها. فتجميع الجزئيات والنظرة اليها يدخل

فيه عقل ووجدان وذات الباحث. لذلك فالرؤية الكلية هي نتاج مركّب من جزئيات الواقع التي تجمّعت من البيانات الميدانية متفاعلة مع ذات الباحث.

وأخيراً فإنّه إلى جانب هذه الرؤية الكلية، وربمّا بسببها، تتولّد لدى الباحث كتلة من الأحاسيس والمشاعر، خاصةً إذا كان يجمع بين الإلتزام العلمي والإلتزام بقضية. والباحث- كاتب هذه السطور- يجمع بين الإلتزامين. وإلتزامه نحو قضية الوحدة العربية لا يقل عن إلتزامه العلمي. بل ان إلتزامه القومي هو الذي حرّكه في المقام الأول نحو توظيف أدوات العلم الاجتماعي الحديث لدراسة مسألة الوحدة بطريقة موضوعية. والدراسة الموضوعية- إذا كانت أمينة- فإنهّا تكشف فيما تستقصيه عن أشياء قد تكون مصدر ألم أو إزعاج للباحث- بسبب إلتزامه القومي- كما قد تكون هذه الأشياء مصدر سرور وبهجة بسبب نفس الإلتزام. ولكن أيّا كانت الأحاسيس، فإنّنا لم نوردها قصداً في متن الدراسة، ورأينا أن نؤجّل التعبير عنها إلى هذه الخاتمة.

باختصار- اذن- نحاول في هذا الفصل أن نستجمع بعض الخيوط الرئيسية، ونقدّم رؤية كلية لخريطة الواقع النفسي والسياسي العربي حول مسألة الوحدة وما يتصل بها، ونعبر عن بعض الأحاسيس والمشاعر الذاتية التي تولّدت عن معايشة موضوع البحث طيلة سنوات ثلاث.

العقيدة القومية

إنّ الأمة العربية تواجدت موضوعياً منذ أواخر القرن الثامن الميلادي بفعل انتشار الدين الإسلامي واللغة العربية؛ وهجرة واستيطان عدد كبير من القبائل العربية في الرقعة التي تمتد من الخليج إلى المحيط، واندماجهم وتزاوجهم مع أهل البلاد التي دخلت الإسلام. وكانت القرون الثلاثة التالية تكريساً لهذه العملية التاريخية الحضارية الهائلة. أي أنه بحلول القرن الحادي عشر كانت الأمة العربية لا فقط موجودة، وإنمّا أيضاً متبلورة ثقافياً واجتماعياً ووجدانياً كأية أمة أخرى بالمعنى العلمي للكلمة. وقد استمرت بهذا التكامل والتبلور طيلة القرون العشرة الماضية.

ولكن من الناحية المفهومية هناك فارق بين الوجود الموضوعي للأمة من ناحية والدعوة القومية من ناحية أخرى. القومية تعني إدراك أبناء الأمة لتميزهم الحضاري عن غيرهم من الأمم، وتعني شعوراً وجدانياً بالانتماء لهذا الكيان المتميّز، وتعني رغبة في أن يتحوّل هذا الإدراك وهذا الشعور إلى تعبير سياسي يجسّم آمالهم في الاستقلال وتقرير المصير وفي حياة أفضل.

القومية العربية بهذا المعنى هي مفهوم حديث يعود إلى القرن التاسع عشر. قبل ذلك كانت الهوية الدينية- ممثّلة في الإسلام- هي الهوية الغالبة، وهي التي تجمعهم مع أمم أخرى مسلمة، ولكنها غير عربية، وتجعلهم يعيشون ويتعايشون في كنف امبراطورية اسلامية. لقد كان بروز هويتهم الحضارية الأخرى- ممثّلة في العروبة- نتيجة قوى وعوامل هيكلية ودولية وثقافية متشابكة. فالامبراطورية الاسلامية التي كان النفوذ الأول فيها في البداية للعرب، انتقل الى الفرس، ثم الى الأتراك. وحين ظهرت الدعوة القومية العربية الحديثة كان الأتراك ما زالوا في مقعد القيادة ممثّلين في سلاطين آل عثمان. ولكن الوطن العربي غرباً ووسطاً كان قد سقط في براثن الهيمنة الاستعمارية الغربية. ولم تستطع الامبراطورية العثمانية وهي في النزاع الأخير أن تدفع هذه الهجمة الاستعمارية عن أطراف ووسط الوطن العربي. بل ان المشرق العربي الذي ظل تحت سيطرة الامبراطورية العثمانية الى أوائل هذا القرن كان يتعرّض بتصاعد مستمر لمزيد من التسلّط والاضطهاد وسوء الإدارة والفساد التركي. وكانت تهب على أجزاء الوطن العربي رياح ثقافية وتيارات فكرية جديدة طوال القرن التاسع عشر، وتحمل في طيّاتها الليبرالية مفاهيم مستحدثة عن الحرية والديموقراطية والتقدّم والعلم و «القومية».

لقد تفاعلت هذه القوى جميعاً- ضعف وتهالك الامبراطورية العثمانية، الهجمة الاستعمارية، التسلّط التركي، والتيارات الفكرية الجديدة- لتخلق المناخ الملائم لدعوة القومية العربية. وقد تمحورت هذه الدعوة حول هدفي استقلال الوطن العربي وتجميع أجزائه في دولة واحدة. والتاريخ الحديث للدعوة القومية وما واكبها من حركات سياسية طوال قرن من الزمان مدونة لكل من يبغي معرفة المزيد عنها.

الدعوة القومية تنطوي على التبشير بعقيدة. والعقيدة في هذه الحالة هي إدراك وجود وطن عربي متميّز، تعيش فيه أمة واحد يحس أبناؤها بوحدة الانتماء، ويؤمنون بشرعية مطلب التعبير السياسي عن آمال هذه الأمة في الوحدة والاستقلال والتحرّر. وكأية دعوة تبشيرية جديدة فإنّ الإيمان بها بدأ بجماعات صغيرة ثم انتشر في المشرق الشمالي، ثم الى بقية ربوع الوطن العربي جنوباً وغرباً. وقد أعطت التنظيمات والأحزاب القومية كما أعطى الزعيم الراحل جمال عبد الناصر لهذه الدعوة- التي بدأت قرناً من الزمان قبل وصوله الى السلطة- دفعة قوية، نقلتها من دوائر النخبات السياسية والفكرية الى مستوى جماهير الشارع العربي من بغداد الى الدار البيضاء.

ما هو حصاد هذه الدعوة القومية بعد قرن ونصف من مولدها؟

على مستوى الايمان، وجدنا أن حوالي ثمانين بالمائة ممن استقصيناهم يؤمنون بوجود

كيان حضاري بشري متميّز هو الوطن العربي، وبوجود أمة عربية واحدة تعيش في ربوع هذا الوطن. ووجدنا رغبة عارمة في أن يزداد مستوى التعاون بين أجزاء الوطن العربي، وأن يأخذ هذا التعاون شكل التوحيد السياسي. كذلك وجدنا توحداً في المشاعر وفي ادراك المشكلات الكبرى التي تواجه الأمة العربية.

أمّا الانجاز السياسي للقومية العربية فهو الى الآن ما زال متواضعاً ولا يرقى الى مستوى الآمال الكبرى التي عقدتها الجماهير على قياداتها وأنظمتها. استقلت معظم الأقطار العربية سياسياً، وأنشئت الجامعة العربية وتوالدت وكالاتها المتخصصة في عديد من المجالات. وخاض العرب عدة محاولات توحيدية ولكنها تعثرت جميعاً. كما خاض العرب عدة حروب مع اسرائيل من أجل الحق الفلسطيني، ولكنهم منوا في معظمها بهزائم عسكرية أو سياسية.

الوحدة العربية

إذا كانت العقيدة القومية قد ترسّخت خلال سنوات القرن العشرين، فإنّ هذا الترسّخ على مستوى الايمان والشعور بالانتماء قد صاحبه عدة انتكاسات في مجال الانجاز السياسي، سواء في توحيد أقطار الأمة أو في ادارة معاركها مع أعدائها الخارجيين.

ومع ذلك يظل أمل الوحدة العربية قوياً عارماً بين الأغلبية العظمى. ولكن هذا المطلب في الوحدة يتّصف في الوقت الحاضر بكثير من الواقعية والعقلانية. فهناك ادراك متزايد بين الرأي العام العربي بالصعوبات التي تكتنف تحقيق هذا المطلب. وتتجلّى واقعية الأمل العربي في الوحدة في عدة مظاهر جرى التعبير عنها بين من استقصيناهم.

من ذلك مثلاً استبعاد الأغلبية لامكانية تحقّق وحدة عربية شاملة في المدى القصير، وترجيح هذه الأغلبية لامكانية الوحدة الشاملة في الأمدين المتوسط والبعيد. ومع ذلك فالأغلبية تتوقّع وحدات جزئية، تضم قطرين عربيين أو أكثر، في المدى القصير. وترجيح مثل هذه الوحدات الجزئية يرتكز أساساً على الجوار وقرب المسافة السياسية.

كذلك عبّرت أغلبية الرأي العام العربي عن تفضيلها لتوحيد سياسي فيدرالي، يحتفظ فيه كل قطر باستقلاله الداخلي، وتصريف شؤونه المحلية، مع وجود حكومة مركزية تضطلع بمهام الدفاع والسياسة الخارجية والتنسيق بين خطط الأقطار في مجالات التنمية الاجتماعية- الاقتصادية.

وقد أظهرت الأغلبية الساحقة تفضيلها لاتمام الوحدة بالطرق السلمية الديموقراطية،

سواء كانت وحدة جزئية بين قطرين أو أكثر أو وحدة شاملة. وكان رفضها لاستخدام العنف العسكري لتحقيق الوحدة رفضاً جازماً.

كذلك من مظاهر واقعية الرأي العام العربي بالنسبة لمسألة الوحدة، ادراكه العميق للعقبات التي تكتنف طريقها. في مقدمة هذه العقبات القوى الخارجية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، والحكام العرب أنفسهم، وانخفاض الوعي السياسي.

ولم تعد الوحدة العربية بالنسبة للغالبية العظمى مجرّد اعتبار رومانتيكي رمزي عاطفي ،وان كان هذا الاعتبار ما يزال موجوداً. ولكن الجديد هو الرؤية الواضحة لارتباط أمل الوحدة بالمصالح والاعتبارات العملية. فالرأي العام العربي يدرك الوحدة الآن لا فقط كسبيل للقوة والمنعة ضد محاولات الهيمنة الأجنبية، وإنّما أيضاً كوسيلة لخدمة كل قطر، ولخدمة الفرد، ولخدمة ابنائه في المستقبل، اقتصادياً ومادياً.

الإسلام والقومية والوحدة العربية

الإسلام- كدين وحضارة- كان الركيزة الأساسية في انبثاق الأمة العربية التي تعيش شعوبها في الرقعة الممتدة من الخليج الى المحيط. ولكن تعريف من هو العربي اليوم هو تعريف ثقافي- حضاري في المقام الأول وليس تعريفاً دينياً. فالعربي هو كل من يتحدّث العربية لساناً، ويتبنّاها ثقافة، ويستشعرها وجداناً، وبالتالي يحس بالانتماء الى كيان بشري متميّز هو الأمة العربية. وبين العرب، ومن زعماء الحركة القومية، من هم غير مسلمين. أي ان الدين ليس شرطاً للعرب أو العروبة. وقد حاولت الحركة القومية في فجر بعثها الحديث أن تؤكّد الهوية الحضارية الثقافية العلمانية للقومية العربية فوق أية هوية أخرى. وكان ذلك ضروريا ووظيفياً في تلك الفترة التي كان الصراع فيها ضد الأتراك الذين كانوا مسلمين ويتسلّطون على العرب باسم الخلافة الاسلامية. ورغم انتهاء تلك الحقبة- سقوط الخلافة وانفصال العرب عن الامبراطورية العثمانية- الّا أن تأكيد الهوية الحضارية العلمانية للعروبة استمرّ بين الرعيل الثاني والرعيل الثالث من قادة الفكر القومي العربي، وما زال هذا التأكيد مستمراً. وللحق فإنّ أحداً من دعاة القومية العربية لم ينكر الدور الأساسي للاسلام في نشأة الأمة العربية، كما لم يعادِ أحد منهم الاسلام أو يتطاول عليه باسم القومية العربية. كل ما هنالك هو تأكيد هوية أخرى ودفعها الى السطح وهي الهوية الثقافية الحضارية كرابط وجامع بين العرب مسلمين وغير مسلمين.

هذا الطرح العلماني للقومية العربية، والذي روج له المفكرون القوميون ودعاة العمل الوحدوي، ظل وقفا على النخبات المتعلمة. ولكن الجماهير العريضة، وخاصة من

الفلاحين والعمال والبدو، لم تمارس هذه الرياضة المفهومية في التمييز بين هويتها الحضارية الثقافية وهويتها الدينية الاسلامية. بالنسبة لها هناك هوية واحدة يختلط فيها الدين بالثقافة باللغة بمشاعر الانتماء. العروبة والاسلام بالنسبة لمعظم هذه الجماهير هو شيء واحد لا ينفصل. لذلك فهي تستجيب لنداء العروبة كدين، ولنداء الاسلام كعروبة. ويحدث ذلك أكثر ما يحدث في أقطار الشمال الافريقي التي لا يوجد بها سوى مسلمين، كما يحدث في مصر الى حد كبير.

لذلك وجدنا أغلبية من استقصيناهم يعتبرون الاسلام أحد المقوّمات الرئيسية للأمة العربية. ونسبة لا يستهان بها- وان لم تكن أغلبية- من بينهم لا تمانع في توحيد الأمة على أساس اسلامي. بل وتذهب الى أكثر من ذلك الى أن تكون الوحدة العربية خطوة نحو وحدة أكبر وهي وحدة الشعوب الاسلامية. الذين قالوا بهذا الرأي ليسوا أغلبية، ولكنهم على ما يبدو أقلية متنامية.

اننا نثير هذه النقطة في ختام الدراسة، وقد أشرنا اليها في الفصل الثالث، لعدة أسباب. أولها، أن عامل الدين ظل يقفز على السطح في أكثر من مناسبة أثناء العمل الميداني، ومن المبحوثين أنفسهم. وثانيها، أن حركات الاحياء الديني قد نمت بصورة ملحوظة في أجزاء عديدة من الوطن العربي. وجاءت الاحداث الايرانية لتؤكّد أن الدين ما يزال قوة هائلة في مجتمعات الشرق الأوسط. ان «صحوة الاسلام»- كما يسميها البعض في الغرب- تشتدّ كلما تعثرت الأنظمة الحاكمة، ومعظمها ذو طابع علماني، في مجابهة المشكلات الكبرى. بتعبير آخر، يلجأ الناس الى التشبث بالدين كملاذ وكطريق للخلاص خلال المحن والأزمات الطاحنة. لذلك لم يكن غريبا أن تشتد الحركات الدينية في أعقاب هزيمة العرب المروعة عام ١٩٦٧.

والذي ينبغي أن نركّز عليه هنا هو الآتي:

- انه ليس هناك تعارض أو تناقض أساسي بين الدين الاسلامي والقومية العربية. وأية محاولة لخلق مفاضلات وهمية بين الهوية الدينية والهوية القومية ستؤدي الى الدخول في دوائر مفرغة يضيع معها كثير من الجهد والطاقة، ولن يستفيد منها الّا أعداء الاسلام وأعداء العروبة.

- انه اذا كانت القومية العربية في فجر بعثها الحديث قد ركزت على الهوية الحضارية لكي تعمق خط المعركة مع التسلط العثماني الذي ادّعى الحديث باسم الاسلام، فإنّ هذه المعركة قد انتهت منذ أكثر من نصف قرن. ولم يعد هناك من يتسلّط على العرب باسم

الاسلام. والذين يتسلّطون على الشعوب العربية خاصة والاسلامية عامة هم أساساً من خارج المنطقة، ونقصد بهم قوى الهيمنة الأجنبية.

ـ ان الدين الاسلامي ـ كمعظم الديانات السماوية العظمى ـ له في الممارسة وجهان: احدهما يركّز على الغيبيات والسلفية، ويقاوم التغير، ويكرّس الطاعة لتقاليد جامدة وبذلك يصبح قوة في أيدي أنظمة الحكم التسلّطية والقوى الرجعية المحلية والعالمية التي تعادي الشعوب. الوجه الآخر في الممارسة هو الاسلام الثوري الذي يركّز على الأصالة والعدالة والتقدّم، ويذكي المقاومة ضد الاستغلال الداخلي، وضد الاستعمار والهيمنة الأجنبية، وبذلك يصبح قوة في أيدي الشعوب. هذا الوجه الثاني للدين هو اسلام الثورة الجزائرية، مثلاً. وكل ما يدعو اليه هذا الاسلام يلتقي، بل ويتطابق، مع دعوة القومية العربية الحديثة. الذي رفضته القومية العربية في أواخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن لم يكن هذا النوع من الاسلام، ولكنه كان الممارسة السلفية الغيبية التسلّطية الجامدة باسم الاسلام، وهي الممارسة التي لم تحم دار الاسلام من الهيمنة الأجنبية.

ـ ان الاسلام الغيبي التسلّطي الجامد لا يعادي الشعوب ولا يقاوم التقدّم فحسب، ولكنه أيضاً يغذّي نزعات التعصّب الأعمى ولا يقدم أساساً متيناً لمسألة المواطنية وحقوق الأقليات الوطنية غير المسلمة. أمّا الاسلام الثوري فهو أكثر قدرة على مواجهة المشكلات المعاصرة، وعلى ارساء قواعد المساواة والعدالة بالنسبة لكل المواطنين مسلمين كانوا أو غير مسلمين.

ـ ان الذي يزعج قوى الهيمنة الأجنبية هو أية حركة سياسية ترفع شعار الاستقلال والتحرّر والعدالة ـ سواء كانت هذه الحركة ذات رداء قومي أو ذات رداء اسلامي. فالغرب كان يحرص ويشجّع أية حركة اسلامية أو حلف اسلامي يعادي التقدّم. وعهدنا به في ذلك خلال الخمسينات (حلف بغداد) والستينات (الحلف الاسلامي) قريب. فهذا النوع من الاسلام لا يمثل خطراً عليه، بل بالعكس يمثّل تكريساً لأهدافه ومصالحه. أمّا أن تقوم حركة سياسية اسلامية ثورية، فهو يناصبها العداء ويحاول القضاء عليها منذ البداية. ونفس الشيء بالنسبة لأي تجمّع عربي. فالغرب ـ ممثّلاً في بريطانيا ـ هو الذي شجّع قيام الجامعة العربية في الأربعينات. أما أن تقوم حركة قومية عربية تحررية ـ مثل الناصرية ـ فهو يسارع الى تطويقها وضربها عند أول فرصة.

ـ الرقعة المشتركة بين الثورة الاسلامية والثورة القومية العربية ـ اذن ـ كبيرة، ان لم تكن متطابقة. فكلاهما يعادي الاستعمار والصهيونية والعنصرية، وكلاهما ينشد العدالة

والمساواة والتحرر. هذا معناه انه مطلوب من قادة الفكر القومي والعمل الوحدوي العربي أن يعيدوا فتح ملف الدين الاسلامي. ويدركوا أنه بالنسبة لأغلبية الجماهير العربية- من الفلاحين والعمال- تتداخل الهويتان القومية والدينية تداخلاً مكثّفاً يجعل منهما في واقع الأمر هوّية واحدة. وأنه لا في الامكان ولا من المصلحة الفصل بينهما تعسفياً.

- نفس هذه الرقعة الكبيرة المشتركة بين الثورة الاسلامية والثورة القومية تضع على عاتق المفكرين المسلمين مهمة مماثلة. فلا بد لهم بدورهم أن يعيدوا فتح ملف القومية العربية، وأن يدركوا أنه لا تناقض بين الهوية الدينية والهوية القومية، وأنه ليس في الامكان وليس من مصلحة الاسلام الثوري أن يتعسّف هذا الفصل، أو أن يضغط على أتباعه للمفاضلة الوهمية بينهما. كما أن على هؤلاء المفكرين المسلمين مهمة أخرى وهي توسيع الرقعة الكبيرة بحيث تصبح تطابقا. وأهم من ذلك أن ينبروا لصياغات جديدة حول مسألة المواطنة والأقليات العربية غير المسلمة. فلا يكفي أن تعيش هذه الأقليات في أمان في دار الاسلام، ولكن لا بد أن تشعر وجداناً وتمارس عملاً ما ينطوي عليه مبدأ العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات.

لبنان والسودان والمغرب

رأينا في عدة مواضع أن مستوى الشعور بالانتماء القومي والتحمّس للوحدة العربية كان أضعف بين أبناء بعض الأقطار العربية منه بين بعضها الآخر. وفي هذا الصدد تواتر ذكر ثلاثة أقطار هي لبنان والسودان والمغرب. وقد حاولنا أن نقدّم تفسيراً لضعف الاتجاهات القومية الوحدوية فيها. ولن نكرّر أنفسنا هنا الا في نقطة واحدة وهي أن الأقطار الثلاثة تضم تركيبات وتكوينات بشرية- اجتماعية- اثنولوجية اكثر تنوعاً وتبايناً من الأقطار العربية السبعة الأخرى التي أجرينا فيها الدراسة، ولا يمكن التقليل من أثر عدم التجانس الثقافي والسلالي في صياغة القيم والاتجاهات.

ان الجماعة البشرية الرئيسية في الوطن العربي تتكلم العربية وتدين بالاسلام. والتوحد في الدين واللغة يضع الأساس للتوحّد الحضاري والقيمي، ويرسي الأساس للتوحّد في اسلوب الحياة وفي النظرة الكلية للأمور. وقد ذكرنا أن كل قطر من الأقطار الثلاثة يضم جماعات بشرية تختلف عن الجماعة الرئيسية إمّا في اللغة أو في الدين أو في اللغة والدين معاً، وهذا هو الذي يخلق احتمالات الاختلاف في الاتجاهات، ومنها الشعور بالانتماء والرغبة في تحقيق الوحدة العربية.

غير أنه من المهم بمكان أن نؤكّد أن هذه الاختلافات الاتجاهية ليست ميتافيزيقية أو

أبدية خالدة. وهناك من العوامل الهيكلية الأخرى ما يتيح فرصة تغيير هذه الاتجاهات صوب الغايات القومية الوحدوية للجماعة الرئيسية. فالعوامل الطبقية والمصلحية أثبتت في تجارب تاريخية أخرى قوتها الهائلة في صياغة المعتقدات والاتجاهات القومية. وهذا معناه أن الجماعات الاثنولوجية التي لا تبدي حماساً للوحدة العربية في الوقت الحاضر يمكن كسبها إلى جانب القضية القومية إذا ما توافرت الظروف الملائمة لذلك، ومنها:

- خلق مصالح مادية واقتصادية محسوسة لأبنائها في المشروع القومي العربي.

- تأكيد وتكريس مشاركتها السياسية واحساسها بالمواطنية والمساواة مع أبناء الجماعة العربية الرئيسية.

- اعطاؤها الفرصة لحماية وتنمية تراثها الثقافي الخصوصي داخل الاطار الحضاري العربي الكبير.

النقطة الثانية التي تحضرنا في هذا المقام هي التنويه بأن بحثنا الميداني قد تم في الأقطار العربية في لحظة تاريخية واحدة. ونعني بذلك أن ما بدى من «ضعف» الشعور بالانتماء القومي أو الاتجاه الوحدوي في لبنان والسودان والمغرب، هو، أولاً، ضعف نسبي- أي بالمقارنة بأبناء الأقطار السبعة الأخرى.

فالأغلبية (أي أكثر من ٥٠٪) في الاقطار الثلاثة أكّدت شعورها القومي واتجاهها الوحدوي. فوصف «الضعف» هنا هو بالمقارنة إلى أقطار وصلت فيها نسبة هذا التعبير الى أكثر من ٨٠ في المائة. ثانياً، ان مستوى الاتجاهات الحالي في الأقطار الثلاثة- كما رصدناه (في عام ١٩٧٩/١٩٧٨)- لا يقول لنا شيئاً عما كان عليه هذا المستوى في فترات سابقة، أو عما سيكون عليه في فترات لاحقة.

أغلب الظن أن الشعور القومي العربي الوحدوي كان أقوى في لبنان في الماضي عما هو عليه في الوقت الحاضر. فلا شك أن أهوال الحرب الأهلية اللبنانية، ومضاعفات القضية الفلسطينية، وتردّي الوضع العربي العام في السنوات العشر الأخيرة، كان له أبلغ الأثر في تشكيل الاتجاهات السياسية لأبناء لبنان في الوقت الذي أجرينا فيه الدراسة. وقد نشأ عنه استقطاب في الآراء بين الجماعات الرئيسية التي يتكوّن منها لبنان. وقد أخذ هذا الاستقطاب - كما رأينا في عدة مواضع- شكلاً جدياً مع أو ضد الانتماء العربي والوحدة العربية.

ولاحظنا تضاؤل حجم كتلة الآراء الوسيطة (أي التي تؤيّد بتحفّظ أو تعارض

بتحفّظ). ونعتقد أن استقرار الأوضاع السياسية في لبنان يمكن أن يخفّف من هذا الاستقطاب في المستقبل- خاصة إذا صحبته زيادة في حجم وتشابك المصالح الاقتصادية بين لبنان والأقطار العربية الأخرى، كما كان الحال في الخمسينات والستينات .

في المغرب والسودان أغلب الظن أن مستوى الاتجاهات الوحدوية القومية هو في تصاعد مستمر. في السودان حدث ذلك في اعتقادنا نتيجة انتهاء الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب منذ عام ١٩٧٣ ، ونتيجة التفاعل والتشابك المتزايد اقتصادياً وثقافياً بين السودان من ناحية والأقطار العربية النفطية من ناحية أخرى.

أمّا في المغرب فإنّ المد القومي العربي تؤكّده عدة شواهد. منها استمرار مسيرة التعريب واتساع حجم القارئين للغة العربية، وهو الأمر الذي انعكس على زيادة توزيع الصحف والمجلات العربية المشرقية بعد أن كان سوق المغرب يكاد يكون حكراً على المطبوعات الفرنسية. ومنها أيضاً تزايد اهتمام المغاربة حكاماً ومحكومين بالقضايا العربية وفي مقدمتها المسألة الفلسطينية. فمشاركة الجيش المغربي في حرب اكتوبر ١٩٧٣، واستضافة عدة مؤتمرات قمة عربية، يتسق كله مع ظاهرة المد القومي العربي الذي لاحظه كثير من المراقبين في كل بلاد الشمال الافريقي. وقد أوضحنا في حينه كيف أن استجابات العينة التونسية واتجاهاتها الوحدوية القوية كانت إحدى مفاجآت البحث. ويبدو أن المغرب تسير في نفس الاتجاه. أي اننا نتوقّع- اذا اجرينا بحثاً مماثلاً في غضون عدة سنوات- أن نجد الشعور القومي والاتجاهات الوحدوية المغربية في ازدياد لا نقصان، خاصة اذا استمر الانفتاح العربي النفطي على المغرب.

القضايا الكبرى في مطلع الثمانينات

إنّ ما كشفت عنه هذه الدراسة الميدانية صراحة، قمنا بعرضه في ثنايا الفصول المختلفة. وما كشفت عنه ضمنيا، حاولنا ان نستخرج بعضه في هذا الفصل الختامي. ونريد أن ننهي البحث بفقرة عن احساسنا بماهية القضايا الكبرى التي ستشهدها المنطقة العربية في عقد الثمانينات.

ينبغي بداية ان نسارع الى القول بأنّ التاريخ الاجتماعي- السياسي لأي مجتمع لا يسير وفق العد المنتظم لعقود كل قرن زمني. وانما تتداخل حلقات هذا التاريخ وتتشابك في جدلية مستمرة لا تترك فراغاً بين يوم وآخر أوعقد وآخر. ومع ذلك فيحلو للعقل البشري أن يدرك الأمور في فئات منتظمة- ربما لقصوره الذاتي عن الادراك الشامل في الزمان والمكان.

مع هذا التحفظ، يبدو ان القضايا الآتية ستشغل الساحة العربية في غضون العقد الذي بدأ منذ شهور:

- ازدياد المخاطر الخارجية والصراع بين القوتين الأعظم للسيطرة على الوطن العربي.
- ازدياد تعقيد العلاقة بين الدين والدولة.
- الصراع بين أغنياء العرب وفقرائهم.
- تفجر الصراع الطبقي الداخلي في عدة أقطار عربية.
- المسألة الديموقراطية والثورة ضد أنظمة الحكم التسلّطية.
- المسألة الطائفية وقضايا الأقليات عموماً.

نكتفي بذكر هذه المسائل كرؤوس أقلام دون الخوض في أبعادها المعقّدة. فليس هنا المكان المناسب لذلك. وقد حاولنا في عدة مواضع الاشارة والتفتيح لبعض هذه المسائل. ولكن المهم وراء رصدنا لها في هذه الفقرة الختامية هو ابرازها كجدول أعمال بالمهام القادمة الملقاة على عاتق الحركة القومية. فالفكر العربي الوحدوي مطالب اليوم قبل غد بالتصدي لهذه المسائل بحثاً ودراسة، حتى يأتي لها بصيغ عقلانية ذات مصداقية عالية يمكن أن تستجيب لها الجماهير العربية من المحيط الى الخليج. فأضعف الايمان هو الوصول الى موقف نظري صحيح. أما أقوى الايمان فهو تحويل هذا الموقف النظري الى برنامج سياسي يجري تنفيذه.

تلكم هي الهموم وذلكم هي التحديات.

مُلحَق

بحث
استطلاع اتجاهات الرأي العام بين القطاعات المهنية في الوطن العربي

تعليمات ملء الاستمارة:

هذه الاستمارة تتضمن أسئلة عن رأيك في عدد من القضايا الهامة التي تشغل الوطن العربي، نرجو الاجابة عليها بصراحة وتلقائية، وتأكد من سرية البيانات وأنها لن تستخدم الا لأغراض البحث العلمي. ولذا نرجو عدم كتابة اسمك أو أن تضع عليها أية علامة تدل على شخصيتك.

الرجاء التفضل بوضع علامة ✓ على الاجابة المعبرة عن رأيك في الأسئلة التي تتطلب وضع هذه العلامة، ثم تتفضل بكتابة اجابتك عندما يتطلب الأمر ذلك في الأسئلة التي تحتاج ذلك. نرجو أن تكون الاجابة واضحة وافية.

لا تلتفت الى الأرقام الموجودة بجوار الأقواس التي تضع فيها إجاباتك.

يمكنك الاجابة باللغة التي تجيدها (العربية الفرنسية أو الانجليزية).

ويسر مركز دراسات الوحدة العربية في النهاية أن يعبر لكم عن فائق الامتنان لتعاونكم الصادق من أجل اثراء البحث العلمي في خدمة القضايا العربية ولسعادة ورخاء الوطن العربي.

أولاً: صحيفة بيانات أساسية

١ـ محل الإقامة: القطر أو الدولة ....

(١)
اسم القطر أو الدولة

٢ـ اسم المدينة ـ القرية ـ الحي السكني.

(١)	(٢)	(٣)
مدينة	قرية	الحي السكني

٣ـ السن (أو العمر بالسنوات) والجنس.

(١)	(٢)	(٣)
السن (بالسنوات)	ذكر	أنثى

٤ـ الحالة الإجتماعية (الزواجية) ....

(١)	(٢)	(٣)	(٤)
متزوج	أعزب	أرمل	مطلق

٥ـ في حالة المتزوج يرجى ذكر عدد الأطفال.....................

(١)	(٢)	(٣)
ذكور	اناث	المجموع

٦ـ الديانة: ....

(١)	(٢)	(٣)	(٤)
مسلم	مسيحي	يهودي	أخرى

٧ـ مستوى التعليم: ....

(١)	(٢)	(٣)	(٤)
أقل من المتوسط	متوسط	جامعي	دراسات عليا

٨ـ نوع التعليم بالتفصيل: (..................................)

٩ـ نوع التخصص الدقيق بالتفصيل: (..............................)

١٠ـ الوظيفة (أو العمل) الحالي :(..............................)

١١ـ اللغة الأساسية التي تتحدث بها :(..............................)

١٢ـ اللغات الاخرى التي تجيدها:
(..............................)

(١)	(٢)	(٣)	(٤)
انجليزي	فرنسي	أخرى	أخرى

١٣ـ اجمالي الدخل الشهري (مع توضيح نوع العملة) ....

(١)	(٢)
الدخل الشهري	الدخل السنوي

١٤ـ ما عدد حجرات مسكنك؟ ....

(١)
عدد حجرات المسكن

١٥ـ هل تملك هذا المسكن؟ ....

(١)	(٢)
نعم	لا

١٦ـ ضع علامة ✓ لتعبر عن امتلاكك أو امتلاك أسرتك لأي من الأشياء التالية:

(١)	(٢)	(٣)	(٤)
سيارة	مكيف	ثلاجة	غسالة

(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
تليفزيون	تليفزيون ملون	مسجل	أخرى

١٧ـ مستوى تعليم الوالد ....

(١)	(٢)	(٣)	(٤)
أمي	يقرأ ويكتب	متوسط	جامعي

١٨ـ مستوى تعليم الوالدة ....

(١)	(٢)	(٣)	(٤)
أمية	تقرأ وتكتب	متوسط	جامعي

١٩ـ ما تقييمك لوضع اسرتك الاجتماعي (الطبقي) ....

(١) أقل من المتوسط	(٢) المتوسط	(٣) أعلى من المتوسط

ثانياً: آراء حول بعض المشكلات العامة

٢١ـ ما هي المشكلات الصعبة التي تواجهكم شخصياً هذه الأيام وترجو لها حلاً؟

أ ـ .... ب ـ ....

جـ ـ .... د ـ ....

٢٢ـ ما هي المشكلات الكبرى التي تواجه بلادكم هذه الأيام؟

أ ـ ....

ب ـ ....

جـ ـ ....

د ـ ....

٢٣ـ هل تستطيع بلادكم أن تتغلب على هذه المشكلات بمفردها أم أنها تحتاج الى مساعدة دول أخرى في هذا السبيل؟

(١) تستطيع بمفردها	(٢) تحتاج لمساعدة دول أخرى

٢٤ـ في حالة الاحتياج لمساعدة دول اخرى، فما هي هذه الدول:

أ ـ الدول العربية هي:

١ (....) ٢ (....) ٣ (....) ٤ (....) ٥ (....)

ب ـ الدول الأجنبية هي:

١ (....) ٢ (....) ٣ (....) ٤ (....) ٥ (....)

٢٥ـ ما نوع المساعدة التي يمكن أن تقدمها تلك الدول لبلادكم؟

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
مالية: اقتصادية	فنية: تكنولوجية	عسكرية: حربية	ثقافية: تعليمية	أخرى تذكر	أخرى تذكر

٢٦ـ هل تقوم هذه الدول التي ذكرتها أعلاه بتقديم المساعدات المطلوبة لبلادكم؟ (في حالة الإجابة بنعم أو لا على هذا السؤال يرجى ذكر الأسباب).

(١)	
نعم	

(٢)	
لا	

للأسباب التالية:

أ ـ ....

ب ـ ....

جـ ـ ....

للأسباب التالية:

أ ـ ....

ب ـ ....

جـ ـ ....

٢٧ـ هل تستطيع بلادكم تقديم المساعدة لأية دولة اخرى تحتاج مثل هذه المساعدة؟

(١)	
نعم	

(٢)	
لا	

للأسباب التالية:

أ ـ ....

ب ـ ....

جـ ـ ....

للأسباب التالية:

أ ـ ....

ب ـ ....

جـ ـ ....

٢٨ـ هل تستطيع بلادكم مساعدة بعض الدول العربية في حل مشكلاتها؟

(١)	
نعم	

(٢)	
لا	

أذكر هذه الدول:

أ ـ ....

ب ـ ....

أذكر الأسباب

أ ـ ....

ب ـ ....

جـ .... جـ ....

د .... د ....

٢٩ـ اذا كانت الاجابة على السؤال السابق بنعم، فما نوع المساعدات التي تستطيع بلادكم تقديمها لتلك الدول المذكورة أعلاه؟:

أ .... ب ....

جـ .... د ....

٣٠ـ ما رأيك في العلاقات بين بلادكم والدول العربية الاخرى؟

أ- حسنة جداً مع كل الدول العربية ١ (....)

ب- حسنة مع بعضها وعادية مع بعضها ٢ (....)

جـ- عادية أو باردة مع معظم الدول العربية ٣ (....)

د- سيئة مع معظم الدول العربية ٤ (....)

٣١ـ هل هناك دول عربية معينة ترى ان لبلادكم مصلحة في التعاون معها بشكل أوثق؟

(١) نعم [ ] (٢) لا [ ]

أذكر هذه الدول:

أ ....

ب ....

جـ ....

د ....

٣٢ـ هل هناك دول عربية معينة ترى أن لا مصلحة لبلادكم في توثيق العلاقات بها؟

(١) نعم [ ] أذكر هذه الدول : (٢) لا [ ]

أ ....

ب ....

جـ ....

د ....

٣٣ـ هل هناك مجال ـ أو مجالات ـ لزيادة التعاون بين بلادكم ودول عربية اخرى؟

(١)			(٢)	
نعم		أذكر هذه المجالات:	لا	

أ ....

ب ....

جـ ....

د ....

ثالثاً: بيانات وآراء عامة حول المحيط العربي الكبير

٣٤ـ هل تعتقد أنه يوجد ما يسمى بالعالم العربي:

(١)	(٢)	(٣)
نعم	لا	لست متأكداً

٣٥ـ ما هي المشكلات الكبرى التي تواجه «العالم العربي» هذه الأيام من وجهة نظرك؟

أ ....

ب ....

جـ ....

د ....

٣٦ـ أي من هذه التصورات هو الأقرب لرأيك فيما يتعلق بسكان العالم العربي؟

أ ـ هم أمم وشعوب مختلفة لا يربطها سوى روابط ضعيفة (....) ١

ب ـ هم أمة واحدة وان تميز كل شعب من شعوبها بسمات خاصة مختلفة(....) ٢

جـ ـ هم أمة واحدة ذات سمات واحدة وان كانت تفصل بينهم حدود مصطنعة (....) ٣

د- لا أوافق على هذه التصورات ولي رأي آخر هو (................
....
....) ٤

٣٧- ما أنسب سياسة تفضل اتباعها تجاه الاقليات اللغوية الدينية في بعض الدول العربية؟

أ- محاولة تعريبها قبل أن تمنح كل الحقوق التي تتمتع بها الأغلبية (....)١

ب- لا نحاول تعريبها ولا تمنح كل الحقوق التي تتمتع بها الأغلبية (....) ٢

جـ- نعطي لها الفرصة للتعريب بوسائل الترغيب فقط وتمنح كل الحقوق لمن يتم تعريبهم (....) ٣

د- تمنح لهم كل الحقوق التي تتمتع بهاالأغلبية سواء تم تعريبهم او لم يتم(....) ٤

هـ- لم أفكر في موضوع الأقليات من قبل (....) ٥

و- لا أوافق على أي من التصورات السابقة ولكن لدي تصوراً آخر هو (....)٦

٣٨- يرى البعض ان الدين الاسلامي من أهم عوامل الوحدة بين الشعوب العربية، الى أي مدى تتفق مع هذا الرأي؟

(١) أوافق بشدة	(٢) أوافق بعض الشيء	(٣) لا أوافق بالمرة

٣٩- بين الحين والآخر نسمع عن مشروعات للوحدة أو الاتحاد بين دولتين عربيتين أو أكثر، هل تذكر بعضها؟

(١) نعم		

أذكر بعض هذه المشروعات:

(٢) لا	

أ- ....
ب- ....
جـ- ....
د- ....

٤٠ـ هناك آراء حول المشروعات الوحدوية هذه، فمع أي رأي من الآراء الآتية تتفق:

أـ انها تجلب من المشاكل أكثر مما تحقق (. . . .) ١

أذكر بعض هذه المشاكل:

(١)ـ . . . . (٢)ـ . . . .

(٣)ـ . . . . (٤)ـ . . . .

بـ انها تحقق الرخاء والقوة لمن اشترك فيها (. . . .) ٢

أذكر من أي ناحية:

(١)ـ . . . . (٢)ـ . . . .

(٣)ـ . . . . (٤)ـ . . . .

جـ ان هناك بعض المشاكل ولكن هناك بعض المزايا ايضا (. . . .)٣

أذكر هذه المزايا:

(١)ـ . . . . (٢)ـ . . . .

(٣)ـ . . . . (٤)ـ . . . .

٤١ـ هناك آراء حول أنسب أشكال التعاون بين الدول العربية، فمع أي رأي تتفق؟

أـ وحدة اندماجية كاملة ذات حكومة مركزية واحدة (. . . .) ١

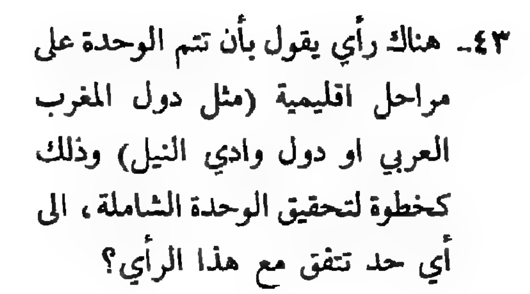
بـ اتحاد فيدرالي ذو سياسة خارجية وعسكرية واحدة على أن يظل كل بلد عربي مسؤولاً عن شؤونه الداخلية (. . . .) ٢

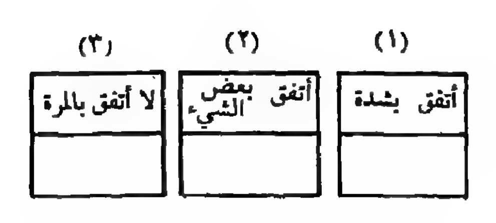
جـ مجرد التنسيق في إطار الجامعة العربية فقط (. . . .) ٣

دـ ألّا يكون هناك أي تعاون على الاطلاق من هذه الدول حتى تتفرغ كل منها لشؤونها الخاصة (. . . .) ٤

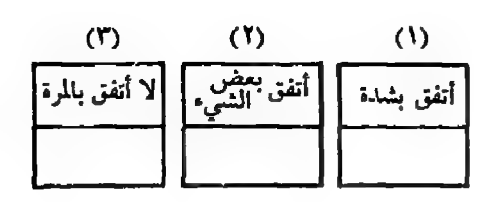
٤٢ـ هناك رأي يقول أن الوحدة ينبغي أن تبدأ بالتنسيق ثم الاتحاد الفيدرالي ثم أخيراً بالوحدة الإندماجية، الى أي حد تتفق مع هذا الرأي؟

(١) أتفق بشدة	(٢) أتفق بعض الشيء	(٣) لا أتفق بالمرة

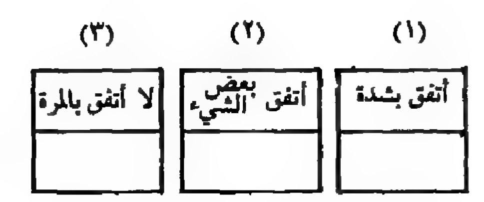

٤٣ـ هناك رأي يقول بأن تتم الوحدة على مراحل اقليمية (مثل دول المغرب العربي او دول وادي النيل) وذلك كخطوة لتحقيق الوحدة الشاملة، الى أي حد تتفق مع هذا الرأي؟



٤٤ـ هناك رأي يقول بأن الوحدة يجب أن تتم على أساس تجانس الأنظمة السياسية والاجتماعية كأن تتحد كل من الدول ذات النظام الجمهوري أو الاشتراكي أو الملكي مع الدول التي تشابهها في النظام، الى أي مدى تتفق مع هذا الرأي؟



٤٥ـ هناك رأي يقول بأن الوحدة يجب ان تتم على أساس اسلامي أولاً بين الدول العربية ثم بين كافة الدول الاسلامية، الى أي مدى تتفق مع هذا الرأي؟



٤٦ـ هناك رأي يقول بأن الوحدة يجب أن تقوم على أساس علماني، تلعب فيه الثقافة أو اللغة دوراً رائداً، على أن تكون علاقة العرب ببقية العالم الإسلامي علاقة أخوة وصداقة وتعاون فقط دون اندماج سياسي، الى أي حد تتفق مع هذا الرأي؟

(١)	(٢)	(٣)
أتفق بشدة	أتفق بعض الشيء	لا أتفق بالمرة

٤٧ـ من الأسس المذكورة سابقاً، ترى ما أهم أساس منها لقيام الوحدة العربية :

(..)

٤٨ـ تختلف الآراء حول توقيت بدء الوحدة، فمع أي فريق تتفق؟:

أـ أن تتم الوحدة فوراً أو في المدى القريبـ ٥ سنوات مثلا (....) ١

بـ أن تتم على مراحل زمنية متوسطةـ ١٠ سنوات مثلاً (....) ٢

جـ أن تتم على مراحل زمنية طويلة المدىـ ٢٠ سنة مثلاً (....) ٣

٤٩ـ تختلف الآراء حول العقبات التي تحول دون اتمام الوحدة، فمع أي الآراء تتفق؟

أـ البعض يرى أن سبب العرقلة هو قوى خارجية مثل الدول الكبرى.

(١)	(٢)	(٣)
اتفق بشدة	أتفق بعض الشيء	لا أتفق بالمرة

(في حالة الموافقة على هذا الرأي اذكر بعض هذه الدول)

١ـ.......................... ٢ـ..........................

٣ـ.......................... ٤ـ..........................

بـ كما أن البعض يرجع سبب عرقلة الوحدة الى عدم رغبة بعض الحكام العرب في إتمامها.

(١)	(٢)	(٣)
أتفق بشدة	أتفق بعض الشيء	لا أتفق بالمرة

(في حالة الموافقة مع هذا الرأي اذكر بعض دوافع مثل هؤلاء الحكام لذلك):

١ـ.......................... ٢ـ..........................

٣ـ.......................... ٤ـ..........................

جـ والبعض الآخر يرجع سبب عرقلة الوحدة الى عدم رغبة بعض الشعوب العربية في إتمامها ....

(١)	(٢)	(٣)
أتفق بشدة	أتفق بعض الشيء	لا أتفق بالمرة

(في حالة الموافقة على هذا الرأي أذكر بعض هذه الشعوب)

١ـ.......................... ٢ـ..........................

٣ـ.......................... ٤ـ..........................

د- وهناك من يرجع سبب عرقلة الوحدة الى انخفاض الوعي السياسي بين الشعوب العربية............

(١)	(٢)	(٣)
أتفق بشدة	أتفق بعض الشيء	لا أتفق بالمرة

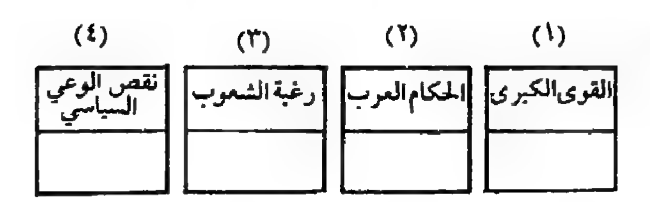
هـ- لا أوافق على كل الآراء السابقة ورأيي هو أن هناك عقبات أخرى في طريق الوحدة هي :

(١)- ....

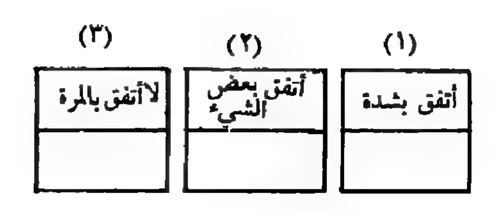
(٢)- ....

(٣)- ....

٥٠- من بين كل العقبات التي ذكرت في السؤال السابق، ما هي في رأيك أشد عقبة قائمة في طريق اتمام الوحدة العربية (من بين الآراء من أ الى د في السؤال السابق)



٥١- هناك رأي يقول أن اتمام الوحدة سيؤدي الى أن بعض الاقطار ستستفيد والبعض سيضار. فإلى أي حد تتفق مع هذا الرأي؟



(في حالة الموافقة على السؤال السابق أذكر الاقطار التي ستستفيد والاقطار التي ستضار):

أ- الاقطار التي ستستفيد هي :

١ (....) ٢ (....) ٣ (.....) ٤ (....)

ب- الاقطار التي ستضار هي :

١ (....) ٢ (....) ٣ (.....) ٤ (....)



٥٢- فيما يتعلق بنوعية الاستفادة من الوحدة، يرى البعض ان الدول العربية الكبيرة تريد الوحدة لمجرد السيطرة على الدول العربية الصغيرة فإلى أي حد تتفق مع هذا الرأي؟

(١)	(٢)	(٣)
أتفق بشدة	أتفق بعض الشيء	لا أتفق بالمرة

٥٣- الى أي حد تتفق مع الرأي الذي يقول ان الدول الفقيرة تريد الوحدة لمجرد الاستفادة المادية؟

(١)	(٢)	(٣)
أتفق بشدة	أتفق بعض الشيء	لا أتفق بالمرة

٥٤- فيما يتعلق بوسائل تحقيق الوحدة يرى البعض أنه لا بد من اتمامها بطريقة العنف العسكري، فإلى أي حد تتفق مع هذا الرأي؟

(١)	(٢)	(٣)
أتفق بشدة	أتفق بعض الشيء	لا أتفق بالمرة

٥٥- الى أي حد تتفق مع الرأي القائل أن الأسلوب الأمثل لتحقيق الوحدة هو الأسلوب الديموقراطي القائم على اقتناع الشعوب العربية ذاتها؟

(١)	(٢)	(٣)
أتفق بشدة	أتفق بعض الشيء	لا أتفق بالمرة

٥٦- كما يرى البعض أن الأسلوب الأمثل هو ترك الأمر للأجيال القادمة كي يفعلوا مايشاؤون، فإلى أي حد تتفق مع هذا الرأي؟

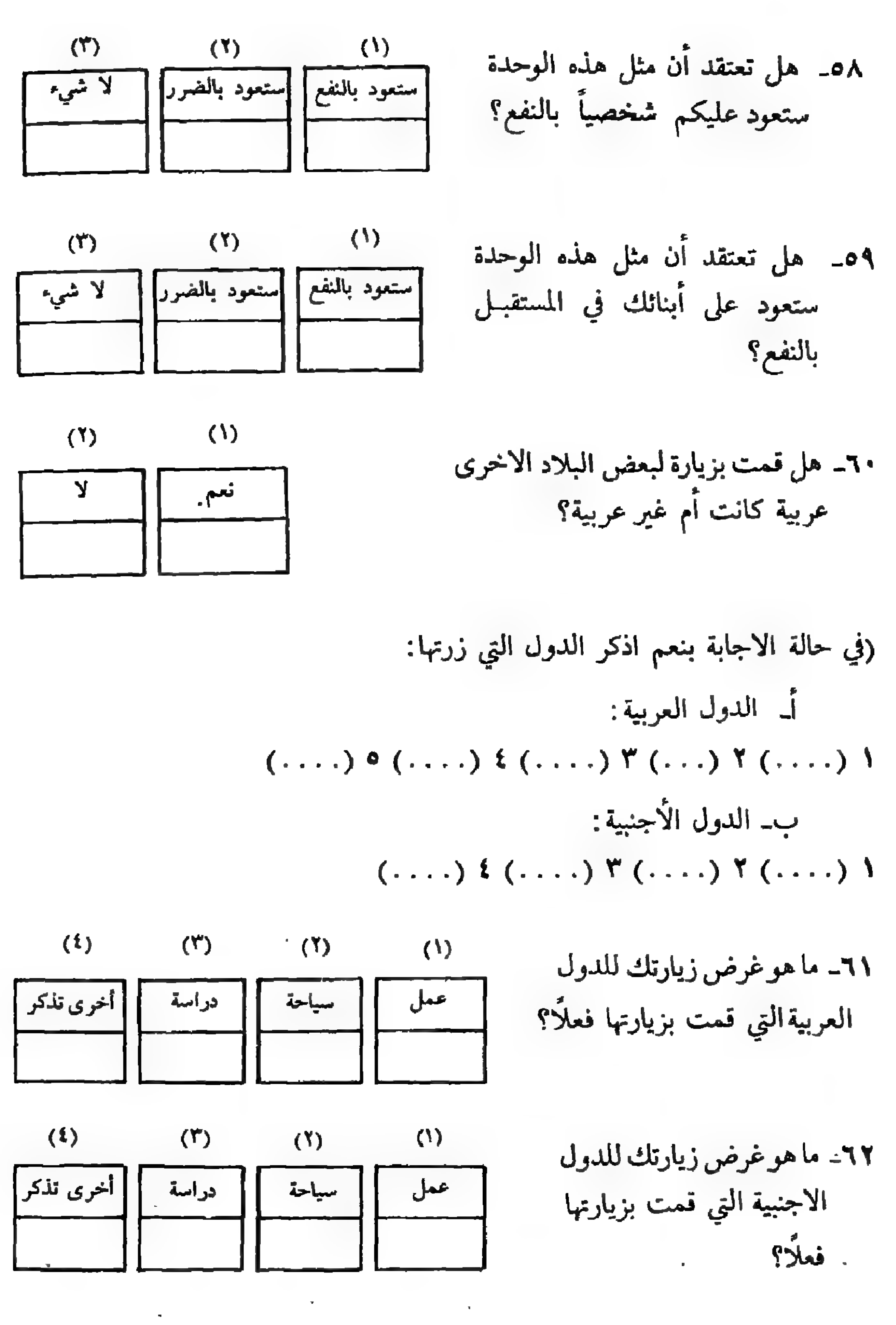
(١)	(٢)	(٣)
أتفق بشدة	أتفق بعض الشيء	لا أتفق بالمرة

٥٧- هل تعتقد أن إتمام الوحدة بين بلادكم وأي دولة عربية أخرى هو أمر ممكن في المستقبل القريب؟

(١)			(٢)	
نعم		(في حالة الموافقة اذكر هذه الدول	لا	

أ- .... ج- ....

ب- .... د- ....



٥٨- هل تعتقد أن مثل هذه الوحدة ستعود عليكم شخصياً بالنفع؟

(١)	(٢)	(٣)
ستعود بالنفع	ستعود بالضرر	لا شيء

٥٩- هل تعتقد أن مثل هذه الوحدة ستعود على أبنائك في المستقبل بالنفع؟

(١)	(٢)	(٣)
ستعود بالنفع	ستعود بالضرر	لا شيء

٦٠- هل قمت بزيارة لبعض البلاد الاخرى عربية كانت أم غير عربية؟

(١)	(٢)
نعم.	لا

(في حالة الاجابة بنعم اذكر الدول التي زرتها:

أ- الدول العربية:

١ (....) ٢ (...) ٣ (....) ٤ (....) ٥ (....)

ب- الدول الأجنبية:

١ (....) ٢ (....) ٣ (....) ٤ (....)

٦١- ما هو غرض زيارتك للدول العربية التي قمت بزيارتها فعلاً؟

(١)	(٢)	(٣)	(٤)
عمل	سياحة	دراسة	أخرى تذكر

٦٢- ما هو غرض زيارتك للدول الاجنبية التي قمت بزيارتها فعلاً؟

(١)	(٢)	(٣)	(٤)
عمل	سياحة	دراسة	أخرى تذكر

٦٣- ما هي البلاد التي تود زيارتها مرة اخرى؟

أ- البلاد العربية هي:

(. . . .) ١ (. . . .) ٢ (. . . .) ٣ (. . . .) ٤

ب- البلاد الاجنبية هي:

(. . . .) ١ (. . . .) ٢ (. . . .) ٣ (. . . .) ٤

٦٤- ما هي البلاد التي لم تزرها وترغب في زيارتها؟

أ- البلاد العربية هي:

(. . . .) ١ (. . . .) ٢ (. . . .) ٣ (. . . .) ٤ .

ب- البلاد الأجنبية هي:

(. . . .) ١ (. . . .) ٢ (. . . .) ٣ (. . . .) ٤

٦٥- هل أتيحت لك الفرصة لأن تتعرف على مواطنين من دول عربية أخرى؟

(١) | نعم | | (أذكر من أي الدول العربية؟) | (٢) | لا | |

أ- . . . .

ب- . . . .

جـ- . . . .

د- . . . .

٦٦- من خلال اطلاعك وقراءاتك ومشاهداتك الشخصية وخبرتك، ترى من هو أفضل شعب في العالم؟: (. . . .)

٦٧- من خلال نفس خبراتك السابقة من هو أفضل الشعوب العربية؟

(. . . .)

٦٨- اذا كان في امكانك اختيار مكان اقامتك او مكان عملك في دولة اخرى غير بلادك، فمن هي هذه الدولة؟: (. . . .)

٦٩- ما هي الشعوب العربية التي لديك فكرة عنها... أذكر ما هي أحسن صفة تميزها وأسوأ صفة تغلب عليها.

شعوب الدول العربية	أحسن الصفات التي تميز كل منها	أسوأ الصفات التي تغلب على كل منها	لا أعرف
الأردن			
الامارات العربية المتحدة			
دولة البحرين			
تونس			
الجزائر			
السعودية			
السودان			
سوريا			
الصومال			
العراق			
عمان			
فلسطين			
دول قطر			
دولة الكويت			
لبنان			
ليبيا			
مصر			
المغرب			
موريتانيا			
اليمن الشمالي			
اليمن الجنوبي			

٧٠ـ فيما يتعلق بمشكلة فلسطين والاحتلال الاسرائيلي، هل تهمك هذه المشكلة شخصياً؟

(١)	(٢)
نعم	لا

٧١ـ هل تعتقد ان هذه المشكلة تمس وطنك بشكل مباشر؟

(١)	(٢)
نعم	لا

٧٢ـ ما أسلم الحلول في نظرك لهذه المشكلة؟

أ ـ ....

ب ـ ....

جـ ـ ....

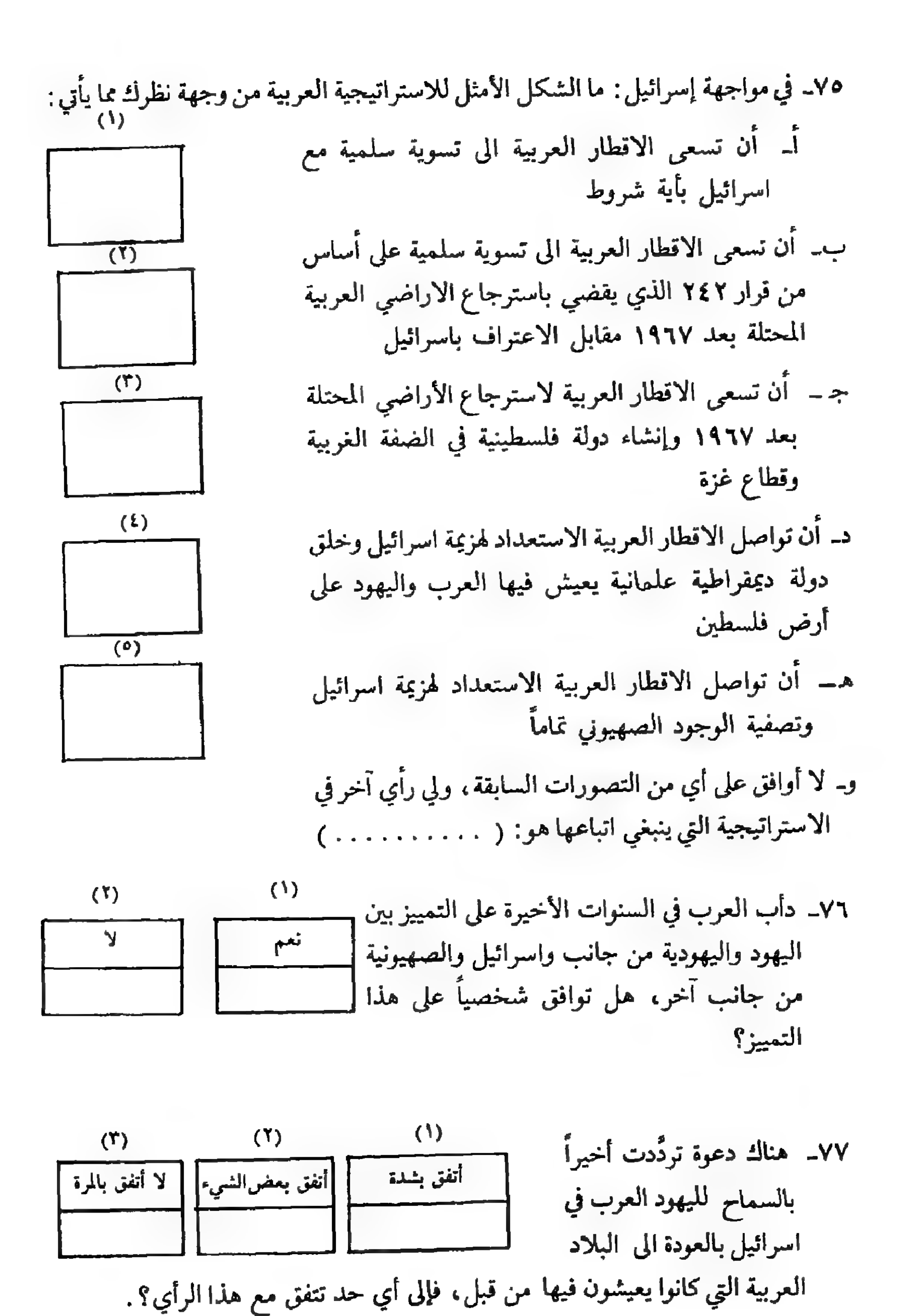
د ـ ....

٧٣ـ هل يلعب توحيد الصف العربي دوراً حاسماً في حل هذه المشكلة؟

(١)	(٢)
نعم	لا

٧٤ـ اذا أجبت على السؤال السابق بنعم، فما هو أنسب أشكال هذا التوحيد في مواجهة إسرائيل؟

(١)	(٢)	(٣)	(٤)
وحدة اندماجية	اتحاد فيدرالي	التعامل المنفرد مع المشكلة	تنسيق عسكري واقتصادي وسياسي



٧٥- في مواجهة إسرائيل: ما الشكل الأمثل للاستراتيجية العربية من وجهة نظرك مما يأتي:

(١) أ- أن تسعى الاقطار العربية الى تسوية سلمية مع اسرائيل بأية شروط

(٢) ب- أن تسعى الاقطار العربية الى تسوية سلمية على أساس من قرار ٢٤٢ الذي يقضي باسترجاع الاراضي العربية المحتلة بعد ١٩٦٧ مقابل الاعتراف باسرائيل

(٣) جـ- أن تسعى الاقطار العربية لاسترجاع الأراضي المحتلة بعد ١٩٦٧ وإنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة

(٤) د- أن تواصل الاقطار العربية الاستعداد لهزيمة اسرائيل وخلق دولة ديمقراطية علمانية يعيش فيها العرب واليهود على أرض فلسطين

(٥) هـ- أن تواصل الاقطار العربية الاستعداد لهزيمة اسرائيل وتصفية الوجود الصهيوني تماماً

و- لا أوافق على أي من التصورات السابقة، ولي رأي آخر في الاستراتيجية التي ينبغي اتباعها هو: (. . . . .)

٧٦- دأب العرب في السنوات الأخيرة على التمييز بين اليهود واليهودية من جانب واسرائيل والصهيونية من جانب آخر، هل توافق شخصياً على هذا التمييز؟

(١) نعم	(٢) لا

٧٧- هناك دعوة ترددت أخيراً بالسماح لليهود العرب في اسرائيل بالعودة الى البلاد العربية التي كانوا يعيشون فيها من قبل، فإلى أي حد تتفق مع هذا الرأي؟.

(١) أتفق بشدة	(٢) أتفق بعض الشيء	(٣) لا أتفق بالمرة

٧٨- في الصراع العربي- الاسرائيلي، من في رأيك سوف يساند العرب مرة أخرى (اذا ما انفجر هذا الصراع في شكل حرب خامسة) من بين الدول الكبرى التالية:

(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
الصين	فرنسا	بريطانيا	روسيا	أمريكا

٧٩- وفي السعي نحو السلام، من سيساند العرب في الوصول إلى تسوية عادلة للمشكلة، من بين الدول الكبرى التالية:

(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
الصين	فرنسا	بريطانيا	روسيا	أمريكا

٨٠- وفي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من سيساند العرب في ذلك من بين الدول الكبرى التالية:

(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
الصين	فرنسا	بريطانيا	روسيا	أمريكا

٨١- في تحقيق التنمية اي من هذه التصورات اقرب الى رأيك:

أ - أن تقوم الدولة بالدور الرئيسي في التنمية. ☐ (١)

ب - أن تقوم الدولة ببعض المهام اللازمة لعملية التنمية، على أن يترك للأفراد بقية المهام الأخرى. ☐ (٢)

جـ - أن تقتصر الدولة على مهام الأمن والدفاع والخدمات العامة ويترك جهد التنمية للأفراد والجمعيات والشركات الخاصة .... ☐ (٣)

د ـ لا أوافق على أي من التصورات السابقة ورأيي هو:
(...................................)

٨٢ـ اذا لم تكن كل الأسئلة السابقة قد غطّت موضوع الوحدة العربية وما تزال هناك موضوعات ترغب أن تدلي فيها برأيك، فنرجو أن تتفضل مشكوراً باضافتها في هذه الصفحة لما في ذلك من أهمية بالغة لموضوع هذا البحث القومي.

ختاماً، يسر مركز دراسات الوحدة العربية ان يشكركم على حسن تعاونكم في سبيل تحقيق غايات هذه الدراسة الرائدة على المستوى القومي.

المـــراجـــع

المصادر العربية

كتب

ابراهيم، سعد الدين (اشراف). عروبة مصر- حوار السبعينات. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٨.

ابراهيم، سعد الدين. في سوسيولوجية الصراع العربي الاسرائيلي. بيروت: دار الطليعة، [١٩٧٣]. ٢٧٦ص.

ابراهيم، سعد الدين. كيسنجر وصراع الشرق الاوسط. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥. ٢٣٢ص.

امين، جلال أحمد. المشرق العربي والغرب بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية. [بيروت]: مركز دراسات الوحدة العربية، [١٩٧٩]. ١٦٨ص.

امين، سمير. الامة العربية القومية وصراع الطبقات. ترجمة كميل قيصر داغر. [بيروت]: دار ابن رشد، [١٩٧٨]. ١٩٨ ص.

بن سلامة، البشير. الشخصية التونسية، خصائصها ومقوماتها. تونس: مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، [د.ت.].

بهاء الدين، أحمد. ثلاث سنوات: يونيو (حزيران) ١٩٦٧- يونيو ١٩٧٠، مقدمة. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠. ٣١٢ص.

جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، ادارة الاحصاء. المجموعة الاحصائية لدول الوطن العربي ١٩٧٠- ١٩٧٥. [القاهرة]: الجامعة، ١٩٧٨. ٣٠٦ ص. (العدد ١).

جمعة، سعد. المؤامرة ومعركة المصير. [بيروت]: دار الكاتب العربي، [١٩٦٨]. ٢٦٨ص.

حسن، عبد الباسط محمد. اصول البحث الاجتماعي. الطبعة ٣. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧١. ٧٠٢ ص.

حسين، محمود. العرب في الحاضر. ترجمة ابراهيم الحلو. بيروت: دار الطليعة، [١٩٧٤]. ١٦٨ ص.

الحصري، ساطع. آراء واحاديث في الوطنية والقومية. القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٤٤. ١٥٧ص.

الحصري، ساطع. الاقليمية جذورها وبذورها. بيروت: دار العلم للملايين، [١٩٦٣]. ٢٥٥ص.

الحصري، ساطع. دفاع عن العروبة. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٦. ١٩١ص.

الحصري، ساطع. العروبة بين دعاتها ومعارضيها. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٢. ١٥٧ص.

الحصري، ساطع. ما هي القومية؟ ابحاث ودراسات على ضوء الاحداث والنظريات. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٩. ٢٥٦ص.

الحصري، ساطع. محاضرات في نشوء الفكرة القومية. القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٥١. ٢٣٩ص.

خيري، السيد محمد. الاحصاء في البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية. الطبعة ٣. القاهرة: مطبعة دار التأليف، ١٩٦٣. ٦٠٣ص.

الدوري، عبد العزيز. مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي. بيروت: دار الطليعة، [١٩٦٩]. ١٧٠ص.

زكي، جمال والسيد يس. اسس البحث الاجتماعي. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٢. ٤٩٨ص.

السيد، فؤاد البهي. علم النفس الاحصائي. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧١.

عبد الناصر، جمال. خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر من سنة ١٩٥٢ الى سنة ١٩٥٩. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦١. ٢١٥٧، ٢٤ ص. (سلسلة اخترنا لك، رقم ١٠٤).

عبد الناصر، جمال. فلسفة الثورة. القاهرة: دار المعارف، [١٩٥٤]. ٨٠ ص. (سلسلة اخترنا لك، رقم ٣).

عبد الناصر، جمال. مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر القسم الأول: ٢٣يوليو ١٩٥٢-١٩٥٨). القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ١٩٦٢. ٨٣٩ص.

عبد الناصر، جمال. مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر (القسم الثاني: فبراير ١٩٥٨- يناير ١٩٦٠). القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ١٩٦٤. ٧٢٢ص.

عبد الناصر، جمال. مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر (القسم الرابع: فبراير سنة ١٩٦٢- يونيو ١٩٦٤). القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ١٩٦٤. ٦١٢ص.

عبد الناصر، جمال. ميثاق العمل الوطني، ٢١ مايو سنة ١٩٦٢. القاهرة: ادارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي بالقيادة العامة للقوات المسلحة، ١٩٦٢. ٨٦ص.

العظم، صادق جلال. النقد الذاتي بعد الهزيمة. بيروت: دار الطليعة، [١٩٦٩]. ١٧٣ص.

عفلق، ميشيل. في سبيل البعث. الطبعة ٢٠. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨. ٣٤٤ص.

عفلق، ميشيل. في السياسة العربية: مقالات «البعث» ١٩٤٦- ١٩٤٩. بيروت: دار الطليعة، [١٩٧٤]. ١٥٢ ص. (سلسلة، رقم ٢٦).

عفلق، ميشيل. معركة المصير الواحد. الطبعة ٧. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [١٩٧٥]. ٢٣١ص.

عفلق، ميشيل. نقطة البداية- احاديث بعد الخامس من حزيران. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧١. ٢٥٥ص.

عمار، حامد مصطفى. في بناء البشر، دراسات في التغير الحضاري والفكر التربوي. سرس الليان: مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، ١٩٦٤. ٢١١ص.

عودة، جهاد. تونس.. مسألة العروبة وقضاياها الاساسية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٩.

العيسمي، شبلي. بعض القضايا القومية. بيروت: دار الطليعة، [١٩٧٥]. ١٣٢ص.

فرح، توفيق وفيصل السالم. مقدمة في طرق البحث في العلوم الاجتماعية. الطبعة ٢. بيروت: دار المثلث، ١٩٧٩. ٢٠٠ ص.

المنجد، صلاح الدين. اعمدة النكبة، بحث علمي في اسباب هزيمة ٥ حزيران. [بيروت]: دار الكتاب الجديد، [١٩٦٧]. ١٩٩ص.

ندوة ازمة التطور الحضاري في الوطن العربي، الكويت، ٧- ١٢/٤/١٩٧٤. ازمة التطور الحضاري في الوطن العربي. الكويت: جامعة الكويت؛ جمعية الخريجين الكويتية، ١٩٧٥. ٥٨٩ص.

نعمان، عصام. رؤيا جديدة للقضية العربية. [بيروت]: مؤسسة الابحاث العلمية العربية العليا، [١٩٧٣]. ٢٠٢ص.

يس، السيد. الشخصية العربية بين المفهوم الاسرائيلي والمفهوم العربي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، [١٩٧٤]. ٢٦٩ص.

دوريات

ابراهيم، سعد الدين. «استقصاء لآراء الشباب المصري في امريكا حول حرب تشرين.» دراسات عربية: السنة ١٠، العدد ٧، ايار (مايو) ١٩٧٤. ص ١٠- ٢٥.

ابراهيم، سعد الدين. «العرب والمسألة القومية.» دراسات عربية: السنة ٦، العدد ٩، تموز (يوليو) ١٩٧٠. ص ٣٠- ٤١.

ابراهيم، سعد الدين. «لكي نفهم ما يحدث في ايران.» اكتوبر (مصر): العدد ١٢٣، ٤ آذار (مارس) ١٩٧٩. ص ١٦- ١٨.

ابراهيم، سعد الدين. «نحو دراسة سوسيولوجية للوحدة: الاقليات في العالم العربي.» قضايا عربية: السنة ٣، العدد ١- ٦، نيسان (ابريل)- ايلول (سبتمبر) ١٩٧٦. ص ٥- ٢٤.

ابراهيم، سعد الدين. «نظرة ثانية للاطار الاجتماعي ومسألة الوحدة.» دراسات عربية: السنة ٨، العدد ٨، حزيران (يونيو) ١٩٧٢. ص ١٧- ٣٨.

حمادي، سعدون. «الوحدة والثقافة والتعليم ملاحظات اولية.» المستقبل العربي: السنة ٢، العدد ٨، تموز (يوليو) ١٩٧٩. ص ٤٦- ٥٣.

حمادي، سعدون. «الوحدة والدولة القطرية.» دراسات عربية: السنة ٧، العدد ٨، حزيران (يونيو) ١٩٧٤. ص ٥- ١٦.

حنا، عزيز. «مطالب الوحدة العربية على التعليم.» المستقبل العربي: السنة ٢، العدد ٨، تموز (يوليو) ١٩٧٩. ص ٥٤- ٧٠.

خالد، احمد. «مقومات الشخصية التونسية.» الفكر (تونس): السنة ٢٣، العدد ٧، نيسان (ابريل) ١٩٧٨. ص ٣٧- ٥٧.

الراوي، مسارع. «العمل التربوي العربي المشترك ودور المنظمات العربية.» المستقبل العربي: السنة ٢، العدد ٨، تموز (يوليو) ١٩٧٩. ص ٧١- ٩٤.

الصلح، رغيد. «التضامن العربي خطوة على طريق الوحدة، ام بديل عنها؟» دراسات عربية: السنة ١١، العدد ٦، نيسان (ابريل) ١٩٧٥. ص ٤٢- ٤٦.

محمود، زكي نجيب. «مواطن الدولة العصرية.» الفكر المعاصر (مصر): تموز (يوليو) ١٩٦٨.

محمود، محمود. «الخطوط الرئيسية لاستراتيجية تطوير التربية العربية.» المستقبل العربي: السنة ٢، العدد ٨، تموز (يوليو) ١٩٧٩. ص ٩٥- ١٠٩.

موريس، ماجدة. «الاذاعات العربية وقضية الوحدة العربية.» المستقبل العربي: السنة ٢، العدد ٨، تموز (يوليو) ١٩٧٩. ص ١١٠- ١٢٤.

هلال، علي الدين. «التجزئة والتقسيم في الوطن العربي.» قضايا عربية: السنة ٣، العدد ١-٦، نيسان (ابريل)- ايلول (سبتمبر) ١٩٧٦. ص ٤٣- ٥٢.

المصادر الاجنبية

Books

Allport, Gordon Willard. **The Nature of Prejudice.** Garden City, New York: Doubleday, 1958. 496 p. (Doubleday anchor books).

Amin, Samir. **La nation arabe: nationalisme et lutte de classes.** Paris: Editions de Minuit, 1976. 156 p. (Grands documents).

Antonius, George. **The Arab Awakening; the Story of the Arab National Movement.** 3d ed. Beirut: Khayat's College Bookshop, 1955. xi, 470 p.

Ball, William Macmahon. **Nationalism and Communism in East Asia.** [Carlton]: Melbourne University Press, [1952]. 210 p.

Berelson, Bernard and Morris Janowitz (eds.) **Reader in Public Opinion and Communication.** 2d ed. New York: Free Press, [1966]. ix, 788 p.

Blalock, Hubert M. **Social Statistics.** New York: McGraw - Hill, 1960. 465 p. (McGraw - Hill series in sociology).

Bron, S. **Modern Nationalism and Religion.** New York: Macmillan, 1974.

Broom, Leonard and Philip Selznick. **Sociology; a Text with Adapted Readings.** 5th ed. New York: Harper and Row, [1973]. 650 p.

Cantril, Hadley et al. **Gauging Public Opinion.** Princeton, N.J.: Princeton University Press; London: H. Milford; Oxford University Press, 1944.xvi, 318 p.

Carr, Edward Hallett. **Nationalism and After.** New York: The Macmillan Co., 1945. 2, 1,76 p.

Coleman, James Smoot. **Nigeria: Background to Nationalism.** Berkeley: University of California Press, 1958. xiv, 510 p.

Colloque sur l'identité culturelle et conscience nationale en Tunisie, Tunisie, 1975. Tunis: Centre d'Etudes et de Recherches Economiques et Sociales, 1975. 206 p. (Serie sociologique, no.2).

Desai, Akshayakumar Ramanlal. **Social Background of Indian Nationalism.** 2d rev. ed. [Bombay]: Popular Book Depot, [1954]. xxiv, 407 p.

Deutsch, Karl Wolfgang. **Nationalism and Social Communication; an Inquiry into the Foundations of Nationality.** Cambridge, Mass.: Technology Press of the Massachusetts Institute of Technology; Wiley, [1953]. x, 292 p.

Edwards, Allen Louis. **Techniques of Attitude Scale Construction.** Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, 1957. 256 p.

Elsbree, Willard Hubbard. **Japan's Role in Southeast Asian Nationalism Movements, 1940 to 1945.** Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1935. 182 p.

Free, Lloyd A. and Hadley F. Cantril. **The Political Beliefs of Americans; a Study of Public Opinion.** [New York]: Simon and Schuster, [1968]. xiv, 239 p. (A Clarion book).

Gabrieli, Fransesco. **The Arab Revival.** Translated from the Italian by Lovett F. Edwards. New York: Random House, [1961]. 178 p.

Gillespie, **Algeria, Rebellion and Revolution.** New York: Frederik Praeger, 1960.

Heider, Fritz. **The Psychology of Interpersonal Relations.** New York: Wiley, [1958]. 322 p.

Hitti, Philip Khuri. **History of the Arabs, from the Earliest Times to the Present.** 5th rev. ed. New York: Macmillan, 1951. xxiii, 822 p.

Hodgkin, Thomas Lionel. **Nationalism in Colonial Africa.** [New York]: New York University Press, [1957]. 216 p.

Hoffer, Eric. **The True Believer; Thoughts on the Nature of Mass Movements.** [New York]: Harper, [1951]. xiii, 176 p.

Homans, George Caspar. **The Human Group.** New York: Harcourt, Brace, [1950]. xxvi, 489 p.

Hyman, Herbert Hiram. **Survey Designs and Analysis: Principles, Cases, and Procedures.** With a Foreword by Paul F. Lazarsfeld. Glencoe, Ill.: Free Press, [1955]. 425 p.

Ibrahim, Saad Eddin. «Political Attitudes of an Emerging Elite: A Case Study of the Arab Students in the United States.» Ph. D. dissertation, University of Washington, 1968. 327 p.

Ibrahim, Saad Eddin and Nicolas S. Hopkins (eds.) **Arab Society in Transition.** [Cairo]: American University in Cairo, 1977. ix, 687 p.

Inkeles, Alex and David H. Smith. **Becoming Modern: Individual Change in Six Developing Countries.** Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1974. xi, 437 p.

Jervis, Robert. **Perception and Misperception in International Politics.**

Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1976. xi, 445 p.

Kahin, George McTurnan. **Nationalism and Revolution in Indonesia.** Ithaca: Cornell University Press, [1952]. xii, 490 p.

Katz, Daniel et al. (eds.) **Public Opinion and Propaganda, a Book of Readings.** New York: Dryden Press, [1954].

Kelman, Herbert C. (ed.) **International Behavior, a Social - Psychological Analysis.** New York: Holt, Rinehart & Winston, [1965]. xiv, 626 p.

Kerr, Malcolm H. **The Arab Cold War: Gamal Abd al Nasir and his Rivals, 1958 - 1970.** 3d ed. London: Oxford University Press for Royal Institute of International Affairs, 1971. xiii, 166 p. (A Galaxy book).

Key, Vladimir Orlando. **Public Opinion and American Democracy.** New York: Knopf, 1961. 566 p.

Lane, Robert Edwards and David O. Sears. **Public Opinion.** Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, [1964]. viii, 120 p. (Foundations of modern political science series).

Leege, David C.and Wayne L.Francis. **Political Research: Design, Measurement and Analysis.** New York: Basic Books, [1974]. xiv, 417 p.

Lerner, Daniel and Lucille W. Pevsner. **The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East.** Introduction by David Riesman. Glencoe, Ill.: Free Press, [1958]. xiii, 466 p.

Newcomb, Theodore Mead. **Personality and Social Change; Attitude Formation in a Student Community.** New York: Holt, Rinehart & Winston, [1943]. 225 p.

Palumbo, Dennis James. **Statistics in Political and Behavioral Science.** New York: Appleton - Century - Crofts, [1969]. xi, 395 p.

Pinson, Koppel Shub. **A Bibliographical Introduction to Nationalism.** With a foreword by Carlton J.H. Hayes. New York:Columbia University Press,1935. 5,1, 70, 1p.

Polanyi, Karl. **The Great Transformation.** NewYork; Toronto: Farrar & Rinehart, Inc, [1944]. xii, [1], 305 p.

Robinson, John P., Jerrold G. Rusk and Kendra B. Head. **Measures of Political Attitudes.** [Ann Arbor, Mich.]: Survey Research Center,Institute for Social Research, 1968. iv, 712 p.

Rosenberg, Milton J. et al. **Attitude Organization and Change; an Analysis of Consistency Among Attitude Components.** New Haven, Conn.: Yale University Press, 1960. x, 239 p. (Yale studies in attitude and communication, v. 3).

Secord, Paul F. and Carl W. Backman. **Social Psychology.** 2d ed. New York: McGraw - Hill, [1974]. xvii, 647 p.

Selltiz, Claire et al. **Research Methods in Social Relations.** Rev. ed. New York: Holt, Rinehart & Winston for the Society for the Psychological Study of Social Issues, [1959]. 622 p.

Sharabi, Hisham Bashir. **Nationalism and Revolution in the Arab World (The Middle East and North Africa).** Princeton, N.J.: Van Nostrand, [1966]. ix, 176 p. (New perspectives in political science series, no. 7).

Stouffer, Samuel Andrew et al. **The American Soldier.** Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1949. 2 vols. (Studies in social psychlolgy in World War II, v. 1-2).

Weber, Max. **From Max Weber: Essays in Sociology.** Edited, translated and with an introduction by Hans Heinrich Gerth and C. Wright Mills. New York: Oxford University Press, 1958. xi, 490 p. (Galaxy book).

Williams Jr., Robin M. **Reduction of Inter Group Tensions, a Survey of Research on Problems of Ethnic, Racial, and Religious Group Relations.** New York: Social Science Research Council, 1947. xi, 153 p.

Periodicals

Blumer, H. «Public Opinion and Public Opinion Polling,» **American Sociological Review:** v. 13, October 1948. pp. 542-549.

Boguadus, E. «Reducing Vocal Distance Between Arabs and Jews.» **Sociology and Social Research:** v. 40,1955. pp. 41- 48.

Dodd, S.C. «A Social Distance Test in the Near East.» **American Journal of Sociology:** v. 41, 1935. pp. 194 - 204.

Heider, Fritz. «Attitudes and Cognitive Organization.» **Journal of Psychology:** v. 21, 1946. pp. 107 - 112.

Likert, Rensis. « Public Opinion Polls.» **Scientific American:** no. 179, December 1948. pp. 7-11.

Mc Nemar, Q. «Opinion- Attitude Methodology.» **Psychology Bulletin:** v. 43, 1946. pp. 289-374.

Robins, Edward. « Attitudes, Stereotypes and Prejudices Among Arabs and Jews in Israel.» **New Outlook:** v. 15, no 9 (136), November - December 1972. pp. 36 - 48.

Wirth, Lewis. «Types of Nationalism.» **American Journal of Sociology:** v. 41, 1936. pp. 723 - 737.